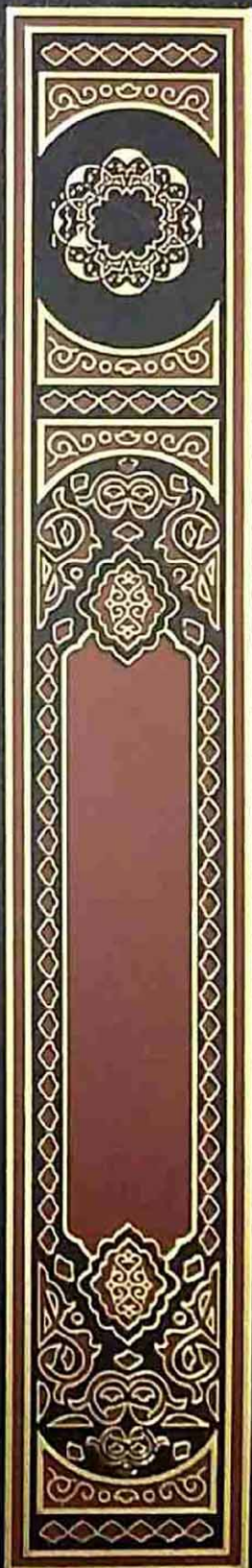


# المصنف

في  
فقه الشريعة  
(آياتها وأحاديثها وإجماعاتها)

أبو محمد  
عبد العزيز بن علي السخري



# المصطفى

فؤاد

فقه الشريعة

(آياتها وأحاديثها وإجماعاتها)

أبو محمد

عبد العزيز بن علي الحزني

ح عبد العزيز بن علي بن علي الحربي، ١٤٣٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحربي، عبد العزيز بن علي بن علي

المُصَفَّى فِي فقه الشريعة، آياتها، وأحاديثها، وإجماعاتها/ عبد العزيز بن علي  
بن علي الحربي - مكة المكرمة، ١٤٣٦هـ

١٠٨٤ ص؛ ٠٠سم

ردمك: ٩٢٢١-٢-٠١-٦٠٣-٩٧٨

١- الفقه الإسلامي ٢- الشريعة الإسلامية

ديوي أ. العنوان

١٤٣٦/٨٧١٥

٢٥٠

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٨٧١٥

ردمك: ٩٢٢١-٢-٠١-٦٠٣-٩٧٨

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد ربّ العالمين ، اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد.

لم يكد «المُصَفَّى» يوم تسامع أهل العلم عنه يلبث حتى راحت أعداده أخذًا في شهرها الذي كان فيه غُدُوها. وذلك مُؤذِنٌ بالفهم السَّويِّ لمنزلة الفقه من الدِّين.

إنه لم يُصنَّف أحدٌ في شريعة من الشرائع ، ومنهاج من المناهج كما صنَّف أتباع النَّبيِّ محمد ﷺ في شريعته ودينه ، لا سيما في أحكام الشريعة ، دقيقتها وجليلها ، فلم يتركوا من شيءٍ إلا صتقوا فيه أو ذكروه في تصانيفهم ، وجاوزوا ما كان وما يكون إلى بغض ما سيكون لو كان .. كيف يكون حكمه؟

وأتسع الخلاف ، وأتسع الرَّأي ، وكبرت مكتبة الشريعة .. وكلهم من معين الشَّرع ملتَمِسٌ ، لكن أقربهم رُحِمًا من الحقِّ أكثرهم اعترافًا من فُرات الوحي ، وأقلهم اعترافًا برأي الرِّجال ، المعولون على الدليل ، المطرِّحون لفساد القياس والتأويل ، النَّاءون عن واهيات الأخبار ، الحاضرون حول مائدة الصُّحاح ﴿أَوْلَيْتِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْلَيْتِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].

وغير خافٍ على كل متحلٍّ بالإنصاف ما آلت إليه حال الفقه في بعض القرون المتأخِّرة ، من جفاف وجفاء ، وعدول عن نور الأدلة ، حتى صار شجرًا بلا ورق ، وغصونًا بلا ماء ، وأرضًا بلا رواء ، حتى جاء عصرنا الأشهب ، المستتير بهدي النُّصوص ، فطمحت النفوس إلى الأثار ، واشربت أعناق أهل العلم إلى الأدلة ، كما تشربُّ إلى

الأهلة، وأشربوا في قلوبهم حبها، ولم يعد للتعصب مقام محمود، ولا على المستعصم بالدليل من سبيل .. جرى الله بالخيرات والبركات أئمة قاموا على ذلك، وصدعوا بالحق هنالك، وسقوا حقائق الأحكام بماء الوحي، وأناروا أرجاءها بأنوار الهدى النبوي، فالحمد لله الذي هدانا لهذا.

تمتاز هذه الطبعة باهتمامها على تعديل سير في مواضع من الكتاب، وإدراج ما سقط في الطبعة الأولى من نصوص (الوكالة) ونقل أحكام البغاة بعد (الجهاد)، وبيان رموز التخريج.

وذهلت أن أتبه من قبل إلى أنني سأفرد بعون الله، وتوفيقه سفرًا منفردًا لتوازل الفقه، على الهدى الذي سار «المصطفى» عليه يتضح به استيعاب الشريعة لكل مسائل الشريعة إلى يوم الفصل.

نسأل الله أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه وأن يزيدنا علمًا، وأن يؤتينا فهمًا، وأن يمن علينا بالقبول، وأن يجعلنا من الصادقين المخلصين له في كل شيء ﴿رَبَّنَا وَقَبِّلْ دُعَاءَ ﴿٥﴾ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿٦﴾﴾ (١)

أبو محمد

## مقدمة الطبعة الأولى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ  
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ  
فَلَا هَادِيَ لَهُ: وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ  
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

- ١ -

قال أبو محمد:

هذا كتابٌ جمعت فيه أدلة الأحكام (آياتها وأحاديثها وإجماعاتها).  
أما الآيات فلم أعد فيها إلى كتاب بعينه، لقربها من الذهن وتذكر  
أكثرها بأدنى تدبر، فقد يسر الله الذكر، على الألسنة تلاوة، وعلى  
القول فهمًا، وفي القلوب حفظًا، ومن الآيات ما ليس بصريح في  
حكم من الأحكام، ووضعها عن محض اجتهاد، مستمدًا التفهيم  
والتوفيق من الرحمن، جل جلاله، وفيها ما استدل به، وطائفة منها  
موضع استنباط وإشارة، فيها ما نس للمتفقه والمتدبر والقارئ، وقد  
يرونه بعيدًا، ونراه قريبًا، فإن الأفهام تختلف، وأحوال اللحظ تتفاوت  
في الذات الواحدة، فكيف في ذوات مختلفة؟ وقد تستحسن اليوم  
شيئًا، ولا تستحسنه غدا، وتقول به في الغداة، وتستوحش من فهمك  
له بالعشي.

ومعاذ الحق أن أجزم في شيء من ذلك بأنه مراد الحق، فهذا  
موضع زلل، وصاحبه في غير ما أمن أن يمسه عذاب من الرحمن.

وآيات الأحكام الظاهرة وغير الظاهرة، لا دليل على حصرها في متني آية، ولا في خمسمئة آية، ولا في ثمانمئة آية، ولا في ألف آية، ولا أدنى من ذلك بعدد معين ولا أكثر، وكلّ هذه الأعداد قد قال بها قائلون من أهل العلم، وإنما كان التفاوت بينهم لأنّ منهم من يعدّ المكرّر، ومنهم من يجعل تعدّد الأحكام في الآية بمنزلة تعدّد الآي، ومنهم من لا يعدّ غير الصريح منها.

وسيرى القارئ بعض المسائل خالية من الاستدلال بآية؛ لدخولها في عموم سبق نظيره، أو لأنّ الاستنباط لها موضع تكلف. ومن العمومات ما تكرر الاستدلال به، وهو تكرير قصد به التقرير.

- ٢ -

وأما الأحاديث فهي مأخوذة من كتاب (المتقى) للمجد ابن تيمية، و(فتح الغفار) للرّباعي، و(غاية الإحكام في أحاديث الأحكام) للمحبّ الطبري، والأصل هو (المتقى) أو (نيل الأوطار) مضيتُ على ترتيبه وترجمته للأبواب في أكثر مسائل الكتاب، وقد زدت ونقصت، وأثبت ما استدركه الرباعي، وأضفت إليه طائفة من المسائل التي لم تذكر، بعضها من (السنن الكبرى)، وبعضها من (المحلّي) أو (المغني) ولم أثبت حديثاً ضعيفاً إلا مع بيان وصفه، ولا أثبتته إلا إذا كان عمدةً بنى عليه بعض الفقهاء حكماً من الأحكام، أو لا دليل لهم من صريح السنّة سواه، وسلكت مسلك (المتقى) في الرّموز التي استعملها لرواة الحديث، وهي رموز مشهورة معروفة لدى طلبة العلم، وربما خفي منها (شا) للشافعي، و(طا) للموطأ، وأما (خز) فلا بن خزيمة، و(حب) لابن حبان، وأما الرّمز (ق) فهو للصّحّاحين سواء أكان معهما (أحمد) أم لا.



- ٣ -

وأما الإجماع فهو دليل قويّ إذا كان متيقّناً، والعلماء لم يجمعوا على تعريف واحد للإجماع، بل اختلفوا فيه، غير أنهم أجمعوا أنه إذا تحقق وقوعه، فإنه لا تجوز مخالفته.

ومن العلماء من يرى عدم إمكانه، ومنهم من يراه إجماع الصحابة، ومنهم من يرى إجماع مجتهدي أهل عصر من العصور، وهو القول المشهور، ومنهم من يراه إجماع أهل مكة والمدينة، أو إجماع أهل المدينة، أو إجماع الشيخين، أو إجماع الآل، ومنهم من يرى أنه هو ما يجب أن يكون عليه الإجماع ولو خالف فيه من خالف، وهو ما كان معتمداً على نصٍّ وجرى عليه عمل الناس، وهذا أقربها.

وأكثر أهل الظاهر يرون أنه إجماع الصحابة؛ لأنهم هم الذين شهدوا التوقيف، وهم لا يمنعون الاحتجاج بإجماع من بعدهم ولكنهم يقولون: العلم بذلك بعيد، وابن حزم يرى ذلك أحد نوعي الإجماع، والثاني: ما يجب أن يكون عليه الإجماع مما كان معتمداً على نصٍّ صريح لا تجوز مخالفته، وقد ذكر في أول مراتب الإجماع أنواعاً أخرى من الإجماع غير بعيدة عن هذا النوع الذي ذكرناه.

ومع ذلك كله لا يستهين بالإجماع المحكيّ أحد من أهل العلم إلا إذا وجد دليلاً يخالف ذلك الإجماع؛ لأن الغالب فيما جرى عليه الأئمة في الدين أن يكون هو الصواب، وأن يكون سبيل المؤمنين، هذا هو الغالب، ويليه في ذلك ما كان الإجماع فيه هو قول الجماهير، ككثير من الإجماعات التي يحكيها ابن عبد البر، وبعض إجماعات ابن المنذر، وابن قدامة، ثم يلي ذلك بعض الإجماعات

التي تحكي اتفاق الأئمة الأربعة، ومن العلماء من يجعل فعل الصحابي الذي لا يعرف له مخالف إجماعاً، ولا ريب أنه أقوى من كثير من الإجماعات، لاسيما إذا كان من المسائل التي فعلها الصحابي أمام عدد كبير من الصحابة، أو كان من الأمور التي لا تخفى، كتغسيل علي بن أبي طالب فاطمة رضي الله عنها.

والقصد: أن جمهور تلك الإجماعات التي يحكيها العلماء هي مما لا يعرف فيه حاكي الإجماع مخالفاً، وأتى له أن يعرف ذلك على الحقيقة؟! وبعضها يقصد به اتفاق الأئمة الأربعة، أو مشاهير الأئمة، كما قدمنا.

ومن المراجع الأولى في الإجماع وهي أدقها وأحقها بهذا الاسم، كتاب (مراتب الإجماع) لابن حزم، ثم كتاب (مسائل الإجماع) لابن القطان، فإنني اعتمدت عليه في كثير من إجماعاته.

وضممت إلى ذلك طائفة من الموسوعات التي جمعت في هذا العصر، كموسوعة الإجماع عند ابن تيمية، وإجماعات ابن عبد البر، ومن الإجماعات ما هو منقول من (المحلى)، أو (الثيل)، أو (الفتح). وأما (موسوعة الإجماع) لسعدي أبو جيب؛ ففيها من الخلل في العبارة والتقل والفهم شيء كبير، وفيها من الصواب كثير، وصححت ما وقع في نفسي أنه خلل.

ولم يُعَوَّل على القياس في هذا الديوان؛ لأن القياس ظنٌّ، وليس يقيناً، وما كان كذلك فليس حكماً لله، بل حكم الله هو ما جاء في الكتاب وصرح في السنة، وأما القياس؛ فهو اجتهادٌ

تلقا إليه العقول ضرورة، وقد تهتدي إلى الصواب، وقد لا تكون من المهتدين، وما انتهت إليه لا تقدر أن تجزم بأنه حكم الله، لأن الدّين ليس بالرأي، فإن العقول إذا حكمت بالقياس تقضي بأن التبرع بالدم بمنزلة الرضاع، وبأن المسح على أسفل الخف أولى، وبأن المحدث من دبره يغسل المكان الذي أحدث منه، وبأن سفر اليوم بمنزلة الإقامة أمس، وبأن الأخ من الأم يرث أقل من كل واحدة من الإخوة الأشقاء، في مسألة فيها (زوج وأخ من أم وإخوة أشقاء) فكيف إذا كان معهم صاحبة سدس؟ وبأنه لا بأس من أن تضع الدّميمة الشابة ثيابها؛ لأنها لا تُشتهى كالقواعد، وبأن الأخرى لا يسافر إلا مع ذي محرم، وبأنه لا يجوز أن تشتري ألف جرام ذهب بجرام واحد فضة يدا بيد، وبأن المرأة لها القوامة إذا كانت قوية السلطان مُنفقة، وبأن المهر للرجال على النساء؛ لأنه كُتِبَ القتل والقتال عليهم، وعلى الغايات جرّ الذبول.

وبأنّ عدة الوفاة كعدة الطلاق؛ لأنه لو كان من أجل الحزن لما كانت عدتها أياماً أو ساعات إذا توفي قبل أن تلد بأيام أو ساعات، وبأن البول أولى بحكم الاغتسال؛ لأنه نجس، والمشي طاهر، لمن أجنب في غير جماع.

وبأنّ الحائض تقضي الصلاة، كما تقضي الصيام، وبأن السارق تُقطع يده إذا سرق مقدار دينها فما فوقها.

وبأنه لا فرق في الزنا بين المحصن الذي تزوج ثم زنى، وأقر، وآخر غير مُحصن وطء ألف مرة بسفاح، وأقر على نفسه أيضاً، والشّرع يحكم على الأوّل بالرجم، ويجعل فعله أعظم، وعلى الثاني بالجلد، والعقل البشري المسكين يقول: الثاني أكبر إجراماً.

وبأنه لا فرق في الصلاة بعد العصر، وبعد الظهر، لأن هذين الوقتين وكل وقت هو بعد العصر عند آخرين.

وبأن بيع كبش بكبشين ممنوع، لأن العلة فيه هي العلة في بيع رطل من البرّ برطلين من البرّ، وأن الزيادة في ربا النسئة لا شيء فيها إذا كان عن تراضٍ قبل العقد.

وبأن الأولى في الزّاتي أن يخصى، وبأن الألماس أولى بالرّيا من الذهب، وبأن المجنون لا يرث .. ولكن الله حكيم عليم، هو أعلم بمصالح العباد، وأعلم بأحوالهم وبما ينفعهم، وعقول العباد قاصرة، وعلمهم قاصر، وربما كان التّكليف تعبدًا محضًا، ليعلم الله من يعمل بأمره ومن لا يعمل، ومن يطيع ومن يعصي.

وهذا أمر يطول شرحه.

- ٥ -

وأما ما كان في الكتاب من تعليق على دليل، أو قول، وما كان فيه من اختيار أو ترجيح؛ فمحض اجتهاد، أرجو أنّي أصبت فيه الصّواب.

وجعلت له سبعة أبواب، وثامنها بابٌ ذو أبواب، ولئن كان الحافظ ابن حجر قد قال في مقدمة كتابه (بلوغ المرام): «ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطّالِب المبتدئ، ولا يستغني عنه الرّاغِب المتّهي»؛ فإنّي أقولُ بلا مبالغة: ليكون حافظه، ومن يديم استذكاره نابغًا بين العالمين.

- ٦ -

وقد توفّر لهذا الكتاب من بذل النفس ومجاهدتها، والإقبال على كتابته، والعزم على الوفاء به، واعتقاد نفعه، وصدق مسمّاه، وإدراك حاجة طالب العلم إليه، وسؤال المولى سبحانه الهداية والتّوفيق = ما لم يتوفّر لكتاب من كتبي، فهو أنفُسها لديّ وأغلاها، وأعلاها وأولاها، فإنّ نفائس التّصانيف زينة الحياة الدّنيا، ولأجر الآخرة أكبر.

ولا يكن في صدرك حرج - يا طالب العلم - حين لا تجد بعضًا من مسائل الفقه في هذا الدّيوان، فإنّه لم يؤلّف ليكون جامعًا لكلّ المسائل، وإنّما صنّف ليكون بلغةً للفقيه، وزادًا للمتدبّر، ومصباحًا للسّاري، وتذكرةً للعالم، وقائدًا إلى الدليل.

وقد صنّفته وجمعتُ ما جمعتُ فيه على منهج أهل الأثر، أو أهل الحديث، أو أهل الظّاهر، كلّ ذلك سواء، ومنهج أهل الظّاهر هو منهج السّواد الأعظم الذي كان عليه النّاس قبل وجود المذاهب من الصّحابة ومن بعدهم من التّابعين، وسائر أئمة الحديث الذين فيهم أصحاب الكتب السّنة، وصنّيعهم في تبويبهم وصنّيع البخاريّ والنّسائي وابن حبان شاهدٌ على ذلك، ولم يكونوا يتسبون إليه؛ لأنّ الانتساب تحصيل حاصِل، ولولا جمودات لأبي محمد ابن حزم وداود - وهي قليلة - لكان الحقّ الخالص، وجميع المذاهب فيها مفردات ومسائل شاذة بعضها يعاب على قائلها أكثر مما يعاب على مسائل من انتسب إلى أهل الظاهر.

وفي ظنّي وظنّ كثير غيري أنّ ابن حزم لو تلطّف في الخطاب مع المخالفين من أتباع المذاهب لكان له قبول أوسع، ولكن أغلظ في

القول، وأكثر من التشنيع، فمن النَّاس من أعجبهم خطابه، وراقت لهم عباراته وغضباته وهم الأقل، ومنهم من صدَّ عنه .. ومن العجيب أنَّ المنكرين على من انتحل منهج أهل الظَّاهر لا ينكرون على من انتسب إلى مذهب من المذاهب الأربعة، ثم خرج كما شاء، وقال من الأقوال ما شاء، واجتهد ما شاء، اجتهاد العلماء، فالانتساب إلى مذهب هو العاصم له، والرُّكن الشَّديد الذي يأوي إليه، وهو الذي ينجيه من اللُّوم، ولو كان ظاهرياً أشدَّ من الظَّاهرية.

وهذه المذاهب الأربعة لم تسع الدِّين كلَّه في وقتها، وممَّا يدلُّ على قصورها: أنَّ أقوال علماء آل بيت النَّبي ﷺ لا تكاد تُذكر، بما يدلُّ على أنَّ السِّياسة هي التي حالت بينها وبين ذكرها.

ولقد كان الجُمُّ الكثير من العلماء في عصور الأئمة الأربعة أو بعضهم غير متسبين إلى أحد منهم ولا إلى غيرهم، وأما الأئمة الكبار كالسُّفيانين وأبي ثور، والأوزاعي، والبخاري، وغيره من أئمة الحديث، وابن جرير الطبري، فأمرهم معلوم.

وفي كلِّ مذهب من المذاهب الأربعة ظاهريون على منهج أهل الظَّاهر، وفي أهل الظَّاهر من هو أقرب إلى أهل الرَّأي في بعض أقواله، والأمر قريب، والغرض تعظيم نصوص الكتاب والسُّنة، هذا هو الرَّابط بين العلماء الصَّادقين وإن اختلفوا، وإنَّما اتَّسع الخرقُ بين أهل السُّنة وغيرهم من الطوائف من أهل القبلة لنقص في ذلك التَّعظيم، إمَّا بتحريف، أو صرف عن الظَّاهر، أو تعظيل، أو طعن في أحد الدليلين من الكتاب وصحيح السُّنة.

والحاصل أنَّ الظَّاهريَّ هو كلُّ من لم يتسبب إلى مذهب معين، ولم يكن معوِّلاً إلا على الدليل، ولا حاجة له إلى أن يتسبب إليه، لأنَّه تحصيل حاصل.

وما أحسن ما قاله الشوكاني في كتابه (البدر الطالع) تعليقا على قول أبي حيان، وكان ظاهريًا: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»، قال: «ولقد صدق في مقاله، فمذهب الظاهر هو أول الفكر آخر العمل عند من منح الإنصاف، ولم يرد على فطرته ما غيرها عن أصلها، وليس هو مذهب داود الظاهري وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقيدين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن، وداود واحد منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله، وبالجملة فمذهب الظاهر وهو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات، وطرح التعويل على محض الرأي الذي لا يرجع إليهما بوجه من وجوه الدلالة، وأنت إذا أمعنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة، وجدتها من مذهب الظاهر بعينه، بل إذا رُزقت الإنصاف وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي، ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر، كنت ظاهريًا، أي: عاملاً بظاهر الشرع منسوبًا إليه، لا إلى داود الظاهري، فإن نسبتك ونسبته إلى الظاهر متفقة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى الإيمان والإسلام، وإلى خاتم الرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم».

وليعلم الذين يلمزون الأخذ بالظاهر أنهم يلمزون أنفسهم من حيث لا يشعرون؛ لأن كلمة الظاهر جارية على ألسنتهم؛ لأنها من فطرتهم، وأنهم يأخذون بذلك في أكثر مسائل العلم، بل في أكثر مسائل الحياة، وأنهم يقولون - إن كانوا من أهل السنة والجماعة -: لا يجوز الخروج عن ظاهر الكتاب والسنة في الاعتقاد، فلم فرقتم بين

الاعتقاد وغير الاعتقاد؟ ثم إنكم تلمزون بذلك صحابة رسول الله ﷺ ومن بعدهم ممن لم يعرف عنهم سوى الاستدلال بالكتاب والسنة، بل إنه يخشى عليكم من لمز نبي الله ورسوله ﷺ حين قال: لأزیدن على السبعين، لما قال الله له: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، وقد عاتب النبي ﷺ أسامة بن زيد، وأنكر عليه إنكاراً شديداً ساعة لم يأخذ بالظاهر، ويصدق من شهد أن لا إله إلا الله حين رفع عليه السيف ليقتله، مع أن النظر يشهد بأن حاله كحال من قال: ﴿إِنِّي نَبْتُ آلَتَنِي﴾ [النساء: ١٨].

ومن الناس من يظن أن الأخذ بالظاهر: أخذٌ بظاهر لا باطن له، وأنه نوعٌ من السدّاجة والسطحية، وهذا الظنُّ منهم هو السدّاجة؛ لأنهم حكموا على ذلك من خلال مسائل قليلة شهّرت عن ابن حزم وداود، ولم يعرفوا أصولهم، ولا قرءوا كتاب (الإحكام) الذي هو أفضل كتاب في أصول الفقه.

- ٧ -

ثم إنّي أوصي طالب الفقه بإحدى عشرة وصية:

الوصية الأولى: أن يتحرّر من ربة التقليد وأغلاله، فإن المقلّد مسيرٌ غير مخير، لا يبصر إلا طريقاً واحداً، تارة يهديه، وتارة يضلّه، وبصيرته محجوبة، وملكاته معطّلة، وما أفلح مقلّد قطّ، ولا نفع في دين الله ولا رفح، وهو بلسان حاله معاند لأمر الرّحمن جلّ جلاله بالتفكير، والتدبر، والتذكر، والعقل، وكأين من ذكيٍّ حرم نفسه من أنوار الفكر والتأمل، وحلاوة الاستنباط والنظر، وكان من الخائبين!!



وكم من متوسط الذكاء من مطرّحي التقليد، أشرقت له الظلمات بأنوار الأدلة، ووهبه الله فيضاً من فيوض الحق، فأبصر الحقائق على وجهها، وكشف الله له من أنوار العلوم ما لم يخطر له على بال. ولنضرب لكم مثلاً رجلين، اختلف مسلكهما في أسماء الله وصفاته وأفعاله:

أحدهما: لم يأخذ بظاهر كلام الله تعالى في كتابه، ولا بكلام رسول الله ﷺ في سنته، بل وجّه قصده تقليداً إلى التحريف أو التعطيل أو التأويل، عناداً لفطرته، وأتباعاً لما سمعه من أهل التأويل، فلا هو أعمل عقله ونظره في المسلك الذي سلكه، ولا هو ترك فطرته السوية الأولى على ما هي عليه.

وآخر: آمن بما أنزل على الرسول ﷺ من ربه، وأجراه على ظاهره، ولم يرد على فطرته ما يجتالها عن أصلها، ومن بديتها التوجه إلى العلو بعين القلب حين تذكر الله أو تدعوه.

ثم نظر إلى طريقة السلف الطيب، فرأى نهجهم موافقاً لبديهة عقله وسواء فطرته، وهو الإيمان بكل ما أخبر به الله عن نفسه أو أخبر عنه رسوله مع اعتقاده أن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، هل يستويان مثلاً؟! لا والله! لا يستويان.

لقد ضيّع الأول طريقه، فهو يتخبط يمنة ويسرة، وهو في الوقت نفسه قد سلك سبلاً طويلة. وأما ذاك فهو على صراط مستقيم.

وقد رأينا من سلك السبيلين، فوجدنا الأول لا يستطيع أن يحكم منهجه - إن أحكمه - إلا في زمان طويل، وبعد ولوج في مسالك ذات عوج، وتناقضات وشكوك.

والثاني: يحكم منهاجه في ثلاثة مبادئ (إثبات، وأخذ بالظاهر، وتنزيه)، وإن التزمَ بذلك مضى في طريقه واثق الخطوة لا يقدر على تشكيكه أحدٌ من الزائغين.

الوصية الثانية: أن يتفقه في الدين من جلال نصوص الوحي، ومستعينا على ذلك بما بينه العلماء في الكتب الأثرية، التي تذكر الحكم ودليله.

الوصية الثالثة: أن يُعنى بدراسة اللغة العربية نحواً وصرفاً ومعاني ودلالات، وليضرب في هذا بسهم وافر، فإنها وسيلة لفهم نصوص الوحيين.

الوصية الرابعة: اعرف قدر نفسك، وإياك أن تغترّ بمعرفتك وتجردك، فأنت في المنازل الأولى في طلب العلم، وستعرف حقيقة نفسك ومقدار علمك بعد ذلك، فإن السالك في طلب العلم كمن يسير في طريق طويل، كلّه رواابي، كلما علا على رابية رأى رابية أخرى، وتكون كل رابية أعلى من قبلها، وينكشف له من جهله في كل رابية بمقدار ارتفاعه، والميزان حيثما ينكشف له من جهله وعلمه، وما دام عالماً بذلك فهو على نور إلى نور إلى أن يلاقي ربه.

الوصية الخامسة: قدس الحق حيث كان، ولا تقدس أحداً، فلا أحد معصوم، سوى رسول الله ﷺ، وكلّ يؤخذ من قوله ويرد، واعلم أنه لا تلازم بين الحق والأكثر زهداً وعبادة، ولا بين الحق وكثرة القائلين به، ولا وسيلة للحق سوى البرهان.

الوصية السادسة: ههنا مزلق يقع فيه من يقول: إنه يأخذ بالدليل، ويستمسك به، ولا يعول إلا عليه، ثم يتعصب لمن دله على الطريق

من شيوخه أو علماء عصره أو أحدٌ من السَّابِقِينَ كَابِنِ حِزْمٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ  
وغيرهما، فلا تقع في هذا المزلق، فتكون من الجاهلين.

الوصية السابعة : قد يقع في قلبك انتقاصٌ لمن قال بقول ترى أنه  
يخالف الذليل، وهذه آفة بين آفات طالب العلم، وهو عيبٌ مركبٌ  
من الجهل بطبيعة الخلق، والغرور، والغفلة عن عيوب النفس.

وسببه عدم التجرد في النظر إلى القول لا إلى القائل. وقد تنتقص  
قائلاً بقول، ثم لا تلبث أن ترى أن الحقّ معه، لدليل ينكشف لك،  
فتكون من التادمين.

الوصية الثامنة : التّخلص من العناد، فطالب الحق لا يعاند، وإن  
عاند لا يتمادى في عناده، والمعاند يقدم هواه وحظوظ نفسه الغضبية  
على لذة الحقّ التي لا يعدلها لذة، فاحذر من هذا الخلق الذي يصادم  
العقل والقصد والإخلاص، وهو خلق لا ينجو منه إلا القليل من بني  
آدم، وهو في العرب أكثر من غيرهم. بسبب ما ورثوه من التّوبيخ،  
ولوم على الخطيئة، وحبّ الغلبة على كلّ حال، ومن تأمل أسباب  
الخلاف بين الناس، أزواجاً، وإخوة، وشركاء، وأصحاباً، وزملاء،  
وجد العناد هو رأس الأسباب في أكثر الأحوال.

الوصية التاسعة : ابتهل إلى الله تعالى وتضرّع إليه أن يهديك  
إلى الحقّ، ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وتذكر أنك تقول كلّ  
يوم سبع عشرة مرة أو أكثر ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝﴾ ،  
ولو حضر قلبك عند هذه الدّعوة، وعلمت ما تطلبه بعد طلب  
العون من الله؛ لشرح الله صدرك، وزادك هُدىً وتوفيقاً، وهذا  
التّوجه يخلصك من أكثر الآفات التي تشوش على البصيرة،  
وتقصيك من الحقّ والعمل له.

الوصية العاشرة : تعليم ما علمك الله والدعوة إليه ، وفي هذا العصر من وسائل التعليم ما لا عذر لأحد في التثقل من أداء زكاة ما آتاه الله من العلم.

الوصية الحادية عشرة : الصبر على جميع ما سبق ، فإنه لا ينال الإمامة بين الناس إلا الصابرون الموقنون ، وإنما يورث اليقين العلم ، وقد حصلت على العلم ، وبقي لك الصبر على الطلب والعمل والتعليم والأذى.

والله يهدي إلى الحق ، وإلى طريق مستقيم.

أبو محمد

عبد العزيز بن علي الحربي

مكة المكرمة

١٩/١٠/١٤٣٦هـ

## رموز التفريغ

التوضيح	الرّمز
أصحاب الكتب الستة	ع
البخاري ومسلم	ق
البخاري	خ
مسلم	م
أبو داود	د
الترمذيّ	ت
النسائي	ن
ابن ماجه	هـ
أحمد	حم
الموطأ	طا
الشافعي	شا
ابن خزيمة	خز
ابن حبان	حب
المستدرک	ك
الذكارقطني	قط
أصحاب السنن الأربعة وأحمد	الخمسة
السنن الأربعة	ع
ضعيف	ض

# العبادات



## المياه

### طَهُورِيَّةُ مَاءِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ

قال الله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا تَرَكَبُ الْبَحْرَ، وَتَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَوَضَّأُ بِمَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتُهُ» (الخمسة).

وقد أجمع المسلمون على أن الطهارة الشرعية طهارتان: طهارة من الحدث، وطهارة من الخبث<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الطهارة من الحدث ثلاثة أصناف: وضوء، وغسل، ويدلُّ منهما وهو التيمم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن ماء البحر طهور، وأن الوضوء به جائز<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز التوضؤ بماء الورد وماء الشجر وماء العُصفر، إلا ما يقع عليه اسم الماء المطلق<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٦١/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٦٢/٢).

(٣) نكت العيون، مختلف الحديث (الإقناع ١٦٠/١)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢١/١٦).

(٤) الإشراف (الإقناع ١٧٣/١).



قال ابن حزم: اتفقوا على استعمال الماء الجاري ما لم تظهر فيه نجاسة. وتعقبه ابن تيمية بأن الجاري كالرآكد في اعتبار القلتين في رواية عن أحمد والشافعي<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز التوضؤ والاعتسال بشيء من الأشربة، سوى النبيذ في قول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن نبيذ التمر لا يتوضأ به مع وجود الماء<sup>(٣)</sup>.

والماء المتغير إن كان التغيير حاصلًا بأصل الخلقة أو بما يشقّ صون الماء عنه: فطهورٌ باتفاق<sup>(٤)</sup>.

وكذلك إن تغير الماء بطول مكثه ومقره؛ فهو باقٍ على طهوريته باتفاق العلماء<sup>(٥)</sup>.

واختار ابن تيمية جواز الوضوء بكلّ ما يقال له: ماء، ولو كان مقيدًا، إذا لم يغلب عليه أجزاء غيره.

وقوله موافقٌ لقول أبي محمد ابن حزم.

قال أبو محمد: كثير من مسائل الفقه يُنتهى حكمها على ما صدق عليه اللفظ بإطلاق، وكل ما يصدق عليه ماء لم يرد عليه ما يغيره عن أصله؛ فهو طاهر مطهر، ولا يمنع من استعمال طاهر مطهر في الدنيا إلا ماء واحد، لم يعرض له أكثر الفقهاء، هو ماء آبار ثمود.

(١) مراتب الإجماع (٢٨٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ١/١٧١).

(٣) شرح معاني الآثار (١/٩٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٢١/٢٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٢١/٣٦).

طَهَارَةُ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ الْمُسْلِمُ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد ثبت في الحديث أن «المؤمن لا يتنجس».

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودِنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ (ق).

وأجمع أهل العلم على أنه لا بأس بفضل طهور الرجل المسلم يتوضأ به<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على جواز توضؤ الرجلين معاً، والمرأتين معاً<sup>(٢)</sup>.

وأن بدن الجنب طاهر، وعرقه طاهر، والثوب الذي عليه يكون فيه عرقه طاهر، ولو سقط الجنب في دهن أو مائع لم يتنجسه بلا نزاع بين الأئمة<sup>(٣)</sup>.

النهي عن تقدير المياه

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ». فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، كَيْفَ يَفْعَلُ؟ قَالَ: يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا (م).

ول(حم، د): «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَلَا يَغْتَسِلَنَّ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ».

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٢١٨).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٨/٢١).

قال ابن تيمية: الإجماع دلّ على أنه نهى عن البول فيما ينجسه البول، بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير، ولا يجوز أن يقال: إنه  $\text{ﷺ}$  إنما نهى عن البول فيه؛ لأن البول ينجسه، فإنّ هذا خلاف النصّ والإجماع<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمّد: يذكر بعض الناس ههنا تنكيّتا على ابن حزم في أنّ هذا النهي لا يشمل من بال في قارورة وصيّها في الماء الدائم، ولم أجده.

### حُكْمُ مَا بَقِيَ مِنْ طَهُورِ الْمَرْأَةِ

قال أبو محمّد: كل ما تركنا الاستدلال له من القرآن، فهو مندرج في عمومات القرآن، كقوله سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِشَيْنٍ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وغيرها من الآيات.

٤- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغَفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ» (الخمس) (٢).

٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ (م، ح).

٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفْنَتِهِ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَتَوَضَّأَ مِنْهَا أَوْ يَغْتَسِلَ، فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ» (٣) (ح، ن، د، ت).

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٢١)، ومراده: أنّ النهي أعمّ من أن يكون من أجل تنجيس الماء، فقد يكون كثيراً ولا ينجس، ولكنه يقدّر.

(٢) إلا أنّ الثاني وابن ماجه قالوا: «يفضل وضوء المرأة».

(٣) وضبطت: «لا يجنب».

قال في (المتقى): وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة، والإخبار بذلك أصح، وكرهه أحمد وإسحاق إذا خلت به.

وقال في (نكت العيون): ولا بأس بالوضوء من فضل الجنب والحائض، وذلك أن يفضل من إناءهما ماء بعد فراغهما من غسلهما، فجاز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وغسلها، وهو مذهب عامة الفقهاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: اشترط ابن حزم للمنع من الوضوء أو الغسل بفضل طهور المرأة أن يكون ما بقي من الماء أقل مما استعملته. والذي يظهر لي: أن المنع خاص بما فضل من وضوئها أو غسلها مما استعملته وتقاطر من جسدها، لا ما بقي من الماء الذي لم تستعمله.

### حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (٤٨) [الفرقان: ٤٨].

٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بَضَاعَةٍ، وَهِيَ بَثْرٌ يَلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ<sup>(٢)</sup> وَكُحُومُ الْكِلَابِ وَالْتَّنَّ<sup>(٣)</sup>؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ» (حم، د، ت) (٤).

(١) الإقناع (١/١٦٩، ١٧٠). وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٤).

والسألة فيها خلاف نقله عددٌ من أهل العلم.

انظر: التمهيد (١٤/١٦٤)، وبداية المجهد (١/٣٢)، وطرح الثريب

(٢/٩٣)، وفتح الباري (١/٣٥٩)، ونيل الأوطار (١/٣٣).

(٢) الخرق التي تستعمل في الحيض.

(٣) كالعبرة والجةة.

(٤) قال الرضايي: صححه أحمد وابن معين وابن حزم والحاكم (الجامع ١/١٥).

٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا يَنْبُؤُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ - يَقُولُ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ<sup>(١)</sup> لَمْ يَحْمِلِ الْخَبْثَ» (حم).

٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» (ع).

وقد أجمع أهل العلم على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعمًا أو لونًا أو ريحًا: أنه نجس<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه إن تغير أحد أوصافه بطاهرٍ أنه طاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات، ولو عظم ثمنه<sup>(٤)</sup>.

### سُورُ الْهَرَّةِ

١٠- عن أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْهَرَّةِ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِتَجَسٍّ، إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ» (حم).

وقد أجمع أهل العلم على أن سور ما أكل لحمه طاهر<sup>(٥)</sup>، ويجوز شربه والوضوء به<sup>(٦)</sup>.

(١) تنية قلّة، وهي الجرّة الكبيرة.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٢٥، ٢٢٦)، النير، مختلف

الحديث (الإقناع ١/١٦٥، ١٦٦)، شرح مسلم (٣/١٨٨)، والمجموع (١/١٦٠).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٩/١٦)، الإشراف (الإقناع ١/١٦٦)، مجموع الفتاوى

(٣٠/٢١).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٩).

(٥) ولا يلزم من هذا أن يكون ما حرم أكله نجسًا.

(٦) الإجماع لابن المنذر (٣٣).

وأجمعوا على أن اتخاذ الهرة جائز<sup>(١)</sup>.

(١) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٧٤).

## تطهير النجاسة

اعتبار العَدَدِ فِي التَّطْهِيرِ مِنْ وَثُوعِ الْكَلْبِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِتَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا» (ق).

وفي رواية: «طَهُورُ إِتَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ» (م، حم).

وفي رواية: «فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالثَّرَابِ».

وقد أجمع أهل العلم على أن ما يرشح من الكلب كالدمع واللَّعَابِ وَالْمَخَاطِ وَالْعِرْقِ نَجَسٌ بِلَا خِلَافٍ<sup>(١)</sup>.

وأن لبن الكلب والمتولد منه ويوله نجس<sup>(٢)</sup>.

والشيء الذي ليس عليه نجاسة جسيمة ولا حكيمة، يُسَمَّى طَاهِرًا بِالْإِجْمَاعِ<sup>(٣)</sup>.

وأن جميع الغسلات في الإناء الذي ولغ فيه الكلب واجبة<sup>(٤)</sup>.

وأن من غسل أثر الخنزير سبع مرات بالماء، والثامنة بالتراب، فقد طهر<sup>(٥)</sup>.

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٧٣).

(٢) المجموع عن البيهقي، فتح الباري عن ابن المنير (موسوعة الإجماع ١/٣٧٣، ٣٧٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٣).

(٤) الاستذكار (١/٢٥٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٦).

وأن الإناء لا يجب غسله إلا عند الاستعمال<sup>(١)</sup>.  
وأن إزالة النجاسات من الأبدان والثياب والأرض تصحّ بغير  
نية<sup>(٢)</sup>.

وأن النجاسة تُزال من ثلاثة محلات: الأبدان، ثم الثياب، ثم  
المساجد ومواضع الصلاة<sup>(٣)</sup>.

### دمُ الحيض يُصيبُ الثوب

قال الله سبحانه: ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَائِيلَ خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [المدثر].

وقال سبحانه: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ [البقرة]:  
[٢٢٢].

١٢ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً  
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبَهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ  
تَصْنَعُ؟ فَقَالَ: «تَحْتَهُ»<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ تَقْرُصُهُ<sup>(٥)</sup> بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ  
تُصَلِّي فِيهِ، (ق).

### تطهيرُ الأرضِ النّجسةِ بصبِّ الماءِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي  
الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ».

(١) المحلى (الإقناع ١/١٨٣).

(٢) التمهيد (الإقناع ١/١٨٨)، مجموع الفتاوى (٤٧٧/٢١).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٩).

(٤) أي: تفرقه وتقرشه.

(٥) أي: تغمره بأصابعها.



## الملاحظات

وَأَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا<sup>(١)</sup> مِنْ مَاءٍ أَوْ ذَنْوَبًا<sup>(٢)</sup> مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مَيْسَرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ» (ع إلا م).

أجمعت الأمة على أن الماء مطهرٌ للنجاسات، وأنه ليس في ذلك كسائر المائعات الطاهرات<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن غُسالة النجاسة المنفصلة نجسة إذا تغيّر لونها أو طعمها أو ريحها<sup>(٤)</sup>.

## تطهيرُ التُّعلِّبِ بالتراب

وقال الله سبحانه: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِتَعْلِيهِ الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ» (د).

١٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ تَعْلِيَهُ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا فَإِنْ رَأَى خَبثًا، فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا» (حم، د).

## الرَّشُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ إِذَا لَمْ يَطْعَمْ

١٦- عَنْ أُمِّ قَيْسِ بِنْتِ مِحْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنِ لَهَا صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَالَ عَلَى تَوْبِهِ، فَبَدَعَا بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ (ع).

(١) دلوا مملوءة.

(٢) نصيبًا.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/٢٣٠، ١٨/٢٢٦).

(٤) شرح صحيح مسلم (٣/١٩١)، والمجموع (١/٢١٢)، والمغني (٢/٥٠٣).

والمبدع (١/٤٨).

١٧- وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ - بِخَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرَشُّ مِنْ بَوْلِ الْعُلَامِ» (ن، د) (١)

وأجمع أهل العلم على وجوب الرش على ما بال عليه الصبي الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذية، فإن أكل فقد وجب الغسل بلا خلاف (٢)

وأن بول كل آدمي يأكل الطعام نجس (٣)

ومن غريب ما ورد في الباب: ما روي عن سلمان: أنه أمر بغسل البصاق (٤) وعن إبراهيم التيمي: البصاق بمنزلة العذرة (٥)

الرخصة في بول ما يؤكل لحمه

١٨- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ عَكَلٍ (٦)، أَوْ قَالَ عَرَبِيَّةَ (٧)، قَدِمُوا فَاجْتَمَعُوا (٨) الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِقْحَاقِ (٩)، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا (ق). وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ» (م).

(١) صححه الحاكم، وحسنه البخاري (الرياضي ١/٢٤٤).

(٢) اختلاف الفقهاء، شرح صحيح مسلم، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/١١١٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٠٩/٩)، شرح صحيح مسلم (٣/١٩٠، ١٩٢).

(٤) رواه ابن حزم في (المحلى ١/١٤٤)، وأنكر ابن عبد البر بثبوته في (الاستذكار ٣/١٣٧).

(٥) رواه ابن حزم في (المحلى ١/١٤٤).

(٦) عكَل: قبيلة من تيمم الريباب.

(٧) عَرَبِيَّة: حَيٌّ مِنْ قَضَاعَةَ، وَحَيٌّ مِنْ بَجِيلَةَ، وَالْمُرَادُ هُنَا الثَّانِي، كَذَا ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ فِي (الْمَغَازِي). قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ ١/٣٣٧).

(٨) أي: لم يوافقهم طعامها، وتضرروا بالمقام بها.

(٩) جمع لِقْحَةٍ، بِكسر اللام وفتحها، وهي: الثَّاقَةُ ذات الدَّر.

وأجمع أهل العلم على أن بول الحيوان المأكول اللحم غير نجس<sup>(١)</sup>، كما أن بول الحيوان غير مأكول اللحم نجس بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: في صحة هذا الإجماع نظره، ولم تتحرر صحة الإجماعات التي نقلها في هذا الكتاب، ولكننا نحكي ما حكى فيه الإجماع؛ لأن ما حكى فيه الإجماع، وإن لم يتحقق = أقوى من غيره.

ولا خلاف في طهارة كل حيوان يؤكل لحمه<sup>(٣)</sup>، ولبنه طاهر<sup>(٤)</sup>، وكذا بيضه<sup>(٥)</sup>.

وما جز من شعر الحيوان المأكول اللحم أو صوفه أو وبره طاهر بإجماع الأمة سواء جزه مسلم أو غيره<sup>(٦)</sup>.

وما يرشح من الحيوان الطاهر كالدمع واللغاب والمخاط والعرق طاهر بلا خلاف<sup>(٧)</sup>.

### ما جاء في المذي<sup>(٨)</sup>

١٩- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَاسْتَحَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَرْتُ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ» (ق).

(١) المغني عن مالك (موسوعة الإجماع ١/٣٧٣).

(٢) المجموع عن البيهقي، وفتح البازي عن ابن المنير (موسوعة الإجماع ١/٣٧٣).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٣٧٢).

(٤) المجموع، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٧٢).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٧٢).

(٦) المجموع، فتح البازي عن ابن القنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٧٢).

(٧) المجموع، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٧٢).

(٨) ماء رقيق لزج يخرج من الفرج عند الملاعبة ونحوها.

وفي رواية: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ» (م).  
 وفي رواية: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَّتَهُ، وَيَتَوَضَّأُ» (حم، د).  
 وورد في (د، ت): «نَضَحَ مَا أَصَابَ الثَّوْبَ مِنْهُ».  
 وأجمعت الأمة على نجاسة المذي، ولم يخالف في ذلك إلا  
 بعض الشيعة<sup>(١)</sup>.

وأجمعت كذلك على نجاسة الودي<sup>(٢)</sup>.

مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾  
 [غافر: ٦٧].

قال أبو محمد: كرم الله بني آدم، ومن البعيد أن يكون المكرم  
 مخلوقاً من نجس!

٢٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُصَلِّي فِيهِ (ع - خ).

وروي أنه قال: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ وَالْبُصَاقِ، وَإِنَّمَا يَكْفِيكَ  
 أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ بِأَذْخِرَةٍ<sup>(٣)</sup>. (قط).

مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ

٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ  
 الذَّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدٍ  
 جَنَاحِيهِ شِفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ» (خ، حم، د).

(١) اختلاف الفقهاء، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٠٧/٢).

(٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٠٧/٢).

والودي الذي يخرج عقب البول.

(٣) حشيش طيب الريح.

وأجمع العلماء على التجاوز والعفو عن دم البراغيث والحشرات ما لم يتفاحش<sup>(١)</sup>.

وأن الكثير من الدّم أي دم كان - حاشا دم السمك، وما لا يسيل دمه - نجس<sup>(٢)</sup>.

المُسلِمُ لا يَنجُسُ بِالْمَوْتِ ولا بِشَيْءٍ انفصلَ منه

قال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الذَّبَابُ فَأَمْوَأَ إِتْمًا الْمُشْرِكُونَ نجس﴾ [التوبة: ٢٨].

٢٢- وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا، وَلَا مَيِّتًا.

وقال محمد بن إبراهيم ابن الوزير: لا يصح إطلاق التجاسة على المؤمن حقيقة ولا مجازًا.

٢٣- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَمَى الْجَمْرَةَ، وَتَحَرَّ سُكَّهُ، وَحَلَقَ، تَأَوَّلَ الْحَلِاقَ شِيقَةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ تَأَوَّلَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: «أَحَلِقُهُ». فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، وَقَالَ: «إِقْسِمُهُ بَيْنَ النَّاسِ» (ق).

وأجمع المسلمون على أن المؤمن طاهر حيًا وميتًا، وكذا الجنين<sup>(٣)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ

٢٤- عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ جُلُودِ السَّبَاعِ، [أَنْ تُفْتَرَشَ]<sup>(٤)</sup> (حم، ن، د، ت).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٣٢).

(٢) المعنى (موسوعة الإجماع ١/٢١١١).

(٣) شرح صحيح مسلم (٤/٦٦).

(٤) الزيادة للترمذي.

٢٥- وَعَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ وَمِثَالِهِ<sup>(١)</sup> التُّمُورِ (حَم، ن) .

### تَطْهِيرُ الْإِهَابِ بِالذَّبَاغِ

وقال سبحانه: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفءٌ وَمَنْتَفِعٌ﴾ [النحل: ٥].

٢٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا<sup>(٢)</sup>، فَدَبَّعْتُمُوهُ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ؟» فَقَالُوا: «إِنَّمَا مَيْتَةٌ». فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» (ع)، ولم يذكر (خ، ن) الدباغ.

٢٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغٌ فَقَدْ طَهَّرَ» (م، ح)<sup>(٣)</sup>.

٢٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَقَاتِهِ بِشَهْرٍ: «أَنْ لَا تَتَّعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ إِهَابًا وَلَا عَصَبًا» (حَم)<sup>(٤)</sup>.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لَحْمَ الْمَيْتَةِ، وَشَحْمَهَا، وَوَدَكَهَا<sup>(٥)</sup>، وَغَضْرُوفَهَا، وَمُخَّهَا: نَجِسٌ<sup>(٦)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ جِلْدَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ قَبْلَ دَبَاغِهِ إِذَا ذُكِّيَ طَاهِرٌ جَائِزٌ اسْتِعْمَالَهُ، وَبِيعَهُ<sup>(٧)</sup>.

(١) الفُرُش التي تصنع من جلود الثور.  
 (٢) جلدها.  
 (٣) قال النضر بن شميل: «إنما يقال: الإهاب لجلده ما يؤكل لحمه».  
 (٤) قال في المستقى: وأكثر أهل العلم على أن الذباغ مطهر في الجملة، لصحة النصوص به، وخير ابن عكيم لا يقارنها في الصحة والقوة ليئسها.  
 (٥) الودك: دسم اللحم.  
 (٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤).  
 (٧) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤)، النير (الإقناع ١/٢٩٥).

العلاقات

وأن دبّاح جلد الحيوان مطهّرٌ لوفى مذهب عامة العلماء<sup>(١)</sup>.

ولم يختلفوا في أن الخنزير لا يطهّر بخلده بالدبّاح<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن لحم الخنزير وشحمه وودكته<sup>(٣)</sup> وخصروفه ومخه وعصبه، كل ذلك نجس، وأن حكمه في النجاسة حكم الكلب<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: مستند الإجماع: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمِ خنزير فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، غير أن اللغة لم يرد فيها الرجس بمعنى التجس.

١٠٠

موسوعة الأحياء  
 المجلد الثاني  
 الطبعة الأولى  
 دار النشر  
 سنة النشر

(١) المجموع عن الخطابي (موسوعة الإجماع ١/٣٧٤).  
 (٢) التمهيد لابن عبد البر (١/١٦٣).  
 (٣) الشخم المنزابة، وهو الشحم.  
 (٤) مراتب الإجماع (٤٤)، بداية المجتهد، المعنى: المجموع من أين المثلث (موسوعة الإجماع ١/٣٩٩).  
 (٥) الموسوعة الإجماع (١/٣٩٩).

## الأولى

### آنية الذهب والفضة

قال عز وجل: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (١٧) [الأعلى].

٢٩- وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ، وَلَا الدِّيْبَاجَ»<sup>(١)</sup>، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» (ق).

٣٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنْ مَا يُجْرَجِرُ»<sup>(٢)</sup> فِي بَطْنِهِ نَارٌ جَهَنَّمِ» (ق).  
وفي رواية: «فَإِنَّهُ مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ» (م)<sup>(٣)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن كل إناء ما لم يكن فضةً، ولا ذهباً، ولا صُفْرًا<sup>(٤)</sup>، ولا نحاساً، ولا رُصاصاً، ولا مغصوباً، ولا إناءً كتابيًّا، ولا جلد ميتة، ولا جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذُكِّي = فإن الوضوء منه، والأكل، والشرب جائز<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن تيمية: الآنية الثمينة التي هي أعلى من الذهب فيها قولان في مذهب الشافعي ومالك<sup>(٦)</sup>.

(١) الثياب المتخذة من الإبريسم فارسي مغرب.

(٢) من الجرجرة، وهو: صوت يردده البعير في حنجرتة إذا هاج، نحو صوت النجم في فلك الفرس.

(٣) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الصُفْر، بضم المهملة، وإسكان الفاء، وقد تكسر: صنف من حديد النحاس.

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤-٤٥).

(٦) تعليق ابن تيمية على مراتب الإجماع (٢٨٩).



وأجمعوا على أنه يحرم على الرجل والمرأة استعمال آنية الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة<sup>(١)</sup>.

وقال النووي: من توضأ أو اغتسل من إناء ذهب أو فضة، عصي بالفعل، وصح وضوؤه وغسله في مذهب العلماء كافة، إلا داود، فقال: لا يصح<sup>(٢)</sup>.

### جواز التَّضْيِيبِ<sup>(٣)</sup> بِسِيرِ الْفِضَّةِ

وقال الله تعالى: ﴿رُبِّدُوا اللَّهَ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَأَتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ<sup>(٤)</sup> سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ (خ).

### استِحْبَابُ تَخْمِيرِ<sup>(٥)</sup> الْأَوَانِي

وقال سبحانه: ﴿وَعُذُّوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

٣٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْلَى سِقَاءِكَ، وَأَذْكَرُ اسْمِ اللَّهِ، وَخَمْرُ إِنَاءِكَ، وَأَذْكَرُ اسْمِ اللَّهِ، وَكَوْنُ أَنْ تَعْرِضَ عَلَيْهِ عُوْدًا» (ق).

واتفق أهل العلم على استحباب تغطية الإناء، سواء كان فيه ماء أو غيره<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، والمجموع كلاهما للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٨/١)، مجموع الفتاوى (٦٤/٢٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٣٩/١).

(٣) التضييب: هو شدة الإناء المكسور بالذهب أو الفضة.

(٤) الشعب، بفتح المعجمة، وسكون العين المهملة: هو الصدع.

(٥) أي: تغطيتها.

(٦) المجموع (موسوعة الإجماع ٣٩/١).

آيَةُ الْكُفَّارِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

٣٣- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَفْئَكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْنِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» (ق).

وقد صحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْوَضُوءُ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرَكَةٍ.

### تعناء الحاجة

مَا يَقُولُهُ الْمُسْلِمُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمُسْتَرَا حَ وَخُرُوجِهِ

وقال الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِي ﴿١٨﴾ [المؤمنون].

٣٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» (ع).

٣٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفِرَ لَكَ» (حم، د، ت، هـ).

وروي أنه كان إذا دخل الخلاء نزع خاتمه (حم، ن، د).

وأجمع العلماء على أن هذا الذكر مستحب<sup>(١)</sup>.

### آداب المتخلي

وقال جل شأنه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال أبو محمد: سوف يأتي لهذه الآية مناسبات كثيرة، مما هو في موضع التآسي، ولا حاجة لإعادتها عند كل موضع؛ ركوتنا إلى حذق طالب العلم ومعرفته بها.

٣٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ (ع إِلَّا خ).

٣٧- وَيُرْوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْعَايِطَ كَاشِفَيْنِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقْتُ عَلَى ذَلِكَ» (حم، د) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) شرح صحيح مسلم (٧١/٤)، والمجموع (٢/٨٩).

٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا  
اللاعِنِينَ» قَالُوا: وَمَا اللاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى  
فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ» (م، حم، د).

وأجمع أهل العلم على أن التبول والتغوط مكروه، ومنهيه عنه  
في الطريق، ومساقط الثمار، ومجاري الماء<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن الكلام غير مُحَرَّم عند قضاء الحاجة، وإنما هو  
مكروه<sup>(٢)</sup>.

وكره أكثر العلماء الذكر وردّ السلام وإجابة المؤذن عند قضاء  
الحاجة والجماع، وقال التّحيمي وابن سيرين: لا بأس به.

### الاسْتِئْذَانُ لِلتَّخَلِّي فِي الْفَضَاءِ

وقال سبحانه: ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُورِي سَوَاءَ رِجَالِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦].

٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَبَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ هَدَفٌ<sup>(٣)</sup> أَوْ حَائِشٌ<sup>(٤)</sup> نَخْلٍ (م، حم).

نَهَى الْمُتَخَلِّي عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا

قال الله سبحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعْبَكَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى  
الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا  
جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ وَلَا يَسْتُدْبِرُهَا» (م).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٩٣).

(٢) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٩٤).

(٣) الهدف: ما ارتفع من الأرض، وكل مرتفع: هدف.

(٤) حائط نخل.

٤١- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا آتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرُّوْا». قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُنِيَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَنَحَّرَفْنَا عَنْهَا، وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى (ق).

### مَا جَاءَ فِي فِعْلِ ذَلِكَ بِسَائِرِ

٤٢- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ يَوْمًا عَلِيَّ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ (ع).

٤٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا (حم، د، ت، ه).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط، ولا يحرم استدباره، لا في البناء، ولا في الصحراء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: هذا إجماع مشهور، مع أنه ورد التهي عن استقبال القبلتين (الكعبة وبيت المقدس) في (د، ه، حم) مرفوعاً، كأنهم لم يأخذوا به، لأن من استقبل الكعبة من أهل المدينة فلا بد أن يستدبر بيت المقدس، والعكس.

### الْبَوْلُ قَائِمًا

٤٤- عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا (حم، ن، ت) وَقَالَ: هُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

(١) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٩٤).

٤٥- وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى سُبَّاطَةٍ (١) قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا، فَتَحَيَّتْ، فَقَالَ: «ادْنُ» فَدَنَوْتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِيئِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ (٢) (ع).

### وَجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

٤٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» (ع).

٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» (قط).

واتفق أهل العلم على أنه يستحب أن يبول في موضع لين؛ حتى لا يترشش (٣).

### الاستجمار بالأحجار

٤٨- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ: عَلِمَكُمْ نَبِيكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءَةَ، فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَلَ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ (٤) أَوْ بِعَظْمٍ (م، د، ت).

(١) كناية.

(٢) ودروي عن الشافعي رحمه الله أنه قال: كانت العرب تستنقي لوجع الصلب بالبول قائما، فترى أنه لعله كان به إذ ذاك وجع الصلب، وأما النهي عن البول قائما فلا يصح فيه شيء.

(٣) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٩٣).

(٤) هي الروث والعذرة.

٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِدَاوَةَ لِيَوْضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَبَيَّتَمَا هُوَ يَتَّبَعُهُ بِهَا قَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: أَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: «ابْعِنِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ بِهَا، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْتَةٍ». فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ أَحْمِلُهَا فِي طَرْفِ نَوْبِي، حَتَّى وَضَعْتُ إِلَى جَنْبِهِ، ثُمَّ انصَرَفْتُ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مَشَيْتُ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرَّوْتَةِ؟ قَالَ: «هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ، وَإِنَّهُ أَتَانِي وَقَدْ جُنُّ نَصِيْبِي - وَنَعْمَ الْجِنُّ - فَسَأَلُونِي الزَّادَ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْتَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعَامًا» (خ).

٥٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ، وَالتَّمِيسَتُ الثَّلَاثِ، فَلَمْ أَجِدْ، فَأَخَذْتُ رَوْتَةً، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَآلَقَى الرَّوْتَةَ وَقَالَ: «هَذِهِ رِكْسٌ» (خ، حم، ن، ت).

قال أبو محمد: الغرض هو التطهير والتقية، فما حصل به ذلك فهو المطلوب، بتحجارة أو ورق أو مناديل أو نحو ذلك من المظهورات الجائزة.

واتفق أهل العلم على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر، ما لم يكن طعاماً أو رجيعاً أو نجساً أو جليداً أو عظماً أو فحماً أو حُمَمَةً<sup>(١)</sup> = جائزاً<sup>(٢)</sup>.

وتعقبه ابن تيمية بأنه لا يكون إلا بالحجارة في رواية عن أحمد، بل هو مذهب أبي محمد ابن حزم نفسه.

(١) ما أحرق من الخشب ونحوه.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٠)، وتعقبه ابن تيمية.

واتفقوا أن من استجمر بثلاثة أحجار، فلم تزل النجاسة أن عليه إزالتها<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف أنه إذا بقي أثر من النجاسة بعد الإنقاء: أنه يُغفى عنه للضرورة<sup>(٢)</sup>.

### الاستنجاء بالماء

وقال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

وقال عز وجل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيَطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

٥١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مِثَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَجِينِي بِالْمَاءِ (ق).

قال ابن حزم: جاء النص والإجماع بأن غسل الفرج والذبر بالماء<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الاستنجاء بالماء أطهر وأطيب، وأن الأحجار رخصة وتوسعة، وأن الاستنجاء بها جائز في السفر والحضر<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الأفضل الجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً لتخف النجاسة، وتقل مباشرتها بيده، ثم يستعمل الماء<sup>(٥)</sup>.

(١) الإيجاز (الإفتاح ١/١٩٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/٩٥).

(٣) المحلى (الإفتاح ١/١٨٨).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١١/١٣٢).

(٥) شرح صحيح مسلم (٣/١٦٣).



قال أبو محمد: العلة في ذلك قلة الماء يومئذ.

وَجُوبُ تَقْدِيمِ الاستِنْبَاءِ عَلَى الوُضُوءِ

٥٢- عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْمِقْدَادَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْمَذْيَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ» (ن).

النهى عن مس الذكر باليمين والاستنجاء بها

٥٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلَا يَشْرِبُ نَفْسًا وَاحِدًا» (ق).

أجمع أهل العلم أن الاستنجاء باليمين منهي عنه (١).

الحث على السواك

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾

[البقرة: ٢٢٢].

٥٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «السُّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» (حم، ن)، ورواه (خ تعليقا).

٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ أَسْقَى عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» (ع).

و(خ): «لَأَمْرَتِهِمْ بِالسُّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ».

٥٦- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوعُ (٢) فَاهُ بِالسُّوَاكِ (ع إلات).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٥٦)، نيل الأوطار (١/٩٧، ١٥٠).

(٢) أي: يذللك أسنانه، ويقيها.

ولـ(ن) عن حذيفة قال: كنا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل.  
قال النووي: السواك سنة، ليس بواجب في حال من الأحوال،  
لا في الصلاة ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع<sup>(١)</sup>.

### السواك للصائم

٥٧- عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ -  
مَا لَا أَحْصِي - يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ (حجيم، د، ت) وصححه ابن  
خزيمة.

وكره بعض أهل العلم السواك بعد الزوال لما ثبت:

٥٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْلُوفُ»<sup>(٢)</sup> فَمِ الصَّائِمِ  
أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسِيكِ» (ق).

### سنة الفطرة

وقال الله سبحانه: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِلَ خَلْقِ  
اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

٦٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ  
مِنَ الْفِطْرَةِ»<sup>(٣)</sup>: الْإِسْتِحْدَادُ<sup>(٤)</sup>، وَالْخِتَانُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَنْفُ  
الْإِبطِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ» (ع).

٦١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ  
الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبطِ، وَحَلْقِ الْعَائَةِ: أَنْ لَا تُشْرَكَ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» (م، ه).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣/١٤٢).

(٢) تغير طعم الفم وروحه لتأخر الطعام.

(٣) الفطرة: هي السنة التي اختارها الأنبياء، واتفقت عليها الشرائع.

(٤) حلق شعر العانة.

## المعاني

ورواه (حم، ن، د، ت) وقالوا: وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ولكن في إسنادهما مقال.

٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْفَاءُ اللَّحِيَّةِ، وَالسُّوَّكُ، وَاسْتِشْقَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبُرَاجِمِ<sup>(١)</sup>، وَتَشْفُ الْإِبْطِ، وَحَلَقُ الْعَائَةِ، وَاتِّقَاصُ الْمَاءِ - يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءَ - قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُضْعَبٌ: وَتَسِيْتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَضْمُضَةُ» (م، حم، ن، ت).

وأجمع أهل العلم على أن الاستحداد سنة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن تقليم الأظفار سنة، سواء فيه الرجل والمرأة، واليدان والرجلان<sup>(٣)</sup>.

وقد روي عن علي وعبد الله بن عمرو وجوب الغسل من نتف الإبط<sup>(٤)</sup>.

## الْحَيْثَانُ

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل:

١٢٣].

٦٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اخْتَنَنَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ بَعْدَ مَا أَنْتَبَ عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً، وَاخْتَنَنَ بِالْقُدُومِ<sup>(٥)</sup>» (ق) إِلَّا أَنْ (م) لَمْ يَذْكُرِ السِّنِينَ.

(١) عقد الأصابع ومعانفها.

(٢) بداية المجتهد، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٨٩).

(٣) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢٢٤).

(٤) ذكره مغلطاي في (شرح ابن ماجه لمغلطاي: ٤٥٠).

(٥) آلة كالقاس، وقيل: موضع.

٦٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مِثْلُ مَنْ أَنْتَ حِينَ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَنَا يَوْمَئِذٍ مَخْشُونَ، وَكَانُوا لَا يَخْتِنُونَ الرَّجُلَ حَتَّى يُدْرِكَ (خ).

والمراد بالإدراك: البلوغ؛

وَيُرَوَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَخْرَ: «أَلْقِ عَنكَ شَعْرَ الْكُفْرِ، وَاخْتِنِ» (حم، د بسند ض).

وأما أحاديث الختان للنساء (الخفص) فلا يثبت منها شيء<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن من ختن ابنه فقد أصاب السنة، وأن ختان النساء مباح<sup>(٢)</sup>.

وَأَنَّ الْاِخْتِنَانَ مَشْرُوعٌ مُؤَكَّدٌ لِلْمُسْلِمِينَ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ<sup>(٣)</sup>.

الْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ

وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَزُوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحْيَ، خَالِفُوا الْمَجُوسَ» (م، حم).

٦٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ وَقَرُّوا اللَّحْيَ وَاحْفُوا الشَّوَارِبَ» (ق).

(١) من ذلك حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأُمِّ عَطِيَّةٍ: «إِذَا خَفَضْتِ فَنَسَمِي وَلَا تَهَكِي، فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلرَّجُلِ وَأَحْطَى عِنْدَ الزَّوْجِ» رواه الطبراني في (الأوسط).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٤/٢١)

زَادَ (خ): فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَّلَ أَخْتَهُ.

قال أبو محمد: ابن عمر هو راوي حديث: «وفروا اللحية»، وهو أعلم بمعنى ما روى، كما قال أهل العلم، وليس في الأثر المروي عنه هنا ما يدل على أن هذا خاص بالحج والعمرة، بل يرى جواز ذلك، واستحبابه مطلقاً، وجعل التحلل سبباً من أسبابه، وقد روي تهذيها عن طائفة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وبالغ بعض أهل العلم من المعاصرين، فجعل ترك الأخذ من البدعة، إذا كان زائداً عن القبضة.

### الأخذ من أطراف اللحية

وقال الله سبحانه: ﴿مُحَلِّفِينَ لِبُحْتِهِمْ وَوَسْكَتُكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

قال أبو محمد: ورد الأخذ منها وجوازه عن كثير من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة وابن عباس، ومن التابعين ومن بعدهم: الحسن وابن سيرين وعطاء وقتادة وطاووس والشعبي والتخفي وعمامة أصحاب المذاهب، ورجحه ابن عبد البر والغزالي وابن حجر، ومنهم من يقيد ذلك بالنسك، ومنهم من يوجب الأخذ مما زاد على القبضة، ومنهم من يحتج بالآيتين والمأثور في تفسيرهما، على ذلك...

تَغْيِيرُ الشَّيْبِ بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ وَنَحْوِهِمَا  
مِنَ الْأَصْبَاغِ الْحَدِيثَةِ، وَكَرَاهَةُ السَّوَادِ

وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٦٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جِيءَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ رَأْسُهُ نَعَامَةً <sup>(١)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَلْتُغَيِّرَهُ بِشَيْءٍ وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ» (م، حم، ن، د).

٦٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ خِضَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ شَابًا إِلَّا يَسِيرًا، وَلَكِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ بَعْدَهُ خَضَبَا بِالْحِنَاءِ وَالْكُتْمِ <sup>(٢)</sup> (ق).

٦٩- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ هَذَا الشَّيْبَ الْحِنَاءُ وَالْكُتْمُ» (حم، ن، د، ت، ه).

٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبِغُونَ فَخَالِفُوهُمْ» (ع).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ الْاِخْتِصَابَ بِالسَّوَادِ فِي الْخِزْبِ = جَائِزٌ <sup>(٣)</sup>.

### تشقير النساء حواجبهن

قال أبو محمد: تشقير الحواجب: صبغها بلون الشقرة، حتى تُرى كالمتمصة، واحتدل من منع ذلك يقوله سبحانه: ﴿فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٩]، وبأنه في حكم التمص.

(١) كفتادة: نبت أيضا.

(٢) الكُتْم، بفتح الكاف، والمشاء الخفيفة، وحمى ثقيلها: ورق يخبس به، كالإس من نبات ينبت في أصفر الصخور، فيتلى خيطانا لطانا، ومجته صعب.

(٣) الموسوعة الفقهية (٢/٢٨٠).

## إكرام شعر الرأس وتوفيره وترجيئه

٧١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوْقَ الْوَفْرَةِ<sup>(١)</sup> وَدُونَ الْجُمَّةِ (حم، د، ت، هـ).

٧٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعْرَهُ مِنْكِبِيَّةً.

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ شَعْرُهُ رَجِلًا<sup>(٢)</sup> لَيْسَ بِالْجَعْدِ<sup>(٣)</sup>؛ وَالسَّبْطُ<sup>(٤)</sup> بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقَيْهِ (ق).

٧٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْقَلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرْجُلِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا غِيًّا<sup>(٦)</sup> (حم، ن، د، ت).

النهي عن القزع<sup>(٧)</sup>

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُرْجِمُهُمْ فَلْيَعْرِكُوا بِشَعْرِهِمْ﴾ [النساء:

١١٩].

٧٤- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَزْعِ. فَقِيلَ لِنَافِعٍ: مَا الْقَزْعُ؟ قَالَ: أَنْ يُحْلَقَ بَعْضُ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ بَعْضُ (ق).

(١) قال الناظم:

الوفرة: الشعر لشحمة الأذن

وسم ما بينهما بالئمة

وجمة إن هو لمنكبي يكن

قد قال إذا جمهور أهل اللغة

(٢) هو الذي بين الجمودة والسبوة.

(٣) الشعر الجعد: هو الذي يتجدد كشعر السودان.

(٤) الشعر السبط: هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء.

(٥) الترجل والترجيل: تسريح الشعر.

(٦) قليلا.

(٧) هو: حلق رأس الصبي، وترك مواضع منه متفرقة غير مخلوقة، تشبهها بقزح السحاب.

## الاحتحالُ والادّهانُ والتطيبُ

وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقال سبحانه: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴿١١﴾﴾ [الن عمران]، والمزِين هو الله، في الآية، في قول كثير من أهل العلم.

٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَبِّبْ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءَ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (ن).

٧٦- وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَجْمِرُ بِالْأَلْوَةِ<sup>(١)</sup> غَيْرَ مُطْرَأَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَكافورٍ يَطْرَحُهُ مَعَ الْأَلْوَةِ وَيَقُولُ: هَكَذَا كَانَ يَسْتَجْمِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م، ن).

٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَرَّضَ عَلَيْهِ طَيْبٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمَلِ طَيْبُ الرَّائِحَةِ» (م، حم، ن، د).

٧٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمِسْكِ: «هُوَ أَطْيَبُ طَيْبِكُمْ» (م، حم، ن، د، ت).

وقد روى أحمد وغيره الأمر بالاحتحال وثرا، وأنه كان يكتحل في كل عين ثلاثا. وفيهما ضعف.

(١) العود الذي يتبخر به.

(٢) أي: غير مخلوطة.



## إزالة الشعر بالبلاء ونحوه من المزيلات

٧٩- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَطْلَى بَدَأَ بِعَوْرَتِهِ فَطَلَّاهَا بِالثُّورَةِ، وَسَائِرَ جَسَدِهِ أَهْلُهُ (هـ) (١)، أي: طلى سائرَ جسده أهله. وقد ورد في استحباب قصِّ شعر الأنف، والنهي عن نتفه، وفي استحباب دفن الشعر والظفر والدم = آثار مرفوعة، لا يصح منها شيء.

(١) قال ابن كثير: إسناده جيد، (فتح القفار ١/٨٣).

الْوُضُوءُ

النِّبَّةُ لِلْوُضُوءِ

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة: ٥].

٨٠- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَاتَوْى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (ع).

وفي التسمية في الوضوء، يقول الإمام أحمد: «لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد».

وقال في (نكت العيون): وكافة أهل العلم على أن التسمية عند الوضوء مستحبة إلا داود<sup>(١)</sup>، فإنه قال: هي واجبة لا يجوز الوضوء إلا بها، تركها ناسياً أو عامداً. وقال إسحاق: إن تركها ناسياً أجزأته الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وجل الفقهاء يقولون: لا يُجزئ وضوء لمن لم ينو فيه الطهارة<sup>(٣)</sup>.

غَسَلُ الْيَدَيْنِ وَالاسْتِشْقَاقُ بَعْدَ تَوَمُّ اللَّيْلِ

٨١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ تَوَمِّهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» (ع)، إِلَّا أَنْ (خ) لَمْ يَذْكُرِ الْعَدَدَ.

(١) أما ابن حزم فيرى استحبابها.

(٢) الإقناع (١/١٩٧).

(٣) الإشراف (الإقناع ١/١٩٥).

وَفِي لَفْظِ (ث، هـ): «إِذَا اسْتَقْبَطَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ».

٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَقْبَطَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَتَامِهِ فَلْيَسْتَنْزِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَدِعُ عَلَى خِيَاشِيمِهِ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن غسّلت اليدين في ابتداء الوضوء ستة (١)

واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثاً، وخلّل أصابعه بالماء أنه قد أدى ما عليه فيهما (٢).

### المضمضة والاستنشاق

والآية الجامعة في الوضوء: قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ مَأْمُونُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلَبُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦٠].

٨٣- عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمِضْمَضَ وَاسْتَنْزَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرَافِقَيْنِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ق).

٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَسْتَنْزِرْ» (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

وأجمع أهل العلم على أن الآية عني بها حال القيام إلى الصلاة على غير طهر<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الله لا يقبل صلاة بغير طهور، لا من ناس ولا من متعمد<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن غسل الوجه من أصل منابت الشعر، إلى أصول الأذنين، إلى آخر الذقن: فرض على من لا لحية له<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز غسل بعض الوجه في الوضوء، ولا مسح بعضه في التيمم<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن المرفقين يدخلان في غسل الذراعين في الوضوء<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على وجوب غسل الكعبين<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عبد البر: ولم يحفظ عنه عَدْوُ السَّلَامِ أنه ترك المضمضة والاستنشاق في وضوء أو غسل جنابة<sup>(٧)</sup>.

وأجمع المسلمون طراً على أن الاستنشاق والاستنثار من الوضوء، وكذلك المضمضة ومسح الأذنين. واختلفوا فيما ترك ذلك ناسياً أو عامداً<sup>(٨)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٣٨/١٨).

(٢) الإشراف، الإيجاز، المنحلى (الإقناع ١/١٣٨، ١٩٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٧٨/١)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٢/٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٢٥/٢٠).

(٥) نكت العيون (الإقناع ١/٢٠٨)، وخالف في هذا مالك في رواية، ومن الحنفية زُفر.

(٦) الإنباه (الإقناع ١/٢١٤)، وخالف في هذا مالك في رواية أشهب عنه، ومن الحنفية زُفر.

(٧) الإقناع (١/٢٠٢).

(٨) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٥/١٨).

واتفقوا على أن من تَمَضَّمْ ثَلَاثًا، ثم استنثر ثَلَاثًا قد أدى ما عليه في ذلك <sup>(١)</sup>.

ولا خلاف أن الثلاث للفضل لا للفرض <sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف أن النبي ﷺ تَمَضَّمْ واستنشق من كَفٍّ واحدٍ، فعمل ذلك ثلاث مرات <sup>(٣)</sup>.

جَوَازُ تَأْخِيرِ الْمَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ بَعْدَ الْيَدَيْنِ

٨٥- عَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ - ثَلَاثًا - وَغَسَلَ وَجْهَهُ - ثَلَاثًا - ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ - ثَلَاثًا ثَلَاثًا - ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتِنْشَقَ - ثَلَاثًا ثَلَاثًا -، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا (د).

المبالغة في الاستنشاق

٨٦- عَنْ لَقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْوَضُوءِ، قَالَ: «اسْتَبِحِ الْوَضُوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغِ فِي الْاسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» (د، ن، ح).

غَسَلُ اللَّحْيَةِ

٨٧- عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَدِّثْنِي عَنِ الْوَضُوءِ، قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضَّمُ، وَيَسْتِنْشِقُ، فَيَتَّبِرُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا فِيهِ وَخَيَاشِيمِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٢) شرح معاني الآثار (١/٣١٤).

(٣) الاستذكار (١/١٧٦).

مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ  
أَنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ  
شَعْرِهِ مَعَ الْمَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ  
مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ الْمَاءِ (م).

واتفق أهل العلم على أن غسل ما فيه شعر من الوجه فرض علي  
ذو اللحية (١).

### تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ

٨٨- عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَلِّلُ لِحْيَتَهُ (ت، هـ).

قال (خ): هو أصح حديث عندي في التخليل.

قال أبو محمد: قولهم: هو أصح حديث عندي، أو: أصح  
حديث في الباب = لا يعني تصحيحهم للحديث؛ بل معناه: هو  
أفضل ما روي في الباب، وقد ورد في تخليل اللحية بضعة عشر  
حديثاً، لم يسلم منها حديث من ضعف.

واتفق أهل العلم على أن من غسل من ذوي اللحية وجهه وخلل  
جميع لحيته بالماء، وأمر الماء على جميعها حيث بلغت، وغسل  
باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه، وأدى ما عليه فيه (٢).

وقد أوجب تخليل اللحية في الوضوء والجنابة العترة وبعض  
الظاهرية، ولم ير مالك وجوب ذلك فيهما، وأكثر أهل العلم ومنهم  
الثلاثة وداود على وجوب التخليل في الجنابة لا في الوضوء (٣).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٧).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) نيل الأوطار (٧٢/٢).

## مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ

٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَوَّضْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» (حجم، هـ، ت).

قال أبو محمد: ما لصق باليد والأظافر من الطلاء<sup>(١)</sup>، لا حرج فيه إن لم يستطع إزالته، ولا مسح فيه، وثبت عن النبي أنه كان يهنأ<sup>(٢)</sup> إبل الصدقة بالقطران.

## هَلْ يُسَنُّ تَكَرُّرُ مَسْحِ الرَّأْسِ؟

### وَمَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأُذُنِ وَالْعُنُقِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو محمد: الباء للإلصاق، ولكنها إذا دخلت على الاسم لا توجب الاستيعاب في مثل هذا، فمن مسح بعض رأسه فقد أدى ما عليه.

وقال أبو داود - بعد أن روى حديث عثمان أنه مسح رأسه ثلاثاً -: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة. فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً، وقالوا فيها: «ومسح برأسه»، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره<sup>(٣)</sup>.

٩٠- وَعَنْ الصَّنَابِغِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَتَمَضَّمْ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «فَإِذَا مَسَحَ بِرَأْسِهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ» (مالك، ن، هـ).

(١) كالبرية ونحوها.

(٢) يطليها.

(٣) سنن أبي داود (ج: ١٠٧).

٩١- ولائبن ماجه من غير وجه عن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس».

قال ابن الصلاح : الأحاديث التي فيها «الأذنان من الرأس» لا ينجبر ضعفها.

٩٢- وعن ابن عباس أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما (ت).

وك(ن): مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمستحيتين وظاهرهما بإيهاميه. ولم يصح حديث واحد في مسح العنق، وقال التووي: أحاديثه موضوعة، ومسح العنق بدعة<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن مسح الرأس مرة يكفي<sup>(٢)</sup>.

وعن سفيان الثوري: يجزئ مسح بعض الرأس ولو شعرة واحدة، ولو كان ذلك ببعض أصبع. وعن الشافعي: يجزئ مسح شعرتين. وقال غيره بأكثر من ذلك إلى عموم الرأس، وكل أخذ بما دلت عليه الآية.

كما اتفقوا على استحباب مسح الرأس كله. وقال ابن القيم: لم يصح عنه أنه مسح بعض رأسه البته<sup>(٣)</sup>.

ولم يصح في مسح العنق شيء. ومن ترك مسح العنق فوضوؤه صحيح باتفاق العلماء<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم للتووي (١٢٣/٣).

وقله الشركاني عنه (النيل: ١١٣/٢). وتعقبه بقوله: قوله: بدعة، وأن حديثه موضح

سجادة.

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٥/٢١).

(٣) زاد المعاد (١٩٣/١-١٩٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢٨/٢١).



وأجمعوا على أن من ترك مسح الأذنين حتى صلى أن لا إعادة عليه<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: ولا خلاف بين الأئمة أن مسح جميع الرأس مرة واحدة أولى من مسح بعضه ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ورد في إدارة الماء على المرافق، وتحريك الخاتم، وإمرار اليد على القفا = أخبار. قال البيهقي: لا يصح منها شيء.\*

### المَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ

وقال الله سبحانه: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، مع قوله قبل ذلك: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

٩٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخَفِيهِ (خ، حم، هـ).

٩٤- وَعَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ (م، حم، ن، ت).

٩٥- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبُرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَكُوا إِلَيْهِ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْبُرْدِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالسَّاحِيخِ<sup>(٣)</sup> (حم، د).

قال أبو محمد: وإن من أهل العلم لمن يشترط للمسح على العمامة لبسها على طهارة، ومنهم - كابن حزم - من لا يرى التوقيت لها بوقت.

(١) الإنباء (الإقناع ١/٢١١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢٧/٢١).

(٣) العصائب: العنائب، والساحيخ: الخفاف.

والخمار: هو كل ما يغطي الرأس، كالغتره والقلنسوة ونحوهما، ويدخل في ذلك العمامة، ومن خصه بالعمامة لم يُصب.

ويجوز المسح على العصائب، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يعرف له في الصحابة مخالف<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع العلماء على المسح على الجبيرة وأنه جائز<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي: لا يثبت في هذا الباب - أي: مسح الجبائر - شيء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الحق في هذه المسألة مع جمهور العلماء الذين قالوا بالمسح على الجبيرة، أخذاً بقول الله تعالى: ﴿فَأَنقُرُوا اللَّهَ مَا أَسْطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] لا بالقياس ولا بالواهيات.

مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّأْسِ غَالِبًا مِنَ الْعِمَامَةِ

٩٦ - عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْحُقَيْنِ (ق).

قال ابن تيمية: ومن فعل ما جاءت به السنة من المسح بناصيته وعمامته أجزاء مع العذر بلا نزاع<sup>(٤)</sup>.

غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ

قال سبحانه: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٠٨/٢).

(٢) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٠٠٥/٢)، وخالف في ذلك داود وأهل مذهبه، واختاره الألباني.

(٣) السنن الكبرى (٢٢٨/١).

(٤) مجمع الفتاوى (١٢٥/٢١).

وقد صرح الحافظ بأن هذه الآية نزلت في غزوة المريسيع<sup>(١)</sup>.

٩٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرَةٍ فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ<sup>(٢)</sup>، فَجَعَلْنَا تَتَوَضَّأُ وَتَمْسَحُ عَلَيَّ أَرْجُلِنَا، قَالَ: فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا (ق).

٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِيَّهُ، فَقَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» (م).

٩٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ، وَيَطُؤُونَ الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ» (حم)، قط، وك (وصححه)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: إن العلماء أجمعوا على أن غسل الوجه، واليدين إلى المرفقين، والرجلين إلى الكعبين، ومسح الرأس، فرض ذلك كله، لأمر الله به في كتابه المسلم عند قيامه إلى الصلاة، إذا لم يكن متوضئاً، لا خلاف علمته في شيء من ذلك إلا في مسح الرجلين وغسلهما<sup>(٤)</sup>.

وقد روي عن طائفة من السلف مسح الرجلين، كعلي وابن عباس وعكرمة والحسن والشعبي، وهو قول ابن جرير الطبري.

واتفق أهل العلم على أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره، لا تصح طهارته<sup>(٥)</sup>.

(١) ماء لبني المصطلق، من ناحية قديد، إلى الساحل.

(٢) أي: أذركنا.

(٣) ولفظه اللّهمي.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣١/٤).

(٥) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١١١٠/٢).

## التَّيْمُنُ فِي الْوُضُوءِ

قال أبو محمد: لم يأت في القرآن ذكرُ اليمين إلا مقدّمًا على الشمال:

١٠٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُحِبُّ التَّيْمَانَ فِي تَعْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ (ق).

١٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا لَبَسْتُمْ، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ، فَأَبْدَعُوا بِأَيَامِنِكُمْ» (حم، د) <sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الأفضل أن يغسل اليمنى قبل اليسرى <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة: لا نعلم في عدم الوجوب خلافًا <sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني: وفي كلام الرافعي ما يوهم أن أحمد يوجهه. ثم ذكر الشوكاني الوجوب عن العترة <sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه في الوضوء <sup>(٥)</sup>.

الْوُضُوءُ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا وَكَرَاهَةُ مَا جَاوَزَهَا

قال تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

(١) صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن القطان، وارتضاه الحافظ ابن حجر: (فتح البفار ١٠٤/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٢٢/٢٠).

(٣) المغني (١/٢٧٠).

(٤) نيل الأوطار (٢/١٣٥).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٣٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٢٢/٢٠)، مجموع الفتاوى (٢٠٩/٣٢).

## العقائد

١٠٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً (عِ الْإِمَامِ).

١٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ (خ، حَم).

١٠٤- وَعَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (م، حَم).

١٠٥- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَيَّ هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلِمَ» (خَم، ن، ه).

قال أبو محمد: في سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص خلاف عريض، وكثير من الأحكام يكون الدليل فيها من السنة مبنياً على ما رواه، وقد أنكر سماعه من جده، وتكلم في ذاته جماعة، وحاله من المحيرات.

وأجمع أهل العلم على أن من توضع مرة واحدة سابقة أجزاء<sup>(١)</sup>.

وانتفوا على أن الزيادة على الثلاث لا معنى لها، وأنها اعتداء وظلم<sup>(٢)</sup>.

وقال إسحاق وأحمد: لا يزيد على الثلاث في الوضوء إلا رجل مبتلى<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٢٩، ٢٦٠)، شرح صحيح مسلم (٣/١٠٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١١٧).

(٣) سنن الترمذي (١/٦٤٧)، والمراد بالمبتلى: من ابتلى بالوسواس، أو الإسراف.

### مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ

وقال الله سبحانه في خاتمة آية الوضوء: ﴿وَلَيْكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

١٠٦- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْبِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: في رواية الترمذي زيادة «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»، أضربت عنها صفحا لكثرة الاضطراب فيها، كما قال الترمذي نفسه.

### المُؤَالَاةُ فِي الْوُضُوءِ

قال أبو محمد: آية الوضوء شاهدة على ذلك.

١٠٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظِفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ». قَالَ: فَارْجَعْ فَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ صَلَّى (م، حم، م) وَلَمْ يَذْكُرْ فَتَوَضَّأَ.

### المُعَاوَنَةُ فِي الْوُضُوءِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

١٠٨- عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ

عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ (ق).

والإجماع منعقد على جواز الضَّيْبِ للوضوء، سواء كان الموضي، ممن يصح وضوءه أم لا يصح، كالمجنون والكافر والحائض وغيرهم. وقال داود: لا يصح وضوؤه إذا وضَّاه غيره<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ليس مراد داود بأنه بهذا ما ذكر من قبل، وإنما أراد أنه لا يصح أن يوضي الإنسان غيره بأن يباشر الموضي أعضاء غيره. وهذا لا غرابة فيه، فإن كان المرء عاجزاً عن الوضوء ووضَّاه غيره فلا حرج؛ لأن ذلك هو المقذور عليه.

والعلماء متفقون على أنه يجوز للمرء الاستعانة بغيره في صب الماء في الوضوء<sup>(٢)</sup>.

### التَّشْفُّفُ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلُ

١٠٩- وفي حديث ميمونة رضي الله عنها: أَنَّهَا أَتَتْهُ بَعْدَ غُسْلِهِ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا<sup>(٣)</sup>، وَجَعَلَ يَنْقُضُ يَدَيْهِ (خ).

١١٠- وَعَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: زَارَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنْزِلِنَا، فَأَمَرَهُ سَعْدٌ بِغُسْلِي فَوَضِعَ لَهُ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ تَاوَلَهُ مِلْحَقَةً مَصْبُوعَةً بِزَعْفَرَانٍ، أَوْ وَرْسٍ<sup>(٤)</sup> فَاشْتَمَلَ بِهَا<sup>(٥)</sup> (حم، د، ه).

(١) اختلاف الفقهاء، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١٢٠٠/٢).

(٢) النيل (١٥٤/٢).

(٣) هكذا في جميع النسخ، ورواه ابن السكن، «فلم يردّها». انظر: فتح الباري (٣٧٦/١).

(٤) نبت أصفر طيب الريح يصغ به.

(٥) قال ابن حجر: «اختلف في وصله وإرساله، ورجال إسناده أبي داود رجال الصحيح، وصرح فيه الوليد بن مسلم بالسماح».

قال أبو محمد: وردت أحاديث بأسانيد ضعافت في التشفيف من الوضوء وفي النهي عنه، ورويت كراهة التشف عن عدد من النكف:

### تجديد الوضوء

١١١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ<sup>(١)</sup>: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِي أَحَدُنَا الْوَضُوءَ مَا لَمْ يُخْدِثْ (خ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: اختلف بعض الناس دعاء عند كل عضو من أعضاء الوضوء، وهو دعاء لا أصل له<sup>(٣)</sup>، ولا يصح فيه حديث<sup>(٤)</sup>.

وقد اتفق العلماء كما تقدم على أن الفروض الواجبة في الوضوء هي الأعضاء التي ذكرها الله في آية الوضوء، ثم زاد بعضهم الترتيب، وبعضهم الموالاة، وقد استدل من أوجب الموالاة بأن رسول الله ﷺ رأى لمعة في ظهر قدم رجل لم يصبها الماء فأمره بإعادة الوضوء (ث، حم)، وقد أحله الترمذي، وممن أوجب الموالاة: الأوزاعي ومالك وأحمد.

= ورواه أبو محمد ابن حزم، وجمع بينه وبين حديثه، ميمونة، قال: وهذا لا يضاد

الأول؛ لأنه عليه السلام اشتمل فيها، فصارت لباسه حيث.

(١) القائل: عمرو بن عامر، راوي الحديث عن أنس بن مالك.

(٢) وسيأتي بعد قليل بلفظ آخر.

(٣) قاله القوي في روضة الطالبين (١/٦٢).

(٤) قاله ابن الصلاح، كما في (نيل الأوطار ٢/١٤٧).



### المسح على الخفين

وقال سبحانه: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>  
[المائدة: ٦] على قراءة الجزر.

وقال عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٢)</sup>  
[البقرة: ١٨٥].

١١٢ - عَنْ جَزِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ  
فَقِيلَ لَهُ: تَفْعَلُ هَكَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ  
تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ<sup>(١)</sup>: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَزِيرٍ  
كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ (ق).

وقال الحسن البصري: روي المسح سبعون نفساً، فعلاً منه وقولاً.

وقال الحافظ في (الفتح)<sup>(٢)</sup>: بل جاوزوا الثمانين، منهم العشرة.

وقد أجمعت الأمة على جواز المسح على الخفين<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: هكذا قال ابن عبد البر وغيره، ولكن حكي  
الإجماع عن العترة جميعاً: أن المسح لا يجزئ عن غسل  
الرجلين، وهو قول أبي بكر بن داود<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على جوازه في السفر والحضر<sup>(٥)</sup>.

(١) إبراهيم بن يزيد التيمي، توفي سنة ٩٦ هـ.

(٢) (٣٠٦/١).

(٣) الإشراف، النكت (الإقناع ١/٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣)، التمهيد لابن عبد البر

(١١/١٣٤)، ومجموع الفتاوى (٢١/٢٠٩).

(٤) نيل الأوطار (٢/١٦٣).

(٥) الاستدكار (الإقناع ١/٢٢٤)، شرح منيخ بسلم (٣/١٦٤).

وقال ابن المنذر: كل من روي عنه من الصحابة كراهة المسح على الخفين؛ فقد روي عنه إنباته<sup>(١)</sup>.

المَسْحُ عَلَى الْمُوقِينَ وَعَلَى الْجَوْرِيِّينَ وَالتَّعْلِينَ وَالخِمَارَ

١١٣ - عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسْحُ عَلَى الْمُوقِينَ<sup>(٢)</sup> وَالخِمَارِ (حم).

١١٤ - وَعَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرِيِّينَ وَالتَّعْلِينَ (حم، د، ت، هـ).  
وهو في (صحيح مسلم) لكن بلفظ (الخقين).

وأجمعوا على أن الجوريين إذا لم يكونا كثيفين لم يجز المسح عليهما<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز المسح على البرقع في الوجه<sup>(٤)</sup>.

اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللُّبْسِ، وَمَتَى يَخْلَعُ الخِفَّ

١١٥ - عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ فَأَفْرَغْتَ عَلَيْهِ مِنَ الإِدَاوَةِ، فَعَسَلَتْ وَجْهَهُ، وَغَسَلَتْ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَيْهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا (ق).

وكـ(د): «دَعِ الخُفَيْنِ فَإِنِّي أَدْخَلْتُ القَدَمَيْنِ الخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ» فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

(١) الأوسط (١/٤٣٤).

(٢) الموق: نوع من الخفاف، وحديث جرير يُفني عنه.

(٣) النير (الإفتاح ١/٢٢٧). وهذا من أضعف ما يُحكى من الإجماعات.

(٤) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٢/١٠٥).

قال أبو محمد: فيه ردّ على من توهم أن الضمير في «أدخلتهما» يعود على الخفين، ويُذكر ذلك عن داود. ولولا هذا اللفظ لما كان فيه لومٌ ولا ردّ.

١١٦ - وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرْتَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَنْ تَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِذَا نَحَنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْتَا وَيَوْمًا وَكَيْلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ وَلَا نَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ (حم، خز)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ.

وأجمع أهل العلم على أنه لا يمسح على الخفين إلا من أدخل رجله فيهما ظاهرتهما<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا توضأ وغسل إحدى رجله، فأدخل المغسولة الخف، ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف: أن وضوءه صحيح<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن المسح على الخفين خاص بالوضوء، ولا يجزئ في غسل الجنابة، ولا في غسل واجب، ولا مستحب<sup>(٣)</sup>.

### مُدَّةُ الْمَسْحِ

وقال سبحانه في آية الوضوء: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

١١٧ - عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: سَلْ عَلِيًّا فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنِّي، كَانَ

(١) الإشراف (الإقناع ١/٢٢٤)، التمهيد لابن عبد البر (١١/١٢٨).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٥).

(٣) فتح الباري، المغني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٢/١٠٠٨).

يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتَهُ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَكِيَالِيَهُنَّ، وَكَلِّمُقِيمٍ يَوْمٌ وَكِيَالَةٌ» (م، حم، ن).

وأجمع أهل العلم على أن للمقيم أن يصلي خمس صلوات  
بالمسح، واختلفوا في أكثر<sup>(١)</sup>.

وتمنّ روي عنه عدم التوقيت في المسح: عمر وابنه عبد الله،  
والحسن البصري، وهو قول مالك والليث، ولا فرق عندهم بين  
المسافر والمقيم، ورؤي أيضاً عن عمر خلاف ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: المسافر الذي يشقّ عليه الاشتغال بالخلع  
واللبس، ليس له وقتٌ معيّن ينتهي فيه المسح، ومن العلماء من  
لا يرى التوقيت مطلقاً.

### مسح ظاهر الخفّ دون باطنه

وقال الله سبحانه: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ  
أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف].

١١٨ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ<sup>(٣)</sup> لَكَانَ  
أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَى بِالمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ (د، قط).

قال ابن المنذر: ولا أعلم أحداً ممن يقول بالمسح على الخفين  
يقول: لا يجوز المسح على أعلى الخفّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الموضح (الإقناع ١/٢٢٤).

(٢) نيل الأوطار (٢/١٧٨، ١٧٩).

(٣) أي: بالقياس. وأما حديث: أن النبي مسح أعلى الخفّ وأسفله؛ فمعلول.

(٤) الإشراف (الإقناع ١/٢٣٢).

وقال في (نكت العيون): **إِنْ مَسَحَ أَسْفَلَ الْخَفِّ دُونَ أَعْلَاهُ لَمْ يُجْزِهِ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْمَرْوِزِيُّ، فَإِنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَسْفَلِهِ (١).**

وفي المسح على الجباير خلافٌ أوجه النظر والأثر، من ذلك: ما رُوِيَ عن ابن عمر أنه عصب على أصبع رجله وكان يمسح عليها، وبه أخذ الجماهير، ولم يرَ ذلك داود وسائر الأصحاب، وتقدّم قبل قليل أن الحقّ مع الجمهور.

(١) الإشراف (الإقناع ١/٢٣٢)، مجموع الفتاوى (١٧٦/٢١).

### تَوَاطُنُ الْوُضُوءِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ فِيمْت وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

### الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ

قال سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦].

١١٩ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتٍ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ (ق).

وَفِي حَدِيثِ صَفْوَانَ الْمَتَّقِمْ أَنفَا «لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَتَوَمُّمٍ».

وانفق علماء الأمة على أن خروج الغائط والبول والريح ناقض للوضوء<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن خروج المني والودي والمذي ناقض للوضوء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: في حديث أبي هريرة دليل على أنه إن أحدث في صلاته ثم توضأ: أنه يعيد الصلاة ولا يبيني على ما مضى، وقال داود وأبو حنيفة وأصحابه والشعبي: يبيني على ما مضى ويتوضأ ويتم صلاته، قال الشعبي: حتى لو تكلم<sup>(٣)</sup>.

(١) النير (الإقناع ١/١٤٧، ١٤٨).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/١٤٠).

(٣) المحلى (المسألة: ٤٦٢).

## هل يتوضأ للخارج من غير السبيلين؟

١٢٠- عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فِتْوَضًا فَلَقِيَتْ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدٍ دِمَشْقَ فذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ (حم، ن، د، حب، ت) وقال: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

قال ابن منده: إسناده صحيح متصل.

وقال ابن تيمية: واستدل به علي وجوب الوضوء من القنيء، ولا يدل على ذلك، فإنه إذا أراد بالوضوء: الوضوء الشرعي، فليس فيه إلا أنه توضأ، والفعل لا يدل على الوجوب.

قال أبو محمد: جاءت أخبار في الوضوء من القلس والرُعاف، وأهل العلم مختلفون في ذلك كله، والذي تدل عليه النصوص الصحيحة الصريحة: أنه لا ينقض إلا ما خرج من السبيلين، أو كان مظنة خروج شيء منهما.

## الوضوء من التَّوْمِ

١٢١- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا - إِذَا كُنَّا سَفَرًا - أَنْ لَا نَتَزَعَ خِفَافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَكَيْالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةِ لَكِنٍ مِنْ غَائِطٍ وَيَوْلٍ وَتَوْمٍ (حم، ن، ت).

١٢٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّوِّ (١) فَمَنْ تَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» (٢). (حم، د، هـ). وجمهور الأئمة على تضعيفه (٣).

(١) الوكاء: خيط يربط فم السقاء وغيره، والسَّوِّ: الدُّبُر. والمراد: أن البظان متمكن من نفسه، يعرف خروج الريح، والناثم لا يعرفه، فكان العين وكاء الدُّبُر.

(٢) وروي أيضا من حديث معاوية، وفي كل مقال، قال أحمد: وحديث علي أثبت وأقوى.

(٣) فتح الغفار (١/١٢٢).

١٢٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرَ فَأَخَذَ بِيَدِي فَجَعَلَنِي مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَجَعَلْتُ إِذَا أَغْفَيْتُ يَأْخُذُ بِشَحْمَةِ أُذُنِي قَالَ: فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً (م).

١٢٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ (م، د واللفظ له).

وأجمع أهل العلم على أن النائم المضطجع الذي قد استنقل نوماً يجب عليه الوضوء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: أعدل الأقوال في النوم ونقضه - وفيه أقوال كثيرة - أنه غير ناقض بنفسه، ولكنه مظنة للنقض، فما كان خفيفاً يدرك معه صاحبه وقوع الحدث منه، فلا ينقض إلا إذا تيقن الحدث.

### لَمَسَ الْمَرْأَةَ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَحِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، وفي قراءة سبعة: ﴿أَوْ لَمَسْتُمْ﴾.

١٢٥ - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ (د، ن)، وقال: ليس في هذا الباب أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسلأ، وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء.

١٢٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ وَإِنِّي لَمُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَيِّرَ مَسْنِيَّ بَرَجْلِهِ (ن)، وأصله في الصحيحين<sup>(٢)</sup>.

(١) نوادر الإجماع (الإقناع ١/١٤٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣٨/١٨).

(٢) لكنه جاء بلفظ «حَمَزَنِي»، لا «مَسْنِي».



١٢٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَأَلْتَمَسْتُهُ فَوَضَعَتْ يَدِي عَلَى بَاطِنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ» (م، ت).

قال أبو محمد: أقرب قول إلى الصواب: أن اللمس غير ناقض لذاته، بل للذاته (أعني: إذا كان بشهوة).

### حُكْمُ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ

١٢٨- عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ» (الخمسة)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وفي رواية: عَنْ بُسْرَةَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَيَتَوَضَّأُ مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ» (جم، ن) وَهَذَا يَشْمَلُ ذَكَرَ نَفْسِهِ وَذَكَرَ غَيْرِهِ.

١٢٩- وفي حديث طلق بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ»<sup>(١)</sup> (الخمسة).

قال أبو محمد: من نوادر ما روي في الباب: الوضوء علي من قال كلمة خبيثة أو اغتاب، ورد ذلك عن عائشة وابن مسعود، وكان مجاهد يرى الوضوء من تنقية الأنف. وأمّا الوضوء من الضحك فروي عن جماعة، منهم أبو موسى الأشعري والتخعي والشعبي والثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبو حنيفة. وعن علي ومجاهد: وجوب الوضوء من قص الأظافر والشعر، وعن

(١) وهذا الحديث مما أسقطه صاحب (المتقى).

التخعي: وجوب الوضوء من قرقرة البطن. وروي عن علي وابن عمر وعطاء: الوضوء من القيء والقلس والقريح. وعن عمر ومجاهد: الوضوء من مس الإبط. وعن علي: الوضوء من مس الصليب.

### الْوَضُوءُ مِنَ لُحُومِ الْإِبِلِ

١٣٠- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنَ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ تَوَضَّأَ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأَ» قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنَ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَوَضَّأُ مِنَ لُحُومِ الْإِبِلِ». قَالَ أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «لَا» (م، حم).

قال أبو محمد: ظاهر التصوص وجوب الوضوء على من أكل لحم إبل، وأن الوضوء لا يتقضى بأكله، فمن لم يتوضأ صححت صلاته مع الإثم، وبأخث أهل العلم فيما فهمته، فمنهم المؤيد، ومنهم السائل عن قال به، ولا أعلم من قال به. ولهذا الفهم من قوة النظر وكثرة النظائر حظ ليس هذا موضع بسطه.

مَنْ شَكَّ فِي الْحَدِّثِ أَوْ كَانَ مُوسِنًا

وقال الله سبحانه: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

١٣١- عَنْ عِبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: سُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ السَّيِّئَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» (ع إلا ت).

وأجمع العلماء على أن من أيقن بالحدث وشك في الوضوء: أن شكه لا يفيد، وأن عليه الوضوء فرضاً (١).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧/٥)، شرح صحيح مسلم (٤٩/٤).

قال أبو محمد: الشكُّ لا قيمة له، لا سيّما إذا كان عن وسواس، وقد كثر الموسوسون والموسوسات في هذه الأيام، وأكثر وسواسهم في الطهارة والطلاق، وفي الاعتقاد، ويحسن بمن يفتيهم أن ينهائهم عن السؤال، وأن يجيئهم بما يقطع وسواسهم، والوسواس منها ما هو من الشيطان، ومنها ما هو من الأذهان بدليل انتفاع الموسوس بالأدوية.

### الْوَضُوءُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ

وقال سبحانه: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٧١) [الواقعة].

١٣٢ - وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا وَكَانَ فِيهِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» (أثرم، قط) (١).

قال أبو محمد: الآية لا يستقيم الاستدلال بها؛ لأنها في الكتاب المكنون الذي هو في اللوح المحفوظ، والمؤمن طاهر في كل أحواله، ولا يصح وصفه بـ (نجس) حقيقة ولا مجازاً، وأصابع المؤمن أطهر وأزكى من كلّ عود أو قلم يقلم به أوراق المصحف، هذا ما يقتضيه صريح النظر، الذي لا يخالف صحيح الأثر. ومن لطائف ما قيل في معنى ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾: لا يجد طعمه ونفعه إلا من آمن به، ولا يحمله بحقه إلا المؤمن، قاله البخاري، وسبقه إلى معناه الفراء.

### الْوَضُوءُ لِلطَّوَّافِ

١٣٣ - وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنْ رَجُلٍ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الطَّوَّافُ بِالنِّيَّةِ صَلَاةٌ فَإِذَا طُفِّتُمْ فَأَقِلُّوا الْكَلَامَ» (حم، ن).

(١) وهو لما لك في الموطأ مرسلًا: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: «أن لا يمس القرآن إلا طاهر».

قال أبو محمد: في الاستدلال به على وجوب الوضوء للطواف خلاف، وقد نُقِلَ الإجماع على أن الوضوء للطواف سنة<sup>(١)</sup>.

### فَضْلُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

وقال الله سبحانه: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ (٢٣) الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ

﴿٢٣﴾ [المعارج].

١٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ بِوُضُوءٍ، وَمَعَ كُلِّ وُضُوءٍ بِسِوَاكَ» (حم).

١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قِيلَ لَهُ: فَأَنْتُمْ كَيْفَ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ (ع إِلَّا م).

وقد أجمع أهل العلم أن أداء الصلوات كلها بوضوء واحد جائز<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن تجديد الوضوء لكل صلاة مستحب<sup>(٣)</sup>.

### اسْتِحْبَابُ الطَّهَّارَةِ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٣٦- عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى

(١) نقله ابن رشد في بداية المجتهد، والنووي في شرح مسلم (موسوعة الإجماع ٧٦٤/٢).

(٢) التوحيد (٢٣٨/١٨، ٢٥٩/١٩)، شرح صحيح مسلم (١٧٧/٣)، مجموع الفتاوى (٣٧١/٢١).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٠٣/٣)، والمجموع (٤٩٤/١).

أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ (خ)،  
وعَلَّقَهُ مُسَلِمًا.

### الرُّخْصَةُ فِي تَرْكِهِ

وقال جل في علاه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨].

قال ابن عباس: حين تقوم من فراشك.

١٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ  
اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ (م، د، ت، حم)، وذكره (خ) بلا إسناد.  
وقد أجمع أهل العلم على أنه يجوز للمحدث أن يذكر الله،  
وأن يقرأ القرآن<sup>(١)</sup>.

### اسْتِحْبَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ النَّوْمَ

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ تَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا يَقُولُوا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾  
[النحل: ٣٢]، والنوم موت أصغر، أو كالموت الأكبر، والوضوء  
من كمال الطيب.

١٣٨- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا  
أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ  
الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي  
إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْحُجَّاتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ؛ رَغْبَةً وَرَهْبَةً  
إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجِيَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ  
الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِئِكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ، فَإِنْ مِتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى  
الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ» قَالَ: فَرَدَّدَتْهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
فَلَمَّا بَلَغَتْ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتِ: وَرَسُولِكَ،  
قَالَ: «لَا، وَبِئِكَ الَّذِي أُرْسَلْتُ» (خ، حم، ت).

(١) شرح صحيح مسلم (٤/٦٨، ٦٩، ٦٦٩)، والمجموع (٢/٨٢، ٦٨٨).

استحبَّ الوضوءَ للجنبِ لأجلِ الأكلِ والشربِ والمعاودةِ وجوازِ  
تَمَرِكِهِ

١٣٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْتَامٌ  
أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ» (ع).

١٤٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ  
أَنْ يَتِمَّ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ (ع).

ولم، حم) عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا  
فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَتِمَّ تَوَضَّأَ.

١٤١- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ  
وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ - قَالَتْ -: غَسَلَ  
يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ (حم، ن).

١٤٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «إِذَا آتَى أَحَدَكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأَ» (ق).

قال ابن تيمية: ولم نعلم أحداً استحبَّ الوضوءَ للأكلِ إلا إذا كان  
جنباً<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ذهب بعض الظاهرية إلى وجوب الوضوء لمن أراد  
المعاودة، وقال الجمهور: لا يجب. لما ورد في (مستدرک الحاكم)  
من قوله ﷺ: «فإنه أنشط للعود»، وهي علة لا تصرف عن الوجوب.

### رُطُوبَاتِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

قال أبو محمد: ما يكون من المرأة لا يخلو أن يكون دم حيض، أو  
استحاضة، أو بولاً، أو مذيّاً، أو ودياً<sup>(٢)</sup>، أو منياً، فالأول والأخير

(١) مجموع الفتاوى (٣١٩/٢٢).

(٢) الوذي، يفتح الواو، وسكون الدال؛ هو اللبل اللزج، يخرج من الذكر بعد البول.

يجب فيهما الغسل، وما سواهما يجب فيه غسل الفرج والوضوء لمن أرادت الصلاة، وما عدا ذلك من الرطوبات كالتعرق فلا وضوء فيه.

### الغسلُ مِنَ الْمَنِيِّ

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

وعن عطاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ سُرَابِيرُ﴾ [الطارق: ٩]:  
الصوم والصلاة وغسل الجنابة<sup>(١)</sup>.

١٤٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: «تَرَبَّتْ»<sup>(٢)</sup> يَدَاكَ، فَبِمَا يُشْبِهُهَا وَكُدَّهَا» (ق).

وأجمع العلماء على أن خروج الماء الدافق الذي يفتر عنه الذكر بجماع كان أو باحتلام أو بأي وجه كان من الرجل أو المرأة موجباً للغسل<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: لكنه قد روي عن سعيد بن جبير: أن خروج المنى بلا شهوة لا يوجب الغسل، ولكن حديث: «الماء من الماء» (م)، عام.

وأجمعوا على أنه لا صلاة لجنب حتى يَطَّهَّرَ<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن خروج المذي أو الوذي لا يوجب الغسل<sup>(٥)</sup>.

(١) النثر المشهور (٣٥٢/١٥).

(٢) أي: افتقرت. وهو على ما جرى به كلام العرب، وليس دعاء عليه.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٣٦)، شرح صحيح مسلم (٢٢٠/٣)، والمفني (٢٦٩/١)، وفتح الباري (٤٦٤/١)، والإيجاز (الإقناع ٢٥٥/١).

(٤) الرسالة للشافعي (الإقناع ٢٥٤/١).

(٥) فتح الباري، شرح صحيح مسلم، المجموع، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ٨٢٨/٢).

إِجَابُ الْغُسْلِ مِنَ الْخِتَانَيْنِ وَتَسْخُ الرُّخْصَةِ فِيهِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿أَوَلَمْ نَسْمُكُ الْإِنْسَانَ﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]،  
والملامسة الجماع.

١٤٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ  
بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا<sup>(١)</sup>؛ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ» (ق)،  
ولـ(م، حم): «وَأِنْ لَمْ يَنْزَلِ».

١٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا  
قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ مَسَّ الْخِتَانَ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»  
(م، حم، ت). ولفظه: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانَ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ»<sup>(٢)</sup>.

١٤٦- وَعَنْ أَبِي بِن كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ مِنْ  
الْمَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَهِيَ عَنْهَا (ت) ورواه (حم، د)  
بلفظ آخر بمعناه.

قال ابن المنذر: ولا أعلم اليوم بين أهل العلم خلافاً في  
وجوب الاغتسال إذا جاوز الختان الختان، وإن لم ينزل<sup>(٣)</sup>

واتفقوا على أنه لو وضع ذكره على الختان، ولم يولجه  
لم يجب عليه غسل، ولا عليها<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الغسل من الزنى واجب، كوجوبه من وطء  
الحلال<sup>(٥)</sup>.

(١) كناية عن الإيلاج.

(٢) قال في المتقى: وهو يفيد الوجوب وإن كان هناك حائل.

(٣) الإشراف (الإقناع) ٢٥٦/١. وانظر: نكت العيون (الإقناع) ٢٥٩/١، والاستذكار  
٣٢١/١).

(٤) شرح صحيح مسلم (٤٢/٤).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٢).



## العبادات

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مِنْ وَطئٍ مَرَارًا أَمْرًا وَاحِدَةً أَوْ عِدَّةً نَسَاءً أَنَّهُ يُجْزئُهُ  
غَسْلٌ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>.

مَنْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدْ بِلَلًا أَوْ الْعَكْسِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ

قال أبو محمد: ليس في القرآن إلا الثناء على الموقنين، ولا قيمة  
للوهم والشكوك في الإسلام.

١٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ  
الرَّجُلِ يَجِدُ الْبِلَلَ وَلَا يَذْكُرُ اخْتِلَامًا، فَقَالَ: «يَغْتَسِلُ». وَعَنْ الرَّجُلِ يَرَى  
أَنْ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَا يَجِدُ الْبِلَلَ، فَقَالَ: «لَا غَسْلَ عَلَيْهِ». فَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ:  
الْمَرْأَةُ تَرَى ذَلِكَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ»  
(حم، د، ت، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن من ذكر اختلاماً ولم يجد بللاً: أن  
لا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن المرأة كالرجل في وجوب الاغتسال إذا احتلمت  
ورأت الماء<sup>(٤)</sup>.

ومن نوادر الباب: أن عمر وابن مسعود يريان أن من أجنب ولم يجد  
الماء لا يصلي حتى يجد الماء ولو بقي شهراً؛ لأن الله قال: ﴿وَأِنْ  
كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

## اغْتِسَالُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس﴾ [التوبة: ٢٨].

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٢).

(٢) أي: وجد بللاً ولا يذكر أنه احتلم.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٣٧)، التمهيد لابن عبد البر (٣٣٧/٨، ٣٣٧/٢٣).

(٤) الاستدكار (٣٣٦/١)، التمهيد لابن عبد البر (٣٣٨/٨، ٣٣٨/٢٣).

١٤٨- عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ (حم، ن، د، ت).

١٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ ثُمَامَةَ أَسْلَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطِ بَنِي فُلَانٍ فَمَرُوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ» (حم)، وذهب إلى وجوبه.

قال أبو محمد: وأوجه أبو حنيفة على من أسلم ولم يغتسل من الجنابة قبل إسلامه، ويروى عن الشافعي: لا يجب على الكافر الغسل بعد إسلامه من جنابة أصابته قبل إسلامه؛ لأن الإسلام يجب ما قبله، وهو الأظهر الذي يشهد له التاريخ، فقد كانوا يُسلمون ولا يُؤمرون بذلك. وقصة ثمامة أصلها في (الصحيحين)، وليس فيها الأمر بالغسل، وفيها أنه اغتسل.

### الغسل من الحيض

قال تعالى: ﴿وَسَقَلُوا نَكَاحَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ مَا أَذَىٰ نِسَاءِ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّوْبِينَ وَالْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٥٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَنِيشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عِرْقٌ وَكَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي» (خ).

واتفق أهل العلم على أن الدم الأسود الخارج في أيام الحيض من فرج المرأة التي من كانت في مثل سنها حاضيت = يوجب الغسل<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤١)، المحلي، المفني، شرح صحيح مسلم، المجموع عن ابن المنذر والطبري (موسوعة الإجماع ٨٢٧/٢).

## العبادات

واتفقوا على أنه حيض صحيح إذا ظهر في أيام الحيض، ولم يتجاوز سبعة أيام، ولم ينقص من ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>.  
والنفاس يوجب الغسل بالإجماع المتيقن<sup>(٢)</sup>.

## قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرُ لِلْحَائِضِ وَالْجُنْبِ

وقال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١].

١٥١- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْجُزُهُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، لَيْسَ الْجَنَابَةُ (حَم، وَأَكْثَرُ الْأُتْمَةِ عَلَى تَضْعِيفِهِ).

١٥٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْجُنْبُ، وَلَا الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٣)</sup> (د، ت، هـ، بسند ض).

قال أبو محمد: لا حجة لمن أوجب الطهارة من الحدث الأكبر لقراءة القرآن إلا هذا وما دونه. وقد ثبت في (صحيح مسلم): أن رسول الله ﷺ كان يذكر الله علي كل أحيانه. وبهذا قال جماعة من أهل الظاهر، كابن حزم والشوكاني.

وأما ذكر الله تعالى بالتسييح والتهليل والتكبير والتحميد، وشبهها من الأذكار غير القرآن فجائز للجنب بإجماع المسلمين<sup>(٤)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

(٢) المحلى، شرح صحيح مسلم، المجموع عن ابن المنذر والطبري وغيرهما (موسوعة الإجماع ٨٢٨/٢).

(٣) في إسناده إسماعيل بن عياش ولا يحتج بروايته عن أهل الحجاز والمراق، وهذا منها.

(٤) المجموع، المغني، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ٢٦٨/١).

## اجْتِنَازُ الْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فِي الْمَسْجِدِ

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣].

١٥٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَأْوِلِينِي الْخُمْرَةَ (١) مِنَ الْمَسْجِدِ»، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنْ حَيْضَتِكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» (عِ الْآخِ).

وروي في تحريم اللبث في المسجد أحاديث، منها:

١٥٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: «وَجَّهُوا هَذِهِ الْبُيُوتَ عَنِ الْمَسْجِدِ فَإِنِّي لَا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ» (د، بسند ض).

قال أبو محمد: لا يصح في تحريم اللبث في المسجد للجنب والحائض شيء. وجمهور الأئمة كمالك وأحمد والشافعي على جواز دخول الحائض المسجد، كما نقله الشوكاني عن الخطابي. وإنما منعت لمخافة ما يكون منها، وبه قال أهل الظاهر، ولا أظن أحداً منهم يمنعها من السعي بين الصفا والمروة، وهما اليوم من المسجد.

وقد أجمع أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر، وكذلك الحائض (٢).

ويجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب قبل الاغتسال بإجماع (٣).

وأجمع الصحابة على أنه يباح للحائض والجنب عبور المسجد للحاجة (٤).

(١) سجادة صغيرة.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٨).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٢٦٨).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٢٧٠).

هل يُجزئ الجنب إذا عاود الجماع غسل واحد؟

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [البقرة: ٦].

١٥٥ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْسِلُ

وَاحِدٍ (ع).

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ وَاغْتَسَلَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ غُسْلًا

(د، حم)، وفيه مقال.

وأجمعت الأمة على أن من أراد معاودة الجماع لا يجب عليه الاغتسال، وإنما يُستحب (١).

### غسل الجمعة (٢)

وقال سبحانه: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُجْتَرِبُونَ أَنْ يَطَّهَّرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨].

١٥٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ

أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ» (ع).

١٥٧ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ

الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَالسَّوَاكُ وَإِنْ يَمَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ» (ق).

١٥٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ

فِيهَا وَبَعَثَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَذَلِكَ أَفْضَلُ» (حم، ن، د، ت) (٣).

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ٢٦٧/١).

(٢) اختلف في وجوبه، وقد أورده أبو البركات في الأغسال المستحبة؛ لأقتران الأمر به بالطيب والسواك.

(٣) هذا الحديث من زواية الحسن عن سمرة، وأن يضحح سماع الحسن عن سمرة يصححه، كابن المديني، ومنهم من لا يصحح سماعه مطلقاً، ومنهم - كالبيزار وابن حزم - من يقول: لم يسمع إلا حديث العقيقة.

١٥٩- وَعَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ وَأَغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَبَكَرَ وَابْتَكَّرَ، وَمَشَى وَكَمْ يَرْكَبُ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَاسْتَمَعَ، وَكَمْ يَلْبَسُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا» (الخمسة)<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: الإجماع على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة، وأنها تصح بدونه<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن من اغتسل ينوي الغسل للجنابة والجمعة جميعاً في وقت الرواح: أن ذلك يجزئه عنهما جميعاً<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الغسل يوم الجمعة للصلاة، وليس لليوم، فمن اغتسل بعد الصلاة، فكأنه لم يغتسل<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: وفي هذا الإجماع نظر، وابن عبد البر كابن المنذر في تاهله في حكاية الإجماع. وممن رأى أن الغسل يجزئ بعد الصلاة داود وابن حزم. والذي يظهر أنه للصلاة لدفع الرائحة والأذى. وأما غسل العيدين فقد ورد فيه خبرٌ موضوع، وقال البزار: لا أحفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً، وينحوه قال البيهقي.

(١) اختلف في إسناده، والأكثرون على تصحيحه.

(٢) معالم السنن (١/٢٤٣-٢٤٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٣)، وخالف في ذلك ابن حزم، وقال: لا يجزئ غسل عن غسل.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥١).

## الاعتكاف المتعمد

### الغسل من غسل الميت

١٦٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» (الخمسة)، وقال (د): منسوخ، وصححه ابن حزم.

قال الذهبي: «هو أقوى من أحاديث كثيرة احتج بها الفقهاء». وحسنه ابن حجر، ونقل عن الماوردي قي (التلخيص): أن بعض علماء الحديث خرجه من مئة وعشرين طريقاً. وأما حمل الميت؛ فقد قال أحمد وابن المديني: لا يصح في الغسل من حمل الميت شيء.

١٦١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمَيْسٍ، امْرَأَةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ حِينَ تُوُفِّيَ، ثُمَّ خَرَجَتْ فَسَأَلَتْ مَنْ حَضَرَهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ شَدِيدُ الْبُرْدِ وَأَنَا صَائِمَةٌ فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ غُسْلِ قَالُوا: لَا (مالك).

قال ابن قدامة: يجب الوضوء من غسل الميت، سواء كان المغسول صغيراً أو كبيراً، ذكراً كان أو أنثى، مسلماً كان أو كافراً، وهو قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة، ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ورد في الاغتسال من الحجامة حديث لا يشتهه العلماء.

### الغسل للإحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ شَعْبَكَرَ اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٢/١٢٦١).

١٦٢- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ، وَاغْتَسَلَ (ت) <sup>(١)</sup>.

١٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: تَقَسَّتُ <sup>(٢)</sup> أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ (م، د، هـ).

١٦٤- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِبَيْتِ طُورَى <sup>(٣)</sup>، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ (م) وَ (خ) بِمَعْنَاهُ.

١٦٥- وَكَ (مالك): عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَلِيَدْخُولَ مَكَّةَ وَلِيُوقِفَهُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ. والاختسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء، وليس في تركه فدية عندهم <sup>(٤)</sup>.

### هل تغتسل المستحاضة لكل صلاة؟

١٦٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُسْتَحِيضْتُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اغْتَسِلِي لِكُلِّ صَلَاةٍ» (د).

١٦٧- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ أُسْتَحِيضَتْ مِنْهُدَا كَذَا وَكَذَا، فَلَمْ تُصَلِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ

(١) في إسناده عبد الله بن يعقوب، ضعفه خير واحد.

(٢) وضعت ابنها محمداً.

(٣) بئر موضعها اليوم في ميني عثمانية أمام مستشفى الولادة بحي جروم.

(٤) فتح الباري عن ابن المنذر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/١٠٢٧).



لِتَجْلِسَ فِي مِرْكَنٍ <sup>(١)</sup> فَإِذَا رَأَتْ صُفْرَةَ فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَغْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ <sup>(د)</sup>.

قال أبو محمد: الأكثر على أن الغسل واجب عند إدبار الحيضة؛ والأحاديث الموجبة للغسل لكل صلاة لا تتهض للاحتجاج، ومنها ما ورد هنا، وهو معارض بأحاديث أخرى صحيحة.

وأجمع أهل العلم على أن المستحاضة إذا كانت ممن تميز دم حيضها من دم استحاضتها: أن عليها أن تغتسل عند إدبار حيضتها <sup>(٢)</sup>.

### المَغْمَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَ

١٦٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ <sup>(٣)</sup>». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ <sup>(٤)</sup> فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ». قَالَتْ: فَفَعَلْنَا، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَتَوَضَّأَ، فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ، قَالَ: «أَصَلَّى النَّاسُ؟» فَقُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ... فَذَكَرْتُ إِرْسَالَهُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن المغمى عليه إذا أفاق من غير احتلام أنه لا يجب عليه الغسل <sup>(٥)</sup>.

(١) هو بكر الميم، وفتح الكاف، وهو: الإجابة التي تغسل فيها الثياب.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨٨/١٦).

(٣) الميخضب بالكسر: شبه المكن الذي يغسل فيه الثياب.

(٤) لينهض يتقل.

(٥) المغني عن ابن المنذر، المجموع عن ابن المنذر وابن الصباغ وغيرهما (موسوعة الإجماع ٢/٨٢٨).

### صفة الغسل

وقال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧].

١٦٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ وَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقَّنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُمَا: ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدَيْهِ شَعْرَهُ حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

١٧٠- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ دَلَّكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنَشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ (ع).

١٧١- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَذَاكَرْنَا غُسْلَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَا أَنَا فَآخُذْ مِاءً كَفِّي فَأَصُبُّ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَفِضْ بَعْدُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِي» (جم).

قال في (المتقى): وفيه مستدل لمن لم يوجب ذلك، ولا المضمضة، والاستنشاق.

١٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ (الخمس).

وأجمع أهل العلم على أن الوضوء مستحب قبل الغسل، وليس بواجب<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الواجب غسل الأعضاء كلها، دون ترتيب<sup>(٢)</sup>.  
واتفقوا على أن من اغتسل لأمرٍ يوجب الغسل فصب الماء على جميع جسده ورأسه وأصول شعره، ولم يترك مكان شعرة فما فوقها، ولم يحدث شيئاً ينقض الوضوء قبل تمام غسله، ونوى الغسل مما أوجب عليه = فقد أجزأه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من اغتسل بجنبه، ولم يتوضأ، ثم صلى أن صلاته جائزة<sup>(٤)</sup>.

ومن كان عليه غسل، فوقع في ماء، أو وقف تحت ميزاب، ونوى الغسل، صح غسله بالإجماع<sup>(٥)</sup>.

والبداءة بالميامن في الغسل، فيغسل شقه الأيمن، ثم الأيسر، متفقاً على استحبابه<sup>(٦)</sup>.

### مَا جَاءَ فِي نَقْضِ الشَّعْرِ لِغُسْلِ الْحَيْضِ

١٧٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشِدُّ ضَفَرَ رَأْسِي أَفَأَنْقِضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: (لا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ، ثُمَّ تُقِيمِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهُرِينَ) (ع إلاخ).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٩٣/٢٢).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨١/٢)، مجموع الفتاوى (٤١٨/٢١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٣٩).

(٤) شرح السنة لابن بطال (٣٦٨/١)، (٢٨٧).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ٨٣١/٢).

(٦) المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٣١/٢).

ولا يُحفظ خلاف في أن تخليل الشعر بالماء في الغسل مشروع، وأنه غير واجب بالاتفاق، إلا إذا كان الشعر ملبداً<sup>(١)</sup> بشيءٍ يحول بين الماء وبين الوصول إلى أصوله<sup>(٢)</sup>.

١٧٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا لَوْ كَانَتْ لِحَافِيًّا: «انْقُضِي شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي»<sup>(٣)</sup> (هـ، بإسناد صحيح).  
قال أبو محمد: والجمهور على عدم الفرق بين الجنابة والحوض، وأجيب عن الحديث بأن هذا الغسل من مندوبات الإحرام، وليس الغسل الواجب للصلاة، والغرض منه المبالغة في التنظيف، وفرق ابن حزم بين الحوض والجنابة، والحق ما قاله الجمهور، وقد ثبت عن عائشة إنكارها على ابن عباس حين أمر النساء بتقص شعرهن في غسلهن، وقالت: «أولا يأمرهن بحلق رؤسهن»<sup>(٤)</sup>.

### الاقْتِصَادُ فِي الْمَاءِ لِلطَّهْرِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأنعام: ١٤١].

١٧٥- عَنْ سَفِينَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ (م، حم، ت).

١٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ (ق).

- (١) التليد: أن يجعل المجرم في رأسه شيئاً من صمغ ليصق شعره.  
(٢) المجرم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٣٢/٢).  
(٣) وأصله في (الصحيحين)، وليس فيه: «واغتسلي» ولفظه فيهما: «انقضي رأسك وامتشطي وأهلي».  
(٤) رواه مسلم.

وأجمع أهل العلم على أن المدة من الماء في الوضوء، والصاع في الاغتسال غير لازم للناس<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الماء الذي يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وُجد شرط الغسل وهو جريان الماء على الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على النهي عن الإسراف في الماء، ولو كان على نهر جار<sup>(٣)</sup>.

ومما نقل في ماء الوضوء: أن من وجدته إلا بشراء فإنه يشتريه ولو بماله كله، قاله الحسن. وقال الجمهور: يشتريه إذا كان بثمان قليل، وعن ابن حزم: لا يشتريه بثمان قليل ولا كثير، وتيمم.

### الاسْتِئْذَانُ لِلْمُتَغَسِّلِ مَا لَمْ يَكُنْ وَحْدَهُ

وقال الله سبحانه: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَيْدِيهِمْ وَحَفْظُوا قُرُوبَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ﴾ [النور: ٣٠].

١٧٧- عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَغْتَسِلُ بِالْبِرَّازِ<sup>(٤)</sup>، فَصَعِدَ الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ سِتِيرٌ»<sup>(٥)</sup> يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَلِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ» (ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/٨).

(٢) شرح صحيح مسلم (٢/٤)، المجموع (٢١٩/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (٢/٤)، المجموع (٢٢٠/٢)، الإحلام لابن الملقن

(١٠٦/٢)، نيل الأوطار (٣١٤/١).

(٤) القضاء.

(٥) على وزن سيكيت، وقيل: على وزن كريم (ستير)، ولعله الأبيث في الرواية.

١٧٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا أَيُّوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَحَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتِي فِي ثَوْبِهِ، فَتَادَاهُ رَبُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى، وَعِزَّتْكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ»  
(بخ، حم، ن).

ومن المسائل في هذا الباب أن من العلماء من أوجب أغسلاً متعددة إذا اجتمعت أسبابها، كالجنابة والحيض وغسل النجاسة، قال ابن حزم: عليه ثلاثة أغسال<sup>(١)</sup>. ورؤي في ذلك آثار عن السلف في المرأة تجنب، ثم تحيض، أن عليها غسل الجنابة، فإذا حاضت اغتسلت غسلًا ثانيًا، وقول الجمهور هو الأظهر.

(١) المحلي (٤٢/١).

## التيمم

قال سبحانه: ﴿تَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

تَيَمَّمُ الْجَنْبِ لِلصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣].

١٧٩- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ؟» قَالَ: «أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ». قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ». (ق).

وأجمع أهل العلم على أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء طهور كل مريض أو مسافر من الحدث والجنابة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن التيمم على مقبرة المشركين إذا كان الموضع طيباً طاهراً نظيفاً جائزاً<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن التيمم لا يجزئ إلا بنية<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن المسافر إذا كان معه ماء، وخشي العطش أنه يبقى ماء للشرب، ويتيمم<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الحائض إذا طهرت ولم تجد ماءً: أنها تتيمم مثل الجنب<sup>(٥)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٠/١٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٩/٥).

(٣) اختلاف العلماء للمروزي، نوادر الإجماع (الإقناع ١/٢٤٥، ٢٤٦).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٣٥).

(٥) الاستذكار (الإقناع ١/٢٤١).

وأجمعوا على أن كلَّ حَدَثٍ ينقض الوضوء؛ فإنه ينقض التيمم<sup>(١)</sup>.

### تَيَمُّمُ الْجَنْبِ لِلجُرْحِ

قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

١٨٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجْرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ». إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْضِرَ، أَوْ يَعْضِبَ عَلَى جُرْحِهِ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»<sup>(٢)</sup> (د، قط).

واتفق أهل العلم على أن المريض الذي يتأذى بالماء: أن له التيمم بدل الوضوء والغسل<sup>(٣)</sup>.

### الْجَنْبُ يَتَيَمَّمُ لَخَوْفِ البُرْدِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

(١) المحلى (الإقناع ١/٢٥٢).

(٢) لفظ: «إنما يكفي» .. هذه الزيادة ضعفها الأئمة، وقالوا: أرسلها الأوزاعي عن عطاء، وهي مع ذلك أصح ما جاء في المسح على الجائر. وقد ذهب جمع من الأئمة إلى عدم المسح عليها ولا التيمم بها.

(٣) نكت العيون (الإقناع ١/٢٣٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٣٦)، بداية المجتهد والمجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٣٧).



## العبادات

١٨١ - عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ لَمَّا بُعِثَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ (١)، قَالَ: اجْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟ فَقُلْتُ: ذَكَرْتُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ فَتَيَمَّمْتُ ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَمْ يَقُلْ شَيْئًا (حم، د، قط، حت، ك).

قال في (المتقى): فيه من العلم إثبات التيمم لخوف البرد، وسقوط الفرض به، وصحة اقتداء المتوضئ بالتيمم، وأن التيمم لا يرفع الحدث (٢)، وأن التيمم بالعمومات حجة واضحة صحيحة.

قال أبو محمد: بهذا سعد أهل الأثر حين أعمالوا عمومات الوحي، ولم يجنحوا إلى الرأي والقياس من غير ضرورة. واتفقوا على أن التيمم لخشية البرد جائز (٣).

مَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي بَعْضَ طَهَارَتِهِ يَسْتَعْمِلُهُ

وقال الله سبحانه: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ تَسَالُؤًا لَمَّا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

١٨٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (ق).

(١) كانت هذه الغزوة في الثامنة من الهجرة.

(٢) فهمه من قوله: «أصليت بأصحابك وأنت جنب؟».

(٣) مجموع الفتاوى (٤٦٣/٢١).

هل يتعين التراب للتيمة دون بقية الجائذات؟

وقال تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

قال أبو محمد: الصعيد: هو وجه الأرض تراباً كان أم غيره. هذا هو الذي عليه المحققون من أهل اللغة.

واتفق أهل العلم على أن ما عدا التراب، والرمل، والحجارة، والجدران، والأرض كلها، والمعادن، والثلج، والنبات = لا يجوز التيمم به (١).

قال أبو محمد: البسط ونحوها أولى من النبات، وأولى بأن لا يجمع على منع التيمم بها.

### صفة التيمم

وقال الله سبحانه: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

١٨٣- وَعَنْ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَصِبْ الْمَاءَ، فَتَمَعَكْتُ (٢) فِي الصَّعِيدِ وَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ هَكَذَا» وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ (ق) (٣).

ولا خلاف بين أهل العلم على أن صفة التيمم للجنازة والحوض والتفاس واحدة لرفع الحدث (٤).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٤).

(٢) تمرغت.

(٣) وفيها من حديث أبي موسى عن عمار أيضاً: أنه ضرب بيديه الأرض فخرية واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه.

(٤) الاستذكار (الإقناع ١/٢٤٤).

قال أبو محمد: غير أنهم اختلفوا: هل يقتصر التيمم على مسح الكفين أم يمسح معهما الذراعين إلى المرفقين؟ وأكثر الأئمة على وجوب المسح إلى المرفقين.

وأجمعوا على أن التيمم لا يكون إلا في الوجه واليدين، سواء كان من حدث أصفر أو أكبر، وسواء تيمم عن الأعضاء كلها أو بعضها<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في هل يكون التيمم بضربة واحدة؟ أم اثنتين للوجه واليدين، أم ثلاث للوجه واليدين والكفين؟ والأول هو قول الجمهور من الفقهاء، وعليه عامة أهل الحديث، ثم اختلف هؤلاء وغيرهم: هل المسح لليدين أم الكفين؟ قال ابن حجر: لم يصح من أحاديث صفة التيمم سوى حديث عثمان، وقد ورد بذكر (الكفين)، وحديث أبي جهم في (مسلم)، وفيه: أن النبي ﷺ أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه<sup>(٢)</sup>.

مَنْ صَلَّى بِتَيْمُمٍ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ

وقال سيحانه بعد الأمر بالتيمم: ﴿وَلَنْكُنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، فإذا كان التيمم مطهراً فلا تُرفع الطهارة إلا بحدث.

١٨٤ - عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَكَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيْمَّمَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ، وَكَمْ يُعَدُّ الْآخَرَ، ثُمَّ آتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ». وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» (د، ن).

(١) شرح صحيح مسلم (٤/٥٦)، والمجموع (٢/٢٣٩)، والإعلام لابن الملقن (٢/١١٠).

(٢) الفتوح (١/٤٤٤، ٤٤٥).

وبهذا أخذ الأئمة الأربعة والظاهرية، وقال عطية والزهري  
وربيعة: تجب عليه الإعادة.

وأجمعوا على أن من خفي عليه موضع الماء، فطلبه جهده،  
ولم يجده، فتيمم وصلّى، ثم وجد الماء: أنه لا شيء عليه (١).

وأجمعوا على أن التيمم لا يصح قبل دخول الوقت (٢).

وأجمعوا على أن الجنب الذي يعلم أنه يجد الماء بعد خروج  
الوقت: أن عليه أن يتيمم ويصلي في الوقت، ولا يصلي بعد  
خروج الوقت بالغسل (٣).

هَلْ يَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِحُضُورِ الْمَاءِ؟

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا يَبْطُلُ أَعْمَلُكُمْ﴾ (٣٣) [محمد: ٣٣].

١٨٥- عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ  
طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ  
فَلَيْمِسُهُ بِشَرَّتْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ» (حم، ت)، واختلف في صحته.

١٨٦- وفي حديث مزادة المرأة المشركة، قال النبي ﷺ لرجل  
أصابته جنابة ولم يجد الماء: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»، فلما  
حضر الماء أعطاه إناءً، وقال: «أَذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ» (ق).

قال ابن تيمية: ثبت بالنص والإجماع: أنه إذا قدر على استعمال  
الماء استعمله، وإن لم يتجدد بعد الجنابة الأولى جنابة ثانية (٤).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٥٨/١٧)، الإيجاز (الإقناع ١/٢٤٧).

(٢) الاستبصار (١٩/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٦٨/٢١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٥٩/٢١).

وأجمع أهل العلم على أن من تيمم كما أمر، ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة أن طهارته تنتقض، وعليه أن يعيد الطهارة، ويصلي<sup>(١)</sup>.

وخالف في ذلك داود وأبو سلمة بن عبد الرحمن وآخرون؛ لأن التيمم يرفع الحدث ولا يبطل إلا بدليل<sup>(٢)</sup>. وأمّا حديث أبي ذر؛ فلعلهم حملوه على ما بعد انتقاض التيمم بحدث. قال ابن المنذر: واختلفوا فيمن وجد الماء وهو في صلاته<sup>(٣)</sup>.

الصَّلَاةُ بِغَيْرِ مَاءٍ وَلَا تَيْمُمٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ

وقال الله سبحانه في آية التيمم: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

١٨٧ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فِي طَلَبِهَا فَوَجَدُوهَا فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ - وَكَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ - فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، فَلَمَّا أتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَكُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ التَّيْمُمِ (عِ الْآتِ).

قال أبو محمد: إنما شرع التيمم لرفع الحرج، ومن مواضع الحرج انتقاض طهارة الحاج في الزحام الشديد عند الكعبة، وإقامة الصلاة، ولا يمكنه الخروج للوضوء إلا بمشقة بالغة، ويُسَرُّ الحِلَّةُ لا يمنعه في هذه الحال أن يضرب يده الأرض، ويتيمم.

ومن المسائل - هنا - أن من عجز عن التيمم واستعمال الماء صلى بقدر استطاعته.

(١) الإشراف، الإيجاز (الإقناع ١/٢٥٠، ٢٥١).

(٢) راجع: نيل الأوطار عند شرح الحديث (٣٦٥).

(٣) الإشراف (الإقناع ١/٢٥١).

## الحيض والانتحاضة

المُعْتَادَةُ إِذَا اسْتُحِضَّتْ تَبْنِي عَلَى قَدْرِ عَادَتِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

١٨٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَأ أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي» (خ، ن، د).

وفي رواية (خ): «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلّي».

١٨٩- وَعَنْ الْقَاسِمِ: عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ، فَقَالَ: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَفْرَائِهَا»<sup>(١)</sup> ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُؤَخِّرُ الظُّهْرَ وَتُعَجِّلُ العَصْرَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَتُؤَخِّرُ المَغْرِبَ وَتُعَجِّلُ العِشَاءَ وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ» (ن).

وقد أجمع أهل العلم على أن دم الحيض إذا تِمَادَى أكثر من مدة الحيض؛ فهو استحاضة، لا يمنعها من صلاة أو صوم، وسائر العبادات<sup>(٢)</sup>.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْحَيْضُ لَا يَكُونُ أَزِيدُ مِنْ سَبْعَةِ عَشْرَ يَوْمًا<sup>(٣)</sup>.

(١) حيضها.

(٢) المحلي، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٨٨).

(٣) مراتب الإجماع (٤٥).

وأما أقله فقيل: يوم وليلة، رؤي عن عطاء، وهو الأشهر عن الشافعي وأحمد. وقال سفيان: ثلاثة أيام. وقال داود وأصحابه: أقله دفعة واحدة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: ما استقرّ عادة للنساء فهو حيض، ولو زاد على سبعة عشر يوماً.

وأجمعوا على أنه يجب على المستحاضة أن تغتسل عند انقضاء زمن الحيض، وإن كان الدم جارياً<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: لم يصحّ أمر المستحاضة بالغسل إلا عند إدار حيضتها.

### العملُ بالتمييز

١٩٠- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَجَاضُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ» (ن، د).

قال أبو محمد: دم الحيض أسود يُعرف ويُعرف<sup>(٣)</sup>، وفيه غلظ، ويكون معه ألم في الغالب.

وأما حديث حمّنة الطويل الذي قال فيه لها: «أُنْعَتُ لَكَ الْكُرْسُفُ»<sup>(٤)</sup> فإنه يُذهبُ الدّمَ، ففيه علل كثيرة.

(١) مراتب الإجماع (٤٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٨٨).

(٣) أي: يتولد منه رائحة كريهة.

(٤) نوع من القطن.

وقد أجمع أهل العلم على أن دم الاستحاضة ينقض الطهارة<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن المرأة إذا لم تكن مميّزة رُدّت إلى أقلّه وإلى  
أكثره<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الدّم الأسود حيضٌ إذا ظهر في أيام الحيض،  
ولم يتجاوز سبعة أيام، ولم ينقص عن ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>  
الصّفرة والكُدرة<sup>(٤)</sup> بعد العادة.

١٩١- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصَّفْرَةَ  
وَالكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهُرِ شَيْئًا (د، خ)، وَلَمْ يَذْكَرْ «بَعْدَ الطُّهُرِ»<sup>(٥)</sup>.

١٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ  
الَّتِي تَرَى مَا يَرِيهَا بَعْدَ الطُّهُرِ: «إِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ». أَوْ قَالَ: «عُرُوقٌ»  
(حم، د، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن طهر الحائض بالنقاء والجفوف أو  
القصة البيضاء<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن القصة البيضاء المتصلة شهراً غير يوم طهر  
صحيح<sup>(٦)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٣٠)، قال ابن المنذر: وانفرد ربيعة، وقال: لا ينقض  
الطهارة.

(٢) النّير (الإقناع ١/٢٧٣).

(٣) مراتب الإجماع (٤٥).

(٤) الكدرة: ما هو بلون الماء الوسخ الكدر، كما في (عون المعبود)، والصّفرة: الماء  
الذي تراه المرأة كالصّديد يعلوه اصفرار.

(٥) الاستذكار (٢/٢٩).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).



وقال أكثر العلماء: الصَّغْرَةُ والكُدْرَةُ فِي الطَّهْرِ مِنَ الطَّهْرِ، وَفِي إِثْرِ الْحَيْضِ مِنَ الْحَيْضِ.

وقال ابن حزم: لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا الدَّمُ الْأَسْوَدُ، وَأَمَّا الصَّغْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فَلَا أَثَرَ لَهَا، اتِّصَالًا بِالْحَيْضِ، أَمْ لَمْ يَتَّصِلَا<sup>(١)</sup>.

### وَضُوءُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

١٩٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتِ فَاطِمَةَ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا، اجْتَنِبِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ صَلِّي وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ» (حَم، هـ) (٢).

قال في (الإيجاز): وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَيْضَةَ تَسْقُطُ، وَإِنْ لَمْ يَتَفَقُوا عَلَى أَنَّ اتِّقَالَهَا لَا يُحْكَمُ بِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، فَكُلُّ دَمٍ وَجَدَ فَهُوَ حَيْضٌ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهَا اسْتِحَاضَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وقال: الْمُسْتَحَاضَةُ مُخَالِفَةٌ لِلْحَائِضِ؛ إِذْ هِيَ طَاهِرَةٌ مَأْمُورَةٌ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، بِدَلَالَةِ السُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصَلِّيَ الْفَوَائِتُ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن حزم: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْوَضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ يُعْرَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٦)</sup>.

(١) المحلى (المسألة: ٢٦٦).

(٢) وقد ضعَّف جمعٌ من الأئمة أحاديث الأمر بالفعل لكلِّ صلاة، وصحَّحوا أنها فعلت ذلك من نفسها (فتح الغفار ١/١٧٣).

(٣) الإقناع (١/٢٨٢).

(٤) الإقناع (١/٢٨٣).

(٥) شرح معاني الآثار (١/١٠٦).

(٦) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٨٨).

### تَحْرِيمُ وَطْءِ الْحَائِضِ فِي الْفَرْجِ وَمَا يَبَاحُ مِنْهَا

وقال سبحانه: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا نَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٩٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبَاشِرَهَا، أَمَرَهَا أَنْ تَأْتِرَ بِإِزَارٍ فِي فَوْرٍ خِيضَتِهَا ثُمَّ يَبَاشِرَهَا (ق).

قال الخطابي: فَوْرُ الْحَيْضِ: أَوَّلُهُ وَمَعْظَمُهُ.

واتفق أهل العلم على أنه يباح للحائض أن تعجن وتطبخ وتخبز، وغير ذلك من الصنائع. ولا بأس بمواكلتها ومشاربتها بالإجماع<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على طهارة الحائض، وجواز مضاجعتها إذا سترت فرجها<sup>(٢)</sup>. واختلفوا فيما بين الشرة والركبة (إلى ثلاثة أقوال: التحريم، والكراهة، والجواز إن كان يملك إربه).

واتفقوا على أن وطء الحائض في فرجها حرام، وكذلك النفساء<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الحائض إذا رأت الطهر، فوطؤها حرام ما لم تغسل فرجها أو تتوضأ<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إذا مر عليها وقت صلاة جاز وطؤها، وإن لم تغسل فرجها<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح صحيح، والمجموع عن الطبري (موسوعة الإجماع ١/٣٦٩).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/٢٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/٢٢٤).

(٤) مراتب الإجماع (٤٦).

(٥) قال ابن تيمية في استدراكه على ابن حزم (مراتب الإجماع: ٢٨٩).

## كَفَّارَةٌ مِنْ أَمَى حَائِضًا

وقال الله تعالى في خاتمة آية الحيض: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

١٩٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ» (الخمسة)<sup>(١)</sup>.  
وَفِي لَفْظٍ لـ(ت): «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فِدِينَارًا، وَإِنْ كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ» واختلف في صحته، والاحتجاج به.

الْحَائِضُ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ

١٩٦- عَنْ مُعَاذَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ (ع).

قال ابن المنذر: إجماع المسلمين على ذلك<sup>(٢)</sup>.

١٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَهَّرْتَ الْحَائِضَ بَعْدَ الْعَصْرِ صَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَإِذَا طَهَّرْتَ بَعْدَ الْعِشَاءِ صَلَّتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ابن أبي شيبة).

١٩٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ الْحَائِضَ قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ صَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَإِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ صَلَّتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ابن أبي شيبة).

(١) وصححه الحاكم وابن الجارود، وفي إسناده اضطراب كما قال الخافظ في (التلخيص ١/١٦٦)، وصححه أبو الحسن ابن القطان لأنه لا يرى الاضطراب ضعفاً إذا صحَّت بعض طرفه. وواقه ابن دقيق العيد.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٣٧)..

وقال أحمد: عامة التابعين يقولون بهذا القول إلا الحسن وحده.

قال أبو محمد: لا دليل في هذا إلا أن يكون له حكم الرقع.

وأجمع أهل العلم على أن الحائض لا تصلي<sup>(١)</sup>، وأنها لا تصوم أيام حيضتها، وتقضي [صومها] بعد الطهر<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الحائض لا تطوف بالبيت<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا انقطع الدم واعتسلت: صلت، وقرأت القرآن<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه يجوز للحائض التسيب والتهليل ومناظر الأذكار، غير القرآن<sup>(٥)</sup>.

ومن حاضت في وقت صلاة في أوله أو آخره فليس عليها قضاء تلك الصلاة، وهو قول أبي حنيفة والظاهرية، وهو الصحيح. وقال الشعبي وقتادة وإسحاق: عليها القضاء.

### وَطءُ الْمُسْتَحَاضَةِ

١٩٩ - عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُجَامِعُهَا (د).

ولم يثبت في أقل الحيض ولا أكثره شيء من الأخبار<sup>(٦)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦/٦٧)، الإشراف (الإقناع ١/٢٧٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٠٧)، الإشراف (الإقناع ١/٢٧٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٦٥)، مجموع الفتاوى (٢١/٢٦٩).

(٤) المجموع، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٦٩)، وفي قراءة القرآن خلاب.

(٥) مجموع الفتاوى (٢١/٦٣٦)، أي: أجمعوا على جواز سائر الأذكار عدا القرآن،

فاختلفوا في جوازه.

(٦) المحلى، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٦٨).

قال ابن حزم: ولا حدة لأقل الطهر ولا لأكثره، فقد يتصل الطهر عمر المرأة بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

### هل تمتنع الحائض من اللبث بالمسجد؟

وقال تعالى: ﴿وَسَعَلُونَاكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢].

٢٠٠- عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ وَليدَةَ كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحْيٍ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ، قَالَتْ: فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرٌ مِنْ سَيُورٍ، قَالَتْ: فَوَضَعْتُهُ أَوْ وَقَعَتْ مِنْهَا، فَمَرَّتْ بِهِ حَدِيَاةٌ وَهُوَ مُلْقَى فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطَفْتُهُ، قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ، قَالَتْ: فَطَفِقُوا يُعْتَشُونَ حَتَّى فَتَشُوا قَبْلَهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ، إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدِيَاةُ فَأَلْقَتْهُ، قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُوَ، قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَلَمَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَ لَهَا خِيَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ، قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي، قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ أَعَاجِبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ الْأَجَانِي

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتَ هَذَا، قَالَتْ: فَحَدَّثْتَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ (خ) <sup>(٢)</sup>.

وقد استدلل من يرى جواز لبث الحائض في المسجد بهذا الحديث، ودلالته واضحة.

(١) المحلى (الإقناع ١/ ٢٧٣).

(٢) تقدم في الكلام عن اجتناب الحائض والجنب في المسجد طرفاً من هذا المعنى.

ومن نوادر هذا الباب: حكم الحامل إذا حاضت، والجمهور على أنه ليس بدم حيض؛ لأنها لا تحيض، وهو قول ابن حزم، وقالت طائفة: إذا صح أنه دم حيض فحكمه حكم الحيض، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

وأما الحيض من الدبر؛ فمن زعمات الغرب، ويسمونها السَّلْقَلَق، وجاء في الدارمي خبر في ذلك بإسنادٍ مظلم:

## النَّفَاسُ

وقال الله جل شأنه: ﴿وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ﴾  
[البقرة: ٢٢٢].

## أَكْثَرُ النَّفَاسِ

٢٠١- عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ - وَأَسْمُهُ كَثِيرٌ  
بْنُ زِيَادٍ - عَنْ مَسَّةِ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ  
النِّسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكُنَّا نَطْلُبُ  
وُجُوهَنَا بِالْوَرَسِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْكَلْفِ (حَم، ت، د، ه).

قال في (المتقى): قال الترمذي في (سننه): وقد أجمع  
أصحاب النبي ﷺ والتابعون ومن بعدهم على أن النساء تدح  
الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل  
وتصلي.

وقال ابن حزم: واتفقوا (أهل العلم) على أنه إن اتصل أزيد من  
خمسة وسبعين يوما، فليس دم نفاس<sup>(٢)</sup>.

وذكر في (المحلى): أن عطاء وقتادة والشعبي والثوري خالفوا  
ذلك.

قال أبو محمد: الاضطراب في هذه المسألة مشهور، وجعله  
أبو محمد ابن حزم سبعة عشر يوما لأكثره؛ لأنه كالحيض، فهو  
كالإجماع؛ فيدخل فيه كل قول تحته. والصحيح: أن العبرة  
بانقطاع الدم الأسود؛ لأن كثيرا من النساء ينقطع عنها دم النفاس

(١) نبت أصفر يكون باليمن، تصبغ به الثياب، ويحل منه الغمرة للزوجه.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

ويتحول إلى استحاضة ثم يليه دم الحيض، وهي تظن أن كل ذلك دم نفاس. وفي إسناد الحديث السابق غمزات.

وقال ابن حزم: والنفاس حيضٌ صحيحٌ حكمه حكم الحيض في كل شيء، والغسل منه واجبٌ بإجماع. ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض، هذا ما لا خلاف فيه من أحد<sup>(١)</sup>.

واختلف في أقل النفاس، فعند العترة والشافعي: لا حد لأقله، وقال الثوري: أقله ثلاثة أيام، وقال أبو حنيفة: أحد عشر يوماً، والصحيح الأول<sup>(٢)</sup>.

### سُقُوطُ الصَّلَاةِ عَنِ النِّسَاءِ

٢٤٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْعُدُ فِي النَّفَاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً لَا يَأْمُرُهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ (حم، د، ت)<sup>(٣)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن النساء تجتنب الصلاة والصيام، ولا يقربها أزواجهن في قبل ولا ذُبُر<sup>(٤)</sup>.

كما اتفقوا على أن النفاس، كالحيض فيما يخل ويحرم ويكره ويُنْدَبُ، وفي أنه لا تقضي من أجله الصلاة<sup>(٥)</sup>.

(١) المحلي (الإقناع ١/٢٨٥).

(٢) نيل الأوطار (٢/٤٩٠).

(٣) في إسناده: مُتَّة، أم بسة الأزدية، الراوية عن أم سلمة، مجهولة الحال، وكذلك حال أكثر النساء، وليس في النساء من ذكر فيها جرح مفصل، قاله الذهبي، وفي نظمي لـ (ما هب ودب):

لا أعلم التجريح للنساء

والذهبي قال في الميزان

والحديث له شاهد يتقوى به.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٥).

(٥) نيل الأوطار؛ حديث (٣٩١).



## الصلاة

قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

أفتراضها ومتى كان ؟

وقال سبحانه: ﴿أَقْرَبُ الصَّلَاةِ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسْقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، وكان فرضها في الإسراء، بالإجماع<sup>(١)</sup>.

ولم يأت في القرآن الأمر بالصلاة إلا مقرونا بالإقامة إلا في موضع واحد، وهو ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر]، وهو في غير الصلوات المفروضة.

٢٠٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحِجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» (ق).

٢٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فَرَضَتِ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَفَرَضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ (خ، حم).

فقال تاركها

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

٢٠٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

(١) التمهيد لابن عبد البر (٨/٣٥، ٤٨).

وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (ق).

قال ابن تيمية: تارك الصلاة مستحق للعقوبة حتى يصلي باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

### حُجَّةٌ مَنْ كَفَرَ تَارِكَ الصَّلَاةِ

قال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَتَفْصِيلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ١١].

٢٠٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» (م، حم، د، ت).

٢٠٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» (الخمس).

قال ابن المنذر: لم أجد فيهما إجماعاً. أي: في حكم تارك الصلاة، وحكم الساحر والساحرة.

### حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ تَارِكَ الصَّلَاةِ

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (١٨) [النساء].

٢٠٨- عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَّ

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٣٠٧، ٣٢/٢٧٧).

لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِحْقَاقًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ» (حم، د، ن).

قال في (المتقى): ويشهد لهذا أحاديث دخول الجنة بكلمة التوحيد عمومات، ومنها:

٢٠٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» (خ).

وقد حملوا أحاديث التكفير على كُفْرِ النعمة، أو على معنى: فقد قارب الكُفْر، وقد جاءت أحاديث في غير الصلاة أريد بها ذلك، كحديث: «سِيَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتْلُهُ كُفْرٌ» (ق).

٢١٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ» (ق).

وهو كفرٌ دون كفر باتفاق، ومذهب الجماهير أن تارك الصلاة تكاسلاً فاسقٌ، وهو قول ابن حزم، وهو الحق، ولكن تاركها على خطر عظيم؛ لأنها عمود الإسلام. وأما من تركها جهداً فهو كافرٌ باتفاق.

أَمْرُ الصَّيِّئِ بِالصَّلَاةِ تَمْرِيئًا لَا وَجُوبًا

وقال سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

٢١١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُوا صِبْيَانَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» (حم، د، ك).

وقد رواه الطبراني عن أنس وأبي هريرة يلفظ: «واضربوهم عليها ثلاث عشرة»<sup>(١)</sup>.

٢١٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ» (حم) .

وأجمع أهل العلم على أن الصبي إذا عقل الصلاة؛ فإنه يؤمر بها<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الصبي إذا احتلم<sup>(٣)</sup>، والمرأة إذا حاضت؛ وجبتا عليهما الفرائض<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من تجاوز ثلث عشرة سنة من الرجال والنساء، وهو عاقل ولم يحتلم ولا حاضت المرأة = أنهما بالغان بلوغاً صحيحاً<sup>(٥)</sup>.

### الكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ.

وقال الله سبحانه في التائب من الشرك والفسق: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٧٠) [الفرقان].

(١) في إسناده: داوود بن المبحر: متروك.

(٢) التنهيد لابن عبد البر (١/١٠٥).

(٣) الإيجاز (الإقناع ١/٣٥١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤٣)، الإيجاز (الإقناع ١/٣٥١).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٣).

## العبادات

- ٢١٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«الْإِسْلَامُ يُجِبُّ<sup>(١)</sup> مَا قَبْلَهُ» (جم)<sup>(٢)</sup>
- ٢١٤- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي  
الْإِسْلَامِ لَمْ يُوَاطِّئْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ...» (م).

(١) يقطع.

(٢) وفي (صحيح مسلم): «أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله».

## المواقيت

### مواقيت الصلاة

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ﴾ [هود: ١١٤].

أجمع العلماء على أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبل وقتها<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن النبي ﷺ هبط عليه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، يعلمه الصلاة ومواقيتها وهيأتها<sup>(٢)</sup>.

### وَقْتُ الظُّهْرِ وَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ

وقال الله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ أَيْلٍ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (٧٨) [الإسراء].

٢١٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرَ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبَ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتْ<sup>(٣)</sup> الشَّمْسُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءَ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّقَقُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْفَجْرَ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ، أَوْ قَالَ: سَطَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ جَاءَهُ مِنَ الْعَدِ لِلظُّهْرِ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَصَلَّى الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧٠/٨)، المحلى (الإقناع ٣٠٧/١)، مجموع الفتاوى (٣٣٢/٢٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣٤/٨).

(٣) غربت.

مِثْلَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعَصْرُ فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ، ثُمَّ جَاءَهُ الْمَغْرِبُ وَقَتًا وَاحِدًا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَهُ الْعِشَاءُ حِينَ ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ، أَوْ قَالَ: ثُلُثُ اللَّيْلِ فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ جَاءَهُ حِينَ أَسْفَرَ جَدًّا، فَقَالَ: قُمْ فَصَلِّهِ، فَصَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقَتٌ (حَم، ن، ت، ينحوه، ك)، وقال (خ): هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيْتِ.

٢١٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: وَأْتَاہُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنِ مَوَاقِيْتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَأَمَرَ بِإِلَاقَامِ الْفَجْرِ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: انْتَصَفَ النَّهَارُ أَوْ لَمْ؟ وَكَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ وَقَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ، فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ آخَرَ الْفَجْرَ مِنَ الْعَدِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، وَآخَرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ آخَرَ الْعَصْرَ فَانْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ آخَرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سَقُوطِ الشَّفَقِ، وَفِي لَفْظٍ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يُغِيبَ الشَّفَقُ، وَآخَرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ قَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: «الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ» (حَم، م، ن، د).

واتفق أهل العلم على أن الصلاة لا تسقط، ولا يجعل تأخيرها عمداً عن وقتها، عن البالغ بعذر أصلاً، وأنها تؤدي على حسب طاقة الفرد، مع جلوس أو اضطجاع بإيماء، أو كيف ما أمكنه<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٤٨)، ولكن ابن تيمية ذكر خلافاً في ذلك بين الأربعة الأربعة، في حال المسابقة، وعدم الماء والتراب. (الشيخ)

وأجمعوا على أن أول وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء<sup>(١)</sup>.

### تَعْجِيلُهَا وَتَأْخِيرُهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ

وقال الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٢١٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ وَإِذَا كَانَ الْبَرْدُ عَجَّلَ (ن). وشحوه (خ).

٢١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ<sup>(٢)</sup> جَهَنَّمَ» (ع).

قال ابن تيمية: هذا الحديث اتفق العلماء على صحته، وتلقيه بالقبول<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن تعجيل الظهر في غير شدة الحر أفضل<sup>(٤)</sup>.

### أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَأَخْرُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ وَالضَّرُورَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقْرِبَ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤]. والطرف الأول الصبح، وقيل: الظهر، والطرف الثاني: العصر وحده، في قول الحسن وقتادة والضحاك<sup>(٥)</sup>.

(١) - التمهيد لابن عبد البر (٧٠/٨، ٧١)، شرح معاني الآثار (١/١٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩).

(٢) أي: من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه: مكان أفيع، أي: متسع.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٠٧).

(٤) الإشراف (الإقناع ١/٣١٦).

(٥) القرطبي (١١/٢٢٧).



## العبادات

٢١٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَخْضُرِ العَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ المَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّمْسِ»<sup>(١)</sup>، وَوَقْتُ صَلَاةِ العِشَاءِ إِلَى انْصَافِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعِ الشَّمْسُ»<sup>(م، بجم، ن، د)</sup>.

٢٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ المُنَافِقِ: يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ قَامَ فَفَرَمَهَا أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا»<sup>(م، حم، ن، د، ت)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أنه إذا تجاوز كون ظل الشيء مثله بشيء ما أن وقت الظهر قد خرج، وأن وقت العصر قد دخل<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الشمس إذا غربت كلها فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر لغير من يقضيهما<sup>(٣)</sup>.

مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِهَا وَتَأْكِيدِهِ مَعَ العَيْمِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفِرَةِ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٢٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي العَصْرَ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَتَّى فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى العَوَالِي، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ (عِ الْآلِ).

(١) أي: ثورانه واتشاره.

(٢) الموضع (الإقناع ١/٣٠٨)، شرح معاني الآثار (١/١٤٩).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩).

وكـ(خ): وَبَعْضُ الْعَوَالِي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ أَوْ نَحْوِهِ.  
 ٢٢٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ  
 مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نُنْحَرُ الْجَزُورَ فَنَقْسِمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ نَطْبُخُ  
 فَأَكُلُ لَحْمَهُ نَضِيجًا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ (ق).

وأجمع العلماء على أن من صلى العصر وقت الغروب قبل  
 سقوط القرص كله؛ فقد أدرك الوقت<sup>(١)</sup>.

### الصلاة الوسطى

وقال تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وفي قراءة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ  
 وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ﴾ وهي من شواذ القراءات.

٢٢٣- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - يَوْمَ الْأَحْزَابِ  
 -: «مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى  
 حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» (ق)، وفي لفظ: «شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ  
 الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ» (م، حم، د).

٢٢٤- وَعَنْ أَبِي يُوْنُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ قَالَ: أَمَرْتَنِي  
 عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، فَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِّنِي  
 - ﴿عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ - فَلَمَّا بَلَغْتَهَا أَذْنَتَهَا،  
 فَأَمَلْتُ عَلَيَّ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَصَلَاةِ  
 الْعَصْرِ، وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾. قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ (م، حم، ن، د، ت).

قال أبو محمد: وفي المسألة خلافٌ يزيد على عدد ركعات الصلوات، ولولا حديث عليّ لكان القول بأنها الفجر أولى الأقوال بالصواب؛ لأن التقريط فيها في الغالب، ولأنها بين سريتين وجهريتين، وليليتين ونهاريتين، ولأنها لا تجمع مع غيرها، ولا يمتد وقتها إلى الصلاة التي بعدها، وأقل الصلوات ركوعاً، وأطولها قراءة، وتشهدها الملائكة، ومن صلاها كان في ذمة الله. وهو قول عمر ومعاذ وابن عباس وجابر وعدد من التابعين وجمهور الشافعية. وفي العلماء من قال: هي الفجر والعصر معاً، ومنهم من قال: الجمعة، وهو قوي أيضاً؛ لأنها غير الصلوات.

قال أبو محمد: وهذه الواو في ﴿وَصَلَاةِ الْعَصْرِ﴾ لا توجب أن تكون الوسطى غير العصر، وإنما هو من باب:

وَسَلَطَ الْمَوْتَ وَالْمُنُونَ عَلَيْهِمْ فَلَهُمْ فِي صَدَى الْمَقَابِرِ هَامٌ

والموت: هو المنون.

### وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ

وقال الله عز وجل: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرُفُقَاتِنَ الْيَلِّ﴾ [هود: ١١٤]، قال مجاهد، وقتادة، والضحاك: ﴿وَرُفُقَاتِنَ الْيَلِّ﴾: المغرب والعشاء، وفي معناه آيات أخرى.

٢٢٥ - عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَقَوَّارَتْ بِالْحِجَابِ (ع. إلان).

٢٢٦ - وَعَنْ عُمَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ حَتَّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ» (حم، د، ك) (١).

اختلف العلماء في آخر وقت المغرب بعد إجماعهم على أن أول وقتها غروب الشمس (٢).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع المسلمون على تفضيل تعجيل المغرب، من قال: إن وقتها ممدودٌ إلى مغيب الشفق، ومن قال: إنه ليس لها إلا وقتٌ واحدٌ، كلهم يرى تعجيلها أفضل (٣).

وقال النووي: أمّا أول وقتها فقد أجمعوا على تعجيلها عقب غروب الشمس، وقد حكي عن الشيعة تأخيرها إلى اشتباك النجوم، ولا التفات إليه (٤).

وفي العلماء - كمالك وأبي حنيفة - من يقول: يمتد وقتها إلى الفجر (٥).

### التَّغْيِيبُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) [فصّلت: ٣٣].

- (١) قال الشوكاني: في إسناده محمد بن إسحاق، لكنه صرح بالتحديث، قال: «وقد عكست الروافض القضية، فجعلت تأخير صلاة المغرب إلى اشتباك النجوم مستحبًا، والحديث يرده» (النيل: حديث رقم: ٤٤٢).
- (٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٩/٨)، الإيجاز (الإقناع ٣٠٩/١).
- (٣) التمهيد لابن عبد البر (٣٤٢/٤)، الإشراف (الإقناع ٣١٦/١).
- (٤) شرح صحيح مسلم (١٣٦/٥).
- (٥) نيل الأوطار (٢١٧/٣).

عن عائشة ومجاهد: العمل الصالح: الصلاة بين الأذان والإقامة.

٢٢٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ». كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةَ (خ، د، حَم). وَفِي رِوَايَةٍ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ صَلَاةٌ»، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «لِمَنْ شَاءَ» (ع).

وقد استحَبَّ هاتين الرَكَعَتَيْنِ جماعة عن السلف، ولم يستحبَّها الأربعة الخلفاء، ولا أكثر الفقهاء، وبالغ التَّخَعُّبُ فقال: هما بدعة<sup>(١)</sup>. قال أبو محمد: الظاهر من الأدلة الخاصة والعامة أنَّهما مأذونٌ فيهما دون ترغيب.

### البَدْءُ بِالطَّعَامِ إِذَا حَضَرَ حَيْثُ الْإِقَامَةُ

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۖ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْجِعْ ۗ﴾ [الشرح].

٢٢٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَابْدِءُوا بِالْعِشَاءِ» (ق).

٢٢٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَابْدِءُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا تَعْجَلْ حَتَّى تَفْرُغَ مِنْهُ» (ق).

ول(خ، د): وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُوضِعُ لَهُ الطَّعَامَ، وَتَقَامُ الصَّلَاةُ فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يَفْرُغَ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ.

وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَقَفْضُ تَأْخِيرِهَا مَعَ مُرَاعَاةِ حَالِ الْمُصَلِّينَ  
وقال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ﴾ [هود:  
١١٤].

٢٣٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ (م، حم، ن).

٢٣١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانُوا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا  
بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ (خ).

٢٣٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا  
أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ»  
(حم، ت، ه).

٢٣٣ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ  
بِالْهَاجِرَةِ<sup>(١)</sup>، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَهْيَةً<sup>(٢)</sup>، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ  
الشَّمْسُ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا يُؤَخَّرُهَا، وَأَحْيَانًا يُعَجِّلُ، إِذَا رَأَاهُمْ  
اجْتَمَعُوا عَجَّلَ، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحَ كَانُوا  
- أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - يُصَلِّيهَا بِغَلَسِ<sup>(٣)</sup> (ق).

٢٣٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَعْتَمُ<sup>(٤)</sup> النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ،  
حَتَّى ذَهَبَ عَامَةٌ اللَّيْلِ حَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى، فَقَالَ:  
«إِنَّهُ لَوْ قَتَمَهَا، لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» (م، ن).

(١) الهاجرة: اشتداد الحر وسط النهار.

(٢) أي: صافية خالصة.

(٣) الغلَس بفتحين: ظلمة آخر الليل.

(٤) أي: دخل في وقت العتمة.

وأجمع العلماء على أن أول وقت العشاء الآخرة للمقيم مغيب الشفق الأبيض الذي هو آخر الشفقين <sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن ما بين غروب الشفق وطلوع الفجر وقت للعشاء الآخرة <sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: هكذا نُقل، ولكن المشهور أن المتفق عليه بين العلماء: أن وقت العشاء ينتهي بانقضاء ثلث الليل الأول، كما حكى ذلك ابن حزم، وابن تيمية.

وعن ابن عباس: أن وقت العشاء إلى الفجر <sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الأقرب هو ما دلّ عليه حديث عائشة، فيكون وقتها إلى أن يمضي نصف الليل، ومن آخرها فيما بين ذلك وبين صلاة الفجر صحّت صلاته. ومستند من قال ذلك: قول النبي ﷺ: «أما إنه ليس في النوم تقريط، إنما التقريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك؛ فليصلها حين يتبّه لها، فإذا كان العَدُّ فليصلها عند وقتها» (م). واختار هذا القول الشوكاني <sup>(٤)</sup>.

كِرَاهِيَةُ النَّوْمِ قَبْلَهَا وَالسَّمَرُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٩١/٨)، الموضح (الإقناع ٣١٢/١)، مراتب

الإجماع لابن حزم (٤٩)، مجموع الفتاوى (٢٦٨/٢٣).

ومغيب الشفق الأبيض في آخر ثلث الليل الأول.

(٢) الموضح (الإقناع ٣١٣/١).

(٣) الأوسط لابن المنذر (٩٧٧).

(٤) نيل الأوطار (١٣٩/٣).

٢٣٥ - عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَجِيبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ الَّتِي يَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا (ع).

٢٣٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَقَدْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا لِأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ قَالَ: فَتَحَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ - وَسَأَقَ الْحَدِيثَ (م).

٢٣٧ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمُرُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ اللَّيْلَةَ، كَذَلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَا مَعَهُ (حَم)، (ت).

قال النووي: اتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير (١)

قال أبو محمد: أما التَّوْمُ قبلها. فالظاهر أنه مكروه لمن خاف أن تفوته، وقال ابن المبارك: أكثر الأحاديث على الكراهة، ورتخص بعضهم في التَّوْمِ قبل صلاة العشاء في رمضان (٢).

وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَمَا جَاءَ فِي التَّغْلِيصِ بِهَا وَالْإِسْفَارِ

وقال سبحانه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾ [طه: ١٣٠، ق: ٣٩]، مع قوله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْرِفَتِهِ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٢٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ (٣)، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ حِينَ يَقْضِينَ الصَّلَاةَ لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْعَلْسِ (ع).

(١) شرح صحيح مسلم (٥/١٤٧).

(٢) نقله عنه في نيل الأوطار (٣/١٤٣).

(٣) أي: متلفعات بأكسيتهن، جمع مرط، بكسر الميم: كساء من صوف أو خز.



وك(خ): وَلَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.

٢٣٩- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مَرَّةً بِقَلَسٍ ثُمَّ صَلَّى مَرَّةً أُخْرَى، فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّغْلِيصِ حَتَّى مَاتَ، لَمْ يَعْبُدْ إِلَى أَنْ يُسْفِرَ (د).

٢٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ، عَنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ مِقْدَارُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدَرُ خَمْسِينَ آيَةً (ق).

٢٤١- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ» (الخمسة)، وَقَالَ (ت): هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقد أجمع العلماء على أن أول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني إذا تبيّن طلوعه، وهو الياض المبتشر من أفق المشرق، والذي لا ظلمة بعده<sup>(١)</sup>.

وأن آخر وقتها الذي نفوت الصلاة به طلوع الشمس<sup>(٢)</sup>.

وقال الطحاوي: «ما أجمع أصحاب محمد ﷺ ما أجمعوا على التنوير بالفجر»<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣/٢٧٥، ٤/٣٣٥، ٨/٩٤)، شرح معاني الآثار (١/١٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/٧٤)، شرح معاني الآثار (١/١٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٥٠).

(٣) شرح معاني الآثار (١/١٨٤).

وقال ابن تيمية: اتفق المسلمون على أن الفجر لا يُصلّى حتى يطلع الفجر، لا بمزدلفة، ولا غيرها، لكن بمزدلفة غلّس بها تغليسا شديداً<sup>(١)</sup>.

وممن ذهب إلى أن الإسفار أفضل: ابن مسعود والكوفيون وأبو حنيفة والثوري، ويروى عن علي، وحجتهم حديث رافع المتقدم، وأجيب عنه بأن المراد بالإسفار: التبين والتحقق<sup>(٢)</sup>.

مَنْ أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا

وقال سبحانه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ

﴿٣١﴾ [ق].

٢٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رُكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ» (ع).

وأجمع العلماء على أن الإدراك في هذا الحديث إدراك الوقت، لا أن ركعة من الصلاة من أدركها من ذلك الوقت أجزاءه عن تمام الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز تعمد تأخير الصلاة إلى الوقت الذي يستوعب دون الركعة، ثم يدخل الوقت الخاص بالصلاة الأخرى<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٥/٤٧١، ٢٣/٢٦٨، ٢٤/٢٣).

(٢) نيل الأوطار (٣/١٥٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣/٢٧٣).

(٤) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ١/٦١٩).

## وَجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَقْتِ

قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

٢٤٣- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أَمْرًا يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ - أَوْ قَالَ: يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟ -»، قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «صَلِّ الصَّلَاةَ لِقَوْتِهَا فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ».

وفي رواية: «فَإِنْ أَقِمْتَ الصَّلَاةَ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ» وفي أخرى: «فَإِنْ أَدْرَكْتِكَ - يَعْنِي الصَّلَاةَ - مَعَهُمْ فَصَلِّ وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي» (م، حم، ن).

وأجمعوا على أنه إن خفي الوقتُ على المصلي، فصلَّى ثم تبيَّن له أن الوقتَ لم يكن حاضرًا: أنه يعيد الصلاة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن كل من قدَّم صلاته قبل وقتها الذي حدَّه الله، وعلَّقها به، وأمر بأن تقام فيه، ونهى عن التفریط في ذلك، وأخرها عن ذلك الوقت = فقد تعدَّى حدود الله تعالى، وهو ظالمٌ عاصٍ<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن صلاة الفجر لا يمتد وقتها إلى صلاة الظهر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: العلماء مختلفون في الصلاة التي يصلِّيها العبد مرتين. أيهما النافلة؟ فقيل: الأولى. وقيل: الثانية. وقيل: التي صلاحها جماعة. وقيل: أكملهما. وقيل: كلاهما فريضة. والذي تدلُّ عليه

(١) الإيجاز (الإقناع ١/٣١٤).

(٢) المحلى (الإقناع ١/٣١٤).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٦١٧).

التصوص: أن التي نواها فريضة هي الفريضة، وأنه إن نوى الأولى فريضة، فليس له أن ينوي الثانية إلا نافلة.

## فُحْلَةُ الْفَوَاحِشِ

من نسي صلاة أو نام أو غفل عنها

قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

٢٤٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ

نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» (ق).

وك(م): «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾» [طه: ١٤].

قال أبو محمد: فيه دليل على أن من ترك الصلاة عمداً لا يستطيع قضاءها، وهو مذهب أصحابنا، وبعض أصحاب الشافعي وبعض العترة، ونصره ابن تيمية نصراً مؤزراً، وأراد الشوكاني تأييده، ثم قال: إنّه من المضايق. وقال القبلي: إن باب القضاء ركب على غير أساس من كتاب ولا سنة.

٢٤٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ نَوْمِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ - قَالَ: ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلُّ يَوْمٍ (م، حم).

وفيه دليل على الجهر بالقراءة في قضاء الفجر نهاراً.

واتفق أهل العلم على أن من نام عن صلاة أو نسيها، أو سكر من خمر حتى خرج وقتها، فعليه قضاؤها أبداً<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٨)، التبر (الإقناع ١/٣٥٤)، منهاج السنة لابن تيمية (٥/٢١٢)، ومجموع الفتاوى (٢١/٦٦١، ٢٢/٩٨، ٩٩).

وأجمعوا على أنه لا يصلي أحدٌ عن أحدٍ (١).

قال أبو محمد: مَنْ فاتته فريضة كالفجر لنسيان أو نوم فإنه يصليها مع راتبها القبلية، وذلك هو وقته، فإن استيقظ قبل فراغ الوقت بمقدار أداء الفريضة فكذلك، وقيل: يُصلي الفريضة أولاً، والمجنون لا يقضي ما فاته إن أفاق. واختلف في المغمى عليه، فقال عطاء ومجاهد وإبراهيم: يقضي ما فاته، ويُروى ذلك عن عمّار بن ياسر، وقال أبو حنيفة: إن أغمى عليه خمس صلوات قضاهنّ، فإن كان أكثر فلا قضاء عليه. والذي عليه جمهور السلف: لا قضاء عليه، وممن نقل عنه ذلك: ابن عمر وطاووس والزهري والحسن وابن سيرين وعاصم بن بهذكة المقرئ، وبه قال ابن حزم، وهو الحق. وأمّا السكران، فيقضي؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] وهو قول أبي محمد ابن حزم.

### كَيْفَ تُقْضَى الْقَوَائِمُ ؟

وقال سيحانه: ﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتُ﴾ [هود: ١١٢].

٢٤٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّىٰ كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا» فَتَوَضَّأَ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن من فاتته صلاة، ثم ذكرها في وقت صلاة أخرى، فإنه ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفائتة، ثم يصلي الحاضرة (٢).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٩/٩، ١٣٣).

(٢) النووي في شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٢/٩١٥).

## العادات

والترتيب في الصلوات المنسيات إذا لم يخف فوات الصلاة  
 الحاضرة مستحسنٌ في قول الجميع<sup>(١)</sup>.  
 وأجمعوا على أن الترتيب فيما كثر من الصلوات المذكورات  
 الفوائت غير واجب<sup>(٢)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦/٤٠٨).

## الأذان

### فَرَضُهُ وَفَضْلُهُ

وقال سبحانه: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ (٢) [المدثر].

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وهذه الآية في فضل الأذان، في قول طائفة من السلف، وكان طائفة منهم يفضلونه على الحجّ والعمرة والغزو<sup>(١)</sup>.

٢٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النُّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا (ق).

٢٤٨- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْبَرُكُمْ» (ق).

وقوله في الأذان: «أحدكم» وفي الإمامة: «أكبركم» دليل على اعتبار الفضل والسن في الإمامة دون الأذان.

٢٤٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤَذِّنِينَ أَطْوَلَ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (م، حم، ه).

أي: أكثرهم تطلعا إلى رحمة الله، وقيل: معناه على الحقيقة، وذلك في يوم الكرب حين يلجم الناس العرق، وقيل: هو كناية عن شرفهم. وروى: إعناقا، أي: إسراعا إلى الجنة.

(١) انظر: الدرر المشور (١٣/١١٢-١١٣).



قال أبو محمد: بهذا الحديث وحديث النداء مع الآية فضّل طائفة من العلماء الأذان على الإمامة. وقد فرض الأذان في المدينة.

وقد أجمع أهل العلم على أن رسول الله ﷺ كان يؤذّن له في حياته كلها لكل صلاة في سفر وحضر<sup>(١)</sup>.

قال ابن حزم: واستحلال رسول الله ﷺ دماء من لا يُسمع عندهم أذان، واستباحة أموالهم = يكفي في وجوب فرض الأذان؛ وهو إجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة بلا شك، فهذا هو الإجماع المقطوع بوضوحه<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن من فاتتهم صلاة، أو صلوات حتى خرج الوقت، فأرادوا أن يصلوها جماعة؛ فالمستحب لهم أن يؤذّنوا ويقيموا لكل صلاة، وإن لم يؤذّنوا، وأقاموا لكل صلاة كان ذلك جائزاً لهم<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا صلى بإقامة في مضر أذن فيه: أنه يجزيه<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن من صلى بغير أذان صلاته صحيحة<sup>(٥)</sup>.

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك أئمة أهل الظاهر، كداود وأصحابه، وابن حزم. وقالوا: لا تجزئ الصلاة جماعة إلا بأذان وإقامة. وأما المتفرد؛ فلا<sup>(٦)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٦/١٣). وقد يجعل حكم الصلاتين المجموعتين كالصلاة الواحدة، بأذان واحد.

(٢) المحلى (الإقناع ١/٣٣٠)، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٨٠).

(٣) الموضوع (الإقناع ١/٣٣٦).

(٤) الاستذكار (١٠٢/٢).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٧/٨١).

(٦) المحلى (المسألة: ٣١٥، ٣١٦).

وأجمعوا على أنه لا يؤذّن ولا يُقامُ لشيءٍ من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلّي كل ذلك في جماعة وفي المسجد. ولا لصلاة فرض على الكفاية كصلاة الجنائز، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل: الصلاة جامعة<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف أن الأذان لا يصحّ إلا من مسلم عاقل ذكر، فأما الكافر والمجنون؛ فلا يصحّ منهما. ولا يعتدّ بأذان امرأة، ولا الخنثى. وأما أذان الصبيّ فيعتدّ به. ولا خلاف أنه ينبغي اختيار المؤذن العدل، فإن كان مستور الحال؛ فلا خلاف في الاعتداد بأذانه<sup>(٢)</sup>.

وقال عطاء: تقيم المرأة لنفسها، وهو قول ابن حزم، وكانت عائشة تؤذّن وتقيم، كما سيأتي بعد قليل.

### صفة الأذان

٢٥٠ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ، إِلَّا الْإِقَامَةَ<sup>(٣)</sup> (ع).

٢٥١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، وَكُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضُّأْنَا ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ (حم، د، ن).

٢٥٢ - وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ

(١) المحلي (الإقناع ١/٣٢٧).

(٢) المحلي، المغني (موسوعة الإجماع ١/٨٢).

(٣) أي: إلا قد قامت الصلاة.

لا إله إلا الله، أشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، أشهد أن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» (م، ن) وَذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ، أَرْبَعًا.

ول(الخمسة) - عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ يَسْنَعُ عَشْرَةَ كَلِمَةً وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً.

٢٥٣ - وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، عَلَّمَنِي سُنَّةَ الْأَذَانَ، فَعَلَّمَهُ وَقَالَ: «فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» (حم، د)، وفي إسناده مقال.

وجمهور أهل العلم من السلف والخلف على أن قول المؤذن بعد حي على الفلاح: الصلاة خير من النوم = مشروع، في الفجر، بل ذهب التخعي وأبو يوسف إلى أنه سنة في كل الصلوات، وقيل: في العشاء والفجر، وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليهِ إلى أنه بدعة<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على اشتراط الترتيب في الأذان<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن المسجد إذا أذن فيه واحد وأقام: أنه يجزئ أذانه وإقامته جميع أهل المسجد<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن التثويب في أذان الفجر قول المؤذن: الصلاة خير من النوم<sup>(٤)</sup>.

(١) نيل الأوطار (٣/٢١٤-٢١٦)

(٢) المجموع للنووي (موسوعة الإجماع ١/٨٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٢٨٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٣١١، ٣١٩)، الإيجاز (الإقناع ١/٣٣٦).

وأجمعوا على أنه لا يقال في الأذان لصلاة العشاء الآخرة: الصلاة خيرٌ من النوم، إلا الحسن بن صالح، فقد قال ذلك<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن المؤذن إذا كان واحداً راتباً فهو يتولى الإقامة، فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية<sup>(٢)</sup>.

والإقامة مشروعةٌ للصلوات الخمس بالإجماع. وهي واجبةٌ بالإجماع المتيقن من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

وثبت عن ابن عمر بإسناد صحيح، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف: أنهم كانوا يقولون في الأذان: حيّ علي خير العمل، ولم يصح مرفوعاً عن النبي ﷺ البتة، قال الشوكاني: وقد ذهبت الغترة إلى إثباته<sup>(٤)</sup>.

### رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨]. النداء: يكون بصوتٍ عالٍ.

٢٥٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَهُ: إِنِّي أَرَاكَ تُجِيبُ الْعَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جَنًّا وَلَا إِنْسًا وَلَا شَيْءًا إِلَّا يَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خ، حم، ن، ه).

(١) نوادر الإجماع (الإقناع ١/٣٣٤). وكذلك قال بالتشويب في أذان العشاء ابن حزم في (مراتب الإجماع: ٣٧)، ونقل اتفاق أهل العلم عليه.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٣٢).

(٣) المجموع، فتح الباري، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٢٤).

(٤) نيل الأوطار (٣/٢١٦).

قال ابن حزم: ولا خلاف في اختيار العدل، والصيِّتُ أفضلُ، وإن لم يرفع صوته وتعمد ذلك لم يجزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة، لم يلزمه<sup>(١)</sup>.

المؤذّنُ يجعلُ أصبعيه في أذنيه ويلتفتُ عندَ الجِعلَةِ ولا يستديرُ ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلُ أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨].

٢٥٥- عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا خَرَجَ إِلَى الْأَبْطَحِ، فَأَذَّنَ، فَلَمَّا بَلَغَ حَيْ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، لَوَى عُنُقَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَكَمْ يَسْتَدِيرُ (د)، وَأَصَلَ الْاَلْتِفَاتِ فِي الصَّحِيحِينَ. وَفِي رِوَايَةٍ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤذِّنُ وَيُدُورُ، وَأَتَّبِعُ فَأَهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَأَصْبَعَاهُ فِي أذُنَيْهِ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَبَةِ لَهُ حَمْرَاءَ أَرَاهَا مِنْ أَدَمَ، قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعِزَّةِ، فَرَكَّزَهَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءَ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيْقٍ سَاقِيهِ (حَم، ت).

وأصل الحديث في الصحيحين، وليس فيه الاستدارة، ولا لي العنق، ولا وضع الأصبعين في الأذنين. وقال البيهقي: الاستدارة لم ترد من طريق صحيحة، واختلف الفقهاء في كيفية الاستدارة. واستحب الأوزاعي أن يضع المؤذّنُ أصبعيه في الإقامة أيضًا.

وأجمع أهل العلم على أن من السنة أن يستقبل المؤذّنُ القبلة<sup>(٢)</sup>.

وأن يلتفت عند قوله: حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، عن يمينه وعن شماله. وأن يجعل أصبعيه في أذنيه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الالتفات لمن يؤذّن في مكبر الصوت أولى لثلاث تضيع السنة حين الحاجة إليها، ومعلوم أن مكبر الصوت يلتقط

(١) المحلى (الإقناع ١/٣٣٨).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٤١)، الإيجاز (الإقناع ١/٣٣٨).

(٣) الإيجاز (الإقناع ١/٣٣٨).

الصوت من أي النواحي أتته، وأما الاستدارة فقد قال البيهقي: لم ترد من طريق صحيحة. ووضع الأصبعين في الأذنين لا يصححه كثير من نقاد الحديث، ولا بأس أن يؤذن المؤذن راجباً، ذكره عطاء.

الأذانُ في أول الوقت، وتقديمه عليه في الفجر خاصة

وقال الله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل

عمران: ١٣٣].

وقال جل وعز: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (١١)

[المؤمنون].

٢٥٦ - عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤذِّنُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، لَا يَخْرُمُ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ لَا يَقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ حِينَ يَرَاهُ (م، حم، د، ن).

٢٥٧ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سَحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤذِّنُ - أَوْ قَالَ: يُتَادِي بِلِيلٍ - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ<sup>(٢)</sup>، وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ» (ع إلات).

٢٥٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ بِلَالًا يُؤذِّنُ بِلِيلٍ فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» (ق).

قال العلماء: فيه دليل على جواز اتخاذ مؤذنين فأكثر.

واتفقوا على أنه لا يجوز الأذان للصلاة قبل دخول الوقت، إلا الفجر ففي الأذان لصلاة الفجر قبل وقتها خلاف<sup>(٣)</sup>.

(١) لا يترك شيئاً من الفاظه.

(٢) أي: يرد القائم المتجهّد إلى راحته.

(٣) الاستذكار (١١٧/٢)، الإشراف (الإفناع ١/٣٣٣)، فتح الباري، المجموع، المعني (موسوعة الإجماع ١/٨١).

وقال ابن حزم: يجوز التأذين لها قبل الوقت بيسير للسحور، ولا بد من أذانٍ للفجر بعد دخوله<sup>(١)</sup>.

### مَا يَقُولُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ وَيَعْدَ الْأَذَانِ

وقال سبحانه في ذم المستهزئين اللاهين: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [المائدة: ٥٨].

وقال في الثناء على صبر المصلين وترك تجارتهم: ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تَحِزَّةٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].

٢٥٩ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ» (ع).

٢٦٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ع إلا م).

٢٦١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ بِهَا عَلَيَّ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَثْرَلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ» (م، حم، دة ن).

٢٦٢ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» (جم، د، ت).

ولم يصح شيء من الذكر عند الإقامة، ومن ذلك القول:  
(أقامها الله، وأدامها) عند سماع (قد قامت الصلاة).

قال أبو محمد: لا ينبغي أن يكون خلاف في حرمة البيع عند التداء من يوم الجمعة، وأما ما عداها من الصلوات فلم يرد في المنع من ذلك شيء، والخائفون من ربهم حقّ الخوف لا يطمئن أحدهم إلا بذكر الله أولاً، ولا يلهيهم عن ذكر الله وإقامة الصلاة تجارة ولا بيع.

### التَّهْيُ عَنْ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْأَذَانِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَىٰ ۖ إِلَّا إِتْيَاءَهُ وَجْدًا يَدُ الْأَعْيُنِ﴾ [الليل].

٢٦٣ - عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: آخِرُ مَا عَاهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَّخِذَ مَوْذِنًا لَا يَأْخُذُ عَلَيَّ أَذَانَهُ أَجْرًا (الخمسة).

قال ابن قدامة: ولا نعلم خلافاً في أن أخذ الرزق على الأذان جائز<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مسعود: لا يؤخذ أجر على الأذان، وقراءة القرآن، والقضاء<sup>(٢)</sup>.

ومن أحاديث الأذان حديث: «من أذن فهو يُقيم» (د، ت، حم)، لا يصح، ومن صحح الحديث لا يقول بوجوبه.

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٨٣).

(٢) المحلى (٣/١٤٦).



## الاكتفاء بأذان واجدٍ لمن يجمعُ صلاتين

٢٦٤- عن جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذانٍ واحدٍ وإقامتين (م) (١).

وأما الاكتفاء بأذان مسجد الحي وإقامته؛ فقد قال البيهقي: ورد فيه آثار صحيحة عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما.

والإقامة مشروعة للصلوات الخمس بالإجماع (٢).

هل على النساء أذان وإقامة؟

﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قال أبو محمد: المراد: أداؤها كما أمر الله ورسوله، والإقامة والتأذين من إقامتها، وإنما خفف على النساء لأن مساجدهن بيوتهن، ولا يؤمرن بالجماعة.

٢٦٥- روي عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء، وتقوم وسطهن (ك).

ومن أحكام الأذان: حكم من أذن وهو جنب، كرهه الشافعي، وأجازه أئمة أهل الظاهر، ومنعه آخرون.

ومن أحكامه أن من كان عليه فوائت أجزاءه أذان واحد، ويقوم لكل صلاة.

وسياتي حكم الخروج من المسجد بعد الأذان في آخر الكلام عن بعض أحكام المساجد قبل استقبال القبلة.

(١) من حديث جابر الطويل.

(٢) المجموع، فتح الباري، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٢٤).

## ستر العورة في الصلاة وغيرها

### بيان العورة وحدها

وقال سبحانه: ﴿يَبْنِيْ اٰدَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَّاسًا يُؤْرِي سَوْءَ تِكْمٍ وَرِدِيًّا  
وَلِيَّاسَ النَّقْوَىٰ ذٰلِكَ حَيْثُ ذٰلِكَ مِنْ اٰيٰتِ اللّٰهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُوْنَ ﴿٣١﴾ ﴿

[الأعراف].

وقال تعالى: ﴿يَبْنِيْ اٰدَمَ حُدُوًا زَيْنَتَكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوْا وَاشْرَبُوْا  
وَلَا تُسْرِفُوْا اِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِيْنَ ﴿ [الأعراف: ٣١].

واتفق جميع أهل العلم على أن المراد بالزينة: ستر العورة<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن ستر العورة في الصلاة فرض لمن قدر على  
ثوب مباح لبسه<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن مما يجب على الرجل ستره في  
الصلاة: القبل والدبر<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حزم: هما المفترض سترهما على الناظر وفي الصلاة<sup>(٤)</sup>.

### هل الفخذ عورة؟

٢٦٦ - عَنْ جَرَهَدِ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
وَعَلِيٌّ بُرْدَةٌ، وَقَدْ اُنْكَشَفَتْ فَخِذِي، فَقَالَ: اِغْطُ فَخِذَكَ فَإِنَّ الْفَخِذَ  
عَوْرَةٌ (طا، حم، د، ت)، وفي صحة إسناده خلاف.

(١) المحلى (الإقناع ١/٣٤٢)، التمهيد لابن عبد البر (٦/٣٧٦، ٣٧٧).

(٢) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١/٦٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٤٩).

(٤) المحلى (المسألة: ٣٤٩).

وعلقه البخاري، وقال: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط. وسيأتي في حديث أنس بعد قليل.

٢٦٧- عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا مَا تَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «أَحَقُّظُ عَوْرَتِكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرِيْنَهَا» قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ» (حم، ت، د، هـ).

قال العلماء: الاستثناء في الحديث يدل على أنه لا يجوز للرجل أن ينظر إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة. والعورة بإجماع: القبل والدبر<sup>(١)</sup>.

واتفق العلماء على أن الرجل إذا كان عرياناً، مثل أن تنكسر بهيم السفينة أو تسلبهم القطاع ثيابه؛ فإنه يصلي في الوقت عرياناً، ولا إعادة عليه باتفاق الأئمة<sup>(٢)</sup>.

وكشف العورة، والنظر إليها لمداواة الجسم مباح، وليس بواجب<sup>(٣)</sup>.

ولمس عورة الغير -بأي موضع كان- حرام بالاتفاق، أما لمس الرجل ذكره بشماله، ومس المرأة فرجها، فمباح بإجماع الأمة كلها<sup>(٤)</sup>.

(١) النير (الإقناع ١/٣٤٣)، التمهيد لابن عبد البر (٨/٢٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/٤٤٦).

(٣) فتح الباري عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/٨١٧).

(٤) شرح صحيح مسلم، والمحلّى، وفتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٨١٧).

وقد وقع الإجماعُ على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر لا تُفقا عينه، فإن فقت لا يسقط ضمانها<sup>(١)</sup>.

مَنْ لَمْ يَرَ الْفَخِذَ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَقَالَ: هِيَ السَّوْآتَانِ فَقَطْ

وقال الله سبحانه: ﴿يَنْهَىٰ آدَمَ قَدَّ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَأْسَا بِؤْرَىٰ سَوَاءَ يَكُم وَرِيثًا وَيَأْسَ النَّفْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [الأعراف].

٢٦٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْرِ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ، حَتَّىٰ إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَىٰ بَيَاضِ فَخِذِهِ (خ، حم)، وَقَالَ: حَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرَهَدٍ أَحْوْطٌ، وَضَعَفَهُ فِي كِتَابِهِ (التَّارِيخُ الْكَبِيرُ) لِلأَضْطْرَابِ فِي إِسْنَادِهِ:

والقول بأن الفخذ ليست بعورة هو قول أبي بكر الصديق وأنس وثابت بن قيس، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك في رواية العورة: القيل والدبر فقط<sup>(٣)</sup>.

السَّوْرَةُ وَالرُّكْبَةُ لَيْسَتَا مِنَ الْعَوْرَةِ

وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٢٦٩- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ، فَكَشَفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ أَوْ رُكْبَتَيْهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَثْمَانُ غَطَّاهَا (خ).

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٨١٨/٢).

(٢) المحلى، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٨١٦/٢).

(٣) المجموع (١٧٤/٣).

٢٧٠- وَعَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ فَلَقِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَرْنِي أَقْبَلَ مِنْكَ حَيْثُ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ، فَقَالَ بِقَمِيصِهِ، فَقَبِلَ سُرَّتَهُ (حم، بسند ض) (١).

وسرة الرجل وساقه ليستا بعورة بالإجماع (٢).

### عَوْرَةُ الْمَرْأَةِ

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

٢٧١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» (حم، د، ت، هـ).

٢٧٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ النِّسَاءُ بِذِيُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُرْخِجْنَ شِيْرًا»، قَالَتْ: إِذَنْ يَتَكَشَّفُ أَقْدَامُهُنَّ، قَالَ: «فِيْرْخِيْنَهُ ذِرَاعًا لَا يَرِدْنَ عَلَيْهِ» (ن، ت).

وأجمع أهل العلم على أن شجر العورة وجسمها، حاشا وجهها ويدها عورة (٣).

وأجمعوا على أن المرأة لو صلت ورأسها مكشوف: أن عليها الإعادة (٤).

قال أبو محمد: هذا في المرأة الحرة، أما الأمة فالجمهور على أن عورتها كالرجل، أي: ما بين السرة والركبة، وقال أهل الظاهر:

(١) فيه عمير بن إسحاق الهاشمي، ورواه الحاكم.  
 (٢) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٨١٥/٢).  
 (٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٣)، التمهيد لابن عبد البر (٣٦٥/٦، ٣٧٩).  
 (٤) الإجماع لابن المنذر (٤٩).

هي كالحرة لعموم الأدلة، وقال مالك: الأمة كالحرة حاشا شعرها<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الأمة إن سترت في صلاتها شعرها وجميع جسدها؛ فقد أدت صلاتها<sup>(٢)</sup>.

### اللباس<sup>(٣)</sup>

قال تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٣١) [الأعراف: ٣١].

وقال تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

واتفق أهل العلم على أن لباس كل شيء جلال للرجال وللنساء، ما لم يكن حريزاً أو منسوجاً فيه حرير، أو معصفاً، أو مغصوباً، أو مصبوغاً بالبول، أو جلد ميتة، أو من صوفها، أو من شيء منها<sup>(٤)</sup>.

تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال في الصلاة وغيرها.

وقال سبحانه: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْخَلْقَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ عِزْمِيْنِ﴾ (١٨) [الزخرف: ١٨].

٢٧٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ لِبْسِهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» (ق).

٢٧٤- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» (حم، ن، ت).

(١) نيل الأوطار (٣/٣٠١-٣٠٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٣).

(٣) يذكر اللباس في هذا الموضع لاتصاله بالعبادة.

(٤) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٣).

٢٧٥- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُمِدَيْتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةً سِيرَاءً<sup>(١)</sup>، فَبَعَثَ بِهَا إِلَيَّ، فَلَبَسْتُهَا، فَعَرَفْتَ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتُشَقِّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ» (ق).

وقد أجمع المسلمون على أنه يحرم على الرجل لبس الحرير والذهب، إلا لعارض، أو عذر. ويجوز للنساء لبس الحرير بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

ويجوز لبس الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر، وإن كانت نفيس الأثمان، وهذا مجمع عليه<sup>(٣)</sup>.

### افتراش الحرير كلبسه

وقال سبحانه: ﴿وَمَا تَنْهَى عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

٢٧٦- عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي أَنْبِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذِّيْبَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ (خ).

٢٧٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْمَيَائِرِ، وَالْمَيَائِرِ: قَسِيٌّ<sup>(٤)</sup> كَانَتْ تَصْنَعُهُ النِّسَاءُ لِيُعُولِيهِنَّ عَلَى الرَّحْلِ كَالْقَطَائِفِ مِنَ الْأَرْجُوَانِ<sup>(٥)</sup> (م، ن).

(١) حلة سيراء، بكسر السين، وفتح الياء، والمد: نوع من البرود يخالطه حرير.

(٢) نيل الأوطار، اختلاف الفقهاء، «المغني»، شرح صحيح مسلم، فتح البازي (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٥، ٩٥٧).

(٣) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٣).

(٤) هي ثياب مزلعة بالحرير.

(٥) صيغ أحمر.

وقد أجمع العلماء على أنه يحرم على الرجل أن يصلي على  
الحرير<sup>(١)</sup>.

### إِيَاحَةُ يَسِيرِ ذَلِكَ كَالْعَلَمِ وَالرُّقْعَةِ

وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٢٧٨- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبُوسِ  
الْحَرِيرِ، إِلَّا هَكَذَا - وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْبُعَيْهِ الْوُسْطَى  
وَالسَّبَابَةَ وَصَمَّهُمَا - (ق).

وفي لفظ: نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبُعَيْنِ، أَوْ  
ثَلَاثَةٍ، أَوْ أَرْبَعَةٍ (ع إ ل خ).

٢٧٩- وَعَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جَبَّةَ طَيَالِسَةَ<sup>(٢)</sup>،  
عَلَيْهَا لَبْنَةٌ - شَبِيرٌ - مِنْ دِيْبَاجٍ كَسْرَوَانِي<sup>(٣)</sup>، وَفَرَجِيهَا<sup>(٤)</sup> مَكْفُوفِينَ  
بِئِ، فَقَالَتْ: هَذِهِ جَبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُهَا - كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ  
- فَلَمَّا قُبِضَتْ عَائِشَةُ قَبِضْتُهَا إِلَيَّ فَتَحَنُّنُ تَعْسِلُهَا لِلْمَرِيضِ نَسْتَشْفِي  
بِهَا (حم، م، وكم يذكر لفظ الشبير).

٢٨٠- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
رُكُوبِ النُّمَارِ<sup>(٥)</sup>، وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ، إِلَّا مَقْطَعًا (حم، د، ن).  
كالخاتم والحلقة، والقرط، ونحوها.

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٦٢٤).

(٢) جمع طيلسان، وهو: كساء غليظ.

(٣) بكسر الكاف وفتحها، منسوب إلى كسرى.

(٤) الفرجان للثوب: الفتحة فيه من فوق ومن أسفل.

(٥) جمع نمر، الحيوان المعروف، والمراد: لبس جلودها.



## لُبْسُ الْحَرِيرِ لِلْمَرِيضِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَلْ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

٢٨١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ، لِحِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا (ع).

نَهَى الرَّجَالُ عَنِ الْمُعْصَفِرِ<sup>(١)</sup> وَمَا جَاءَ فِي الْأَحْمَرِ

﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٧٧].

٢٨٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي تَالِبٍ مُعْصَفِرِينَ فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْنَهَا» (جم، م، ن).

٢٨٣- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّخْتُمِ بِالذَّهَبِ وَعَنْ لِيَّاسِ الْقَسِيِّ، وَعَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَعَنْ لِيَّاسِ الْمُعْصَفِرِ (م، حم، ن، د، ب).

٢٨٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْبُوعًا<sup>(٢)</sup> بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شِخْمَهُ أُذُنَيْهِ، رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ، لَمْ أَرْ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ<sup>(٣)</sup> (ق).

## لُبْسُ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرِ وَالْمُرْغَفَرِ وَالْمُلُونَاتِ

وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

(١) المصبوغ بالعصفر.

(٢) وسطاً بين الطول والقصر.

(٣) قال الترمذي: ما صبغ بالحمرة من مداد أو غيره فلا بأس إذا لم يكن معصفاً.

٢٨٥- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَسُوا ثِيَابَ الْبَيَاضِ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ وَكَفَنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» (حم، ن، ت).

٢٨٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبِيرَةَ<sup>(١)</sup> (ع إلا ه).

٢٨٧- وَعَنْ أَبِي رِمَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانٍ أَخْضَرَانِ (حم، ن، د، ت).

٢٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرْحَلٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ (م، حم، ت).

٢٨٩- وَعَنْ أُمِّ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءٌ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: «مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُو هَذِهِ الْخَمِيصَةَ؟» فَأَسْكَبَتِ الْقَوْمُ، فَقَالَ: «إِثْنُونِي بِأُمَّ خَالِدٍ» فَأَتَيْتِ بِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَلْبَسَنِهَا بِيَدِهِ، وَقَالَ: «أَبْلِي، وَأَخْلَفِي»<sup>(٤)</sup> مَرَّتَيْنِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عِلْمِ الْخَمِيصَةِ، وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ، وَيَقُولُ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ هَذَا سَنَّا هَذَا سَنَّا» وَالسَّنَّا بِلِسَانِ الْحَبِيرَةِ الْحَسَنُ (خ).

وفي (ن، د): أن النبي ﷺ كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ كُلَّهَا، حَتَّى عِمَامَتَهُ بِالزَّعْفَرَانِ.

ولا يُعلم خلافٌ في أنه يجوز للنساء لبس الثياب السود<sup>(٥)</sup>.

(١) برد يمانى يكون من قطن أو كان، مأخوذ من التحبير، وهو التزيين.

(٢) كساء فيه صور الرِّحَالِ.

(٣) كساء له أعلام.

(٤) دعاء لها بأن تطول حياتها، حتى يلى الثوب، ويخلق.

(٥) نيل الأوطار (موسوع الإجماع ٢/٩٥٤).

حُكْمُ مَا فِيهِ صَلِيبٌ أَوْ صُورَةٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالْبُسْطِ وَالسُّتُورِ ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٢٤) [الحشر: ٢٤].

٢٩٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبٌ، إِلَّا نَقَضَهُ (خ، د، حم).

٢٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا نَصَبَتْ سِتْرًا وَفِيهِ تَصَاوِيرٌ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَرَعَهُ، قَالَتْ: فَقَطَعْتَهُ وَسَادَتَيْنِ، فَكَانَ يَرْتَفِقُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِمَا (ق).

### النَّهْيُ عَنِ التَّصْوِيرِ

وقال سبحانه: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (١٧) [النحل].

٢٩٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَجَاءَهُ رَجُلٌ - فَقَالَ: إِنِّي أَصَوَّرْتُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ فَأَفْتِنِي فِيهَا، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا تُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ». فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَاجْعَلِ الشَّجَرِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ (ق).

### لبس القميص والعمامة والسراويل

وقال الله سبحانه: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ بَشَرِكُمْ وَرِدْيًا﴾ [الأعراف: ٢٦].

٢٩٣- عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّوْنَ وَلَا يَأْتِرُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَرَّوْا وَلَا تَأْتِرُوا وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ» (حم)، وحسنه الحافظ في (الفتح)<sup>(٢)</sup>.

(١) يتكى.

(٢) (٣٤٥/١٠).

٢٩٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمِيصُ (حم، د، ت).

٢٩٥- وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَفَيْهِ، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْدُلُ عِمَامَتَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ (ت).

٢٩٦- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ يَدُكُمْ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسُغِ<sup>(١)</sup> (د، ت، بسند ض).

### التَّجْمِيلُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءِ

وقال الله تعالى وتقدس: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

٢٩٧- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، فَقَالَ رَجُلٌ: «إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَتَعْلُهُ حَسَنًا؟» قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ بَطْرٌ<sup>(٢)</sup> الْحَقُّ وَغَمَضُ<sup>(٣)</sup> النَّاسِ» (م، حم).

### لِيَأْسُ الشُّهْرَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤].

وقال سبحانه: ﴿وَكُرْهُمُ أَحْسَنُ مِنْ قَرْنِهِمْ أَحْسَنُ أَثْنَا وَرِيَا﴾ (٧٦) [مريم].

(١) مفصل ما بين الساعد والكف.

(٢) دفعه، وإنكاره ترفعا.

(٣) بالصاد والطاء: احتقار الناس.

## العادات

٢٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبًا شَهْرَةً فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبًا مَذْلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (حم، د، هـ).

قال أبو محمد: وليس مختصاً بنفيس الثياب، بل قد يحصل ذلك لمن لبس ثوباً يخالف لبس مجتمعه يقصد به الشهرة.

## جرُّ الإزار

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦].

٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شِقْيِي إِزَارِي يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ مَفْعَلِ ذَلِكَ خِيَلًا» (خ، حم، ن، د).

٣٠٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ مِنْ جَرِّ شَيْئًا خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (د، ن، هـ) <sup>(١)</sup>.

٣٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا» (ق).

وفي (خ، حم): «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِي النَّارِ».

قال العلماء: لبس كل ما زاد على العادة، وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة، مكروه <sup>(٢)</sup>.

(١) في إسناده: عبد العزيز بن أبي رواد، تكلم فيه خير واحد.

(٢) فتح الباري عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/٩٥٣).

والإسبال جائز في حق النساء بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup>.

نَهَى الْمَرْأَةَ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَصِفُ بَدَنَهَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١].

٣٠٢- عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُبْطِيَّةً<sup>(٢)</sup> كَيْفَةً، كَانَتْ مِمَّا أَهْدَى إِلَيْهِ دِحْيَةُ الْكَلْبِيُّ، فَكَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ لَا تَلْبَسُ الْقُبْطِيَّةَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ: «مُرَهَا أَنْ تَجْعَلَ تَحْتَهَا غِلَالَةً»<sup>(٣)</sup>، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَصْرِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا» (حم)<sup>(٤)</sup>.

٣٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِتْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا بَعْدُ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ»<sup>(٥)</sup>، مَائِلَاتٌ مُبِيلَاتٌ<sup>(٦)</sup>، عَلَى رُءُوسِهِنَّ أُمَّثَالُ أَسْنَمَةِ الْبُخْتِ<sup>(٧)</sup> الْمَائِلَةِ، لَا يَرَيْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِجَالٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ» (م، حم).

الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ لَا يَلْبَسُ أَحَدُهُمَا لِبْسَ الْآخَرِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ (٤) إِلَّا سَعْيًا لَشَقِي (٤)﴾ [الليل].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ١٨٤].

(١) نيل الأوطار عن ابن رسلان (موسوعة الإجماع ٩٥٣/٢).

(٢) نسبة إلى القبط، وضمت القاف على غير قياس.

(٣) شعار يلبس تحت الثوب.

(٤) في إسناده ابن لهيعة، ضعيف المحفظ.

(٥) كاسيات في الظاهر، عاريات في الحقيقة.

(٦) مائلات في مشيهن ميلات لغيرهن.

(٧) نوع من الإبل.

٣٠٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسُ لِبْسَ الرَّجُلِ (حم، د).

### التَّيَامُنُ فِي اللَّبْسِ

قال أبو محمد: لم يجتمع الشمال واليمين في القرآن إلا واليمين المقدمة.

٣٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ قَمِيصًا بَدَأَ بِمِيَامِنِهِ (ت).

والتيامن في اللبس غير واجب، وهو مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على جواز الصلاة في كل ثوب، ما لم يكن حريراً، أو فيه حريراً، أو مغصوباً أو معصفاً، أو فيه نجاسة، أو جلد ميتة، أو ثوب مشرك<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: من الفقه في باب اللباس أن نعلم أن الإسلام لم يفرض على الخلق زياً معيناً، وأن ذلك يعود إلى عادات كل بلد، وقد كان النبي ﷺ يلبس ما يلبسون، وتهدى إليه ألبسة من العجم فيلبسها، والزّي الذي يجب الالتزام به هو لباس الإحرام، لا غير.

### النَّهْيُ عَنِ تَجْزِيئِ الْمُنْكَبِّينَ فِي الصَّلَاةِ

وقال سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

٣٠٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» (خ، م) وَلَكِنْ قَالَ<sup>(٣)</sup>: «عَلَى عَاتِقَيْهِ».

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩٥٣/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٣) أي: مسلم.

وعن أحمد: لا تصح صلاة من قدر على ذلك، وهو قول ابن حزم. وقال الجمهور: لا تبطل صلاته، وغفل الكرمانى فحكى الإجماع على ذلك.

قال أبو محمد: هذا إذا كان الثوب واسعاً، فإن كان ضيقاً فالحكم فيه في الحديث الآتي:

### جواز الصلاة في الثوب الواحد

وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً ياتُّهَا﴾ [الطلاق: ٧].

٣٠٧- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرِزْ بِهِ» (ق).

٣٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: «أَوْلِكُلُّكُمْ ثَوْبَانِ؟» (ع إلات).

٣٠٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا<sup>(١)</sup> بِهِ (ق).

٣١٠- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُتَوَشِّحًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَدْ أَلْقَى طَرْفِيهِ عَلَى عَاتِقِيهِ (ع).

### التهيؤ عن اشتمال الصمائم

﴿يَبْتِئُ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

٣١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْتَبِي<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ

(١) أن يجمع الرجل ظهره ورجليه بثوب واحد.

(٢) الاحتباء: أن يقعد على ألبتية وينصب ساقيه، ثم يلف عليه ثوباً.



يَشْتَمِلُ الصَّمَاءَ بِالثُّوبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ شِقِيهِ مِنْهُ: يَعْنِي شَيْءٌ (ق).

وكـ(خ): نَهَى عَنْ لَيْسَتَيْنِ.

وَاللَّبْسَتَانِ: اِشْتِمَالُ الصَّمَاءِ (أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ فَيَبْدُو أَحَدًا شِقِيهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)، وَاللَّبْسَةُ الْأُخْرَى اِخْتِيَازُهُ بِثَوْبِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

### السَّدَلُ وَالتَّلْثُمُ فِي الصَّلَاةِ

٣١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يَعْطِيَ الرَّجُلُ فَاهُ (د، بسند ض) (٢).

### حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبِ الْحَرِيرِ

وقال سبحانه: ﴿لِنَمَاتَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [النساء: ٧٧].

٣١٣- وَعَنْ عُمَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُوجٌ (٣) حَرِيرٌ، فَلَبَسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَتَزَعَهُ تَزَعًا عَنِيفًا شَدِيدًا كَالكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَا يَتَّبِعِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ (ق).

وغير خافٍ أن هذا كان قبل تحريم الحرير على الرجال، وإلا لما لبسه سيد المتقين.

(١) السدل: أن يلتحف المصلي بثوبه، ويدخل يديه من الداخل، ويركع ويسجد وهو كذلك. وقيل: أن يرسل ثوبه حتى يصيب الأرض، فهو كالإسبال. قاله الخطابي، وقيل: سدل الشعر.

(٢) تفرد به عسل بن سفيان، ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والبخاري وغيرهم.

(٣) قال النووي: «قباه له شق من خلفه، وهذا اللبس المذكور في هذا الحديث كان قبل تحريم الحرير على الرجال، ولعل أول النهي والتحريم كان حين تزعمه».

واتفق أهل العلم على جواز الصلاة في كل ثوب ما لم يكن حريراً، أو فيه حريراً، أو مغصوباً، أو معصفاً، أو جلد ميتة، أو ثوب مشرك<sup>(١)</sup>.

### حَمَلُ الْمُحَدِّثِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا شُكَّ فِي نَجَاسَتِهِ

وقال الله في آية الطهارة: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

٣١٤- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا (ق).

٣١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شِعْرَتَا<sup>(٢)</sup> (حم، د، ت) وكلفته: لَا يُصَلِّي فِي لِحْفِ نِسَائِهِ.

### الصَّلَاةُ فِي التَّعْلِينِ

وقال الله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

قال أبو محمد: روي في المأثور المرفوع: زينة الصلاة: لبس التعال، والصلاة فيها<sup>(٣)</sup>.

٣١٦- عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّسَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي تَعْلِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤)، مجموع الفتاوى (١٤٣/٢٢).

(٢) الثياب التي تلي الجسد، مفردا: شعار، ككتب وكتاب.

(٣) أخرجه أبو نعيم في (الحلية ٨٢/٥)، في ترجمة: علي بن أبي علي القرشي) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. قال أبو حاتم: «حديث منكراً، وعلي القرشي مجهول». انظر: جليل ابن أبي حاتم (١٥٥/١).

## العبادات

٣١٧- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ، وَلَا خِيفَاتِهِمْ» (د، حب).

قال أبو محمد: استحَبَّ طائفة من السلف الصلاة فيهما، ومخالفة اليهود تحصل ولو بمرّة، كما تحصل أيضًا بفعل بعض المسلمين، كما تحصل بالصلاة في الخفاف، ولو لم تحصل الصلاة في النعال.

## الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ

وقال الله سبحانه: ﴿وَرَحِيتُ مَا كُنْتُمْ قَوْلًا وَجُوهَكُمْ سَطْرَةً﴾ [البقرة: ١٤٤].

٣١٨- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا فَإِنَّمَا رَجُلٌ أَدْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ» (ق).

وفي بعض روايات (م، ن): «وجعلت لي الأرض طيبة وطهورًا». وقال ابن المنذر: ثبت أن النبي ﷺ قال: «جُعِلَتْ لِي كُلُّ أَرْضٍ طَيْبَةً مَسْجِدًا وَطَهُورًا»<sup>(١)</sup>.

## الْمَوَاضِعُ الْمَنْهِيَّةُ عَنْهَا

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمِ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ نَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

٣١٩- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا» (م، حم، ن، د، ت).

(١) أخرجه ابن الجارود في (المتقى: ١٢٤)، والضياء في (المختارة: ١٦٥٣) بإسناد صحيح.

٣٢٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي يَوْمِكُمْ وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا» (ع إلا ه).

قال ابن حزم: أحاديث النهي عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة متواترة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: هذا في الصلاة إلى القبور، وأمّا الصلاة فيها فذهب أحمد إلى تحريمها مطلقاً، ولم يفرّق بين منبوشة ولا غيرها، ولا بين مقبرة المسلمين وغيرهم، وهو قول الظاهرية، وحكاه ابن حزم عن عمر وعليّ وأبي هريرة وابن عباس وأنس، ولا يُعلم لهم مخالفاً. وذهب مالكٌ إلى جوازها، وآخرون إلى كراهتها<sup>(٢)</sup>.

٣٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي مَرَابِضٍ<sup>(٣)</sup> الْعَنَمِ، وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ<sup>(٤)</sup> الْإِبِلِ» (حم، ت).

والقول يبطلان الصلاة في أعطان الإبل قول أحمد وأهل الظاهر.

٣٢٢- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَزْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَّامِ، وَفِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ (ت، ه، بسند ض).

وقال ابن تيمية: لا خلاف أن الأرض الخبيثة ليست بطهور<sup>(٥)</sup>.

(١) المحلى (٤/٣٠).

(٢) ينظر: نيل الأوطار (٣/٤٩٨-٥٠٠).

(٣) جمع مريض، كمجلس.

(٤) جمع عطن: مبرك الإبل.

(٥) مجموع الفتاوى (٣١/١٠٧).

واتفق أهل العلم على جواز الصلاة في كل مكان، ما لم يكن جوف الكعبة، أو الحجر، أو ظهر الكعبة، أو معاطن الإبل، أو مكاناً فيه نجاسة<sup>(١)</sup>، أو حماماً، أو مقبرة، أو إلى قبر أو عليه، أو مكاناً مفضولاً يقدر على مفارقتها، أو مكاناً يُستهزأ فيه بالإسلام، أو مسجداً لضرار، أو بلاد ثمود لمن لم يدخلها باكباً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ذكر العلماء مواضع أخرى مبنية على آثار واهية، والمفسرون يذكرون هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> [الحجر]، وما جاء في معناها، وبلغ بعض العلماء بعدد المواضع المنهي عنها إلى تسعة عشر موضعاً، والذي صح فيه النهي عن الصلاة فيه موضعان: (المقابر، وأعطان الإبل)<sup>(٤)</sup>.

### الصلاة في الكعبة

وقال سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٣٢٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ وَعَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَكَّجَ، فَلَقِيْتُ بِلَالاً فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ (ق).

(١) النير (الإقناع ١/١٨٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤)، السحلي، المغني، نيل الأوطار عن ابن حزم (موسوعة الإجماع ١/٦٢٢).

(٣) استوفى هذه المواضع بتفصيل نفيس الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في (سورة الحجر) من كتاب (أضواء البيان). وأصل ما نقله مبسوط ب (نيل الأوطار)، ومن ذلك: الصلاة إلى جدار مرحاض، وإلى التماثيل، وفي دور العذاب كديار ثمود، ومسجد الضرار، ووطن الوادي .. الخ، ولا يصح من ذلك شيء.

قال أبو محمد: هذا دليل لا ريب فيه أن الصلاة في جوف الكعبة جائزة مطلقاً، ولا دليل لدى من فرق بين التأفلة والفریضة.

### الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ وَالطَّائِرَةِ

وقال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

٣٢٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ كَيْفَ أَصَلِّي فِي السَّفِينَةِ؟ قَالَ: «صَلِّ فِيهَا قَائِمًا، إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ»<sup>(١)</sup> (ك، قط).

قال العلماء: الصلاة في السفينة تصح بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

### صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِعُذْرٍ

وقال الله سبحانه: ﴿ فَأَنقُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦].

٣٢٥- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مَضْبِيقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ - وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَالْبَلَّةُ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَسْفَلِ مِنْهُمْ - فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ، يُومِي إِيْمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ (حم، ت، بسند ض)<sup>(٤)</sup>.

٣٢٦- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ يُسَبِّحُ يَوْمِيُّ بِرَأْسِهِ، قِيلَ أَيُّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ، وَكَمْ يَكُنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ (ق).

(١) أي: المطر.

(٢) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٦٢١).

(٣) أي: النداءة.

(٤) صححه عبد الحق، وحسنه التتوي، وضعفه البيهقي (فتح الغفار ١/٢٩١).

النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (١٨) [الجن].

٣٢٧- عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدًا» (ق).

وقد تقدم النهي عن اتخاذ البيوت قبورا؛ لأن المقابر لا يُصلى فيها.

بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ وَتَطْيِيبُهَا وَتَنْظِيفُهَا وَصِيَانَتُهَا مِنَ الرِّوَائِحِ الْكَرِيهَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦].

٣٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ (حم، د، ت، ه).

٣٢٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكَرَّاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ بَنُو آدَمَ» (ق).

قال التتوي وغيره: من أكل الثوم أو البصل ونحوهما، فإنه منهي عن دخول أي مسجد من المساجد في مذهب كافة العلماء، إلا ما حكى عن البعض من أن هذا النهي خاص بمسجد النبي ﷺ (١).

قال أبو محمد: قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى». يَرُدُّ عَلَى مَنْ خَصَّهُ بِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا أَنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يُؤْذِي بَنِي آدَمَ مِنَ الرِّوَائِحِ الْخَبِيثَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: الدَّخَانُ، فَلَوْ أَذْهَبَهُ بِمَا يَمْحُورَاتِحَتَهُ لَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ إِذَاءُ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَنِ.

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٠٢/٢).

مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ

وقال سبحانه: ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ ﴾ [النور:

٣٦].

٣٣٠- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ افْتَحْ لَنَا أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» (م، حم، ن).

٣٣١- وَعَنْ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» (جم، هـ) <sup>(١)</sup>.

### تَشْيِيدُ الْمَسَاجِدِ

قال الله سبحانه: ﴿ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾ [النور: ٣٦].

٣٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» (د).

قال أبو محمد: أهل العلم مختلفون في معنى التشييد وحكمه، والمشهور: أنه رفع بنائها، والحديث يدل على الكراهة لا على التحريم. وفي الآية منزع للرفع الحسي، وقال البدر ابن المنير: لما شيّد الناس بيوتهم ناسب أن تشيّد بيوت الله، حتى لا يُستهان بها. وتباهي الناس بالمساجد وتزيينها مع قلّة عمارتها من علامات

(١) الحديث منقطع، فهو من رواية فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، عن جدتها، ولم تُدرَكها.



الساعة المشهودة اليوم، حتى إن الرجل لبني المسجد العالي بالقناطير المنقطرة، وهو لا يذكر الله إلا قليلا.

مَا تُصَانُ عَنْهُ الْمَسَاجِدُ وَمَا أُبِيحَ فِيهَا

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

٣٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَتَشَدُّ فِي مَسْجِدٍ ضَالَّةً، فَلْيَقُلْ: لَا أَدَاهَا اللَّهُ إِلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنِ لِهَذَا» (م، حم).

٣٣٤- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا تَشَدَّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَجَدْتُمْ إِنَّمَا بُنِيَتِ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ» (م، هـ، حم).

٣٣٥- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ<sup>(١)</sup> فِيهَا» (حم، د، قط، بسند ض).

٣٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرَبَّحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَتَشَدُّ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ» (ت، ن، ك).

٣٣٧- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُتَشَدَّ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُتَشَدَّ فِيهِ الضَّالَّةُ، وَعَنْ الْحَلِقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ (الْخَمِيسَةِ) وَكَيْسَ ل (ن) فِيهِ إِشَادَةُ الضَّالَّةِ.

قال الماوردي والعراقي: أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه<sup>(١)</sup>. وجمهور العلماء يقولون بکراهة البيع لا بتحريمه، وأهل الظاهر مع الجمهور في ذلك غير أنهم لا يصححون حديث عمرو بن شعيب الذي ورد فيه صريح التهي.

٣٣٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: مَرَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ - وَحَسَّانُ فِيهِ يُنْشِدُ - فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أَشْهَدُ فِيهِ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ. ثُمَّ التَّمَّتْ إِلَيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَشْهَدُكَ اللَّهُ أَسْمَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَجِبْ عَنِّي اللَّهُمَّ أَيَّدَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ؟» قَالَ: نَعَمْ (ق).

٣٣٩- وَعَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَأَضْعَا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى (ق).

٣٤٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَتَأَمُّ - وَهُوَ شَابٌ عَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ - فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خ، ن، د، حم) وَلَقَطَهُ: كُنَّا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقِيلُ فِيهِ وَتَحْنُ شَبَابٌ.

٣٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ - يُقَالُ لَهُ: حِيَّانُ بْنُ الْعَرَقَةِ - فِي الْأَكْحَلِ<sup>(٢)</sup>، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ (ق).

٣٤٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ الْخَبِزَ وَاللَّحْمَ (ه).

وقد ثبت أن النبي ﷺ أسر ثمامة بن أثال فریط بسارية في المسجد، قبل إسلامه.

(١) نقله عنهما الشوكاني في (نيل الأوطار ٣/٥٨٢).

(٢) الأكحل: عيرق في وسط الدراع يكثر فصدده.

وثبت عنه أنه نثر مالا جاء من البحرين في المسجد، وقسمه فيه.

لا يُشغل المُصلي بصوت<sup>(١)</sup> ولا صورة

وقال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ (٢) ﴿[المؤمنون].

وقال جلّ جلاله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، والإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه.

٣٤٣- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ قِرَامٌ<sup>(٢)</sup> لِعَائِشَةَ قَدْ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي» (حم، خ).

٣٤٤- وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا - بَعْدَ دُخُولِهِ الْكَعْبَةَ - فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ رَأَيْتُ قَرْتِي الْكَبِشِ<sup>(٣)</sup> حِينَ دَخَلْتُ الْبَيْتَ فَنَسِيتُ أَنْ أَمُرَّكَ أَنْ تُحَمِّرَهُمَا فَحَمَّرَهُمَا فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي قِبْلَةِ الْبَيْتِ شَيْءٌ يُلْهِي الْمُصَلِّيَ» (حم، د).

لا يَخرجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِلدُّنْيَا وَلَا لِغَيْرِهَا إِلَّا لِعُدْرٍ

وقال الله سبحانه: ﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَوْ بُرِّدَ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٤) [النجم].

٣٤٥- وَعَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَىٰ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ (ع [الإخ].

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يحل الخروج من المسجد بعد الأذان إلا للوضوء، أو لمن ينوي الرجوع<sup>(٤)</sup>.

(١) كرنين الهاتف الجوال ونحوه.

(٢) ستر رقيق له ألوان.

(٣) الذي قدى الله به إسماعيل عليه الصلاة والسلام.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢١٣).

قال أبو محمد: وكذلك إذا كان لضرورة، أو حاجة ملحّة، أو كان خروجه إلى مسجد آخر، لا يمنع من ذلك، وحديث أبي هريرة مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ خَرَجَ إِعْرَاضًا.

## استقبال القبلة

قال تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٣٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ بَأْتِي ذِكْرُهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» (ق).

٣٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَرَلَّتْ ﴿قَدْ رَأَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلتَوَلَّيْتَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِيمَةَ - وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ - وَقَدْ صَلَّوْا رُكْعَةً، فَتَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حَوَّلْتُ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ (جم، م، د)، وهو حُجَّةٌ فِي قَبُولِ أَخْبَارِ الْآحَادِ.

وقد أجمع أهل العلم على أن استقبال القبلة واجب، إلا في حال العجز، أو في الخوف عند التحام القتال، أو في صلاة التطوع على الدابة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من تحول عن القبلة عمداً لغير قتال أو لغير غسل حدث غالب، أو نسيان الوضوء له، أو لغير غسل رُعَافٍ، أو لغير ما افترض على المرء من أمر بالمعروف أو إصلاح بين الناس، أو إطفاء نار، أو إمساك شيء فائت من ماله، أو بغير إكراه = أن صلاته فاسدة<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، بداية المجتهد، المجموع، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩١/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٢، ٥٣).

حُجَّةٌ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْبَعِيدِ عَنِ الْكَعْبَةِ إِصَابَةُ الْجِهَةِ  
وقال الله سبحانه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠].

٣٤٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ  
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» (ت، هـ).

قال أبو محمد: معلومٌ أنَّ هذا لمن كان شمال الكعبة، كأهل  
المدينة، أو كان جنوبها، كأهل اليمن. وأمَّا من كان في شرق  
القبة أو غربها فقبلته ما بين الشمال والجنوب، وهذا معني كلام  
العلماء. وقال ابن عبد البر: ولا خلاف بين أهل العلم فيه<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أنه لو كان الصَّفَّ طويلاً يزيد طولُه على  
قدر الكعبة صحَّتْ صَلَاتُهُمْ<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن استقبال القبلة للصلاة واجبٌ لمن يعاينها أو  
عرف دلائلها، ما لم يكن مُحَارِبًا، ولا خائفًا<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين أحدٍ من أهل العلم أن رجلاً لو كان بمكة حيث  
يقدر على استقبال القبلة في صلاته، فصرف وجهه عنها عامداً إلى  
أبغاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله = أن صلاته  
باطلة<sup>(٤)</sup>.

(١) الاستذكار (رقم: ١٠٢٢٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٠٩).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٩)، النير (الإقناع ١/٣٤٩)، التمهيد لابن  
عبد البر (١٧/٥٤)، مجموع الفتاوى (٢٢/٢٠٨).

(٤) المحلى (الإقناع ١/٣٤٩)، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة  
الإجماع ١/٩١).

واتفقوا على أن كل من صَلَّى إلى جهةٍ يعتقد أنها القبلة، ثم تبين له أنها ليست هي = فصلاته صحيحة، والإعادة عليه غير واجبة؛ لأنه صَلَّى إلى جهةٍ اتفق العلماء على أن عليه أن يصلي إذا اجتهد في طلبها<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من صَلَّى بغير اجتهادٍ ولا طلب للقبلة، ثم بان له أنه لم يستقبلها في صلاته: أن صلاته فاسدة كمن صَلَّى بغير طهارة، يعيدها في الوقت أو غيره<sup>(٢)</sup>.

### المحرابُ في المسجدِ

قال أبو محمد: ذكر المحراب في القرآن، على أنه موضع الصلاة، قيل: سُمِّيَ بذلك لأنه موضع محاربة الشيطان والهوى. أجمعوا على أن المحرابَ يجب اعتماده لتحديد القبلة. ولا يجوز معه الاجتهاد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: المراد بالمحراب: المكان الذي يقف فيه الإمام، ولم يكن مجوّفاً من الداخل ناتئاً من الخارج، كما هو الحال اليوم، ولا يُعدّ بدعةً إذا كان الغرضُ منه شغل حيز صغير للإمام؛ لأنه لو لم يوضع له ذلك وصَلَّى في الصَّفِّ الأولِ شغل صفّاً كاملاً، والمحراب يوفّر مساحة صفّ كامل، ورؤي عن عليٍّ وطائفةٍ من التابعين أنهم كانوا يكرهون المحراب في المسجد.

### قَرَأَ الْقِبْلَةَ لِلخَوْفِ

قال تعالى: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

- (١) الإيجاز (الإقناع ١/٣٤٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٥٧، ٥٨).  
 (٢) الاستذكار (٧/٢١٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٥٤).  
 (٣) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٩١).

٣٤٩- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ وَصَفِّهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، صَلُّوا رَجَالًا قِيَامًا عَلَى أقدامِهِمْ وَرُكْبَانًا، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ، وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا، قَالَ نَافِعٌ: وَلَا أَرَى ابْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (خ).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يجوز لأحدٍ صحيح ولا مريض أن يصلي إلى غير القبلة وهو عالمٌ بذلك في الفريضة إلا في الخوف الشديد خاصة<sup>(١)</sup>.

تَطَوُّعُ الْمُسَافِرِ عَلَى مَرْكُوبِهِ دَابَّةً أَوْ سَيَّارَةً أَوْ طَيَّارَةً .. حَيْثُ كَانَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهُ اللَّهُ وَإِلَى اللَّهِ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥].

٣٥٠- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ قَبْلَ أَيِّ وَجْهَةٍ تَوَجَّهَ وَيُؤَيِّرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ وَهُوَ مُقْبِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ. وَفِيهِ نَزَلُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَوَجَّهُ اللَّهُ﴾ (م).

٣٥١- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَاقِلِ فِي كُلِّ جِهَةٍ، وَلَكِنْ يَخْفِضُ السُّجُودَ مِنَ الرُّكُوعِ وَيُؤَمِّنُ إِيْمَاءً (ح).

وقد أجمع أهل العلم على أن النافلة تُصلى على الدابة لمن شاء<sup>(٢)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧٥/١٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٣١/٢٠)، جامع الرسائل (٣٥/١).



وأجمعوا على أن الفرائض لا تُصلى على الذابة إلا حالة  
الخوف<sup>(١)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٣٢/٢٠، ١٣٨/٢٤، ١٣٩)، شرح صحيح مسلم، فتح  
الباري عن ابن بطال، تيل الأوطار عن النووي (مستوعبة الإجماع ١/١٢٢).

## صفة الصلاة

### فَرَضُ افْتِاحِهَا بِالتَّكْبِيرِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (١٥) [الأعلى].

٣٥٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَخْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (حم، د، هـ، ت) وَقَالَ: هَذَا أَصْحَحُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَضَعْفُهُ (حب<sup>(١)</sup>).

٣٥٣- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» (خ، حم).

وأجمعوا على أن التكبير في أول افتتاح الصلاة لا يجزئ عنه غيره<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن نية العمل الواجب لا بُدَّ منها في الجملة، فلا بُدَّ أن يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن النية واجبة في الصلاة، وعلى أنها لا تصح الصلاة إلا بها. وعليه فلو تلفظ بلسانه، ولم ينو بها قلبه، لم تنعقد صلاته بالإجماع<sup>(٤)</sup>.

(١) في بعض طرقه، عبد الله بن محمد بن عقيل، وفي بعضها، أبو سفيان طريف بن شهاب، وكلاهما ضعيف، وحسنه الألباني.

(٢) الاستذكار (الإقناع ١/٣٥٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٨/٢٥٧، ٢٦/٢٩).

(٤) المجموع عن ابن المنذر، وأبي الطيب، وأبي حامد، وابن الصباغ، ومحمد بن يحيى، وغيرهم، المتني، بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار عن النووي وابن حجر (موسوعة الإجماع ١/٦٣٢).

إذا كان بين يدي الإمام زجاجٌ يُريه ما وراءه.

٣٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلْتِي هَهُنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي» (ق).

لا يكبر الإمام حتى يسوي الصفوف

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وتسوية الصف من إقامة الصلاة.

٣٥٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنْ تَسَوَّيْتُمُ الصُّفُوفَ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» (خ).

٣٥٦- وَعَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَتَسَوَّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» (خ).

٣٥٧- وَعَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ، فَإِذَا اسْتَوَيْنَا كَبَّرَ (د).

قال أبو محمد: الظاهر أن تسوية الصفوف واجبة؛ لأنها من إقامة الصلاة، وهو دليل كل من قال بوجوبها، كابن حزم وغيره، وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة.

صفة رفع اليدين

وقال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٣٥٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ بِحَدِّ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يَكْبُرُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن من السنة أن يرفع يديه حذو المنكبين إذا افتتح الصلاة<sup>(١)</sup>.

بل قال النووي: أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، واختلفوا فيما سواها<sup>(٢)</sup>.

وهو مشروع باتفاق عند الركوع، وعند الرفع بمثل رفعها عند الاستفتاح<sup>(٣)</sup>.

واختلف العلماء في محل الرفع عند تكبيرة الإحرام، فقيل: قبلها. وقيل: بعدها. وقيل: مقارنًا لها. وفي حديث أبي حميد: يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبیه، ثم يكبر، فالظاهر أنه يكبر بعد رفعه يديه وعند خفضه لهما. ويتبقى موضع رابع لرفع اليدين، وهو عند القيام للركعة الثالثة، لحديث أبي حميد: «حتى إذا قام من السجدين (أي: الركعتين) كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبیه (د، ت، حم، وأصله في خ). ومن العلماء من قال بالرفع في كل خفض ورفع.

مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ

وقال سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾<sup>(٤)</sup> [الكوثر].

رُوي عن علي وابن عباس: المراد منه: وضع اليمين على الشمال على الصدر في الصلاة.

(١) الإشراف (الإقناع ١/٣٥٤)، الاستذكار (الإقناع ١/٣٥٧)، مجموع الفتاوى (٢٤٧/٢٢).

(٢) شرح صحيح مسلم (٩٥/٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٦٢/٢٢).

(٤) روي في تفسيرها: أن المراد منها: وضع اليمين على الشمال في الصلاة.

٣٥٩- عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَكَبَّرَ، ثُمَّ التَّحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَكَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ سَجَدَ بَيْنَ كَفَيْهِ (م، حم).

وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّسْغَ وَالسَّاعِدِ (حم، د).

٣٦٠- وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ أَبُو حَازِمٍ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا يَنْمِي ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (خ، حم).

٣٦١- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْأَكْفُفَ عَلَى الْأَكْفُفِ تَحْتَ السَّرَّةِ (حم، د، بسند ض) (١).

قال أبو محمد: الأصل هو السدال، وبه قال طائفة من العلماء، وأحد قولي مالك، ومذهب الهاديّة، والتبصّوص قاضية لما قاله الجمهور، وهو الضمّ، وأقوى الأقوال أنه على الصدر، وأقوى القولين أنه قبل الركوع، وأما بعده فليس فيه عن السلف حرفٌ صريحٌ واحدٌ، وما كان مثل هذا عمل فيه بالأصل؛ لأنها صفة مستقلة في الصلاة، ومن البعيد أن يكون لها سنة مخالفة للأصل ثم لا تنقل، والظاهر من كلام ابن حزم أنه يرى الضمّ في القيام كله.

(١) واستدل به أبو حنيفة، والنووي، وإسحاق، وابن حزم، ويروى عن أحمد.

وقال البخاري: فيه نظر.

التَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ

﴿٢﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٣٦٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ»، فَأَشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ: «لَيْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُحْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ» (ع - م، ت).

٣٦٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي التَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَكَمْ يُجَاوِزُ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ (حم، ن، د).

ذِكْرُ الْإِسْتِفْتَاخِ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ

مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٣٦٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ

فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ هَنِيئَةً قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِأبي أَنْتَ وَأُمِّي - أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُتَّقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرْدِ» (ع [الآت]).

٣٦٥- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتَ وَجْهِي لِلذِّي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِينِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَأَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لِيُنِكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.» وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَكَأَسَلْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي.» وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِثْلَ السَّمَوَاتِ وَمِثْلَ الْأَرْضِ وَمِثْلَ مَا بَيْنَهُمَا وَمِثْلَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ.» وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَكَأَسَلْتُ، سَجَدْتُ وَجْهِي لِلذِّي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ، وَبَصَرَهُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ.» ثُمَّ يَكُونُ مِنْ آخِرِ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّشَهُدِ وَالتَّسْلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» (م، حم، ت).

٣٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَمْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَحْمَدُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ»<sup>(١)</sup>، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» (د).

ولـ (الخمسة) مثلهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَخْرَجَ (م) فِي صَحِيحِهِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَجْهَرُ بِهِؤْلَاءِ الْكَلِمَاتِ، يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَيَجْمَلُكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

قال ابن تيمية: واتفق العلماء على أن الجهر بذلك ليس بسنة راتبه، لكن جهر به للتعليم<sup>(١)</sup>.

### التَّعَوُّذُ لِلْقِرَاءَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨].

٣٦٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، اسْتَفْتَحَ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»<sup>(٢)</sup> (حم، ت).

قال ابن حزم: وصح إجماع قراء الإسلام نقلاً جيلاً بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ فيها متلقى ذلك من عهد رسول ﷺ<sup>(٣)</sup>.

والجمهور على أن ذلك في الركعة الأولى، وقال الحسن وعطاء والنخعي: في كل ركعة؛ لعموم الآية.

والجهر بالاستعاذة في الصلاة بدعة باتفاق<sup>(٤)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٧٤).

(٢) الهمز: غمز الشيء وعصره، وقيل: المراد به الجنون. والنفخ: الكبير، والثقت: نفخ بريق، والمراد به: الشعر، كما قال ابن ماجه وغيره.

(٣) المحلى (الإقناع ١/٣٥٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/٤٠٥).





﴿ تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ ﴾ قال: مَجْدَنِي عَبْدِي، وَقَالَ مَرَّةً: فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ قال: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿أَمَدِنَا الصِّرْطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرْطَ الَّذِينَ أَنْصَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿ قال: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ﴾ (م، حم، ن، د، ت). والقراء متفقون على أن الفاتحة سبع آيات.

٣٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ: ﴿بِئْرَكَ الَّذِي يَدِيرُ الْمَلِكُ﴾» (حم، د، ت، وأعله البخاري)، قال في (المنتقى): ولا يختلف العادون أنها ثلاثون آية بدون التسمية.

قال أبو محمد: قد يقال: بينهما فرق من غير وجه، منها أن بعض القراء أثبت البسملة آية في الفاتحة، ومنها أن آياتها وفواصلها محدودة، ثم إنه لا تلازم بين الأمرين فقد تكون البسملة آية في سورة دون سورة، وأجاب الشوكاني بأن المراد: الآيات الخاصة بسورة تبارك، وأما البسملة فهي آية مشتركة في السور الأخرى.

٣٧٢- وَعَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَتْ مَدًّا. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يَمُدُّ بِسْمِ اللَّهِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ، وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ (خ).

### وَجُوبُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ

قال تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَنْشُرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٧٣- عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» (ع).

قال ابن حزم: ولو أن مصلياً قرأ بجميع القرآن في صلاته، ولم يقرأ بآم القرآن لم يكن مؤدياً لفرضه بإجماع الموافق والمخالف<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر: وأجمع أهل العلم على إيجاب قراءة الفاتحة في الركعتين الأوليين، واختلفوا في الركعتين الأخيرين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: بعض الإجماعات التي يحكيها ابن عبد البر رحمته لا تصدق على قول الجمهور، فكيف بالعلماء جميعاً، فإن المشهور عن الحنفية أنهم يوجبون القراءة مطلقاً، وأوجبها جمع من العلماء في ركعة واحدة، كداود وإسحاق والحسن البصري والهادي، غير أنهم قالوا: يجب أن يقرأ معها غيرها في الركعة نفسها أو غيرها<sup>(٣)</sup>.

وأقول أيضاً: الأكمل في قراءة الفاتحة أن يقطعها آية آية، لا سيما نصفها الأول، كما كان يفعل النبي ﷺ، ولأن الله يجيب العبد إذا حمده، وإذا أثنى عليه، وإذا مجده، ويجيبه إذا سأله، ويجيبه فيما بين ذلك.

والظاهر: من النصوص: أنها - أي: الفاتحة - شرط في صحة الصلاة، وأن من قرأها مرة واحدة صحت صلاته، سواء كان إماماً أم مأموماً أم منفرداً، وسواء كانت الصلاة جهرية أم سرية، لقول النبي ﷺ: «لا صلاة إلا بآم القرآن»، والمصلي مأمورٌ بعد ذلك أن يقرأها في سائر الركعات لحديث: «ثم اعمل ذلك في صلاتك كلها»، ولو تركها لم تبطل صلاته، إذا لم تخل صلاته منها ولو مرة واحدة.

(١) الإحكام (الإقناع ١/٣٦٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٩٤، ١٩٩).

(٣) نيل الأوطار (٣/١٦١-١٦٢).

### إِنْصَاتُ الْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن مراد الله عز وجل من قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ يعني في الصلاة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: من منهاجنا في هذا الكتاب أن نذكر الإجماع معزواً إلى حاكمه، وفي كثير منها ما ليس بإجماع متحقق، ومن هذا هذا، فإن الناس مختلفون في هذه الآية، فمنهم من قال بعمومها، ومنهم من قال: نزلت في شأن خطبة الجمعة، وأكثرهم قال بما حكاه ابن عبد البر، وهو رضي الله عنه يعتبر بالإجماع عما هو شائع لدى جماهير أهل العلم، لا الإجماع الذي يقصده ابن حزم، رحمه الله تعالى.

٣٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنْفَاءً؟» فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قَائِي أَقُولُ: مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ». قَالَ: فَأَنْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ن، د، ت).

٣٧٥- وَعَنْ عُبَادَةَ رضي الله عنه، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ فَثَقُلْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَالَ: «إِنِّي أَرَأَيْكُمْ تَقْرءُونَ وَرَاءَ

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٢، ٣١/١١).

إِمَامِكُمْ؟». قَالَ: قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِي وَاللَّهِ، قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمْرِ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» (د، ت)، و(خ) في جزء القراءة، وصححه، وله شواهد عند أحمد وابن حبان.

وقد اتفقت الأمة على أن استماع المأموم لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها<sup>(١)</sup>.

### التَّامِينَ وَمَدُّ الصَّوْتِ بِهِ

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: ٦١].

٣٧٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنْ مَنْ وَاقَفَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ع).

٣٧٧- وَعَنْ وَايِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: «أَمِينَ». يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ (حم، د، ت).

قال في (الإنباه): ولا أعلم أحداً قال: إن صلاة من ترك آمين فاسدة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن لا تأمين في شيء من قراءة الصلاة إلا عند خاتمة الفاتحة<sup>(٣)</sup>.

والجمهور على الجهر بها في النجوة للإمام والمأموم. وكان أبو هريرة يشترط على مؤذنه أن لا يسبقه بآمين، وعن عمر وابن مسعود:

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٥).

(٢) (الإقناع ١/٤٢٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧/١٠).

يُخفي الإمام التَّعوذَ والبسملةَ وآمين، وبه قال سفيان وأبو حنيفة، وقال مالك: يقولها المأموم ولا يقولها الإمام، ويبلغ بعض العلماء الزيدية فحكى إجماع العترة على أن التَّأمين بدعة؛ لأنَّه من كلام النَّاس، وهو منقوض بثبوتِه عن علي وطائفة من الآل، كما قال ابن الوزير في (العواصم)، والشُّوكاني في (النَّيل).

حُكْم مَنْ لَمْ يُحْسِنْ قَرْضَ الْقِرَاءَةِ

قال تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا وِجْرًا وَلَا وِسْعَهَا﴾ [الأعراف: ٤٢].

٣٧٨- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا الصَّلَاةَ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ، ثُمَّ ارْكَعْ» (د، ت).

قال ابن تيمية: الأُمِّيُّ تصحَّحَ صَلَاتُهُ بِلا قِرَاءَةٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ (١).

قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَيَيْنِ

قال الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْشُرُ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٧٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطْوُلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ (ق).

هَلْ تُسَنُّ قِرَاءَتُهَا فِي الْأُخْرَيَيْنِ ؟

٣٨٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ - فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ - قَدْرَ ثَلَاثِينَ

آية، وفي الأخيرين قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ آيَةً - أَوْ قَالَ: نَصَفَ ذَلِكَ -  
- وفي العَصْرِ، فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - فِي كُلِّ رُكْعَةٍ - قَدْرَ قِرَاءَةِ  
خَمْسِ عَشْرَةَ آيَةً، وَفِي الْأَخْرَيَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ ذَلِكَ (م، حم).

### جَوَازُ تَكَرُّارِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٨١- عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُهَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ  
فِي الصُّبْحِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١] فِي الرُّكْعَتَيْنِ  
كِلْتَاهِمَا، قَالَ: فَلَا أُدْرِي أُنْسِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا (د،  
وسكت عنه).

### قِرَاءَةُ بَعْضِ سُورَةٍ

وقال سبحانه: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

٣٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي  
رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ، فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾  
الآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقْرَةِ [١٣٦]، وَفِي الْآخِرَةِ: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا  
مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] (حم، م).

وفي رواية: كَانَ يَقْرَأُ فِي رُكْعَتَيْ الْفَجْرِ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا  
أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وَالَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿تَمَّالُوا إِلَيْكَ  
كَلِمَةً سَوَاءً بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [٥٢] (م، حم).

مَا وَرَدَ فِي قِرَاءَتِهِ ﷺ فِي الصَّلَوَاتِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧].

٣٨٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي  
الْفَجْرِ بِ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَتَحْوِمَا. وَكَانَ صَلَاتُهُ بَعْدُ إِلَى  
تَخْفِيفِ (م، حم).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ إِذَا يَعْتَشِي، وَفِي العَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ (م، جـم).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ صَلَّى الظُّهْرَ، وَقَرَأَ بِنَحْوِ مِيزَانٍ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾، وَالعَصْرَ كَذَلِكَ، وَالصَّلَوَاتِ كُلَّهَا كَذَلِكَ، إِلَّا الصُّبْحَ فَإِنَّهُ كَانَ يُطِيلُهَا (د).

قال أبو محمد: ظاهر قوله: «وكان صلاته بعد إلى التخفيف» أن آخر عمله هو التخفيف في قراءته وصلاته، وذهب أبو داود: إلى أن التطويل في الصلاة منسوخ<sup>(١)</sup>. وقال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام أمر مجمع عليه، مندوب عند العلماء إليه، إلا أن ذلك إنما هو في أقل الكمال<sup>(٢)</sup>.

٣٨٤- وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِالطَّوْرِ (ع إلات).

٣٨٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ الفَضْلِ بِنْتَ الحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالرَّسُلَاتِ غُرَفًا﴾، فَقَالَتْ: يَا بَنِي لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ، إِنَّمَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي المَغْرِبِ (ع إلاه).

٣٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي المَغْرِبِ بِسُورَةِ الأَعْرَافِ فَرَفَّقَهَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ (ن).

وفي (خ، د) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ فِي المَغْرِبِ بِطُولِي الطَّوْلَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود (١/٥١٠).

(٢) الاستدكار (٤/١٧٤).

(٣) زاد أبو داود: قلت: وما طولى الطولين؟ قال: الأعراف.

وكان المراد بالطولين: الأتعام والأعراف؛ لأنها متجاورتان.



٣٨٧- وفي حديث جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «يا معاذ أفتان أنت؟ أو قال: أفتان أنت؟ فلو لا صليت بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، ﴿والشمس وضحاها﴾، ﴿والليل إذا بقى﴾» (ق).

٣٨٨- عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: ما رأيت رجلاً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان - لإمام كان بالمدينة - قال سليمان ابن يسار: فصليت خلفه، فكان يطيل الأولين من الظهر ويخفف الآخرين، ويخفف العصر، ويقرأ في الأولين من المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط المفصل، ويقرأ في العداة بطوال المفصل (حم، ن).

٣٨٩- عن عدي بن ثابت، قال: سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه، قال سمعت النبي ﷺ قرأ في العشاء بالتين والزيتون، فما سمعت أحداً أحسن صوتاً منه (ق).

وأجمع أهل العلم أن لا توقيت في القراءة، ولا حد بعد فاتحة الكتاب، وأن رسول الله ﷺ، ربما خفف، وربما أطال، يصنع ذلك في كل صلاة<sup>(١)</sup>.

### التجوز في صلاة الفجر أحياناً

وقال سبحانه: ﴿فأقرءوا ما نزلنا من القرآن﴾ [المزمل: ٢٠].

وورد في الخبر أن النبي ﷺ صلى في الفجر بالزكزلة وأعادها في الركعة الثانية كما تقدم آنفاً، وورد أنه صلى ﷺ بالمعوذتين، وصلى عمر بسورة (الفيل وقريش)، وورد أن عبد الرحمن بن عوف صلى بأصحابه الفجر بـ (الكوثر والنصر).

(١) الاستذكار (٢/١٤٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/٣٩٠).

مَا جَاءَ فِي السَّكُوتَيْنِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَبَعْدَهَا

٣٩٠- عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ سَكُوتَيْنِ، إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كُلِّهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: سَكُتَةٌ إِذَا كَبَّرَ، وَسَكُتَةٌ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةٍ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (د، وح، ت، ه، بمعناه) (١).

قال أبو محمد: السكوتة التي بعد الفاتحة سكتة يسيرة؛ لقراءة ما بعدها، وأما السكوتة الطويلة التي أحدثها الناس ليمكن المأموم من قراءة الفاتحة فهي محدثة لا يدل عليها هذا الحديث - لو صح - ولا غيره.

التكبير للركوع والسجود والرفع

وقال سبحانه: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١].

٣٩١- عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ضَلَيْتُ الظُّهْرَ بِالْبَطْحَاءِ خَلْفَ شَيْخٍ أَحْمَقٍ، فَكَبَّرْتُ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، يُكَبَّرُ إِذَا سَجَدَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تِلْكَ صَلَاةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ (خ، حم).

تبلغ بعض المأمومين التكبير

وقال جل في علاه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

٣٩٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ (حم، م، ن).

صفة الركوع

قال تعالى: ﴿تَرْتَبِّعُهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ [الفتح: ٢٩].

(١) في سنده مقال، من أجل الكلام في سماع الحسن عن سمرة، وقد تقدم.

٣٩٣- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَقِبَةَ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَكَعَ فَجَافَى يَدَيْهِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مِنْ وِرَاءِ رُكْبَتَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي (د، ن، حم).

٣٩٤- وَعَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَطَبَّقْتُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ كَفَّيَّ، ثُمَّ وَضَعْتُهُمَا بَيْنَ فَخْذَيَّْ، فَتَهَانِي عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرَّكْبِ (ع).  
وأجمع أهل العلم على أن الركوع فرض في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

### الذِّكْرُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

وقال تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤].

وقال عز وجل: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) ﴾ [الأعلى].

وقال جل في علاه: ﴿ إِذَا سَأَلَ عَنْهُمْ الَّذِينَ يُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا (١٧) وَيَقُولُونَ سُبِّحْنَ رَبِّيًّا ﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٨].

٣٩٥- عَنْ حَدِيثَةٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»، وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى». وَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا، يَسْأَلُ، وَلَا آيَةٌ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا (ع الأخر).

٣٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ» (حم، م، د، ن).

(١) التطبيق: إلصاق الراحتين ووضعهما بين الفخذين عند الركوع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٠/١٨٩).

٣٩٧- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ (عِلاَّت).

٣٩٨- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ». فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، قَالَ: «اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ» (حم، د، حب، ك، بسند ض).

وقد اختلف المحدثون في ثبوت زيادة «وبحمده» في تسييح الركوع والسجود، وقال أبو داود: أخاف أن لا تكون محفوظة، وسئل عنها أحمد، فقال: أما أنا فلا أقول: «وبحمده».

### النَّهْيُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٣٩٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّتْرَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «وَأَيُّ نَهْيٍ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِينَ» (١) «أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ» (حم، م، ن، د).

قال أبو محمد: ظهر لي معنى لطيف في النهي عن القراءة في الركوع والسجود، وهو: أن المصلي يناجي ربه، والركوع والسجود هما موضع المناجاة والدلة والخضوع أكثر من غيرهما، والقرآن مناجاة من الله للعبد ومخاطبة له، ولا يليق بالعبد أن يتلقى كلام سيده وهو في هيئة المعرض عنه، وإتاما يكون الأدب في استماع مناجاة سيده أو قراءة كلامه إذا كان قائماً أو قاعداً.

وأجمع أهل العلم على أن الركوع موضع تعظيم لله بالتسبيح والتقديس، وأجمعوا أنه ليس بموضع قراءة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا فرق بين الركوع والسجود، ما وجب في الركوع من تعظيم أو تسبيح وجب في السجود، وما بطل في الركوع بطل في السجود<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على كراهة القراءة في الركوع والسجود، وتنازعوا في بطلان الصلاة بذلك على قولين<sup>(٣)</sup>.

مَا يَقُولُ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَيَعْدُ انْتِصَابِهِ

٤٠٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَكْبُرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يَكْبُرُ حِينَ يَرُكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

٤٠١ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» (ق).

٤٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِثْلَ السَّمَوَاتِ وَمِثْلَ الْأَرْضِ، وَمِثْلَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِثْلَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الشَّاءِ وَالْمَجْدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْقَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» (م، ن).

(١) الاستذكار (الإقناع ١/٣٧٧)، التمهيد لابن عبد البر (١٦/١١٨). - -

(٢) الموضع (الإقناع ١/٣٧٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٨/٢٣).

وأجمع أهل العلم على أنه ليس في الرفع من الركوع تكبير، وإنما هو التحميد<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بينهم على أن المنفرد يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد، أو ولك الحمد.. وإنما اختلفوا في الإمام والمأموم<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي: الإمام والمأموم والمنفرد كل يقول: سمع الله لمن حمده.

وقال ابن خزم: فرض على الإمام والمنفرد والمأموم أن يقول ذلك، ولا تجزئ الصلاة إلا به.

### صفة السجود

وقال سبحانه: ﴿خُرُّوا سُجَّدًا وَسُكُوتًا﴾ [مريم: ٥٨].

قال أبو محمد: سيأتي ما يبين الاختلاف في صفة الهوي إلى السجود، أهو على الركبتين أولاً أم اليدين، والذي يظهر لي أنه إذا كان بالركبتين قبل اليدين لا يكون خروراً، فإن الخور سقوط مفاجئ، وإذا كان على الركبتين، ثم اليدين، ثم الجبهة، كان متدرجاً.

٤٠٣ - وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ (٤).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٨٠/٧)، مجموع الفتاوى (٢٢/٣٨٠).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦/١٤٨).

٤٠٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ» (حم، د، ن)، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَثْبَتُ مِنْ هَذَا.

٤٠٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ يُجَنِّحُ <sup>(١)</sup> فِي سُجُودِهِ حَتَّى يَرَى وَضْعَ <sup>(٢)</sup> إِبْطَيْهِ (ق).

٤٠٦ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَسْطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ» (ع).

٤٠٧ - وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَنَ أَنْفَهُ وَجِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، وَتَحَى يَدَيْهِ عَنِ جَنَّتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ حَذْوَ مَتَكَيْتَيْهِ (د، ت).

وقد أجمع أهل العلم على أن السجود فرض <sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بينهم على أن تقديم السجود على الركوع لا يجوز <sup>(٤)</sup>.

### أَعْضَاءُ السُّجُودِ

وقال جل في علاه: ﴿سَيَأْتِيكُمْ فِي وَجْهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وموضع أثر السجود هو الجبهة، وهي أعز أعضاء السجود، وفي تفسير الآية أقوال أخرى.

٤٠٨ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْرُتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ عَلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ» (ق).

(١) أي: يُجَانِي مَرْفَقَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ.

(٢) أي: بِيَاضِهِمَا.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨٩/١٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٨٥/٢).

وفي رواية لـ (م، ن): «أمرتُ أن أسجدَ على سبع، ولا أخفيتُ<sup>(١)</sup> الشعرَ ولا الثيابَ: الجبهةَ والأنفَ واليدينِ والرُكبتينِ والقدمينِ».

وقد اتفق العلماء على أن وضع الرأس في الأرض والرجلين في السجود فرض<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أنه إن سجد على جبهته وأنفه؛ فقد أدى فرض الله في سجوده، واختلفوا فيمن سجد على أنفه دون جبهته، أو جبهته دون أنفه<sup>(٣)</sup>.

### الجلسة بين السجدين وما يقول فيها

٤٠٩- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: قَدْ نَسِيَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ قَدْ نَسِيَ (ق).

٤١٠- وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي» (ن، هـ).

٤١١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَاهْدِنِي، وَارزُقْنِي» (ت، د) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «وَعَافِنِي» مَكَانَ: «وَاجْبُرْنِي»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عبد البر: والجلوس بين السجدين فرض، لا خلاف فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) أضْمَ وَأَجْمَعَ.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٦٢، ٦١/٢٣).

(٤) في إسناده: كامل أبو العلاء التميمي، وثقه ابن معين، تكلم فيه آخرون.

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٩٠/١٠).



## الطمأنينة في الصلاة عند عدم الخوف

وقال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء:

١٠٣].

قال أبو محمد: جعلت الصلاة بعد الطمأنينة، فكيف بها في الصلاة؟ وهي داخلة في إقامتها أيضاً.

٤١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» - ثلاثاً - . فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَهُ فَعَلَّمَنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا» (ق) لَكِنْ لَيْسَ لـ (م) فِيهِ ذِكْرُ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ».

قال ابن تيمية: الطمأنينة في الصلاة واجبة وتاركها مسيء باتفاق الأمة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: قد تبلغ إساءته في طمأنينته إلى أن يكون حاله حال من لم يُصَلِّ، كما جاء في حديث الرجل أنفأ؛ إذ قال له

النبي ﷺ: «فإنك لم تصل». ومن فقه الحديث، كما ذكر أولو العلم: أن الجاهل لا يؤمر بالإعادة، فإن النبي ﷺ لم يأمر الرجل بأن يعيد ما مضى من صلواته، وإنما كان أمره بإعادة ما صلى بين يدي النبي ﷺ تعليماً له، وإنكاراً لما فعل.

### صفة النهوض إلى الثانية والرابعة

٤١٣- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَثْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا (خ، ن، د، ت، حم).

قال أبو محمد: هذه القعدة هي التي تكون بعد الأولى والثالثة، ولا تخلو من أحد ثلاثة أمور:

- ١- إما أن تكون تعبدية.
- ٢- وإما أن تكون احتياطاً، لينظر المصلي في أي ركعة هو، ولا أعرف أحداً ذكر هذا الوجه.
- ٣- وإما أن تكون للاستراحة المحضة، وهذا ضعيف، فإن السجود أروح منها.

### افتتاح الثانية بالقراءة من غير سكوت

٤١٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ افْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ بِ ﴿الْعَبْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وَلَمْ يَسْكُتْ (م).

### الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو

٤١٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ

وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. ثم يتخير من المسألة ما شاء» (ق).

قال أبو محمد: فيه دليل على أن التشهد الأول محل للدعاء بعد الفراغ منه.

٤١٦ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ وَسَجَدَهَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ (ع).

وقد أجمع أهل العلم على أن من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر والعصر والمغرب والعتمة ساهياً: أن عليه سجدتي السهو<sup>(٢)</sup>.

### صِفَةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشْهَدِ وَمَا جَاءَ فِي الإِقْعَاءِ

٤١٧ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ - وَهُوَ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : كُنْتُ أَحْفَظُكُمْ لِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، رَأَيْتُهُ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حِذَاءَ مَنْكِبَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَضَرَ<sup>(٣)</sup> ظَهْرَهُ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يُعُودَ كُلُّ فَقَارٍ<sup>(٤)</sup> مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُعْتَرِشٍ، وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

(١) أي: جلوس التشهد الأول.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٩).

(٣) ثناه.

(٤) بفتح الفاء: ما انتضد من عظام الصلب.

جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَتَصَبَّ الْيُمْنَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ  
الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَتَصَبَّ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ  
(خ).

قال أبو محمد: هذه الجلسة يسميها الفقهاء بالتورك، ومن  
أنواعها: أن يدخل المصلي قدمه اليسرى بين ساقه وفخذه، مع  
نصب قدمه اليمنى، والذي يظهر أنها هيئة خضوع وتذلل.

٤١٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْرَشُ  
رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَتَصَبُّ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ عَقَبِ  
الشَّيْطَانِ، وَكَانَ يَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيَهُ افْتِرَاشَ السَّبْعِ وَكَانَ  
يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ (م، حم، د).

٤١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَنْ ثَلَاثٍ: «عَنْ نَقْرَةِ كَنْفَرَةِ الدَّيْكِ، وَإِقْعَاءِ كَأَقْعَاءِ الْكَلْبِ،  
وَالْتِفَاتِ كَالْتِفَاتِ الثَّعْلَبِ» (حم)، قال الهيثمي: إسناده حسن.

واتفق أهل العلم على أن في كل صلاة جليستين، واحدة بعد  
الركعتين الأوليين، والأخرى في آخر الصلاة، إلا الفجر فإنه  
لا يجلس فيها إلا مرة عند انقضائها<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الجلسة التي قبل السلام فرض<sup>(٢)</sup>.

(١) فره أبو عبيدة وغيره بالإقعاء المنهي عنه، وهو: أن يلمص أليته بالأرض،  
ويتصب ساقه، ويضع يديه على الأرض، كما يفتريش الكلب وغيره من  
السباع.

(٢) الإيجاز (الإقناع ١/٣٨١).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨٩/١٠).

ولا يجوز التربع في كل حال في الصلاة بإجماع العلماء<sup>(١)</sup>.

### صفة التَّشَهُدِ

وقال سبحانه في الأمر بالسلام على النبي ﷺ: ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٤٢٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ كَفِّي بَيْنَ كَفْيَيْهِ<sup>(٢)</sup> كَمَا يُعَلَّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «التَّحِيَّاتُ»<sup>(٣)</sup> لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» (ع).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَذَكَرَهُ، وَفِيهِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وَفِي آخِرِهِ: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ» (ق).

قال أبو محمد: استدل بهذا على أن الجمع بالمضاف والمغرف بـ (ال) يعم<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد لأبن عبد البر (١٩/٢٤٥، ١٦٠/٢٧٣):

(٢) يستتبط منه المصافحة باليدين، وأشار إلى ذلك البخاري في (صحيحه)، ونظم بعض أهل العلم هذا المعنى في قوله:

تصافح باليد واليدين أخرج به البخاري مرتين

وقد جمعت في ذلك رسالة صغيرة.

(٣) جمع تحية: للسلام، أو العظيمة، أو الملك، أو البقاء، أو السلامة من الآفات والنقص.

(٤) نحو: (عباد الله، والصلالحين) الواردين في الحديث.

٤٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَ يَقُولُ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» (م، د).

٤٢٢- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا تُجْزِي صَلَاةً إِلَّا بِتَشَهُدٍ (ص، تخ).

قال أبو محمد: التشهد كله سلام وإسلام، يبدأ بالتحية لله، ثم بالسلام على النبي، ثم السلام على النفس، وعلى كل عبد صالح .. إلى أن ينتهي الجلوس له بالتسليم، كما سيأتي بعد قليل.

وأجمع العلماء على أن إخفاء التشهد سنة، وإعلانه بدعة وجعل<sup>(١)</sup>.

### قَبْضُ أَصَابِعِ الْيُمْنَى وَرَفْعُ السَّبَابَةِ ..

٤٢٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ قَدْعًا بِهَا، وَيَدُّهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بَاسِطًا عَلَيْهَا.

وفي لفظ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبْضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى (حم، م، ن).

ولا خلاف بينهم في أن صفة الجلوس للتشهد أن يضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى مقبوضة الأصابع إلا السبابة منها، فإنه

يشير بها. ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى، مفروجة الأصابع. واختلفوا في تحريك السبابة<sup>(١)</sup>.

مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٤٢٤- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَّيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ جَمِيدٌ مُجِيدٌ وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ» (م، حم، ن ه ت).

قال أبو محمد: هذه صلاة خاصة، وأما السلام فقد تقدم في الشاهد، والأصل في الصلاة والتسليم على النبي ﷺ تقديم الصلاة إلا في الصلاة. وقد اشتمل حديث الشاهد والتسليم على التحية لله، والسلام على رسوله، والصلاة عليه، والمباركة عليه وعلى آله آل إبراهيم، والسلام على الملائكة، وعلى كل عبد صالح، والسلام على المصلي، كما ختم بالتسليم على من حضر.

وفي رواية: فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ إِذَا تَحَنُّنُ أَصَلَّيْنَا فِي صَلَاتِنَا؟ (حم).

٤٢٥- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا أَوْ عَرَفْنَا كَيْفَ السَّلَامُ عَلَيْكَ فَكَيْفَ الصَّلَاةُ؟ قَالَ:

«قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (ع).

المَرَادُ ب (الآل)

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وجاء هذا في سياق الكلام عن نساء النبي ﷺ.

قال أبو محمد: يظهر لي - والله أعلم - أن الأهل هنا يشمل أزواج النبي ﷺ للدلالة السياق، كما يشمل أصحاب الكساء الذين ورد بهم الحديث والنبي ﷺ معهم، لورود الحديث في ذلك، ولأن اللفظ في الآية المذكورة عدل به عن خطاب الإناث إلى خطاب الذكور على سبيل التغليب.

٤٢٦ - عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» (ق).

واتفق العلماء على أن المصلي بعد التشهد الأخير يُصَلِّي على النبي، وعلى آله <sup>(١)</sup>.

مَا يَدْعُو بِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ

وقال جل في علاه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

(١) المجموع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع: ١/٦٤٥).



٤٢٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَرَّخَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهُدِ الْأَخِيرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» (م، حم، ن، د).

٤٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ» (ع إلا ه).

قال أبو محمد: هذا موضع الدعاء والطلب .. وإنما يطلب المرء حاجته وهو بين يدي الملك، لا بعد الانصراف، وقد ثبت في هذا الموضع الإرشاد لأن يتخير المصلي من الدعاء ما شاء. فإن دعا بعد الصلاة بشيء عرضاً فهو موافق للسنة أيضاً. وقد اتفقت الأمة على أن هذا الدعاء مشروع يحبه الله ورسوله ويرضاه، وتنازعوا في وجوبه (١).

### الخروج من الصلاة بالسلام

٤٢٩- عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ (م، حم، ن، ه).

قال الشوكاني: فيه دليل على المبالغة في الالتفات إلى الجهة اليمين وإلى جهة اليسار؛ هكذا قال، والذي أفهمه عدم المبالغة في الالتفات؛ لأنه لو كان كذلك لقال الراوي: حتى يرى وجهه.

(١) مجموع الفتاوى (٧١٣/١٠)، وممن أوجبه ابن حزم.

٤٣٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَ تَوْمِيُونَ بِأَيْدِيكُمْ؟ كَأَنَّهَا أذُنَابُ خَيْلٍ شُمْسٍ»<sup>(١)</sup>، إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» (م، حم).

وأجمع أهل العلم على أن الفذ يقول: السلام عليكم، وليس بحضرته إنسان يُسَلِّمُ عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن السلام في الصلاة ساهياً لا يُخرج المرء من صلاته، ولا يفسدها عليه<sup>(٣)</sup>.

وعن عليّ فيمن خاف أن يحدث قبل أن يُسَلِّمَ الإمام: أن له أن يُسَلِّمَ إذا كان تشهد، وقد تمت صلاته. قال ابن حزم: ولا يعلم له في الصحابة مخالفاً، وهو قول ابن حزم<sup>(٤)</sup>.

### التسليمُ بواحدة

٤٣١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صِفَةِ وَتَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِتِسْعِ رَكَعَاتٍ، فِيهِ: ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ حَتَّى يُوقِظَنَا (حم).

قال العقيلي: «لا يصح في التسليم الواحدة شيء». وقال في (فتح الغفار ١/٣٨٧): «كلها ضعيفة، لم يثبت منها شيء».

(١) هي التي لا تستقر، بل تضطرب وتتحرك بأذنانها وأرجلها.

(٢) المحلى (الإقناع ١/٣٨٨).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١/٣٧١).

(٤) المحلى (المسألة: ٤١٩).

وأجمع أهل العلم على أن صلاة من اقتصر على تسليمه واحدة جائز<sup>(١)</sup>.

### كَوْنُ السَّلَامِ قَرِيضَةً

٤٣٢- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» (حم، د، ت، هـ).

والسلام لا يكون إلا في آخر التشهد بالنص والإجماع<sup>(٢)</sup>.

### الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ دُبُرَ الصَّلَاةِ

وقال الله سبحانه: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٠٣].

٤٣٣- عَنْ تَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ع إلاخ).

وقال سبحانه: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ. وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر].

٤٣٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ حِينَ يُسَلِّمُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ وَكَهُ النِّعَمُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النُّعْمَةُ، وَكَهُ الْفَضْلُ، وَكَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَكَهُ الْكَافِرُونَ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلِلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ (م، جم، ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (٤٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (الإقناع ٣٨٧/١).

قال أبو محمد: ودبر الصلاة: ما بعدها، وكذلك دبر كل شيء، وأما الأجسام فدبر كل شيء فيها منه.

٤٣٥- وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» (ق).

٤٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِثْمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ» (م).

٤٣٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ الْمَعْلَمُ الْغِلْمَانَ الْكِتَابَةَ وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ» (خ، ت).

٤٣٨- عَنْ الْبِرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحْبَبْنَا أَنْ نَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ فَيُقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ أَوْ تَجْمَعُ عِبَادَكَ» (م، حم).

٤٣٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ يُسَلِّمُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا» (حم، هـ).

قال أبو محمد: ورد في هذا الباب أحاديث أخرى، لا نطيل بذكرها، موضعها في كتب الأذكار. وقد اجتهد بعض علمائنا فجمع بعض أذكار الصلوات على نسق، فظن العامة أنها وردت مجموعة، وأن مخالفتها مخالفة للسنة، وليس في التصوص أن النبي ﷺ كان يجمعها بتلك الكيفية، ومن قدم ما ورد في حديث المغيرة على ما ورد في حديث عبد الله بن الزبير لم يخالف السنة.

صِرَافَةٌ تَوَجُّهُ الْإِمَامِ وَكَيْفِهِ وَأَنْصِرَافِهِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ

٤٤٠- عَنْ عَائِشَةَ: قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (م، حم، ت).

٤٤١- وَعَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ (خ).

٤٤٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا يَجْعَلَنَّ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِهِ يَرَى أَنَّ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ إِلَّا عَنْ يَمِينِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا يَنْصَرِفُ عَنْ يَسَارِهِ. وَفِي لَفْظٍ: أَكْثَرُ أَنْصِرَافِهِ عَنْ يَسَارِهِ (ق).

٤٤٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْصَرِفُ عَنْ يَمِينِهِ (م، ن).

ولا تعارض بينهما، فكل أحبر عما رأى، وأنه لا تفاصيل بين الجهتين.

قال أبو محمد: مجموع ما ورد في هذا الباب يدل على أن الاستقبال بالوجه نحو المصلين، أو التحول الجزئي إلى ذات اليمين، والانصراف إلى أي الجهتين حين الانصراف، وكذلك حين استقبال المأمومين = كله حسن، وللإمام أن يفعل من ذلك ما شاء.

### الجههرُ بالذكرِ بعدَ الصلاة

وقال سبحانه: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

٤٤٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ (م).

وفي رواية عنه: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالدُّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ (م).

### انصرافُ النساءِ بعدَ الصلاةِ قبلَ الرجالِ

٤٤٥ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ وَهُوَ يَمْكُثُ فِي مَكَانِهِ بِسِيرًا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ، قَالَتْ: فَتَرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ الرِّجَالُ (خ، حم).

### عقدُ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ

وقال جل في علاه: ﴿وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ﴾ [يس: ٦٥].

قال أبو محمد: كل ما جاء في القرآن من نطق الجوارح وازد في سياق العصاة، ولكن دلت النصوص النبوية على نطق الجوارح بالخير.

٤٤٦ - وَعَنْ يُسَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، قَالَتْ:  
 قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيرِ  
 وَلَا تَعْفَلَنَّ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ وَاعْقِدَنَّ بِالْأَنْامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ  
 مُسْتَنْطَقَاتٌ» (حم، ت، د) (١)

### التَّسْبِيحُ بِالمِسْبَحَةِ

٤٤٧ - رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ وَبَيْنَ يَدَيْهَا أَرْبَعَةٌ  
 آلَافٍ نَوَاقٍ تُسَبِّحُ بِهَا (ت بسند ض).

قال أبو محمد: اتِّخَاذُ الْمَسْبُوحَةِ لِمَنْ يَخْطِئُ فِي الْعَدَّةِ، أَوْ مَنْ  
 كَانَ لَهُ وَرْدٌ يَخْطِئُهُ الْأَنْامِلُ لِأَجْرٍ فِيهِ، وَلَكِنْ اللَّوْمُ عَلَى قَادِرٍ  
 عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ... وَفِي عِلْمِ التَّحْوِ قَاعِدَةٌ  
 كَلِمَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ قَاعِدَةً عَامَّةً فِي الدِّينِ وَالْحَيَاةِ، وَهِيَ الَّتِي  
 عَقَدَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْخُلَاصَةِ) بِقَوْلِهِ:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَمَّصِلُ

وَالْمَسْبُوحُ بِأَنْامِلِهِ هُوَ الْفَائِزُ بِمُوَافَقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ خَيْرُ الذَّاكِرِينَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ  
 وَاجِبَاتِهَا: كَالْقِيَامِ أَوْ الْقِرَاءَةِ أَوْ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ أَوْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوْ  
 اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ = سَقَطَ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ  
 مَا إِذَا أَرَادَ فَعَلَهُ إِرَادَةً جَازِمَةً أَمْكَنَهُ فَعَلَهُ (٢).

قال أبو محمد: مِنَ الْفَوَائِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ فِي الْأَذْكَارِ: أَنَّ  
 الذَّكْرَ يَتَضَاعَفُ بَعْدَ مَا أَحَالَ عَلَيْهِ الذَّاكِرُ، فَلَوْ قَالَ: الْحَمْدُ عَدَدُ خَلْقِهِ  
 لَكَانَ كَمَا قَالَ، وَهُوَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ الْوَاسِعِ.

(١) - فِي مَثَلْنَاهُ مَقَالَ، وَصَحَّحَهُ السِّيُوطِيُّ، وَمِمَّنْ ضَعَفَهُ الْإِبْرَاهِيمِيُّ.

(٢) - مَجْمُوعُ الْفِتَاوَى (٨/٤٣٨).

## مَا يُبْطَلُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ وَيَبَاحُ فِيهَا

### النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ

قال تعالى: ﴿وَقَوْمًا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٤٤٨- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ مِثْلَ صَاحِبِهِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى تَنْزَلَتْ: ﴿وَقَوْمًا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ (ق، ن، د، ت). فِيهِ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ.

٤٤٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ وَأَثَلْتُ أَمَا مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَيَّ أَفْحَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ يَصْنَمُونَنِي لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَابِي وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَبِوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلِحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هِيَ: التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م، حم، ن، د). وَقَالَ: «لَا يَحِلُّ» مَكَانَ «لَا يَصْلِحُ».

وأجمعوا على أن من تكلم في صلاته عامداً أو وهو لا يريد إصلاح شيء من أمرها: أن صلاته فاسدة<sup>(٢)</sup>

(١) نهري.

(٢) الإشراف (الإقناع ١/٣٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (١/٣٥٠، ٣٥١)،



## العادات

واتفق العلماء على أن رفع المصلي بصره إلى السماء منهي عنه<sup>(١)</sup>. ولا يُعلم عن الصحابة خلاف في أنه لا يجوز البصاق في المسجد البتة، وإن كان في غير صلاة، إلا أن يذفنه. أما البصاق والتنخم في الثوب، فجائز بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

مَنْ اعْتَدَى فِي دُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ  
وقال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾  
[الأعراف: ٥٥].

وقال جل في علاه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٤٥٠ - عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ: «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَاسِعًا» يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ (خ، حم، ن، د).

## مَا جَاءَ فِي التَّحَنُّنِ وَالتَّفَضُّعِ فِي الصَّلَاةِ

٤٥١ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدْخَلَانِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَكُنْتُ إِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي يَتَحَنَّنُ لِي (حم، ن، هـ، بسند ض).

٤٥٢ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَخَ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ (حم، ن، د)، وذكره (خ) تعليقاً.

(١) مجموع الفتاوى (٥٧٧/٦)، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٤-١٤٤/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠١/٢٢)، المحلى، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٠٢/٢).

قال ابن عبد البر: أجمع العلماء على كراهية النفخ في الصلاة، واختلفوا في إفساد الصلاة به. وكذلك أجمعوا على كراهية الأنين والتأوه في الصلاة، واختلفوا في صلاة من أن وتأوه فيها، فأفسدها بعضهم وأوجب الإعادة، وبعضهم قال: لا إعادة في ذلك. والتنحج عند جميعهم أخف من الأنين والنفخ ومن التأوه، ولا أصل في هذا الباب إلا إجماعهم على تحريم الكلام في الصلاة<sup>(١)</sup>.

### البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون].

وقال سبحانه: ﴿إِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ۝٥٨﴾ [مريم: ٥٨].

قال أبو محمد: لم يرد في القرآن الثناء على الباكين إلا حين يسمعون القرآن.

٤٥٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيْرٌ كَأَزِيْرِ الْمَرْجَلِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْبُكَاءِ (حس، ن، د).

### حمد الله في الصلاة عند العطاس أو حدوث نعمة

وقال الله سبحانه: ﴿التَّكْوِيْنَاتِ الْمَكِيْدُوْنَ الْحَكِيْمُوْنَ﴾ [التوبة: ١١٢].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٧).

(٢) كصوت القدر الذي يغلي.

٤٥٤ - عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَطَسْتُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «مَنْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ» فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّانِيَةَ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَهَا الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ رِفَاعَةُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ ابْتَدَرَهَا بِضَعٍّ وَثَلَاثُونَ مَلَكًا أَيُّهُمْ يَصْعَدُ بِهَا» (ن، ت).

وقال أبو حنيفة: إذا حمد الله للعطاس في الصلاة بطلت صلاته، وليس له أن يدعو في صلاته لإنسان باسمه، وقال عطاء وطاووس ومجاهد: لا يدعو في الصلاة المكتوبة بشيء. وكلها أقوال ضعيفة، فقد دعا النبي ﷺ على أناس ولأناس بأسمائهم.

مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ وَالْمَرْأَةُ تُصَفِّقُ

وقال الله جل في علاه: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (١٨)

[الحِجْر].

٤٥٥ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» (ق).

٤٥٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ فِي الصَّلَاةِ» (ع) وزيادة «في الصلاة» (م، حم، ن، ه).

قال ابن عبد البر: التصفيق لا يجوز في الصلاة لمن نابته شيء فيها، ولكن يسبح، وهذا ما لا خلاف فيه للرجال، وأما النساء؛ فإن العلماء اختلفوا في ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٠٦/٢١).

## الفتحُ على الإمام

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

٤٥٧- عَنْ مُسَوَّرٍ <sup>(١)</sup> بْنِ يَزِيدَ الْمَالِكِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَ آيَةَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ آيَةُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «فَهَلَا ذَكَرْتَنِيهَا» (د) <sup>(٢)</sup>.

٤٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَقَرَأَ فِيهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي: «أَصَلَيْتَ مَعَنَا؟». قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ؟» (د).

وقال ابن حزم: لا يفتح على الإمام إلا في سورة الفاتحة، لقول النبي ﷺ: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن».

## الدعاءُ والذكرُ في الصلاةِ رغباً ورهباً

وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْكَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

٤٥٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَآلَ عِمْرَانَ، وَالنِّسَاءَ، فَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ، وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ فِيهَا اسْتِيشَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغِبَ إِلَيْهِ (حم).

٤٦٠- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَأْذَنْتُ وَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى قَبْدًا فَاسْتَفْتَحَ الْبَقَرَةَ، لَا يَمُرُّ بِآيَةٍ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ فَسَأَلَ، قَالَ: وَلَا يَمُرُّ بِآيَةٍ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ

(١) مسوور، بضم الميم وفتح الواو، صحابي، ليس له غير هذا الحديث.

(٢) في سنده مقال.

فَتَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ فَمَكَثَ رَاكِعًا بِقَدْرِ قِيَامِهِ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبْرُوتِ<sup>(١)</sup> وَالْمَلَكُوتِ<sup>(٢)</sup>، وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ» ثُمَّ سَجَدَ بِقَدْرِ رُكُوعِهِ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبْرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ، وَالْكِبْرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ آلَ عِمْرَانَ، ثُمَّ سُورَةَ سُورَةَ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ (ن، د).

٤٦١- وَعَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَوْقَ بَيْتِهِ وَكَانَ إِذَا قَرَأَ: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْكُفْرَ﴾ [القيامة: ٤٠]، قَالَ: سُبْحَانَكَ فَبَلَى. فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (د).

### الإشارة في الصلاة للحاجة ورد السلام

٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قُلْتُ لَيْلَالٍ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؟، قَالَ: يُشِيرُ بِيَدِهِ (الخمسة).

٤٦٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّ إِلَيَّ إِشَارَةً، وَقَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبِعِهِ (حم، ن، د، ت).

وأجمع العلماء على أن من رد السلام - وهو في الصلاة - إشارة أجزاءه، ولا شيء عليه [وأنه لا يجوز له أن يرده باللفظ]<sup>(٣)</sup>.

### كرامة الالتفات في الصلاة إلا من حاجة

وقال تعالى: ﴿وَأَقِمْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩].

(١) الجبر والقهر.

(٢) الملك.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٠٩/٢١).

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المعارج: ٢٣]، أي: لا يتلفتون، وهو أحد معانيها.

٤٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّلْتَفِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْعَبْدِ» (خ، حم، ن، د).

وأجمع العلماء أن الالتفات في الصلاة لغير حاجة مكروه<sup>(١)</sup>.

### النهي عن تشبيك الأصابع والتخصير

٤٦٥- عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِداً إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يُشْبِكَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ» (حم، د، ت).

٤٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّخْصِيرِ<sup>(٢)</sup> فِي الصَّلَاةِ (ع إلاه).

٤٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْهِ (حم، د).

ولا يصح في فرقة الأصابع شيء.

### مَا جَاءَ فِي مَسْحِ التَّحْصِي وَتَسْوِيَتِهِ

وقال جل في علاه: ﴿وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

٤٦٨- عَنْ مُعْتَبِرِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلاً فَوَاحِدَةً» (ع).

(١) فتح الباري، المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٦٤٩).

(٢) وضع اليد على الخاصرة.

النَّهْيُ عَنِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَعْقُوصٌ<sup>(١)</sup> الشَّعْرِ

٤٦٩ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ إِلَى وَرَائِهِ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ وَأَقْرَأَ لَهُ الْآخِرُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا كَمَثَلِ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ» (ع - خ، هـ).

٤٧٠ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ (حم، وبمعناه: د، ت).

النَّهْيُ عَنِ تَنَحُّمِ الْمُصَلِّي قِبَلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنِ يَمِينِهِ

وقال سبحانه: ﴿فَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ثَلُّوا أَجْمَعُونَ﴾ [البقرة: ١١٥].

٤٧١ - أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى تُخَامَةً فِي بَيْتِ جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَسَاوَلَ حِصَاةً فَحَثَّهَا<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: «إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَكَيْتَصُقَّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى» (ق).

٤٧٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَبْزُقَنَّ قِبَلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَبَصَّقَ فِيهِ وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا» (خ، حم).

قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ

وقال الله في آية صلاة الخوف: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

(١) عقص الشعر: قتله وضميره.

(٢) الحثُّ والحَثُّ بمعنى واحد.

٤٧٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ  
الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْعَقْرَبِ وَالْحَيَّةِ (الخمسة).

### المشي اليسير فيها لحاجة

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٤٧٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي  
فِي الْبَيْتِ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُغْلَقٌ فَجَنَّتْ فَمَشَى حَتَّى فَتَحَ لِي ثُمَّ رَجَعَ  
إِلَى مَقَامِهِ، وَوَصَفَتْ أَنَّ الْبَابَ فِي الْقَبِيلَةِ (حم، ن، د، ت).

وقد أجمع العلماء على أن العمل القليل في الصلاة لا يضرها<sup>(١)</sup>.  
وأن العمل الكثير في الصلاة يفسدها، وأن قليل الأكل والشرب  
عمداً فيها لغير صلاحها يفسدها<sup>(٢)</sup>.

وكان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة، وكذلك مجاهد.  
وعن ابن عمر: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فله أن  
يغسله، ثم يتمّ صلاته ما لم يتكلم.

وقال قتادة: لا بأس بضرب الشاة تدخل بيتك بقصبة وأنت في  
الصلاة.

### عمل القلب لا يبطل الصلاة وإن ظالم

وقال الله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ  
وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ رَبًّا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن سَيِّئًا أَوْ آخِطًا أَنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِلْ  
عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَائِفَةٍ  
لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٥٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٩٥).



٤٧٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا تُودِيَ  
بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَكُهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ  
الْأَذَانَ أَقْبَلَ، فَإِذَا تُوبَ بِهَا أَدْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى  
يَخْطُرُ<sup>(١)</sup> بَيْنَ الْمَرْءِ وَتَفْسِهِ يَقُولُ: أَذْكَرُ كَذَا أَذْكَرُ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ  
يَذْكَرُ حَتَّى يَضِلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذْرَ أَحَدُكُمْ  
ثَلَاثًا صَلَّى، أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ» (ق).

واتفقوا على أن الفكرة في أمر الدنيا لا تفسد الصلاة<sup>(٢)</sup>.

### الفتوت في المكتوبة عند التوازل

وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَكَيْتَ أَقْدَامِنَا  
وَأَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠].

٤٧٦- عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي:  
يَا أَبْتَ إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكَرٍ، وَعُمَرَ،  
وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، هَاهُنَا بِالْكَوْفَةِ قَرِيبًا مِنْ خَمْسِ سِنِينَ أَكَانُوا  
يَقْتَتُونَ؟ قَالَ: أَيُّ بَنِي مُحَدَّثٍ (حم، ت، ن).

٤٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى  
أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ (م، حم، ن) وَفِي لَفْظٍ: قَتَلَ  
شَهْرًا حِينَ قِيلَ الْقُرَاءُ فَمَا رَأَيْتَهُ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ (خ).

٤٧٨- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْتَتُ  
فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ (م، حم، ت).

(١) قال ابن حجر: ضبطناه عن المتقين بالكسر، وأكثر الرواة سمعناه يضم الطاء  
(الفتح ٨٦/٢).

(٢) وتعقبه ابن تيمية بأنها إذا كانت هي الأغلب في الصلاة ففيه نزاع.

٤٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ، أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ قَتَتْ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرَبَّمَا قَالَ: إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَكِيدَ بْنَ الْوَكِيدِ، وَسَلْمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ أَشَدُّ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»، قَالَ: يَجْهَرُ بِذَلِكَ. وَيَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: «اللَّهُمَّ: الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا حَتَّىٰ مِّنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ» حَتَّىٰ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] (خ، حم).

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَرْكِ الْقَنُوتِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ فِي أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ: الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ <sup>(١)</sup>.

### السُّتْرَةُ وَالذُّنُوبُ مِنْهَا

وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

٤٨٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ وَكَيْدُنُ مِنْهَا» (د، هـ، وفيه راوٍ ضعیف).

٤٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ يَأْمُرُ بِالْحَرَبَةِ فَيُوضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ (ق).

٤٨٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْحِذَابِ مَمْرٌ شَاؤُ (ق).

(١) (٧)

(٧)

(١) نيل الأوطار عن الطحاوي (موسوعة الإجماع ٢/٩١٧).

قال أبو محمد: اختلف العلماء في قدر هذه المسافة، فقال بعضهم: ثلاثة أذرع، ولكنه غير مقبول؛ لأن ممر الشاة أقل من ذلك. وقال بعضهم: هذا القدر حين يكون قائماً، فإذا أراد أن يركع تقهقر. والظاهر لي: أن الراوي أراد أن يبين المسافة التي بعد مُصَلَّاهُ (وهو موضع صلاته من قدميه إلى موضع جبهته) وأن ما بعده إلى السترة ممر شاة، وبتعبير أقرب: بين طرف سجادته التي يُصَلِّي عليها والسترة .. الخ.

٤٨٣- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَيْسَى اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالِدَوَابُّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مِثْلُ مَوْخِرَةٍ»<sup>(١)</sup> الرَّحْلِ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (م، حم).

٤٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا، وَلَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» (حم، د، بسند ض)<sup>(٢)</sup>.

واختلف من قالوا بالخط، فمنهم من قال: يكون مستقيماً، ومنهم من قال: يكون مقوساً. وهو قول أحمد.

٤٨٥- وَعَنْ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عُوْدٍ وَلَا عَمُوْدٍ، وَلَا شَجَرَةً إِلَّا جَعَلَهُ عَلَيَّ حَاجِيهِ الْأَيْسَرَ، أَوْ الْأَيْمَنَ، وَلَا يَصْمُدُّ لَهُ صَمْدًا (حم، د، بسند ض).

(١) على وزن (مُسَلِّمَةٌ، ومُذَكَّرَةٌ)، وهي الخشبة التي يستند إليها الراكب من كور البعير.

(٢) ضعفه الشافعي وابن الصلاح.

٤٨٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فِضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ (حم، ن، د).

وأجمع المسلمون على أنه يسنّ للمصلي أن يكون بينه وبين القبلة سترة من جدار أو سارية أو غيرهما، وأن يدنو منها بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود، سواء صلى منفرداً أو إماماً، أو في السقر أو الحضر<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من قُرب من سترته، ما بين ممر الشاة إلى ثلاثة أذرع فقد أدى ما عليه<sup>(٢)</sup>.

### دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [التوبة: ٧١].

٤٨٧ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنَّ أَبِي فُلَيْقَاتِلُهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» (ق، ن، د).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يُقاتل المارّ بين يدي المصلي بسيف، ولا يبلغ منه مبلغاً يفسد به على نفسه صلاته<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الإمام والمنفرد إذا كانا يصليان إلى سترة: أنه ليس عليهما أن يدفعا من يمرّ وراء السترة<sup>(٤)</sup>.

(١) - المجموع عن أبي حامد، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٦٢٨/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٣) الاستذكار (١٦٤/٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٨٩/٤).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٨٨/٤).

## إثم المارّ بين يدي المصلّي

وقال جلّ في علاه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْكُمْ شَعْبَكَ اللَّهُ فَاِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

٤٨٨- وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ - مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ الصَّمَةِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً (ع).

## مَنْ صَلَّى وَبَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةٌ

٤٨٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَيَقْظَنِي فَأَوْتِرْتُ (ع إلات).

## مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهِ

٤٩٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ» (م، حم). وزاد: «وَيَقْبِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ».

٤٩١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يَسْتُرُّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ

الأصفر؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان» (ع إلاخ).

٤٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَأَذْرَعُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» (د)، وفيه مجالد بن سعيد، ض).

### مرور الإنسان والدابة بين الصفوف

٤٩٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِيَمِينِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ فَزَلْتُ وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يَنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ (ع).

واتفق أهل العلم على أن ما عدا الكلب والمرأة والحصان والهرّ والمشرک = لا يقطع الصلاة. واتفقوا على أن ما مرّ من ذلك كلّه وراء سترة المصلي: أنه لا يقطع الصلاة (١).

واتفقوا على أنه لا يضر المرور بين يدي المأموم، كما لا يضرّ المرور من وراء السترة إلى القبلة (٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٤).

(٢) الاستذكار (٦/١٦٢).

## صلاة التطوع

وقال الله جلّ في علاه: ﴿وَمِن مَّا نَأْتِي الْبَلَّ نَسِيحٌ وَأَطْرَافُ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: ١٣٠].

وعن قيس بن أبي حازم: ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ قَوْلًا وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٣]، الصلاة بين الأذان والإقامة<sup>(١)</sup>.

## سُنُّ الصَّلَاةِ الرَّابِعَةُ الْمُؤَكَّدَةُ

وقال الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴿٤٩٦﴾﴾ [المعارج].

٤٩٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ العِدَاةِ، كَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا فَحَدَّثَنِي حَقِصَةً أَنَّهُ كَانَ إِذَا طَلَعَ الفَجْرُ وَأَذَّنَ المُوَدِّنُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ (ق).

٤٩٥ - وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وقبل الظهر أربعاً» (م،

حم، د).

٤٩٦ - وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَكَلِمَةٍ إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَجْدَةً سُبُوِي المَكْتُوبَةِ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ» (ع [إلآخ] وكلفظ (ت): «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَكَلِمَةٍ إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ: أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الفَجْرِ».

وأجمع العلماء على أن صلاة النافلة في البيوت أفضل إلا هذه السنن الرواتب<sup>(١)</sup>.

### الصلاة قبل العصر

٤٩٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا» (حم، د، ت).

المُحَافَظَةُ عَلَى رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَتَخْفِيفُهُمَا، وَقَدْرُ الدُّنْيَا

قال جلّ وعزّ: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

٤٩٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ عَلَى رَكَعَتِي الْفَجْرِ (ق).

٤٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَمَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (حم، ن، د، هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقْرَةِ [١٣٦]، وَفِي الْآخِرَةِ مِنْهُمَا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢] (م).

٥٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرَّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِذَا لَأَقُولُ: هَلْ قَرَأَ فِيهِمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ؟ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٧٠، ١٧١).

(٢) وهو في (م) من حديث أبي هريرة.



ومن ثمَّ قال مالكٌ وجمهور الشافعية: لا يقرأ غير الفاتحة. وقال بعض السلف: لا يقرأ شيئاً. والظاهر أنه كان يقرأ الفاتحة ومعها غيرها، وربما خفف فاقصر على قراءتها.

٥٠٢ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» (م، حم، ت).

### الاضطجاعُ بعدهما

٥٠٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ <sup>(١)</sup>.  
وفي رواية: كَانَ إِذَا صَلَّى رُكْعَتِي الْفَجْرِ، فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَبِقَةً حَدَّثَنِي وَأَلَّا اضْطَجَعَ (ق).

قال أبو محمد: بالغ ابن حزم - رحمه الله - فأوجب هذه الضجعة، وجعلها شرطاً لصحة صلاة الفجر، واحتج بالأمر الوارد في الاضطجاع، وبأن أبا هريرة راوي الحديث كان يرى الوجوب. قال ابن تيمية: الصحيح أن ذلك فعله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأمّا الأمر به فلا يصح لأنه من رواية عبد الواحد بن زياد.

وقال: لو صح الأمر به لما كان ذلك شرطاً في صحة صلاة الفجر، بل لو لم يصل المرء ركعتي الفجر أصلاً لما كانت صلاته باطلة اهـ. ولا يرتاب المتأمل أنها كانت اضطجاع راحة لا ضجعة عبادة، بل لو قيل بتركها لمن خاف أن يتمادي في النوم لكان أوفق، وأمّا النبي ﷺ فلا ينام قلبه إذا نامت عينه. وهذه من أغرب مسائل ابن حزم رحمته، وغرائبه قليلة.

(١) وأمّا الأمر به فلم يصح.

## قَضَاؤُهُمَا

٥٠٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رُكْعَتِي الْفَجْرِ، فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ» (ت، ك). وَقَدْ نَبَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَاهُمَا مَعَ الْفَرِيضَةِ لَمَّا نَامَ عَنِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ.

قال أبو محمد: هذا فيمن نام عنهما أو نسيهما، وأما من يتعمد تركهما وتأخيرهما ليقضيهما بعد الصلاة أو بعد طلوع الفجر؛ فلا يستقيم له الاستدلال بمثل هذا. والقول بأنها لا تقضى إلا عن عذر هو قول ابن حزم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا تقضى مطلقاً. ويُروى عن مالك قضاؤهما بعد طلوع الشمس، وذهب أحمد والشافعي في أحد قوليه إلى قضائهما مطلقاً.

وممن قال بوجوب ركعتي الفجر: الحسن البصري.

ولا خلاف بين أهل العلم أن وقت ركعتي الفجر حين يطلع الفجر إلى أن تقام الصلاة<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بينهم في أن ركعتي الفجر من السنن المؤكدة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن صلاتها في المنزل بعد إقامة الصلاة ما لم يخف فوات الصلاة مع الإمام = أولى من الاشتغال بالسعي إلى الصلاة بخلاف سائر النوافل<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: من كان من قوله أن ركعتي الفجر لا تقضيان إلا عن نوم أو نسيان، فلا عليه أن يقول: من كان في بيته وخشي

(١) المحلى (الإقناع ١/٣٢١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٢، ٧١/٢٢)، ابن بطال (الإقناع ٢/٥٢١).

(٣) الطحاوي (شرح معاني الآثار ١/٣٧٦).

فوات الجماعة بأدائه الركعتين فليصلهما ولو فاتته الجماعة؛ لأنهما خيرٌ له من الدنيا وما فيها.

### بَعْضُ مَا وَرَدَ فِي الْوِثْرِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل: ٦]، والليل كله ناشئة، ووقت للقيام.

٥٠٥- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: الْوِثْرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (حم، ت، هـ) ولفظه: إِنَّ الْوِثْرَ لَيْسَ بِحَتْمٍ، وَلَا كَصَلَاتِكُمْ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ فَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ وَثِرٌ يُحِبُّ الْوِثْرَ».

٥٠٦- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوِثْرُ حَقٌّ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْتَرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» (حم، ن، د).

وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ فِيهِ: «الْوِثْرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ».

جَوَازُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ كَالْبَعِيرِ وَالسَّيَّارَةِ وَغَيْرِهِمَا

وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

٥٠٧- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ عَلَى بَعِيرِهِ (ع).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْوِثْرَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>.

الوِثْرُ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ الشَّفْعِ وَالصَّلَاةِ مَثْنَى مَثْنَى

وقال سبحانه: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوِثْرِ﴾ (٢) [الفجر].

٥٠٨ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصَّبِيحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» (ع).

وك(م): قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا مَثْنَى مَثْنَى؟ قَالَ: يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رُكْعَتَيْنِ.

وفي رواية: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» (الخمسة) (١).

٥٠٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَالرُّكْعَةَ فِي الْوِثْرِ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بَعْضَ حَاجَتِهِ (خ).

وأجمع أهل العلم على أن ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوِثْرِ (٢).

الوِثْرُ بِثَلَاثٍ وَخَمْسٍ وَسَبْعٍ وَتِسْعٍ.

وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ (٣) [الإنسان].

٥١٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوْتِرُ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ (حم) وَضَعْفُ إِسْنَادِهِ، وَ(ن) وَكَلْفُظُهُ: كَانَ لَا يُسَلِّمُ فِي رُكْعَتِي الْوِثْرِ.

(١) صححها ابن خزيمة وابن حبان، وضعفها الجماعة لأنها من طريق: علي البارقي الأزدي، ضعفه ابن معين. وقال الدار قطني: وهم.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

٥١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُؤْتِرُوا بِثَلَاثٍ، أَوْ تِرُوا بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ، وَلَا تُشَبِّهُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ» (قط، وقال: كُلُّهُمُ ثِقَاتٌ).

وَأَخْرَجَ (ك) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ، وَلَيْسَ فِيهِ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ.

٥١٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِسَبْعٍ وَيَخْمَسُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَلَا كَلَامٍ (حم، ن، هـ).

٥١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رُكْعَةً، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، وَلَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ مِنْهُنَّ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ (ق).

٥١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أُنْشِئِي عَنِّي وَتِرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كُنَّا نَعْبُدُ لَهُ سِوَاكَهُ وَطَهُورَهُ، فَيَعْتَهُ اللَّهُ مَتَى شَاءَ أَنْ يَبْعَثَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَسُوكُ وَيَتَوَضَّأُ، وَيُصَلِّي سَبْعَ رُكْعَاتٍ لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا، ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَيَلِكُ إِحْدَى عَشْرَةَ رُكْعَةً يَا بَنِي، فَلَمَّا أَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ أَوْ تَرَ سَبْعَ، وَصَنَعَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِثْلَ صَنِيعِهِ الْأَوَّلِ، فَيَلِكُ سَبْعَ يَا بَنِي، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ أَوْ وَجَعَ عَنِ قِيَامِ اللَّيْلِ، صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رُكْعَةً، وَلَا أَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِي لَيْلَةٍ، وَلَا قَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ، وَلَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا غَيْرَ رَمَضَانَ (م، حم، ن، د).

وقد ذكر أبو محمد ابن حزم في الوتر والتهجيد ثلاثة عشر وجهًا، ثم قال: وأحبها إلينا وأفضلها أن يُصلي ثنتي عشرة ركعة، يُسلم مع كل ركعتين، ثم يوتر بواحدة<sup>(١)</sup>.

وقال في كتاب آخر: وأنا أكره لكل أحد أن يزيد علي عدد ما كان يتنفل به النبي ﷺ لوجهين: أحدهما: قول الله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، الثاني: أن يوسوس الشيطان له أنه فعل الخير أكثر من النبي ﷺ، فيهلك إلى الأبد، ويحبط عمله<sup>(٢)</sup>.

### وَقْتُ صَلَاةِ الْوَيْتْرِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَضَعُكَ وَأُتْرَاقًا وَمَظَافَةً مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَاللَّهُ يَقْدَرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عِلْمًا أَن لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٢٠].

٥١٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ وَأَوْسَطِهِ وَآخِرِهِ، فَانْتَهَىٰ وَثَرَهُ إِلَى السَّحَرِ (ع).

٥١٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا» (م، حم، ن، ت).

٥١٧ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيْكُمْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ، ثُمَّ لِيَرَقُدْ، وَمَنْ وَثِقَ بِقِيَامٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ مِنْ آخِرِهِ، فَإِنْ قِرَاءَةُ آخِرِ اللَّيْلِ مَحْضُورَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ أَفْضَلُ» (م، حم، ت).

(١) المحلي (٤٣/٣).

(٢) رسالة التلخيص (١٢٠).

(٣) أي: تحضرها الملائكة.

٥١٨ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْوُثْرِ بِـ ﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (حم، ن، د).

وَزَادَ (حم، ن): فَإِذَا سَلَّمَ قَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

وَلَهُمَا مِثْلُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، وَفِي آخِرِهِ: وَرَفَعَ صَوْتَهُ فِي الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup>.

### دُعَاءُ الْقُنُوتِ

وقال سبحانه: ﴿لَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

٥١٩ - وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَكَّلْنِي فِيمَنْ تَوَكَّلْتِ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ<sup>(٢)</sup> تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ<sup>(٣)</sup>، سُبْحَانَكَ<sup>(٤)</sup> تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» (الخمسة، خز، حب).

قال أبو محمد: زاد النسائي هنا: «وصلّى الله على النبي». صححها التّووي وضعفها ابن حجر، وضعف ابن حبان الحديث كلّهُ، وأعلّه بأن النبي ﷺ توفي وعمر الحسن ثماني سنين، فكيف

(١) أي: في التسيحة الآخرة.

(٢) من الرواية من أتيت الفاء، ومنهم رواها «إنك» من غير فاء.

(٣) زاد البيهقي هنا (ولا يعز من عاديته) وضعفها الحفاظ.

(٤) زادها الترمذي، كما قال الشوكاني.

يعلمه هذا الدعاء؟ واعتراضه بعيد؛ لأنَّ تحمُّلَ مثله ممكن، وقد ترجم في السَّيْرِ لِأَنَاسٍ حَفْظُوا أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَمَوْجُودٌ فِي عَصْرِنَا، وَقَبْلَ عَصْرِنَا.

٥٢٠ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وَثْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عِقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ» (الخمسة).

لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ وَخَتَمَ صَلَاةَ اللَّيْلِ بِالْوَثْرِ

وقال سبحانه: ﴿وَالسَّغِيْرَ وَالْوَثْرَ﴾ [الفجر].

٥٢١ - عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَثْرَانَ فِي لَيْلَةٍ» (جم، ن، د، ت).

٥٢٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَثْرًا» (ع إلا ه).

٥٢٣ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزْكَعُ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَثْرِ (حم، ت، ه) وَزَادَ: وَهُوَ جَالِسٌ.

وَقَدْ سَبَقَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ لَمْ يَرَ نَقْضَ الْوَثْرِ.

قاله في (المنتقى)، قال أبو محمد: ولا نقض في هذا ولا إبطال للوتر؛ لأن من زاد شفعا فهو باق على وتره، ولا يتنقض الوتر إلا بوتر آخر؛ لأن الوتر إلى وتر يجعله شفعا، فيحتاج إلى وتر ثالث.

قَضَاءُ مَا يَقُوتُ مِنَ الْوَثْرِ وَالسُّنَنِ الرَّائِبَةِ وَالْأَوْرَادِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [١١] ﴿طه: ١٤﴾.



٥٢٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَثْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلَّهُ إِذَا ذَكَرَهُ» (د).

٥٢٥ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ» (ع إلأخ).

قال في (المتقى): وثبت عنه ﷺ: أنه كان إذا منعه من قيام الليل نوماً أو وجعاً صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة.

### صلاة التراويح

وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ [الفرقان].

٥٢٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْعَبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ع) زاد (حم، ن): «وما تأخر»، واختلف في صحتها.

٥٢٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ تَأْسًا، ثُمَّ صَلَّى الثَّانِيَةَ فَكَثَرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْتَرَضَ عَلَيْكُمْ» وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ (ق).

٥٢٨ - وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِكُمْ، فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي يُبُوتِكُمْ، فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» (خ).

٥٢٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أُوزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلُ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةَ أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِنِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: نِعِمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَتَأَمُّونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ، يَعْنِي آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ (خ).

وفي (ط) عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عُمَرَ يَقُومُونَ فِي رَمَضَانَ بِثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ رُكْعَةً.

واتفق العلماء أن قيام رمضان تطوع كله، من شاء فعله، ومن شاء تركه (١).

وأجمعوا أنه لا يجوز تعطيل المساجد من قيام رمضان (٢).

وقال النووي: اتفق العلماء على استحبابها (٣).

قال أبو محمد: ذهب كثير من العلماء إلى أن التراخي مما شرع فيه التجميع، وأن أداءها في المسجد أفضل، ولكن النبي ﷺ ذكر فضل صلاة النافلة في البيت، وهو يعني هذه الصلاة، كما في الحديث المتقدم، فالتعميم باقٍ، ثم قد يكون أداءها في المسجد في جماعة أو غير جماعة أفضل لمن كان ذلك أنشط له وأرغب أو

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٥٠٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١١٩/٨).

(٣) شرح صحيح مسلم (٤٠/٦).

كان لا يُحسن القراءة، فإن اختلاف الأحوال وآثارها تجعل  
الفاضل مفضولاً، وأدنى القيام ركعتان.

والإجماع على تحريم خلو المساجد منها من غرائب الإجماع!!  
وقال مالك وبعض الشافعية وآخرون: الأفضل أن تصلي فرادى  
في البيت، وقالت العترة: التجميع فيها بدعة<sup>(١)</sup>.

### الصَّلَاةُ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذريات: ١٧].

٥٣٠ - قال أنس في تفسيرها: كَانُوا يُصَلُّونَ فِيمَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ  
وَالْعِشَاءِ (د، ك، وقال: صحيح على شرط الشيخين)<sup>(٢)</sup>.

٥٣١ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ  
الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَامَ يُصَلِّي، فَلَمْ يَزَلْ يُصَلِّي حَتَّى  
صَلَّى الْعِشَاءَ ثُمَّ خَرَجَ (حم، ت)..

وفي العلماء من قال: هي صلاة الأوابين.

### قِيَامُ اللَّيْلِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَجُدْ لَهُمْ وَاعْبُدْ لَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧٩].

وقال سبحانه: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا  
وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

(١) نيل الأوطار (٥/١٧٢-١٧٣).

(٢) وافقه الذهبي والألباني.

وهكذا قيل في قوله سبحانه: ﴿مِنَ اللَّيْلِ فَسَجُدْ لَهُمْ﴾ [ال عمران: ١١٣]، إنهم كانوا يصلون بين العشاءين.

وفي أول المزمّل وآخرها ما هو أصرح من ذلك.

٥٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»  
قَالَ: فَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ» (ع  
إلّاخ).

٥٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ  
- عَزَّ وَجَلَّ - صَلَاةُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَتَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ  
ثُلُثَهُ، وَيَتَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا» (ع).

٥٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سُئِلَتْ: كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ  
النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا أَسْرًا،  
وَرُبَّمَا جَهْرًا (الخمس).

٥٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَقْتَبِحْ صَلَاتَهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» (م،  
حم، د).

قال ابن عبد البر: الذي عليه جماعة العلماء: أن قيام الليل  
مندوبٌ إليه (١).

### صَلَاةُ الضُّحَى

وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّلِينَ عَقُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥]،  
هي صلاة الضُّحَى في قول طائفة من السلف، وقال ابن عباس:  
صلاة الضُّحَى في قوله: ﴿يَسْتَبِخْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] (٢).

(١) الاستذكار (١٨٩/٥).

٥٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: «بَصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتِي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ» (ق).

وفي لفظ: «وَرَكَعَتِي الضُّحَى كُلَّ يَوْمٍ» (م، حم).

٥٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ (م، حم، هـ).

٥٣٨- وَعَنْ أُمِّ هَانِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُسْلِهِ فَسَرَّتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةٌ، ثُمَّ أَخَذَ ثَوْبَهُ فَالتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِيَةَ رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى (ق).

٥٣٩- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ قُبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ الضُّحَى، فَقَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَائِبِينَ إِذَا رَمَضَتْ»<sup>(١)</sup> الْفِصَالُ مِنَ الضُّحَى» (م، حم، ت).

### رَكَعَاتُ الْمَسْجِدِ

وقال سيحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج].

٥٤٠- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ» (ع).

لا يختلف أهل العلم أن كل من دخل المسجد في وقت يجوز فيه التطوع بالصلاة: أنه يستحب له أن يركع فيه عند دخوله ركعتين، قالوا فيهما: تحية المسجد<sup>(٢)</sup>.

(١) هي أن تحمي الرمضاء، فتترك الفصال من شدة حرها، والفضيل: ولد الناقة.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٠٠/٢٠).

### الصلاة عقيب الطهور

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ (١٣) [المعارج].

٥٤١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ: «يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفًّا نَعْلِكَ» (١) بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كَتَبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ (ق).

### صلاة الاستخارة

قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ يَبْلُغُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣].

٥٤٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْاِسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي». أَوْ قَالَ: «عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي». أَوْ قَالَ: «عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنَّهُ، وَاقْدِرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ». قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ (ع. إلام) (٢).

(١) حركة نعليك.

(٢) أما حديث ابن سعادة ابن آدم استخارته الله عز وجل ... (حم) فقد ضمه العراقي.

قال أبو محمد: أولى القولين بالصواب في محلّ هذا الدعاء: أنه قبل السلام، وبعد التشهد.

مَا جَاءَ فِي طُولِ الْقِيَامِ وَكَثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

وقال سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ أَنَا أَلَيْلٍ سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ [الزمر: ٩].

٥٤٣ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُتُوتِ» (م، حم، ت).

٥٤٤ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقُومَ وَيُصَلِّيَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ أَوْ سَاقَاهُ، فَيَقَالَ لَهُ، فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا» (ع إلا د).

٥٤٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ» (م، حم، د).

٥٤٦ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ فَإِنَّكَ لَنْ تَسْجُدَ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ بِهَا عَنْكَ خَطِيئَةٌ» (م، حم، د).

٥٤٧ - وَعَنْ رَيْبَعَةَ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أُبَيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ آتِيَهُ بِوَضُوءِهِ وَحَاجَّتِيهِ، فَقَالَ: «سَلْنِي». فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟». فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (م، حم، ن).

قال أبو محمد: المراد بكثرة السجود: كثرة الصلاة، وهو من باب إطلاق الجزء على الكل، وقد يفهم منه الإكثار من السجود وحده، وهو فهم لا أنسبه لأحد.

## فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ

وقال سبحانه لموسى وهارون وقومهما: ﴿وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [يونس: ٨٧].

٥٤٨ - عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» (ع).

٥٤٩ - وَعَنْ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ السُّيُولَ تَحُولُ<sup>(١)</sup> بَيْنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَأَجِبْ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِي أَتَّخِذُهُ مَسْجِدًا، فَقَالَ: «سَتَفْعَلُ» فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» فَأَشْرَتْ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ (ق)، وَقَدْ صَحَّ التَّنْقُلُ جَمَاعَةً مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

## التَّنْقُلُ جَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٥٥٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا بَدَأَ<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقَلُّ كَانَ أَكْثَرُ صَلَاتِهِ جَالِسًا (ق).

٥٥١ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سُبْحَتِهِ<sup>(٣)</sup> قَاعِدًا حَتَّى كَانَ قَبْلَ وَقَاتِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي فِي سُبْحَتِهِ قَاعِدًا، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ فَيُرْتَلُّهَا حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا (م، حم، ن، ت).

(١) في (المتقى): «للتحول»، والصواب ما هو مثبت.

(٢) أسن وضعف.

(٣) أي: نافله.



## العبادات

٥٥٢ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ قَاعِدًا، قَالَ: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ» (ع إلا م).

٥٥٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَائِمًا، وَكَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا، وَكَانَ إِذَا قَرَأَ وَهُوَ قَائِمٌ، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَائِمٌ، وَإِذَا قَرَأَ قَاعِدًا، رَكَعَ وَسَجَدَ وَهُوَ قَاعِدٌ (ع إلا خ).

٥٥٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ تَرَ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا قَطُّ حَتَّى أَسَنَّ، وَكَانَ يَقْرَأُ قَاعِدًا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ. رَوَاهُ (ع) وَزَادُوا: ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ كَذَلِكَ.

وأجمع أهل العلم على جواز صلاة النافلة جالسًا للقادر على القيام<sup>(١)</sup>.

## الجلوس متربعا

وقال سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٥٥٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا (ن، خز، حب، ك، قط).

## النَّهْيُ عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكُوعِ﴾ [البقرة: ٤٣].

٥٥٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» (ع إلا خ).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦٩/١٩).

٥٥٧ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأْتٍ<sup>(١)</sup> بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصُّبْحُ أَرْبَعًا، الصُّبْحُ أَرْبَعًا» (ق).

### أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفُلِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ [الحشر: ٧].

٥٥٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (ق).

٥٥٩ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَبَسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي مِمَّا عَلَّمَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ، فَأَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ، فَلَا تُصَلِّ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ قَبْدَ رُمُحٍ أَوْ رُمْحَيْنِ، فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى - يَعْنِي - يَسْتَقِيلَ الرُّمُحُ بِالظَّلِّ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمَ، فَإِذَا أَفَاءَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، فَإِذَا صَلَّيْتَ الْعَصْرَ فَأَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، فَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ» (م، حم، وأوله عنده: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَصَلِّ مَا شِئْتَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَكْتُوبَةٌ، حَتَّى تُصَلِّيَ الصُّبْحَ».

٥٦٠ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، أَوْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: «حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِأَزْغَةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ، وَحِينَ تَضَيِّفُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ» (ع إ لأخ).

وأجمع أهل العلم على أن التطوع بالصلاة حسنٌ، ما لم يكن بين طلوع الشمس وابتدائها الشمس، بغير ركعتي الفجر<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر: وأجمع أهل العلم على أن نهى النبي ﷺ عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها صحيحٌ غير منسوخ، لم يعارضه شيءٌ، إلا أنهم اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: لا تُصَلَّى نافلة ولا فريضة ولا على جنازة في ذينك الوقتين، ولا عند استواء الشمس، وقال بعضهم ذلك في النافلة دون الفريضة والصلاة على الجنازة<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: والنهي في العصر معلقٌ بصلاة العصر: فإذا صلاها لم يصل بعدها، وإن كان غيره لم يصل، وما لم يصلها فله أن يصل. وهذا ثابتٌ بالنص والاتفاق، فإن النهي معلقٌ بالفعل<sup>(٣)</sup>.

هَلْ تُعَادُ الْجَمَاعَةُ فِي وَقْتِ النَّهْيِ؟

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٥٦١ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَاجَتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَلَمَّا

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٠)، مختلف الحديث (الإقناع ١/٣٢٠).

(٢) الاستذكار (١/٣٦٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/١٣٠)، (الإقناع

٣١٨/١، ٣١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٠٠).

قَضَى صَلَاتَهُ انْحَرَفَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِهِمَا» فَجِيءَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَأَيْتُهُمَا<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» (حم، د، ت، ن). وفي لفظٍ له: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ».

قال أبو محمد: في الحديث دليل لمن أجاز الصلاة وقت النهي إذا كانت لسبب.

### صلاة ركعتي الطواف في أي وقت

وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَانْتَدُوا مِن مَّقَامِ رَبِّهِمْ مُصَلِّينَ وَعَهَدْنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا لِّبَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ [البقرة].

٥٦٢ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عِبَادِ مَتَافٍ لَا تَمْتَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ» (ع إلاخ).

وأجمع أهل العلم على أن الصلاة على الجنائر جائزة بعد العصر، وبعد الصبح<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الطواف في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها جائز<sup>(٣)</sup>.

(١) مفردتها فریضة، وهي لحمة الكتف.

(٢) الإشراف (الإقناع ١/٣٢٢).

(٣) المجموع عن العبدري (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٥).

## العبادات

واتفقوا على كل صلاة ما عدا الصلوات الخمس، والجنائز،  
والوتر، وما نذره المرء ليست فرضاً<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن صلاة العيدين، وكسوف الشمس، وقيام ليالي  
رمضان ليست فرضاً، وكذلك التهجد على غير رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن النوافل من التهجد والتطوع من شاء جهراً،  
ومن شاء أسراً<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل الأرض قاطبةً من المسلمين على أن صلاة التطوع  
لا تجزي إلا بطهارة من وضوء وتيمم أو غسل ولا بد<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف في أن التطوع يصلية المرء جالساً إذا شاء<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٨).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٨).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٠).

(٤) المحلى (الإقناع ٥٠٥/٢).

(٥) المحلى (الإقناع ٥٠٦/٢).

### سُجُودُ الْعُدْوَةِ

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا حُورُوا سَجْدًا <sup>وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ</sup> ﴾ (١٥) ﴿ [السجدة] المفضل

سجود التلاوة مشروع بإجماع الصحابة (١)

مواضع السجود في سورة الحج وص والمفصل

٥٦٣- عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمَفْصَلِ، وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ (د، هـ، بسند ض).

٥٦٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿ وَالنَّجْمِ ﴾ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرَ أَنَّ شَيْخًا مِنْ قُرَيْشٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: «يَكْفِينِي هَذَا». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَقَدْ رَأَيْتَهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا (ق).

٥٦٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾، وَ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (ع الإخ).

٥٦٦- وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَيْسَتْ حَصٌّ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ، وَلَقَدْ رَأَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا (خ، حم، ت).

٥٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي حَصٍّ، وَقَالَ: «سَجَدَهَا دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْبَةً، وَتَسْجُدُهَا شُكْرًا» (ن، ز).

(١) المغني، بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، المجلد ١، فصل الأوطان (١٠٢) و١٠٣ من كتاب الأيمان والعتق (٦).  
(٢) صحيح الإجماع ١/٥٣٥.  
(٣) (٢٠٢) و٢٠٣ من كتاب الأيمان والعتق (٦).  
(٤) (٢٠٢) و٢٠٣ من كتاب الأيمان والعتق (٦).  
(٥) (٢٠٢) و٢٠٣ من كتاب الأيمان والعتق (٦).

٥٦٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ (ص)، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ نَزَلَ، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ آخِرِ قَرَأَهَا، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ تَشَرَّنَ<sup>(١)</sup> النَّاسُ لِلْسُّجُودِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةٌ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَشَرَّنْتُمْ لِلْسُّجُودِ» فَتَزَلَّ فَسَجَدَ وَسَجَدُوا (د).

وأجمع أهل العلم على عشرٍ منها، واختلفوا في التي في (ص)، وفي الآخرة التي في (الحج)، وفي الثلاث اللواتي في المفصل<sup>(٢)</sup>.

### استحبابُ سُجُودِ الْمُسْتَمِعِ إِذَا سَجَدَ التَّالِي

وقال سبحانه: ﴿إِذَا نُنِجَ عَلَيْهِمُ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجُودًا وَكُفًّا﴾

[مريم: ٥٨] =

وقال عن أهل الشَّقَاءِ والشَّقَاقِ، في (الانشقاق): ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ ﴿٦١﴾

٥٦٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُ، وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّىٰ مَا يَجِدُ أَحَدًا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ (ق).

وفي رواية: في غير صلاة (م).

قال (خ): وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِيَتِيمِ بْنِ حَذَلَمٍ - وَهُوَ غُلَامٌ فَقِيرٌ عَلَيْهِ سَجْدَةٌ - فَقَالَ: اسْجُدْ فَإِنَّكَ إِمَامُنَا فِيهَا.

فهو يروي عن النبي ﷺ أن قال: يُحِبُّ بَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلًا يَسْجُدُ مَعَهُ (١)

(١) نهياً وأ. (٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٧). (٧٤) وفيه زيادات في نسخة (٢) (١٠٦١) في

٥٧٠ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَرَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالتَّجْوِذِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا (ع إِلَّا هـ). وَرَوَاهُ (قَط) وَقَالَ: فَلَمْ يَسْجُدْ مِنَّا أَحَدٌ.

٥٧١ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (سُورَةَ النَّحْلِ) حَتَّى جَاءَ السَّجْدَةَ فَتَزَلَّ وَسَجَدَ، وَسَجَدَ النَّاسُ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ الْجُمُعَةُ الْقَابِلَةَ قَرَأَ بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءَ السَّجْدَةَ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّا لَمْ نُؤَمِّرْ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِنَّمْ عَلَيْهِ (خ). وَفِي لَفْظٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

واتفق أهل العلم على أن سجود التلاوة للقارئ والمستمع (١).

واتفقوا على أن من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجدات القرآن، فخر لها ساجداً، ثم عاد إلى صلاته = أن صلاته لا تنتقض (٢).

### مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ

وقال الله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥].

٥٧٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ» (٤).

٥٧٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي أُصَلِّي إِلَى

(١) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري عن ابن بطال، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٣٥/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٧).



أَصْلُ شَجَرَةٍ، فَقَرَأْتُ السَّجْدَةَ، فَسَجَدَتِ الشَّجَرَةُ لِسُجُودِي، فَسَمِعْتُهَا تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَحْطُطْ عَنِّي بِهَا وَزَرًا، وَارْتَبُ لِي بِهَا أَجْرًا وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ عَنِ قَوْلِ الشَّجَرَةِ (هـ، ت). وَزَادَ فِيهِ: وَتَقَبَّلَهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلَتْهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: قال جمهور العلماء: يشترط لسجدة التلاوة ما يشترط للصلاة، من طهارة، واستقبال قبلة، وستر عورة، وكان ابن عمر يقول: لا يشترط لها ذلك، وهو مذهب جماعة من المحققين، وجعلوا حكمها حكم التكبير، ولم يثبت فيها تكبير إلا ما رواه أبو داود: عن ابن عمر: كان النبي ﷺ يقرأ علينا القرآن، فإذا مرّ بالسجود كبر وسجد وسجدنا. وفيه مقال، ولو صحّ ليس فيه إلا تكبيرة واحدة، وليس عليه تسليم، ومثلها سجدة الشكر.

## سجدة الشكر

قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٦) [الزمر].

وقال جل شأنه: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل]:

[٢٥]

وقال سبحانه: ﴿وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابًا﴾ [ص: ٢٤]، سجدها داود

توبة، ونجين نسجدها شكرا، كما جاء في الخبرين: عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سجدة داود فقال: هي سجدة شكر، وسجدة توبة.

٥٧٠ - عن أبي بكره رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا أتاه أمر يسره، أو يسره، خر ساجدا شكرا لله (د، ست، ك، خم) والفظه: أنه شهد النبي صلى الله عليه وآله أتاه بشيء يسره بظفر اليد على رصدهم ورأسه في حجر عائشة، فقام فخر ساجدا، وفي إسناده مقال: له  
قال أبو محمد: فيه دليل على أن سجود الشكر يكون عن قيام، وهو قول طائفة من العلماء.

٥٧٥ - وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال: خررتنا مع النبي صلى الله عليه وآله من مكة نريد المدينة، فلما كنا قريبا من عزوراء<sup>(١)</sup>، نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة، ثم خر ساجدا فمكث طويلا، ثم قام فرفع يديه ساعة، ثم خر ساجدا - فعلة ثلاثا - وقال: «إني سألت ربي، وشققت لأمتي، فأعطاني ثلث أمتي، فخررت ساجدا شكرا لربي، ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمتي فأعطاني ثلث أمتي، فخررت ساجدا شكرا لربي، ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمتي، فأعطاني الثلث الآخر، فخررت ساجدا لربي» (د، بسند ض<sup>(٢)</sup>).

(١) ثنية عند الجحفة، خارج مكة.

(٢) في إسناده: موسى بن يعقوب الزمعي، يفتح الزاي، وسكون الميم، قال ابن

حجر: صدوق، سني الحفظ.

والله أعلم بالصواب.

وَسَجَدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ كَانَهُ قَتْلُ مُسَيْلِمَةَ.

وَسَجَدَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ وَجَدَ ذَا الثَّدْيَةِ<sup>(١)</sup> فِي الْخَوَارِجِ

(حم).

وَسَجَدَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا بَشَّرَ بِتَوْبَةِ

اللَّهِ عَلَيْهِ (ق).

قال العلماء: سجود الشكر الذي يكون حال ورود نعمة لله تعالى على المرء صح عن أبي بكر وعلي وكعب بن مالك، ولا مخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك، وهو مروى عن أبي حنيفة: يكره؛ لأنه لم يؤثر

عن النبي ﷺ، واستغربه الشوكاني من هذين الإمامين الجليلين.

قال أبو محمد: مما أحدثه الناس اليوم سجود المتساقين في

اللعب والغناء وغيرهما في ساح الملاعب والتوادي، وهو سجود

في غير محله؛ لأنه سجود في لهو مباح أو محرم، بما يحط من

قدر هذه العبادة المعظمة، ويعلي من شأن اللهو، حتى يعتقد أنه

نصر من الله وفتح قريب.. وربما كان الساجد عفيف الجهة<sup>(٣)</sup>.

ومن مسائل الباب: حكم سجود الشكر في الصلاة، وأكثر

العلماء على بطلان صلاة من سجد للشكر في الصلاة، إلا إن كان

جاهلاً أو ناسياً، وقال الثوري: اتفق أصحابنا على تحريم سجود

الشكر في الصلاة، وقال ابن قدامة: إن سجد بطلت صلاته، ومن

ثم قالوا: سجدة (من) سجدة شكر، لا يسجد بها في الصلاة.

(١) رجل من الخوارج، كان في يده مثل ثدي المرأة، فيه حلقة كحلقة الثدي.

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٥٣٩) - قال مالك بن أنس: لا يسجد بها.

(٣) كناية عن لا يصلي، ولم يسجد لله سجدة.

## سُجُودُ السُّجُودِ

وقول الله سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

مَا جَاءَ فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ

٥٧٦- عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ<sup>(١)</sup>، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشْبَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ - وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَكَمْ تُقْصِرُ». فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَيَقُولُ: أُبَيِّنُ أَنْ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ (ق). وَفِي رِوَايَةٍ لَمَّا قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَكَمْ تُقْصِرُ». قَالَ: «بَلَى قَدْ نَسَيْتُ».

٥٧٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَتْرَلَهُ - وَفِي

(١) العشي: ما بين الزوال إلى الغروب.

(٢) أول الناس خروجاً.

لفظ: فَدَخَلَ الْحِجْرَةَ - فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، يُقَالُ لَهُ: الْخِرْبَاقُ - وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طُولٌ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، فَخَرَجَ غَضْبَانَ يَجْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصْدَقَ هَذَا؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رُكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ (م، حم، ن، د).

وقد اتفق على إيجاب السجود للسهو من ثبوت الأخبار من علماء الأمة<sup>(١)</sup>.

والإجماع ثابت في أنه: يشرع التكبير لسجود السهو<sup>(٢)</sup>.

ومن سها إمامه وجب عليه إذا سجد إمامه أن يتبعه إذا كان شهد أول صلاته لاتفاق العلماء على ذلك<sup>(٣)</sup>.

واتفق العلماء على أن الإمام لا يسجد من أجل سهو المأموم<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على تأخير السجود للسهو إلى آخر الصلاة<sup>(٥)</sup>.

مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ

وقال سبحانه: ﴿حُدُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣].

٥٧٨ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرَ كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٢٩).

(٢) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١/٥٣٧).

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٢٩).

(٤) الإيجاز، المحلى (الإقناع ٢/٤٣٠، ٤٣١).

(٥) الاستذكار (٤/٣٥٨).

قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعَنَ لَهُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِثْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» (م، حم).

وفي قوله: «ترغيمًا للشيطان» ردُّ على من قال بسجود السهو لمن فعل شيئاً متعمداً في الصلاة، كالمشي القليل، والحركة الكثيرة المتعمدة؛ لأنَّ هذا بسبب المصلي، لا بسبب الشيطان.

٥٧٩ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ (أحد رواة الحديث) - : زَادَ أَوْ نَقَصَ، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا، وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: ضَلَيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتَيْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِثْمًا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسُونَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» (ع إلات).

قال أبو محمد: لا بد أن يكون هذا السجود - إن كان عن نقص - عن ترك الجلوس للتشهد، لأنه لا يتصور مما هو من الأفعال ويعلمه المأموم، وليس بركن = سواه، وإما أن يكون سجوده هنا عن زيادة.

٥٨٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ بَيْنَ ابْنِ آدَمَ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ» (د، هـ)، وهو لبقية (ع) إِلَّا قَوْلَهُ: «قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ».

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن من شك في الصبح، هل صلى واحدة أو اثنتين أن حكمه حكم من شك في ذلك من

الظهر وشبهها، كل على أصله من قال منهم بالتحري، ومن قال بالبناء على اليقين والرجوع من شك إلى يقين مجتمع عليه<sup>(١)</sup>.

مَنْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ حَتَّى اسْتَمَّ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ

٥٨١ - عَنِ ابْنِ بُحَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَبَّحُوا بِهِ فَمَضَى، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ (ن)، ورواه باقي الجماعة بمعناه).

٥٨٢ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا، فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَسَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ» (حم، د، هـ، بسند ض)<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفقت الأئمة على أن من قام من اثنتين ساهياً، ولم يجلس حتى استوى قائماً؛ وجب عليه أن يسجد سجدتين بإيجاب السنة<sup>(٣)</sup>.

مَنْ صَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ خَمْسًا

٥٨٣ - عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَمَا ذَلِكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ (ع).

(١) الاستذكار (٤/٣٥٣).

(٢) مداره على جابر الجعفي، ضعيف، قال أبو داود: لم أخرج عنه في كتابي غير هذا الحديث.

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٣٢)، مراتب الإجماع لابن حزم، بداية المجتهد، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٥٣٧)..

ومن صلى أربعاء، ثم قام ساهياً؛ عاد إلى الجلوس في أي وقت ذكر سهوه، فإذا فرغ من صلاته سجد سجدة السهو لاتفاق العلماء على ذلك<sup>(١)</sup>.

هل يتشهد لسجود السهو بعد السلام؟

وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٥٨٤- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ (د، ت)، وَضَعَفَ بِالشَّدُوذِ<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على جواز سجود السهو قبل السلام وبعده، وإنما الخلاف في الأفضل<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه ليس على من سها خلف الإمام سجود<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من أدرك السهو مع إمامه؛ فإنه يسجد للسهو، وإن لم يسه<sup>(٥)</sup>.

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً لَا يَذْرِي مَا هِيَ

وقال سبحانه: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا أَوْسَعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٤٣١، ٤٣٢)، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٥٣٧).

(٢) لأنه تفرد به أشعث عن ابن سيرين، وقد خالفه غيره من الحفاظ عن ابن سيرين.

(٣) فتح الباري عن الباوري وغيره، المجموع عن الباوري، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٣٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٤٣)، قال ابن المنذر: وانفرد مكحول، فقال: عليه.

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٩).



قال أبو محمد: أعدل الأقوال في ذلك: أن يصلي أربع ركعات ثم يسجد للسهو بعد السلام، وهو قول الأوزاعي وابن حزم، وقال سفيان: يصلي ثلاث صلوات، إحداها ركعتان، والثانية ثلاث، والثالثة أربع، ينوي بالأولى الفجر، وبالثانية المغرب، وبالثالثة واحدة من الرباعية.

مَنْ تَذَكَّرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي صَلَاةٍ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا وَعَدْلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

ذهب كثير من العلماء إلى أن من تذكّر صلاة نسيها وهو في صلاة أنه يتم الصلاة التي هو فيها، ثم يقضي الفائتة، وهو قول الحسن وطاوس وداود وأبي ثور وابن حزم. وقال ابن عمر: من ذكر صلاة في صلاة؛ انهدمت عليه. وقال أحمد ابن حنبل: يبدأ بالفائتة ولو أنها صلاة عشرين سنة.

والسجود كله بعد السلام، إلا ما ورد النص فيه أنه قبل السلام، وهو في موضعين (الشك، وترك الجلوس الأول) وهو قول ابن حزم، وقال جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة: بعد السلام مطلقاً، وقال الشافعي: قبله مطلقاً. وقال مالك: ما كان عن زيادة فبعد، وإلا فقبل، وقال أحمد: يستعمل كل حديث كما ورد، وما لم يرد يسجد له قبل السلام، وقال بعضهم: يخير الساهي، وفيه أقوال أخر.

### صلاة الجماعة

وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

قال أبو محمد: في القرآن آيات كثيرة قيل: إنها في صلاة الجماعة، منها: قوله سبحانه: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾، وقوله: ﴿وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّجِدِينَ﴾، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ﴾، وغيرها.

### الحث عليها وفضلها

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرُّكُومِ﴾ [البقرة: ٤٣].

٥٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُمِرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَتُطْلَقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حَزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بِيُوتَهُمْ بِالنَّارِ» (ق)، ولـ (حم): «لَوْ لَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ أَقَمْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحْرَقُونَ مَا فِي الْبُيُوتِ بِالنَّارِ».

قال أبو محمد: في قوله: «صلاة العشاء»؛ ردٌ على من حمل الوعيد على تخلفهم عن الجمعة، وهؤلاء القوم الذين لا يشهدون الصلاة هم المنافقون، حيث لا دليل على إيمانهم العملي إلا الصلاة، ولا يعلم ذلك إلا بشهودهم لها، وسيأتي بعد قليل أثر ابن مسعود في أنه لم يكن يتخلف عنها إلا المنافقون.

٥٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخِّصَ لَهُ، فَلَمَّا وُكِيَ دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ» (م، ن).

قال أبو محمد: في متن هذا الحديث نكارة، لمخالفته نصوص الشريعة في رفع الحرج عن الأمة عامة، وعن الأعمى خاصة، لا سيما أنه شكا من عدم القائد ومن كثرة الهوام والسباع، كما في رواية (مسلم) الأخرى، فإن مثل هذه الأعداء تسوغ له ترك الجمعة، فكيف بالجماعة؟ وقد تكلف له العلماء بأجوبة لا تقنع.

٥٨٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَفُ عَنْهَا إِلَّا مُتَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ (م، حم، ن، د).

٥٨٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاةِ الْقَدْ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» (ق).

قال الترمذي: عامة من روى عن النبي إنما قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر، فإنه قال: «بسبع وعشرين»<sup>(١)</sup>.

وللعلماء في الجمع بينهما أقوال، منها: أن القليل لا ينفي الكثير، ومنها أن ذلك يعود إلى حال المصلي وخشوعه، ومنها أن هذا الفرق يعود إلى كثرة الجماعة، ولشيخ الإسلام ابن تيمية جمع لطيف، وهو أن السبع والعشرين اعتبر فيها صلاته وحده وصلاته جماعة، فهاتان اثنتان والفضل خمس وعشرون درجة.

(١) جامع الترمذي (٤٢١/١).

٥٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» (ق).

٥٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا، أَعْطَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلَّاهَا وَحَضَرَهَا، لَا يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا» (حم، ن، د).

قال ابن عبد البر: في فضل صلاة الجماعة أحاديث متواترة عن النبي ﷺ. أجمع العلماء على صحة مجيئها، وعلى اعتقادها، والقول بها<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: صلاة الجماعة يؤمر بها باتفاق المسلمين، ويُلَامَ على تركها، فلا يمكن من حكم ولا شهادة ولا قتيام مع إصراره على ترك السنن الراتية التي هي دون الجماعة، فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني: أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب: أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخلّ بملازمتها ما أمكن إلا محروم مشؤوم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الصلاة هي أعظم شعائر الإسلام، والجماعة فرع عنها. وجمهور الأئمة على أنها ليست فرض شرط ولا فرض

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٣٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/٢٥٣).

(٣) نيل الأوطار (٥/٤٢٠).

عين، ومما أضيفه من أدلة على ذلك مما لم يذكره أهل العلم: نهي أكل الثوم والبصل أن يقرب المسجد، ولو كانت فرض عين لنهي عن أكلها قبل الصلاة، في أدلة أخرى بيئتها في موضع آخر<sup>(١)</sup>. ومن قال بأن الجماعة فرض أو شرط وسع العذر، فلم يمنع من أكل الثوم والبصل، وأذن لمن أكل ذلك بالتخلف، ومنع الصلاة بحضرة طعام جماعة أو غير جماعة.

### فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْفَلَاةِ

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٥٩١ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي جَمَاعَةٍ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً، فَإِذَا صَلَّاهَا فِي فَلَاةٍ فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا بَلَغَتْ خَمْسِينَ صَلَاةً» (د).

قال أبو محمد: من الفقه في هذا الحديث أن يبقى المرء في الفلاة إذا حضرت الصلاة، ولا يتكلف للذهاب إلى مسجد الحاضرة راكباً أو ماشياً.

حُضُورُ النِّسَاءِ إِقَامَتَهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَفَضْلُ صَلَاتِهِنَّ فِي بُيُوتِهِنَّ

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٥٩٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ» (ع إلاه). وفي لفظ: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرٌ لَهُنَّ» (حم، د).

(١) فصلتها في مقدمتي لكتاب (صلاة الجماعة)، الذي صنفه الوالد، رحمه الله تعالى.

٥٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورٍ فَلَا تَشْهَدَنَّ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ» (م، ن، د).

فَضْلُ الْمَسْجِدِ الْأَبْعَدِ وَالْجَمْعِ الْكَثِيرِ

وقول الله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٧﴾﴾ [يس].

٥٩٤- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى» (م).

٥٩٥- وَعَنْ أَبِي بِن كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» (ح، ن، د).

السَّعْيُ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّكِينَةِ

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣].

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ الْإِقَامَةَ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا» (ع [لآت]). وفي رواية: «فَاقْضُوا» (ح، ن).

قال التَّوَوِي: السَّكِينَةُ فِي الْحَرَكَاتِ، وَالْوَقَارُ فِي الْهَيْئَةِ.

قال أبو محمد: يذكر عن إسحاق أنه قال: إذا كان الإسراع لإدراك الركعة مخافة أن تعوت فلا جناح عليه، وظاهر الحديث

يمنع من ذلك، بل يشمل الماشي والراكب، فتمن كان على دابة أو سيارة يشمله النهي عن الإسراع، لأن ذلك كله ينافي السكينة والوقار.

### مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ التَّخْفِيفِ

وقال الله سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

٥٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» (ع. لأه).

٥٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوجِزُ الصَّلَاةَ وَيُكْمِلُهَا. وَفِي رِوَايَةٍ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَمَّ صَلَاةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ (ق).

٥٩٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَاسْمَعْ بِكَاءِ الصَّيِّ فَأَتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي؛ مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةٍ وَجَدْتُ أُمَّهُ مِنْ بُكَائِهِ» (ق، ت).

قال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام أمر مجتمع عليه، مندوب عند العلماء إليه، إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمال، وأما الحذف والنقصان فلا (١).

### إِطَالَةُ الْإِمَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى

٦٠٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ تُقَامُ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَيْعِ فَيَقْضِي حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِمَّا يُطَوِّلُهَا (م، حم، ن).

(١) - التمهيد لابن عبد البر (١٩/٤٤٤، ٥٠).

هل يتظر الإمام من أراد إدراك الرُّكعة ؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَمَاوُؤًا عَلَىٰ آلِيٍّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

٦٠١- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ (١)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَىٰ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّىٰ لَا يُسْمَعُ وَقَعُ قَدَمٍ (حم، د، بسند ض).

قال أبو محمد: هذا في القيام، وأما في الركوع فلم يرد ذلك في حديث صحيح ولا ضعيف، ومن قال بأن إدراك الركوع لا يتم به إدراك الرُّكعة، لا يجعل للانتظار معنى أصلاً.. وممن قال بذلك - أعني: إدراك الصلاة - البخاري وابن حزم وطائفة من السلف والخلف.

وَجُوبٌ مُتَابِعَةٌ الْإِمَامِ وَالتَّهَيُّ عَنْ مُسَابِقَتِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَفْرَقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٠٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعُودًا أَجْمَعُونَ» (ق).

٦٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا يَخْشَىٰ أَحَدَكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ» (ع).

(١) هو طرفة الحضرمي، وهو الذي لم يسمَّ بهنا. قال الأزدي: لا يصح حديثه.



وصلاته حيثئذ باطلة، في قول أهل الظاهر، وهو رواية عن أحمد، وقال الجمهور: صلاته صحيحة مع الإثم، وتحويل رأسه إلى رأس حمار؛ لأن الحمار لا يفقه ما يحمله.

٦٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَلَا تَرْفَعُوا حَتَّى يَرْفَعَ» (خ).

واتفق الأئمة على أنه لا يجوز لأحد أن يركع قبل إمامه، ولا يرفع قبله، ولا يسجد قبله<sup>(١)</sup>.

اتِّعْقَادُ الْجَمَاعَةِ بِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ

وقال سبحانه في آية الخوف: ﴿فَلَنَقُصَّ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، والطائفة تصدق على الكثير، وعلى القليل، إلى أن تبلغ إلى واحد.

٦٠٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَدَأْتُ عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمُوتهُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ أَصَلِّي مَعَهُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ بِرَأْسِي وَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ (ع). وفي لفظ: وأنا يَوْمَئِذٍ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ (حم).

٦٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ فَصَلَّيَا رُكْعَتَيْنِ جَمِيعًا كُتِبَ مِنَ الذَّاكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ» (د).

قال أبو محمد: ومن صور انفراد المأموم: أن يكون إمامه لا يطمئن في صلاته، ولا يقدر على متابعتها إلا بالإخلال بالطمأنينة، فله أن يتفرد ويتم صلاته وحده في مكانه.

### انفراد المأموم لعذر

وقال عز في علاه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:

[٧٨].

٦٠٧- ثبت في الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه: أن ذلك الرجل - الذي فارق معاذًا - سلم ثم صلى وحده.

### انتقال المنفرد إمامًا

٦٠٨- عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتخذ حجرة - قال: حسنت أنه قال: من حصر - في رمضان، فصلى فيها ليالي، فصلى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد، فخرج إليهم، فقال: «قد عرفت الذي رأيت من صنعكم فصلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» (خ).

قال أبو محمد: بقي من صور الانتقال: أن يدرك اثنان أو أكثر بعض الصلاة، فيقضوا ما فاتهم ويؤتمن أحدهم وهو قائم معهم في الصف، إن لم يمكنه التقدم. وهو قول طائفة من السلف، وبه قال أبو محمد ابن حزم.

### الإمام يصير مأمومًا

٦٠٩- وفيه أن أبا بكر رضي الله عنه صلى بالناس، فحضر رسول الله ﷺ فاستأخر أبو بكر، وتقدم النبي ﷺ، فصلى (ق).  
الجماعة بعد الجماعة لمن فاتته

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الحج: ٧٧].

٦١٠ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ - وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَتَصَدَّقُ عَلَيَّ ذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى مَعَهُ (حم، د، هـ، ت).

وفي رواية: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ .. (حم).

**تَعَدُّدُ الْجَمَاعَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ**

وقال سبحانه: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الدِّينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَتَيْتُمُوهُمْ فِي قِيَمَةِ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

٦١١ - وثبت في الحديث الصحيح: «وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (م).

المسبوق يدخل مع الإمام على أي حال كان

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل

عمران: ١٣٣].

٦١٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا

جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ نَسْجُدُ فَاسْجُدُوا وَلَا تَعُدُّوْهَا شَيْئًا، وَمَنْ

أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (د).

ومن نوادر الفقه هنا: أن طائفة من السلف، ومنهم: عطاء

وطاووس، ومجاهد، وإسحاق، وأوجبوا على كل من أدرك ركعة

واحدة أن يسجد للسهو؛ لأنه سيتشهد مع الإمام تشهداً رائداً (١).

(١) (١٧٧٧/٥) نيل الأوطار (١٧٧٧/٥) نيل الأوطار (١٧٧٧/٥)

(١) نيل الأوطار (٤١٩/٥).

٦١٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» (ق)، مع عموم حديث: «فما أدركتم فصلوا»، الذي تقدم قريباً.

واتفق أهل العلم على أن من أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع واعتدل، ورفع كل من وراه رؤوسهم واعتدلوا قياماً، فقد فاتته الركعة، وأنه لا يُعتدّ بتينك السجدين اللتين أدرك<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من جاء والإمام لم يبق عليه إلا السلام: أنه يدخل معه، ويوافق على تلك الحال التي يجده عليها، ما لم يجزم بإدراك الجماعة في مسجد آخر<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه إذا أقيمت الصلاة وهو في المسجد ولم يكن قد ركع ركعتي الفجر، فإنه يدخل مع الإمام، ويترك ركعتي الفجر<sup>(٣)</sup>.

والسنة المجمع عليها أن المأموم لا يقضي ما فاته إلا بعد خروج الإمام من الصلاة<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: ركعتا الفجر وقتها قبل صلاة الفجر، لا وقت لها إلا ذلك، إلا أن ينام الإنسان عنها أو ينساها، فوقتها حين يذكرها، فليحرص المحافظ عليها في بيته؛ لأن أداءها في المسجد مظنة لأن تقطعها الإقامة، وينبغي أن يكون اللوم على تركها أكبر من ترك الجماعة لمن لم يقل بوجوب الجماعة؛ لأنها خير من الدنيا وما فيها، كما تقدم.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٤٨).

(٢) المصدر نفسه (٤٩).

(٣) نكت العيون (الإقناع ١/٤٢٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٧٦/١٥).

مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَدْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُمْ نَافِلَةً فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لِعَلَّكُمْ تَقْرَأُونَ﴾ [الحج:

[٧٧].

٦١٤ - سبق حديث يزيد بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: أنه قال لِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيا مَعَهُمْ: «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» (حم، د، ت، ن).

٦١٥ - وَعَنْ مِخْجَنِ بْنِ الْأَدْرِعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْتُ - يَعْنِي وَكَمْ أَصَلُّ - فَقَالَ لِي: «أَلَا صَلَّيْتُ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فِي الرَّحْلِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ، قَالَ: «فَإِذَا جِئْتَ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَاجْعَلْهَا نَافِلَةً» (حم).

### العُذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ

وقال سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:

[٢٨٦].

وقال جلّ وعلا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦١٦ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُتَأَدِّيَ فَيَتَأَدَّى بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ يَتَأَدَّى: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ» (ق).

٦١٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ: «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَلَا تَقُلْ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» قُلْ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ» قَالَ: فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَتَكْرُوا ذَلِكَ، فَقَالَ: أَنْتَعْجِبُونَ مِنْ ذَا؟ فَقَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي

- يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزَمَةٌ وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ  
فَتَمَشُوا فِي الطَّيْنِ وَالِدَّخْصِ<sup>(١)</sup> (ق). ولـ (م): أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَمَرَ  
مُؤَذِّنَهُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ يَنْحَوِرُ.

٦١٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ  
أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أُقِيمَتِ  
الصَّلَاةُ» (خ).

قال أبو محمد: لو كانت الجماعة شرطاً أو فرض عين لما أذن  
للاكل أن يأكل حتى يقضي حاجته، وكان يكفيه أن يكسر سورة  
جوعه بلقمة أو لقمتين.

٦١٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:  
«لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَثِينَ» (م، حم، د).

٦٢٠- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ إِقْبَالُهُ  
عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارِغٌ (خ، ت).

قال أبو محمد: المراد بحاجته: حاجته التي إن لم يقضها شغله  
التفكير فيها وهو يصلي، وهو يقدر على الفراغ منها قبل خروج  
وقت الصلاة، ومن العلماء من خص الحاجة بالطعام ونحوه،  
وظاهر الحديث يشمل ذلك وغيره.

وأجمع أهل العلم على أن لا يصلي أحدٌ وهو حاقنٌ، إذا كان  
حقنه ذلك يشغله عن إتمام فروض صلاته<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من صلى بحضرة طعام، فأكمل صلاته،  
ولم يترك من فرائضها شيئاً: أن صلاته مُجزية عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) الزُّلْفَى.

(٢) الاستذكار (٢٠٥/٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٦/٢٢).

## الإمامة، وصفة الأئمة، ومن أحق بالإمامة ؟

وقال سبحانه: ﴿وَأَجْعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤].

٦٢١- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِيئًا، وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَفِي لَفْظٍ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا سُلْطَانِهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «سِلْمًا» بَدَل «سِيئًا». رَوَى الْجَمِيعُ (م، حم).

قال أبو محمد: كان القراء يومئذ هم العلماء، وأما اليوم فأكثرهم جاهل بما يقرأ، فمن كان جاهلاً بما يقرأ فغيره أولى منه بالإمامة إذا كان يققه.

٦٢٢- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا وَكَيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا» (ع).

ول(م، حم): وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ. وك(د): وَكُنَّا يَوْمَئِذٍ مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْعِلْمِ.

وأجمع أهل العلم على أن أقرأ القوم إذا كان حسن الدين والمعتقد، سالم الأعضاء كلها، صحيح الجسم، فصيح اللسان، صحيح النسب، حراً لا يأخذ على الصلاة أجراً فقيهاً، ولم يكن

(١) البساط الذي يقدمه صاحب المنزل لإكرام ضيفه.

أعرابياً يؤم مهاجرين، ولا أعجمياً يؤم عرباً، ولا ميمماً يؤم متوضئين = أن الصلاة وراءه جائزة<sup>(١)</sup>.

### إمامة الزائر

٦٢٣- عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ، وَلِيَوْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ» (حم، ن، د، ت).

قال في (المتقى): وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان لقوله ﷺ في حديث أبي مسعود<sup>(٢)</sup>: «إلا بإذنه».

٦٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَ قَوْمًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَا يَخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ» (د).

### إمامة الأعمى والعبد والمولى والصبي

وقال الله سبحانه: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

٦٢٥- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤْمُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى (خ، ن).

٦٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوْلُونَ نَزَلُوا الْعَصْبَةَ، مَوْضِعًا بَقْبَاءَ، قَبْلَ مَقْدَمِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُؤْمَهُمْ سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَكَانَ أَكْثَرَهُمْ قُرْآنًا، وَكَانَ فِيهِمْ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو سَلْمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ (خ، د).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٥٢).

(٢) الذي تقدم ذكره آنفاً.



٦٢٧- عَنْ عَمْرٍو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: لَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ الْفَتْحِ بَادَرَ كُلُّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ، وَبَادَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» فَنَظَرُوا، فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي لِمَا كُنْتُ أَتَلَّقِي مِنَ الرُّكْبَانِ، فَقَدَّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَنَا ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، أَوْ سَبْعِ سِنِينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ كُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصَتْ عَنِّي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تُغَطُّونَ عَنَّا اسْتَقَارِكُمْ؟ فَاشْتَرَوْا فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا، فَمَا فَرَحْتُ بِشَيْءٍ فَرَجِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ (خ، ن)، وَقَالَ فِيهِ: كُنْتُ أُوْمَهُمْ وَأَنَا ابْنُ ثَمَانَ سِنِينَ (د).

وإمامة الصبي لغيره جائزة، وهو فعل عمرو بن سلمة في طائفة من الصحابة، وهو ابن سبع سنين أو ثمان سنين، ولا يُعرف لهم مخالف من الصحابة<sup>(١)</sup>.

وأجمع الصحابة على صحة إمامة العبد لغيره، وعلى الصلاة خلفه<sup>(٢)</sup>.

### إِمَامَةُ الْمَرَاةِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَإِمَامَةُ الْفَاجِرِ لِلْمُؤْمِنِ

قال أبو محمد: من الفاسقين من يصح الاستدلال في شأنهم هنا بقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، وأمّا من ألجى أو ابتلي بفاجر اتخذ نفسه إمامًا، أو اتخذ ظالم مثله إمامًا، فلا جناح عليه في الائتمام به.

(١) المحلى، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٤٠).

(٢) المغني، المجموع، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٩).

٦٢٨ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَوُمنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا يَوُمنَّ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَيْفَهُ أَوْ سَوْطَهُ» (هـ، بسند ض) (١).

٦٢٩ - وثبت في (خ): أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان مع الحجاج ابن يوسف في صلواته بعرفة.

٦٣٠ - وثبت في (م): أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُصلي خلف مروان.

وثبت إجماع بقية الصحابة في العصر على الصلاة خلف الجائرين (٢).

٦٣١ - وقد أذن النبي ﷺ، لأم ورقة أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها، وكان لها غلام وجارية (د، خز، ك).

قال أبو محمد: لو كان للمرأة زوج لا يُحسن القراءة وهي تحسن الصلاة والقراءة خيراً منه، فليس في التصوص ما يمنعه من الصلاة معها مأموماً في داره .. وسيأتي نقل ابن تيمية جواز ذلك في القيام والتطوع.

وأجمع أهل العلم على أن المرأة لا تؤم الرجال وهم يعلمون أنها امرأة، وإن فعلوا فصلاتهم فاسدة (٣).

قال ابن تيمية: اتمام الرجال الأيمن بالمرأة القارئة في قيام الليل، يجوز في المشهور عن أحمد، وفي سائر التطوع روايتان (٤).

(١) في إسناده: عبد الله بن محمد التميمي، ليس بثقة.

(٢) نيل الأوطار (٢٢/٦).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٥١).

(٤) نقض مراتب الإجماع (٢٩٠).

## اِقْتِدَاءُ الْمُقِيمِ بِالْمُسَافِرِ وَالْعَكْسِ

٦٣٢ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: مَا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَفْرًا إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَإِنَّهُ أَقَامَ بِمَكَّةَ زَمَانَ الْفَتْحِ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً يُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ، ثُمَّ يَقُولُ: «يَا أَهْلَ مَكَّةَ قَوْمُوا فَصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ» (حم، ت، وحسنه لشواهده) (١).

٦٣٣ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ (ط، حق).

٦٣٤ - وَعَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ الْهَدَلِيِّ، قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَيْفَ أَصَلِّي إِذَا كُنْتُ بِمَكَّةَ إِذَا لَمْ أَصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: رَكَعَتَيْنِ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ (م، ن).

قال أبو محمد: ليس في هذا الخبر أن المأموم المسافر يُصَلِّي أربعاً مع الإمام المقيم، لا سيما إذا أدرك معه ركعتين أو ركعة، فبأي دليل صحيح أثري أو نظري يؤمر بالالتزام، وفرضه ركعتان وحسب؟ وقد ورد خبر ابن عباس في غير (الصحيح) بتفصيل آخر، كأنه روي بالمعنى اجتهاداً.

وأجمع أهل العلم على أن المقيم إذا ائتم بالمسافر، وسَلَّمَ المسافر من ركعتين؛ لأنه صَلَّى صلاة مسافر، فعلى المقيم أن يُتَمَّ الصلاة بأربع ركعات؛ لأنها الصلاة الواجبة عليه (٢).

(١) لأن فيه علي بن زيد بن جدعان، ضعيف.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٤١).

قال أبو محمد: وكذلك صلاة المسافر إذا أدرك مع الإمام ركعتين، هما فرضه ولا محذور عليه في مخالفة الإمام؛ لأن حكمه مختلف باختلاف من صلى المغرب خلف من يصلي العشاء. وهو قول ابن عمر، وطاووس، والشعبي، وابن حزم.

هل يقتدي المقترض بالمتفل؟

وقال سبحانه: ﴿كُلُّ قَدِيمٍ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ﴾ [النور: ٤١].

٦٣٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عِشَاءَ الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ (ق).

وَرَوَاهُ (قَط) بِزِيَادَةٍ: «هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ».

قال ابن عبد البر: وقد أجمعوا على أنه جائز أن يصلي النافلة خلف من يصلي الفريضة إن شاء، وفي ذلك دليل على أن النيات لا تُراعى في ذلك. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

اقتداء الجالس بالقائم

وقال سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦٣٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ قَاعِدًا فِي تَوْبِ مَتَوْشِحًا بِهِ (ن، ب).

٦٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَاعِدًا (ت).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٦٩/٢٤)، المجلد، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٤١، ١٤٢).

## صلاة المأموم جالساً ليجلوس الإمام

﴿وَلَا تَقْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٣٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا (ق).

وأجمع الصحابة على أن إمامة القاعد للأصحاء جائزة<sup>(١)</sup>.

الصلاة مع الإمام وهو بعيد إذا كان يسمع صلاته

٦٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ (ص، خب).

قال أبو محمد: لا أجد في ذلك دليلاً، ولا دليل لمن يمنع من لا يحسن القراءة أن يصلي مع إمام يستمع قراءته ويتابعه إن شاء، وقد صلّت عائشة في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد، وعن أبي مجلز: تصلي المرأة بصلاة الإمام وإن كان بينهما طريق إذا كانت تسمع التكبير، وفي ذلك آثار أخرى عن السلف.

مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ خَطَا لَا يُبْطِلُ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٦٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُصَلُّونَ بِكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ» (خ، حم).

(١) المحلي، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٣٩).

وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ  
وَكَمْ يَعْلَمُ، فَأَعَادَ وَلَمْ يُعِيدُوا. وَكَذَلِكَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ  
عَلِيِّ مِنْ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واتفق أهل العلم على أن المأموم إذا لم يعلم بحدث إمامه أو  
بالنجاسة التي عليه: صحَّت صلاته، ولا إعادة عليه <sup>(١)</sup>.

وقد اتفقوا كلهم على أن الإمام لو سلَّم خطأ لم تبطل صلاة  
المأموم إذا لم يتابعه، ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم إذا  
لم يتابعه، فذلَّ ذلك على أن ما فعله الإمام خطأ لا يلزم فيه بطلان  
صلاة المأموم <sup>(٢)</sup>.

إِذَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَنَّهُ مُخَدِّثٌ أَوْ أُخْدِثَ فِي الصَّلَاةِ

قال أبو محمَّد: في آية الوضوء دليلٌ على ذلك.

٦٤١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ،  
فَكَبَّرَ، ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ: «أَنْ مَكَانَكُمْ» ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ  
يَقْطُرُ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ  
وَلِأَنِّي كُنْتُ جُنُبًا» (حم، د).

وقال أحمد ابن حنبل: إن استخلف الإمام فقد استخلف عمر  
وعلي، وإن صلوا وحدانا فقد طعن معاوية وصلى الناس وحدانا  
من حيث طعن أتموا صلاتهم.

وَقُوفُ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَوُقُوفُ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا خَلْفَهُ

٦٤٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُ، أَوْ  
يَخَالِفُهُ، قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا (م، حم، د).

(١) مجموع الفتاوى (٤٦٥/٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٧٨/٢٣).

وأجمع أهل العلم على أن سنة من صلى مع إمام وحده أن يكون عن يمينه<sup>(١)</sup>. وأجمعوا على أن المرأة تقوم خلف الصف وخلف المنفرد وحدها<sup>(٢)</sup>. وأنها إن صلت وحدها تكون خلف الإمام لا عن يمينه<sup>(٣)</sup>.

٦٤٣ - وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عَلَقَمَةَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بِالْهَاجِرَةِ، قَالَ: فَأَقَامَ الظُّهْرَ لِيُصَلِّيَ، فَقُمْنَا خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيَدِ عَمِّي، ثُمَّ جَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ، فَصَفَّنَا صَفًّا وَاحِدًا، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً (حم) وبعناه (ن، د).

قال ابن عبد البر: وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه: أنه ﷺ أقام واحداً عن يمينه، وواحداً عن يساره؛ فلا يصح رفعه، والصحيح وقفه<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم في أن المأمومين إذا كانوا ثلاثة أو أكثر أن يكونوا خلف الإمام<sup>(٥)</sup>.

مَوْضِعُ أَوْلِي الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ مِنَ الْإِمَامِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[الزمر: ٩].

٦٤٤ - وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسُحُ مَتَاكِئَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اسْتَوْوَا»

(١) الاستذكار (٥/٢٥٠، ٣٧٧، ٣٧٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٣/٢١٢).

(٢) الاستذكار (٥/٣٩٠).

(٣) الاستذكار (٥/٤٠٩).

(٤) التمهيد (١/٢٦٧).

(٥) الاستذكار (٥/٣٨٨).

وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ،  
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» (م، حم، ن).

٦٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيَلِينِي  
مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،  
وَأَيَّاكُمْ وَهَيْشَاتٍ»<sup>(١)</sup> الْأَسْوَاقِ (م، حم، د).

### مَوْقِفُ الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الرَّجَالِ

٦٤٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَالنِّسَاءُ فِي بَيْتِنَا خَلْفَ  
النَّبِيِّ ﷺ وَأُمِّي خَلْفَنَا أُمَّ سَلِيمٍ (خ).

٦٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ  
صُفُوفِ الرَّجَالِ أَوْلُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا  
وَشَرُّهَا أَوْلُهَا» (ع إِلَّا خ).

واتفق العلماء على صحة وقوف المرأة منفردة خلف الإمام أو  
الصف إذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها، كما جاءت به  
السنة<sup>(٢)</sup>.

### صَلَاةُ الرَّجُلِ فَمَا خَلْفَ الصَّفِّ

وقال سبحانه: ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الرَّكْعَيْنِ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

٦٤٨- عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي  
خَلْفَ الصَّفِّ فَوَقَّفَ حَتَّى انْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ: «اسْتَقْبِلْ  
صَلَاتِكَ، فَلَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» (حم، ه).

(١) الفتن والاختلاط.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/٣٩٥).



٦٤٩- وَعَنْ أَبِيصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ (حم، د، ت).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَخَذَهُ؟ فَقَالَ: «يُعِيدُ الصَّلَاةَ» (حم).

٦٥٠- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرُكِعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعُدُّ<sup>(١)</sup>» (خ، حم، ن، د).

وقال العلماء: وقوف الرجل وحده خلف الصف مكروه، وترك السنة باتفاق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: أكثر الأئمة على جواز صلاة المنفرد خلف الصف، وقال أحمد والنخعي وإسحاق وابن حزم: لا يجوز، ومن أفضل ما يقال في الجمع بين التصوص: جوازه للضرورة، كما جاز للمرأة أن تُصَلِّي وحدها حين لا يكون معها أحد من النساء.

الْحَثُّ عَلَى تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ وَرِصَّتِهَا وَسَدِّ خَلْلِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وتسويتها من إقامتها.

وقال سبحانه: ﴿وَالصَّفِّفَتِ صَفًّا﴾، ومما قيل في معناه: جماعة المؤمنين الصافات في الصلاة<sup>(٣)</sup>.

(١) بهذا الضبط في جميع نسخ البخاري كما قال ابن حجر، وهي الرواية الصحيحة،

وما عداها لا يصح؛ لأن الواقعة واحدة.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٩٦/٢٣).

(٣) ذكره الماوردي في (تفسيره ٤٠٤/٣).

٦٥١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ» (ق).

٦٥٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ فَيَقُولُ: «تَرَاصُّوا وَاعْتَدِلُوا» (ق).

٦٥٣ - وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهِ الْقِدَاحَ حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ فَرَأَى رَجُلًا بِأَيْدِيَا صَدْرِهِ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ لَتُسَوِّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» (ع إ ل آ خ). فَإِنَّ لَهُ مِنْهُ: «لَتُسَوِّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

وفي رواية قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه، وركبته بركبته، ومنكبه بمنكبه (حم، د).

واستدل ابن حزم بهذه الأخبار على وجوب تسوية الصفوف، وقال الجمهور: إنها سنة، والدليل مع أبي محمد رضي الله عنه.

٦٥٤ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَصْفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟». فقلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يُتَمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ» (م، حم، ن، د).

٦٥٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَمُّوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ» (حم، ن، د).

٦٥٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِنِي، وَلِيَأْتُمْ بِكُمْ مَنْ وِرَاءَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» (م، ن، د، هـ).

والصَّبُّ الأوَّل: هو الذي وِراء الإمام، وقيل: الأقرب إلى القبلة، وقيل: هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه، وكان بِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ يَبْكُرُ وَيُصَلِّي فِي آخِرِ الصَّفُوفِ، ويقول: المراد: قرب القلوب لا قرب الأجساد<sup>(١)</sup>.

### فَضْلُ الْجَانِبِ الْإَيْمَنِ مِنَ الصَّفِّ

قال أبو محمد: لم يأت في كتاب الله فيما اجتمع فيه اليمين والشمال إلا تقديم اليمين، وتقديم ما بدأ به الله أولى.

٦٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى مَيِّمَنِ الصَّفُوفِ» (د، هـ، وفيه مقال).

قال أبو محمد: وقد جاء في فضل من يُصَلِّي في مياسر الصَّفُوفِ أَنْ لَهُ أَجْرَيْنِ (هـ)، وهو أضعف من هذا، والتَّصَوُّصُ العامَّةُ تشهد لفضل اليمين، لكن إن كان في الأيسر نقص فالظاهر أن الاصططاف فيه أفضل.

### هَلْ يَأْخُذُ الْقَوْمُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ الْإِمَامِ؟

٦٥٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ (م، د).

٦٥٩ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَعُدَّتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ إِلَيْنَا، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَاةٍ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، وَقَالَ لَنَا: «مَكَانَكُمْ» فَمَكَّنَنَا عَلَى هَيْبَتِنَا - يَعْنِي قِيَامًا - ثُمَّ رَجَعَ فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ فَصَلَّيْنَا مَعَهُ (ق).

٦٦٠ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ» (ق، ن، د، ت) <sup>(١)</sup>.

وقد ذهب الجمهور إلى أن القيام يكون عند الفراغ من الإقامة، وعن أنس أنه كان يقوم عند «قد قامت الصلاة»، وعن ابن المسيب: عند أولها، وقال مالك في (الموظأ): «لم أسمع في ذلك شيئاً، وأرى أن ذلك على قدر طاقة الناس، ففيهم الخفيف والثقيل»، وهو الصحيح.

### حُكْمُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي

وقال سبحانه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

٦٦١ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ قَالَ: صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاءِ، فَأَضْطَرَّنَا النَّاسُ، فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (جم، ن، د، ت) <sup>(٢)</sup>.

(١) لم يذكر البخاري لفظة: «قد خرجت».

(٢) ضعفه أبو محمد عبد الحق في الأحكام الوسطى (٣٥٤/١) بعبد الحميد، المذكور، ورد عليه أبو الحسن بن القطان في كتابه: بيان الوهم والإلهام (٣٣٨/٥).

٦٦٢ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُتَهَى أَنْ نَصُفَّ بَيْنَ السَّوَارِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَطْرَدُ عَنْهَا طَرْدًا. (هـ) (١).

٦٦٣ - وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ: أَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ صَلَّى بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ (ق).

قال ابن العربي: لا خلاف في جواز الصلاة بين السَّوَارِي عند الضيق، وأما عند السَّعة فمكروه للجماعة، وأما الواحد فلا بأس به (٢).

وقال القرطبي في (المفهم) (٣): رُوي أن سبب كراهة ذلك أن جنَّ المؤمنين يُصلُّون بين السَّوَارِي.

### وَقُوفُ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِ وَبِالْعَكْسِ

٦٦٤ - عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّ النَّاسَ بِالْمَدَائِنِ عَلَى دُكَّانٍ (٤)، فَأَخَذَ أَبُو مَسْعُودٍ بِقَمِيصِهِ فَجَبَّدَهُ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: بَلَى قَدْ ذَكَرْتُ حِينَ مَدَدْتَنِي (د).

٦٦٥ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ وَضِعَ، فَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى، فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَتَعَلَّمُوا صَلَاتِي» (ق). وتقدم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ مَسْجِدٍ.

(١) في إسناده: هارون بن مسلم البصري، مجهول، وله شاهد في (ك) من حديث أنس.

(٢) عارضة الأحوذى (٢٨/٢).

(٣) (١٠٨/٢).

(٤) الدُّكَّةُ، وهو: مكان مرتفع يُجلسُ عليه.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْكِرَاهَةِ حَمَلَ هَذَا عَلَى الْعُلُوِّ الْيَسِيرِ وَرَخِّصَ فِيهِ.  
وعن عطاء: لا يضرُّ البعد في الارتفاع إذا علم المؤتمر حال الإمام<sup>(١)</sup>.

### الْحَائِلُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ

٦٦٦ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ لَنَا حَصِيرَةٌ تَبْسُطُهَا  
بِالنَّهَارِ، وَتَحْتَجِرُهَا<sup>(٢)</sup> بِاللَّيْلِ، فَصَلَّى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ،  
فَسَمِعَ الْمُسْلِمُونَ قِرَاءَتَهُ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ كَثُرُوا  
فَاطَّلَعَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «اكْفُوا»<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ  
حَتَّى تَمَلُّوا» (حم) وأصله في الصحيحين.

ولا يضرُّ بعد المؤتمر في المسجد ولا الحائل ولو فوق القامة مهما  
علم حال الإمام إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

### ملازمة بقعة بعينها من المسجد

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة].

٦٦٧ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى فِي الصَّلَاةِ  
عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ نَقْرَةِ الْعُرَابِ، وَاقْتِرَاشِ السَّبْعِ، وَأَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ  
الْمَقَامَ الْوَاحِدَ كَلَيْطَانَ الْبَعِيرِ»<sup>(٥)</sup> (حم، ن، د، هـ).

(١) المجموع (٤/٢٠٠٠).

(٢) معنى احتجر حجرة، أي: حوط موضعاً من المسجد بحصير لستره، ليصلي فيه،  
ولا يمرّ بين يديه ماراً.

(٣) كلفت بالأمر: ولعت به، وأحببته.

(٤) نيل الأوطار، عن البحر الزخار (٦/١٣٥).

(٥) معناه: ملازمة مكان معين، وقيل: بل معناه: البروك كبروك البعير، والأول  
أظهر.

٦٦٨ - وَعَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأَسْطُوَانَةِ<sup>(١)</sup> الَّتِي عِنْدَ الْمُصَنَّفِ، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا (ق).

وك(م): أَنَّ سَلْمَةَ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْمُصَنَّفِ يُسَبِّحُ فِيهِ، وَذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ.

قال أبو محمد: الصلاة في أماكن متعددة خير للعبد، وأبعد له عن الرياء والسمعة.

واتفق العلماء على جواز إبطان الرجل موضعاً يلازمه إذا كان لحاجة، كتدريس علم أو للإفتاء، أو سماع الحديث، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

هل يُكره التطوع في موضع الفريضة؟

﴿وَنَكَبْتُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

٦٦٩ - عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَنْتَحِيَ عَنْهُ» (د، هـ، بسند ض).

وروي عن ابن عمر أنه كان يؤمهم، ثم يتطوع في مكانه، وهو قول ابن مسعود.

٦٧٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيَعِجْرُ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى أَنْ يَتَّقِمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ» (حم، بسند ض).

(١) السارية.

(٢) شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض.

### صلاة المريض

وقال سبحانه: ﴿فَأَنقُرُوا لِلَّهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٦٧١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ» (خ، حم، ن) وزاد: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِيًا لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا».

أجمع أهل العلم على أن فرض من لا يطيق القيام أن يصلي جالساً<sup>(١)</sup>.

ولم يختلفوا في أن من صلى قاعداً بغير عذرٍ لا أجر له، ولا نصيب من صلاته<sup>(٢)</sup>.

### صلاة المسافر

وقال عز وجل: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَؤُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

٦٧٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السُّجُودِ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ (ق).

٦٧٣- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٤٨٥).

(٢) المحلى (الإقناع ٢/٤٩٢).



[النساء: ١٠١] فَقَدْ آمَنَ النَّاسُ ؟ فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» (عِ الْآخِ).

٦٧٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَنَحْنُ ضَلَالٌ فَعَلِمْنَا، فَكَانَ فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ (ن).

٦٧٥ - وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَةٌ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ» (حم).

قال ابن تيمية: أهل السنة مجتمعون على جواز القصر في السفر، مختلفون في جواز الإتمام، ومجمعون على جواز التفريق بين الصلاتين، مختلفون في جواز الجمع بينهما<sup>(١)</sup>.

وقال الخطابي: كان مذهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن مسعود: لا يقصر الصلاة إلا حاجاً أو معتمراً أو مجاهداً. وكذلك قال إبراهيم التيمي، وكان طاووس يقول: إذا خرجنا حجاجاً أو عمارة صلينا ركعتين.

وأكثر العلماء على أن القصر يبدأ من مفارقتة للبيوت، وقالت طائفة: من بيته، وقال آخرون: إذا ركب. وأما المسافة التي تقصر لها الصلاة فقد بلغ فيها الخلاف إلى أكثر من عشرين قولاً، وردة ابن تيمية إلى العرف، فما كان في عرف الناس سفراً فهو سفر.

(١) مجموع الفتاوى (٢٤/٣١).

(٢) معالم السنن (٢/٦٠٥).

قال أبو محمد: كأن القائل نظر إلى أسفار النبي ﷺ فإنها لم تكن إلا لنسك، أو جهاد.

الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ : إِذَا خَرَجَ نَهَارًا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى اللَّيْلِ

٦٧٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن لمن خرج بعد الزوال مسافرًا: أن يقصر الصلاة<sup>(١)</sup>.

مَنْ دَخَلَ بِلْدًا فَتَوَى الْإِقَامَةَ فِيهِ أَرْبَعًا أَوْ أَكْثَرَ

٦٧٧ - وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا (ق).

قال أبو محمد: هذه الإقامة مشتملة على تقبل النبي ﷺ لإداء المناسك، وهي من السفر، وكان مكته بمكة من يوم دخوله مكة إلى يوم التروية، وكان دخوله لأربع خلون من ذي الحجة.

مَنْ أَقَامَ لِحَاجَةٍ لَا يَذْرِي مَتَى يَقْضِيهَا

٦٧٨ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِبُؤُوكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ (حم، د، حب)<sup>(٢)</sup>.

٦٧٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ فِيهَا تِسْعَ عَشْرَةَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، قَالَ: فَتَحْنَا إِذَا سَافَرْنَا فَأَقَمْنَا تِسْعَ

(١) الإجماع لابن المنذر (٤٧).

(٢) صححه ابن حزم والنووي، وأعله الدارقطني بالإرسال والانتقطاع.

عَشْرَةَ قَصْرَتَا، وَإِنْ زِدْنَا أَثَمْنَا (خ، حم، هـ، د) وَلَكِنَّهُ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، وَقَالَ: قَالَ عَبَّادُ بْنُ مَتَّصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَقَامَ تِسْعَ عَشْرَةَ.

٦٨٠ - وَعَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَا صَلَاةُ الْمُسَافِرِ؟ فَقَالَ: رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِلَّا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا، قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ كُنَّا بِذِي الْمَجَازِ؟ قَالَ: وَمَا ذِي الْمَجَازِ؟ قُلْتُ: مَكَانٌ تَجْتَمِعُ فِيهِ، وَتَبِيعُ فِيهِ وَتَمَكُّثُ عِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كُنْتُ بِأَذْرِيْبِجَانَ - لَا أَذْرِي قَالَ: أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ - فَرَأَيْتَهُمْ يُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ (حم).

قال أبو محمد: اضطربت الأقوال في مدة القصر، وبلغت عشرين أو أكثر، وهي من مسائل النظر والاستدلال، والقول عندي فيها ما قاله الحبرُ ابن عباس، فمن لبث تسعة عشر يوماً قصر الصلاة، نوى الإقامة أو لم ينوها، ومن زاد أتم.

مَنْ اجْتَازَ فِي بَلَدٍ فَتَزَوَّجَ فِيهِ أَوْ لَهْ فِيهِ زَوْجَةٌ

٦٨١ - عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى بِمِثِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَأَنكَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي تَأَهَّلْتُ بِمَكَّةَ مُنْذُ قَدِمْتُ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَأَهَّلَ فِي بَلَدٍ فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ الْمُقِيمِ» (حم، بسند ض) <sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: العبرة بالسفر لا بالزوجة، فقد يسافر ومعه امرأته ويقصران، ومما يشكل علي: أن يكون الرجل متنقلاً بين

(١) قال ابن حجر في (الفتح): حديث لا يصح لأنه منقطع وفي رواه من لا يحتج به.

دارين في مدينتين، كمكة والمدينة، وله في كل مدينة زوج، يقيم عند هذه ثلاثاً وعند الأخرى ثلاثاً، هذا دأبه، فهل يقصر أم يتم؟ والظاهر أنه يقصر، حتى يكون أحدهما عارضاً والآخر أصلاً. وأما الحديث المتقدم؛ فلا يصح، كما تقدم آنفاً.

### الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

جَوَازُهُ فِي السَّفَرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا

﴿رُبِّدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيَسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٦٨٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ لـ(م): كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

٦٨٣- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ (ح، د، ت).

وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْحَضَرِ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاتَانِ مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ إِلَّا لِعُذْرٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ جَائِزٌ نَازِلًا وَسَائِرًا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: يرى طائفة من العلماء: أن الجمع لا يكون إلا لحاجة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

(١) بداية المجتهد، المغني، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٦٢١/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٠/١٠، ١٤).

واختار ابن حزم أن الجمع لا يكون إلا جمع تأخير، وهو قول أحمد، ويروى عن مالك<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أنه إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أنه يؤخر الظهر إلى وقت العصر<sup>(٢)</sup>.

### جَمْعُ الْمُقِيمِ لِمَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].  
٦٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا<sup>(٣)</sup> الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ (ق).  
٦٨٥- وَفِي لَفْظٍ: جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ. قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتَهُ (م، حم، ن، د، ت).

قال في (المنتقى): وهذا يدل بفحواه على الجمع للمطر، وللخوف، وللمرض، وإثما خولف بظاهر منطوقه في الجمع لغير عذر للإجماع ولأخبار الفواقيت، فبقى فحواه على مقتضاه، وقد صحَّ الحديث في الجمع للمستحاضة، والاستحاضة نوع مرض.

قال أبو محمد: كما يدل بفحواه على جواز الجمع للمشقة، ومن صور ذلك: مخافة أن يغلبه التوم فيذهب وقت العصر أو العشاء، لسهر سابق أو تعب، كما يقع للقادم من سفر، وكبعض أحوال الطلبة في الاختبارات، فإن جمعهم للصلوات خير من تضييعها.

(١) نيل الأوطار (٦/١٩٢).

(٢) ابن بطال (شرح البخاري ٣/٩٧).

(٣) أي: صلى المغرب والعشاء سبعا جميعا، وصلى الظهر والعصر ثمانيا جميعا.

### الْجَمْعُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْوَعٍ بَيْنَهُمَا

٦٨٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَكَمْ يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى آثَرٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (خ، ن).

٦٨٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ، وَإِقَامَتَيْنِ، وَأَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَكَمْ يُسَبِّحُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. مُخْتَصِرٌ مِنْ (م، ح، ن).

٦٨٨- وَعَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا وَكَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا (ق).

وأجمع أهل العلم على الجمع بين صلاتي فرضي في وقت إحداهما في المرض والسفر، ويعرفه وبالمزدلفة، وبالليل في المطر<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجمع بين العصر والمغرب، ولا بين العشاء والفجر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ومن واجب الإجماع أيضًا أن يقال: أجمعوا على أن الفجر لا يُجمع مع الظهر.

(١) نكت العيون، المحلى، الإشراف (الإقناع ١/٣٢٣، ٣٢٤-٣٢٨)، بداية

المجتهد، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٦٢١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢/٢١٥).

وقال ابن عبد البرّ: واتفقوا أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين في  
الحضر من غير عذرٍ إلّا من شدّ (١).

---

(١) التمهيد (١٢/٢١٠).



## الْجُمُعَةُ

قال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوَمِنَ الْبِجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الجمعة].

الجمعة فرضٌ باتفاق الأئمة، لا يجوز تركها لغير عذر شرعي<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: أجمعوا أن الذكر هاهنا: الصلاة والخطبة<sup>(٢)</sup>.

## التَّغْلِيظُ فِي تَرْكِهَا

﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ١١].

قال أبو محمد: هذا أشبه بالتهديد منه بالوعد.

٦٨٩ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحْرِقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بِيَوْمِهِمْ» (م، حم).

٦٩٠ - وَعَنْ أَبِي الْجَعْدِ الضَّمْرِيِّ - وَكَهُ صُحْبَةً - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوَنًا طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ» (الخمس).

٦٩١ - وَعَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» (ن).

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٤٤٠)، مجموع الفتاوى (١١/٦١٥).

(٢) الاستذكار (١٢٨/٥).

٦٩٢- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» (د)، وَقَالَ: طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا.

قال أبو محمد: قوله: «في جماعة» يفهم أن الجمعة تسمى الجمعة ولو كانت في غير جماعة، فلا حاجة في أن نسميها ظهرا. والمراد بالحديث إن صح: أنه لا يجب عليهم شهودها، وليس في الكتاب ولا في السنة أن هؤلاء يصلونها أربع ركعات إذا لم يشهدوها، ولا دليل أيضا على أن من فاتته يصلها أربعاء، بل هما ركعتان على كل مكلف.

٦٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَوَّلُ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَاتِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ (خ، د) وَقَالَ: بِجَوَاتِي: قَرْيَةٌ مِنْ قُبْرِى الْبَحْرَيْنِ.

وأجمع العلماء على أن من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر فاسق عاصي بذلك<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المنذر: وقد أجمع أهل العلم على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم إلا المسافر<sup>(٢)</sup>، فإنه لا جمعة عليه بإجماع لا خلاف فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستذكار (١١٩/٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٤٤٢/٢).

(٣) الاستذكار (٧٦/٥).

وأجمعوا أنها لا تجب على المرأة والصبي والمملوك، وأنه يجزي عنهم إذا حضروها<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: واختلف بمَ تُدرك الجمعة، فقيل: بركعة، وهو قول ابن مسعود ومالك والشافعي. وقال أبو حنيفة وداود وابن جزم: إذا أدركهم وهم جلوسٌ في آخر الصلاة فقد أدرك، لحديث: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا».

التَّجَمُّلُ لِلْجُمُعَةِ، وَقَصْدُهَا بِسَكِينَةٍ، وَالتَّبْكِيرُ، وَالدُّثُؤُ مِنَ الْإِمَامِ  
وقال سبحانه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٦٩٤- عَنْ ابْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمَبْرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ لَوْ اشْتَرَى ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ سِوَى ثَوْبِي مِهْنَتِهِ» (د، هـ).

٦٩٥- وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ، ثُمَّ يَرُوحُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يُتَمِّتُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ، إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى» (خ، حم).

٦٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ،

فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ (ع إِلَّا ه).

وأجمع العلماء على أن من السنة غسل يوم الجمعة <sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن صلاة من صلى الجمعة بوضوء دون غسل تجزيه <sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بينهم في قصر الأظفار، وفي نف الإبط أو حلقه لمن صعب عليه نتفه <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة يوم الجمعة أنه ليس بمغتسل للجمعة، ولا للسنة <sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك طائفة من أهل العلم، فقالوا: الغسل ليوم الجمعة لا لصلاتها.

### فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَشَهِدُوا مَشْهُودًا﴾ [البروج].

٦٩٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ» (م، ت).

(١) الاستذكار (٣٢/٥)، نكت العيون (الإقناع ٤٤٧/٢).

(٢) الاستذكار (٥/٢٣، ٣١).

(٣) الاستذكار (٢٦/٢٤٢).

(٤) الاستذكار (٥/٣٦).

## سَاعَةُ الْإِجَابَةِ فِيهَا

وقال سبحانه: ﴿وَأذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [الأعراف].

قال أبو محمد: هذه الآية متصلة بقوله تعالى قبلها: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٣١﴾﴾ ولا جناح على من استنبط منها أن للمأموم أن يدعو في نفسه والإمام يخطب أو بين الخطيبين، وقد ورد أن آية الإنصات يراد بها خطبة الجمعة.

٦٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجُمُعَةِ لَسَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا، إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ» (ع).

٦٩٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي سَاعَةِ الْجُمُعَةِ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ، يَغْنِي عَلَيَّ الْمِنْبَرَ إِلَى أَنْ يَقْضِيَ الصَّلَاةَ» (م، د) وقد أعل بالانقطاع والاضطراب<sup>(١)</sup>.

٧٠٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَوْمُ الْجُمُعَةِ اثْنَا عَشْرَةَ سَاعَةً، مِنْهَا سَاعَةٌ لَا يُوجَدُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ إِيَّاهُ، وَالتَّمِسُوهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ» (ن، د)<sup>(٢)</sup>.

٧٠١- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اجْتَمَعُوا فَتَذَكَّرُوا السَّاعَةَ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَتَفَرَّقُوا، وَكَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (ص)<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم؛ لأن أكثر الرواة رواه عن

أبي بردة من قوله.

(٢) قال في (الفتح): إسناده حسن.

(٣) صحح الحافظ إسناده في (الفتح ٢/٤٢٠).

٧٠٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ قَدْ أَعْلِمْتُهَا ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، كَمَا أَنْسَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ (حم).»  
قال أحمد: أكثر الأحاديث في الساعة التي يرجى فيها إجابة الدعاء أنها بعد صلاة العصر، ويرجى بعد زوال الشمس.

قال أبو محمد: بلغت الثقة بكثير من إخواننا طلبة العلم في آخر ساعة من ساعات يوم الجمعة، إلى الجزم بها، حتى إنهم ليتناهون عن الانشغال بغير الدعاء فيها، وما أظنه إلا من تليس الشيطان ليصرفهم عن الدعاء في الساعات الأخرى، وكيف لأحد أن تبلغ به الثقة ذلك المبلغ في مسألة بلغ الخلاف فيها إلى أكثر من ثلاثة وأربعين قولاً؟! والجزم بتعيينها يلغي حكمة إخفائها. وأما الذين تذكروا ذلك من أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: هي آخر ساعة، فاجتهاد منهم، هذا إن صح ذلك عنهم، وما كل ما صُحِّح صحيحٌ.

فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٧٠٣- عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ: فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْبِرُوا عَلَيَّ مِنْ الصَّلَاةِ فِيهِ فَإِنَّ صَلَاتِكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ تُعْرَضُ عَلَيْكَ صَلَاتُنَا وَقَدْ أَرَمْتَ؟ يَعْنِي وَقَدْ بَلَيْتَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» (حم، ن، د، هـ).

النَّهْيُ عَنِ التَّخَطُّيِ إِلَّا لِحَاجَةٍ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

٧٠٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقِيمُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ يُخَالِفُهُ إِلَى مَقْعَدِهِ، وَلَكِنْ لِيَقْلُ افْتَسَحُوا» (م، حم).

قال أبو محمد: أحاديث النهي عن التخطي هي في الدخول للاصطفاف في الصلوات الأولى، ولا يكون إلا في الحال التي يكون المصلون متمسكين بالسنة في الاصطفاف.

٧٠٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» (د، ن، حم) وَزَادَ «وَأَنْتَ»<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء على أن التخطي لا يفسد شيئاً من الصلاة<sup>(٢)</sup>.

التَّنْفُلُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَصَلَاةُ رُكْعَتَيْ الْمَسْجِدِ

وقال سبحانه: ﴿فَاسْمَعُوا لِي ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

٧٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» (م).

٧٠٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلِّتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ» (ع).

وفي رواية: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رُكْعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» (م، حم، د).

وفي رواية: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ»<sup>(٣)</sup> فَلْيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ» (ق).

(١) تأخرت وأبطلت.

(٢) الاستذكار (١٠٧/٥).

(٣) خرج للخطبة.

قال أبو محمد: ركعتا المسجد ليستا واجبتين، بدليل أن الخطيب يجلس ولا يصليهما. وليس في الصلاة ما هو فرضٌ غير الصلوات الخمس.

### التَّجْمِيعُ عِنْدَ الزَّوَالِ

٧٠٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ (خ، حم، د، ت).

٧٠٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أُبْرِدَ بِالصَّلَاةِ، يَعْنِي الْجُمُعَةَ (خ).

٧١٠- وَعَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَسْبِعُ الْفَيْءَ (ق).

٧١١- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ [فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ] (١) (ع).

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن من صلاها في وقت الظهر فقد صلاها في وقتها (٢).

وقال: ولا تجوز الصلاة يوم الجمعة إلا بعد الزوال، ولا يخطب لها إلا بعد الزوال، وعليه جمهور الفقهاء (٣).

وقد حكي الإجماع على أنه لا تُقضى الجمعة إلا ظهراً (٤). والله أعلم بصحته.

(١) زادها: (م، حم، ت).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٧٣/٨)، النير (الإقناع ١/٣٢٠، ٢/٤٥١).

(٣) الاستدكار (٢٥٢/١).

(٤) النير (الإقناع ٢/٤٥٣).



## تَسْلِيمُ الْإِمَامِ وَالْتِدَاءُ بَعْدَهُ

وقال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا تُرُودَىٰ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩].

٧١٢- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ سَلَّمَ (هـ). وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ.

قال أبو محمد: إن لم يصح إسناده؛ ففي عموم التصوص الصحيحة ما يُغني.

٧١٣- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ التَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ التَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الزُّورَاءِ<sup>(١)</sup>، وَكَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَدَّنٌ غَيْرَ وَاحِدٍ (خ، ن، د)<sup>(٢)</sup>.

## الْقِيَامُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَأَدَابُهُمَا

وقال الله سبحانه: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

٧١٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا وَيَجْلِسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيَقْرَأُ آيَاتٍ، وَيَذَكِّرُ النَّاسَ (م، حم، ن، د، هـ).

٧١٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ كَمَا يَفْعَلُونَ الْيَوْمَ (ع).

(١) موضع بالمدينة، قريب من المسجد النبوي.

(٢) قال ابن عبد البر: كان يؤدَّن بين يدي النبي ﷺ إذا جلس على المنبر يوم الجمعة، وبين يدي أبي بكر وعمر؛ فلما كان عثمان وكثر الناس زاد التَّدَاءُ على الزُّوراء. الاستذكار (٥٧/٥)

٧١٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ، فَقَدْ وَاللَّهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ (م، حم، د).

٧١٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ»<sup>(١)</sup> مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ» (م، حم).

٧١٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصْدًا، وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا<sup>(٢)</sup> (م، حم، ن، ت، هـ).

٧١٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا ضَوْؤُهُ، وَأَشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: «صَبِّحْكُمْ وَمَسَاكُم» (م، هـ).

وأجمع العلماء على أنه لا يخطب إلا قائمًا لمن قدر على ذلك، وإن أعيًا وجلس مستريحًا لم يتكلم حتى يعود قائمًا<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: والإجماع منعقدٌ على أن الإمام لو لم يخطب يوم الجمعة بالناس لم يصلوا إلا أربعمائة<sup>(٤)</sup>.

وأجمع العلماء على أن خطبتي الجمعة قبل الصلاة<sup>(٥)</sup>.

### الخطبة بسورة أو آي من القرآن

وقال سبحانه: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعَبِدِ﴾ [ق: ٤٥].

(١) علامة.

(٢) أي: وسطًا بين الطول والقصر.

(٣) الاستذكار (١٢٩/٥).

(٤) الاستذكار (١٢١/٥). وهو من غريب الإجماع.

(٥) الاستذكار (الإقناع ٤٥٨/٢).

٧٢٠- وَعَنْ أُمِّ هِشَامِ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنِ الثُّغَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ ﴿قَفَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ (١) إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ (م، حم، ن، د).

قال أبو محمد: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقْرُؤُهَا مَتَوَالًا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ فِي آخِرِهَا: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ﴾، ولما اشتملت عليه من البعث والتشور، وهو في يوم الجمعة.

### الْمَنْعُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ

وقال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٢٤) [الأعراف].

قال ابن جبير وعطاء ومجاهد: هذه الآية في خطبة الجمعة. وعن عمر بن عبد العزيز: في الإنصات لكل واعظ.

٧٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعْنَتْ» (ع إِلَّا ه).

وروي عن علي مرفوعاً: «ومن لغا فلا جمعة له»، وفيه ضعف. والإنصات إلى الخطيب يوم الجمعة واجب باتفاق المسلمين، وهو بمنزلة استماع المأموم لقراءة الإمام في الصلاة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا أن من تكلم ولغا لم يُعَدَّ الجمعة، ولكنه أساء الأدب، وأضاع الثواب<sup>(٢)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٢/١٩)، مجموع الفتاوى (٢٣/٢٩١).

(٢) الاستذكار (٤٣/٥، ٤٤، ٤٨).

ومخاطبة الإمام جائزة وهو على المنبر، وكذلك مخاطبته لهم في أمر الدنيا وسؤالهم، وروى عن عثمان أنه كان جالساً على المنبر يسأل الناس عن أخبارهم وأسعارهم. وعن الحسن وطائفة: لا بأس بالكلام بين الخطبتين للمصلين.

مَا يُقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَفِي صَبْحِ يَوْمِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ۝١﴾ ﴿سَيَذَكِّرْ مَنْ يَحْتَسِبُ ۝١٠﴾ [الأعلى]، والتذكير بالساعة في هذه السور، والساعة في يوم الجمعة.

٧٢٢- عَنْ التُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَفِي الْجُمُعَةِ: ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾، ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾. قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يُقْرَأُ بِهِمَا فِي الصَّلَاتَيْنِ (م، حم، ن، د، ت).

٧٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ﴿التَّوْحِيدَ ۝١﴾ تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَأَرْبَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْمَلَكِينَ ﴿وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وَفِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِسُورَةِ «الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ» (م، حم، ن، د).

٧٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ﴿التَّوْحِيدَ ۝١﴾ تَنْزِيلَ ﴿وَهَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (ق، ن).

### الصَّلَاةُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ

٧٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» (ع الأَخ).

٧٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ (ع).

٧٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ تَقَدَّمَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ (د).

### اجْتِمَاعُ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ

وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٧٢٨- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَأَلَهُ مُعَاوِيَةُ: هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتِمَاعًا؟ قَالَ نَعَمْ، صَلَّى الْعِيدَ أَوَّلَ النَّهَارِ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ» (حم، د، هـ، ك وصححه<sup>(١)</sup>).

٧٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَقَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ وَإِنَّا مُجْمَعُونَ» (د، هـ، ك، وصححه<sup>(٢)</sup>).

٧٣٠- وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَأَخَّرَ الْخُرُوجَ حَتَّى تَعَالَى النَّهَارُ، ثُمَّ خَرَجَ فَحَطَبَ، ثُمَّ نَزَلَ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ (ن، د، بِنَحْوِهِ)، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ.

قال ابن تيمية: من شهد العيد سقطت عنه الجمعة، لكن على الإمام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها، ومن لم يشهد

(١) ووافقه الذهبي، وصححه ابن المديني، وضعفه ابن المنذر.

(٢) ووافقه الذهبي.

العيد. وهذا هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه: كعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وغيرهم، ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: والأقرب في ذلك: أن مَنْ شهد العيد لم يجب عليه صلاة إلى صلاة العصر، واختاره الشوكاني.

## العِيدَانِ

وقول الله سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٦) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ ﴿[الأعلى].

وقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَر﴾ [الكوثر: ٢].

التَّجَمُّلُ لِلْعِيدِ وَكَرَاهَةُ حَمْلِ السَّلَاحِ فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿يَبْنِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الاعراف: ٣١].

٧٣١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةَ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتِغِ هَذِهِ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوَقْدِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» (ق).

٧٣٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سَيْتَانُ الرَّمْعِ فِي أَحْمَصِ قَدَمَيْهِ، فَلَزِقَتْ قَدَمُهُ بِالرُّكَّابِ، فَتَزَلَّتْ فَتَزَعَّتْهَا وَذَلِكَ بَعْنِي، فَبَلَغَ الْحَجَّاجُ فَجَاءَ يَعُودُهُ، فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَوْ نَعْلَمُ مَنَ أَصَابَكَ؟ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنْتَ أَصَبْتَنِي، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: حَمَلْتَ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتَ السَّلَاحَ الْحَرَمَ، وَلَمْ يَكُنْ السَّلَاحُ يَدْخُلُ الْحَرَمَ (خ). وَقَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا.

واتفق الفقهاء على أن الغسل للعيدين حسن لمن فعله، والطيب يجزي عند الجميع عنه، وجمعهما أفضل<sup>(١)</sup>.

التَّكْبِيرُ، وَالخُرُوجُ مَاشِيًا، وَخُرُوجُ النِّسَاءِ، وَذِكْرُ اللَّهِ

قال عز وجل: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقال سبحانه: ﴿وَدَرِّ الْأَيْمَنِ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠].

جاء في تفسيرها: كل أمة اتخذت دينها لهواً ولعباً إلا أمة محمد اتخذوا عيدهم صلاةً وذكرًا لله، وحضوراً بالصدقة<sup>(١)</sup>.

قال البخاري: وكان ابنُ عمرَ وأبو هريرةَ يخرجان إلى السوقِ في أيامِ العشرِ يكبرانِ ويكبرُ الناسُ بتكبيرِهِما.

قال: وكان عمرُ يكبرُ في قُبَيْهِ بِمِنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيَكْبُرُونَ وَيَكْبَرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا.

٧٣٣- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ.

وفي لفظ: المصلية، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب، قال: «لئليسها أختها من جلبابها» (ع)، وليس لـ (ن) فيه أمر الجلباب.

ولـ (م، د) في رواية: «والحيضُ يَكُنْ خَلْفَ النَّاسِ يُكْبَرْنَ مَعَ النَّاسِ».

ولـ (خ): قالت أم عطية: كنا نؤمر أن نخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم.

استجاب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحى

٧٣٤- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ، وَيَأْكُلُهُنَّ وَثْرًا. (خ، حم).



٧٣٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ، وَلَا يَأْكُلُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يَرْجِعَ (ت، هـ، ك، حم) وَزَادَ: فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ.

٧٣٦- وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاثِيًا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ (ت) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وفي (طا) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُؤْمَرُونَ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الْغَدْوِ يَوْمَ الْفِطْرِ.

وقال ابن عبد البر: وكان الزهري يأكل قبل أن يغدو يوم الفطر، ولا يفعله يوم النحر، وعلى هذا جماعة الفقهاء (١).  
ونقل الإجماع عليه ابن رشد وابن قدامة (٢).

مُخَالَفَةُ الطَّرِيقِ فِي الْعِيدِ وَالتَّعْيِيدِ فِي الْجَامِعِ لِلْعُذْرِ

﴿وَنَكَبْتُمْ مَا قَدَّمُوا وَإِنذَرْتَهُمْ﴾ [س: ١٢].

٧٣٧- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ (خ).

٧٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ يَرْجِعُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ (م، حم، ت).

وَرَوَى (د): أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِالْمَسْجِدِ فِي يَوْمِ أَصَابَهُمْ فِيهِ مَطَرٌ (٣).

(١) الاستذكار (٤٢/٧). وعمل الزهري أخرجه عبد الرزاق (المصنف ٣/٣٠٦).

(٢) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ٨٢١/٢).

(٣) في إسناده: عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة، أنه سمع أبا يحيى عيد الله التيمي. والأول مجهول، والآخر: مجهول الحال.

قال أبو محمد: لعلّ من الحكمة في مخالفة الطريق ملاقة من لم يلقه في غدوة للصلاة، ولعلّ الحكمة في الأكل صبيحة عيد الفطر دون عيد الأضحى؛ لأنه في الفطر بعد صيام واجب.

### وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ

٧٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّاسِ يَوْمَ عِيدِ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى، فَأَتَكَرَّ إِطْءَاءَ الْإِمَامِ وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ. وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ<sup>(١)</sup> (هـ، د، وسكت عنه).

ولا تنازع بين أهل العلم أن وقت صلاة العيدين من حين يمتدّ الضحى حين يمتدّ النهار، إلى أن تزول الشمس<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أن صلاة العيد لا تصلى يوم العيد بعد الزوال<sup>(٣)</sup>.

### صَلَاةُ الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَمَا يُقْرَأُ فِيهَا

وقال الله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرِ﴾ [الكوثر]، وكل أمر في القرآن بالصلاة هو مقرون بالإقامة إلا هذا لأنه في غير الفريضة.

٧٤٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ (ع إلا د).

٧٤١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ (م، حم، د، ت).

(١) أي: ذلك الحين حين وقت صلاة العيد.

(٢) النير (الإقناع ١/٣٢١).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٦٠).

٧٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَدِّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى (ق).

٧٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْقُنُوزِيِّ﴾ (حم).

٧٤٤- وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ - وَسَأَلَهُ عُمَرُ -: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ﴿قَدْ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾، وَ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾ (ع إ ل آخ).

ولا خلاف بين علماء المسلمين على تقديم صلاة العيدين على الخطبة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة، وكذلك بقية الصلوات المسنونات والنوافل<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن كل صلاة سُنَّهَا أَنْ تَصَلِّيَ جَمَاعَةً مِنْ صَلَوَاتِ السَّنَنِ = فَسُنَّهَا الْجَهْرُ، كَالْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالْخُسُوفِ<sup>(٣)</sup>.

### عَدَدُ التَّكْبِيرَاتِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ

وقال سبحانه ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٧٤٥- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا (ه، حم). وَقَالَ: أَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٠/٢٥٤، ٢٤/٢٤٠)، الاستذكار (٧/١٨، ١٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٨/١٠٨، ٢٤/٢٣٩، ٢٤٠)، الاستذكار (٧/١٩).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣/٣١٢).

ونقل (ت) في (العلل): أن البخاري صحَّحه.

قال ابن تيمية: وعليه أكثر الصحابة والأئمة.

قال أبو محمد: وذهب إلى ذلك ابن حزم مع تضعيفه للحديث، واستدل له بقوله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، قال: «والتكبيرُ فعلُهُ خيرٌ»، وهو من غرائب استدلاله، ولو لم يكبر المصلي، وصلَّاهما كالجمعة لم يكن في ذلك بأسٌ، ولا جاز أن يُنكر عليه أحدٌ.

وقال الطحاوي: وأجمع العلماء على أن في صلاة العيدين تكبيراً زائداً على غيرهما من الصلوات، واختلفوا في عدده<sup>(١)</sup>.

هَلْ يُصَلَّى قَبْلَ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهَا؟

٧٤٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا (ع).

ول(خ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ.

وأجمع العلماء على أن النبي ﷺ لم يصل في المصلي قبل صلاة العيدين، ولا بعدها<sup>(٢)</sup>.

وكان أبو هريرة وأنس والحسن وجابر بن زيد يصلون قبل خروج الإمام للعيدين، وسئل علي عن ذلك، فقال: لا أكون الذي ينهى عبداً إذا صلى. وهو قول ابن حزم.

خُطْبَةُ الْعِيدِ وَأَحْكَامُهَا

وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ۝١ سَيَذَكِّرْ مَنْ يَخَشَى ۝١﴾

[الأعلى].

(١) الإقناع (٢/٥٤٣).

(٢) الاستذكار (٧/٥٨).

٧٤٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ، فَيَعْظُمُهُمْ وَيُوصِيهِمْ وَيَأْمُرُهُمْ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ (ق).

٧٤٨- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانَ الْمِثْبَرَ فِي يَوْمِ عِيدِهِ، فَبَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا مَرْوَانَ، خَالَفتَ السُّنَّةَ، أَخْرَجْتَ الْمِثْبَرَ فِي يَوْمِ عِيدِهِ وَكَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ فِيهِ، وَبَدَأْتَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا هَذَا فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مُتَكْرِمًا فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أضعفُ الْإِيمَانِ» (م، حم، د، هـ).

٧٤٩- وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» (ن، د، هـ).

قال في (المتقى): ولا يعرف قائل بوجوب خطبة العيد.

قال ابن عبد البر: ومن صلى مع الإمام فلا ينصرف حتى يسمع الخطبة، وعلى هذا جماعة الفقهاء<sup>(١)</sup>.

هَلْ لِلْعِيدِ خُطْبَتَانِ؟

٧٥٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْعِيدِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا

عَلَى بِلَالٍ، فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَحَثَّ عَلَى الطَّاعَةِ، وَوَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى آتَى النِّسَاءَ، فَوَعَظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ (م، ن).

قال أبو محمد: لم يرد حديث صحيح صريح في أن للعبد خطبتين، كما قال ابن القيم وغيره، وقد يستنبط من وعظ النبي ﷺ الرِّجَال ثم وعظه النساء: أن ذلك خطبتان، فإن صح استنباط ذلك؛ فالسنة أن تكون الأولى للرجال، والثانية للنساء. ذلك لمن يجعل علة ذلك عدم بلوغ الصوت إلى النساء لبعد مكانهن، وهو اليوم منتف؛ لوجود الوسائل المبلغة للصوت. والله أعلم.

وَعَظُ النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ وَتَرْكِيهِمْ

﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا لِيَمْلَأَ عَلَيْهِمُ آيَاتِكَ وَنُعَلِّمَهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَنُزِّلْهُمُ﴾ [البقرة: ١٢٩].

٧٥١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «أَتَدْرُونَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ الْبَلَدَةُ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قَرُبًا مَبْلُغًا أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» (خ، حم).

## هِلالُ العِيدِ إِذَا غَمَّ

٧٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ»<sup>(١)</sup> (ت).

٧٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّوْمُ يَوْمَ يَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحُونَ» (ت) وهو ل (د، هـ) بمعناه: إِلَّا فَصَلَ الصَّوْمَ.

وفي نظيره يقول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩].

## الْحَثُّ عَلَى الذِّكْرِ وَالطَّاعَةِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وقال الله تعالى: ﴿وَيَذَكِّرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَقْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ ١ وَيَالِ الْعَشْرِ ٢﴾ [الفجر].

٧٥٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ، يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَالجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ» (خ، حم، د، ت، هـ).

٧٥٥- وَعَنْ نَيْسَةَ الْهَدَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلُ وَشَرِبُ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» (م، حم، ن).

(١) قال الدارقطني: الصواب وقفه على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ (خ): وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٧]، أَي: أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ الشَّرِيقِ.

ولا خلاف بين أهل الإسلام في أنه لا يحرم العمل ولا البيع في شيء من أيام الأعياد<sup>(١)</sup>.

(١) المحلي (موسوعة الإجماع ٨٢١/٢):



### صلاة الخوف

وقول الله سبحانه: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ١١١﴾ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ١١٢﴾ [النساء].

### الأنواع المروية في صفتها

قال ابن حزم: صحَّ فيها أربعة عشر وجهًا، وبينها في جزء مفرد، ولخصتها في كتابه (المحلى). وقال أحمد: لا أعلم في هذا الباب حديثًا إلا صحيحًا.

٧٥٦- عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ<sup>(١)</sup>: أَنَّ الطَّائِفَةَ صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعَدُوُّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ نَبَتْ قَائِمًا، فَأَتَمُّوا؛ لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَجَاءَ الْعَدُوُّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ فَأَتَمُّوا؛ لِأَنْفُسِهِمْ فَسَلَّمَ بِهِمْ (ع [الآه]).

### صفة أخرى

٧٥٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِأَخَذِي الطَّائِفَتَيْنِ رُكْعَةً، وَالطَّائِفَةَ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةً

(١) غزوة نجد، سميت بذلك؛ لأن أرجلهم تقبت فلفروا عليها الخرق.

لِلْعَدُوِّ، ثُمَّ انصَرَفُوا وَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ  
وَجَاءَ أَوْلِيكَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ رُكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ قَضَى هَؤُلَاءِ  
رُكْعَةً، وَهَؤُلَاءِ رُكْعَةً (ق).

### صِفَةُ أُخْرَى

٧٥٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى  
نَبِيِّكُمْ ﷺ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةً  
(م، حم، د، ن).

وأجمع العلماء على أن للمرء أن يقصر إذا خاف من العدو<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن من صلى صلاة الخوف ركعتين أنه قد أدى  
فرضه<sup>(٢)</sup>.

الصَّلَاةُ فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ بِالْإِيمَاءِ، وَهَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا؟

وقال سبحانه: ﴿إِن خِفْتُمْ فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩].

٧٥٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَ صَلَاةَ  
الْخَوْفِ، وَقَالَ: «إِن كَانَ خَوْفٌ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَالًا وَرُكْبَانًا»  
(ه).

٧٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَوْمَ انصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي  
قُرَيْظَةَ، فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوْتِ الْوَقْتِ فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ  
آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ،  
فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ (م).

(١) النير (الإقناع ٢/٤٩٥).

(٢) الإنباه (الإقناع ٢/٤٩٩).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ قَالَ: «لَا يُصَلِّينَّ أَحَدًا الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى تَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ مِتًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ (خ).

قال أبو محمد: قال من حَقَّق من أهل العلم: لم يُعْتَفَ واحداً منهم؛ لأنَّ كلاً قد اجتهد، والمجتهد لا يُلام ولو أخطأ، والمُصِيب في الاجتهاد والفعل هم الطائفة الذين صلَّوا في بني قُرَيْظَةَ، ولو قيل لهم: لِمَ فعلتم ذلك؟ لكانت حجَّتهم واضحة في منطوق النبي ﷺ، ولو سُئِلَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ: لِمَ لم تصلَّوا في بني قُرَيْظَةَ؟ لقالوا: فعلنا ذلك لما فهمناه من إرادة التعجيل، والفهم هنا مبني على الظنِّ والاحتمال، والأوَّل يقين. ولو كان مراد رسول الله ﷺ التعجيل لأنكر على من لم يفهم ذلك، كما أنكر على عدي بن حاتم حين لم يفهم معنى الخيط الأبيض والأسود.

## صلاة الكسوف (١)

وقال سبحانه: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، قال ابن خوزيمناد: هذه الآية تتضمن صلاة الخسوف (٢).

## الثناء لها، وصفتها

٧٦١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ تُودِي أَنْ الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ عَنِ الشَّمْسِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَكَعْتُ رُكُوعًا قَطُّ وَلَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ، كَانَ أَطْوَلَ مِنْهُ (ق).

٧٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ فَكَبَّرَ وَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا هُوَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ قَامَ فَاقْتَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا هُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى اسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ

(١) الكسوف: التغير إلى سواد، والخسوف: إلى نقصان، هذا هو الأصل، وقد يطلق كل من اللفظين على معنى الآخر.

(٢) تفسير القرطبي (١٨/٤٢٥).

قَامَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَأَنْتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ» (ق).

٧٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يُخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ» (ق).

قال أبو محمد: قد وردت هيئات أخرى كلها في خسوف الشمس، ولم تخسف إلا مرة واحدة في عهده ﷺ، وكان ذلك في السنة العاشرة في يوم الاثنين ٢٩ شوال، كما قرر ذلك أهل العلم بعدد السنين والحساب، ولعل الاختلاف في كيفية طولها وكثرة ما فيها من ركوع، ومخالفتها للهيئة المعروفة في سائر الصلوات<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وأجمع العلماء على أن صلاة الكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تعليق الشيخ أحمد شاکر علی (المجلد ٥/٢٩١).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/٢٥٨، ٣٥/١٦٨): وانظر: التمهيد لابن عبد البر

(٣١٧/٢٢).

(٣) الاستذکار (٧/١٠١).

وأجمعوا على أن القيام الثاني، والركوع الثاني من الركعة الأولى من صلاة الكسوف أقصر من القيام، ومن الركوع الأول. وأن القيام الثاني والركوع الثاني من الركعة الثانية أقصر من الأول منها<sup>(١)</sup>.

### الجهرُ بالقرآءةِ فيها

٧٦٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ (ق).

قال ابن عبد البر: ومن حجة من قال بالجهر في صلاة الكسوف لإجماع العلماء على أن كل صلاة سنتها أن تصلى في جماعة من صلوات السنن = سنتها الجهر كالعيدين والاستسقاء، وكذلك الكسوف<sup>(٢)</sup>.

### الحثُّ على الصَّدَقَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالذِّكْرِ فِي الْكُسُوفِ

وقال سبحانه: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

٧٦٥- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ (ق).

٧٦٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَتَصَدَّقُوا وَصَلُّوا» (ق).

٧٦٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ» (ق).

(١) ابن بطال (شرح البخاري ٥٠/٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣/٣١٢).

## هَلْ يُصَلَّى إِذَا وَقَعَتْ زَلْزَلَةٌ وَتَحْوُهَا؟

قال أبو محمد: ومن السلف من جعل للزلازل ونحوها من الآيات حكم الكسوف. وروى البيهقي عن ابن عباس: أنه صلى في زلزلة ست ركعات وأربع سجادات، وقال: «هكذا صلاة الآيات». وكان النبي يفرع إذا هبت الريح، ودعاؤه ثابت في الصحيحين.

## الاستسقاء

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾ [البقرة: ٦٠].

وقال سبحانه: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ ﴾ [نوح].

وأجمع أهل العلم أن الخروج للاستسقاء سنة <sup>(١)</sup>.

صفة صلاة الاستسقاء، وهل لها خطبة؟

وقال سبحانه: ﴿ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ قُوُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾ [هود: ٥٢].

٧٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهْرًا فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ (خ، حم، ن، د). وَرَوَاهُ (م) وَكَمْ يَذْكُرُ الْجَهْرَ بِالْقِرَاءَةِ.

٧٦٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الاستسقاء فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَاضِعًا مُتَبَدِّلًا <sup>(٢)</sup> مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ (حم، ن، هـ).

وفي رواية: خَرَجَ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا حَتَّى أَتَى الْمُصَلِّيَ فَرَقِيَ الْمُنْبَرَ، وَكَمْ يَخْطُبُ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ (د، ن، ت)، وَلَمْ يَذْكُرْ «فَرَقِيَ الْمُنْبَرَ».

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧٢/١٧)، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٩٠/١).

(٢) التبذل: ترك التزين والتهيؤ بالهيئة المحسنة تواضعًا.



قال ابن عبد البر: والخطبة عند جمهور الفقهاء في الاستسقاء بعد الصلاة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ظاهر كلام ابن عباس في قوله: «ولم يخطب خطبتكم هذه» الإنكارُ عليها من حيث هي، أو الإنكار على كفيّتها.

وخرج ابن عمر إلى المصلّى فاستسقى ودعا ولم يصل، قال أبو محمد: لم يرد عن النبي ﷺ في الاستسقاء أنه خطب إلا أن يكون استسقاؤه في خطبة جمعة، ورؤي عن الخلفاء الأربعة أنهم كانوا يصلون قبل الخطبة، وقال مالك بتقديم الخطبة، وقال الشافعي: هي كصلاة العيدين.

رَفَعُ الْيَدَيْنِ وَبَعْضُ مَا وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ

وقال تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وجاء بعدها إنزال المطر، في الآية التي تليها:

٧٧٠- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِّنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي السِّقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِئِهِ (ق).

ول (م): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَأَشَارَ بِظَهْرِهِ كَفَّهُ إِلَى السَّمَاءِ.

٧٧١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْمَاشِيَةُ، وَهَلَكَتِ الْعِيَالُ، وَهَلَكَ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ؛ قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مَطَرْنَا (خ).

(١) الشهيد لابن عبد البر (١٧٢/١٧).

٧٧٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّو، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأَخِي بِلَدِّكَ الْمَيِّتَ» (د).

٧٧٣- وَعَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: «اللَّهُمَّ سُقِيًّا رَحْمَةً، وَلَا سُقِيًّا عَذَابًا، وَلَا بَلَاءً، وَلَا هَدْمًا، وَلَا غَرَقًا، اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ<sup>(١)</sup> وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ؛ اللَّهُمَّ خَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا» (شا). وهو مُرْسَلٌ، وأكثر ألفاظه في الصحيح. ولا خلاف بين أهل العلم في جواز الاستسقاء بالدعاء بلا صلاة<sup>(٢)</sup>.

متى يُحوَّلُ الرِّدَاءُ، وكيف؟

﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

٧٧٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَسْقَى لَنَا أَطَالَ الدُّعَاءَ وَأَكْثَرَ الْمَسْأَلَةَ قَالَ: ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ فَقَلْبُهُ ظَهَرَ لِبَطْنِ وَتَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ (حم). وأصله في الصحيح.

وفي رواية: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا يَسْتَسْقِي فَحَوَّلَ رِدَاءَهُ وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ، وَجَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنَ، ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (د).

وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ<sup>(٣)</sup> لَهُ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَسْفَلَهَا فَيَجْعَلُهُ أَغْلَاهَا، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ، فَقَلَبَهَا الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرَ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنَ (حم، د).

(١) وسيأتي شرحها بعد قليل.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٩٠).

(٣) كساء أسود مرتفع، له علمان.

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً أن الإمام يحول رداءه وهو قائم<sup>(١)</sup>.

### بِرَكَّةِ الْمَطَرِ

وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا﴾ [ق: ٩].

٧٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصَابَنَا وَتَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ<sup>(٢)</sup> نَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي» (م، حم، د).

### الاستصحاء<sup>(٣)</sup>

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾

[الأنعام: ١٧].

٧٧٦- وقد ثبت دعاؤه ﷺ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اللَّهُمَّ حَوَالِيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ<sup>(٤)</sup> وَبِطُونِ الْأُودِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَأَنْقَلَعْتُ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧٥/١٧).

(٢) أي: كشف عن بعض بدنه.

(٣) طلب الصَّحْوِ، وهو ذهاب الغيم.

(٤) الآكام بالمدَّة، وقد تُكسر الهمزة: جمع أكمة، ويقال: أكم، بفتح الهمزة والكاف.

وأكم بضمهما، وهي: دون الجبل، وأعلى من الرابية. وقيل: دون الرابية.

-وأما الظراب، فيكسر الظاء المعجمة، واحداً طَرِبَ، بفتح الظاء،

وكسر الراء، وهي: الروابي الصغار

## الجنائز

## حُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ

وقال سبحانه: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، مع قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥].

وقد ذكر الله أن المكذبين المستكبرين لا يفتح لهم أبواب السماء.

٧٧٧- عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ» (ق).

## عِيَادَةُ الْمَرِيضِ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١].

وقال سبحانه: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

قال ابن عباس: إنما هي عيادة المريض، وحضور الجنائز، زيارة أخ في الله.

٧٧٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ» (ق).

٧٧٩- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي مَخْرَقَةٍ<sup>(١)</sup> الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ» (م، ح، ت).

(١) أي: في بساطينها الذهبية، وروضاتها البهية. شبه ما يجوزه العائد من الثواب بما يجوزه المخترق من الثمر.

وأجمع العلماء على أن عيادة المريض فضلٌ، وسنة غير واجبة على الأعيان، وسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه، والقريب والأجنبي<sup>(١)</sup>.

قال النووي: أجمع العلماء على تغميض الميت لثلا يقبح منظره لو ترك إغماضه<sup>(٢)</sup>.

تَلْقِينُ الْمُحْتَضِرِ وَتَوَجِيهُهُ وَتَغْمِيضُ الْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٢﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تَبْصُرُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [الواقعة].

٧٨٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» (ع إ لأخ).

وأجمع العلماء على هذا التلقين، وكرهوا الإكثار عليه لثلا يضجر، ويسري إلى قلبه شيء من الكراهة لكلمة التوحيد<sup>(٣)</sup>.

٧٨١- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (حم، د).

٧٨٢- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَيَّ مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتِ» (حم، ه).

هل تُقرأ «يس» عنده؟

وقال الله فيها: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا قَالَ مَنْ كَانَتْ حَيًّا﴾ [يس: ٧٠]، القرآن للأحياء لا الأموات.

(١) نيل الأوطار (٧/٢٢٧).

(٢) شرح صحيح مسلم له (٦/٢٢٣).

(٣) المصدر السابق نفسه (٦/٢١٩).

٧٨٣- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْرَأُوا يَسَ عَلَى مَوْتَاكُمْ» (حم، د، هـ وإسناده ض).

قال ابن بطال: قال المهلب: لا خلاف بين أئمة المسلمين أن من قال: لا إله إلا الله، ومات عليها: أنه لا بد له من الجنة، ولكن بعد الفصل بين العباد، ورد المظالم إلى أهلها<sup>(١)</sup>.

### التعجيل بقضاء دين الميت

وقال سبحانه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصَيْتِهِ يُورِثُهَا أَوْ دِينًا﴾ [النساء: ١١].

وقال الله تعالى قبل آية الدين وبعد إنظار المعسر: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة].

٧٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» (حم، ت، هـ).

### تغطية الميت والرخصة في تقييله

٧٨٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ فَبَصُرَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُسْجَى بِرِدْيِهِ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَأَكْبَأَ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ (خ، ن، حم).

وقد حكى التروى الإجماع على استحباب تسجية الميت<sup>(٢)</sup>.

٧٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ وَهُوَ مَيِّتٌ، حَتَّى رَأَيْتُ الدَّمْعَ تَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ (حم، ت، هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح صحيح البخاري (٣/٢٣٦).

(٢) شرح صحيح مسلم (٧/١٠).

(٣) في إسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، ضعيف.

قال أبو محمد: لا يصح في أن النبي ﷺ قبله أحدٌ غير أبي بكر، ولكن بعد موته.

### الرَّفْقُ بِهِ وَالسَّتْرُ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

٧٨٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيْتِ مِثْلُ كَسْرِ عَظْمِهِ حَيًّا» (حم، د، هـ).

٧٨٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ق).

### غَسَلَ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ لِلآخَرِ

وقال سبحانه: ﴿مَنْ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسَ لِهِنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

٧٨٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَزَاةٍ بِالْبَيْعِ وَأَنَا أَجْدُ صُدَاعًا فِي رَأْسِي وَأَقُولُ: «وَأَرَأْسَاءُ»، فَقَالَ: «بَلْ أَنَا وَأَرَأْسَاءُ، مَا ضَرَكِ لَوْ مِتُّ قَبْلِي فَعَسَلْتِكِ وَكَفْتِكِ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكِ وَدَفْتِكِ» (حم، هـ) (١).

٧٩٠- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنَ الْأَمْرِ مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاءَهُ (حم، د، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن المرأة تغسل زوجها إذا مات (٢)، وأنها تغسل الصبي الصغير (٣). واختلفوا في غسل الرجل زوجته (٤).

(١) في إسناده محمد بن إسحاق، وبه أخيه البيهقي، قال الحافظ: ولم يفرده به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائي في التلخيص (٢١٩/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٠)، التمهيد لابن عبد البر (٣٨٠/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٨٠/١).

## لا يُغسل الشهيد ولا يُصلى عليه

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ - [آل عمران: ١٦٩].

٧٩١- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمُ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟». فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَكَمْ يُغَسَّلُوا وَكَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ (خ، ن، ت، هـ).

وفي (حم): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي قَتْلَى أَحَدٍ -: «لَا تُغَسَّلُوهُمْ، فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ كُلَّ دَمٍ يَقُوحُ مِسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَكَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ.

وترك غسل الشهيد هو قول الأكثر. والمراد بالشهيد هو من قُتل في المعركة، أما المبطون والمطعون ونحوهما فإنهم يُغسلون بإجماع<sup>(١)</sup>. واختلف في الشهيد الذي يموت دون أهله وماله.

وقد ثبت بالإجماع ونقل الكفاة غسل الموتى، فواجب غسل كل ميت إلا من أخرجه إجماع أو سنة ثابتة<sup>(٢)</sup>.

وعارض الإجماع بعض علماء الزيدية بمعارضات قال عنها الشوكاني: إنها واهية<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: ربما كانت الاعتراضات واهية، ولكن الخلاف بين العلماء في ذلك ثابت، والصحيح أن الغسل واجب لدى الجمهور، كما حرره ابن حجر<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر الزخار (٢/٩٦).

(٢) نيل الأوطار (٧/٢٤٩).

(٣) الفتح (٣/١٢٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢٤٦).



## صِفَةُ غَسْلِ الْمَيِّتِ

٧٩٢- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوفِّيَتْ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنِّي» فَلَمَّا فَرَعْنَا آذِنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْتَهَا إِيَّاهُ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي إِزَارَهُ (ع) وفي رواية: «ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها» وفي (خ، حم): «قالت: فصفرنا شعرها ثلاثة قرونٍ فألقيناهما خلفها».

٧٩٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اِخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي كَيْفَ نَصْنَعُ، أَنْ جَرَّدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانًا، أَمْ نُغَسِّلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ قَالَتْ: فَلَمَّا اِخْتَلَفُوا أَرْسَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ السُّنَّةَ، حَتَّى وَاللَّهِ مَا مِنْ الْقَوْمِ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا ذَقَنَهُ فِي صَدْرِهِ نَائِمًا، قَالَتْ: ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ تَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ فَقَالَ: اغْسِلُوا النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، قَالَتْ: فَتَارُوا إِلَيْهِ فَعَسَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي قَمِيصِهِ يُقَاضُ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَالسِّدْرُ وَيَدْلُكُهُ الرِّجَالُ بِالْقَمِيصِ (حم، د، حب، ك).

وقد أجمع أهل العلم على أن الميت يُغسل غسل الجنابة<sup>(٢)</sup>.

وقال سعد بن أبي وقاص: يحلق شعر عانة الميت، ولا يُعرف له مخالفٌ من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا غُسل بالماء القراح الذي لا سدر فيه: أن ذلك جائزٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) الفُتْنَةُ فِيهِ، وَاجْعَلْنَهُ مِمَّا يَلِي جَسَدَهَا.

(٢) الإجماع لأبن المنذر (٥٠)، الإنباه (الإقناع ٥٦٧/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٨٩).

(٤) النير (الإقناع ٥٧٦/٢).

وأجمعوا على أن الوتر في الغسلات مستحبٌ غير واجب<sup>(١)</sup>.

### الكفنُ وتوابعه

وليس في القرآن ذكره ولا الإشارة إليه، إلا في قوله تعالى:  
﴿وَاللَّفَافَاتُ لَنَاذِقَاتٌ﴾ [القيامة: ٢٩]، على أحد التفسيرات.

### التكفينُ من مال الميت

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٧٩٤- عَنْ خَبَابِ بْنِ الْأَرْتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مُصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا نَمْرَةً<sup>(٢)</sup>، فَكُنَّا إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ بِهَا رَأْسَهُ وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْإِذْخِرِ (ع إِلَّا هـ).

وقد أجمعوا على أن تكفين الميت ذكراً أو أنثى فرضٌ بإجماع المسلمين، ما لم يكن شهيداً، أو مقتولاً ظلماً في قصاص. وهو فرض كفاية بالإجماع، فمن قام به سقط عن سائر الناس<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: جمهور الفقهاء على أن الكفن من رأس مال الميت<sup>(٤)</sup>.

### استحبابُ إحسانِ الكفنِ من غيرِ مُغَالاةٍ

وقال سبحانه: ﴿وَاحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٧٥/١).

(٢) شملة مخططة، من مآزر الأعراب.

(٣) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٢٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٤) الاستذكار (١٥٣/٢٢)، الموضع (الإقناع ٢/٥٨٢).

٧٩٥- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ» (ت، هـ).

٧٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمْرَضُ فِيهِ بِرَدْعٍ<sup>(١)</sup> مِنْ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفَّنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلْقٌ<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ<sup>(٣)</sup> (مختصر من خ).

وقد أجمع أهل العلم على أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز<sup>(٤)</sup>.

### صفة الكفن للرجل والمرأة

٧٩٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَابٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> جُدُدٍ يَمَانِيَّةٍ<sup>(٦)</sup> لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاجًا (ع).

وك (م): قَالَتْ: أُدْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِلَّةٍ يَمَنِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ نُزِعَتْ عَنْهُ وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَابٍ بِيضٍ سُحُولِيَّةٍ يَمَانِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ وَلَا قَمِيصٌ.

٧٩٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبِياضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» (حم، د، ت، ج).

(١) لَطَخَ لَمْ يِعْمَهُ كَلَهُ.

(٢) أَي: بِالِ.

(٣) الْقَبْحُ وَالصَّدِيدُ.

(٤) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ١/٢٢٩).

(٥) بِضَمِّ السَّيْنِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ الْأَشْبَهُرُ، نَسَبَةٌ إِلَى «سُحُولٍ» بِلَدَةِ الْيَمَنِ.

(٦) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَهُوَ الْأَفْصَحُ.

٧٩٩- وَعَنْ لَيْلَى بِنْتِ قَانِفِ الثَّقَفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ فِي مَنْ غَسَلَ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، وَكَانَ أَوَّلَ مَا أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحِقَاءَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ الدَّرْعَ، ثُمَّ الخِمَارَ، ثُمَّ المِلْحَقَةَ ثُمَّ أُذْرِجَتَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثُّوبِ الآخِرِ، قَالَتْ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ البَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا، يُتَاوَلُنَا ثُوبًا ثُوبًا (حم، د، وفيه ضعف)<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يكفن الرجل في حرير<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجب في التكفين أكثر من ثوب واحد يستر جميع البدن<sup>(٤)</sup>. فإن كان ثوبًا واحدًا يصف ما تحته من البدن، فإنه لا يجزئ بالإجماع. وأجمعوا على أن التكفين بسبعة أثواب غير مستحبة باتفاق<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه يستحب التكفين في ثوب أبيض<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل<sup>(٧)</sup>.

والدقن في تابوت مكره بلا خلاف بين المسلمين كافة<sup>(٨)</sup>.

(١) الإزار.

(٢) في إسناده: نوح بن حكيم، ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، وقال: لم تثبت عدالته لجهالة حاله.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠)، شرح صحيح مسلم للنووي، المغني (موسوعة الإجماع ٢٢٩/١).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٤٣/٢٢).

(٥) نيل الأوطار، فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٢٢٨/١).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٢٢٩/١).

(٧) فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٢٢٩/١).

(٨) المجموع عن العبدري (موسوعة الإجماع ٤١٣/١).

تَطْيِيبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفَنُهُ إِلَّا الْمُحْرَمَ

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧٠].

٨٠٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَجْمَرْتُمْ» (١) الْمَيِّتَ فَأَجْمِرُوهُ ثَلَاثًا» (حم).

٨٠١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَأْسِهِ فَوْقَ صَنْعَتِهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تُحَنِّطُوهُ» (٢) وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّنًا» (ع).

وأجمع أهل العلم على استحباب تجمير الكفن إلا للمحرم (٣).

### الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ

وقول الله تعالى: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]، والصلاة هنا بمعنى الدعاء، والصلاة على الميت مشتملة.

وقال في شأن المنافقين: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مَاتَ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَتَنَةٌ ﴾ (٤) [التوبة].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وستأتي.

قال ابن تيمية: ومن السنن المتواترة التي من جحدتها كفر صلاة المسلمين على الميت، ودعاؤهم له في الصلاة (٤).

(١) بخرتموه.

(٢) من الحنوط، وهو الطيب الذي يوضع للميت.

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٠٧/٢٤).

واتفق أهل العلم على أن من صلى على الميت بوضوء؛ فقد أصاب<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: وأما من صلاها بغير وضوء؛ فقد اختلف في إصابته، والجمهور على أنه غير مصيب الصواب، والمخالف لا يُسمِّيها صلاة إلا من حيث معنى الدعاء، ويجعلها كسجود الشكر والتلاوة، كما سيأتي بعد قليل.

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يُدفن الميت دون أن يُصلى عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على ترك الصلاة على المنافق وإن نطق بالشهادتين<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الصلاة على الميت الكافر حرام<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: ورد حديثٌ رواه ابن ماجه في صلاة الصَّحابة فرأى على النبي ﷺ قبل دفنه، وقد أجمع أهل السير على معناه من غير خلاف<sup>(٥)</sup>.

### تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران).

٨٠٢ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغَسَّلُوا وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ (حرم، د، ت).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٣١/٦)، الاستذكار (٢٣٦/٨، ٢٣٧).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع (١/٦٨١)).

(٤) المجموع (موسوعة الإجماع (١/٦٨١)).

(٥) ينظر: التمهيد (٦/٢٥٥).

وقد سبق هذا المعنى قبل قليل من رواية جابر، وقال في (المتقى): وقد رويت الصلاة على الشهيد بأسانيد لا تثبت.

وأجمع العلماء على أن الشهيد في معترك الكفار إذا حُمِلَ حياً ولم يمِت في المعترك، وعاش وأكل وشرب؛ فإنه يُغسَل، ويُصَلَّى عليه<sup>(١)</sup>.

وممن قال بالصلاة على الشهيد مطلقاً: أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، والحسن، وسعيد بن المسيب، والعترة، وجميع ما استدلوا به لم يسلم من علة.

### الصَّلَاةُ عَلَى السَّقَطِ وَالطِّفْلِ

٨٠٣- عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْعَى لَوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ» (حم، د).

٨٠٤- وَفِي رِوَايَةٍ: «الرَّكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ» (جم، ن، ت).

وأجمع العلماء على أن الطفل إذا عُرفَت حياته، واستهل صارخاً: صَلَّيْ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وورد عن أبي موسى وأبي أيوب: أنَّهما صَلَّيَا عَلَى رَجُلٍ إِنْسَانٍ، وَعَنْ عِمْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عِظَامٍ، وَعَنْ أَبِي عَيْدَةَ: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَأْسٍ. وَهُوَ قَوْلُ دَاوُدَ وَسَائِرِ الْأَصْحَابِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستذكار (١٤/٢٦٣).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٥٦٩).

(٣) المحلى (المسألة: ٥٨٠).

تَرَكَ الْإِمَامَ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

وقال الله جل في علاه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾

[البقرة: ١٩٠].

٨٠٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصٍ<sup>(١)</sup>، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ (عِ الْآخِ).

الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدِّ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَهْلِكَةٍ ثُمَّ

يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٧].

٨٠٦- عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزُّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَخْصِنتُ؟». قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالمُصَلَّى؛ فَلَمَّا أذْلَقَتْهُ<sup>(٢)</sup> الْحِجَارَةُ فَرَّ، فَأَذْرَكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ (خ)<sup>(٣)</sup>.

وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام بأنه صلى على الغامدية.

وقال الإمام أحمد: ما نعلم أن النبي ﷺ ترك الصلاة على أحد إلا على الغال وقتل نفسه.

قال أبو محمد: الفرق بين المحدود، ومن قتل نفسه أو غل: أن الحد كفارة للمحدود، والقاتل نفسه والغال ماتا على كبيرة بلا حد ولا توبة.

(١) المشقص: نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، فإذا كان عريضاً فهو الميعلة.

(٢) أي: بلغت منه الجهد حتى قتل.

(٣) وفي رواية: «لم يصل عليه» (حم، ن، د) ورواية الإثبات أولى.



قال في (نكت العيون): ولم أرَ أحدًا من أهل العلم يكره أن يصلي على ولد الزنى وأمه، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا<sup>(١)</sup>.

### الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ وَالْمَيِّتِ الْمَقْبُورِ

وقال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرٍ﴾ (٦) [الأحزاب].

٨٠٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ (ع).

قال أبو محمد: والعلماء مختلفون في الصلاة على الغائب، فالحنفية والمالكية، وكذلك العترة، لا يرونها مشروعة، وقال بمشروعيتها الشافعي وأحمد، ويروى عن جمهور السلف، قال ابن حزم في (المحلى ٥/١٣٩): لم يأت عن أحد من الصحابة منعه، وقالت طائفة: يصلي على الغائب الذي صلى عليه في بلد، إذا كان ذا شأن. وقال الخطابي: لا يصلي على الغائب إلا إذا مات في بلد ليس فيها من يصلي عليه، واختاره ابن تيمية والمقبلي<sup>(٢)</sup>.

٨٠٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ<sup>(٣)</sup> فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَصَفَّقُوا خَلْفَهُ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا (ق).

٨٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ أَوْ شَابًا، فَفَقَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهَا أَوْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» قَالَ: فَكَانَتْهُمْ صَعَرُوا أَمْرَهَا

(١) الإقناع (٢/٥٧٢)

(٢) ملخص من (نيل الأوطار ٧/٣٢٢-٣٢٣).

(٣) جديد.

أَوْ أَمْرُهُ، فَقَالَ: «ذُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَذَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُتَوَرَّعُ لَهَا لَهَا لَهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» (ق) وَكَيْسَ لـ(خ): «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً، إِلَى آخِرِ الْخَبْرِ».

٨١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ شَهْرٍ (قط).

وقد أجمع العلماء أنه لا يُصلى على ما تقادم زمنه من القبور<sup>(١)</sup>.

### فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) [الزلزلة].

٨١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ». قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» (ق).

ول (حم، م): حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ، بَدَلًا: تُدْفَنَ.

قال في (المتقى): وفيه دليلٌ فُضِّلَ اللَّحْدُ عَلَى الشَّقِّ.

واتفق أهل العلم على أن غسل الميت والصلاة عليه إن كان بالغاً، وتكفينه ما لم يكن شهيداً، أو مقتولاً ظلماً في قصاص= فرض<sup>(٢)</sup>.

وجمهور العلماء يرون أن أولياء المرأة أحق بالصلاة عليها من الزوج، وبه قال الأوزاعي وابن حزم.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٦/٢٧٩).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

انْتِفَاعُ الْمَيِّتِ بِالْجَمْعِ الْكَثِيرِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ

﴿لَنْكَوْنُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٨١٢- عَنْ مَالِكِ بْنِ هُبَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَبْلُغُونَ أَنْ يَكُونُوا ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ». فَكَانَ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ يَتَحَرَّى إِذَا قَلَّ أَهْلُ الْجَنَازَةِ أَنْ يَجْعَلَهُمْ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ (حم، د، ن، هـ).

فيه دليل على أنه يشرع الاصطفاف للجنائز.

٨١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةَ كُلِّهِمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شُفِعُوا فِيهِ» (م، حم، ت، وهو أصح من الذي قبله).

٨١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فِي يَوْمٍ عَلَيَّ جَنَازَتُهُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: عامة أهل العلم على أن الطهارة شرط لصلاة الجنائز. وقال الشعبي: لا يشترط لها ذلك، ووجه اختياره أن صورتها ليس صورة الصلاة بل هي مجرد قيام، وسُميت صلاة لأنها دعاء، وهذا لا يخل بها عدم المصافحة والتسوية، ويجوز أن تفعل على القبر، ولو انصرف منها بلا تسليم صححت، ولم يرد في التسليم فيها شيء، حتى زعم بعض علمائنا أن التسليم فيها يكون سراً، والقصد أنها أقرب إلى سجود التلاوة والشكر من كل صلاة ذات ركوع.

مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ

٨١٥- عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَيِّتٌ فَلَا تُؤَدِّبُوا بِي إِنْ بِي إِخْفَ أَنْ يَكُونَ نَعِيًّا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْتَضِي عَنِ النَّبِيِّ (حم، ت، هـ).

٨١٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ - وَإِنَّ عَيْتِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَتَذْرِفَانِ - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفُتِحَ لَهُ (خ، حم).

قال أبو محمد: الإخبار المجرد بالموت من غير قصد للتكاثر ولا التياحة لا يصح منه أثراً ولا نظراً، وقد قال النبي ﷺ حين أُخبرَ بموت المرأة السوداء التي تقم المسجد: «ألا أذتموني؟»<sup>(١)</sup>.

قال ابن العربي: يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات:

الأولى: إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح، فهذا سنة.

الثانية: الدعوة إلى المفاخرة بالكثرة، فهذا مكروه.

الثالثة: الإعلام بنوع آخر كالتياحة، فهذا حرام<sup>(٢)</sup>.

### عَدَدُ تَكْبِيرِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ

قَدْ ثَبَتَ الْأَرَبِيُّ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٨١٧- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ عَلَيَّ جَنَائِزَنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ خَمْسًا عَلَيَّ جَنَائِزَهُ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُهَا (ع الْآخ).

٨١٨- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَيَّ سَهْلُ بْنُ حَبِيبٍ سِتًّا،

وَقَالَ: إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا (خ).

(١) متفق عليه.

(٢) عارضة الأحوذى (٤/٢٠٦).

٨١٩- وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلِيَّ أَهْلِي  
بَدْرٍ خَمْسًا، وَسِتًّا، وَسَبْعًا (مص).

قال الترمذي: أربع تكبيرات هي التي عليها العمل عند أكثر  
أهل العلم من الصحابة وغيرهم.

وقد أجمع أهل العلم على رفع اليدين في أول تكبيرة (١).

وصحّ عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة، ولم ير الرفع في  
غير التكبيرة الأولى ابن مسعود وابن عباس، وأبو حنيفة والثوري،  
وهو قول ابن حزم (٢).

الْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا

وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى  
وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩).

٨٢٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً فَقَرَأَ  
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَقَالَ: لَتَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنَ السَّنَةِ (خ، د، ت، ن). وَقَالَ  
فِيهِ: فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجَهْرًا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: سَنَةٌ وَحَقٌّ.

٨٢١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ  
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ ثُمَّ يَقْرَأَ  
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَيَّ  
النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجَنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَلَا يَقْرَأَ فِي شَيْءٍ  
مِنْهُنَّ، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ (شا).

قال أبو محمد: ورد عن السلف في القراءة وتركها آثار، وكلهم  
يتفق على الدعاء فيها، وروي عن أبي هريرة وابن عمر أنهما كانا

(١) الإجماع لأبن المنذر (٥١).

(٢) المحلى (المسألة: ٦١٩).

لا يقرآن في الجنائز، لا الفاتحة ولا غيرها، بما يدل على أنها ليست كالصلاة التي يجب فيها القراءة بأم القرآن، وإنما سُميت صلاة؛ لأنها دعاء للميت، ولهذا كان مذهب الشعبي جوازها من غير طهارة، فلو كبر ودعا ولم يقرأ ولم يُسلم صح ذلك الفعل منه.

### مَا وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

٨٢٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا؛ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيَّ الْإِيمَانَ» (حم، ت، د، هـ).  
وَزَادَ: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ».

٨٢٣- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيَّ جَنَازَةً يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَأَغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلْجُ وَتَبَرِدُ، وَتَقِهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَتَّقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَفِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ». قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَنَيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِذَلِكَ الْمَيِّتِ (م، ن).

٨٢٤- وَعَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ فُلَانَ ابْنَ فُلَانٍ فِي ذِمَّتِكَ وَحَبْلٍ جِوَارِكَ، فَفِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ، وَأَنْتَ

أهل الوفاء والحمد، اللهم فاغفر له وارحمه، إنك أنت العفور الرحيم (د).

وأجمع العلماء أن الدعاء للميت الكافر حرام<sup>(١)</sup>.

أَيْنَ يَقِفُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ أَوْ الرَّجُلِ ؟

٨٢٥- عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَسَطَهَا (ع).

٨٢٦- وَعَنْ أَبِي غَالِبِ الْحَنَاطِ، قَالَ: شَهِدْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَلَمَّا رُفِعَتْ أُتِيَ بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ فَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَامَ وَسَطَهَا، وَفِينَا الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادِ الْعَلَوِيِّ ؛ فَلَمَّا رَأَى اخْتِلَافَ قِيَامِهِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ قُمْتُ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ حَيْثُ قُمْتُ ؟ قَالَ: نَعَمْ (حم، ت، د).

كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَمْوَاتِ ؟

٨٢٧- عَنْ عَمَّارِ مَوْلَى الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلٍ قَالَ: حَضَرْتُ جَنَازَةَ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ، فَقَدَّمَ الصَّبِيَّ مِمَّا يَلِي الْقَوْمَ، وَوَضَعْتَ الْمَرْأَةَ وَرَاءَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو قَتَادَةَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: السُّنَّةُ (ن، د).

٨٢٨- وَعَنْ عَمَّارٍ أَيْضًا: أَنَّ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍ أَخْرَجَتْ جَنَازَتَاهُمَا، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَجَعَلَ الْمَرْأَةَ بَيْنَ يَدَيْ الرَّجُلِ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَتَمَّتِ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ (مص).

٨٢٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ أُمَّ كُلْثُومِ بِنْتَ عَلِيٍّ وَابْنَهَا زَيْدَ بْنَ عُمَرَ تُوْفِيَا جَمِيعًا، فَأُخْرِجَتْ جَنَازَتَاهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِمَا أَمِيرُ الْمَدِينَةِ، فَسَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمَا وَأَرْجُلِهِمَا حِينَ صَلَّى عَلَيْهِمَا (مص).

### الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٨٣٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ - لَمَّا تُوْفِي سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ -: أَدْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَانْكُرُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَبِضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، سَهْلٍ وَأَخِيهِ (م).

### مَا رُوِيَ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ

٨٣١- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَتَطَوَّعْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيُدْعِ (هـ) (١).

وحمل الجنابة فرض كفاية بلا خلاف. وليس في حملها دناءة، أو سقوط مروءة، بل هو برٌّ وطاعة، وإكرامٌ للميت، وهو فعل الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من أهل العلم والفضل (٢).

ولا خلاف بين العلماء أنه لا يحمل الجنابة إلا الرجال، سواء كان الميت ذكراً أو أنثى (٣).

وأما اتباع النساء الجنابة؛ فقد ورد في التهي عن ذلك آثار لا يصح منها شيء، كما قال ابن حزم. وصح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك (٤).

(١) هو من رواية أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، ولم يسمع منه.

(٢) المجموع عن الشافعي (موسوعة الإجماع ١/٢٦٩).

(٣) المجموع عن الشافعي، فتح الباري عن النووي (موسوعة الإجماع ١/٢٦٩).

(٤) المحلى (المسألة: ٥٩٩).



## الإسراعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ رَمَلٍ

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ فَاقْبَرَهُ﴾ (١١) [عبس].

الفاء للترتيب والتعقيب بلا مُهَلَّة.

٨٣٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَشَرَّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» (ع).

٨٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّا لَنَكَادُ نَرْمِلُ بِالْجِنَازَةِ رَمَلًا (حم، ن).

٨٣٤- وَيُرْوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ، عَنْ رَافِعٍ، قَالَ: أَسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى تَقَطَّعَتْ نِعَالُنَا يَوْمَ مَاتَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ (تخ).

والإسراع بالمشي بالجنزة مستحب بلا خلافٍ بين العلماء، وقال ابن حزم بوجوبه (١).

## الْمَشْيُ أَمَامَ الْجِنَازَةِ وَمَا جَاءَ فِي الرُّكُوبِ مَعَهَا

وقال سبحانه: ﴿وَنَكَسِبُوا مَا قَدَّمُوا وَمَأْتِرَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

٨٣٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ (الخمسة).

٨٣٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّبَعَ جِنَازَةَ ابْنِ الدَّخْدَاحِ مَاشِيًا، وَرَجَعَ عَلَى فَرَسٍ (ت).

(١) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطان (موسوعة الإجماع

وفي رواية: أتى بفرس معرور<sup>(١)</sup>، فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدخداح وتحن نمشي حوله (م، حم، ن).

٨٣٧- وعن ثوبان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبل له، فقال: «إن الملائكة كانت تمشي فلم تكن لأركب وهم يمشون، فلما ذهبوا ركبت» (د).

ما يكره مع الجنازة من نياحة أو نار

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَكَبْنَا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥].

٨٣٨- ويروى عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: نهى رسول الله ﷺ أن تتبع جنازة معها رائحة<sup>(٢)</sup> (حم، ه).

٨٣٩- ويروى عن أبي بردة قال: أوصى أبو موسى حين حضرته الموت فقال: لا تتبعوني بمجمر<sup>(٣)</sup>، قالوا: أو سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم، من رسول الله ﷺ (ه)<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عبد البر: ولا تتبع الجنازة بصوت ولا نار، ولا أعلم بين العلماء خلافاً في ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقد اتفق أهل العلم بالآثار أن رفع الصوت في الجنائز لم يكن على عهد القرون الثلاثة المفضلة<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: لا سرج عليه، ولا غيره.

(٢) الرائحة: التي تصيح عند البكاء. والحديث في إسناده: ليث بن أبي سليم.

(٣) ما يوضع فيه النار.

(٤) في إسناده: أبو حريز، واسمه: عبد الله بن حسين، صدوق يخطئ.

(٥) الاستذكار (٢٢٥/٨).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٤/٢٩٤).

مَنِ اتَّبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ

وقال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (٦١)  
[المؤمنون].

٨٤٠ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ»  
(ع إلا ه).

٨٤١ - وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ذَكَرَ الْقِيَامَ فِي  
الْجَنَائِزِ حَتَّى تُوَضَعَ، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ  
قَعَدَ (ن، ت) و (م) معناه.

يستحب للرجال اتباع الجنابة حتى تدفن، وهذا مجمع عليه<sup>(١)</sup>.

الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْفَاقِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

٨٤٢ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ  
تُوَضَعَ» (ع).

٨٤٣ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا  
كَانَا قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا  
مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَي: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ  
نَفْسًا» (ق).

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٦٩).

٨٤٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِالْقِيَامِ فِي الْجَنَازَةِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَمَرَنَا بِالْجُلُوسِ (حم، د، هـ).

٨٤٥- وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ جَنَازَةَ مَرَّتْ بِالْحَسَنِ (١) وَابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَامَ الْحَسَنُ وَلَمْ يَقُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الْحَسَنُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: قَامَ وَقَعَدَ (حم، ن) (٢).

(١) هو الحسن بن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) ابن سيرين لم يسمع من الحسن بن علي، ولا من ابن عباس.

## الدُّنَى وَأَحْكَامُ الْقُبُورِ

تعميقُ القبرِ واختيارُ اللحدِ على الشقِّ

وقال سبحانه: ﴿ وَمِنَّا خَلَقْنَاكُمْ وَإِنَّا نَعِيدُكُمْ ﴾ [طه: ٥٥].

ومن آيات الدفن في القرآن: ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ، كَيْفَ يُورَى سَوَاءَ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣١]، وقوله سبحانه: ﴿ وَقَالُوا أَوْذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَهِيَ تَأْتِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [السجدة: ١٠]، وقوله سبحانه: ﴿ ثُمَّ أَمَانَهُ فَأَقْبَرُوهُ ۝ ﴾ [عبس].

٨٤٦- عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: خَرَجْنَا فِي جَنَازَةٍ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَصِيرَةِ الْقَبْرِ، فَجَعَلَ يُوصِي الْحَافِرَ، وَيَقُولُ: «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ الرَّأْسِ، وَأَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ الرَّجْلَيْنِ، رَبَّ عِدْقٍ لَهُ فِي الْجَنَّةِ» (حم، د).

٨٤٧- وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَفْرُ عَلَيْنَا لِكُلِّ إِنْسَانٍ شَدِيدٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احْفَرُوا وَأَعْمِقُوا، وَأَحْسِنُوا، وَادْفِنُوا الْأَتْنِينَ وَالثَلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ». فَقَالُوا: فَمَنْ نُقَدِّمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قَدِّمُوا أَكْثَرَهُمْ قُرَاتًا». وَكَانَ أَبِي تَالِثَ ثَلَاثَةٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ (ن، ت بنحوه).

٨٤٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَالَ سَعْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْحَدُّوا لِي لِحَدِّكَ، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْنَ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (م، حم، ن، هـ).

٨٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَ رَجُلٌ يَلْحَدُ، وَآخَرُ يَضْرَحُ (١)، فَقَالُوا: نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا وَتَبِعْتَ إِلَيْهِمَا،

(١) أي: يشق وسط القبر، قال الجوهري: الضرح: الشق.

فَأَيُّهُمَا سَبَقَ تَرْكُنَاهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَسَبَقَ صَاحِبُ اللَّحْدِ فَلَحَدُوا  
(حم، هـ).

٨٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا،  
وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا» (الخمسة)<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن مواراة المسلم فرضٌ على الكفاية،  
فمن قام به سقط عن سائر الناس<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على جواز اللحد والشق، والدفن فيهما، وأن بناء  
القبر باللبن مستحبٌ باتفاق الصحابة<sup>(٣)</sup>.

مَا يُقَالُ عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ، وَالْحَتِي فِي الْقَبْرِ

وقال سبحانه: ﴿ وَمِنَّا خَلَقْتُمْ وَإِنَّا نَعِيدُكُمْ وَمِنَّا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾  
[طه].

٨٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ إِذَا  
وُضِعَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»،  
وَقِي لَفْظٌ: «وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» (حم، د، ت، هـ).

٨٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيَّ  
جَنَازَةً ثُمَّ أَتَى قَبْرَ الْمَيِّتِ فَحَتَّى عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ ثَلَاثًا (هـ).

واختلفت الروايات في الجهة التي يدخل منها، فروى الشافعي  
والبيهقي: أن النبي ﷺ أدخل من جهة رجلي القبر.

(١) في إسناده: عبد الأعلى بن عامر، وهو ضعيفٌ. والحديث حسنه الترمذي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦١).

(٣) المجموع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع  
٨٦٣/٢).

تَسْنِيمُ الْقَبْرِ، وَوَضْعُ عَلَامَةٍ عَلَيْهِ، وَتَسْوِيتُهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ

٨٥٣- عَنْ سَفِيَانَ التَّمَّارِ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًّا (خ).

٨٥٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْلَمَ قَبْرَ عَثْمَانَ ابْنِ مَطْعُونٍ بِصَخْرَةٍ (ه).

٨٥٥- وَعَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَبْعَثَكَ عَلِيٌّ مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْعُ تِمْنَالًا إِلَّا أَطْمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ» (م، حم، ن، د، ت).

٨٥٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْتَى عَلَيْهِ (م، حم، ن، د، ت).

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَسَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَلَا يَصِحُّ. وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

وَتَسْنِيمُ الْقَبْرِ أَوْ تَسْطِيحُهُ جَائِزٌ بِالْإِثْقَاقِ (٢).

مَنْ يَدْفِنُ الْمَرْأَةَ؟

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

[٧١].

٨٥٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْتُ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُدْفَنُ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ<sup>(٣)</sup> اللَّيْلَةَ؟». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَأَنْزِلْ فِي

(١) أي: يبيض بالجبس، وهو الجبس، وقيل: الجير؛ لأنه نوع زينة، ولا يليق

بمن صار إلى البلى. والله أعلم.

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/٨٦٣).

(٣) لم يجامع.

قَبْرَهَا». فَتَرَكَ فِي قَبْرِهَا (خ، حم)، وَهُوَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَفِيَّةَ لَمَّا مَاتَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ أَهْلَهُ». فَلَمْ يَدْخُلْ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْقَبْرَ.

وأولى الناس بإدخال المرأة قبرها محرّمها، بلا خلاف بين أهل العلم، وستر قبر المرأة بثوب حين دفنها مستحبٌ بلا خلاف كذلك بين أهل العلم<sup>(١)</sup>.

ولا يُدْفَنُ في مقابر المسلمين غيرهم، فإن كان الميت امرأة كاتبة حاملاً من مسلم دفنت مع المسلمين من أجل ولدها، كما روي عن عمر بن الخطاب، وعن واثلة بن الأسقع تدفن بين مقبرة المسلمين وغيرهم. وقال ابن حزم: تدفن في طرف مقبرة المسلمين إن كان جنينها قد نُفِخَ فيه الرُّوحُ<sup>(٢)</sup>.

### آدابُ الجلوسِ في المقبرةِ والمشي فيها

٨٥٨- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَنْتَهَيْتَنَا إِلَى الْقَبْرِ وَكَمْ يُلْحَدُ بَعْدُ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ وَجَلَسْنَا مَعَهُ (د).

٨٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرَقَ ثِيَابُهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ» (م، حم، ن، د).

٨٦٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُتَكِيًا عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: «لَا تُؤْذِي صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ، أَوْ لَا تُؤْذِيهِ» (حم).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٤١٣/١).

(٢) المحلى (المسألة: ٥٨٢).



٨٦١- وَعَنْ بَشِيرِ ابْنِ الْخِصَّاصِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَمْشِي فِي تَعْلِينَ بَيْنَ الْقُبُورِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السَّيِّئَتَيْنِ»<sup>(١)</sup> أَلْقِهِمَا» (حم، ن، د، هـ).

٨٦٢- ومن عمومات القرآن: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

### الدَّفْنُ لَيْلًا

﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

٨٦٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ لَيْلًا؛ فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا مَتَعَكُمُ أَنْ تُعْلِمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكْرَهْنَا - وَكَانَتْ ظُلْمَةً - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ (خ، هـ).

قال البخاري: ودُفن أبو بكر ليلاً.

٨٦٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: مَا عَلِمْنَا بِدَفْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى سَمِعْنَا صَوْتَ الْمَسَاحِي<sup>(٢)</sup> مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ (م، حم).

وأجمع العلماء على أنه يُستحبُّ الدفن نهاراً، ويجوز الدفن ليلاً، إلا ما روي عن الحسن البصري أنه كره الدفن ليلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) النعال التي ليست عليها شعر، كأنها سُميت سيئة لأنها شعرها قد سُبت عنها، أي: حُلق وأزيل.

(٢) جمعُ مسحاة، والمسحاة: آلة من حديد يُجرف بها الطين، مشتقة من السَّحْو، وهو: كشف وجه الأرض، والميم فيها زائدة.

(٣) شرح النووي، المجموع، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٤١٢/١).

وأجمعوا على أنه لا يكره الدفن في الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها إذا لم يتحره<sup>(١)</sup>.

### الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ

وقال سبحانه: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

٨٦٥- عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَحِبِّكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ» (د).

وقد أجمعت الأمة على استحباب حضور دفن الجنائز<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: أمّا تلقين الميت عند دفنه فلم ترد فيه سنة بينة ولا هدي صحيح عن أحد من السلف. وورد فيه أثر واه، يقال فيه للميت: يا فلان بن فلانة: قل: كذا وكذا. رواه ابن عساکر والطبراني. واستحبه جماعة من الشافعية وغيرهم تساهلاً في العمل بالواحيات.

### النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالسُّرُجِ فِي الْمَقْبَرَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

٨٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلِ إِلَهَ الْيَهُودِ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» (ق).

(١) المجموع عن أبي حامد والبارودي ونصر الميقدسي وغيرهم (موسوعة الإجماع ٤١٢/١).

(٢) المجموع (موسوعة الإجماع ٤١٣/١).

قال ابن تيمية: بناء المسجد وإسراج المصابيح على القبور مما لا أعلم خلافاً أنه معصية لله ورسوله<sup>(١)</sup>.

وَصُورُ ثَوَابِ قُرْبِ الْوَالِدِ الْمُهْدَاةِ إِلَى وَالِدِهِ الْمَيِّتِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿[النجم]، والولد من سعي الوالد.

٨٦٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمَّيْ أَقْتَلْتِ<sup>(٢)</sup> نَفْسَهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتَ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» (ق).

٨٦٨- وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّيْ مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَقْيُ الْمَاءِ» (أحم، ن)<sup>(٣)</sup>.

قال الحسن: فتلك سقاية آل سعد بالمدينة.

قال ابن تيمية: ما يعمل للميت من أعمال البر كالصدقة ونحوها فإن هذا ينتفع به بنصوص السنة الصحيحة الصريحة واتفاق الأئمة، وكذلك العتق والحج<sup>(٤)</sup>.

تَعْرِيزَةُ الْمُضَابِ

وقال سبحانه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ ﴿[البقرة: ٨٣]﴾.

(١) مجموع الفتاوى (٤٥/٣١).

(٢) أي: ماتت فجأة.

(٣) هذا إسناده أحمد، وهو عند النسائي من رواية: سعيد بن المسيب، عن سعد بن عبادة، وكلاهما (أحني: الحسن وابن المسيب) لم يدركا سعد بن عبادة.

(٤) مجموع الفتاوى (٤٩٧/٧).

٨٦٩- وَعَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ» (ت، هـ، بسند ض).

٨٧٠- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَكَهْ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ». فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَهَا. قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُمْ، فَرَفِعَ إِلَيْهِ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَنْتَةٍ<sup>(١)</sup>، فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ» (ق).

### صِنْعُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيْتِ وَكَرَاهَتُهُ مِنْهُمْ لِلنَّاسِ

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

٨٧١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرِ بْنِ قُتَيْبَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ آتَاهُمْ مَا يَشْعَلُهُمْ» (حم، د، ت، هـ).

٨٧٢- وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ وَصِنْعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ التَّيَاحَةِ (حم)<sup>(٢)</sup>.

(١) الشنتة: القرية البالية. ومعناه: لها صوت وحشرجة، كصوت الماء إذا القى في القرية البالية.

(٢) رواه أحمد: عن نصر بن باب، عن إسماعيل بن أبي خالد، ونصر ضعيف الحديث. وقد توبع عند ابن ماجه، فرواه من طريقين عن هشيم بن بن بشير، عن إسماعيل بن أبي خالد.

٨٧٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ» (حم، د) وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَعْقِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقْرَةً أَوْ شَاةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

قال أبو محمد: صنع الطعام لأهل الميت يكون بما هو معتاد لديهم في كل يوم، وليس بصنع الولائم لهم وللقادمين للعزاء بما يشبه ولائم الأفراح وحفلاتها، كما هو واقع اليوم.

### البكاء على الميت وبيان المكروه منه

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة].

٨٧٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَّةٍ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟». فَقَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بَكَاءَهُ بَكَوْا؛ قَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ» (ق).

قال ابن عبد البر: لا بأس بالبكاء على الميت من غير نوح عند جماعة العلماء<sup>(١)</sup>.

واتفق العلماء على المنع من إجارة الغناء والنوح<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: أما اجتماع أهل الميت ومن جاءهم لمواساتهم من غير سخط ولا نوح ولا بدعة، فليس من الممنوع، ومنعه مضاف

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٨٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/٢١٥) نقلًا عن ابن المنذر، الاستذكار (٨/٣١٤).

للطبيعة البشرية المجبولة على الحزن والمواساة، وما ورد من الآثار المجملة في كراهة ذلك. وعده من التياحة محمول على الاجتماع المشتمل على ما نهي عنه.

### البكاء على المريض

﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ [التغابن: ١١]، وفي قراءة شاذة: ﴿يُهْدَى قَلْبُهُ﴾.

٨٧٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَتِيكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ثَابِتٍ فَوَجَدَهُ قَدْ غَلِبَ، فَصَاحَ بِهِ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَاسْتَرْجَعَ وَقَالَ: «غَلِبْنَا عَلَيْكَ يَا أَبَا الرَّبِيعِ». فَصَاحَ النَّسْوَةُ وَبَكَيْنَا، فَجَعَلَ ابْنُ عَتِيكَ يُسَكِّتُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوهُنَّ، فَإِذَا وَجِبَ فَلَا تَبْكِيَنَّ بَأَكْبَهُ». قَالُوا: وَمَا الْوَجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمَوْتُ» (ن، د).

### النهي عن التياحة والتذب

وقال سبحانه: ﴿وَيَسِّرِ الصَّعِيبَ﴾ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ [البقرة].

٨٧٦- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» (ق).

٨٧٧- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعًا فَغَشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ

بَرِيءٌ مِنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ  
وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَّةِ<sup>(١)</sup> (ق).

### الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ  
أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

٨٧٨- وَعَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ مَنْ نَيْحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نَيْحَ عَلَيْهِ» (ق).

٨٧٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ  
يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ» وَفِي رِوَايَةٍ: «بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» (ق).

٨٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» (ق).

٨٨١- وَعَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَغْمِي عَلَى  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِوَاحَةَ فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي: وَاجْبَلَاهُ وَاكْذَاهُ وَاكْذَاهُ  
.. تُعَدِّدُ عَلَيْهِ، فَقَالَ حِينَ أَفَاقَ: مَا قُلْتَ شَيْئًا إِلَّا قِيلَ لِي أَنْتَ  
كَذَلِكَ؛ فَلَمَّا مَاتَ لَمْ تَبْكِي عَلَيْهِ (خ).

٨٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ جَعَلَ يَتَغَشَّاهُ  
الْكَرْبُ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: وَاکْرَبْ أَبْتَاهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ عَلَيَّ أَيْكِ كَرْبٌ  
بَعْدَ الْيَوْمِ» فَلَمَّا مَاتَ قَالَتْ: يَا أَبْتَاهُ أَجَابَ رِيًّا دَعَاهُ، يَا أَبْتَاهُ جَنَّةُ  
الْفِرْدَوْسِ مَأْوَاهُ، يَا أَبْتَاهُ إِلَى جَبْرِيلَ نَتَعَاهُ فَلَمَّا دُفِنَ قَالَتْ فَاطِمَةُ:  
أَطَابَتْ أَنْفُسُكُمْ أَنْ تَحْتُوا عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التُّرَابَ (خ).

(١) الصالقة، ويروى بالسين، لغتان صالقة وسالقة، وهي: التي ترفع صوتها عند  
المصيبة. والحالقة: هي التي تحلق شعرها عند المصيبة. والشاققة: هي التي تشق  
ثوبها عند المصيبة.

قال أبو محمد: هذه المسألة من المحارقات، واضطربت فيها أقوال العلماء، فمنهم من قال: يعذب بيكاثمهم إذا أوصاهم بالنيابة، أو لم يوصهم بتركها. ومنهم من قال: إن ذلك خاص بالكافر. وقيل: التعذيب بسبب توبيخ الملائكة. وقيل: إن المراد به تألم الميت بسبب نياحة أهله عليه. وقيل: إنه يعذب بسبب الأمور التي يذكرها أهله عند بكائهم مما هو من مفاخره في الدنيا، كالشجاعة، وهو قول ابن حزم في آخرين. ولا مانع من القول بهذه الأقوال وغيرها، كل على حسب حاله وما يصلح له، وأقرب الأقوال وأعدلها قول من قال: المراد بالتعذيب: تأنيب وتوبيخ الملائكة، ويشهد لهذا القول حديث النعمان المذكور آنفاً.

### الكَفُّ عَنِ ذِكْرِ مَسَاوِي الْأَمْوَاتِ

وقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

٨٨٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» (خ، ن، حم).

### اسْتِحْبَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

وقال الله سبحانه: ﴿الْمَهْمُ الْكَاثِرُ ﴿١﴾ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴿٢﴾﴾ [التكاثر].

قال أبو محمد: هذه الزيارة المذكورة في الآية: زيارة لا رجعة بعدها إلى الدنيا، ولكن فيها إشارة إلى الزيارة المشروعة.

٨٨٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا



فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي وَاسْتَأْذَنْتُ فِي أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي فَرُورُوا الْقُبُورَ  
فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْمَوْتَ (ع الْآخ).

هَلْ تَحْرُمُ زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لِلْقَبْرِ ؟

﴿وَمَا يَنْدَكُرُ إِلَّا مَنْ يَنْبِئُ﴾ [غافر: ١٣].

٨٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ  
زَوَارَاتِ الْقُبُورِ (حم، ت، ه).

قال أبو محمد: هو أصح من حديث «لعن الله زائرات»، وبينهما  
فرق في المعنى والحكم، وثبت في (الصحيح): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ  
بامرأة تبكي عند قبر فأوصاها بالصَّبْر<sup>(١)</sup>، ولم ينهاها عن الزيارة،  
والحديث الذي قبله يشملهن.

٨٨٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَقْبَلَتْ  
ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْمَقَابِرِ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَتْ:  
مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَقُلْتُ لَهَا: أَلَيْسَ كَانَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، كَانَ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ثُمَّ أَمَرَ  
بِزِيَارَتِهَا (الأثرم).

وقد أجمع المسلمون على أن زيارة القبور مستحبة للرجال<sup>(٢)</sup>.

وقال الفقهاء: إذا علمت المرأة من نفسها أنها إذا زارت المقبرة بدا  
منها ما لا يجوز من قول أو عمل = لم تجز لها الزيارة بلا نزاع<sup>(٣)</sup>.

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بامرأة تبكي  
عند قبر، فقال: «اتقي الله، وأصبري».

(٢) المجموع، شرح صحيح مسلم، فتح الباري عن العبدري والحازمي والنسوي  
(وتعليقهم الحافظ بأن ابن أبي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين والنخعي والشامي:

أنهم كرموا ذلك مطلقاً)، المغني (موسوعة الإجماع ٢/٨٦٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/٣٥٦).

## مَا يُقَالُ عِنْدَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ

وقال سبحانه: ﴿وَيَا آخِرَةَ هُزِّيُوْنَ﴾ [البقرة: ٤].

٨٨٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَاتِلَهُمْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآخِرِينَ، نَسَأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ (م، حم، هـ).

## نبشُ القبر ونقله

﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

٨٨٨- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ فَفُتَّ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ وَالْبَسَنَةُ قَمِيصَةٌ (خ).

٨٨٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يَرُدُّوا إِلَى مَصَارِعِهِمْ وَكَانُوا يُقَلُّوا إِلَى الْمَدِينَةِ (الخمسة).

٨٩٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ، فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ (خ، ت).

قال أبو محمد: في عمل جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يدل على أنه يرى جواز نبش القبر ونقله لمصلحة الحي، ومصلحته هنا نفسية، ولم يقل عن أحد من الصحابة اعتراضه عليه، كما قال أهل العلم، وهو أمر لا يخفى. وبعد مثل هذا كالإجماع عند الفقهاء، وليس في الكتاب ولا في السنة المنع من نقل المقابر، أو استصلاحها إذا رمت، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول: إذا مضى علي الميت حول فأزرعوا موضعه. وأما إذا كانت المقبرة وقفاً فإن الفقهاء يمنعون من التصرف فيها.

## الزكاة (١)

الْحُثُّ عَلَيْهَا وَالتَّشْدِيدُ فِي مَنَعِهَا

وقال سبحانه: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَّائِبِينَ إِلَّا أَنْ تُغْنُوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَكِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنزَلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْيَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْباطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٥﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٥﴾ [التوبة].

وقال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وقال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴾ [المعارج: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿ وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [فصلت: ٦-٧].

(١) أكثر العلماء أنها فرضت بعد الهجرة في السنة الثانية.

٨٩١- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا<sup>(١)</sup> إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَكَيْلَةٍ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيُنِيهِمْ فْتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ<sup>(٢)</sup> أَمْوَالِهِمْ، وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» (ع).

٨٩٢- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَضَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن الصلاة واجبة، والزكاة واجبة، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن. فالزكاة فرض كالصلاة، هذا إجماع متيقن<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن منع الزكاة جحداً لها ردة<sup>(٤)</sup>.

(١) كان بعثه في التاسعة أو العاشرة، وقدم في عهد أبي بكر.. وكان معاذاً والياً، وقيل: قاضياً.

(٢) كرائم جمع كريمة، أي: نفيسة.

(٣) المحلني (الإقناع ٢/٦١٥)، المجموع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٩١).

(٤) الاستذكار (٢٣٢/٩)، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن ابن الصباغ (موسوعة الإجماع ١/٤٩١):

## العقوبات

ولا خلاف أن للإمام طلب الزكاة، وأخذها ممن أقرّ بها، أو شهد بها عليه، فمن منعها وقتل دونها قُوتل، فإن قُتل فدمه هدرٌ، وتؤخذ من ماله<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء في: الإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة، والبر، والشعير، والتمر، والزبيب، إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن كل مال لم يكن إنبلاً، أو غنماً، أو بقرًا، أو جواميس، أو خيلًا، أو بغالًا، أو عبيدًا، أو عسلًا، أو عروصًا متخذة للتجارة، أو شيئًا تُنبته الأرض - أي شيء كان من نجم أو حمل شجر أو ورقها أو حشيش -، أو ذهبًا أو فضة وما خالطها لا زكاة فيه، وإن كثر<sup>(٣)</sup>.

والجواهر لا زكاة فيها عند أحد من أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

والأمة مجمعة بلا خلاف ممن أحد منها على أن النحاس، والحديد، والرصاص، والقصدير، لا زكاة في أعيانها، وإن كثرت<sup>(٥)</sup>.

(١) الاستذكار (٢٣١/٩)، الإنباه (الإقناع ٦١٨/٢)، المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ٤٩١/١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥١)، ومجموع فتاوى ابن تينية (١٠/٢٥)، المحلى (الإقناع ٦٢٩/٢)، بداية المجتهد، مراتب الإجماع، المغني عن أبي عبيد وابن المنذر وابن عبد البر، المجموع، شرح صحيح مسلم للنووي عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٩٢/١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٧).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

(٥) المحلى (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

زكاة الماشية

وقال تعالى: ﴿حُدِّثُوا أَنْبَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِسْرَارًا وَالَّذِينَ اسْتَفْسَدُوا دِينَهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣].

٨٩٣- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُمْ: إِنَّ هَذِهِ فَرَائِضُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ وَجْهَهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطِ: «فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْعَتَمُ فِي كُلِّ خَمْسٍ ذَوْدٌ<sup>(١)</sup> شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ<sup>(٢)</sup> إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ ابْنَةُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ لَبُونٍ<sup>(٣)</sup> ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ<sup>(٤)</sup> إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ<sup>(٥)</sup> طَرُوقَةُ الْفَحْلِ<sup>(٦)</sup> إِلَى سِتِّينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ<sup>(٧)</sup> إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، فَإِذَا تَبَايَنَ

(١) الذود من الإبل يقال في الثلاثة إلى العشرة.

(٢) التي أتت عليها من الإبل سنة، ودخلت في الثانية.

(٣) الذي أتى عليه ستان، ودخل في الثالثة.

(٤) التي أتت عليها ستان، ودخلت في الثالثة.

(٥) التي أتت عليها ثلاث سنين، ودخلت في الرابعة.

(٦) أي التي بلغت أن يطرقها الفحل.

(٧) التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة.

أَسْتَانُ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ، فَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا جَذَعَةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ، وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ، وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ لَبُونٍ، وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةٌ لَبُونٍ، وَعِنْدَهُ ابْنَةٌ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ ابْنَةِ مَخَاضٍ، وَكَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ، وَكَيْسَتْ مَعَهُ شَيْءٌ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي صَدَقَةِ الْقَتْمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ. وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةِ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا. وَفِي الرِّقَّةِ رِبْعٌ

(١) يفتح العين المهملة، وضمتها، وقيل: بالفتح فقط، أي: معية. وقيل: بالفتح

العُشْر، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (حم، ن، د)، ورواه (خ) مُقْطَعًا فِي مَوَاضِعَ، وَرَوَاهُ (قَط) كَذَلِكَ، وَكَهْ فِيهِ فِي رِوَايَةٍ فِي صَدَقَةِ الْإِبِلِ: «فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ».

٨٩٤- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَتَبَ الصَّدَقَةَ وَكَمْ يُخْرِجُهَا إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى تُؤْفَى، قَالَ: فَأَخْرَجَهَا أَبُو بَكْرٍ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمِلَ بِهَا حَتَّى تُؤْفَى، ثُمَّ أَخْرَجَهَا عُمَرُ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمِلَ بِهَا، قَالَ: فَلَقَدْ هَلَكَ عُمْرُ يَوْمَ هَلَكَ وَإِنَّ ذَلِكَ لَمَقْرُونٌ بَوْصِيَّتِهِ، قَالَ: فَكَانَ فِيهَا: فِي الْإِبِلِ فِي خَمْسِ شَاةٍ حَتَّى نَتَّهِيَ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ. فَإِذَا بَلَغَتْ إِلَى خَمْسِ وَعِشْرِينَ؛ ففِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسِ وَثَلَاثِينَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ فَأَبْنُ لُبُونٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسِ وَثَلَاثِينَ؛ ففِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ. فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً؛ ففِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ. فَإِذَا زَادَتْ؛ ففِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسِ وَسَبْعِينَ. فَإِذَا زَادَتْ؛ ففِيهَا ابْنَتَا لُبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ. فَإِذَا زَادَتْ؛ ففِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً. فَإِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ؛ ففِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ. وَفِي الْغَنَمِ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ شَاةٌ؛ ففِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ؛ ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ بَعْدُ؛ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ؛ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةً، فَإِذَا كَثُرَتِ الْغَنَمُ؛ ففِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ. وَكَذَلِكَ لَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَهَمَّا يَتَرَا جَعَانِ بِالسُّوْيَةِ، لَا تُؤْخَذُ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ مِنَ الْغَنَمِ (حم، د، ت، ك).



قال ابن حزم: هذا الحديث في نهاية الصُّحة، وعمل أبي بكر الصُّديق بحضوره جميع الصحابة، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً، ويقال من هذا يدعي مخالفونا الإجماع، ويشنعون خلافه<sup>(١)</sup>.

٨٩٥- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَيْبَعًا<sup>(٢)</sup> أَوْ تَيْبَعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسَّةً<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ<sup>(٤)</sup> دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَافِرٍ<sup>(٥)</sup> (حم، ن، د، ت).

٨٩٦- وَعَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنْ فِي عَهْدِي أَنَا لَا تَأْخُذُ مِنْ رَاضِعٍ لَبَنٍ، وَلَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ، وَأَيُّهُ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءٍ<sup>(٦)</sup> فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهَا (حم، ن، د)<sup>(٧)</sup>.

قال ابن عبد البر: ومن له ضأن ومعز فإنها تجمع، ويصدق من أكرها، وكذلك في الإبل العيراب<sup>(٨)</sup> والبُخيت<sup>(٩)</sup>، والبقيس والجواميس، لا خلاف فيه<sup>(١٠)</sup>.

(١) المحلى (٦/٢٠).

(٢) أي: ما كان في أول سنة، سمي بذلك لأنه يشع أتمه.

(٣) أي: التي لها ستان.

(٤) بلغ الحليم.

(٥) أي: عدل ذلك من الثياب المعافرة.

(٦) العظيمة السنم.

(٧) في إسناده: هلال بن خباب، تكلم بعضهم في حفظه.

(٨) صنف من الإبل.

(٩) نوع من الإبل يقال لها: النخراسانية.

(١٠) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٥٠). وانظر: المحلى (الإقناع ٢/٦٨٣).

وهذا كَلِّهَ عَمِلَ به أبو بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة،  
لا يعرف له منهم مخالفٌ أصلاً<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الإبل لا تضم للبقر، ولا إلى الغنم، وعلى  
أن البقر لا تضم إلى الإبل، ولا إلى الغنم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا صدقة فيما دون خمسة ذودٍ من الإبل،  
ولا فيما دون أربعين من الغنم<sup>(٣)</sup>، ولا فيما دون ثلاثين من البقر<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن حكم الجواميس حكم البقر<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الضأن والمعز تجمعان في الصدقة<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا كانت سائمة الرجل في بلدان شتى، بين  
البلدان المختلفة مسافة لا تقصر فيها الصلابة، أو كانت مجتمعة  
ضمَّ بعضها إلى بعض<sup>(٧)</sup>.

واتفقوا على أنه لو كان له أربعون من الغنم، فتوالدت له رأس  
التحول، ثم ماتت الأمهات إلا واحدة منها، وكانت السخال<sup>(٨)</sup> تمة  
المنصاب، فإن الزكاة تخرج عنها<sup>(٩)</sup>.

(١) التمهيد (١٣٧/٢٠)، (٢٧٣/٢)، (٢٧٤)، بداية المجتهد، مراتب الإجماع،

المغني، المحلى، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٥٠٤).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٦٨٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦).

(٤) النوادر (الإقناع ٢/٦٥٧)، التمهيد لابن عبد البر (١٣٧/٢٠).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٥٢)، النوادر (الإقناع ٢/٦٥٧).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٥٢)، مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦)، التمهيد لابن  
عبد البر (١٥٠/٢٠).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ١/٥٠٦).

(٨) الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز حين يولد.

(٩) القرطبي في تفسيره (١٢٤/٨).

واتفقوا على أنه لا يجب أن يؤخذ في الصدقة الهرمة، ولا ذات العيب، ولا فحل الغنم، ولا كريمة المال، فكل ما عدا هذه الأقسام فأخذه بالحق مستحق<sup>(١)</sup>.

واتفقوا أن في الإبل والبقر والغنم الزكاة إذا كانت سائمة<sup>(٢)</sup>.  
وقال معاذ وجابر بأن البقر المعدّة لحراثة الأرض لا زكاة فيها، ولا يعرف لهما مخالف في الصحابة<sup>(٣)</sup>.

واتفق العلماء على أن جميع المواشي التي يجب فيها الزكاة، من الإبل والبقر والغنم يستوي فيها اجتماع الذكور والإناث، وانفراد أحدهما دون الآخر<sup>(٤)</sup>.

وإن أخرج المُرْكَبَ عما يجب عليه شيئاً أعلى مما يجب عليه، أو أجود مما يجب عليه = جاز بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.

والزكاة في المواشي لا تجب فيما دون النصاب بالإجماع<sup>(٦)</sup>.

لا زكاة في الرقيق والخيل وتحوها

وقال جل شأنه: ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام: ١٣٣].

٨٩٧- عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ» (ع)، ولـ (د): «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ، إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/٦٢٦).

(٢) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٢/٣٠)، المحلى (موسوعة الإجماع ١/٥٠٧).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٥٠٧).

(٤) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٢/٣٠).

(٥) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٠٥).

(٦) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٥٠٤).

(٧) لأن زكاة الفطر أداؤها واجب على مالك الرقيق.

ولـ (حم، م): «لَيْسَ لِلْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

قال ابن عبد البر: ولم يوجب أحدٌ من فقهاء الأمصار زكاة في الخيل إلا أبا حنيفة، فقال: إذا كانت سائمة ذكوراً وإناثاً؛ ففي كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها، وأعطى عن كل مئة خمسة دراهم<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن لا زكاة على أحدٍ في رقيقه إذا اشتراهم للقتية<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ليس في الحديث تفريق بين ما كان للقتية وما كان لغيرها، مما أعد للتجارة، وهو مذهب أهل الظاهر، وأيده الشوكاني في النيل.

واتفقوا في البغال والحمير: أنه لا زكاة فيها، وإن كانت سائمة<sup>(٣)</sup>.

### زكاة الذهب والفضة

وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة].

الكنز في الآية: عن ابن عمر: هو المال الذي لا تؤدى زكاته. وعليه فقهاء الأمصار<sup>(٤)</sup>.

٨٩٨ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَبْدُ عَقَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ»<sup>(٥)</sup> عَنِ

(١) الاستذكار (٢٨١/٩).

(٢) الاستذكار (٢٧٧/٩).

(٣) ابن بطال، والطحاوي (الإقناع ٦٣٠/٢، شرح معاني الآثار ٣٠/٢)، المحلى، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٩٣/١).

(٤) الاستذكار (١٢٢/٩).

(٥) يريد الفضة، والدراهم المضروبة منها.

كُلُّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةِ شَيْءٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ (حم، د، ت).

وَفِي لَفْظٍ: «لَقَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ زَكَاةً» (حم، ن).

٨٩٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ <sup>(١)</sup> مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ» (ق) <sup>(٢)</sup>.

٩٠٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ فَفِيهَا خُمْسَةُ دَرَاهِمٍ. وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ - يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ - حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ؛ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ» (د) <sup>(٣)</sup>.

قال ابن تيمية: نصاب الورق الذي تجب زكاته مائتا درهم على ما جاء في هذا الحديث، وهو قوله: «خمس أواق من الورق». وهذا مجمع عليه <sup>(٤)</sup>.

وأجمع العلماء على أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً، وقيمتها مائتا درهم <sup>(٥)</sup>. وعلى أن نصاب الفضة خمس أواق،

(١) جمع وسق، ستون صاعاً، وسيأتي تفضيله بعد قليل.

(٢) ورواية البخاري من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في إسناده: الحارث الأعور، وهو ضعيف.

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٢٥).

(٥) مراتب الإجماع، المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٥١٠).

وهي مائتا درهم، تبلغ مئة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة<sup>(١)</sup>.

وقال في (الإيجاز): ولم تؤخذ زكاة الذهب من السنة، وإنما أخذت من إجماع الأمة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن هذا الوزن المذكور من الذهب المحض، وإن خالط الدنانير أو التبر<sup>(٣)</sup> أو السبائك خلط غير الذهب، إلا أن فيها من الذهب المحض الوزن المذكور = ففيها الزكاة<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف أن الزكاة واجبة في الحلبي إذا كان لا يُراد به زينة النساء<sup>(٥)</sup>.

### زكاة الزرع والثمار

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ مِنْهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

وقال سبحانه: ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِئُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

٩٠١ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعَيْمُ الْعُشُورُ، وَفِيمَا سَقَى السَّنَانِيَةُ نَصْفُ الْعُشُورِ»<sup>(٦)</sup> (م، حم، ن، د)، وَقَالَ: «الْأَنْهَارُ وَالْعَيْونُ».

(١) مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر، المجموع، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥١٧).

(٢) الإقناع (٢/٦٦٢). وما ورد في السنة لا يصح، كما تقدم آنفاً.

(٣) هو الذهب والفضة قبل أن يُضرباً دنانير ودراهم، فإذا ضرباً كانا عينا.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٤).

(٥) الامتدكار (٩/١٥٣).

(٦) العشور: جمع عُشْر، والسنانية: الجير الذي يسقى به البام من الآبار.

٩٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا»<sup>(١)</sup> الْعُثْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ بِاللَّضْحِ<sup>(٢)</sup> نِصْفُ الْعُثْرِ» (ق، ت).

٩٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ<sup>(٣)</sup> صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ» (ع).

٩٠٤ - وَفِي رِوَايَةٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ، وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ» (م، جم، ن).  
وفي رواية: «مِنْ تَمْرٍ» (م).

٩٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَوْسُقُ سِتُونَ صَاعًا» (حم، هـ بسند ضعيف).

٩٠٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَيُخَذُوا وَدَعُوا الثَّلْثَ، فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلْثَ فِدَعُوا الرَّبِيعَ» (حم، ن، د، ت)<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حزم: لا يختلف القائلون بهذا الخبر - وهم أهل الحق الذين إجماعهم الإجماع المتبع - في أن هذنا علي قدر حاجتهم إلى الأكل منه رطباً<sup>(٥)</sup>.

(١) الذي يشرب بعروقه من غير سقي.

(٢) بالزمن من الماء الذي يجلب من الآبار.

(٣) جمع وسق، يفتح الواو، ويجوز كسرهما، كما حكاه صاحب (المحكم)، وجمعه حيثئذ: أوساق، كحمل وأحمال، وهو ستون صاعاً بالاتفاق، ويشهد لذلك حديث أبي سعيد الأبي.

(٤) في إسناده: عبد الرحمن بن مسعود بن نيار، وهو مجهول لا يعرف بجرح ولا تعديل.

(٥) الصلح (الإطاع) ٢/٦٧٨، (موسوعة الإجماع ١/٥١٣).

٩٠٧- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنِ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَعْرُورِ <sup>(١)</sup> وَكَوْنِ الْحَيِّقِ <sup>(٢)</sup> أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ <sup>(٣)</sup>. قَالَ الزُّهْرِيُّ: تَمْرَيْنِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ (د).

٩٠٨- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْآيَةِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، قَالَ: هُوَ الْجَعْرُورُ وَكَوْنُ الْحَيِّقِ، فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ الرِّذَالَةَ (ن).

الصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أُمْدَادٍ <sup>(٤)</sup> بِالْإِجْمَاعِ <sup>(٥)</sup>، وَتَقْدَمُ أَنْ الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا بِإِجْمَاعٍ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَهُوَ الْمَقْدَارُ الْمَأْخُودُ مِنَ الْمَعَشَرَاتِ <sup>(٦)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِيْجَابِ الْعَشْرِ فِي الْبَعْلِ <sup>(٧)</sup>، وَفِيمَا سُقِيَ بِالْعَيْونِ وَالْأَنْهَارِ، وَتَنْصِفُ الْعَشْرَ فِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَاقِي وَالِدَوَالِي <sup>(٨)</sup>.

(١) تمر ردي.

(٢) حَيْقُ كَ (زَيْبٍ): تَمْرٌ دَقَلٌ.

(٣) الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ: سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَدْ خُصِّفَ سَفْيَانُ بِنِ حُسَيْنٍ فِي الزُّهْرِيِّ بِخَاصَّةٍ.

(٤) الْمُدُّ الْمَتَوَسِّطُ يَقْدَرُ بِنَحْوِ (٥٥٠ جَرَامًا).

(٥) بَدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ، شَرْحُ صَاحِبِ مُسْلِمٍ، الْمَجْمُوعُ (مَوْسُوعَةُ الْإِجْمَاعِ ٥٩٧/١).

(٦) ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢٥٠/٢٥)، التَّمْهِيدُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (١٦٦/٢٤).

(٧) قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): الْبَعْلُ الْأَرْضُ الْمَرْتَفِعَةُ تَمُطِرُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً، وَكُلُّ نَخْلٍ وَزَيْجٍ لَا يُسْقَى، أَوْ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ.

(٨) السَّوَاقِي: وَاحِدُهَا: سَاقِيَةٌ، وَهِيَ: فَوْقَ الْجَدُولِ، وَدُونَ النَّهْرِ وَالِدَوَالِي: وَاحِدُهَا دَوَالِيَةٌ، وَهِيَ: دَلْوٌ وَنَحْوُهَا وَخَشَبٌ يَصْنَعُ كَهَيْئَةِ الصَّنَلِيِّبِ، وَيَشَدُّ =



## العقوبات

وإذا سقي الزرع بماء السماء نصف السنة، وبالنضح ونحوه نصف السنة الآخر، فإن زكاته ثلاثة أرباع العشر في قول أهل العلم بلا خلاف يُعلم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن زكاة الزروع تجب فيما زاد عن خمسة أوسق بحسابه، وأنه لا وقص فيها<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الصنف الواحد من الحبوب والتمر يجمع جيده إلى رديئه، وتؤخذ الزكاة عن جميعه بحسب قدر كل من الجيد والرديء، فإن كان التمر أصنافاً أخذ من وسطه<sup>(٣)</sup>.

وأجمع عامة أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، واختلفوا في الصدقة في سائر الحبوب والثمار<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الصدقة لا تؤخذ من الخضروات<sup>(٥)</sup>.

برأس الدلو، ثم يؤخذ لجل يربط طرفه بذلك وطرفه بجذع قائم على رأس البئر، ويقى بها.

وانظر الإجماع في: (الاستذكار ٢٣٨/٩، وموسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(١) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطار عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(٢) الوقص: المراد به ما بين التصابين من زكاة الإبل مثلاً، لا يكون فيها شيء ولا وقص في الخارج من الأرض.

والإجماع نقله في (المجموع) عن الساوردي وغيره، وهو في شرح صحيح مسلم، وفتح الباري (موسوعة الإجماع ٥١٢/١).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٥١٣/١).

(٤) الإشراف (الإقناع ٦٧٠/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٨/٢٠).

(٥) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠٤/٢٠)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٥١١/١).

واتفقوا على أن أصناف القمح، وأصناف الشعير، وأصناف التمر تجمع معاً<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز ضمُّ تمر النخل إلى الزبيب، وكذلك سائر الجيوب لا يضم نوع إلى نوع<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن فيما أخرجت أرض اليتيم الزكاة، حتى لو لم تجب عليه الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا زكاة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم، ولا زروعهم، ولا ثمارهم<sup>(٤)</sup>.

### زكاة العسل

وقال سبحانه في (سورة النحل): ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا لِعَمَلِ اللَّهِ إِنَّكُمْ لَعِندَهُ تَعْبُدُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

٩٠٩ - عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي نَخْلٌ، قَالَ: «فَأَذِّ الْعُشُورَ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، احْمِ لِي جِبَلَهَا. قَالَ: فَحَمَى لِي جِبَلَهَا (حم، ه)<sup>(٥)</sup>.

٩١٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْعَسَلِ الْعُشْرَ (ه).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦).

(٢) الإشراف، المحلي (الإقناع ٢/٦٨٤، ٦٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٥٠/٢٠).

(٣) الإنباه (الإقناع ٢/٦٢٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٣١/٢).

(٥) الحديث فيه انقطاع، سليمان بن موسى الراوي عن أبي سيارَةَ لم يدركه، ولا أحدًا من أصحاب النبي ﷺ، قاله البخاري.

## الرُّكَّازُ وَالْمَعْدِنُ

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُسُهُمْ مِن طَبَقَاتٍ مَّا كَسَبَتْ  
وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

٩١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«الْعَجَمَاءُ»<sup>(١)</sup> جَرَحُهَا جُبَّارٌ<sup>(٢)</sup>، وَالْبِشْرُ جُبَّارٌ، وَالْمَعْدِنُ<sup>(٣)</sup> جُبَّارٌ،  
وَفِي الرُّكَّازِ الْخُمْسُ» (ع).

الركاز: هو المال المدفون، وهذا متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حزم: لم يتفقوا في الركاز على شيء يمكن جمعه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الخمس يجب في ركاز الذهب والفضة<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن دفن الجاهلية ركاز<sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أن الذمي إذا وجد الركاز عليه فيه الخمس<sup>(٨)</sup>.

وما يوجد من ركاز الحديد والجواهر وغير ذلك: الخمس،

وعليه سائر فقهاء الأمصار، إلا ما اختلف فيه عن مالك<sup>(٩)</sup>.

(١) البهيمة، سميت به لأنها لا تكلم.

(٢) أي: هدر.

(٣) الموضع الذي تستخرج منه جواهر الأرض.

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٤٧٨٠).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٩).

(٦) الإشراف (الإقناع ٢/٦٦٦).

(٧) الإنباه (الإقناع ٢/٦٦٧).

(٨) الإشراف (الإقناع ٢/٦٦٨).

(٩) الإشراف (الإقناع ٢/٦٦٨).

وما يخرج من البحر إن كان مصوغاً فهو ركازٌ فيه الخمس، وبه قال سائر الفقهاء<sup>(١)</sup>.

ولا يشترط في الركاز الحول، بل يجب إخراج الخمس في الحال، وعليه الإجماع. وما حكى عن الشافعي في اشتراط الحول، فلا يعرف عنه في كتبه، ولا من كتب أصحابه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: اختلفوا فيمن مات وعليه زكاة، فقال أبو حنيفة: تسقط بموته إلا زكاة الماشية. وقال مالك: تؤخذ من رأس ماله إلا المواشي. وقال الجمهور - هو الحق - : تؤخذ من رأس ماله.

### المبادرة إلى إخراج الزكاة

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَاهِقُونَ ﴿٦١﴾﴾ [المؤمنون].

٩١٢- عَنْ عُقَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ -أَوْ قِيلَ لَهُ- : فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تِيزًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ، فَحَسَمْتُهُ» (بخ).

٩١٣- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ (حم، د، ت، ه).

وقد أجمع أهل العلم على أن المال إذا حال عليه الحول: وجبت فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>.

(١) نكت العيون (الإقناع ٢/٦٦٨).

(٢) المجموع عن الماوردي، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨١/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٤)، الإنباه، (الإقناع ٢/٦٤٠).

وأجمعوا على أن من أعطى زكاة ماله - أي مال كان - من غير عين المال المزكي، لكن من استقراض، أو من شيء أتباعه بمال له آخر، أو من شيء وهب له، أو بأي وجه جائز ملكه = فإن ذلك جائز، وأنه لا يجبر أن يعطي من عين المال المزكي<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الزكاة تتكرر في كل مال، عند انقضاء كل حول، حاشا الزرع والثمار؛ فإنهم اتفقوا على أن لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط<sup>(٢)</sup>.

وعن عثمان وابن عمر: تجب الزكاة في المال المقدور عليه، ولا مخالف لهما من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

### الدعاء لصاحب الزكاة

وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

٩١٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ». فَأَتَاهُ أَبِي أَبُو أَوْفَى بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَيَّ يَا أَيْبَى أَوْفَى» (ق).

قال في (نكت العيون): ذهب داود إلى أن الإمام إذا أخذ الصدقة من المزكي يجب عليه أن يدعو، وجميع الفقهاء على أنه لا يجب<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن الزكاة يجوز نقلها من بلد إلى بلد إذا لم يكن أهل البلد مستحقين<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٦٨).

(٣) المجلد (موسوعة الإجماع ١/٤٩٢).

(٤) الإقناع (٦١٩/٢)، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٥٠٠).

(٥) مالك (منهاج السنة النبوية ٤/١٥٣).

مَنْ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا

وقال السَّمِيعُ الْعَلِيمُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:

[٢١٥].

٩١٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ. فَقَالَ: لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيِّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقَ عَلَى غَنِيِّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى غَنِيِّ فَأُتِيَ، فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ، أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعِفُّ بِهِ مِنْ زَنَاهَا، وَلَعَلَّ السَّارِقَ أَنْ يَسْتَعِفَّ بِهِ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ أَنْ يَعْتَبِرَ، فَيَتَّقِيَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (ق).

### بِرَاءَةُ صَاحِبِ الْمَالِ بِالْذَّفْعِ

وقال سبحانه: ﴿فَاتِمًا إِسْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَدْلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١].

٩١٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَدَيْتُ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا أَدَيْتَهَا إِلَى رَسُولِي؛ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَكَ أَجْرُهَا، وَإِثْمُهَا عَلَى مَنْ بَدَّلَهَا» (حم) (١).

٩١٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ، وَأُمُورٌ تُتَكَرَّرُ فِيهَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) الحديث من رواية: سعيد بن أبي هلال، عن أنس، وفي سنده انقطاع.

فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» (ق).

قال الشافعي: ولم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنه لم يكن لأحدٍ وصل إليه عامل رسول الله ﷺ أن يمنعه شيئاً وجب عليه، ولا أن يردَّ حكماً حكم به عليه، ولا أن يعصيه فيما أمره به، ما لم يعلم لرسول الله ﷺ سنةً تخالفه (١).

ولا خلاف من أهل العلم في أن المزكي إذا وجبت عليه شاة فلم يرضَ جابي الزكاة إلا بائنتين: أن ذلك محرّمٌ عليه، وأن صاحب المال غير متعبّدٍ بإرضائه (٢).

قال أبو محمد: اختلف في زكاة الدين، والجمهور على أن الزكاة على الذي له الدين، وأما المستدين فلا زكاة عليه؛ لأنه ليس ماله، ثم اختلفوا متى يزكيه، وأعدل الأقوال: أنه يزكيه زكاة سنة واحدة إذا قبضه.

وَسَمُّ الْمَوَاشِي إِذَا تَنَوَّعَتْ عِنْدَهُ

﴿وَأَذَى الْأَتْرَابِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٩١٨ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمُ (٣) يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ (ق).

(١) مختلف الحديث (الإقناع ٢/٦٢٥).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٢/٦٢٨)، فتح الباري عن الراعي (موسوعة الإجماع ٤٩٨/١).

(٣) بوزن يفعل، وهي: الحديدية التي يؤسّم بها، أي: يُعَلَّم.

## زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

استدلّ بالآية من قال: لا زكاة في مال اليتيم؛ لأنه لا معنى لتطهير اليتيم الذي لم يجر عليه القلب، وفي هذه المسألة خلاف عن السلف، فروي عن عمر أن مال اليتيم يُزكى، وروي عن ابن مسعود وابن عباس: أنه يُخَيَّرُ إذا بلغ الرشد، والدليل مع من قال: لا زكاة فيه؛ لأنه غير مكلف بشيء من بقية الأركان، واختار هذا القول الشوكاني.



### الأصناف الثمانية

وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوجِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾﴾ [التوبة].

الفقراء والمساكين، وحكم المسألة

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة]: [٦٠].

٩١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، أَفْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿لَا يَتَكَلَّبُونَ النَّاسَ إِحْكَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ، تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطِنُ بِهِ فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ» (ق).

٩٢٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَسْأَلَةُ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي قَهْرٍ مُدْعِعٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ لِذِي غَرَمٍ مُقْطَعٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوَجِعٍ<sup>(٣)</sup>» (حم، د).

قال أبو محمد: الخلاف بين العلماء مشهور في الفرق بين الفقير والمسكين وفي أيهما أشد حاجة، والظاهر من نصوص الوحي

(١) شديد، يلصق صاحبه بالدعاء، وهي الأرض والتراب.

(٢) الشديد الشناعة.

(٣) هو الذي يتحمل الدية، فإذا لم يؤدّها قتل النجاني، فأوجع قلبه.

ودلالات اللغة أن الفقير أشد حاجة، ومما يعضد ذلك تقديمه على المسكين في آية الأصناف الثمانية، مع قول الله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، مع ما دل عليه حديث أبي هريرة من أن المسكين لا يقطن له. وأمّا الفقير فلا يخفى حاله، وقد يطلق الفقير على المسكين كإطلاق المسلم على المؤمن، لما بينهما من العموم والخصوص، فكل فقير مسكين، ولا عكس.

٩٢١- وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ، وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ» (حم، د، بسند ض).

٩٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْتُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ» (م، حم، هـ).

٩٢٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحَنْظَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنْ جَمْرِ جَهَنَّمَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: «أَمَّا يُغْنِيهِ، أَوْ يُعْشِيهِ» (حم). وَأَحْتَجُّ بِهِ، (د) وَقَالَ: «يُغْنِيهِ وَيُعْشِيهِ».

٩٢٤- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَدًّا»<sup>(١)</sup> يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، (ن، د، ت).

٩٢٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ، وَيَسْتَعْنِي بِهِ عَنِ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَتَعَهُ» (ق).

(١) كذا في نسخة (د).

(٢) كذا في نسخة (د).

(١) الكد: الإتعاب، وأراد بالوجه مائة ورويقه.

## العبادات

٩٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ: «خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن من فرق زكاته في هذه الأصناف الثمانية المذكورة في الآية: أنه مؤدٍ لما فرض الله عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن رجلاً لو أوصى لثمانية أصناف = لم يجز أن يجعل ذلك في صنفٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>. وأنه لا يجوز أن يعطى أحدٌ ليس من الأصناف الثمانية<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يعطى من زكاة المال أحدٌ من أهل الذمة<sup>(٥)</sup>.  
وعلى أن الطواف من جملة الفقراء والمساكين<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد: هكذا نقله ابن عبد البر، ولا يصح هذا الإجماع إلا على أحد وجهين: الأول: أن ينزل الطواف منزلة الفقير والمساكين بناءً على ظاهر الحال ولو كان غنياً. الثاني: أن يكون الطواف في زمنهم فقيراً أو مسكيناً.

مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠].

(١) أحوج.

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٦٩٦).

(٣) الاستذكار (٢٠٥/٩).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١/٦٦٨، ٢٨/٥٦٨).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٥٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٤/٢٦٣).

(٦) الاستذكار (٨٣/١٠).

وقال جل في علاه: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

٩٢٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَبَرَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ، وَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ» (ن، د، حم)، وقال: هَذَا أَجْوَدُهَا إِسْتَادًا.

واتفقوا على أن السؤال حرام على كل قوي على الكسب، أو غني. مباح لمن هو فقير، ولا يقدر على الكسب، مقدار ما يقيم قوته<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على النهي عن سؤال الناس لغير الضرورة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على جواز صرف الصدقة إلى من له ثياب وكسوة وزى في التجمل<sup>(٣)</sup>.

### الغاملون عليها

وقول الله تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣١- عَنْ يُنُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ ابْنَ السَّعْنَانِيِّ الْمَالِكِيَّ قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْهَا، وَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ؛ أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ<sup>(٤)</sup>، فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، فَقَالَ: خُذْ مَا أُعْطَيْتَ، فَإِنِّي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْتَنِي، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيْتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ؛ فَكُلْ، وَتَصَدَّقْ» (ق).

(١) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١/٥٢٣).

(٢) فتح الباري (١٣/١٥٢).

(٣) تفسير القرطبي (٣/٣٤١).

(٤) بضم أوله: أجرة العامل.

## العلاقات

٩٣٢- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ، فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدُ؛ فَهُوَ غُلُولٌ»<sup>(١)</sup> (د).

واتفق العلماء على أن العاملين عليها: السُّعَاة المتولون لقبض الصدقة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن العامل عليها لا يستحق ثمنها<sup>(٣)</sup>، وإنما له بقدر عماله<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان ذوو قريبي النبي ﷺ عمالاً على الزكاة، فإنهم يُعطون أجورهم من غير الزكاة، وهذا جائز بالإجماع<sup>(٥)</sup>.

## المؤلفة قلوبهم

وقول الله سبحانه: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٣- عَنْ عَمْرٍو بْنِ تَعْلِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنبَأَ بِيَمَالِ أَوْسِيِّ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهُ، وَأَثَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَوَاللَّهِ، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنِّي أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَجِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جُعِلَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ، فَمِنْهُمْ عَمْرُؤُ بْنُ تَعْلِبَ». فَوَاللَّهِ مَا أَحِبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ<sup>(٦)</sup> (خ، حم).

(١) الغلول: الخيانة، ولكنه صار في عرف الشرع لخيانة المغانم خاصة.

(٢) ابن بطال، فتح الباري (٣/٣٦٥، ٣٦٦).

(٣) لأنه أحد الأصناف الثمانية.

(٤) الإيجاز (الإقناع ٢/٦٩٨)، ابن نيمة (مشاهج السنة ٦/٢٥١).

(٥) مراتب الإجماع، المحلى، المغني، فتح الباري عن ابن قدامة، نيل الأوطار

عن ابن قدامة وأبي طالب وابن رسلان (موسوعة الإجماع ١/٥٠١).

(٦) حُمُر الإبل، أي: كرامها.

قال ابن تيمية: ولا يختلف اثنان من المسلمين أنه لا يجوز أن يُعطي الأغنياء الذين لا منفعة لهم، ويحرم الفقراء، فإن هذا مضاف لقوله تعالى: ﴿كَفَى لَآيِكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. فإذا جعل الفيء متداولاً بين الأغنياء؛ فقد أخطأ باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

### الصَّدَقَاتُ لِفَكَ الرِّقَابِ

وقول الله سبحانه: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٤ - وَعَنْ البراءِ بْنِ عازِبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: دَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَقْرِنُنِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَيُعِدُّنِي مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: «أَعْتَقَ النَّسَمَةَ، وَفَكَ الرِّقَبَةَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ لَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عِتْقُ النَّسَمَةِ أَنْ تُفْرَدَ بِعِتْقِهَا، وَفَكَ الرِّقَبَةَ أَنْ تُعِينَ فِي ثَمَنِهَا» (جم، قط).

وهو يشملُ بعمومِهِ المُكَاتِبَ وَغَيْرَهُ. وَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: لا بَأْسَ أَنْ يَعْتِقَ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ (خ، حم).

قال في (الإنباه): ومن أعطى زكاته للمكاتب أجزأته عنه، ومن أعطاها لسيدته لم تُجز عنه بإجماع<sup>(٢)</sup>.

### الغَارِمُونَ

وقول الله سبحانه: ﴿وَالْفَرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٥ - عَنْ قَيْصَةَ بِنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: «أَقِمِ؛ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَأَمْرُ لِكَ بِهَا». ثُمَّ قَالَ: «يَا قَيْصَةُ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا

(١) مجموع الفتاوى (٥٨٥/٢٨).

(٢) الإقناع (٦٩٨/٢).

لأَخَذِ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحْمَلُ حَمَالَةً<sup>(١)</sup> فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا نُسَمٌ يُنْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا<sup>(٢)</sup> مِنْ عَيْشٍ -، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ - أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ -، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ - يَا قَيْصَةَ - فَسُخْتُ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا» (م، حم، ن، د).

### الصَّرْفُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ

وقول الله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

٩٣٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ يُصَدَّقُ عَلَيْهِ بِهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِعَنِي» (د، هـ).

٩٣٧- وَعَنْ أَبِي لَاسٍ<sup>(٣)</sup> الْخُرَاعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ مِنَ الصَّدَقَةِ إِلَى الْحِجِّ (حم، حث).

٩٣٨- وَعَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ مَعْقِلٍ، قَالَتْ: لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ، فَجَعَلَهُ أَبُو مَعْقِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصَابَنَا مَرَضٌ، وَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلٍ، وَخَرَجَ

(١) بفتح الحاء المهملة، وهو: ما يتحمّله الإنسان، ويلتزمه في ذمته بالابتدائية ليدفعه في إصلاح ذات البين.

(٢) بكسر السين، وهو: البُلْغَةُ في العيش، وأما بالفتح: فالقصد في الخير والدين.

(٣) قال الشوكاني: الذي في نسخ (المتفق) الصحيحة بلفظ «ابن» لا والذي في (البخاري): «أبي لاس»، وكذا في (التقریب): «أبي لاس».

النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ حَجَّتِهِ جِئْتُهُ، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْقِلَ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَخْرُجِي؟». قَالَتْ: لَقَدْ تَهَيَّأْنَا، فَهَلَكَ أَبُو مَعْقِلَ، وَكَانَ لَنَا جَمَلٌ هُوَ الَّذِي نَحُجُّ عَلَيْهِ، فَأَوْصَى بِهِ أَبُو مَعْقِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: «فَهَلَّا خَرَجْتَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ» (د) (١).

وأجمع أهل العلم على أن الغني في بلده إذا كان في سفر، واحتاج ولم يجد ما يتحمل به إلى بلده: أن له أن يأخذ من الصدقة المفروضة ما يتحمل به إلى بلده حيث ماله (٢).

قال أبو محمد: أكثر العلماء على أن المراد بـ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هم الغزاة، والحجاج والعمَّار، وقليل من أهل العلم جعلوه عامًّا لكل ما كان في سبيل الله كالمساجد والمدارس ودور الأيتام، ويرجح ذلك أن ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بمعنى الجهاد في سبيله لم يأت في القرآن إلا مقيدًا بالجهاد أو القتال، ولم يأت مطلقًا بلا تقييد، وأستأنس لذلك أيضًا بقوله سبحانه قبل هذه الآية بآيات: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤]، فإنها في الجهاد وغيره باتفاق المسلمين.

### تَحْرِيمُ الصَّدَقَةِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ

وقال السَّمِيعُ البَصِيرُ: ﴿قُلْ لَا آسَأَلُكُمْ عَلَيْهِمْ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣].

٩٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الْخَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ... كَيْفَ» (٣)، أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ! (ق).

(١) في إسناده: إبراهيم بن المهاجر، ضعيف.

(٢) ابن بطال في (شرح البخاري ٥٢٣/٢).

(٣) زجر للصبي، وأمر بطرح ما في فيه مما يزجر عنه.



ولـ(م): «إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ».

٩٤٠ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: أَصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبُ مِنِّيهَا، قَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ، وَأَنْطَلَقَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا نَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» (حم، ن، د، ت).

٩٤١ - وَعَنْ جَوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» فَقَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا طَعَامٌ، إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شَاةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاتِي مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ: «قَدِمِيهَا، فَقَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا» (م، جم).

لا خلاف بين علماء المسلمين على أن الصدقة المفروضة لا تحل لبني هاشم ولا لمواليهم<sup>(١)</sup>.

وقال طائفة من أهل البيت: تجوز الزكاة للهاشميين، إذا كانت من الهاشميين، واختاره شيخ الإسلام.

واتفق الفقهاء على أن الزكاة لا تحرم على زوجات بني هاشم<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف أن ما يقدم لبني هاشم من المال على سبيل الإباحة حلال لهم<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف أنه يُباح المعروف إلى الهاشمي، والعفو عن دينه، وإمهاله للوفاء<sup>(٤)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٩٠/٣).

(٢) نيل الأوطار عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٥٠١/١).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٣٧/١).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٣٧/١).

واتفقوا على أن الهبة والعطية حلالٌ لبني هاشم وبني المطلب ومواليهم<sup>(١)</sup>.

والرُقْبَى والعُمْرَى<sup>(٢)</sup> جائزة لبني هاشم بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

وإعطاء الزكاة لموالي بني المطلب مباحٌ بالإجماع<sup>(٤)</sup>.

نَهَى الْمُتَصَدِّقُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ

وقال سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

٩٤٢ - عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ» (ق).

٩٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَفِي لَفْظِهِ: تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ -، ثُمَّ رَأَاهَا تَبَاعٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ» (ع).

زاد (خ): فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشْرِكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (، المحلي (موسوعة الإجماع ١/٣٨).

(٢) العُمْرَى: أن يقول جعلتُ لك هذا المالَ مدةَ عمري أو عميرك، فإن مُتَّ قبلك فهو لك. والرُقْبَى كذلك.

(٣) المحلي (موسوعة الإجماع ١/٣٨).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ١/٥٠٢).

## العبادات

ولا يُعلم خلافٌ في أنه إذا ملك الصدقة الغنيُّ والهاشميُّ والذميُّ بشراء أو هبة أو قرض أو هدية: كانت حلالاً له، وجاز له أكلها<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم أن من تصدَّق بصدقة، ثم ورثها: أنها حلالٌ له<sup>(٢)</sup>.

ومن مسائل الإجماع في هذا الباب ما حكاه ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الزكاة لا يجوز دفعها إلى الوالدين في الحال التي يجبر الدافع إليهم على النفقة عليهم<sup>(٣)</sup>.

وقال: أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة<sup>(٤)</sup>.

وقال: أجمع أهل العلم على أنه لا يجزئ أن يُعطى من زكاة المال أحد من أهل الذمة<sup>(٥)</sup>.

وفي تعجيل الزكاة قبل تمام الحول خلاف، وقد صحَّ جوازُه عن سعيد بن جبير، وعطاء، وإبراهيم، والضَّحَّاك، والزَّهْرِي، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وقَيِّده مالكٌ بشهرين، وقال اللَّيْثُ وداود: لا تجزئ الزكاة قبل وقتها.

## زكاةُ الفِطْرِ

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ [الأعلى].

(١) الإيجاز (الإقناع ٧٠١/٢)..

(٢) ابن بطال (شرح البخاري ٥٨٣/٣).

(٣) المغني عن ابن المنذر (٢٦٩/٢)، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٥٠٢/١).

(٤) المغني (٢٧٠/٢)، فتح الباري، نيل الأوطار، كلهم عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٥٠٢/١).

(٥) المغني (٣٦٥/٢).

قال أبو محمد: قدمت الزكاة هنا على الصلاة، وقدمت الصلاة في الأضحى على الذبح في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ (٢) (البقرة)، ومن تأمل آيات القرآن وسيرة النبي ﷺ العملية تبين له أنه ﷺ كان يقدم ما قدمه الله.

٩٤٤ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (ع).  
ولـ(خ): وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ.

٩٤٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ (ق).

٩٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ (ع إلا هـ).

٩٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ آدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ آدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ (د، هـ).

واتفق أهل العلم على أن زكاة الفطر تجب على المراءى في نفسه،  
وأنها زكاة بدن لا زكاة مال<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ومن أجل هذا وجبت على كل مسلم ولو كان مسكيناً.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٥١٩).

وأجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه: أداها عن نفسه وأولاده الأطفال الذين لا مال لهم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنها لا تجب على من لا شيء له<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا صدقة على الذمي في عبده المسلم<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا زكاة على الجنين في بطن أمه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من وُلد له مولودٌ بعد يوم الفطر أنه لا يلزمه فيه شيء<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الشعير والتمر لا يجزئ من أحدهما إلا صاعاً كاملاً<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أنها لا تجب على الرجل في زوجته الكافرة مع اتّفاقهم على أنه يلزمه التّفقة عليها<sup>(٧)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٦٨٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٦٩٠)، المجموع، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٢١) ..

(٣) الإجماع لابن المنذر (٥٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٥٥).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٢٧).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٤/١٣٥).

(٧) نيل الأوطار (٨/٢٠٣).

## صدقة التطوع

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ قَالُوا لَئِن لَّمْ يَكُنْ اللَّهُ بِعِلْمِهِ وَالْآفَرِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٢١٨﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْمَعْفَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٩].

وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢٠﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَمَنْظُرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢١﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَيَطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴿٢٢٢﴾﴾ [الإنسان].

ومن قلب بصره في كتاب الله وجد الإنفاق حيث شاء.

٩٤٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْتَهَبٍ وَجَمَالَ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» (ق).

٩٤٩- عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَاشْرَحَ بوجْهِهِ وَتَعَوَّذَ مِنْهَا - ذَكَرَ شُعْبَةَ: أَنَّهُ فَعَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ التَّمْرَةِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ» (ن).

وقد أجمع العلماء على أن صدقة المعروف لا يختصّ بها الأصناف الثمانية<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الصدقة عن الميت جائزة بلا خلاف بين علماء المسلمين<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧٦/٢٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٧/٢٠).

## الصيام

وقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَيْبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كَيْبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا كُنْتُمْ تَنفِقُونَ ﴿١٨٧﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوُنَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْتَنَ بِنِسْوَتِهِنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء في قول الله عز وجل: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ أن الرفث هنا الجماع<sup>(١)</sup>.

وقال: أما الصيام في الشريعة؛ فمعناه: الإمساك عن الأكل والشرب ووطء النساء نهاراً، إذا كان تارك ذلك يريد به وجه الله ونيوّه. هذا معنى الصيام في الشريعة عند جميع علماء الأمة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن صيام نهار أيام رمضان على الصحيح المقيم العاقل البالغ، الذي يعلم أنه رمضان، وقد بلغه وجوب صيامه، وهو مسلم ليس امرأة حائضاً، ولا حاملاً، ولا مرضعاً، ولا رجلاً أصبح

(١) التمهيد (٥٥/١٩).

(٢) المصدر نفسه (٥٣/١٩).



## العبادات

جَنَبًا<sup>(١)</sup>، أو لم ينوه من الليل، فرضٌ مذ يظهر الهلال من آخر شعبان إلى أن يتيقن ظهوره من أول شوال<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من قال بجواز تأخير صيام رمضان بلا عذر، فإنه يُستأبُ فإن تاب وإلا قُتِل<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الأكلَ لما يُغذي من الطعام، مما يستأنف إدخاله في الفم، والشرب والبطء = حرامٌ من حين طلوع الشمس إلى غروبها. وأن كل ذلك حلالٌ من غروب الشمس إلى مقدار ما يمكن الغسل قبل طلوع الفجر الآخر<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن دم الحيض ينافي الصوم، فلا تصوم الحائض، لكن تقضي الصيام<sup>(٥)</sup>.

## مَا يَثْبُتُ بِهِ دُخُولُ الشَّهْرِ

وقال تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٥٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ (د، قط)، وَقَالَ: تَقَرَّدَ بِهِ مَرْوَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ.

(١) روي الخلاف في ذلك عن أبي هريرة والنخعي وعروة بن الزبير وطاوس والحن البصري.

انظر: معالم السنن (١١٥/٢)، والاستذكار (٤٧/١٠)، وشرح السنة

(٦/٢٨٠)، وفتح الباري (٤/١٤٣، ١٤٨)، والحاوي للماوردي (٣/٤١٤)،

(٢) مراتب الإجماع (٧٠).

(٣) ابن تيمية (منهاج السنة ٥/٢٢٩، ٢٣٠).

(٤) مراتب الإجماع (٧٠).

(٥) مراتب الإجماع (٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٢٠).

٩٥١ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ - يَعْنِي: رَمَضَانَ - فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «يَا بِلَالُ، أَدْنُ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا» (الأربعة بسند ض).

٩٥٢ - وَعَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَدِمَ أَعْرَابِيَانِ فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّهِ لِأَهْلِ الْهَلَالِ أَمْسَ عَشِيَّةً، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا (حم، د)، وَزَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَأَنْ يَعْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

قال ابن تيمية: ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن الكفاة إذا أخبرت برؤية الهلال أن الصيام والإفطار بذلك واجبان<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا تقبل في شهادة شوال في الفطر إلا رجلان عدلان، واختلفوا في هلال رمضان<sup>(٣)</sup>.

مَا جَاءَ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ وَالشُّكِّ

وقال تعالى: ﴿وَقَدَرُوا مَنَازِلَ لِمَعْلُومٍ أَعَدَّ الَّذِينَ نُوا الْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥].

٩٥٣ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/٢٠٧).

(٢) مراتب الإجماع (٧٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٤/٣٥٤).

٩٥٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا الرُّيُوتَيْهِ، وَأَفْطِرُوا الرُّيُوتَيْهِ، فَإِنْ غَبِيَ<sup>(١)</sup> عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» (ق)، وَقَالَ: «إِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ؛ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

٩٥٥ - وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ؛ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ (٤) وَاللَّفْظُ لِن).

واتفق أهل العلم على أن الهلال إذا ظهر بعد زوال الشمس، ولم يُعلم أنه ظهر بالأمس؛ فإنه لليلة مُقبلة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الشهر يكون ثلاثين يوماً، ويكون تسعة وعشرين يوماً<sup>(٣)</sup>.

ومذهب كافة أهل العلم على أنه لا يجب شهر رمضان إلا برؤية الهلال، أو بكمال شعبان ثلاثين يوماً<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء صيام الشك عن طائفة من السلف، منهم: عائشة، وأسماء، والحسن البصري، ولقوة الاختلاف فيه بلغت الروايات في حكمه في مذهب أحمد إلى سبع (الأحكام الخمسة، والتوقف، والأخذ برأي الإمام).

إِذَا رُمِيَ الْهَلَالُ فِي بَلَدٍ: هَلْ يَلْزَمُ بَقِيَّةَ الْبِلَادِ الصَّوْمَ؟

قال تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) حال ذون رؤيته غيم أو نحوه.

(٢) مراتب الإجماع (٧٢)، نكت العيون (الإقناع ٧١٢/٢).

(٣) الإنباه (الإقناع ٧٠٨/٢).

(٤) نكت العيون (الإقناع ٧١٣/٢).

٩٥٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ» (ق).

٩٥٧- وَعَنْ كُرَيْبٍ: أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالشَّامِ، فَقَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَأَسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَى النَّاسُ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ. فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا تَزَالُ تَصُومُ؛ حَتَّى تُكْمِلَ ثَلَاثِينَ، أَوْ تَرَاهُ. فَقُلْتُ: أَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (م).

وأجمع أهل العلم أنه لا تُراعى الرؤية فيما بُعد من البلدان، كالأندلس من خراسان، فكل بلد له رؤيته، إلا ما كان كالمصر الكبير، وما تقارب من أقطاره من بلدان المسلمين<sup>(١)</sup>.

### تَبَيَّنَتِ النِّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ

﴿رَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

قال أبو محمد: خصها بعضهم بما دل عليه السياق، ولكن العبرة بعموم الألفاظ، وكثير من نصوص الآيات التي نوردها في هذا الكتاب استنباطات فيها لمحة دالة.

## العادات

٩٥٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ فَلَا صِيَامَ لَهُ» (الخمسة، واللفظ لـ د، ن) (١).

٩٥٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟». فَقُلْنَا: لَا. فَقَالَ: «فَأَنِّي إِذْ ذَا صَائِمٌ». ثُمَّ أَنَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدِي لَنَا حَيْسًا<sup>(٢)</sup>. فَقَالَ: «أَرَيْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا». فَأَكَلَ (م).

قال ابن تيمية: التكلم بالنية ليس واجباً بإجماع المسلمين، فعامة المسلمين إنما يصومون بالنية، وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلماء. والله أعلم (٣).

وأجمع أهل العلم على أن من صام رمضان، ونواه من الليل قد أدى ما عليه (٤).

واتفقوا على جواز ابتداء صوم التطوع أثناء النهار (٥).

الصَّيِّ إِذَا أَطَاقَ، وَحُكْمُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٦٠- عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعْوِذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قَرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: «مَنْ كَانَ أَصْبَحَ

(١) ذكر البخاري وغيره أن رفعه خطأ، والصحيح أنه موقوف على ابن عمر.

(٢) الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق أو الفتيت.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢١٤).

(٤) المحلى (الإقناع ٢/٧٠٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٩).

(٥) الجصاص في أحكام القرآن (١/٢٤٧).

صَائِمًا فَلَيْتِمُ صَوْمَهُ ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مَقْطِرًا فَلَيْتِمُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ». فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ نَصُومُهُ وَنُصُومُ صَبِيَّاتِنَا الصَّغَارِ مِنْهُمْ ، وَتَذَهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ<sup>(١)</sup> ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهَا إِيَّاهُ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ (ق) ، وَعِنْدَهُ : «حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ» ، وَقَالَ : وَقَالَ عُمَرُ لِنِسْوَانٍ<sup>(٢)</sup> فِي رَمَضَانَ : وَيَلَيْتُكَ ، وَصَبِيَّاتُنَا صَائِمَاتٌ !! فَضَرَبَهُ.

٩٦١ - عَنْ عَطِيَّةَ بِنِ سَعْيَانَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بِنِ رَبِيعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَقَدْنَا الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِ تَقِيْفٍ ، قَالَ : وَقَدِمُوا عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ ، فَضَرَبَ عَلَيْهِمْ قُبَّةً فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا صَامُوا مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّهْرِ (هـ ، بسند ضعيف).

واتفق المسلمون على سقوط القضاء عن الضبي مع إطاقته الصوم للسته الماضية ، فوجب أن يكون ذلك حكمه في الشهر الذي أدركه البلوغ في بعضه<sup>(٣)</sup> .

(١) القطن.

(٢) كسبران وزنا ومعنى.

(٣) أحكام القرآن (١/٢٣١).

### الحِجَامَةُ فِي الصَّوْمِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

٩٦٢- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَخْجُومُ» (حم، ت).

٩٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ (خ).

وَفِي لَفْظٍ: احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ (د، ت، ه).

٩٦٤- وَعَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ: أَنَّهُ قَالَ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَكْثَمُ تَكَرُّهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ. قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ (خ).

٩٦٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنَّمَا تَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصِّيَامِ وَالْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ، وَلَمْ يُحْرَمْهُمَا (حم، د).

٩٦٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ أَنْ جَعَفَرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَفْطَرَ هَذَا». ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ. وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ (قط)، وَقَالَ: كُلُّهُمُ ثِقَاتٌ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ.

قال أبو محمد: التصوص الدالة على أن الحجامة غير منقطرة، غالبية على غيرها، وهو قول ابن عباس، ومذهب الأئمة الأربعة عدا أحمد، واختاره ابن حزم.

## حُكْمُ الْقِيءِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَكِنْ مَا تَسْمَدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

٩٦٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ<sup>(١)</sup> الْقِيءُ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ» (ت، حم، د، هـ)<sup>(٢)</sup>.

قال الخطابي: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في أن من ذرعه القيء فإنه لا قضاء عليه، ولا في أن من استقاء عامداً عليه القضاء، ولكن اختلفوا في الكفارة<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوب الكفارة على المستقيء عمداً<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: التفرقة بين العمد وغيره في هذه المسألة هو مذهب جماهير أهل العلم، وأما من تعمد القيء وهو جاهل بأنه مفطر فلا دليل على أنه يقضي. وقد ورد في اتقاء الصائم الكحل حديث لا يصح، ولا دليل على من يمنع الصائم من استنشاق البخور، ولا حقن الإنسولين، ولا غيرها، إلا الإبر المغذية، فإن الخلاف فيها معتبر، والأقرب أنها غير مفطرة.

## مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا

وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا نَاسِيًا أَوْ آخِطَاءًا﴾ [البقرة:

٢٨٦].

(١) سبقه، وغلبه في الخروج.

(٢) الحديث ضعفه البخاري وغيره.

(٣) نقله ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٢١).

وانظر: المحلى، الإشراف (الإقناع ٢/٧٢٨، ٧٢٩):

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٧/١٧٢).



٩٦٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ؛ فَإِنَّمَا اللَّهُ أَطْعَمَهُ، وَسَقَاهُ» (ق).

وأجمع أهل العلم ولم يتنازعوا أن الناسي لا يأثم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن لا شيء على الصائم فيما يزدرده مما يجري مع الريق مما بين الأسنان، فيما لا يقدر على الامتناع منه<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الريق ما لم يفارق الفم لا يفطر<sup>(٣)</sup>.

التَّحْفُظُ مِنَ الْعِيَةِ وَاللَّغْوِ وَمَا يَقُولُ إِذَا شِيمَ

قال أبو محمد: ختم الله أولى آيات الصوم بالتقوى، وآخرها بالتقوى.

٩٦٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمٌ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُتْ<sup>(٤)</sup> يَوْمَيْدٍ، وَلَا يَسْحَبُ<sup>(٥)</sup>، فَإِن سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ، وَالصَّائِمِ فَرِحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا؛ إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ» (ق).

٩٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» (بخ).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٦٩/٢٠).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٥٩).

(٣) مراتب الإجماع (٧١).

(٤) الرفث: الفاحش من القول.

(٥) السَّحْبُ والصَّحْبُ: الضَّجَّة، واضطراب الأصوات للخصام.

وقد كان السلف يتحفظون من الكذب واللغو، ويشددون في ذلك، ولا يجعلون يوم صومهم كيوم فطرهم، وقال أنس بن مالك: إذا اغتاب الصائم أفطر، وعن التخي: كانوا يقولون: الكذب يفطر الصائم.

وقال ابن حزم: كل معصية متعمدة يقترفها الصائم مبطله لصومه، وروى في ذلك آثاراً عن السلف<sup>(١)</sup>.

الترخيص في القبلة للصائم لمن يملك إرته<sup>(٢)</sup>

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء).

ومما جاء في تفسيرها: خلق ضعيفاً، لا يصبر عن النساء.

٩٧١- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ (ق).

٩٧٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُشِيرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْتِيهِ (ق).  
وفي لفظ: كَانَ يُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ (م).

٩٧٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْقَبَلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ: «سَلْ هَذِهِ» لَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لِأَتَقَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَخْشَاكُمُ لَهُ» (م).

(١) المحلي (المسألة: ٧٣٤).

(٢) بكسر الهمزة، وسكون الراء، ثم موحدة: عضوه الذي يستنج به، وقيل: حاجته.

٩٧٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ، فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَتَهَاةَ عَنْهَا؛ فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ، وَإِذَا الَّذِي تَهَاةَ شَابٌّ (د).

قال ابن عبد البر: ولم يختلفوا أن من قبل وسلم من قليل ذلك أنه لا شيء عليه. ولا أعلم أحداً أرخص فيها إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: روي عن بعض السلف التشديد في ذلك، أنهم كانوا ينهاون وينأون عن قبلة الصائم، ورأى بعضهم - كابن شبرمة - أنها تفسد الصوم، وروي عن حذيفة بن اليمان أنه قال: من تأمل في خلق امرأته وهو صائم؛ بطل صومه. والضحج: لا شيء فيها ولا في المباشرة لمن ملك إرثه.

وقال ابن حزم: لا ينقض الصوم احتلامٌ ولا استمناءٌ، ولا مباشرة الرجل امرأته، أمنى أو لم يمين<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: الأخبار والآثار الدالة على جواز المباشرة والقبلة لمن يملك إرثه، غالبية قاضية بالجواز، وأما تعتمد الإنزال فلا دليل ولا أثر، وهو مخالف لمقتضى قول الله في الحديث القدسي: «يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي» (م).

مَنْ أَصْبَحَ جَنَّبًا وَهُوَ صَائِمٌ

وقال الله سبحانه: ﴿فَالَّذِينَ بَشِيرُوهُمْ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبْيُنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) الاستذكار (١٠/٥٧، ٥٨).

(٢) المحلى (المسألة: ٧٥٣).

قال أبو محمد: أذن الله بالمباشرة والأكل إلى طلوع الفجر، ومن باشر في آخر الوقت المتصل بطلوع الفجر؛ فلا بد أن يدركه الفجر وهو جنب.

٩٧٥- عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَصْبِحُ جُنْبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ (ق).  
قال ابن عبد البر: وجماعة الفقهاء على حديث عائشة (١).

وأجمع أهل العلم على أن الاحتلام بالنهار لا يفسد الصيام (٢).

كَقَارَةٍ مِنْ أَفْسَدِ صَوْمِ رَمَضَانَ بِالْجِمَاعِ

وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

٩٧٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ (٣) فِيهِ نَمْرٌ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا». قَالَ: فَهَلْ عَلَيَّ أَفْقَرٌ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا (٤) أَهْلٌ يَبْتَئِ أَحْرَجَ إِلَيْهِ مِنَّا. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْبَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اذهب، فأطعمه أهلَكَ» (ع).

(١) الاستذكار (١٠/٤٤، ٤٥، ٤٧).

(٢) الاستذكار (١٠/٥٦)، التمهيد (١٧/٤٢٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٢٤).

(٣) هو وعاء منسوج من نسيج الخوص.

(٤) اللابتان: جمع لابة - بتخفيف الموحدة - وهي الحرة حجارة سود، والمدنية بين لابتين.

وفي رواية لـ (هـ، د): «وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ».

قال في (الإيجاز): ولا أعلم عالماً أجاز التخيير في كفارة المجامع في رمضان وهو صائم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المنذر: أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل ناسياً الصيام، فظن أن ذلك قد فطره، فجامع عامداً = أن عليه القضاء، ولا كفارة عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: ومن وطئ في يوم واحد مرتين أو أكثر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا أفطر يوماً من رمضان، وكفر، ثم عاد للفطر في يوم ثانٍ: أن عليه كفارة أخرى فيه. واختلفوا إذا عاد للفطر في اليوم الثاني قبل أن يكفر اليوم الأول<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من جامع في قضاء رمضان أنه لا كفارة عليه، وأنه يقضي يوماً مكانه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن من أفطر في يوم عامداً إنما عليه كفارة واحدة، وإن كرر ذلك الفعل في اليوم الواحد مراراً<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أنه إن وطئ أياماً في رمضان فعليه لكل يوم كفارة<sup>(٧)</sup>.

(١) الإقناع (٧٣٧/٢، ٧٤٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٧٢٩/٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨١/٧).

(٤) اختلاف العلماء (الإقناع ٧٣٧/٢).

(٥) الإشراف (الإقناع ٧٣٠)، التمهيد لابن عبد البر (١٨١/٧).

(٦) النوادر (الإقناع ٧٣٧/٢)، بداية المجتهد، المحلى، المغني (موسوعة

الإجماع ٩٣٠/٢، ٩٣١).

(٧) بداية المجتهد، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٩٣١/٢).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة إذا كان عليها صوم شهرين متتابعين، فصامت بعضاً، ثم حاضت أنها تبني إذا طهرت<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن خروج دم الحيض والنفاس يفطر باتّفاق<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا فيمن فكر فأنزل. فقال الجمهور: لا قضاء عليه ولا يفسد صومه، وقال الحسن وعطاء، وبه قال طائفة من آل البيت، منهم: جعفر الصادق، والقاسم، والهادي، وأخذ به المالكية.

### كراهية الوصال

وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٧٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ» مَرَّتَيْنِ. قِيلَ: إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: «إِنِّي آبَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي، وَيَسْقِينِي، فَالْكَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ» (ق).

٩٧٨ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَإِيَّكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ؛ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ». قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْتِكُمْ»، إِنِّي آبَيْتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي، وَسَاقٍ يَسْقِينِي» (خ).

ولا خلاف بين العلماء على أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال<sup>(٣)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٢/٧٤٤)، الاستذكار (١٥٧/١٠)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦٦/٢٠٩).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٦٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٤/٣٦١).

دُعَاءُ الْإِفْطَارِ وَالاسْتِجَابَةُ إِلَى تَعْجِيلِهِ وَتَأْخِيرِ السُّحُورِ

وقال سبحانه في آيات الصيام: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة: ١٨٦).

قال أبو محمد: في ورود هذه الآية بين آيات الصيام المتابعة، إشارة إلى شأن الدعاء وتأكد إجابته في الصيام، لا سيما عند إبطائه، فإن العامل يسأل أجره عند انقضاء يومه، وهو يقوي معنى الحديث: «للصائم عند فطره دعوة لا ترد».

٩٧٩ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ» (ق).

٩٨٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِن لَمْ تَكُنْ رُطَبًا فَتَمْرَاتٌ، فَإِن لَمْ تَكُنْ تَمْرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ (حم، د، ت).

٩٨١ - وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّمِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِن لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ» (حم، د، ت، وفيه ضعف).

٩٨٢ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ ضُئْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ» (د، بسند ض).

٩٨٣ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْا السُّحُورَ، وَعَجَلُوا الْفِطْرَ» (حم، بسند ض).

الأمر بالسُّحُورِ

وقال سبحانه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

٩٨٤ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَاتًا» (ق).

٩٨٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا، وَكُلُوا بِجُرْعَةٍ مِنْ مَاءٍ» (حب، حم) (١).

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا حَلَّتْ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ حَلَّ الْفِطْرِ (٢).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَحَلَّ تَعْجِيلِ الْفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ بِالرُّؤْيَا أَوْ بِإِخْبَارِ عَدَلَيْنِ (٣).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ السَّحُورَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْفَجْرِ (٤).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ لَأَنَّ اللَّيْلَ عِنْدَهُ قَدْ دَخَلَ، أَوْ تَسَحَّرَ لَأَنَّ الصَّبْحَ عِنْدَهُ لَمْ يَظْهَرْ = أَنَّهُ غَيْرُ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ تَنَازَعُوا فِي إِجَابِ الإِعَادَةِ عَلَيْهِ (٥).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّحُورَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، مُسْتَحَبٌّ، وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ (٦).

قال أبو محمد: وأما من شك فأكَل أو شرب؛ فلا دليل على منعه من ذلك، فإن الله تعالى قال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولم يقل: حتى يطلع الفجر، والتبين لا يكون

(١) في إسناده: إبراهيم بن راشد الأدمي، قال فيه ابن حجر: صدوق بهم.

(٢) الاستذكار (٤٢/١٠).

(٣) ابن حجر في الفتح (١٩٩/٤).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٦٢/١٠).

(٥) الإنباه (الإقناع ٢/٧٢٠).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٥٨).



## العادات

إلا إذا كان المؤذن لا يؤذن حتى يتبين له يبصره أو يبصر غيره، لا بطلوع الفجر فلكياً، ولا يجوز لنا أن نفتي بفساد صوم من أكل أو شرب؛ لأن المؤذن سبقه بالتأذين، بل الفاسد هو هذه الفتوى التي تخلط بين أول وقت الصلاة وبين الإمساك عن المفطرات.

واتفقوا على أن من استيقن الصباح لم يجز له الأكل ولا الشرب بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٠/٦٣).

### الْفَطْرُ وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ۱۸۵].

۹۸۶- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ حَمْرَةَ بِنَ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «إِنَّ شَيْتَ فَصْمٌ، وَإِنْ شَيْتَ فَأَفْطِرُ» (ق).

۹۸۷- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا فِيْنَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ (ق).

۹۸۸- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى زَحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالُوا: صَائِمٌ. فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ» (ق).

۹۸۹- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْجَبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ (ق).

۹۹۰- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ عَشْرَةٌ آفَافٍ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْسِ ثَمَانِ سِنِينَ وَتَصَنَّفَ مِنْ مَقْدِمِهِ الْمَدِينَةَ، فَسَارَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَكَّةَ يَصُومُونَ وَيَصُومُونَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَلْبِيدَ - وَهُوَ مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ<sup>(۱)</sup> - أَفْطَرُوا وَأَفْطَرُوا. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْآخِرِ فَلَاخِرٍ (خ)، وَلِ (م) بِمَعْنَاهُ.

(۱) موضع بين مكة والمدينة، أقرب إلى مكة.

٩٩١- وَعَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَجِدُ بِي قُوَّةَ عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» (م).

قال أبو محمد: أوجب الفطر في السفر جمع من السلف والظاهرية، وفي هذا الحديث ما يرد ذلك.

وقد ذهب إسحاق وأحمد والأوزاعي إلى أن الفطر أفضل.

وقال عمر بن عبد العزيز: أفضلهما أيسرهما.

واتفق أهل العلم على أن من سافر سفراً تقصر في مثله الصلاة، فأهل عليه شهر رمضان، وهو في سفره: أنه إن أفطر فلا إثم عليه<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الصائم في رمضان مخير في سفره إن شاء صام، وإن شاء أفطر<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من أفطر في سفر أو مرض؛ فعليه قضاء أيام عدد ما أفطر<sup>(٣)</sup>.

مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ مُسَافِرٌ

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ

أُخْرَى﴾ [البقرة: ١٨٤].

٩٩٢- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كِرَاعَ الْعَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ، ثُمَّ

(١) مراتب الإجماع (٧١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٦٧/٩، ٢٢/١٤٧).

(٣) مراتب الإجماع (٧١).

دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ. فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنْ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ. فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعُصَاةُ» (م).

٩٩٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حَنِينٍ وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحَتِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوَامِ: أَفْطِرُوا (خ).

واتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمسافر أن يبيت الفطر؛ لأنه لا يكون مسافراً بالنية، وإنما يكون مسافراً بالعمل والنهوض في سفره<sup>(١)</sup>. ولم يختلفوا في الذي يؤمل السفر أنه لا يجوز له أن يفطر في الحضر حتى يخرج<sup>(٢)</sup>.

جَوَازُ الْفِطْرِ إِذَا بَقِيَ فِي بَلَدِهِ وَهُوَ عَلَى سَفَرٍ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٩٩٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ، وَصَامَ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الْكُدَيْدَ - الْمَاءَ الَّذِي بَيْنَ قُدَيْدٍ وَعُسْفَانَ - أَفْطَرَ، فَلَمْ يَزَلْ مُفْطِرًا حَتَّى اسْتَلَخَ الشَّهْرُ (خ).

قال في (المتقى): ووجه الحجة منه: أن الفتح كان لعشر بقين من رمضان. هكذا جاء في الحديث المتفق عليه.

قال أبو محمد: اختلف في المدة التي يمكث فيها المسافر المقيم بمكان، فقيل: أقصاها عشرة أيام وهي المدة التي مكثها رسول الله ﷺ بمكة مفطراً، كما دل عليه هذا الحديث، واختاره الشوكاني.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٩).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٤٩).

المريض، والكبير، والحامل، والمرضع

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٩٩٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْكَعْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَامِلِ أَوْ الْمُرْضِعِ الصَّوْمَ أَوْ الصِّيَامَ» (الخمسة، واللفظ لـ ت).

٩٩٦- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطِرَ وَيَقْتَدِي؛ حَتَّى أُنزِلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَسَخَتْهَا (ق).

٩٩٧- وَعَنْ عَطَاءٍ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقْرَأُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [يُطِيقُونَهُ] فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴿، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَتْ بِمَنْسُوحَةٍ، هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا (خ).

٩٩٨- وَعَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُثْبِتَ لِلْحَبَلَى وَالْمُرْضِعِ (د).

وقد اتفق أهل العلم على أن من آذاه المرض وضعف عن الصيام: له أن يفطر. واتفقوا على أن المريض إذا تحامل على نفسه فصام: أنه يجزئه (١).

وأجمعوا على أن للشيوخ الكبار والعجوز العاجزين عن الصوم أن يفطرا (٢).

(١) مراتب الإجماع (٧١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، مراتب الإجماع (٧٢)، الإنباه (الإقناع)

(٧١٥/٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٣٨/٨).

وأجمعوا على أن من أصبح صحيحًا، ثم اعتلّ أنه يفطر (١).  
وأجمعوا على أن الحامل إذا خافت على ما في بطنها، والمرضع  
إذا خافت على ولدها = أن لهما الفطر (٢).

قال أبو محمد: غير أنهم اختلفوا في الحامل والمرضع إذا خافتا  
على ولدهما، هل عليهما القضاء؟ والظاهر أنهما يدخلان في قوله  
تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛  
لأنهما غير مسافرتين ولا مريضتين، فحكمهما حكم العاجز، وهو  
قول طائفة من السلف، منهم ابن عباس، وبه قال ابن حزم غير أنه  
لم يوجب الإطعام.

وقال في (الإنباه): وقالوا: كل من وقع عليه اسم مريض له أن  
يفطر، أطاق الصوم أو لم يطقه (٣).

قَضَاءُ رَمَضَانَ مَتَابِعًا وَمَتَرَقًّا وَتَأْخِيرُهُ إِلَى شَعْبَانَ

وقال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال البخاري: قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا بأس أن يُفَرَّقَ لقول الله  
تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٩٩٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي قَضَاءِ  
رَمَضَانَ: «إِنْ شَاءَ فَرَّقْ، وَإِنْ شَاءَ تَابِعْ» (قط) (٤).

(١) الإنباه (الإقناع ٧١٥/٢).

(٢) الموضح (الإقناع ٧١٧/٢).

(٣) الإقناع (٧١٥/٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١/٢٢).

(٤) قال الديارقيني: لم يسنده غير سفيان بن بشر. قال ابن الملقن: وهو غير  
معروف الحال.

١٠٠٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: تَزَلْتُ ﴿ هُوَ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ مُتَابِعَاتٍ ﴾، فَسَقَطَتْ مُتَابِعَاتٍ (قط)، وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

قال أبو محمد: سقوطها دليلٌ على سقوط حكمها، وليس في القرآن شيءٌ نسخ لفظه وبقي حكمه إلا أن يكون في السنة ما يكون عوضاً عنه، وليس في هذا ما هو بمعناه من السنة.

١٠٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ع).

١٠٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي رَجُلٍ مَرَضَ فِي رَمَضَانَ فَأَقْطَرَ، ثُمَّ صَحَّ وَكَمْ يَصُومُ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانَ آخِرًا، فَقَالَ: «يَصُومُ الَّذِي أَدْرَكَهُ، وَيُطْعِمُ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ، فَإِذَا فَرَغَ فِي هَذَا صَامَ الَّذِي فَرَّطَ فِيهِ» (قط)، وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مَوْقُوفٌ.

وقد أجمع العلماء على أنه يجوز قضاء رمضان متابعًا، ومفرقًا<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن تأخير قضاء رمضان إلى آخر السنة لا يوجب الفدية<sup>(٢)</sup>.

قال في (الإنباه): ومن سرد قضاء رمضان فهو مطيعٌ بإجماع من الكل، وليس من فرقه بمطيعٍ بإجماع، والذي يسرده غير مفرطٍ إن فجأه الموت قبل أن يتمه بإجماع، والذي يفرقه إن فجأه الموت قبل أن يتمه مفرطٌ بإجماع<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٦/٤٠٩).

(٢) ذكره الجصاص في (أحكام القرآن ١/٢٦٢).

(٣) الإقناع (٢/٧٤٤).

وقال: ومن وجب عليه فرضٌ فلم يقضه في أول أحوال الإمكان مفطرٌ بإجماع. والمفطر أنتم بإجماع<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر: واتفقت جماعة الصحابة رضي الله عنهم على وجوب الإطعام بالتفريط إلى رمضان آخر، قال يحيى بن أكنم: قاله ستة من الصحابة، ولا أعلم لهم مخالفاً. واختلف إذا اتصل به المرض حتى دخل رمضان آخر<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: بل خالف في ذلك من الصحابة ابن مسعود، ومن التابعين: النخعي، والحسن، وطاووس، وحماد بن أبي سليمان<sup>(٣)</sup>. وهو قول أبي حنيفة وداود وابن حزم، ولا دليل صحيحاً مرفوعاً على وجوب الإطعام.

### صَوْمُ التَّذْرِ عَنِ الْمَيْتِ

وقال تعالى: ﴿لَا أَنْ تَقْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَآئِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦].

١٠٠٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ تَذْرُ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَصُومِي عَنِ أُمَّكِ» (ق).

١٠٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ؛ صَامَ عَنْهُ وَكَيْفُ» (ق).

(١) الإقناع (٧٤٦/٢).

(٢) الاستذكار (٢٢٥/١٠، ٢٢٦). وينحوه قال في (نكت العيون)، غير أنه زاد: «وقال أبو حنيفة ليس عليه إلا القضاء فقط، ولا إطعام عليه». (الإقناع ٧٤٧/٢).

(٣) معجم فقه السلف (٥١/٤).



## العبادات

واتفق أهل العلم على أن صيام النذر المُعلّق بصفةٍ ليست معصيةً  
فرض<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يصوم أحدٌ عن إنسان حي<sup>(٢)</sup>.

(١) - مراتب الإجماع (٧٠).

(٢) - مراتب الإجماع (٧٢).

### صَوْمُ تَطَوُّعٍ

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤).

### صَوْمٌ سِتٌّ مِنْ سُؤَالٍ

وقال سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

١٠٠٥- عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا<sup>(١)</sup> مِنْ سُؤَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» (م، د، ت، حم).

قال مالك: لم أرَ أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: كثر التراع في صيامها قبل القضاء، والظاهر لي أن صيامها هو لمن اتفق له صيام شهر رمضان كاملاً، أما من كان عليه قضاء ولو يوماً واحداً فلم يصم رمضان؛ فلا يشمل حديث أبي أيوب، وإن صامها فله أجر.

### صَوْمٌ عَشْرٍ ذِي الْحِجَّةِ وَتَأْكِيدُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ

وقال الله: ﴿التَّائِبَاتُ الْمَكِيدَاتُ الْكَائِمَاتُ السَّائِحَاتُ﴾ [التوبة: ١١٢].

١٠٠٦- عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَرَبِعٌ لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صِيَامُ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرِ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ (حم، ن، بسند ض).

(١) الأصل ستة، ولكنه إذا حذف المعدود جاز الوجهان.

(٢) انظر: الاستذكار (١٠/٢٣٣)، وكلام مالك في (الموطأ): كتاب الصيام،

قال أبو محمد: بالغ الزاعظون في الترغيب في صيام أيام العشر، حتى ظنّوا العامة من السنن المؤكدة، بل صار يعيب بعضهم على من لم يصمها، وربما عدّوا ذلك نقصاً في الديانة، والنبي ﷺ رغب في الأعمال الصالحة جملة، ليعمل كل أحد بما يوافق.

١٠٠٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» - يَعْنِي: أَيَّامَ الْعَشْرِ. - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» (خ، د، ت، حم، هـ).

١٠٠٨ - وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سِتِّينَ مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً، وَصَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكَفِّرُ سِتَّةَ مَاضِيَةٍ» (م، حم، د).

قال أبو محمد: استشكل العلماء تكفيره لذنوب سنة مستقبلية؛ لأنّ التكفير لا يكون إلا للذنوب وقع، فأجاب بعضهم بأنّ المراد تكفيره بعد وقوعه، وبعضهم أجاب بأنّ الله يُلطف به فلا يقع منه ذنب. والظاهر: أنّ المراد بستين، أيّ ستين، ولا يشترط أن تكون الماضية هي السنة المتصلة بذلك اليوم، والسنة المستقبلية لا يشترط أن تكون التي تليه، والمراد بذلك أن يعطى أجر ستين، فإن كانت له ذنوب في سنته المستقبلية كفرتها حسنات صيامه، وإلا بقي أجره. والظاهر أنّه يستحبّ مطلقاً، لغير الحاجّ والحاجّ، فإن كان يُضعف عن الدعاء فتركه أولى.

١٠٠٩ - وَعَنْ أَمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَبُعِثَ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ، فَشَرِبَهُ (ق).

قال أبو محمد: فيه دليلٌ على أن صيامه كان شائعاً.  
وأجمع أهل العلم على أن يوم عرفة يجوز صيامه للمتمتع إذا لم  
يجد هدياً<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: وقد ورد في التَّهْيِ عن صوم يوم عرفة أحاديث،  
أمثلها: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق، عيدنا أهل الإسلام» (د،  
ت، حم).

### صَوْمُ الْمُحَرَّمِ وَعَاشُورَاءَ وَشَعْبَانَ

وعن ابن عباس في قوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾ هو المحرم، فجر  
السنَّة<sup>(٢)</sup>.

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤].

١٠١٠ - سئِلَ ﷺ أَيُّ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «شَهْرُ اللَّهِ  
الْمُحَرَّمِ» (م).

١٠١١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسئِلَ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ،  
فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ  
إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ. يَعْنِي: رَمَضَانَ (ق).

١٠١٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا  
يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ  
يُقْتَرَضَ رَمَضَانَ؛ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ  
عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». وَكَانَ ابْنُ  
عُمَرَ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٦٤/٢١).

(٢) الدر المشور (٥٩٣/١٥).

١٠١٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالُوا: هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ، هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى. قَالَ: «فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ». فَصَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ (ق).

١٠١٤- عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ» (م). وفي رواية أبي بكر، قال: يَعْنِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

١٠١٥- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي زَمْزَمَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هَيْلَالَ الْمُحَرَّمِ، فَاعْدُدْ، وَأَصْبِحْ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِمًا. قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ (م).

قال أبو محمد: الدلالة في هذا الأثر واضحة، أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع، وكفى بابن عباس في هذا حجة، في الشرع، واللغة. أما الشرع فقد أسنده إلى النبي ﷺ، وأما في اللغة؛ فالعرب تطلق في أورادها للإبل العاشر على التاسع، وممن قال بقول ابن عباس: داود وابن حزم. ولو قيل: بأن المراد بصيام التاسع بيان أنه لا بد من صومه قبل اليوم العاشر، ويكون معناه: لأصومن التاسع مع العاشر، لكان هذا أوفق وأجمع للقولين.

١٠١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، صُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا، أَوْ بَعْدَهُ يَوْمًا» (حم، وصححه ابن خزيمة)<sup>(١)</sup>.

(١) وفي إسناده: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو شيخ الحفظ، و: داود بن علي بن عبد الله بن عباس، وهو كثير الخطأ، قال الذهبي: ليس حديثه بحجة.

وأجمع العلماء على استحباب صوم عاشوراء (١).

١٠١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ (ق).

وَفِي لَفْظٍ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا شَهْرَ رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ (ق).

الْحُثُّ عَلَى صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

وقال تعالى: ﴿وَالصَّامِغِينَ وَالصَّامِتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

١٠١٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنْ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (جم، ن، ت، هـ) (٢).

١٠١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اِثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَأَجِبْ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» (ت، جم).

١٠٢٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ» (م، د، جم).

الَّتِي عَنْ أَفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ

وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتَسَبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران].

١٠٢١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ» (ع-الآن).

(١) الاستذكار (١٠١/١٢٣).

(٢) في إسناده بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عنعن.

وكـ (م): «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمِ يَوْمِهِ أَحَدُكُمْ».

ولـ (حم): «إِنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ، إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ».

١٠٢٢ - وَعَنْ جَوْبَرِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «فَأَفْطِرِي» (خ، د، حم).  
قال المجد: وهو دليل على أن التطوع لا يلزم بالشروع.

١٠٢٣ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ -وَأَسْمَاءِ الصَّمَاءِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ، إِلَّا فِيمَا أَقْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُودَ عِنَبٍ أَوْ لِحَاءَ<sup>(١)</sup> شَجَرَةٍ؛ فَلْيَمْضُغْهَا» (حم، د، ث، هـ) (١).

١٠٢٤ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (جم، ن، ت).

فَضَّلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفِي الصَّادِقِينَ أَجْرَهُمْ بِقَدْرِ مَا حَسِبُوا﴾ [الزمر: ١٠]، قال جمع من المفسرين: الصابرون هم الصائمون.

١٠٢٥ - عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ» (ت، حم، ن، بسند حسن).

(١) قشور.

(٢) الحديث أعل بالاضطراب والنكارة.

١٠٢٦- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ» (م).

١٠٢٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». قُلْتُ: إِنِّي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَزَلْ يَرْفَعُنِي حَتَّى قَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الصِّيَامِ، وَهُوَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» (ق).

وقد أجمع أهل العلم على أن التطوع بصيام يوم وإفطار يوم حسنٌ إذا أفطر الأيام التي نهي عن صيامها<sup>(١)</sup>.

ذَمٌّ مِنْ صَامِ الدَّهْرِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

١٠٢٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» (ق).

١٠٢٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ؟ قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَقْطِرْ» (م).

١٠٣٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَبِقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا»، وَقَبِضَ كَفَّهُ (حم)<sup>(٢)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٧٢).

(٢) اختلف في رفعه ووقفه، والصحيح أنه موقوفٌ. ويُجمل هذا الوعيدُ على من صام الأيام المنهي عن صيامها، ومن العلماء من قال: هو وعدٌ وليس بوعيد، ومعناه: ضبقت عليه فلا يدخلها.



قال أبو محمد: أكثر الصحابة على ذم من يصوم الدهر، وثبت صومه عن طائفة من التابعين؛ ومحال أن يثبت هذا الحديث على أنه وعيد.

### تَطَوُّعُ الْمُجَاهِدِ

﴿الْحَمِيدُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]، والسائقون: هم الغزاة، وقيل: الصائمون.

١٠٣١ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» (ق).

قال أبو محمد: قال شراح الحديث: معنى «في سبيل الله»، أي: في الغزو، ويظهر لي أن معناه: ابتغاء وجه الله، وفيه حث وترغيب على الصيام الذي ليس بفرض.

### صَوْمُ التَّطَوُّعِ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْوعِ

وقال سبحانه: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١].

١٠٣٢ - عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: أَخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَدِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا. فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، فَإِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَكْلِ حَتَّى تَأْكُلَ. فَأَكَلَ ... (خ، ت).

١٠٣٣ - وَعَنْ أُمِّ هَانِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَدَعَا بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، ثُمَّ تَأَوَّلَهَا فَشَرِبَتْ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ» (حم، ت).

قال الترمذي: وحديث أم هانئ في إسناده مقال، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: أن الصائم المتطوع إذا أفطر فلا قضاء عليه، إلا أن يحب أن يقضيه. وهو قول سفيان الثوري وأحمد وإسحاق والشافعي.

وفي رواية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ شَرَابًا، فَتَاوَلَهَا لِتَشْرِبَ، فَقَالَتْ: إِنِّي صَائِمَةٌ، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُؤْرَكَ. فَقَالَ: «إِنْ كَانَ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَاقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَإِنْ شِئْتَ فَاقْضِ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا يَقْضِي» (حم) (١).

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا شيء على من دخل في صيام أو صلاة تطوع، فقطعه عليه عذر، لم يكن له فيه سبب، ولا قضاء عليه إلا أن يشاء (٢).

### الْتِهْيُ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

١٠٣٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمِ النَّحْرِ (ق).

١٠٣٥ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْخُدَّيَّانِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ، فَتَادِيَا أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَأَيَّامٌ مِنِّي أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ (م، حم).

١٠٣٦ - وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَتَادِيَ أَيَّامَ مِنِّي أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَلَا صَوْمَ فِيهَا، يَعْنِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ (حم).

(١) اضطرب فيه سماعك اضطراباً شديداً، وقال الذهبي: «ولا أراه يصح، فإن يوم الفتح كان صومها فرضاً؛ لأنه رمضان».

(٢) الاستذكار (١٠/٢٠٢، ٢٠٣، ١٢٨).

## العبادات

١٠٣٧ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فِي السَّنَةِ: يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ (قط).

١٠٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ (خ).

وقد أجمع أهل العلم على أن صوم العيدين منهي عنه، محرّم في التطوع، والنذر المطلق، والقضاء، والكفارة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من تطوع بصيام يوم لم يكن يوم الشك، ولا اليوم الذي بعد النصف من شعبان، ولا يوم الجمعة، ولا أيام التشريق الثلاثة بعد النحر = أنه مأجور، إلا المرأة ذات الزوج. واتفقوا أن المرأة إن صامت بإذن زوجها أنها مأجورة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز صيام أيام التشريق تطوعاً<sup>(٣)</sup>، واختلفوا في صيامها للمتمتع إذا لم يجد هدياً<sup>(٤)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، مراتب الإجماع (٧٢)، وابن قدامة في المغني (٥١/٣)، الاستذكار (١٤٢/١٠، ١٤٣)، التمهيد (٢٦٧/١٠، ٢٦٨/١٣).

(٢) مراتب الإجماع (٧٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/٢١).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٣٤/٢١، ٢٣٥).

### الاعتكاف

وقال تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ اللَّطَائِفِينَ وَالْمَكِيفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلِيمُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

١٠٣٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تُوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ (ق).

١٠٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ يَوْمًا (خ).

١٠٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِيَاتِهِ فَضُرِبَ لَمَّا أَرَادَ الْاعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخِيَاتِهَا فَضُرِبَ، وَأَمَرَتْ غَيْرَهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِيَاتِهَا فَضُرِبَ؛ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ نَظَرَ فَإِذَا الْأَخِيَّةُ، فَقَالَ: «الْبِرُّ ثُرْدَنٌ؟» فَأَمَرَ بِخِيَاتِهِ فَقَوَّضَ<sup>(١)</sup>، وَتَرَكَ الْاعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ شَوَّالٍ (ق، واللفظ لـ م).

١٠٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حِجْرَتِهَا يَتَاوَلُهَا رَأْسُهُ (ق).

١٠٤٣- وَعَنْهَا أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا (ق).

١٠٤٤ - وَعَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَةٌ (م).

١٠٤٥ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا، فَأَتَيْتُهُ أَزُورَهُ لَيْلًا، فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ لِأَتَقَلِّبَ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي، وَكَانَ مَسْكِنُهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ (ق).

١٠٤٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ (د، وفيه ضعف).

١٠٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» (ق).

١٠٤٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ، فَرُبَّمَا وَضَعَتْ الطُّسْتُ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ (خ).

وَفِي رِوَايَةٍ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاضَةٌ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ، فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي (خ).

وأجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة، وأنه لا يجب إلا بالنذر، وأنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان (١).

(١) شرح صحيح مسلم، العجلمونج، المغنني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١١٧)، التمهيد لابن عبد البر (٥٢/٢٣).

وأجمعوا على أن الاعتكاف جائزٌ في المساجد الثلاثة<sup>(١)</sup>، واختلفوا في سائر المساجد<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الاعتكاف جائزٌ في رمضان وفي غير رمضان<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن المعتكف ممنوعٌ من المباشرة، ومن فعل؛ فقد أفسد اعتكافه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الاعتكاف ليس بواجب، إلا أن يوجه المرء على نفسه نذراً<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن من اعتكف في المسجد الحرام، أو مسجد المدينة، أو مسجد بيت المقدس، ثلاثة أيام فصاعداً، وصام تلك الأيام، ولم يشترط في اعتكافه ذلك شرطاً، ولا مساً امرأة أصلاً، ولا أتى معصية، ولا خرج من المسجد لغير حاجة الإنسان، ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه، ولا اشتغل بشيء غير الصلاة والذكر وما لا بد منه، ولا تطيب - إن كان امرأة - فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن الوطء يفسد الاعتكاف<sup>(٧)</sup>.

واتفقوا على أن من خرج من معتكفه في المسجد لغير حاجة، ولا ضرورة، ولا برٍّ أمر به، وتُدب إليه = فإن اعتكافه قد بطل<sup>(٨)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٠).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٧٥٠).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١/١٩٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٠)، التمهيد لابن عبد البر (٨/٣٣١):.

(٥) الإجماع لابن المنذر (٦٠).

(٦) مراتب الإجماع (٧٤).

(٧) مراتب الإجماع (٧٤)، نكت العيون (الإقناع ٢/٧٥٤).

(٨) مراتب الإجماع (٧٤).

قال ابن عبد البر: وإذا حاضت المعتكفة رجعت إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد ساعتئذ، وتبني كما إذا حاضت في شهري صيامها إذا وجبا عليها متابعين، وعلى ذلك جماعة الفقهاء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: واختلف في أقله، والصحيح أن أي لبث في المسجد إذا نوى المرء به الاعتكاف صح، وهو قول الشافعي وداود وابن حزم. وهو جائز في أي مسجد، ومنهم من خصه بالمسجدين، أو مسجد النبي ﷺ، أو الثلاثة، أو مسجد الجمعة. وقال الشعبي: للرجل أن يعتكف في مسجد بيته. وكذلك المرأة في قول إبراهيم التيمي وأبي حنيفة. وقال الزهري: لا اعتكاف إلا بصوم، وقال دواد: إذا حاضت المعتكفة أو ولدت تمكث في المسجد تذكراً لله. وقال داود وأبو حنيفة والشافعي وابن حزم: للمعتكف أن يبيع ويخيط ويشتري وينسخ ويتزوج.

### الاجتهاد في العشر الأواخر وفضل ليلة القدر

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۝٣ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَّمْنَاهُ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر].

١٠٤٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ أَحْبَبَ اللَّيْلَ، وَأَقْبَضَ أَهْلَهُ، وَشَدَّ الْمِئْزَرَ (ق). ولـ (م): كَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ.

١٠٥٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (ق).

١٠٥١ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ، إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ، فَاعْفُ عَنِّي» (ت، حم، هـ).

١٠٥٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَالِلٌ، يَشُقُّ عَلَيَّ الْقِيَامُ، فَأْمُرْنِي بِلَيْلَةٍ لَعَلَّ اللَّهَ يُؤَفِّقُنِي فِيهَا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ. فَقَالَ ﷺ: «عَلَيْكَ بِالسَّابِعَةِ» (حم).

١٠٥٣ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَالَ: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ سَبْعٌ وَعِشْرِينَ» (د).

١٠٥٤ - وَعَنْ زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي بِنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَنْ قَامَ السَّنَةَ أَصَابَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ. فَقَالَ أَبِي: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّهَا لَفِي رَمَضَانَ - يَحْلِفُ مَا يَسْتَشِي - وَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَيُّ لَيْلَةٍ هِيَ، هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ صَبِيحَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، وَأَمَارَتُهَا أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِهَا بَيَضَاءً لَا شُعَاعَ لَهَا (م، د، ت، حم).

١٠٥٥ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا، وَأَرَأَيْتَ صُبْحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ». قَالَ: فَمَطَّرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْصَرَفَ وَإِنَّ آثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ (م). وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خَيْرِ اعْتِكَافِهِ ﷺ: أَنَّهَا لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ (ق).

١٠٥٦ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْتَمِسُوهَا فِي تِسْعِ يَتَقِينَ، أَوْ سَبْعِ يَتَقِينَ، أَوْ خَمْسِ يَتَقِينَ، أَوْ ثَلَاثِ



بَيِّقِينَ، أَوْ آخِرَ لَيْلَةٍ». قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يُصَلِّي فِي الْعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ كَصَلَاتِهِ فِي سَائِرِ السَّنَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ اجْتَهَدَ (ت، حم).

قال أبو محمد: «في تسع بقين» أي: في ليلة الثاني والعشرين إذا كان الشهر ثلاثين يوماً، وهي ليلة وتر إذا حسب من آخر الشهر وجعلت ليلة الثلاثين هي الأولى.

١٠٥٧ - وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ لَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهَا كَانَتْ أُبَيَّتْ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ، وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا، فَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَصَانِ<sup>(١)</sup> - مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ - فَتَسَيَّهَ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَأَخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، الْتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ». قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنَّا. فَقَالَ: أَجَلٌ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ. قَالَ: قُلْتُ: مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ؟ قَالَ: إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِسِي تَلِيهَا اثْنَانِ وَعِشْرُونَ فَهِيَ التَّاسِعَةُ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِسِي تَلِيهَا السَّابِعَةُ، فَإِذَا مَضَتْ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِسِي تَلِيهَا الْخَامِسَةَ (م، حم).

١٠٥٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَأَخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى» (خ، د، حم).

١٠٥٩ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرْوَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْمَتَامِ فِي السَّبْعِ الْوَأَخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْوَأَخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْوَأَخِرِ» (ق).

(١) يطلب كل منهما حقه.

١٠٦٠ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» (ق)، ولفظ (خ): «فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ».

قال أبو محمد: اختلف العلماء في تعيين ليلة القدر إلى أكثر من أربعين قولاً، كما قال ابن حجر، وكل قول فيه أن ليلة القدر في غير رمضان فهو قول باطل؛ لأنه يخالف التصوص الصريح، وكل قول فيه أنها في غير العشر الأواخر فهو قول ضعيف؛ لأن الأحاديث المتواترة تنص على أنها في العشر، وكل قول فيه أنها في غير الوتر من العشر الأواخر فهو بعيد، لأن التصوص دللت على أنها في الوتر منها، غير أن الوتر منها قد يكون باعتبار ما بقي إذا كان الشهر ثلاثين يوماً، وعددنا من آخره، لقول النبي ﷺ: «التمسوها في تاسعة تبقى»<sup>(١)</sup>، وهي ليلة الثاني والعشرين، وقد يكون باعتبار ما مضى، وهو صادق في العدد الفردي، ولكن بعض أهل العلم كابن حزم، يرى رأياً حسناً، وهو: أن الشهر إذا كان تسعة وعشرين فإن العشر تبدأ من ليلة العشرين، وتكون الأوتار هي الأعداد الزوجية. والأمة قد مضى عليها أكثر من ألف وأربع مئة رمضان لم يثبت لديها على وجه اليقين متى هي ليلة القدر، والقول بتقلها قوي، وما كان هذا الإخفاء إلا لمصلحة أمة محمد ﷺ، ليجتهدوا في العشر كلها، فيحصل لهم أجر ليلة القدر وسائر الليالي، والقيام يتحقق بصلاة ركعتين فأكثر.

وأجمع العلماء على أن ليلة القدر حق، وأنها ليلة واحدة في التحول<sup>(٢)</sup>

(١) أخرجه البخاري.

(٢) مراتب الإجماع (٧٣).

قال ابن تيمية: وأما الصَّمتُ عَنِ الكلامِ مطلقاً في الصوم أو الاعتكاف أو غيرهما فبدعةٌ مكروهةٌ باتِّفاقِ أهلِ العلم<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أنه يشترط للاعتكاف المسجد، ولا يشترط له الطهارة<sup>(٢)</sup>.

هل يكتبُ لِلْحائِضِ أَجْرُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؟

وقال الله جلّ في علاه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُوَدِّعْ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥].

وقال سبحانه: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١].

وقد ثبت في التصوص الصحيحة أن المسافر والمريض يكتب لهما ما كانا يعملان في الصحة والإقامة، وأن أناساً في المدينة تخلّفوا عن رسول الله ﷺ، حبسهم العنز وأن لهم أجر من غزا مع رسول الله ﷺ.. فإن كان من دأب المرأة التي حبسها عنز الحيض عن القيام، أن تقوم وهمت بذلك كتب لها أجرها، لا سيما إذا قامت بما يمكنها من الذكر والدعاء وطلب العفو، وذلك خير لها من استعمال الأدوية الحابسة للدم؛ لمخالفته للطبيعة.

(١) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٩٢.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٣).

## الحج

## ثبوت الحج بروية هلال ذي الحجة

وقال سبحانه: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِفُ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

١٠٦١- عَنْ أَمِيرِ مَكَّةَ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: عَهَدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَنْسُكَ لِلرُّوْيَةِ، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدْلًا نَسَكْنَا بِشَهَادَتَيْهِمَا (د، قط).

## - ثواب الحج والعمرة

وقال سبحانه في آيات الحج: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ تَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٠٢].

١٠٦٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ». قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ» (ق).

١٠٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» (ع - د).

## وَجُوبُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وقال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

١٠٦٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ، فَحُجُّوا». فَقَالَ رَجُلٌ: أَكَلَّ عَامَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَتْ، وَلَكَمَا اسْتَطَعْتُمْ» (م، حم، ن).

١٠٦٥ - وَعَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّنَّ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «حُجَّ عَنِّ أَيْكَ، وَاعْتَمِرْ» (الخمسة).

١٠٦٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ، الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ» (حم، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن على المرأة في عمره حجة واحدة حجة الإسلام، إلا أن يوجب على نفسه حجة نذراً<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: الحج والعمرة نسكان، لا يختلف الفقهاء في أن للمستطيع أن يبدأ بأيهما شاء<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حزم: اتفق أهل العلم على أن الحرَّ المسلم العاقل البالغ، الصحيح الجسم واليدين والبصر والرجلين، الذي يجد زاداً وراحلةً وشيئاً يتخلف به لأهله مدة مضيئه، وليس في طريقه بحرٌ ولا خوفٌ، ولا منعه أبواه أو أحدهما = فإن الحج عليه فرض<sup>(٤)</sup>.

(١) السفر.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦١)، الإشراف (الإقناع ٧٥٨/٢).

(٣) الاستدكار (٢٠٠/١١).

(٤) مراتب الإجماع (٧٥)، المجموع، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع

(٢٩١/١)، الموضع (الإقناع ٧٥٩/٢).

واتفقوا على أن المرأة إذا كانت كذلك، وحجّ معها ذو محرم أو زوج فإن الحجّ عليها فرض<sup>(١)</sup>.

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن للرجل منع زوجته من الخروج إلى حجّ التطوع. واختلفوا في منعه إياها من حجة الإسلام<sup>(٢)</sup>.

ومن آخر الحجّ من سنة إلى سنة، أو أكثر، وفعله بعد ذلك يُسمّى مؤدياً للحجّ، ولا يُسمّى قاضياً له يآجتماع المسلمين. فإن تمكّن من الحجّ، فلم يحجّ ومات؛ فقد أجمعت الأمة على أنه عاصٍ، ولا يُحكم بكفره<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من عليه حجة الإسلام لا يجزيه إلا أن يحجّ بنفسه إن كان قادراً عليه، فإن حجّ عنه غيره، وهو قادرٌ على الحجّ لم يسقط عنه ما لزمه من فرض الحجّ ما دام صحيحاً قادراً عليه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على سقوط الحجّ عن الصغير حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق؛ وعن المعتوه<sup>(٥)</sup>.

ولا تنازع بين أهل العلم في أن الإنسان إذا دخل في الحجّ من طريق التطوع، أو دخل في العمرة أن الواجب عليه الإتمام<sup>(٦)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٧٥).

(٢) الإشراف (الإقناع ٧٦١/٢).

(٣) المجموع عن أبي الطيب وغيره (موسوعة الإجماع ٢٩٤/١).

(٤) الإشراف، الإنباه (الإقناع ٧٥٩/٢، ٨٨١).

(٥) الإشراف (الإقناع ٧٦١/٢).

(٦) الموضح، الإنباه (الإقناع ٧٨٤/٢، ٨٨٢)، التمهيد لابن عبد البر

وأجمعوا على أن مَنْ أنشأ حجًّا أو عمرةً، ثم عرض له ما أفدهما، فعليه إتمام ما أفسد منهما، ثم يقضي<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء فيمن شهد مناسك الحج وهو لا ينوي حجًّا ولا عمرةً، والقلم جارٍ عليه وله = أن شهودها بغير نية ولا قصدٍ غير مغنٍ عنه<sup>(٢)</sup>.

وقال أهل العلم: من ابتداء الحج تطوعًا، وعليه حجٌّ واجبٌ؛ انقلب التطوع إلى فرض بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن حجَّ التطوع يلزم بالشروع فيه، وعلى أن من دخل فيه مُتطوعًا، وخرج منه = يلزمه القضاء<sup>(٤)</sup>.

### الحجُّ عن الكبير العاجز والميت

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ قَطَّوعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨].

١٠٦٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَشَعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. قَالَ: «فَحُجِّي عَنْهُ» (ع).

١٠٦٨- وَعَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمَّي تَذَرْتِ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا لِلَّهِ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» (خ، ن).

(١) التمهيد لابن عبد البر (الإقناع ٢/٨٥٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/١١٠).

(٣) فتح الباري عن البغوي، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٢/٩٨٧).

(٤) المجموع، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣١٧)، وتقدم معناه قبل قليل.

وَفِي رَوَايَةٍ لـ(خ، حم) بَنَحُوا ذَلِكَ، وَفِيهَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ.

وأجاز عامة أهل العلم أن ينوب الرجل عن الرجل والمرأة، وأن تنوب المرأة عن الرجل والمرأة، وهذا قول عامة أهل العلم، لم يخالف فيه إلا الحسن بن صالح، فإنه كره حج المرأة عن الرجل<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: كأنه لم يبلغه خبر المرأة التي حجّت عن أبيها. وأجمع الفقهاء على أن التطوع بالحجّ عن الموتى جائز، إلا مالكا فإنه كرهه<sup>(٢)</sup>.

### اعْتِبَارُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ

وقال تعالى: ﴿وَتَكَزَّوْذُوا فَلَيْتَ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧].

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

١٠٦٩ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» (قط، بسند ض).

قال أبو محمد: السبيل: لفظ عام يشمل الزاد والراحلة وغيرها، ومن ذلك في عصرنا: حصوله على تأشيرة سفر إلى مكة، فمن لم يستطع فلا جناح عليه.

(١) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢٩٤/١).

(٢) البواهر (الإقناع ٢/٨٧٩).



قال ابن تيمية: إذا استطاع الحجّ بالزاد والراحلة وجب عليه بالإجماع<sup>(١)</sup>.

وقال: مذهب عامة العلماء أنّ من أمكنه الحجّ، ولم يمكنه الرجوع إلى أهله لم يجب عليه الحجّ<sup>(٢)</sup>.

وقال: ومن اعتقد أنّه إذا حجّ أحصر عن البيت، لم يكن عليه الحجّ. بل خلو الطريق وأمنه وسعة الوقت: شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين<sup>(٣)</sup>.

النَّبِيُّ عَنْ سَفَرِ الْمَرْأَةِ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّتْ  
وَأَمِنَتْ

وقال سبحانه: ﴿وَاطِيعَنَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

١٠٧٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يَخْطُبُ يَقُولُ: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمْرَاتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «فَانْطَلِقِي، فَحُجِّي مَعَ امْرَأَتِكَ» (ق).

١٠٧١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ» (ق).

١٠٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَكَلِيلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢١). وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر (التمهيد

٥١/٢١)، وقال: ولم يمنعه فساد طريق ولا غيره.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/١٨٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٢٩).

قال أبو محمد: من العلماء من قال: تسافر إذا كانت معها رُققة مأمونة، وقال ابن حزم: إن لم تجد محرماً حجّت، ولا يجنح عليها. وأعدل الأقوال في ذلك: أنها إذا أمنت هي وأمنت من قبل محرماً قلها أن تسافر، لما صحّ في الحديث من سفر الظعينة في آخر الزمان لا تخاف إلا الله والذئب على غنمها، وقد جاء في سنن أبي يني عن اختلاف الحكم لاختلاف الحال والزمان، وسيأتي بعد قليل زيادة تفصيل.

### الحكم إذا منع الرجل امرأته من الحج

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال أهل العلم: ما دامت مستطبعة فعليها أن تحج إذا وجدت محرماً، وإن لم يأذن لها بعلها.

وقد أجمع أهل العلم على أن حج الرجل بامرأته مشروع<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في المرأة لا يكون لها زوج ولا ذو محرم منها، هل تخرج دون ذلك مع النساء أم لا؟ وهل المحرم من الاستطاعة أم لا؟<sup>(٢)</sup>

وأجمعوا على أن سفر المرأة شابة كانت أم عجزوزاً، في غير الحج والعمرة، لا يجوز إلا مع زوج أو محرم. ونخصه أبو الوليد الباجي بالمرأة غير العجزوز التي لا تُشتهي<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٢٩٣).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٩٦).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣١٧)، والإجماع المذكور هو قول جمهور العلماء، وليس إجماعاً على الحقيقة.

قال أبو محمد: هذا تخصيصٌ لا ينضبط، وللتناس فيما يعشقون مذاهب، ولكل ساقطة في النحي لاقطة، ولو خصته بالأمن لكان أوفق: وأجمعوا على أن المرأة يجوز لها السفر بغير منحرَم في سفر الضرورة. وعلى أنها إن كانت بدار الحرب، فعليها أن تهاجر إلى دار الإسلام، وإن لم يكن معها محرَم<sup>(١)</sup>.

ولا اختلاف في أن من وجد امرأة أجنبية مُتقطعة في الطريق أو نحو ذلك، أنه يباح له استصحابها، بل يلزمه ذلك إذا خاف عليها لو تركها<sup>(٢)</sup>.

مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ

وقال سبحانه: ﴿كَلَّا لَمَلَأَيْضُ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبر].

١٧٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شِرْمَةَ، قَالَ: «مَنْ شِرْمَةُ؟» قَالَ: «أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي»، قَالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ شِرْمَةَ». (د، هـ) (٣).

حَجَّ الصَّبِيَّانِ

وقال سبحانه: ﴿إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى﴾ [آل عمران: ١٩٥].

١٠٧٤ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟

(١) فيل الأوطار، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩٨٧/٢).

(٢) شرح صحيح مسلم (٩٨٦/٢).

(٣) الحديث صحيح ابن خزيمة وابن حبان، وأعله غير واحد بالإرسال، وضعفه ابن حزم في المحلى (١٩٣/٧).

فَقَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَيِّبًا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ» (م، حم، ن، د).

١٠٧٥- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَجَّ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ (خ، حم، ت).

أجمع أهل العلم على أن الحجَّ غيرُ واجبٍ على من لم يبلغ من الرجال والنساء<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الصبي الصغير يُطاف به<sup>(٢)</sup>.

وأجمعت الأمة على أن العبد لا يلزمه الحج. فإن حجَّ صحَّ حجته، وكان تطوعًا، سواء كان بإذن سيده، أم بغير إذنه، وهو قول الفقهاء كافة، إلا داود، فإنه قال: لا يصحَّ بغير إذن السيد. وإن حجَّ ثم أعتق بعد الحج، فلا يجزئه ذلك عن حجة الإسلام. فإن استطاع بعد ذلك لزمه حجة الإسلام بإجماع من يعتدُّ به. فإن أعتق بعرفة أو قبلها، وكان غير مُحرَّم، فأحرَّم ووقف بعرفة، وأتمَّ المناسك أجزاءه عن حجة الإسلام بلا خلاف يُعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/٩).

(٢) الإشراف (الإقناع ٨٢١/٢)، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٧٦٥/٢).

(٣) المجموع عن العبدري وابن المنذر وأبي الطيب، المغني عن الترمذي وابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٧٢/١، ٤٧٣).

### المواقيت

قال سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وقال سبحانه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١٠٧٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَّمِ، قَالَ: «فَهُنَّ لَهُنَّ وَكَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ ذُوتهُنَّ فَمَهَلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهَلُّونَ مِنْهَا» (ق).

— زَادَ (حَم) فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَّاسَ النَّاسُ ذَاتَ عِزْقٍ بِقَرْنٍ.

١٠٧٧- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فَتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ، أَتَوْا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَا وَإِنَّهُ جَوْزٌ<sup>(١)</sup> عَنِ طَرِيقِنَا، وَإِنْ أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ قَرْنَا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانظُرُوا حَذِيوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ، قَالَ: فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِزْقٍ (خ)<sup>(٢)</sup>.

١٠٧٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «أُخْرِجْ بِأُخْيِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهَلْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لِنَطْفِ بِالْبَيْتِ، فَإِنَّمَا أَنْتَظِرُكُمْ مَا هَاهُنَا». قَالَتْ: فَخَرَجْنَا، فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طَفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا

(١) أي: مائل عنه، ليس على جادته.

(٢) وَدَوِيٍّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ (ن، د).

وَالْمَرَوَّةَ، فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَّغْتَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ (ق).

وقد اتفق العلماء على أن وقت عمل الحجّ: شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على هذه المواقيت الواردة في هذه الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من كان أهله دون المواقيت: أن ميقاته من أهله<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الإحرام فرضٌ على من مرَّ بهذه المواقيت يريد الحجّ أو العمرة<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف أن من جاوز المواقيت، وهو لا يريد دخول الحرم، بل يريد حاجة فيما سواه: أنه ليس عليه الإحرام<sup>(٥)</sup>.

ولا في خلاف في أن من أحرم قبل أن يأتي الميقات؛ فقد أحرم بإجماع من أهل العلم<sup>(٦)</sup>.

(١) الموضوع (الإقناع ٧٦٤/٢)، مراتب الإجماع (٧٥).

(٢) مراتب الإجماع (٧٥)، الإشراف (الإقناع ٧٦٦/٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٠/١٥).

(٣) مراتب الإجماع (١٥٢/١٥).

(٤) المجموع للنووي، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٥٤/١)، ابن تيمية (التفسير الكبير ٥٢٤/٧).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٥٤/١).

(٦) الإشراف، النوادر (الإقناع ٧٧١/٢، ٧٧٥).

وقال ابن عبد البر: وقال أحمد بن حنبل وإسحاق: الإحرام من المواقيت أفضل، وهي السنة المجتمع عليها، والتي عمل بها المسلمون<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الإحرام بغير اغتسال جائز<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من قال في تليته: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك = فقد لبي<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا أن من جاوز الميقات يريد الحج قبل أن يحرم، فأمر بالرجوع إلى الميقات فرجع إليه، فلبى منه، وأحرم = لم يكن عليه غيره، إلا زفر، فإنه قال: عليه دم، وإن رجع ولبي<sup>(٤)</sup>.

دُخُولُ مَكَّةَ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

وقال سبحانه: ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِنًى لِلنَّاسِ﴾

[المائدة: ٩٧].

١٠٧٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ (م، ن).

١٠٨٠- وَعَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: اقْتُلُوهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحْرِمًا (خ، حم).

(١) الاستذكار (٨٢/١١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦١).

(٣) مراتب الإجماع (٨٢)، الإشراف (الإقناع ٧٧٦/٢).

(٤) النوادر (الإقناع ٨٨١/٢).

ولا خلاف فيمن يكثرون الدخول إلى مكة في اليوم واللييلة: أنهم لا يؤمرون بالإحرام، لما عليهم فيه من المشقة<sup>(١)</sup>.

### أشهر الحجِّ

وقال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وأقلُّ الجمع ثلاثة.

١٠٨١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: مِنْ السَّنَةِ أَنْ لَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (خ)، وَكَهْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وأجمعوا على أن طلوع الفجر من يوم النحر مانع من الإهلال والوقوف<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفق أهل العلم على أن الحج لا يجوز إلا مرة واحدة في السنة بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

وأن شواك وذا القعدة وتسعاً من ذي الحجة وقت للإحرام بالحج، ومن أشهر الحج<sup>(٤)</sup>.

### جوازُ العمرة في جميع السنة

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٦/١٦٤).

(٢) الموضح (الإقناع ٢/٧٩٠).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٢٩١).

(٤) مراتب الإجماع (٧٩)، بداية المجتهد، المجموع عين المحاملي، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢٩١).



## العادات

١٠٨٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عُمْرَةٌ رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً» (ع إلات). وفي رواية: «تقضي حجة معي».

١٠٨٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ (ت).

١٠٨٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرَ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلَّا الَّتِي كَانَ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْجِعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ (ق).

١٠٨٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ: عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ (د).

١٠٨٦ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ - فَزَعِمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ، وَلَمْ تَطْهُرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ -، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْقِضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنِ عُمْرَتِكَ». فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْخَضْبَةِ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّعْيِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ (ق).

واتفقوا على أن العام كله - حاشا يوم التروية إلى آخر أيام التشريق - وقتٌ للتلبية والسعي للعمرة لمن لم يرد الحج من عامه<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٨٤).

## العمرة لأهل مكة

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

١٠٨٧- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلميم، هُنَّ لِهَنْ وِلِمَنْ أَمَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ (ق).

قال أبو محمد: في هذا الحديث فائدتان في حق المكيين:

إحداهما: أن لأهل مكة عمرة؛ لقوله: «ممن أراد الحج أو العمرة»، وأخذ به الجمهور وابن حزم.

الثانية: إحرامهم للعمرة من بيوتهم كما يحرمون للحج، وأما من كان من غيرها فإنه يخرج إلى الحل إذا أراد العمرة، كما خرجت عائشة، ولم يأخذ به الجمهور، ولا ابن حزم. وفيه ردٌّ على من قال: لا عمرة لأهل مكة كما قلنا؛ لأنه ذكر العمرة، وحكم أهل مكة.

مَا يَصْنَعُ مَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ

وقال سبحانه: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٠٨٨- عن ابن عباس رضي الله عنهما - رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ -: «إِنَّ النِّسَاءَ وَالْحَائِضَ تَغْتَسِلُ، وَتُحْرَمُ، وَتَقْضِي الْمَتَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ» (د، ت) <sup>(١)</sup>.

(١) إسناده ضعيف، فيه: خفيف بن عبد الرحمن الجزري، سيء الحفظ.

١٠٨٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ تَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَيِصْ<sup>(١)</sup> الدَّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ (ق).

١٠٩٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَدِيثٍ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «وَلْيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَتَعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُعْبَيْنِ» (حم).

١٠٩١- وَعَنْهُ، قَالَ: بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ.

وَفِي لَفْظٍ: مَا أَهْلٌ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ (ق).

وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَدْهَنَ بَدْنَهُنَ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً أَحْرَمَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ (خ).

١٠٩٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهْلًا (د).

وقد استحب العلماء أن يكون ابتداء المحرم بالتلبية بإثر صلاة يصلِّيها<sup>(٢)</sup>.

وأجمع عوام أهل العلم على أن الإحرام جائزٌ بغير اغتسال<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: بريق الذهن.

(٢) بداية المجهد (موسوعة الإجماع ١/٢٩٦).

(٣) الإشراف (الإقناع ٢/٧٧٨).

والتجرد من اللباس واجب في الإحرام، وليس شرطاً فيه باتفاق علماء المسلمين<sup>(١)</sup>.

### الاشتراط في الإحرام للمريض

وقال سبحانه: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح].

١٠٩٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «لَعَلَّكَ أَرَدْتِ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً. فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَجَلِّي<sup>(٢)</sup> حَيْثُ حَبَسْتَنِي». وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقَدَّادِ ابْنِ الْأَسْوَدِ (ق).

والعلماء مختلفون في جواز التحلل مع الاشتراط، فذهب أحمد وإسحاق، وهو قول للشافعي إلى الجواز. وكثير من العلماء ذهلوا عن هذا الحديث، فمنعوا الاشتراط من أصله<sup>(٣)</sup>.

### التلبية وصفتها وأحكامها

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

١٠٩٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، لِيَبْكَنَّ لِيكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لِيَبْكَنَّ لِيكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ، وَالْمُلْكَ لَكَ

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠٨/٢٦).

(٢) مكان إحلالي.

(٣) ينظر: نيل الأوطار (١٠٦/٩) وما بعدها.

لا شريك لك». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَيْتَكَ لَيْتَكَ  
وَسَعَدَيْتَكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْتِكَ، وَالرَّغْبَاءُ<sup>(١)</sup> إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ<sup>(ق)</sup>.

١٠٩٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ  
التَّلْبِيَةَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَالنَّاسُ يَزِيدُونَ ذَا  
الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ، فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئًا  
(حم، د، م، بمعناه).

١٠٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي تَلْبِيئِهِ:  
«لَيْتَكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَيْتَكَ» (حم، ن، ه).

١٠٩٨ - وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ  
وَالتَّلْبِيَةِ» (الخمسة)<sup>(٢)</sup>.

١٠٩٩ - وَعَنْ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ<sup>(٣)</sup> إِلَى مِثْيَ، فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ  
الْعَقَبَةِ<sup>(ع)</sup>.

وأجمع المسلمون على أن التلبية مشروعة. وأجمعوا على  
استحسانها إلى دخول الحرم<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على استحسانها **دبر كل صلاة**، وعلى كل شرف<sup>(٥)</sup>.

(١) الضراعة والمسألة.

(٢) فيه علتان: الأولى أنه من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن  
السائب، ولا يثبت للمطلب سماع عن أحد من الصحابة. والأخرى: أن فيه  
محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعنه.

(٣) هي المزدلفة.

(٤) شرح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٢٩٦)، مراتب الإجماع (٧٧).

(٥) الاستذكار (١١/١٢٢)، النوادر (الإقناع ٢/٧٨٧).

وأجمعوا على أن التلبية هي أن يقول: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك<sup>(١)</sup>. واختلفوا فيما زاد عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن وقت التلبية خارجٌ عن تمام رمي آخر حصاة من السبع حصيات من يوم النحر في جمرة العقبة<sup>(٣)</sup>.

ورفع الصوت بالتلبية مُتَّفَقٌ على استحبابه بشرط أن يكون رفعاً مقتصدًا بحيث لا يؤدي نفسه. أمّا المرأة فقد أجمع العلماء على أن السنة أن لا ترفع صوتها عند التلبية، وإنما عليها أن تُسمعَ نفسها<sup>(٤)</sup>.

### الْقِرَانُ وَالْتِمَتُّ وَالْإِفْرَادُ وَيَبَانُ أَفْضَلُهَا

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ رَضِيَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١١٠٠ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ فَلْيُهَلَّ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلَّ». قَالَتْ: وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ

(١) فتح الباري، بداية المجتهد، نيل الأوطار عن الطحاوي (موسوعة الإجماع ٢٩٦/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٢٧/١٥).

(٣) مراتب الإجماع (٧٨).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي، المغني، بداية المجتهد كلاهما عن ابن عبد البر. (موسوعة الإجماع ٢٦٩/١، ٢٧٠)، الاستذكار (١٢٢/١١).

ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَهْلٌ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ، وَأَهْلٌ مَعَهُ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ، وَالْحَجُّ،  
وَأَهْلٌ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ (ق).

١١٠١ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَزَلَتْ آيَةُ  
الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَمْ يَنْزِلُ  
قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَكَمْ يَبْنِي عَنْهُ حَتَّى مَاتَ (ق).

١١٠٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمْرَةٍ  
وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِالْحَجِّ، فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا مَنْ سَاقِ الْهَدْيِ  
مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ (م، حم).

١١٠٣ - وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: قُلْتُ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَكَمْ تَحِلُّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي  
قُلْتُ هَدْيِي، وَكَبِدْتُ<sup>(١)</sup> رَأْسِي، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ»  
(ع الإلآت).

١١٠٤ - وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَهَلْنَا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا (م، خم).

١١٠٥ - وَعَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا، يَقُولُ:  
«لَيْتَكَ عُمْرَةً وَحَجًّا» (ق).

١١٠٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا نَصْرُخُ بِالْحَجِّ،  
فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَقَالَ: «لَوْ  
اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ لَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، وَلَكِنْ سَقَبْتُ  
الْهَدْيِ، وَفَرَنْتُ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» (حم).

(١) أي: الصقت شعر رأسي.

١١٠٧ - وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْعُقَيْقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلَّى فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ» (خ، حم، د، هـ).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَقُلْ عُمْرَةٌ وَحَجَّةٌ» (خ).

١١٠٨ - وَعَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا، وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ أَهَلَ بِهِمَا: لَيْتِكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعَ سَنَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ أَحَدٌ (خ، ن).

١١٠٩ - وَعَنْ سُرَّاقَةَ بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «دَخَلْتُ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» قَالَ: وَقَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ (حم).

قال ابن حزم: وانفقوا على أن من لتي ونوى بالحج والعمرة معاً، وساق الهدي مع نفسه حين إحرامه: بأنه قارن<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف أن النبي قرن بين الحج والعمرة عام حجة الوداع<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عبد البر: والأمة مجمعة على أن الأفراد والتمتع جائز، بالقرآن والسنة والإجماع<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أنه إن أراد أن يهمل بحج فأهمل بعمرة، أو أراد أن يهمل بعمرة فلتى بحج: أن اللازم له ما عقد عليه قلبه، لا ما نطق به لسانه<sup>(٤)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٨٢).

(٢) ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٧٤/٢٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٥/٨).

(٤) الإجماع (٦٢)، الإشراف (الإقناع ٧٧٦/٢)، (مجموع الفتاوى ١٠٥/٢٦).



وأجمعوا على أن من أهل بعمره في أشهر الحج من أهل الآفاق، وقدم مكة ففرغ منها، فأقام بها فحجّ من عامه: أنه متمتعٌ، وعليه هدي التمتع، أو الصيام إذا لم يجد<sup>(١)</sup>.

وأنه إن قضى عمرته ثم عاد إلى بلده ومنزله، ثم حجّ من عامه ذلك: أنه ليس بمتمتع، لا هدي عليه، ولا صيام<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من اعتمر عمرته كلّها، ممّا بين استهلال المُحَرِّمِ إلى أن يُتَمَّها قبل يوم الفطر، ولم ينو بها التمتع، ثم خرج إلى منزله أو إلى الميقات، وهو من غير أهل مكة، ثم حجّ من عامه = أنه ليس متمتعاً<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لو أهلّ مكياً بعمره من خارج الحرم في أشهر الحجّ، فقضاهما ثم حجّ من عامه ذلك: أنه من حاضري المسجد الحرام الذين لا مُتعة لهم، وأن لا شيء عليه<sup>(٤)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن أهل مكة يقع عليهم اسم حاضري المسجد الحرام<sup>(٥)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن من كان معه هديّ ليس له أن يحل من إحرام الحجّ، ويجعله عمرة<sup>(٦)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣٥٠/٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣٤٥/٨)، وقال: إلّا الحسن البصريّ، فإنه قال: عليه

هديّ؛ حجّ أو لم يحجّ، قال: لأنه كان يُقال: عمرة في أشهر الحجّ متعة.

(٣) مراتب الإجماع (٨٣)، الاستذكار (٢٢٠/١١).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٥٠/٨).

(٥) الموضح (الإقناع ٢/٨٤٩).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٢).

وقد انعقد الإجماع على جواز الأفراد، والقران، والتمتع، وأن  
الحاج له أن يحرم بأيها شاء، وإنما الخلاف في الأفضل<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن هدي التمتع يجب كذلك على القارن<sup>(٢)</sup>.

### إدخال الحج على العمرة

وقال سبحانه: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾  
[البقرة: ١٩٧].

١١١٠ - عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ  
الْحَرُورِيِّ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ  
بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، فَتَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ. فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ  
أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ، إِذَنْ أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي  
قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً. ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ  
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَتِي.  
وَأَهْدِي هَدِيًّا مُقَلَّدًا اشْتَرَاهُ بِقَدِيدٍ، وَأَنْطَلِقَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ  
بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا، وَكَمْ يَزِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَكَمْ يَخْلُلُ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ  
حَتَّى يَوْمَ النَّحْرِ فَحَلَقَ وَتَحَرَّ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ  
وَالْعُمْرَةَ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن لمن أهل بالعمرة في أشهر الحج  
إدخال الحج عليها ما لم يفتح الطواف بالبيت<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني، وشرح صحيح مسلم للنووي، والمجموع له عن القاضي حسين،  
وقتح الباري عن البغوي، ونيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع  
٣١٦/١)، وابن تيمية (مجموع الفتاوى ٦٥/٢٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦٦/٢٦).

(٣) الموطأ (٣٣٧/١)، الموضح (الإقناع ٧٨٣/٢)، التمهيد لابن عبد البر  
(٢١٥/١٥، ٢١٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٥/٢٦).

## فَسَخَ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ

وقال الله سبحانه: ﴿مَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦).

١١١١- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَجِلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ مَعِي فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ». قَالَ: فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا كَمَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ يَظْهَرُ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (ق).

١١١٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا؛ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ وَرُحْنَا إِلَى مَنَى أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ (م).

١١١٣- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْضَانِ قَالَ لَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ الْمُدَلِجِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْضَى لَنَا قِضَاءَ قَوْمٍ كَأَنَّمَا وُلِدُوا الْيَوْمَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْكُمْ فِي حَجِّكُمْ عُمْرَةً، فَإِذَا قَدِمْتُمْ فَمَنْ تَطَوَّفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ حَلَّ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ» (د).

١١١٤- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: كَانَتْ الْمَتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ خَاصَّةً (م، ن، هـ).

قال ابن تيمية: أما متعة الحج فمتفقٌ على جوازها بين أئمة المسلمين<sup>(١)</sup>.

(١) منهاج السنة النبوية (٤/١٨٠).

وقال: فأما الفسخ بعمره مجردة، فلا يجوزها أحدٌ من العلماء<sup>(١)</sup>.

وقال: فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى العمرة مفردة لم يجز بلا نزاع، وإنما الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة<sup>(٢)</sup>.

مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ وَالْمُحْرِمَةُ مِنَ اللَّبَاسِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

١١١٥ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْثُسَ<sup>(٣)</sup>، وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وِزْسٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ» (ع).

١١١٦ - وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةَ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُبَازِينَ» (خ، ن، حم، ت).

١١١٧ - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ» (ق).

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/٢٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦/٥٨).

(٣) كل ثوب رأسه ملتزق به.

(٤) نبت أصفر، يصيب به.

قال أبو محمد: يحتمل أن يكون المخاطب بذلك من لم يهمل بالحج إلا من عرفات، أو الذين لبسوا ما لا يلبسه المحرم.

١١١٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ<sup>(١)</sup> رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغسلوه بماء وسيدر وكفنوه في ثوبيه ولا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ يُنْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيًّا» (م، حم، ن، هـ).

١١١٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ الرَّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَتَحَنُّنٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا حَادَوْا بِنَا سَدَلْتِ إِخْدَانًا جِلْبَابِيهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْتَاهُ (حم، د، هـ، بسند ض).

١١٢٠ - وَعَنْ سَالِمٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ - كَانَ يَقْطَعُ الْخُفَّيْنِ لِلْمَرْأَةِ الْمُحْرِمَةِ، ثُمَّ حَدَّثَنِي حَدِيثُ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَدْ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ فِي الْخُفَّيْنِ، فَتَرَكَ ذَلِكَ (د).

وقد إتفق أهل العلم على أن المحرم يجتنب استعمال الطيب والزعفران والورس، والثياب المورسة والمزعفرة، بعد إخراجه إلى صبيحة يوم النحر<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن المحرم يجتنب لباس العمائم والقلائس والجباب والبرانس والقمص والمخيط والسراويل التي لا تُسمى ثياباً إن وجد إزاراً<sup>(٤)</sup>.

(١) الوقص: الكسر، والمراد: كسرت رقبته.

(٢) وهذا يشمل كل ما يغطي الرأس مما تقدم، كالعمامة والطاقيّة، وغيرهما.

(٣) الإشراف (الإقناع ٢/٧٩٤)، الاستذكار (١١/٣٧)، مراتب الإجماع (٧٦).

(٤) مراتب الإجماع (٧٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٠٣).

وأجمعوا على أن للمرأة المحرمة لبس القميص والدرع والسراويل والخُمُر والبرانس<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن إحرام المرأة في وجهها دون رأسها، وأنها تخمر رأسها وتستتر شعرها<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية: ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن السنة أن يُحرمَ في إزار ورداء ونعلين<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه ليس للمحرم ستر بدنه بما عمل على قدره، ولا ستر عضو من أعضائه بما عمل على قدره، كالقميص للبدن، والسراويل لبعض البدن، والقفازين لليدين<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن للمرأة أن تلبس المخيط كله، والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها، وتستتر شعرها إلا وجهها، فتسدل عليه الثوب سداً خفيفاً تستره عن نظر الرجال إليها، ولا تلبس الثوب الذي فيه الزعفران والورس<sup>(٧)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٤/١٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٢٤/٩، ١٠٤/١٥، ١٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١١٢/٢٦). وكذا نقله ابن عبد البر في (التمهيد ١٠٨/١٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٠٤/١٥).

(٥) المجموع (موسوعة الإجماع ٥٦/١).

(٦) المغني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٦/١).

(٧) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٧/١، ٥٨)، الاستذكار (٤٣، ٢٨/١١).

وأجمعوا على أنه تجب الفدية على المُحرم إذا لبس عامداً ما نُهي عنه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا لبس قميصاً، وسراويل قبل أن يحرم، ثم أحرم وهو عليه: أنه يؤمر بنزعه، وإن لم ينزعه، وتركه؛ كان كمن لبسه بعد إحرامه لبساً مستقلاً<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا بأس أن يستظل المحرم بالسقف والحائط والشجرة والخباء. وإن نزل تحت شجرة فلا بأس أن يطرح عليها ثوباً يستظل به<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن للمحرم أن يعقد الهميان<sup>(٤)</sup> والإزار على وسطه، والمنطقة كذلك<sup>(٥)</sup>.

قال أبو محمد: المتعارف عليه بين المسلمين في لباس الإحرام أن يكون أبيض، لما ورد في الخبر في فضل البياض. وورد في (سنن أبي داود) بسند لا بأس به: أن النبي ﷺ طاف مضطبعاً ببرد أخضر.

مَا يَصْنَعُ مَنْ أَحْرَمَ فِي قَبِيصٍ وَنَحْوِهِ.

وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَصِرُوا عَلَنَ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، المغني (موسوعة الإجماع ٥٨/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢/٢٥٥)، الاستذكار (٢/١٣٣).

(٣) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (١/٧١)، الاستذكار (١١/٤٦، ٤٧)، وزاد: واختلفوا في استغلاله على دابته، أو على المحمل.

ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢١/٢٠٧):

(٤) المنطقة التي يطلق بها، ويشبهها ما يُعرف اليوم بالحزام.

(٥) الاستذكار (١١/٢٨).

١١٢١- عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مُتَضَمِّخٌ<sup>(١)</sup> بَطِيبٍ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ فِي جِبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّمَخَ بَطِيبٍ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، ثُمَّ سُرِّي<sup>(٢)</sup> عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيُّنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفًا». فَالْتَمِسَ الرَّجُلُ فَجِيءَ بِهِ، فَقَالَ: «أَمَّا الطَّيْبُ الَّذِي بِكَ؛ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجِبَّةُ؛ فَانزِعْهَا، ثُمَّ اصْطَعْ فِي الْعُمْرَةِ كُلَّ مَا تَصْتَعُ فِي حَجَّكَ» (ق).

النَّهْيُ عَنِ اخْتِذِ الشَّعْرِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَعَنِ الطَّيْبِ إِلَّا عِنْدَ الْإِحْرَامِ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَعِدْيَةٌ مِّن صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ كُفٍّ﴾ [البقرة: 196].

١١٢٢- عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كَانَ بِي أَذًى مِّن رَّأْسِي، فَحَمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَيَّ وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ مِنكَ مَا أَرَى، أَنْتَ جَدُّ شَاةٍ؟». قُلْتُ: لَا. فَنَزَلَتِ الْآيَةُ: ﴿فَعِدْيَةٌ مِّن صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ كُفٍّ﴾، قَالَ: هُوَ صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ (ق).

وفي رواية: أتى عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ زمنَ الحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ: «كَانَ هَوَامٌّ رَأْسِكَ تُؤْذِيكَ؟». فَقُلْتُ: أَجَلٌ. قَالَ: «فَاخْلِقْهُ، وَادْبَحْ شَاةً، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعِ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ» (م، حم، د).

(١) متلطيخ، مكثرت منه.

(٢) أي: كشف ذلك عنه.



## العقوبات

١١٢٣ - وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «ولا ثوبٌ مسَّهُ ورَسٌ، ولا زَعْفَرَانٌ» (ع)، وقال في المُحْرَمِ: «الَّذِي مَاتَ: لَا تُحْتَطُّوهُ»<sup>(١)</sup> (م).

١١٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلَعِجَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ (ق).

ولا خلاف أن قتل القمل في الحرم مباح<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الجماع، وقيل الصيد، والطيب، وبعض اللباس، وأخذ الشعر، وتقليم الأظفار<sup>(٣)</sup>.

وعلى أن المحرم له حلق رأسه من علة، وعليه الفدية المذكورة في الحديث المتقدم على التخيير<sup>(٤)</sup>.

وعلى وجوب الفدية على من خلق رأسه وهو محرم من غير علة<sup>(٥)</sup>.

وعلى أن له أن يزيل ما كان منكسراً من ظفره<sup>(٦)</sup>.

(١) أخلاط من الطيب للميت.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٢٩/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٢).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، مراتب الإجماع (٧٨)، الاستدكاز (٣٠٥/١٣)، التمهيد (٢٣٩/٢).

(٥) الإشراف، الإنباه (الإقناع ٨٦١/٢، ٨٧٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٦٤)، الإشراف (الإقناع ٨٠٠/٢)، المجموع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٦٣/١).

وعلى أن المرأة ممنوعة مما منع منه الرجال في حال الإحرام إلا بعض اللباس<sup>(١)</sup>.

وعلى وجوب الفدية على من حلق رأسه لضرورة مرض أو حيوان يؤذيه في رأسه، أو لغير ضرورة<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن المُحرمة تجتنب الطيب<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن المُحرم إذا تطيب عامداً لزمته الفدية<sup>(٤)</sup>.

وعلى أن للمحرم أن يدهن بدهنه بالزيت والشحم<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن له أن يستاك<sup>(٧)</sup>.

### الْحِجَامَةُ لِلْمُحْرِمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].

١١٢٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ

وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلُحْيِ جَمَلٍ<sup>(٨)</sup> مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٤).

(٢) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٦٢)، الاستذكار (١١/٢٦٧).

(٣) مراتب الإجماع (٧٧).

(٤) مراتب الإجماع (٧٧).

(٥) الإشراف (الإقناع ٢/٨٠٩).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٦٨)، المغني، شرح مسلم (موسوعة الإجماع ١/٧٠)،

الاستذكار (١١/٢٠)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١١٦).

وقال ابن المنذر: وانفرد مالك، فقال: يكره للمحرم أن يغطس رأسه في الماء.

(٧) الإجماع لابن المنذر (٦٩).

(٨) موضع في طريق مكة.

وقد أجمع أهل العلم على جواز الحجامة للمحرم في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك<sup>(١)</sup>.

### نِكَاحُ الْمُحْرِمِ وَحُكْمُ وَطْئِهِ

وقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].

١١٢٦ - عَنْ عُمَانَ بْنِ عَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ» (م، حم، ن، د).

١١٢٧ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ (ع).

و(خ): تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرْفٍ<sup>(٢)</sup>.

١١٢٨ - وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرْفٍ، فَدَفَنَاهَا فِي الظِّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا (حم، ت). ورواه (م، هـ)، وَكَلَفْتُهُمَا: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١١٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَكُنْتُ السَّقِيرَ بَيْنَهُمَا (ت حم).

قال العلماء: رواية صاحب القصة والسقير فيها أولى؛ لأنه أخبر وأعرف بها، وروى أبو داود: أن سعيد بن المسيب قال: وهم ابن عباس في قوله: تزوج ميمونة وهو مُحْرِمٌ.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٧٢/١)، التمهيد لابن عبد البر (١٦٤/٢٣).

(٢) تقع اليوم في التوارية من أعمال مكة شمالاً.

قال ابن عبد البر: ولا بأس أن يراجع المحرم زوجته في عدتها منه، لا خلاف في ذلك؛ لأن رجعتة ليست كالإنكاح، إذ ليست تحتاج إلى ولي ولا صداق، ويلحقها الإيلاء والظهار والطلاق<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء من محظورات الإحرام حال الإحرام إلا الجماع<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من جامع عامداً في حجة الفرض قبل وقوفه بعرفة: أن عليه الحج في عامه القادم، والهدي<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حزم: ولا نعلم أنهم اتفقوا على قضاء حج التطوع إذا فسد. وقد ادعى بعض العلماء في ذلك إجماعاً، وليس كذلك؛ بل قد وجدنا فيه خلافاً صحيحاً<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القطان: ومن وطئ من المعتمرين قبل طوافه وسعيه؛ فقد أفسد عمرته، وعليه قضاء ذلك، والهدي في الوقت الذي يمكنه<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عمر وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم: من أفسد حجه بالجماع، فالواجب فيه بدنة، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع. ولم يظهر في الصحابة خلافاً، فكان إجماعاً<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة هذا الإجماع، فإن الله نهى عن الرقت والفسوق والجدال، والجدال وبعض الفسوق لا ييطان الحج في قول الأكثر، فلم خصص الرقت دونهما؟!

(١) انظر: الاستذكار (٢٦٥/١١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٣)، مراتب الإجماع (٧٦)، الاستذكار (٢٩٠/١٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٣)، التمهيد لابن عبد البر (٨٠/١٢).

(٤) مراتب الإجماع (٧٩).

(٥) الإقناع (٧٩١/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٣١١/١).

## تَحْرِيمُ قَتْلِ الصَّيْدِ وَضَمَانِهِ بِوَيْثِهِ

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا فَجَرَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامًا مُسَكِّنًا أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة].

١١٣٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الضَّبِّ يُصْبِغُهُ الْمُحْرَمُ كَبْشًا، وَجَعَلَهُ مِنَ الصَّيْدِ (د، هـ) (١).

١١٣١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْرَيْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي فَرَسَيْنِ، نَسْتَبِقُ إِلَى ثَعْرَةِ نَيْبَةٍ، فَأَصَبْنَا ظَنِيًّا وَتَحَنُّنٌ مُحْرَمَانِ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَقَالَ عُمَرُ لِرَجُلٍ بِجَنِّهِ: تَعَالَ حَتَّى نَحْكُمَ أَنَا وَأَنْتَ. قَالَ: فَحَكَمَا عَلَيْهِ بِعَنْزٍ، فَوَلَّى الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَنِّي حَتَّى دَعَا رَجُلًا، فَحَكَمَ مَعَهُ. فَسَمِعَ عُمَرُ قَوْلَ الرَّجُلِ فَدَعَاهُ، فَسَأَلَهُ: هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: هَلْ تَعْرِفُ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي حَكَمَ مَعِي؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَأَوْجَعْتُكَ ضَرْبًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (مَالِك).

١١٣٢ - وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الضَّبِّ بِكَبْشٍ، وَفِي الْعُزَالِ بِعَنْزٍ، وَفِي الْأَرْتَبِ بِعَنْاقٍ (٢)، وَفِي الْبُرَيْثِ بِجَفْرَةٍ (٣) (مَالِك).

(١) صححه البخاري وعبد الحق، وصحح الذكراطني وغيره وفقه على عمر.  
 (٢) العناق، بفتح العين، وتخفيف النون: الأثني من ولد المعز، التي ترضع.  
 (٣) الأثني من أولاد المعز التي بلغت أربعة أشهر.

١١٣٣ - وَعَنْ الْأَجْلَحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «فِي الضَّبُعِ إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرَمُ كَبَشٌ، وَفِي الظَّنْبِيِّ شَاةٌ، وَفِي الْأَرْتَبِ عَنَاقٌ، وَفِي التَّرْبُوعِ جَفْرَةٌ، قَالَ: وَالْجَفْرَةُ: الَّتِي قَدْ أُرْتَعَتْ» (قط).

قال أبو محمد: اختلف في الأجلح، فضعه النسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول، جعل أبا سفيان أبا الزبير، ووثقه ابن معين والعجلي<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يحل للمحرم أن يقصد فيقتل شيئاً مما يؤكل من الصيد البري بين الحرم، ما دام مُحْرَمًا<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن المحرم إذا قتل صيداً عامداً لقتله، ذاكراً لإحرامه: أن عليه الجزاء<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن المراد بالصيد، هو: ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي. أما ما ليس بوحشي، فيجوز للمحرم قتله إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن صيد البحر للمحرم مباح اصطياًده، وأكله، وبيعه وشراؤه<sup>(٥)</sup>.

وعلى أن للمحرم أن يذبح من الأنعام والدجاج الإنسي ما أحب مما يملك، أو يأمر مالكه وهو محرم في الحرم<sup>(٦)</sup>.

(١) تهذيب التهذيب (١/١٨٩).

(٢) مراتب الإجماع (٧٨).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٦٥)، مراتب الإجماع (٧٨)، الإنباه (الإقناع ٢/٨٧٣).

(٤) المحلى، المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٦٧)، مراتب الإجماع (٧٨).

(٦) مراتب الإجماع (٧٨)، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/١٠٢٨).

ولا خلاف في أن المحرم إذا اضطرَّ إلى أكل الصيد أبيض له قتله<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن السَّبْح إذا بدأ المحرم فقتله المحرم: أن لا شيء  
عليه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من قتل نعاماً فعليه بدنة من الإبل<sup>(٣)</sup>.  
واتفق العلماء على أن قتل الصيد بمكة ومنى وسائر الحرم سواء،  
في وجوب الجزاء عليه<sup>(٤)</sup>.  
وأجمعوا على أن المحرم يقتل الصيد في الحرم ليس عليه إلا جزاء  
واحد، وإن اجتمعت عليه الحرمتان<sup>(٥)</sup>.

مَنْعُ الْمُحْرِمِ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُصَدَّ لِأَجْلِهِ  
وَلَا أَعَانَ عَلَيْهِ -

وقال سبحانه: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

١١٣٤ - عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَحَشِييًّا وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بَوْدَانَ<sup>(٦)</sup>، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ،  
فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ؛ قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ» (ق).

قال أبو محمد: أولى ما يدل عليه هذا الحديث: الكراهة، وليس  
دليلاً في التجريم.

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٢) الإشراف (الإقناع ٢/٨٠٤).

(٣) الإنباه (الإقناع ٢/٨٦٨)، الاستذكار (١٢/٢٨٨).

(٤) الاستذكار (الإقناع ٢/٨٧٥)، المغني، مراتب الإجماع، شرح صحيح  
مسلم، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٢/١٠٢٨).

(٥) ابن القطان (الإقناع ٢/٨٧٥)، والحرمتان: كونه في الحرم وإحرامه.

(٦) الأبواء: جبل بين مكة والمدينة، قيل: سُمِّي الأبواء لونه على القلب، وقيل: لأن  
السيول تبيوؤه، أي: تحمله. وودَّان: موضع بقرب النجفة.

١١٣٥- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِبَيْضِ النَّعَامِ، فَقَالَ: «إِنَّا قَوْمٌ حُرْمٌ أَطْعِمُوهُ أَهْلَ الْحِلِّ» (حم) (١).

١١٣٦- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَامَنَا، وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَخَشِيًا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي فَلَمْ يُؤْذِنُونِي، وَأَحْبَبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالْتَمَعْتُ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكَيْتُ وَتَسَيْتُ السَّوْطَ وَالرَّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرَّمْحَ، قَالُوا: وَاللَّهِ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ، فَغَضِبْتُ فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكَيْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكَّوْا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرْمٌ، فَرُحْنَا وَخَبَاتُ الْعَضُدِ مَعِي، فَأَذْرَكُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ». فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَتَاوَلْتُهُ الْعَضُدَ، فَأَكَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ (ق).

و(د): «هل أشار إليه إنسان أو أمره بشيء؟». قالوا: لا. قال: «فأكلوه».

وأجمع الصحابة على أن على الدال والمشير إلى الصيد من المحرمين الجزاء، إذا قتله المشار إليه وهو محرم، أو في الحرم (٢).

ولا يجوز للمحرم قبول صيدٍ وهب له، ولا شراؤه، ولا استحداث ملكه بوجهٍ من الوجوه بإجماع العلماء (٣).

(١) إسناده ضعيف، فيه علي بن زيد بن جُدعان.

(٢) النوادر (الإقناع ٢/٨٧٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٥٨/٩).



قال أبو محمد: هذا الإجماع يخالف صريح حديث أبي قتادة، فمن أين له أن يصح؟ ويسط أبو محمد ابن حزم الحكم في الصيد، فأباح أكله لكل من لم يباشر القتل<sup>(١)</sup>.

### صَيْدُ الْحَرَمِ وَشَجَرُهُ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ عَبَّدَ رَبِّكَ هَذِهِ الْبَلَدَةَ الَّتِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١].

١١٣٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ، لَا يُعْضَدُ»<sup>(٢)</sup> شَوْكُهُ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاةً<sup>(٣)</sup>، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا لِمُعَرَّفٍ». فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ لِلْقِيُونَ<sup>(٤)</sup> وَالْيَبُوتِ. فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» (ق).

وَفِي لَفْظٍ لَهُمْ: «لَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا» بَدَلَ قَوْلِهِ: «لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا».

١١٣٨ - وَعَنْ عَطَاءَ: أَنَّ غُلَامًا مِنْ قُرَيْشٍ قَتَلَ حَمَامَةً مِنْ حَمَامِ مَكَّةَ، فَأَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يَقْدِيَ عَنْهُ بِشَاةٍ (شافعي).

قال الطحاوي: وأجمعوا أن الصيد يحرمه الإجماع على المحرم، وينحرمه الحرم على الحلال<sup>(٥)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على تحريم صيد الحرم، وقطع شجره على الحلال والمحرم<sup>(٦)</sup>، إلا الإذخر، فإن أخذه مباح بالإجماع<sup>(٧)</sup>.

(١) المحلي (المسألة: ٨٩٣).

(٢) أي: لا يقطع.

(٣) العشب الرطب، لا يُجْزَى.

(٤) جمع قَيْن، وهو: الحداد. وفي حديث أبي هريرة فيهما: القبورنا ويوتنا.

(٥) شرح معاني الآثار (١٧٥/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٧٧)، الاستذكار (الإقناع ٨٧٦/٢).

(٧) فتح الباري، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١٠٣٠/٢).

وأجمعوا على إباحة كل ما يُنبته الناس في الحرم من البقول  
والزروع والرياحين وغيرها (١).

وأجمعوا على أن في حمام الحرم شاة (٢).

وقال ابن حزم: ولا يُخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته  
إلى الحل [لأنها من الحرم]، وأما الماء فيجوز؛ لأن حرمة الحرم  
للأرض (٣).

مَا يَقْتُلُ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ

١١٣٩ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ  
خَمْسِ فَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْغُرَابِ، وَالْحِدَاةِ، وَالْعَقْرَبِ،  
وَالْفَارَةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ (ق).

١١٤٠ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُحْرِمًا  
بِقَتْلِ حَيَّةٍ بِمِئَى (م).

١١٤١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ  
الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ  
يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَارَةَ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحِدَاةِ،  
وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ (م).

وأجمع أهل العلم على أن السَّبُعَ إذا آذى المحرم فقتله: أن  
لا شيء عليه (٤).

(١) الإجماع لابن المنذر (٧٨)، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة  
الإجماع ١٠٣٠/٢).

(٢) الإجماع (٦٦)، وقال ابن المنذر: وانفرد النعمان، فقال فيه: قيمته.

(٣) المحلى (المسألة: ٨٩٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٦٨)، مراتب الإجماع (٧٧).

وعلى أن للمحرم قتل الذئب <sup>(١)</sup>.

تفضيل مكة على سائر البلاد

وقال تعالى: ﴿لَا أُقِيمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ①﴾ [البلد].

وقال تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ②﴾ [التين].

وقال سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾ [النمل: ٩١].

١١٤٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ ابْنِ الْحَمْرَاءِ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ - وَهُوَ وَقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ <sup>(٢)</sup> فِي سُوقِ مَكَّةَ - : «وَاللَّهِ، إِنَّكَ لَحَيْرٌ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَكَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ» (حم، ت، هـ).

١١٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ: «مَا أَطْيَبُ مِنْ بَلَدٍ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ، وَكَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ» (ت).

قال أبو محمد: لم يقسم المولى سبحانه بلفظ الإقسام ببقعة من الأرض سوى مكة، وهي أحب أرض الله إلى الله، والصلاة فيها بمئة صلاة في مسجد النبي ﷺ، وهذه وحدها كافية في فضلها على المدينة، فإثما تفضل الأماكن بالأعمال، وأما البلاد

(١) الإجماع لابن المنذر (٦٨).

(٢) الربوة الصغيرة، موضع بمكة عند باب الحنطين من جهة الحجون، وقد دخلت في توسعة المسجد الحرام:

فلا تقدّس أحداً، والقول بفضلها هو قول الجمهور، وفضل مالك المدينة، ولأبي محمد ابن حزم مبحث لطيف في كتابه (المحلى)، تقصّى فيه أدلة من فضل المدينة، وردّ عليها.

### حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَتَحْرِيمُ صَيْدِهِ وَشَجَرِهِ

وقال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (٥) [الضحى].

١١٤٤ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ» (ق).

١١٤٥ - وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ: «لَا يُخْتَلَىٰ خِلَاهَا»<sup>(١)</sup>، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لِقَطْعَتِهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا، وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ لِقِتَالٍ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُقَطَعَ فِيهَا شَجَرَةٌ، إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرُهُ» (حم، د).

١١٤٦ - وَعَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنِ عَمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَدَعَا لَهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ» (ق).

١١٤٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتِي<sup>(٢)</sup> الْمَدِينَةَ، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلاً حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمَىً (ق).

١١٤٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدْهِمِمْ وَصَاعِهِمْ» (ق).

(١) العشب الرطب..

(٢) اللابة: الحرّة، وهي الأرض ذات الحجارة السود، وجمعها: لاب.

ول(خ) عنه: أن النبي ﷺ قال: «المدينة حرمٌ من كذا إلى كذا، لا يُقطع شجرها، ولا يُحدث فيها حدث، من أحدث فيها حدثاً؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

ول(م) عن عاصم الأخول، قال: سألت أنساً رضي الله عنه: أحرّم رسول الله ﷺ المدينة؟ قال: نعم، هي حرام، ولا يُختلى خلالها<sup>(١)</sup>، فمن فعل ذلك؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.

١١٤٩- وعن أبي سعيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إني حرّمت المدينة، حراماً ما بين ما زميها<sup>(٢)</sup>، أن لا يُهراق فيها دم، ولا يُحمل فيها سلاح، ولا يُحطب فيها شجر، إلا لعلف<sup>(م)</sup>.

١١٥٠- وعن عامر بن سعد: أن سعداً رضي الله عنه ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخبطه، فسلبه، فلمّا رجع سعد جاءه أهل العبد، فكلموه أن يرُدّ على غلامهم، أو عليهم ما أخذ من غلامهم، فقال: معاذ الله أن أرُدّ شيئاً نقلني رسول الله ﷺ، وأبى أن يرُدّ عليهم<sup>(م)</sup>، حم).

وصيد حرم المدينة حرام في قول العلماء كافة، إلا أبا حنيفة، فقال: ليس بحرام. ولا جزاء في صيدها بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

ومن احتطب في حرم المدينة فحلال سلب كل ما معه في حاله تلك، وتجريده من ثيابه إلا ما يستر العورة فقط، وهو قول سعد وعمر وابن عمر، ولا مخالف لهم من الصحابة يُعرف<sup>(٤)</sup>.

(١) عشبها.

(٢) المأزم: المضيق في الجبال حيث يلتقي بعضها ببعض ويتسع ما وراءه. والميم زائدة، وكأنه من الأزم: القوة والشدة.

(٣) اختلاف الفقهاء، فتح الباري عن ابن خزيمة (موسوعة الإجماع ٩٨٣/٢).

(٤) المحلى (موسوعة الإجماع ٩٨٣/٢).

### صَيْدٌ وَجٌ<sup>(١)</sup>

١١٥١- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍ وَعِضَاهَهُ»<sup>(٢)</sup> حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (حم، د، نخ)، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍ حَرَامٌ»، وَقَالَ: وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ. وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

### دُخُولُ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

١١٥٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا<sup>(٣)</sup> الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى<sup>(٤)</sup> (عِلاآت).

١١٥٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

وَفِي رِوَايَةٍ: دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ (ق).  
وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اسْتِحْسَانِ التَّلِيَةِ إِلَى دُخُولِ الْحَرَمِ<sup>(٥)</sup>.

### تَحْرِيمُ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(١) وادٍ بالطائف.

(٢) شجره الذي فيه الشوك.

(٣) يُعرف اليوم بـ (ربيع الحجون).

(٤) المكان المعروف اليوم بـ «كُدَيْ».

(٥) مراتب الإجماع (٧٧).

١١٥٤ - عن جابر رضي الله عنه، قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَخْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ» (م).

رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ

﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠].

١١٥٥ - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُرْفَعُ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ، وَعَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَيَجْمَعُ، وَعِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ، وَعَلَى الْمَيْتِ» (شأ، بسند ض).

١١٥٦ - وَعَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ، زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَكَرَمِهِ مِمَّنْ حَجَّهُ وَاعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا» (شأ، بسند ض).

طَوَافُ الْقُدُومِ وَالرَّمْلِ <sup>(١)</sup> وَالْأَضْطِجَاعُ فِيهِ

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

١١٥٧ - عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ خَبَّ <sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِبَطْنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَجْرِ إِلَى الْخَجْرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةَ (ق).

(١) هو إسراع المشي، مع مقارنة الخطو، وهو بمعنى الخيب.

(٢) أسع.

١١٥٨- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ مُضْطَبِعًا<sup>(١)</sup>، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ (ت، ه، د). وَقَالَ: يُرَدُّ لَهُ أَخْضَرٌ.

١١٥٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا مِنْ جِعْرَانَةَ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ، وَجَعَلُوا أَرْضِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبَاطِهِمْ، ثُمَّ قَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمُ الْيُسْرَى (حم، د).

١١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ. فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَكَمْ يَمْتَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ (ق).

١١٦١- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: فِيمَا الرَّمْلَانِ الْآنَ، وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَتَابِ، وَقَدْ أَطَأَ<sup>(٢)</sup> اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَتَقَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدْعُ شَيْئًا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (حم، د، ه).

١١٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ (د، ه).

قال ابن عبد البر: وجماعة الفقهاء بالحجاز والعراق من أئمة الفتوى وأتباعهم وهم الحجة على من شد عنهم، على فعل ابن عمر: كان إذا قدم مكة رمّل بالبيت، ثم طاف بين الصفا والمروة، وإذا لبي من مكة لم يرمّل بالبيت، وابتدأ الطواف من الحجر، ولا خلاف فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) الاضطباع: هو ما يبينه ابن عباس في الحديث الذي بعده.

(٢) أطأ الشيء، بمعنى: وطأ، أي: أرساه.

(٣) الاستذكار (١٢/١٣٨).



وأجمع العلماء على أن من طاف في غير حجٍّ أو عمرة، فلا رمل عليه بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من جعل البيت عن يساره، فطاف خارج الحجر - ولم يخرج عن طوافه من المسجد - سبعا، ثلاثة خبيبا<sup>(٢)</sup> وأربعة مشيا: أنه طاف<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه ليس له أن يأتي بشوطٍ، ثم يخرج عن الطواف، ويأتي بشوطٍ آخر في زمن ثانٍ<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن لا رمل على النساء حول البيت<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه ليس على النساء اضطباع<sup>(٦)</sup>.

واتفق العلماء على أن طواف القدوم سنة، ليس ركنا، ولا واجبا<sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أن شرب الماء في الطواف جائز<sup>(٨)</sup>.

وأجمعوا على أن القعود اليسير في أثناء الطواف للاستراحة لا يضر<sup>(٩)</sup>.

وأجمعوا على أن من شك في طوافه بنى على اليقين<sup>(١٠)</sup>.

(١) شرح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٧).

(٢) ضرب من العدو دون العتق.

(٣) مراتب الإجماع (٧٨)، النير (الإقناع ٢/٨٢٥).

(٤) النير (الإقناع ٢/٨٢٦).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٧٠)، الاستذكار (١٢/١٣٩).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١/٥٨).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٧١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢١٥).

(٨) الإجماع لابن المنذر.

(٩) المجموع عن الماوردي (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٧).

(١٠) الإشراف (الإقناع ٢/٨١٩).

## اسْتِلامُ الْحَجَرِ وَتَقْبِيلُهُ، وَالتَّكْبِيرُ حَيْثُ

﴿وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١٥٨) ﴿الاعراف: ١٥٨﴾

١١٦٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يُقَبِّلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: إِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَكَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ (ع).

١١٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسُئِلَ عَنِ اسْتِلامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ، ثُمَّ يَقْبَلُهُ (خ).

١١٦٥- وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ (ق).

١١٦٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ (١) (ق).

١١٦٧- وَفِي لَفْظٍ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ (خ، حم).

١١٦٨- وَعَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمِخْجَنَ (م، د، هـ).

١١٦٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عُمَرُ، إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، لَا تُزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ، إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلَهُ، وَهَلَّلْ وَكَبَّرْ» (حم) (٢).

(١) المِخْجَنُ: عصاً معقفة الرأس كالصولجان، والمِيم زائدة.

(٢) في إسناده مجهول: شيخ بمكة يحدث في إمارة الحجاج، عن عمر، وقد سماه سفيان بن عيينة في (السنن المأثورة: ٥١٠): عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، وهو من أولاد الصحابة، ولي أبوه لعمر بن الخطاب.

قال ابن عبد البر: لا خلاف في أن تقبيل الحجر الأسود في الطواف من سنن الحج لمن قدر عليه، ومن لم يقدر وَضَعَ يده على فيه ثم وضعها عليه مسلماً، ورفعها إلى فيه، فإن لم يفعل فلا إثم عليه<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: لكن المتعارف عليه: وضع اليد على الحجر، ثم تقبيلها، وثبت أن النبي ﷺ استلم الحجر بمحجنه، على نحو هذه الهيئة.

وذكر ابن المنذر أن أهل العلم أجمعوا على أن السجود على الحجر جائز، وقال مالك: بدعة<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ورد السجود عليه مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس، واختلف في صحته.

### استلام الركن اليماني

١١٧٠- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّ (ع إلات).

١١٧١- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ طَوَافٍ (حم، د).

١١٧٢- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَسْحَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ بِحُطِّ الْخَطَايَا حَطًّا» (حم، ن).

(١) الاستذكار (١٢/١٥٧). وانظر: بداية المجتهد، ونيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٧٦٨/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٦٩).

قال ابن عبد البر: لا خلاف أن الركنين جميعًا يُستلزمان؛ الأسود واليماني، وإنما الفرق بينهما: أن الأسود يُقبل، وأن اليماني لا يُقبل<sup>(١)</sup>.

الطائفُ يجعلُ البيتَ عن يساره ويخرجُ في طوافه عن الحجر

وقال تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

ومن طاف دون الحجر فلم يطف بالبيت، بل طاف فيه.

١١٧٣ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحِجْرَ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ<sup>(٢)</sup> ثَلَاثًا فَرَمَلَ، وَمَشَى أَرْبَعًا (م، ن).

١١٧٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحِجْرِ أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: فَمَا لَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرْتُمْ بِهِمُ الثَّقَفَةَ». قَالَتْ: فَمَا شَأْنُ أَبِي مُرْتَفَعًا؟ قَالَ: «فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمَكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوَاءَ، وَيَمْتَنَعُوا مِنْ شَأْوَاءَ، وَكَوَلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُتَكَرَّرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أُدْخِلَ الْحِجْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ» (ق).

١١٧٥ - وَفِي رَوَايَةٍ قَالَتْ: كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أُدْخِلَ الْبَيْتَ أَصَلِّي فِيهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحِجْرَ، فَقَالَ لِي: «صَلِّي فِي الْحِجْرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ، فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّ قَوْمَكَ اسْتَقْصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ، فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ» (حم، ن، د، ت).

(١) الاستذكار (١٢/١٤٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٧/١٠٨).

(٢) أي: يمين نفسه ﷺ مما يلي الباب.

واتفق أهل العلم على أن من ألقى البيت عن يساره فطاف خارج الحجر، ولم يخرج في طوافه من المسجد سبعاً ثلاثة خبياً، وأربعة مشياً = فقد طاف<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء على أن كل من طاف بالبيت، لزمه أن يُدْخِلَ الْحِجْرَ فِي طَوَافِهِ<sup>(٢)</sup>.

### الطَّهَارَةُ وَسَرُّ الْعَوْرَةِ لِلطَّوَافِ

وقال سبحانه: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، وتطهير الحال أولى من تطهير المحل.

وقال سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

١١٧٦ - في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» (ق).

١١٧٧ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرْفَ<sup>(٣)</sup> فَطَمِثْتُ<sup>(٤)</sup>، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ لَعَلَّكَ تَفْسَتْ؟». فَقَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيَّ بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» (ق).

قال ابن تيمية: فما ثبت بالتص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٥٠/١٠).

(٣) بفتح السين وكسر الراء، واد كبير من روافد مر الظهران، ويقع قبر أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها فيه، في منهل التوارية اليوم.

(٤) أي: حشنت.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٢٢/٢٦). وانظر: التمهيد لابن عبد البر (٢٦٢/١٩).

قال أبو محمد: الذي ثبت هو الطهارة من الحيض، لا غير.  
 واتفق العلماء على أن العريان الذي لا يمكنه الطواف إلا عرياناً  
 أنه يطوف ليلاً، وهو أهون من صلاته عرياناً<sup>(١)</sup>.  
 وأجمع العلماء على أن الحائض لا تطوف<sup>(٢)</sup>.  
 وأجمعوا على أن المستحاضة التي لا يمكنها أن تطوف إلا مع  
 نجاسة الدم أنها تطوف إذا توضأت وتطهرت وفعلت ما تقدر  
 عليه<sup>(٣)</sup>. وكذلك من به سلس البول<sup>(٤)</sup>.

### ذِكْرُ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ

وقال سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ  
 وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة].  
 وجاء ذكر الله في آيات الحج في مواضع، وإنما أقيمت الشعائر  
 لذكر الله.

١١٧٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحِجْرِ: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا  
 حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» (حم، ن، حب،  
 د) وَقَالَ: بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ.

١١٧٩ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَرَمِي الْجِمَارِ لِإِقَامَةِ  
 ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى» (حم، د، ت، بسند ض).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/١٢٥، ٢٣٩).

(٢) الإنباه (الإقناع ٢/٨٢١).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٤٥).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٣٦).

قال ابن عبد البر: العلماء كلهم يكرهون الكلام بين الصفا والمروة، وفي الطواف بالبيت إلا بذكر الله<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: ليس في ذلك ذكرٌ واجبٌ باتفاق الأئمة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الذكر والدعاء في الطواف مشروع<sup>(٣)</sup>.

### الطَّوَّافُ رَاكِبًا لِعُدْرٍ

وقال تعالى في (سورة الحج: ٧٨): ﴿هُوَ أَحَبُّنَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

١١٨٠ - عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَدِمَتْ وَهِيَ مَرِيضَةٌ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» (عِلاَّت).

١١٨١ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاكِبَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُخَجِّنِهِ؛ لِأَن يَرَاهُ النَّاسُ، وَيُسْرِفَ وَيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوَهُ (م، حم، د، ن).

١١٨٢ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى بَعِيرِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كِرَاهِيَةً أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ النَّاسُ (م).

١١٨٣ - وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَّافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّهُ هُوَ، فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ؟ قَالَ: «صَدَقُوا، وَكَذَبُوا». قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: «صَدَقُوا».

(١) الاستذكار (٢٢/٢٢٤).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٢٥/٢٦).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠/٤٢٧).

وَكَذَبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا مُحَمَّدٌ؛ حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْبُيُوتِ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا كَثُرُوا عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ (م، حم).

وأجمع أهل العلم على أن المريض يُطاف به، وكذا الصبي<sup>(٢)</sup>.

قال ابن المنذر: وانفرد عطاء، فقال يستأجر من يطوف عنه.

وأجمعوا على أن الركوب في الطواف جائزٌ لعذرٍ أو لغير عذر<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الطواف لا يجزئ من خارج المسجد<sup>(٤)</sup>.

رَكَعَتَا الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَاسْتِلامُ الرُّكْنِ بَعْدَهُمَا

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة:

١٢٥]. أي: اتَّخِذُوا بعض مقام إبراهيم، وكان مقامه الحرم كله، وكانت صلاة النبي لركعتي الطَّوَافِ في موضع منه، كوقوفه بموضع واحد بعرفة والمشعر الحرام وكلها موقف، أو هو المقام الذي كان يقف عليه عند البناء، أو مكان قيامه في المشعر والحرم.

١١٨٤ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا اتَّهَى إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ قَرَأَ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، فَصَلَّى

(١) العواتق جمع عاتق، وهي المرأة الشابة أول ما تدرِك.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٠).

(٣) النير (الإقناع ٢/٨٢٦)، ابن تيمية «العذر» (مجموع الفتاوى ١٢٥/٢٦، ١٨٨).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧١).



رُكْعَتَيْنِ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، ﴿وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثُمَّ عَادَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا (م، حم، ن).

وقيل للزهري: إِنَّ عَطَاءَ يَقُولُ: تُجْزَى الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رُكْعَتَيْ الطَّوَافِ، فَقَالَ: السَّنَةُ أَفْضَلُ. لَمْ يَطْفِئِ النَّبِيُّ ﷺ أُسْبُوعًا<sup>(١)</sup> إِلَّا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ (خ).

قال ابن عبد البر: قال مالك: السنة التي لا خلاف فيها، ولا شك، والذي أجمع عليه المسلمون: أن مع كل أسبوع ركعتين<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الطائف يجزئه أن يصلي الركعتين حيث شاء<sup>(٣)</sup>، إلا مالك ابن أنس؛ فإنه كره أن تُصَلَّى ركعتا الطواف في الحجر<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي وأبو حنيفة: من نسيها يصليهما حيث شاء، إذا كان خارج الحرم<sup>(٥)</sup>.

### السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة].

١١٨٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصَّفَا، فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَدْعُو مَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو (م، د).

(١) أي: سبعة أشواط.

(٢) الاستذكار (١٦٦/١٢).

(٣) الإجماع لأين المنذر (٧١)، الاستذكار (٨٢٤/٢).

(٤) الإشراف (الإقناع ٨٢٠/٢).

(٥) بداية المجتهد (٣٩٣/٣).

١١٨٦ - وفي حديث جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، أبدأ بما بدأ الله به، فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوحد الله، وكبره، وقال: «لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»، ثم دعا بين ذلك، فقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت<sup>(١)</sup> قدماءه في بطن الوادي سعى، حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا (م).

وأجمع أهل العلم على أن من طاف بين الصفا والمروة سبعا، يبدأ بالصفا ويختم بالمروة؛ فقد سعى<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه من سعى بين الصفا والمروة على غير طهر: أن ذلك يجزئه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من لم يترك الصفا، ووقف بأصله: أنه يجزئه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من سنة السعي بينهما: أن يرمي في بطن المسيل، حتى يقطعه إلى الجانب الذي يليه، هكذا حتى يتم سبع مرآت بين الصفا والمروة<sup>(٥)</sup>.

(١) انحدرت.

(٢) مراتب الإجماع (٧٨)، الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٧٢)، الاستذكار (١٢/١٤٠)، التمهيد (٢/٧٦). قال

ابن المنذر: وانفرد الحسن، فقال: إن ذكره قبل أن يحلق؛ فليعد الطواف.

(٤) الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١).

(٥) الاستذكار (١٢/٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٦، ٢٢٧).

قال أبو محمد: كل من الرَّمْل والمشي سُنَّة ثابتة، فقد ثبت أن ابن عمر مشى ولم يسع، فسئل عن ذلك، فقال: إن أمشي فقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمشي، وإن أسعى فقد رأيتُ رسول الله ﷺ يسعى، وأنا شيخٌ كبيرٌ (الخمسة، خز).

وأجمعوا على أنه يصح سعي من مشى على هيئته جميع ما بين الصفا والمروة، ولا شيء عليه (١).

وأجمعوا على أنه ليس على النساء هرولة في السعي بين الصفا والمروة (٢).

وأجمعوا على أن من سنة السعي أن يكون موضوعاً بالطواف (٣).

وأجمعوا على أنه لا صلاة عقب السعي بالصفا والمروة (٤).

وأجمعوا على أنه يجوز لمن له عذرٌ أو اشتكى مرضاً أن يسعى راكباً (٥).

قال أبو محمد: يُنسب - وهماً - إلى أبي محمد ابن حزم: أنه يقول: الطواف بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً، وهو برئ من ذلك، لم يقل به هو ولا أحدٌ من أهل العلم بالأثر؛ من الظاهرية وغيرهم.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٢٨/٢٦).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٠)، الاستذكار (١٣٩/١٢).

(٣) الاستذكار (٢٤٢/١٣).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٢٨/٢٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٩٩/١٣)، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع

## لَا يَتَحَلَّلُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِلَّا الْمُتَمِّعُ

١١٨٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ فَأَحَلُّوا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يُحَلُّوا إِلَى يَوْمِ التَّحْرِ (ق).

مَتَى يُحْرِمُ، وَمَتَى يَتَوَجَّهُ إِلَى مِثْيَ؟

وقال سبحانه: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ (النجم).

قال ابن عباس: الشفع: يوم التروية وعرفة، والوتر: يوم

النحر.

١١٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَحَلَّلَنَا أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مِثْيَ، فَأَهَلُّنَا مِنَ الْأَبْطَحِ (١) (م).

١١٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَالْفَجْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمِثْيَ (د، هـ، حم)، وَهُوَ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِمِثْيَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

١١٩٠- وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمِثْيَ. قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ. ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلْ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ (ق).

(١) مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دُقَاقُ الْحَصَى، وَالْمَرَادُ بِهِ: الْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَيُعرف اليوم بالمعبدة.

وأجمع العلماء على أن المبيت بمنى ليلة التاسع من ذي الحجة سنة، وليس بركن ولا واجب، فلو تركه لا دم عليه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الحاج ينزل من منى حيث شاء<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن السنة أن لا يخرج من منى حتى تطلع الشمس<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه من السنة أن يصلي الإمام بالناس بمنى يوم التروية: الظهر والعصر والمغرب والعشاء بها مقصورة، ويصلي الصبح<sup>(٤)</sup>.

الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ .. وَكَلَّوْا سَاعَةَ

وقال الله سبحانه: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة:

١٩٨].

ومما روي في تفسير المشهود في قوله تعالى: ﴿وَشَاهِدْ وَمَسْجُودٍ﴾ أنه يوم عرفة.

١١٩١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ، حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَتَزَلَّ بِنَمْرَةَ، وَهِيَ مَتْرَلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ بِعَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُهَجِّرًا، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ رَاحَ فَوَقَّفَ عَلَى الْمَوْقِفِ مِنْ عَرَفَةَ (حم، د).

(١) المجموع، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١)، الإشراف (الإقناع ٨٣١/٢).

(٢) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١)، الإشراف (الإقناع ٨٣١/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٧/١).

(٤) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١)، الاستذكار (١٤٣/١٣).

١١٩٢- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مِصْرَسٍ بْنِ أُوسِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامِ الطَّائِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمُزْدَلِفَةِ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ مِنْ جَبَلِي طَيِّبٌ، أَكَلْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتَعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ حَبْلِ<sup>(١)</sup> إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى تَدْفَعَ، وَقَدْ وَقَفَ قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَةَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَقِيَّتَهُ<sup>(٢)</sup>» (الخمسة) .

١١٩٣- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا وَمَتَى كُلُّهَا مَنَحَرًا، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَعَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفًا، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفًا» (م، حم، د).  
ونحوه في (حم، هـ)، وفيه: «وَكُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌ».

### الإكثار من الدعاء يومها

﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤].

١١٩٤- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَاتٍ، فَرَفَعَ يَدَيْهِ يَدْعُو، فَمَالَتْ بِهِ نَاقَتُهُ فَسَقَطَ خِطَامُهَا، فَتَنَاقَلَ الْخِطَامُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ وَهُوَ رَافِعُ يَدِهِ الْأُخْرَى (حم، ن).

١١٩٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَكَأَنَّ الْحَمْدُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (حم، ت)، وكلفه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ

(١) بفتح الحاء، ويسكون الياء: ما ارتفع من الرمل.

(٢) أصل التقت: الوسخ والقدر.

الدُّعَاءُ دُعَاءَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». وفي الحديث مقال.

### قَصْرُ خُطْبَتِهَا

١١٩٦- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَاءَ إِلَى الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَأَنَا مَعَهُ، فَقَالَ: الرَّوَاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ. فَقَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ سَالِمٌ: فَقُلْتُ لِلْحَجَّاجِ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ تُصِيبُ السُّنَّةَ، فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ، وَعَجِّلِ الصَّلَاةَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: صَدَقَ (خ، ن).

وقد أجمع المسلمون على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج، فمن فاتته يلزمه القضاء في عام قابل، سواء كان الحج الفاتت واجبا، أم تطوعا<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: ما علمتُ أحداً قال: من رآه - أي: هلال ذي الحجة - يقفُ وحده دون الناس<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الإتمام والمنفرد يصليان الظهر والعصر جمعاً في عرفة<sup>(٣)</sup>، وأجمعوا أنهما لا يجهران فيهما بالقراءة<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٢٩٨)، مراتب الإجماع (٧٦)، الاستذكار (١٢/١٥، ٣٥)، التمهيد (٤٢١/٢٤).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١٦/٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٣)، مراتب الإجماع (٧٩)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٠١)، الاستذكار (١٣/١٣٧).

وأجمعوا على أن الأولى من الصلّاتين يؤدّن لها، ويقام<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الخطبة تكون قبل الصلاة<sup>(٢)</sup>.

وإذا لم يخطب الإمام يوم عرفة قبل الظهر؛ فصلاته جائزة بلا خلاف بين أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء في أن السنة تعجيل الظهر والعصر حين تزول الشمس، وأن يقصر الخطبة، ثم يروح إلى الموقف<sup>(٤)</sup>.

قال ابن القطن: وأجمعوا على أن هذا سنة العمل (أي: تعجيل الظهر والعصر) والوقوف بعرفة<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن من فاته الوقوف بعرفة لعذرٍ أو لغير عذرٍ لا يقف بعرفة بعد طلوع الفجر<sup>(٦)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن من وقف بعرفة من ليل أو نهار بعد زوال الشمس من يوم عرفة: أنه مدركٌ للحجّ<sup>(٧)</sup>.

(١) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٢/٢١٤).

(٢) مراتب الإجماع (٧٩)، الاستذكار (١٣/١٤١)، التمهيد (١٩/١٠).

(٣) فتح الباري عن ابن المنير، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٠٠)، الاستذكار (١٣/١٤١-١٤٤).

(٤) المعني عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٣٠١)، الاستذكار (٢/١٣/٢٨).

(٥) الإقناع (٢/٨٣٤).

(٦) ابن تيمية (منهاج السنة ٥/٤١٧، ٢١٨).

(٧) الإجماع لابن المنذر (٧٣)، مراتب الإجماع (٧٥)، التمهيد لابن عبد البر (٩/٢٧٥).

وقال ابن المنذر: وانفرد مالك، فقال: عليه الحجّ من قابل. أي: فيمن تفر من عرفة قبل غروب الشمس، ولم يرجع إليها.



## العبادات

وأجمعوا على أنه يصحّ وقوف غير الطاهر من الرجال والنساء، كالجنب والحائض وغيرهما، ولا شيء عليه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا تشترط النية للوقوف بعرفة، فلو وقف ناسياً أجزاءه بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

ولا يشترط للوقوف بعرفة استقبال القبلة بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

وستر العورة ليس بشرط للوقوف بعرفة بلا خلاف يُعلم<sup>(٤)</sup>.

وحُدود عرفات هي: ما جاوز وادي عُرنة إلى الجبال القابلة ممّا يلي بساتين بني عامر، وليس عُرنة من عرفات، وهذا مجمع عليه<sup>(٥)</sup>.

والوقوف في أيّ جزءٍ من عرفات يصحّ بإجماع الغلماء. وأمّا من وقف بوادي عُرنة، فإن ذلك لا يجزئ، وعليه أجمع العلماء<sup>(٦)</sup>.

وقد أجمعوا على أن وقت الوقوف بعرفة ليس قبل الظهر في التاسع من ذي الحجة، ولا يوم النحر لمن علم أنه يوم النحر، فما بعده<sup>(٧)</sup>.

(١) المجموع عن ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٢) المغني، المجموع (موسوعة الإجماع ٣٠٠/١).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٤) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١).

(٥) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١).

(٦) المجموع، المغني عن ابن عبد البر، تلي الأوطار (موسوعة الإجماع ٢٩٨/١).

(٧) المجموع عن ابن المنذر والعبدي وأبي الطيب، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١)، مراتب الإجماع (٧٦).

واتفقوا على أن الحجاج إذا غلطوا، فوقفوا في العاشر من ذي الحجة، وهم جمعٌ كثيرٌ على العادة: أجزاءهم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من فاته الحج لعدم وقوفه بعرفة لا يخرج من إحرامه إلا بالطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، أي: أنه يحلّ بعمره، وعليه حجّ قابل<sup>(٢)</sup>.

إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة؟

قال جمهور أهل العلم: تُصَلَّى ظهرًا مقصورةً مجموعةً مع العصر، وقال عطاء: يجهر فيها بالقراءة وتُصَلَّى جمعة، وبه قال داود وابن حزم، قال أبو محمد: يقويه أن النبي ﷺ خطب قبل الصلاة، وكان موقفه في حجته يوم الجمعة، فإن صحَّ أنه صلاها جمعة فهو دليلٌ على جواز جمع العصر بعد الجمعة.

الدفعُ إلى المزدلفة ومنها إلى منى وما يتعلقُ بذلك

وقال سبحانه: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴿١١٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَأَسْتَقِفُوا اللَّهَ بِاللهِ عَفُورٌ رَجِيءٌ ﴿١١٩﴾ [البقرة: ١٩٨-١٩٩].

١١٩٧ - عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ<sup>(٣)</sup> (ق).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٥٦/١٤)، المجموع (موسوعة الإجماع ٢٩٩/١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٢٠٣).

(٢) بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٣١٠/١).

(٣) العتق بفتح النون: السير السهل السريع، ليس بالشديد. والفجوة: الموضع المتسع بين شيئين. والنص: فوق العتق.

١١٩٨ - وَعَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»، وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مِثْي، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ» <sup>(١)</sup> الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةَ» (م، حم).

١١٩٩ - وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ <sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، فَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقَيْلَةَ، فَدَعَا اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ فَجَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، حَتَّى رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ (م).

١٢٠٠ - وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيرٌ <sup>(٣)</sup>، فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَقْبَضَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (ع، إ، م).

(١) أي: الحصى التي تستخدم في الخذف وهي صغار، وهو: الرمي بالحصى بين أصبعين.

(٢) أي: لم يصل السنة الركبية التي بين الصلاتين.

(٣) جبل يقابل جبل النور (حراء) من الجنوب، ويشرف على مئى من الشمال.

١٢٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةَ امْرَأَةً ضَخْمَةً بَيْطَةً<sup>(١)</sup>، فَاسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفِيضَ مِنْ جَمْعِ بَيْلِلٍ، فَأَذِنَ لَهَا (ق).

١٢٠٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ (ع).

١٢٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِضَعْفَةِ النَّاسِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بِبَيْلِلٍ (حم).

١٢٠٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ<sup>(٢)</sup> فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الْحَذَفِ (الخمسة).

وقد اتفق أهل العلم على أن من غروب الشمس ليلة النحر إلى قبل طلوع الشمس من يوم النحر = وقتاً للوقوف بمزدلفة<sup>(٣)</sup>.

والسنة الثابتة المتفق عليها تأخير الإفاضة من عرفة إلى غروب الشمس، وتعجيل الإفاضة من مزدلفة قبل طلوع الشمس<sup>(٤)</sup>.

ويستحب عند عامة العلماء أن يقف الحاج بعد صلاة الفجر على المشعر الحرام (جبل صغير في آخر المزدلفة)، ثم يدفع قبل طلوع الشمس، كما صنع النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن من بات بالمزدلفة ليلة النحر، وجمع فيها بين المغرب والعشاء، ووقف بعد صلاة الصبح إلى الإسفار بعد الوقوف بعرفة؛ فإن حجه تام<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: ثقيلة بطيئة من الشيطان، وهو: التعويق والشغل عن المراد.

(٢) أي: حث راحلته على السير الحثيث.

(٣) مراتب الإجماع (٧٩).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٦/٢٦).

(٥) المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٢/١)، الاستذكار (٥٨/١٣).

(٦) البداية، المجموع (موسوعة الإجماع ٣٠٢/١)، الاستذكار (١٤٧/١٣-١٥٠).

وأجمعوا على أن العشاء لا تُصلى أثناء الطريق إلى المزدلفة،  
واختلفوا في المغرب<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن السنة ترك التطوع بين المغرب والعشاء ليلة  
المزدلفة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن السنة أن يدفع من المزدلفة إلى منى قبل طلوع  
الشمس<sup>(٣)</sup>. وأن تقديم الضعفة والنساء في الليل جائز بلا خلاف<sup>(٤)</sup>.

### رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
(١٦٣) لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣].

وعن مجاهد في قوله سبحانه: ﴿وَالْفَجْرِ (١)﴾، هو فجر يوم  
النحر، وليس كل فجر<sup>(٥)</sup>.

١٢٠٥ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ  
النَّحْرِ ضُحَى، وَأَمَّا بَعْدُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ (ع).

١٢٠٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي  
الْجَمْرَةَ عَلَى رَأْسِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: «لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ،  
فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ» (م، حم، ن).

(١) ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ١-٢٥٩/٣).

(٢) فتح الباري عن ابن المنذر، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٠٣).

(٣) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ١/٣٠٤)، الاستذكار  
(٥٣/١٣).

(٤) المغني، فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع ١/٣٠٤).

(٥) الدر المشور (٥٩٣/١٥).

١٢٠٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ، وَقَالَ: هَكَذَا رَمَى الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ (ق).

رَمَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الضَّعَفَاءِ

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا﴾ [التغابن: ١٦].

١٢٠٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ: عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَهَا تَزَلَّتْ لَيْلَةً جَمَعَ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا. فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا. فَصَلَّتْ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَتْ: يَا بَنِيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: فَارْتَحِلُوا. فَارْتَحَلْنَا، وَمَضِينَا حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَصَلَّتِ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَتَاهُ<sup>(١)</sup>، مَا أَرَأَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا<sup>(٢)</sup>، قَالَتْ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ<sup>(٣)</sup> (ق).

١٢٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أُرْسِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمٍّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتِ الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَافَاضَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - تَعْنِي عِنْدَهَا - (د، بسند ض).

١٢١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهِ مَعَ أَهْلِهِ إِلَى مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمُوا الْجَمْرَةَ مَعَ الْفَجْرِ (حم)<sup>(٤)</sup>

(١) أي: يا هذه. قال الجوهري: هذه اللفظة تخصم بالنداء.

(٢) أي: في رمي الجمرة، والقمر يغيب ليلئذ قبيل الفجر.

(٣) للنساء، جمع طعينة.

(٤) في إسناده: شعبة مولى ابن عباس، مختلف فيه.

١٢١١ - وَعَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: قَدَّمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُغْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا مِنْ جَمْعٍ، فَجَعَلَ يَلْطَحُ<sup>(١)</sup> أَفْحَاذَنَا، وَيَقُولُ: «أُبَيْنِي»، لَا تَرْمُوا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» (حم، ن، د، ت)، وَأَلْفُظُهُ: قَدَّمَ قَدَمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وأجمع أهل العلم على أنه إذا رمى على أي حالة كان الرمي، وأصاب مكان الرمي: أن ذلك يجزئه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن النبي رمى يوم النحر في حجته جمرة العقبة بمنى بعد طلوع الشمس<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يرمى في يوم النحر غير جمرة العقبة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من رماها قبل الغروب من يوم النحر بعد الزوال أجزاء، ولا شيء عليه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن التكبير مع كل حصاة في الرمي مستحب<sup>(٦)</sup>.

وأن من لم يكبر عند الرمي: لا شيء عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) اللطح: الضرب بالكف، وليس بالشديد.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٨/٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٤)، بداية المجتهد، المجموع، المغني عن ابن عبد البر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٠٥، ٣٠٦)، التمهيد (٢٦٨/٧).

(٥) الاستذكار (الإقناع ٢/٨٣٩).

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي عن القاضي عياض، بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٠٧).

(٧) الاستذكار (٢١٣/١٣).

وأجمعوا على أن من رماها من فوق الوادي، أو أسفله، أو أمامه؛ فقد أجزأه إن وقعت الحصاة في العقبة، وإن لم تقع فيها، ولا قريباً منها؛ أعاد، ولم يجزه<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: حيثما وقعت الحصاة أجزاء، سواء كانت في الشاخص أم في الحوض، أم في الشاخص وخرجت عن الحوض، وما الشاخص أو الجدار المنسوب إلا علامة على الموضع ومانع من خروج الحصاة عن مكانه.

وأجمعوا على أن المحرم لا يأخذ شيئاً من شعره حتى يرمي جمرة العقبة، فإذا رماها حل له الحلاق والتث<sup>(٢)</sup> كله، ودخل تحت مسمى الإحلال<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: هذا إجماع يخالفه النص، فقد قال النبي ﷺ لمن قال له: حلقتُ قبل أن أرمي: «افعل، ولا حرج»، كما سيأتي بعد قليل في حديث عبد الله بن عمرو.

### التَّحْرُ وَالْحَلْقُ وَالتَّقْصِيرُ

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) الاستذكار (٢١١/١٣)

(٢) قيل: المراد به: أنه أتى بما عليه من المناسك. والمشهور: أن التث ما يصنعه المحرم عند حله من تقصير شعر أو حلقه وحلق العانة وتنف الإبط وغيره من خصال الفطرة، ويدخل في ذلك نحر البدن وقضاء جميع المناسك؛ لأنه لا يقضي التث إلا بعد ذلك، وأصل التث: الوسخ والقذر.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٦/٧، ٣١١/١٩).



قال أبو محمد: الأعمال بعد الرمي: التحر ثم الحلق ثم الطواف، وقد جاء ترتيبها في القرآن على هذا النحو: فإن الله ذكر شكرهم على ما رزقهم من بهيمة الأنعام، ثم قضاء التفت، وهو الحلق، ثم قال: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، وكان النبي ﷺ يتأول القرآن.

١٢١٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنِّي، فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنزِلَهُ بِيَمِينِي وَتَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَّاقِ: «خُذْ». وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْإَيْمَنِ، ثُمَّ الْإَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ (م، حم، د).

١٢١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ. قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ» (ق).

١٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ<sup>(١)</sup> رَأْسَهُ، وَأَهْدَى، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ نِسَاءَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ، قُلْنَ: مَا لَكَ أَنْتَ لَمْ تَحِلَّ؟ قَالَ: «إِنِّي قَلَدْتُ هَدْيِي، وَكَبَدْتُ رَأْسِي، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أُحِلَّ مِنْ حَجَّتِي، وَأُحْلِقَ رَأْسِي» (حم).

١٢١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ» (د، قط).

(١) أي: جعل فيه شيئاً نحو الصمغ، ليجمع شعره، لئلا يتشعث في الإحرام، أو يقع فيه القمل.

وأجمع أهل العلم على أن حلق شعر الرأس وتقصيره نسكٌ من مناسك الحج، وركنٌ من أركانه، لا يحصل إلا به، وهذا قول العلماء كافة. وقد انعقد الإجماع على أن الحلق أفضل<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ما أعظمه من إجماع، وإن كان جمهور أهل العلم لا يرون الحلق ركنًا من أركان الحج.

واتفقوا على أن القارن يحلّ بحلق واحد<sup>(٢)</sup>، وأنه لا يحلّ حتى يحلّ منهما جميعًا بآخر عمل الحج<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الأصلح يُمرّ على رأسه موسى عند الحلق<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: هذا إن كان له شعراتٌ في رأسه، وأما إن كان أقرع ففي الإجماع غرابة، مع أنني أقول بما قالوه؛ لأن الغرض هو الامتثال، ولذلك نظائر كثيرة في السنة، منها التيمم، والمسح على العمامة، والخفين، فكل ذلك لا يحصل به شيء سوى الامتثال.

واتفقوا على أن الأذنين ليسا من الرأس [في حكم الحلق]، فالذي يجب عليه حلق رأسه في الحج، ليس عليه أن يأخذ ما على أذنيه من الشعر<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن المشروع في حق المرأة أن تقصر شعرها، ولا تحلق<sup>(٦)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٧٨)، المجموع، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٨/١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٧/٢٦).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٩/٥).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٩/١٥، ٣٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٥).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٤١/٤).

(٦) الإجماع (٧٥)، فتح الباري، المغني، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٩/١)، الاستذكار (١٠٧/١٣، ١١٥)، التمهيد (٢٦٧/٧).

واتفقوا على أن النحر لا يجوز قبل يوم النحر<sup>(١)</sup>.  
 واتفقوا على أن الضحايا لا يجوز ذبحها قبل طلوع الفجر من يوم  
 النحر<sup>(٢)</sup>.

### الإفاضة من منى للطواف يوم النحر

وقال سبحانه: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].  
 ١٢١٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ  
 النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى (ق).  
 ١٢١٧- وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَصْرَفَ إِلَى  
 الْمُنْحَرِ فَنَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ<sup>(٣)</sup> (م).  
 وأجمع أهل العلم على أن الطواف الواجب هو طواف الإفاضة<sup>(٤)</sup>.  
 وهو الذي يحبس الحائض فلا يبدئها منه، ولا ينوب عنه دم<sup>(٥)</sup>.  
 واتفقوا على أن من طاف طواف الإفاضة يوم النحر أو بعده، وكان  
 قد أكمل مناسك حجّه ورمى؛ فقد حل له الصيد والنساء والطيب  
 والمخيط والنكاح والإنكاح، وكل ما امتنع بالإحرام<sup>(٦)</sup>.

(١) الموضح (الإقناع ٢/٨٦٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٨).

(٣) ظاهر هذا التعارض مع حديث ابن عمر السابق (ثم رجع فصلى الظهر بمنى)، وقد  
 ذكر أهل العلم عدة أوجه للجمع بينهما، من ذلك ما ذكره النووي: أن النبي ﷺ  
 أفاض قبل الزوال وطاف وصلى الظهر بمكة في أول النهار، ثم رجع إلى منى  
 وصلى بها الظهر مرة أخرى إماماً بأصحابه؛ نافله.

(٤) الإجماع (٧٥)، مراتب الإجماع (٧٥)، الاستذكار (١٣/٢٦٤).

(٥) التمهيد (١٧/٢٦٧)، المغني، النيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/٧٦٩).

(٦) مراتب الإجماع (٧٩)، المحلى، المغني، شرح صحيح مسلم، فتح الباري  
 (موسوعة الإجماع ١/٣١٠)، التمهيد (١٩/٣٠٩).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَوْمَ النَّحْرِ الْعَاشِرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، إِلَى انْسِلَاخِ  
ذِي الْحِجَّةِ، وَقْتُ لَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ<sup>(١)</sup>.

تَقْدِيمُ النَّحْرِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالْإِفَاضَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

١٢١٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ،  
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «أَزْمُ،  
وَلَا حَرَجَ». وَأَتَاهُ آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي ذَبَخْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ:  
«أَزْمُ، وَلَا حَرَجَ». وَأَتَى آخَرُ، فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ  
أُرْمِيَ؟ فَقَالَ: «أَزْمُ، وَلَا حَرَجَ» (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ  
رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا. ثُمَّ قَامَ آخَرُ، فَقَالَ:  
كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا؛ حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرُ، نَحَرْتُ قَبْلَ  
أَنْ أُرْمِيَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ». لَهُنَّ  
كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ، وَلَا حَرَجَ» (ق).

و(م): فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ مِمَّا يَنْسِي الْمَرْءُ، أَوْ  
يَجْهَلُ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا، وَلَا حَرَجَ» (م).

قال أبو محمد: قول السائل: كنتُ أحسبُ أن كذا .. مشعرٌ بأنه  
فعل جهلاً، فيعذر لأنه جاهل، ولكن قول النبي ﷺ: افعل. وقوله:  
افعلوا ولا حرج = دليل على الجواز مطلقاً.

(١) مراتب الإجماع (٨٠)، شرح النووي، المجموع بداية المجتهد (موسوعة  
الإجماع ٧٦٩/٢).

١٢١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ» (ق).  
 وَفِي رِوَايَةٍ: سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ؟ قَالَ: «أُذْبِحْ، وَلَا حَرَجَ». وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَمَا أَمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلْ، وَلَا حَرَجَ» (خ، ن، د، هـ).

وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ» (خ).

وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ أَنْ يَرْمِيَ جِمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَنْحَرُ بِذَنْتِهِ، ثُمَّ يَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ لِبُلُوغِ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَنَحْرُ الْهَدْيِ قَبْلَ الْحَلْقِ هُوَ الْأُولَى عِنْدَ الْجَمِيعِ<sup>(٢)</sup>.

اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنْتَزَعُ مِنْكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ﴾ [الحج: ٦٧].

١٢٢٠ - عَنِ الْهَرْمَّاسِ بْنِ زِيَادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى نَاقَتِهِ الْعُضْبَاءِ<sup>(٣)</sup> يَوْمَ الْأَضْحَى بِمِنَى (حـ، د).

(١) الاستذكار (١٣/٣٢٥)، التمهيد (٧/٢٦٦).

(٢) الإقناع (٢/٨٦٥).

(٣) الناقة التي قُطِعَ طرفُ أذنها. وكل ما قطع من الأذن؛ فهو جَدْع. فإذا بلغ الربيع؛ فهو قَصْع. فإذا جاوزَه؛ فهو عُضْب. فإذا استوصلت؛ فهو صلْم. وقد جاء في الحديث أنه ﷺ كان له ناقة تسمى العضباء، وناقة تسمى الجدعاء =

١٢٢١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنَى يَوْمَ النَّحْرِ (د).

١٢٢٢- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَحَنُّ بِمِنَى، فَفُتِحَتْ أَسْمَاعُنَا حَتَّى كُنَّا نَسْمَعُ مَا يَقُولُ وَتَحَنُّ فِي مَنَازِلِنَا، فَطَفِقَ يُعَلِّمُهُمْ مَنَاسِكَهُمْ حَتَّى بَلَغَ الْجَمَارَ، فَوَضَعَ أَصْبَعِيهِ السَّبَّابَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «بِحَصَى الْخَذْفِ». ثُمَّ أَمَرَ الْمُهَاجِرِينَ فَتَزَلُّوا فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، وَأَمَرَ الْأَنْصَارَ فَتَزَلُّوا مِنْ وَرَاءِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ نَزَلَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ (د، ن) بِمَعْنَاهُ.

١٢٢٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَتِ الْبَلَدَةُ؟». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قَرُبٌ مَبْلُغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا؛ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» (خ، حم).

( )  
- وفي حديث آخر: صلما، وفي رواية أخرى: منخرمة. هذا كله في الأذن، فيحتمل أن يكون كل واحد صفة ناقة مفردة، ويحتمل أن يكون الجميع صفة ناقة واحدة، فسيماها كل واحد منهم بما تُخِيلُ فيها. انظر: النهاية لابن الأثير (قصو).

قال أبو محمد: كانت هذه الخطبة في غالب الظن خطبة يوم العيد حين ارتفع الضحى، على بغلة شهباء، كما ثبت ذلك من حديث رافع بن عمرو المزني. رواه (د) بسند صحيح.

١٢٢٤- وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرِ، قَالَا: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَيْنَ أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَتَحْنُ عِنْدَ رَاحِلَتِهِ، وَهِيَ خُطْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي خَطَبَ بِمَوْتِي (حم، د).

١٢٢٥- وَعَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَأَفْضَلُ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لَأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدٍ، وَلَا لَأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبْلَغْتُ؟». قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (حم).

اِكْتِفَاءُ الْقَارِنِ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ:

وقال تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج:

٦٧].

١٢٢٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ؛ أَجْزَأَهُ لِهَيْبَا طَوَافٍ وَاحِدًا» (حم، ه) (١).

وفي لفظ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ أَجْزَأَهُ طَوَافٍ وَاحِدًا وَسَعْيٍ وَاحِدًا مِنْهُمَا، حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» (ت) (٢).

(١) الحديث صحيح وقفه على ابن عمر غير واحد، وقد تفرّد عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، فرفعه. والبدراوردي روايته عن عبيد الله منكورة.

(٢) قال الترمذي: وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن عمر، ولم يرفعه، وهو أصح.

١٢٢٧- وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ؛ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (ق).

١٢٢٨- وَعَنْ طَاوُسٍ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنهَا أَهَلَّتْ بِالْعُمْرَةِ، فَقَدِمَتْ وَكَمْ تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ، فَتَسَكَتِ الْمَنَاسِكُ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ: «يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ». فَأَبَتْ، فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ (م، ح).

١٢٢٩- وَعَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ عَائِشَةَ أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ» (م).

وأجمع أهل العلم على أن من تمتع بالعمرة إلى الحج أن عليه طوافين، طوافًا للعمرة لِحَلِّهِ مِنْهَا، وطوافًا للحج يوم النحر، وهو طواف الإفاضة<sup>(١)</sup>.

وفي اختيارات ابن تيمية: أن المتمتع أيضًا يكفيه سعي واحد، وهي رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup>.

### الْمَيْتُ بِمِنَى لِيَالِي مِنَى

وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ٢٠٣].

١٢٣٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِنَى، فَمَكَثَ بِهَا لِيَالِي

(١) بداية المجهتد (موسوعة الإجماع ٢/ ٧٧٠).

(٢) اختيارات شيخ الإسلام (١٤٣).



أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، يَرْمِي الْجَمْرَةَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَ الْأُولَى، وَعِنْدَ الثَّانِيَةِ، فَيُطِيلُ الْقِيَامَ وَيَتَضَرَّعُ، وَيَرْمِي الثَّلَاثَةَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا (حم، د)، وزيادة «حين صلى الظهر» أنكرها الحفاظ.

١٢٣١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيْتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنِي مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ؛ فَأُذِنَ لَهُ (ق).

قال أبو محمد: ليس في إيجاب المبيت بمنى نص، وقد ذكر الله مناسك الحج بأماكنها، فذكر غرفات، والمشعر الحرام، ولم يذكر في شأن منى سوى الزمان، والمكث بمنى إنما هو لرمي الجمرة، وقد صح عن ابن عباس أنه قال: إذا رميت الجمرة فبت حيث شئت.

رَمَى الْجِمَارِ وَالِدُعَاءُ عِنْدَهَا إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٢٠١) أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ [البقرة].

١٢٣٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ؛ رَمَيْنَا (خ، د).

١٢٣٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا (ت) (١).

(١) إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عمر العمري، الراوي عن نافع.

وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِبًا، وَسَائِرَ ذَلِكَ مَاثِيًا، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ (حم) (١).

١٢٣٤ - وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَسْهَلُ (٢)، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوَسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيَسْهَلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ (خ، حم).

١٢٣٥ - وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَتَى، يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ يَرْمُونَ الْعِدَاةَ وَمِنْ بَعْدِ الْعِدَاةِ لِيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ (الخمسة).

وَفِي رِوَايَةٍ: رَخَّصَ لِلرِّعَاءِ أَنْ يَرْمُوا يَوْمًا، وَيَدْعُوا يَوْمًا (ن، د).

١٢٣٦ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: سَعَدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَجَعْنَا فِي الْحَجَّةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَبَعْضُنَا يَقُولُ: رَمَيْتُ بِثَلَاثَةِ حَصِيَّاتٍ، وَكَمْ يَعْجَبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ (حم، ن) (٣).

واتفق أهل العلم على أن ثلاثة أيام بعد يوم النحر هي أيام رمي الجمار، وأن وقت الرمي فيها بعد الزوال (٤).

(١) إسناده ضعيفٌ للعلّة السابقة نفسها.

(٢) أي: فينحدر إلى المكان السهل.

(٣) الحديث في سننه انقطاع؛ مجاهدٌ لم يسمع من سعد بن مالك.

(٤) مراتب الإجماع (٧٩)، التمهيد لابن عبد البر (٧/٢٧٢).

وأجمعوا على أن إتيان الجمار ماشياً وراكباً جائز<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: أما البيوتة بمكة وغيرها من منى ليالي التشريق، فغير جائز عند الجميع، إلا للرعاء... ولمن عليه السقاية من آل العباس<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: ، هذا من أوهى الإجماعات، التي يخالفها مذاهب العلماء والأئمة. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: إذا رميت النجوة؛ فبت حيث شئت.

وقد أجمع أهل العلم على أن الصبي الذي لا يطيق الرمي: أنه يُرمى عنه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن حصى الجمار يجوز أخذها من حيث كان، بلا خلاف<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من خرج في غير أيام الحج إلى منى: أنه لا يقصر الصلاة<sup>(٥)</sup>.

ومن أراد الخروج من منى شاخصاً عن الحرم، غير مقيم بمكة، فإنه ينفر بعد الزوال من اليوم الثاني من أيام التشريق، وعليه أجمع أهل العلم. ويجوز له أن ينفر في اليوم الثالث من أيام التشريق، وهو مجمع عليه. أما النفر في يوم ثاني النحر فلا يجوز بإجماع الناس<sup>(٦)</sup>.

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٥/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٥٩/١٧).

(٣) الإجماع (٧٥)، المجموع، المغني (موسوعة الإجماع ٢٠٧/٢).

(٤) المغني، المجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٣٠٦/١).

(٥) الإجماع لابن المنذر (٧٥).

(٦) المغني، المجموع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٠٥/١). والفرق بينه وبين الحاج: أن الحاج يقصر؛ لأنه قاصد إلى مكان أبعد يُعدّ سفرًا.

وأجمعوا على أن من فاته رمي الجمار أيام منى بعذرٍ أو بغير عذر أنه لا يرمي<sup>(١)</sup>، قال ابن عبد البر: ولكن يجبره بالدم أو الطعام، على حسب ما للعلماء في ذلك من الأقاويل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: يذكر الفقهاء هنا مسألة التمر في اليوم الثاني عشر قبل غروب الشمس، وأن من أدركه الغروب وجب عليه البقاء، ولا دليل عليه، لا من الأثر ولا من النظر، والأثر المروي عن عمر هو فيمن أدركه الغروب وهو لم يرد التمر من قبل، والأثر بكل حال - إن صح - غير ملزم؛ لأنه لا حجة لأحد بعد رسول الله ﷺ.

### مَاءُ زَمْزَمَ

وقال سبحانه: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وزمزم من آياته، وآية سقاية الحاج تتضمنه.

١٢٣٧ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ» (حم، ك. وفي سنده مقال).

١٢٣٨ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحْمِلُهُ (ت، ك وصححه).

١٢٣٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ، اذْهَبْ إِلَى أُمَّكَ فَاتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا. فَقَالَ: «اسْقِنِي». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ. قَالَ: «اسْقِنِي». فَشَرِبَ، ثُمَّ أَتَى زَمْزَمَ وَهُمْ يَسْتَقُونَ، وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا، فَإِنَّكُمْ عَلَى

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٥/٢١٧، ٢١٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٧/٢٥٥).

عَمَلٍ صَالِحٍ». ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا؛ لَنَزَلْتُ حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» - يعني: عَاتِقَهُ - وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ (خ).

١٢٤٠ - وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ آيَةَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُتَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَّعُونَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ» (هـ، ضعيف).

وقال طاووس: شربه من تمام الحج.

قال أبو محمد: وردت أحاديث في استهداء ماء زمزم وحمله، لا يضح منها شيء لدى أولي العلم، منها حديث عائشة المتقدم. والثابت الشرب منه والتضلع عند مكانه من الحرم، وقد يكون للمكان وبركته معنى في خواص التفع به، وفي التجارب شواهد على ذلك. ومن المحدثات اليوم توزيعه أو بيعه مقروءاً عليه.

### التَّوْدِيعُ بِالطَّوَافِ

وقال جل شأنه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

قال ابن عباس: يثوبون إليه، ثم يرجعون.

قال أبو محمد: تلك هي عادة المشتاق، يجعل آخر عهده بمحبوبه، ويجعله آخر من يودع، وإنما يودع كبير القوم في الآخر. وعن ابن عباس أيضاً: أنه المراد بقول الله: ﴿وَلَيَطَّوَّفُنَّ بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾ [الحج: ٢٩].

١٢٤١ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْفِرُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ» (م، حم، د، هـ).

وفي رواية: أَمِيرَ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ (ق).

١٢٤٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَصْدُرَ قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، إِذَا كَانَتْ قَدْ طَافَتْ فِي الْإِفَاضَةِ (حم).

وقد اتفق العلماء على أن طواف الوداع ليس ركناً<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: علمنا أنه ليس بركن من خبر صفة المذكور في حديث عائشة الآتي بعد قليل.

واتفقوا على أنه يسقط عن الحائض والنفساء إذا طافا طواف الإفاضة<sup>(٢)</sup>.

ومن طاف طواف الوداع، ومكث بمكة بعذر، كما لو قضى حاجة في طريقه، أو باشتغاله بأسباب سفره، كما لو اشترى زاداً، أو شيئاً لنفسه في طريقه، فإنه لا يعيد الطواف، وهو قول مالك والشافعي بلا مخالف<sup>(٣)</sup>.

الحائض إذا لم تُفَضَّ، ولم يمكن أن ينتظرها رفقها

وقال الله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

١٢٤٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْبٍ بَعْدَ مَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ. قَالَ: «فَلْتَقِرِّي إِذْنًا» (ق).

قال أبو محمد: وهذا الحديث في الحائض إذا أمكن انتظار رفقها، وأما إذا لم يمكن فإنها تستحفظ وتطوف، كذا قال ابن

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢١٥).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/١٥٣).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢/٧٧٠).

تيمية، قال: لأنها لا تخلو من أحد أمور خمسة، إما أن يقال: تمكث وحدها، أو ترجع بلا طواف إلى أن يمكنها الرجوع، أو: تتحلل كتحلل المحصر، أو يقال: لا يجب عليها الحج أصلاً إذا خافت الحيض. وكل هذا إضرارٌ بها، فلم يبقَ إلا الخامس، وهو الذي قدمناه. هذا ملخص رأيه رحمته. وقد بدا لي فيه وجهان آخران، أحدهما: سقوط الطواف عنها، ولا قائل به. والثاني: أنها تُتنب من يطوف عنها؛ لأنها عاجزة، كما تنيب في الرمي، وكما ينيب المرء العاجز من يحج عنه. وأي عجز أكبر من هذا؟!

### فَوَاتُ الْحَجِّ وَالْإِحْصَارِ

وقول الله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:

١٩٦].

وقوله سبحانه: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدْيِ مَعَكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: ٢٥].

١٢٤٤- عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرَجَ؛ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى». قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ (الخمسة).

١٢٤٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبَكُمْ سِنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ حُيسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالنَّيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيَهْدِي، أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا (خ، ن).

١٢٤٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ أَمَرَ أَبَا أَيُّوبَ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَا الْحَجَّ فَاتَيَا:

يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجِلَّ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِيَا، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ (مالك).

١٢٤٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حُجِسَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ (مالك).

١٢٤٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ (شافعي).

وقد تقدّم ما جاء في الاشتراط لمن خاف الإحصار.

وقد اتفق أهل العلم على أن المحصر بعدو، له أن يتحلل<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه متى كان دوام الإحرام يحصل به ضررٌ يزولُ بالتحلل: أن له التحلل<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه إن زال الحصر قبل التحلل من الإحرام، فعلى المحصر المضي لإتمام الحجّ، وإن زال الحصر بعد فوات الحجّ تحلل بعمل عمرة<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن إيجاب الحجّ على المحصر فرض<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن من أخطأ العدد أنه لا يحله إلا الطواف بالبيت<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٧).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٧).

(٣) فتح الباري عن ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣١٦)، الاستذكار (١٢/٣٠٠).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٢٢٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٩٧).



تَحَلَّلُ الْمُحْضَرُ بِالتَّحْرِثِ ثُمَّ الْحَلْقُ حَيْثُ أُخْضِرَ مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ  
وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أُخْضِرْتُمْ فَلَا تَسْتَسِرُّوهُ مِنَ الْهُدْيِ وَلَا تَخْلِفُوا أَرْوَاحَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ  
الْهُدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

١٢٤٩- عَنِ الْمِسْوَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ  
أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ (خ).

١٢٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّمَا الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ  
حُجَّتَهُ بِالتَّلَذُّذِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يَحِلُّ وَلَا يَرْجِعُ،  
وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هُدْيٌ وَهُوَ مُحْضَرٌ؛ تَحَرَهُ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ،  
وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَبْعَثَ بِهِ؛ لَمْ يَحِلَّ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحَلَّهُ (خ).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً فيمن حصره العدو، وغلب  
رجاؤه في الوصول وإدراك الحج: أنه يقيم على إحرامه حتى يأس،  
فيحل، ولا يقضي إلا أن يكون ضرورة<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن من أيس أن يصل إلى البيت، فجاز له  
أن يحل فلم يفعل حتى خلى نسيله: أن عليه أن يمضي إلى البيت ليتم  
نسكه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن المحضَر بتعدو أو مرض أو ما أشبهه إذا تحلل  
بالإحصار، وكان حجه حجاً فريضة؛ فعليه القضاء<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستذكار (٩١/١٢). والضرورة: من لم يسبق له الحج.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٧٦).

(٣) نيل الأوطار عن المهدي، بداية المجتهد، المجموع (موسوعة الإجماع

### الحجُّ كُلُّ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ

وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥].

١٢٥١ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: إِنَّ عَبْدًا صَحَّحْتُ لَهُ جَسْمَهُ وَوَسَّعْتُ عَلَيْهِ فِي الْمَعِيشَةِ يَمْضِي عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ لَا يَقْدُ إِلَيَّ لَمَحْرُومٌ» (حب).

قال أبو محمد: لا يلزم أن يكون الوفود المذكور في الحديث حجاً، فمن وقد إليه معتمراً نجا من الحرمان، إن كان الحديث صحيحاً، فقد قال الدارقطني: لا يصح من طرقه شيء. وصححه ابن حبان، ومن المعاصرين الألباني.

### زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ

وختم الله آيات الحج بقوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحج: ٣٧]، وكل عمل صالح فوق الفريضة إحسان.

١٢٥٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» (ق).

قال أبو محمد: اتفق العلماء على أن زيارة مسجد النبي ﷺ ليست من مناسك الحج، وأن من قضى حجه ولم يزر فقد أدى ما عليه؛ ولا يصح في فضل زيارة القبر الشريف حديث خاص به، وقد من الله على المؤمنين بأن يسلموا عليه حيث كانوا ويبلغه ذلك، ويرد عليهم.

## الهدى والأنطامي

إشعارُ البدن<sup>(١)</sup> وتقليدُ الهدى<sup>(٢)</sup> كُله

وقال الله سبحانه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا سَعَتِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدَى وَلَا الْقَلْبِدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّن تَرِيحِهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢].

وقال سبحانه: ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن سَعَتِيرِ اللَّهِ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢٥٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِبَدْيِ الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا نَاقَتَهُ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتَ الدَّمَ عَنْهَا<sup>(٣)</sup>، وَقَلَّدَهَا تَعْلِينَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ (م، حم، د، ن).

١٢٥٤ - وَعَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ، قَالَا: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي بَضْعِ عَشْرَةِ مِثَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَدْيِ الْحُلَيْفَةِ قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدَى وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ (خ، حم، د).

١٢٥٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا فَقَلَّدَهَا (ع).

وأجمع أهل العلم على أن تقليد البدن سنة<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أن يشق أحد جنبي سنام البدنة، حتى يسيل الدم، ويجعل ذلك لها علامة أنها هدى.

(٢) هو أن يعلق في عنقه قطعة من جلد أو نحوه.

(٣) أماطه.

(٤) الاستذكار (١٢/٢٧٢).

ولا خلاف أن الإبل والبقر تُقَلَّد نعلًا أو نعلين<sup>(١)</sup>، واختلفوا في تقليد الغنم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن إشعار البدن حسنٌ، بل جعله بعضهم من التَّسْك، إلا أبا حنيفة؛ فإنه كرهه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن أفضل الهدايا الإبل، واختلفوا في الضحايا<sup>(٤)</sup>، واتفقوا أن الغنم يكون منها الأضاحي<sup>(٥)</sup>.

والهدي الذي يسوقه المحرم من الحل أفضل باتِّفاق المسلمين ممَّا يشتريه من الحرم<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن بيع الهدي التطوع لا يجوز، مع إجازتهم الاشتراك فيه<sup>(٧)</sup>.

الْبَدَنَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ عَنْ سَبْعِ شَيْءٍ

وقال تعالى: ﴿وَالْبَدَنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢٥٦ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِثْلًا فِي بَدَنَةٍ (ق).

(١) الاستذكار (٢٦٥/١٢)

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٦٤/٢٢، ٢٦٥).

(٣) النوادر (الإقناع ٨٥٨/٢).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٠/٢).

(٥) مراتب الإجماع (٧٦).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٢/٢٦).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٥٦/١٢، ١٥٧).

١٢٥٧ - وفي رواية قال: اشتركتنا مع النبي ﷺ في الحج والعمرة، كل سبعة منّا في بدنته، فقال رجل لجابر: أيشترك في البقر ما يشترك في الجزور؟ فقال: ما هي إلا من البدن (م).

١٢٥٨ - وعن حذيفة رضي الله عنه، قال: شرك رسول الله ﷺ في حجته بين المسلمين في البقرة عن سبعة (حم).

قال الطبري: اجتمعت الأمة على أن البدنة والبقرة لا تجزئ عن أكثر من سبعة<sup>(١)</sup>.

### الهدْيُ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ الْمَحِلِّ

وقال سبحانه: ﴿وَلْيُؤْفِقُوا نَذْوَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

قال ابن عباس: يعني نحر ما نذروا.

١٢٥٩ - عن أبي قبيصة ذؤيب بن حنبل، قال: كان النبي ﷺ يبعث معه بالبدن، ثم يقول: «إِنْ عَطِبَ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا شَيْءٌ، فَخَشِيتَ عَلَيْهَا مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهَا صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رِفْقَتِكَ» (م، حم، هـ).

١٢٦٠ - وعن ناجية الخزاعي رضي الله عنه - وكان صاحب بدن رسول الله ﷺ -، قال: قلت: كيف أصنع بما عطِبَ من البدن؟ قال: «انحره، واغمس نعله في دمه، واضرب صفحته، وخل بين الناس وبينه قلياً كلوه» (حم، د، ت، هـ).

- ولا خلاف بين أهل العلم في أن هدي التطوع إذا عطِبَ قبل بلوغ المحل أن يُصنع به ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) اختلاف العلماء (الاستذكار ١٥/١٩٠).

(٢) هلك.

(٣) الاستذكار (١٢/٢٨٠).

قال ابن عبد البر: وإن كان واجباً وعطِبَ قبل بلوغ محلّه أنه يأكله كلّهُ إن شاء، أو أطعمه؛ لأنّ عليه بدّكّه، وعليه الجمهور<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا أنّ من نحر في غير الحرم لم يجزه<sup>(٢)</sup>.

### الأكلُ من دَمِ التَّمْتُعِ وَالْقِرَانِ وَالتَّطَوُّعِ

وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

١٢٦١- وفي صفة حديث جابر رضي الله عنه: حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ: ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْجَرِ، فَنَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً بِيَدِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا رضي الله عنه، فَنَحَرَ مَا غَيْرَ<sup>(٣)</sup>، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قِدْرِ فَطِيخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا، وَشَرِبَا مِنْ مَرَقِهَا (م، حم).

١٢٦٢- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ ثَلَاثَ حِجَجٍ؛ حِجَّتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ، وَحِجَّةَ بَعْدَ مَا هَاجَرَ وَمَعَهَا عُمْرَةٌ، فَسَاقَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ بَدَنَةً، وَجَاءَ عَلِيٌّ رضي الله عنه مِنَ الْيَمَنِ بِبَقِيَّتِهَا، فِيهَا جَمَلٌ لِأَبِي لَهَبٍ فِي أَنْفِهِ بُرَّةٌ<sup>(٤)</sup> مِنْ فِضَّةٍ فَنَحَرَهَا، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ فَطِيخَتْ، وَشَرِبَ مِنْ مَرَقِهَا (ت، هـ) وَقَالَ: فِيهِ جَمَلٌ لِأَبِي جَهْلٍ.

١٢٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْفِعْدَةِ، وَلَا تُرَى إِلَّا الْحِجُّ، فَلَمَّا دَتَوْنَا

(١) الاستذكار (١٢/٢٨٤)

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٤٢٥).

(٣) أي: ما بقي.

(٤) بضم الباء، وتخفيف الراء: حلقه.

مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقْرٍ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ (ق).

ولا خلاف بين أهل العلم أن هدي التطوع إذا بلغ محله يأكل منه صاحبه إن شاء؛ لأنه في حكم الضحايا<sup>(١)</sup>. ولا خلاف بينهم في أن هدي التمتع والقران واجب<sup>(٢)</sup>.

### الْحَثُّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ

وقال سبحانه: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجِئْتُمْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَاعَ وَالْمُعْتَرِّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحج].

١٢٦٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هِرَاقَةِ دَمٍ، وَإِنَّهُ لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا» (ت، ه).

١٢٦٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحِّ؛ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا» (حم، ه - بسند ضعيف)<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الأضحية مشروعة، وليست واجبة<sup>(٤)</sup>.

(١) الاستذكار (١٢/٢٨١).

(٢) الاستذكار (الإقناع ٢/٨٥٤).

(٣) فيه: عبد الله بن عياش، ضعيف، وقد اضطرب فيه.

(٤) المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٠٤).

وأجمعوا على أن يوم النحر يوم أضحى<sup>(١)</sup>.

هل ضحى النبي ﷺ عمن لم يضح من أمته ؟

وقال الله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وقال جل جلاله: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾ [الحج: ٣٤].

١٢٦٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَ الْأَضْحَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَبِي بِكَبْشٍ فَذَبِحَهُ، فَقَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ هَذَا عَنِّي، وَعَمَّنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي» (حم، د، ت).

المُعْزَى مِنَ الْأَضْحَى، وَمَا يَجْتَنِبُهُ الْمُضْحِيُّ فِي الْعَشْرِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْلَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

وقال: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٦].

١١٩٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسْنَةً إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ» (م، حم، ن، د).

١٢٠٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ (ن).

١٢٠١- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةً، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي جَذَعٌ؟ فَقَالَ: «ضَحَّ بِهِ» (ق).



وفي رواية: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَفْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحَّحْ بِهِ أَنْتَ». قُلْتُ: وَالْعَتُودُ مِنْ وَكْدِ الْمَعْزِ: مَا رَعَى، وَقَوِي، وَأَتَى عَلَيْهِ حَوْلٌ (ع إ لأ د).

١٢٠٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَيْلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ؛ فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» (ع إ لأ خ).

وأجمعت الأمة على أن للهدايا والضحايا حداً من الأسنان لا يجزي ما دونه <sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه لا يجزئ في الأضحية من الإبل والبقر والمعز إلا الثني فصاعداً، ولا من الضأن إلا الجذع. والذكر والأنثى سواء <sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الجذع من المعز لا يجزئ اليوم عن أحد <sup>(٣)</sup>. وأما الجذع من الضأن؛ فمجمع على إجزائه عند جماعة الفقهاء <sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حزم: الأضحية جاترة بكل ما يؤكل ليحمه من ذي أربع أو طائر .. كالدَّيَكِ <sup>(٥)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن من أراد أن يضحي أنه لا يأخذ من شعره وظفره شيئاً من حين أن يهَلَّ هلال ذِي الْحِجَّةِ <sup>(٦)</sup>.

(١) الموضح (الإقناع ٢/٨٥٦).

(٢) المجموع، بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٠٥)، الاستذكار (١٢/١٧٤)، الموضح، الإنباه (الإقناع ٢/٨٥٦، ٨٩٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/١٨٥)..

(٤) المرجع نفسه (٢٣/١٨٨)..

(٥) المنحلي (٩٧٧).

(٦) المنحلي (موسوعة الإجماع ١/١٠٧)، مراتب الإجماع (٢٤٨).

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَصْحِي، وَمَا يُحْمَدُ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْرَضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

١٢٠٣- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَصْحِي: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرَهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضَلَعُهَا»<sup>(١)</sup>، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي<sup>(٢)</sup>» (الخمسة).

١٢٠٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ<sup>(٣)</sup> الْعَيْنَ، وَالْأَذْنَ وَأَنْ لَا نُضْحِي بِمُقَابَلَةٍ وَلَا مُدَابِرَةٍ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا خَرْقَاءَ<sup>(٤)</sup>» (الخمسة).

١٢٠٥- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُسَمِّنُ الْأُضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ (خت، ووصله أبو نعيم في المستخرج).

١٢٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ<sup>(٥)</sup>، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ (الخمسة).

قال الشوكاني: معناه: أن فمه أسود، وقوائمه وحول عينيه، وفيه دليل على أنها تستحب التضحية بما كان على هذه الصفة.

(١) اهوجاجها.

(٢) التي لا تمخ لها لضعفها.

(٣) أي: ننظر إليهما، ونتأمل في سلامتهما من آفة تكون بهما، كالعور والجدع.

(٤) قال ابن عبد البر: المقابلة: ما قطع طرف أذنها، والمدابرة: ما قطع من جانبي الأذن، والشرقاء: المشقوقة الأذن، والخرقاء: المتقوية الأذن.

(٥) منجب في ضرابه.

١٢٠٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ سَمِيئَيْنِ عَظِيمَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَتَيْنِ مَوْجُوعَيْنِ <sup>(١)</sup> (حم).

واتفق أهل العلم على أن العوراء البيّن عورها، والعمياء البيّنة العمى، والعرجاء البيّنة العرج، والمریضة البيّنة المرض، والعجفاء التي لا مَخَّ لها = أنها لا تجزئ في الأضاحي <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: من العيوب التي تتقى في الضحايا بإجماع: قطع الأذن أو أكثره، والعيب في الأذن مراعى عند جماعة العلماء في الضحايا، واختلفوا في السكاء، وهي: التي خلقت بلا أذن <sup>(٣)</sup>.

وأجمع العلماء على أنه يستحب استحسان الأضحية، واختيار أكملها، وأطيبها، وعلى استحسان لونها. ويفضل التضحية بالأقرن. ويفضل في الأضحية: الأبيض، ثم الأعر <sup>(٤)</sup>، ثم الأملح <sup>(٥)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن التضحية بالخصي جائزة <sup>(٦)</sup>.

الثَّاءُ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا مَنَّكَ لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤].

١٢٠٨- عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ: كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا فِيكُمْ عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: كَانَ

(١) الأملح: ما كان بياضه أكثر من سواده. والموجوء: متزوع الأثيين، والوجاء: الخصاء.

(٢) مراتب الإجماع (٢٤٨)، الاستذكار (١٥/١٢٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢٠/١٦٨).

(٤) الأعر من الطباء: ما يعلو بياضه حمرة.

(٥) شرح صحيح مسلم، المجموع (موسوعة الإجماع ١/١٠٥).

(٦) بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، الفتح، النيل (موسوعة الإجماع ١/١٠٦).

الرَّجُلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ،  
فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ، فَصَارَ كَمَا تَرَى (ت، هـ).

١٢٠٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَمَلَنِي  
أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّتُو، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ  
يُضْحُونَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ، وَالآنَ يُخْلِنَا جِيرَانُنَا (هـ).

هذا في الأضحية، وأما في الفدية؛ فقد أجمع العلماء على أنه  
لا يجوز الاشتراك في الشاة لمن لزمه دم<sup>(١)</sup>.

الذَّبْحُ بِالمُصَلَّى وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ عَلَى الذَّبْحِ وَالمُبَاشَرَةُ لَهُ

وقال الله سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَسْ﴾ [الكوثر].

وقال سبحانه: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦].

١٢١٠- عَنْ تَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ  
كَانَ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالمُصَلَّى (خ، ن، د، هـ).

١٢١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَبَ

يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَى بِهِ لِيُضْحِيَ  
بِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي المُدِيَةَ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا»<sup>(٣)</sup>  
عَلَى حَجَرٍ. فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ  
ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ وَمِنْ  
أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَيْتُ» (م، حم، د).

(١) التمهيد لابن عبد البر (١٢/١٤٠).

(٢) السكين.

(٣) شحذت السيف والسكين: إذا حذته بالمسن وغيره مما يخرج حدة.

١٢١٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ  
أَمْلَحَيْنِ أَقْرَبَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَأَضِيعًا قَدَمَيْهِ عَلَى صِفَاحِهِمَا<sup>(١)</sup>، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ،  
فَذَبَحَهُمَا بِيَدَيْهِ (ع).

واتفق أهل العلم على أن التسمية للرجال والنساء فرض<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الأفضل أن يذبح الأضحية بنفسه. وأن له أن يوكل  
غيره من المسلمين. ولا يجب على الوكيل أن يتكلم عن وكيله عند  
الذبح عمّن يضحى؛ لأن النية تجزئ بلا خلاف<sup>(٣)</sup>.

نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦].

قال البخاري: قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَوَافٍ: قِيَامًا.

١٢١٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ أتَى عَلِيَّ رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ  
يَنْحَرُهَا، فَقَالَ: أَبْعَثْهَا قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ (ق).

١٢١٤ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا

يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةَ الْيُسْرَى، قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا (د  
مرسلاً).

(١) قال ابن حجر: أي على صفاح كل منهما عند ذبحه، والصفاح بكسر الصاد  
المهملة وتخفيف الفاء وآخره جاء مهملًا: الجوانب، والمراد: الجانب  
الواحد من وجه الأضحية، وإنما نثي إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما،  
فهو من إضافة الجمع إلى المثنى.

(٢) مراتب الإجماع (٢٤٩).

(٣) بداية المجتهد، المجموع، المعني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع

قال ابن عبد البر: نحر البُدن قائمةٌ هو الاختيارُ عند الجميع، إلا أن يمنع من ذلك مانعٌ<sup>(١)</sup>.

وأما ما سواها؛ فالسنةُ الإضجاعُ على الجانب الأيسر، وهو أروح للحيوان، وأيسرُ في إزهاق النفس، وأعون للذبيح، قال ابن تيمية: وهو السنة التي فعلها رسول الله ﷺ، وعليها عمل المسلمين، وعمل الأمم كلها<sup>(٢)</sup>.

### لا تُجزئُ الأضحيةُ إلا بعدَ صلاةِ العيد

وقال سبحانه: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْرَسَ﴾ [الكوثر].

١٢١٥- عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَعْيَانَ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ: فَأَنْصَرَفَ فَإِذَا هُوَ بِاللَّحْمِ وَدَبَائِحِ الْأَضْحَى تُعْرَفُ، فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا ذُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ؛ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» (ق).

١٢١٦- وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِلَفْظٍ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» (ع).

قال أبو محمد: كان النبي ﷺ يتأولُ القرآنَ ويقدمُ ما قدمه الله، فإن الله قدم الصلاةَ على التحرفِ في عيد الأضحى، فأمرَ عليه الصلاة والسلامُ بالذبيحِ بعد الصلاة، وأما عيد الفطر فإن الله أثنى علي من زكى قبل الصلاة، فقال سبحانه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وذكر أسمر بن زيدٍ فصلاناً ﴿١٥﴾ [الأعلى]، فأمر النبي ﷺ بأداء الزكاة قبل الصلاة.

(١). الاستذكار (١٢/٢٥٧).

(٢). ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦/٣١٠).

ومن الحكمة في ذلك والله أعلم أن الذبح قبل الصلاة يشغل عن الصلاة، وأما صدقة الفطر فلا تشغل عنها، وهي إطعام للمسكين أول يومه ودفع لضروري حاجته، وأما اللحم فكمال وترقه.

١٢١٧- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ» (حم) (١).

واتفق أهل العلم على أن الذبح لأهل الحضر لا يجوز قبل الصلاة (٢).

واتفقوا على أن من ضحى بعد أن يضحي الإمام يوم النحر إلى غروب الشمس من يوم النحر؛ فقد ضحى (٣).

ولا خلاف بين العلماء أن من ذبح قبل الصلاة وكان من أهل المصر: أنه غير مضع (٤).

واختلف في آخر المدة التي تكون فيها التضحية، فقيل: آخر يوم النحر، وقيل: آخر أيام التشريق، وقيل: آخر ذي الحجة، وهو قول ابن حزم. وقد ورد حديث مرسل أن الأضحية إلى هلال محرم (٥).

الْأَكْلُ وَالْإِطْعَامُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَجَوَازُ ادِّخَارِ لَحْمِهَا

وقال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

(١) قال ابن القيم في الهدي: إن حديث جبير بن مطعم منقطع، لا يثبت وصله، وأجيب عنه بأن ابن حبان وصله، وذكره في (صحيحه).

(٢) الاستذكار (١٥/٢٤٨، ٢٥٤).

(٣) مراتب الإجماع (٢٤٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٣/١٨٨).

(٥) المحلى (المسألة: ٩٨٢).

١٢١٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَفَّ<sup>(١)</sup> أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ادْخِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيُجْمِلُونَ فِيهَا الْوَدَّكَ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: تَهَيَّتُ أَنْ تُؤَكَلَ لُحُومُ الْأَضْحَايِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا تَهَيَّيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّاقَةِ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا» (ق).

١٢١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنَتِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مِتْيَ<sup>(٣)</sup>، فَرَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كُلُوا، وَتَزَوَّدُوا» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخِرُوا» (م، ن).

١٢٢٠ - وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَضْحِيَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لِي لَحْمَ هَذِهِ»، فَلَمْ أَزَلْ أُطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ (م، حم).

١٢٢١ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ تَهَيَّيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَايِ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ لِيَتَّسِعَ ذَوْوُ الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، وَأَطْعِمُوا وَادْخِرُوا» (م، حم، ت).

وقد أجمع أهل العلم على إباحة إطعام فقراء المسلمين من لحوم الضحايا<sup>(٤)</sup>.

(١) الداقة: الجماعة الوردون، وأصله من الدقيف، وهو: سيرٌ لينٌ.

(٢) هو: دسم اللحم، ودهنه، والإجمال: إذابة الشحم لاستخراج دهنه.

(٣) أيام التشريق.

(٤) الإجماع لابن المنذر (٧٨).



ولا خلاف بين العلماء في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وأن النهي عن ذلك منسوخ<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم: الأكل منها فرض<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على أنه لا يجوز للمضحي بيع لحم أضحيته<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف أنه يجوز الانتفاع بجلود الأضاحي<sup>(٤)</sup>.

### العَقِيْقَةُ وَسَنَةُ الْوِلَادَةِ

وقال سبحانه: ﴿لِيَنْ شَكَرْتُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

وهي سنة لدى جمهور العلماء:

١٢٢٢ - عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرِ الضَّبِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيْقَةٌ؛ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى» (ع إلام).

١٢٢٣ - وَعَنْ سَمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِيْنَةٌ بِعَقِيْقَتِهِ، تُدْبِحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى فِيهِ وَيَخْلَقُ رَأْسُهُ» (الخمسة).

وهذا الحديث رواه الحسن البصري عن سمرة، ولم يسمع منه سوى هذا الحديث، وقيل: لم يسمع منه مطلقاً، وإن كان يحدث من كتاب، وقيل: سمع هذا الحديث وغيره، والقول الأول هو قول البخاري، وأخذ به ابن حزم.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢١٦/٣).

(٢) المحلى (المسألة: ٩٨٥).

(٣) بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٠٩).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٠٩).

١٢٢٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ»<sup>(١)</sup>، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ. (حم، ت).

وَفِي لَفْظٍ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً، وَعَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ (حم، ه).

١٢٢٥ - وَعَنْ أُمِّ كُرْزِ الْكَعْبِيَِّّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيْقَةِ، فَقَالَ: «نَعَمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةٌ لَا يَضُرُّكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أَوْ إِنَاثًا» (حم، ت).

١٢٢٦ - وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيْقَةِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْمُعْقُوقَ». وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأِسْمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا نَسَأَلُكَ عَنْ أَحَدِنَا يُولَدُ لَهُ؟ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ؛ فَلْيَفْعَلْ. عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» (حم، ن، د).

١٢٢٧ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لِأَحَدِنَا غُلَامٌ ذَبَحَ شَاةً، وَكَطَخَ رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ كُنَّا نَذْبَحُ شَاةً، وَنَحْلِقُ رَأْسَهُ وَنُلَطِّحُهُ بِزَعْفَرَانٍ (د).

١٢٢٨ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا، كَبْشًا (د، ن)، وَقَالَ: بِكَبْشَيْنِ كَبْشَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

١٢٢٩ - وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا وُلِدَ أَرَادَتْ أُمُّهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَعُقَّ عَنْهُ بِكَبْشَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعُقِّي عَنْهُ، وَلَكِنْ اخْلِقِي شَعْرَ رَأْسِهِ، فَتَصَدَّقِي

(١) مستويتان أو متقاربتان.

(٢) رواية النسائي أصح إسنادًا.

بِوَرْتِهِ مِنَ الْوَرِقِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ وُلِدَ حُسَيْنٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَنَعَتْ مِثْلَ ذَلِكَ (جم بسند ضعيف)<sup>(٢)</sup>.

١٢٣٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحُسَيْنِ حِينَ وَكَلَّتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ (حم، د، ت، وفيه مقال)<sup>(٣)</sup>.

١٢٣١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ وَكَلَّتْ غُلَامًا، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَاهُ بِهِ، وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بَتْمَرَاتٍ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَمَضَعَهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ فِيهِ، فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ، وَخَنَكَهُ بِهِ<sup>(٤)</sup>، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ (ق).

ولا خلاف في أن سنّ العقيقة وصفتها هي سنّ الأضحية وصفتها الجائزة، ويتقن فيهما من العيوب ما يتقن في الأضحية<sup>(٥)</sup>.

والمشروع في العقيقة عن الأثني شاة واحدة بالإجماع<sup>(٦)</sup>.

ومن وُلِدَ له اثنان في بطن، فإنه يستحبُّ عن كل ولد عقيقة بلا خلاف من العلماء<sup>(٧)</sup>.

(١) الفضة.

(٢) لضعف عبد الله بن محمد بن عقيل.

(٣) في إسناده: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو ضعيف.

(٤) يفتح المهذلة، بعدها نون مشددة، والتحنك: أن يمضغ المُحنَكُ التمر أو نحوه، حتى يصير مائعاً بحيث يُتلع، ثم يفتح فم المولود، ويضعها فيه ليدخل شيء منها في جوفه.

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٠٥/٢).

(٦) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٨٠٥/٢).

(٧) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٨٠٥/٢).

وتحنك المولود عند ولادته سنةً بالإجماع. وقد اتفق العلماء على استحباب التحنك بالتمر، فإن تعذر فما في معناه من الحلوى، فيمضغ المحنك التمرة حتى تصير مائعةً بحيث تُبلعُ، ثم يفتح فم المولود ويضعها فيه ليدخل شيءٌ من جوفه. ويستحب أن يكون المحنك من الصالحين، وممن يتبرك به، رجلاً كان أو امرأة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: إن كان التحنك لفتق لسان الصبي، ويزداد فصاحةً فالتبرك لا معنى له هنا.

### لا فرع ولا عتيرة

١٢٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا فرع، ولا عتيرة، والفرع: أولُ التاج، كان يُتَّجُّ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ، وَالْعَتِيرَةُ: فِي رَجَبٍ» (ق).

وقد اتفق العلماء على أن العتيرة ذبيحة كان أهل الجاهلية يذبحونها في العشر الأول من رجب، ويسمونها الرجبية<sup>(٢)</sup>.

وهي لا تُسنّ في قول عامة علماء الأمصار، سوى ابن سيرين فإنه كان يذبحها في رجب<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٦٠٥).

(٢) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن النووي (موسوعة الإجماع ٢/٧٩٣).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢/٧٩٣). وحجة ابن سيرين في ذلك: ما رواه الحارثُ ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْفَرَائِغُ وَالْعَتَائِرُ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ فَرَعَ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يُفَرِّعْ، وَمَنْ شَاءَ عَتَرَ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرَ، فِي الْغَنَمِ أَضْحِيَّةٌ» (حم، ن). وهذا التأخير قبل التحريم في قول عامة أهل العلم.

اطاعات

### كتاب البيوع (١)

وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

واتفق العلماء على أن من كان عاقلاً بالغاً حُرّاً عدلاً في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يُحجر عليه، وأن كل ما أنفذه من بيع أو ابتياع جائز<sup>(٢)</sup>. وأن المرأة الحرة العاقلة البالغة كالرجل في كل ما يبيعه وبتباعه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن العبد المأذون له في التجارة إذا كان عاقلاً بالغاً، جائز له أن يبيع ويشترى فيما أُذِنَ له فيه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن مبايعة أهل الذمة فيما بينهم، وفيما بيننا وبينهم، ما لم يكن رقيقهم أو عقارهم، أو ما جرت عليه سهام المسلمين من السبي، إذا وقع على حكم ما يحل ويحرم في دين الإسلام علينا = فإنه جائز<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن بيع الذي أصيب في عقله بغير السكر باطل، وكذلك ابتياعه<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن بيع من لم يبلغ ما لم يؤمر به، ولا اضطر إلى بيعه لقوته باطل، وأن ابتياعه كبيعه في كل ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) أكثر كتب الفقه تقول: (البيوع)، والأولى الأفراد، موافقة للقرآن، ولأنه في معنى الجمع.

(٢) مراتب الإجماع (١٤٩).

(٣) المصدر السابق نفسه (١٥١).

(٤) المصدر السابق نفسه (١٤٩).

(٥) المصدر السابق نفسه (١٥٨).

(٦) المصدر السابق نفسه (١٥٠).

(٧) المصدر السابق نفسه (١٥١).

وأجمعوا على أن الرجل إذا كان في يده مالٌ حلالٌ، ومالٌ حرامٌ، فعاجزٌ مبياعته<sup>(١)</sup>.

واتفقوا أن من باع نقداً وأشهد بيّنة عدل، أو باع بتأخيرٍ وأشهد بيّنة عدلٍ كذلك وكتب به وثيقة: أنه قد أدى ما عليه<sup>(٢)</sup>.

بَيْعُ الْمُحْرَمَاتِ وَالْخَبَائِثِ وَمَا لَا نَفْعَ فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرِمُهُمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٢٣٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟». قَالَ: لَا. فَسَارَ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِمَ سَارَرْتَهُ؟». فَقَالَ: أَمْرُهُ بِيَعِيهَا. فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» (م).

١٢٣٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْتَامِ». فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ؛ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلَوْهَا»<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ» (ع).

١٢٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أُنْمَانَهَا، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ؛ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ» (حم، د).

(١) النير (الإقناع ٤/١٧١٦).

(٢) مراتب الإجماع (١٥٤).

(٣) أذابوه.

١٢٣٦- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ اشْتَرَى حَجَامًا، فَأَمَرَ فَكُسِرَتْ مَحَاجِمُهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ ثَمَنَ الدَّمِّ، وَثَمَنَ الْكَلْبِ، وَكَسَبَ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ الْوَأَشِيمَةَ وَالْمُسْتَوْشِيمَةَ، وَأَكَلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ (خ، حم) (١).

١٢٣٧- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُمَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ (٢) (ع).

١٢٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَقَالَ: «إِنْ جَاءَ يَطْلُبُ ثَمَنَ الْكَلْبِ؛ فَاْمَلًا كَفَهُ تُرَابًا» (حم)، (د).

١٢٣٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّوْرِ (٣) (م، حم، د).

وأجمع المسلمون على تحريم بيع الخنزير بجميع أجزائه، وشرائه (٤).

وأجمع الصحابة على أن بيع الزيت وما أشبهه مما هو نجس بموت شيء فيه جائز، إذا بين ذلك بائعه منه (٥).

ويجوز بيع السرجين (٦) النجس؛ لأن أهل الأمصار يتبايعونه لزرعهم من غير نكير؛ فكان إجماعاً (٧).

(١) وهم صاحب (المتقى)، فعزاه إلى (مسلم).

(٢) ما يُعطاه من الأجر والرَّشوة على كهانته.

(٣) الهر.

(٤) شرح النووي، المجموع عن ابن المنذر، المغني عن ابن المنذر، بداية المجتهد،

فتح الباري، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ١/٤٠٠).

(٥) النوادر (رقم ٢٥٩).

(٦) الزيل.

(٧) المغني، المجموع كلاهما عن أبي حنيفة (موسوعة الإجماع ١/١٨١).



وأجمع العلماء على تحريم بيع الدّم والخمر<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمّد: هذا التحريم في دار الإسلام، أمّا في ديار الكفر؛ فللمسلم بيعها على الكافر، في قول طائفة من الأحناف، كما أنّه لا يحرم الرّبّا. وقال الجمهور: الدّيار لا تحلّ شيئاً، ولا تحرّمه، وأحكام الله سواء.

واتفقوا على أنّ بيع الحيوان المِلْك - ما لم يكن كلباً أو سيّوراً أو ما لا ينتفع به - جائز<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: واتفقوا على جواز بيع الهرّ والسباع والفهود التي اتّخذت للصيد، فكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنّ الكلب الذي لا يجوز اتخاذه، لا يجوز بيعه<sup>(٤)</sup>.

### التَّهْيُ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

[الحشر: ٩].

وقال سبحانه في وعيد من يمنع الماعون: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾

﴿٧﴾ [الماعون]، روي عن عائشة: أنّه الماء.

١٢٤٠ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ

الْمَاءِ (م، ن).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٤/١٤٤).

(٢) مراتب الإجماع (٨٧).

(٣) التمهيد (٩/٤٦).

(٤) بداية المجتهد (١/١٨١).

واتفق العلماء على أن للرجل أن يبيع ما يأخذه في قلته وقربته من النهر أو البئر أو العين، وإن كان فيه فضل عن شربه<sup>(١)</sup>.

النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ<sup>(٢)</sup> الْفَحْلِ

وقال سبحانه: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِلَهَآءَ وَآَلِهَهُمُ السُّحُتَ﴾ [المائدة: ٦٣].

١٢٤١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ (خ، حم، ن، د).

١٢٤٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْجَمَلِ (م، ن).

١٢٤٣- وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ، فَتَاهُ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتَكْرَمُ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ (ت، وقال: هذا حديث حسن غريب).

ولم يختلف العلماء في أن إغارة الفحل من الحيوان جائزة<sup>(٣)</sup>.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ<sup>(٤)</sup>

وقال الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

(١) الإنباه (الإقناع ٤/١٧٦٢).

(٢) عَسْبُ الْفَحْلِ، بفتح العين، وسين ساكنة، بعده موحدة: هو ماء الفحل، والفحل: الذكر من كل حيوان.

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣٧٩).

(٤) ما كان له ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول، كما في (النهاية)، وقال الأزهري: ما كان على غير جهة ولا ثقة.

١٢٤٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ<sup>(١)</sup>، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرْرِ (عِ الْآخِ).

١٢٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرٌّ» (حَم).

١٢٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ (م، حَم، ت).

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَاعُونَ لُحُومَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ، وَحَبْلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُشَجَّ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَحْمِلَ الَّتِي تُنْجَتُ، فَنَهَاهُمْ ﷺ عَنْ ذَلِكَ (ق).

١٢٤٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَعَانِمِ، حَتَّى تُقَسَمَ (ن).

١٢٤٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الْآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقْلَبُهُ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِنُوبِهِ، وَيَنْبِذَ الْآخَرُ بِنُوبِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ (ق).

قال ابن عبد البر: وهو تفسير مجتمِعٌ عليه، لا تدافع ولا تنازع فيه<sup>(٢)</sup>.

١٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ<sup>(٣)</sup> (خ).

(١) هو أن يقول البائع للمشتري: إذا نبذت إليك الحصاة فقد وجب البيع.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١١/١٣).

(٣) المحاقلة: هي بيع الزرع في سنبله بنحلة. والمخاضرة: هي بيع الثمار خضراً قبل أن يبدو صلاحها. والمزابنة: هي بيع الثمر في رؤوس النخل بتمر كيلاً.

واتفق أهل العلم على أن الغرر قسمان: كثير لا يجوز معه البيع، ويسير جائز لا يؤثر في البيع<sup>(١)</sup>.

وأجمع الصحابة على إجازة بيع الغائب المقدور على تسليمه، وأن لمشتره خيار الرؤية إذا رآه<sup>(٢)</sup>.

وأجاز ابن عمر رضي الله عنهما بيع البعير الشارد، ولا يعرف له مخالف من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على فساد بيع حبّ الحبل، وما في بطن الناقة، وبيع المجر، وهو: بيع ما في بطون الإناث<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على عدم جواز البيوع إلى أجل مجهول مثل البيع إلى حبّ الحبل ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

التَّهْيُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

١٢٥٠ - عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَهَيَّ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ، وَالشُّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ (ن، ت).

ولا خلاف بين أهل العلم أن من قال: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو بعتك بألف إلا درهما، وما أشبه ذلك = أن البيع

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١٧٧).

(٢) النوادر (رقم ٢٥٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٧٧).

(٤) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٣١)، التمهيد لابن عبد البر (١٣/٣١٤).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٣١٣).

صحيح. ومن باع حيواناً واستثنى ما في بطنها جائزاً، وكذا من باع بقرة أو جملًا واستثنى الرأس. ومن باع عبداً، واستثنى رجله مثلاً، لم يجز البيع بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه يجوز للبائع إذا باع شيئاً أن يستثنى جزءاً شائعاً منه كالربع أو الثلث أو النصف<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه لا يجوز أن يستثنى من بستان عدة شجرات غير متعينات حين العقد<sup>(٣)</sup>.

النهي عن بيعتين في بيعة

وقال سبحانه في خبر موسى ورجل مدين: ﴿عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجْرًا فَإِنِ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧].

١٢٥١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسُهُمَا»<sup>(٤)</sup> أَوْ الرِّبَا» (د).

وَفِي لَفْظٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ (حم، ن، ت).

قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال وصحح البيع بأوكس الثمنين إلا ما يحكى عن الأوزاعي، وذلك لما يتضمنه من الغرر والجهالة.

١٢٥٢- وَعَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَفْقَتَيْنِ فِي صَفْقَةٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، والمحلّى، وبداية المجتهد، والمغنى (موسوعة الإجماع ١/١٧٦).

(٢) المحلّى، بداية المجتهد (المرجع نفسه).

(٣) بداية المجتهد (المرجع نفسه).

(٤) أنقصهما.

(٥) إسناده ضعيف، يرويه عن سماك شريك البخاري، وهو ضعيف.

قَالَ سِمَاكُ: هُوَ الرَّجُلُ يَبِيعُ الْبَيْعَ، فَيَقُولُ: هُوَ بِنَسَاءٍ بَكَذَا، وَهُوَ يَنْقَدِرُ بَكَذَا وَكَذَا (حم).

وقد استدلت الأوزاعي بآية الباب، والاستدلال بها محل نظر، كما قال ابن كثير في (تفسيره)، كما استدلت بقوله ﷺ: «فله أوكسهما أو الربا» على صحة البيع، وقواه الشوكاني<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أن من البيوع الباطلة: أن يقول الرجل: بعثك هذا الشيء بمئة، على أن تبيعني دارك بكذا، أو يقول: أبيعك هذا الشيء نقداً بكذا، أو نسيئة بكذا. أو يقول المشتري: اشتري منك هذا الشيء بكذا، على أن تشتريه مني إلى أجل<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الْعُرْبُونَ<sup>(٣)</sup>

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْخِلُوا بِهَا إِلَى الْبُكَارِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٨) [البقرة].

١٢٥٣ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: تَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ بَيْعِ الْعُرْبَانِ (حم، ن، د، مالك، بسند ضعيف).

والعلماء على تحريمه، وأجازه أحمد. والعربان: هو العربون.

تَحْرِيمُ بَيْعِ الْعَضِيرِ وَمَنْ يَتَّخِذُهُ حَمْرًا، وَكُلُّ بَيْعٍ أَحَانَ عَلَى مَعْصِيَةٍ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْمُدُونِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ

الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

(١) نيل الأوطار (٤٥٠/١٠).

(٢) المجموع، بداية المجتهد، المعنى (موسوعة الإجماع ١/١٧٠).

(٣) هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع بحسب من الثمن، وإن لم يمض البيع كان لصاحب السلعة، ولم يرتجعه المشتري.

١٢٥٤- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ: عَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَاةَ لَهَا. (ت، هـ) (١).

وأجمع المسلمون على تحريم بيع الخمر وشرائها. وقال أبو حنيفة يجوز للمسلم أن يوكّل غير المسلم في بيعها وشرائها. وهذا غير صحيح (٢).

التَّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَا لَا يَمْلِكُهُ

وقال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

١٢٥٥- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا بَنِي الرَّجُلِ فَيَسْأَلُنِي عَنِ الْبَيْعِ لَيْسَ عِنْدِي، أَيْعُهُ مِنْهُ؟ ثُمَّ أَتْبَاعُهُ مِنَ السُّوقِ. فَقَالَ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» (الخمسة).

وأجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للرجل أن يبيع ما له، وما ليس له في عقدة واحدة (٣).

ومن باع ما لا يملك، ودخل المبيع في ملك البائع بعد البيع، لم يلزم ذلك البيع بالاتفاق (٤).

(١) في إسناده: شيب بن بشر الكوفي، وهو صدوق يخطئ، وقد قال الترمذي عن الحديث: «هذا حديث غريب من حديث أنس».

(٢) شرح النووي، المنجز عن ابن المنذر، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر، فتح الباري عن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٩٧).

(٣) النير (الإقناع ٤/١٧٢٢).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٨٠).

مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ مِنْ آخَرَ

وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١٣) [التوبة].

١٢٥٦- عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ؛ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا» (حم، ن، د، ت) (١).

واتفق العلماء على أن من باع سلعة وقبض ثمنها، وأقبضها مبتاعها، وتفرقا بعد انعقاد البيع بينهما عن تراض به منهما، ثم باعها من رجل آخر، أن ذلك العقد والبيع باطلان، وأنها للمشتري الأول (٢).

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالدِّينِ، وَجَوَازُهُ بِالعَيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿وَاحِلٌ لِّلَّهِ الْبَيْعُ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٢٥٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الكَالِيِ بِالكَالِيِ (٣) (قط، بسند ض).

١٢٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَبِيعُ الإِبِلَ بِالبَيْعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، وَأَخْذُ الدَّرَاهِمَ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ، وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَ بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ» (الخمسة بسند ض).

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم: أن بيع الدين بالدين لا يجوز (٤).

(١) الحديث من رواية الحسن عن سمرة، وهي نسخة قبلها العلماء، لأنها وجادة.

(٢) الإيجاز (الإقناع ٤/١٧٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٨).

(٣) التسيئة بالتسيئة.

(٤) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤١)، والإشراف (الإقناع ٤/١٨٠٢).



## المعاملات

قال العلماء: البيع على أوجه، منها: بيع الدين بالدين، وهو باطل. ومنها: بيع العين بالعين، وهذا ليس بدين. ومنها: بيع الدين بالعين، وهو السلم. ومنها: بيع العين بالدين.

نَهَى الْمُشْتَرِي عَنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ

وقال عزَّ شأنه: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَبَدُّدًا حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٢٥٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتَعْتَ طَعَامًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ» (م، حم).

١٢٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانُوا يَتْبَاعُونَ الطَّعَامَ جِزَافًا<sup>(١)</sup> بِأَعْلَى السُّوقِ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَتَقْلَوْهُ (ق، ن، د).

وفي رواية: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا؛ فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

ول(حم): «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ؛ فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

واتفق أهل العلم على أن تلف المبيع قبل التمكن من القبض؛ يبطل العقد ويحرم أخذ ثمنه<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه من باع سيلة يملكها بعد أن قبضها ونقلها عن مكانها، وكالها إن كانت مما يكال: أن ذلك جائز<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من ابتاع طعامًا كيلاً، فباعه قبل أن يكتاله؛ أن البيع فاسد<sup>(٤)</sup>.

(١) بلا كيل ولا وزن.

(٢) ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥/٣٩٢).

(٣) مراتب الإجماع- (٨٩).

(٤) النير (الإقناع ٤/١٧٨٧).

قال أبو محمد: في عصرنا اليوم أنواع من القبض المتعارف عليه، ومن ذلك: القبض الشبكي، الذي يُعدُّ بمنزلة قبض الوثائق والصكوك، والشريعة المحمدية التي ترفع الحرج عن الأمة المحمدية تسع ذلك كله، ولا يعجزها زمن ولا تطور.

وأجمعوا على أن القبض في العقار بأن يخلي البائع بينه وبين المشتري<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه لا بأس بالشركة، والإقالة، والتولية قبل قبض المبيع<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على جواز بيع الطعام جزأاً<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له أن يبيعه حتى يقبضه. أما غير الطعام ففيه أربعة أقوال: لا يجوز مطلقاً، لا يجوز إلا في العقار، يجوز إلا في الكيل والوزن، يجوز إلا فيما يؤكل ويشرب.

النهي أن يبيع حاضر لباد

وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ طَيِّفٌ يَعْبَادُهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الشورى: ١٩].

١٢٦١ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ

لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ» (ع الأَخ).

١٢٦٢ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ (ق).

(١) ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥/٣٩٥).

(٢) المحلى عن مالك (موسوعة الإجماع ١/١٨٣).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٣٤١/١٣). والجواز: ما لم يُعلم قدره على وجه

١٢٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا<sup>(١)</sup> (عِ الْإِتِّ)،

واتفق أهل العلم أن يبيع الحاضر للحاضر، والبادي للبادي جائزاً<sup>(٢)</sup>.

### النَّهْيُ عَنِ النَّجْشِ<sup>(٣)</sup>

وقال الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

١٢٦٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن فاعله عاصي لله، إذا كان بالنهي عالماً<sup>(٤)</sup>.

### النَّهْيُ عَنِ تَلْقَى الرُّكْبَانَ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١١﴾﴾ [المعارج].

١٢٦٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ تَلْقَى الْبَيْعِ (ق).

(١) هو في الأصل: التيمم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره.

(٢) مراتب الإجماع (٨٩).

(٣) هو أن يمدح السلعة ليروجها، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها.

(٤) التمهيد (١٣/٣٤٨).

١٢٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ الْجَلْبُ «(١)» فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتَاعَهُ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ (عِ الْآخِ).

واتفق أهل العلم على أن البيع إذا وقع في السوق؛ فإنه جائز<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَسَوْمِهِ إِلَّا فِي الْمُرَابَاةِ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَفَّ شُرْحَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

١٢٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» (ق).

١٢٦٨ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ قَدْحًا<sup>(٣)</sup> وَجَلَسًا<sup>(٤)</sup> فِيمَنْ يَزِيدُ (حَم، ت، بَسْتَد ض).

وأجمع العلماء على أن البيع على البيع، والشراء على الشراء حرام، ومحله بعد استقرار الثمن، وركون أحدهما إلى الآخر<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عبد البر: أجمع الفقهاء أيضاً على أنه لا يجوز دخول المسلم على الذمي في سومه، إلا للأوزاعي وحده<sup>(٦)</sup>.

(١) ما يُجلب إلى السوق، وتلقيه: الشراء منه قبل أن يهبط بها السوق.

(٢) المجلى، ومراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١/١٨٤).

(٣) ما يؤكل فيه، ويشرب منه.

(٤) وهو البردعة، ما يُجعل على ظهر البعير مما يلي ظهره.

(٥) شرح صحيح مسلم، فيتح الياري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع

١/١٨٥).

(٦) التمهيد لابن عبد البر (١٨/١٩٢).

## الإشهاد في البيع

وقال الله سبحانه: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

١٢٦٩- عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ: أَنَّ عَمَّهُ جَدَّهُ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ-: أَنَّهُ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَقْضِيَهُ ثُمَّ مَنَّ فَرَسِيهِ، فَاسْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَشِيَّ وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيَّ، فَطَفِقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ فَيَسْأَلُونَهُ بِالْفَرَسِ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ابْتَاعَهُ، فَنَادَى الْأَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسِ، فَابْتِعْهُ وَإِلَّا يَبْتِعْهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيَّ: «أَوْ لَيْسَ قَدْ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ؟». قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا، وَاللَّهِ مَا بَعَثَكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلَى قَدْ ابْتَعْتَهُ». فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمَّ شَهِيدًا. قَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ ابْتَعْتَهُ. فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خُزَيْمَةَ، فَقَالَ: «بِمَ تَشْهَدُ؟». فَقَالَ: بِتَصَدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَجَعَلَ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ (ن، د، ك).

واتفق الفقهاء على أن الإشهاد على البيع، وثبوتقه بالكتابة فعل حسن مندوب إليه، فإن لم يشهد، أو يكتب: فقد اتفقوا على أن البيع صحيح<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: هذا اتفاق متأخر، والمراد بالفقهاء أصحاب المذاهب، ومن القائلين بالوجوب: أبو موسى الأشعري، وابن عمر، وابن المسيب، وجابر بن زيد، ومجاهد، والضحاك، وداود، وابنه أبو بكر، وابن جرير الطبري، وابن حزم. وكان عطاء والنخعي يشددان في ذلك، ويقولان بوجوب الإشهاد في صغير البيع وكبيره. ذكر هؤلاء كلهم القرطبي في تفسيره للآية. ويظهر لي

(١) نيل الأوطار عن ابن العربي (موسوعة الأجماع/١/١٦٨).

والله أعلم أن الأمر بالإشهاد للوجوب، ولكنه في البيع الذي دلت عليه الآية، وهو البيع إلى أجل، لأن السيرة العامة العملية للسلف لا تؤيد أنه في كل بيع، ومن البعيد أن تصريف أمة الإجابة هذا الأمر الدال على الوجوب في أصله إلى الندب بلا قرينة ويكون في كل بيع، هذا مع المشقة الحاصلة في الإشهاد عند كل بيع.

مَنْ بَاعَ تَخْلًا مُؤَبَّرًا

وقال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١].

١٢٧٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤَبَّرَ<sup>(١)</sup>، فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا؛ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» (ع).

واتفق أهل العلم على أن يبيع العبد والأمة، ولهما مال، واشترط المشتري مالهما، وكان المال معروف القدر عند البائع والمشتري، ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في البيع؛ فذلك جائز<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

١٢٧١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ (عِ الْإِلَاتِ).

١٢٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ. قَالُوا: وَمَا تُزْهِى؟ قَالَ: تَحْمَرُ، وَقَالَ: «إِذَا مَتَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ؛ فِيمَ تَسْتَجِلُّ مَالَ أَخِيكَ» (ق).

(١) التأبير: التشويق والتلقيح، ومعناه: شق طلع النخلة الأثني ليدتر فيها شيء من طلع النخلة الذكر.

(٢) مراتب الإجماع (ابن حزم ١٥٦).

١٢٧٣ - وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى يَطِيبَ. وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى يُطْعَمَ (ق).

١٢٧٤ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ يَشْتَرِيَ النَّخْلَ حَتَّى يُشْقِيَهِ. وَالْإِشْقَاءُ: أَنْ يَخْمَرَ، أَوْ يَصْفَرَّ، أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يُبَاعَ الْحَقْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ. وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يُبَاعَ النَّخْلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التَّمْرِ. وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: نَعَمْ (ق).

ولا خلاف أن من اشترى ثمرة قد بدأ صلاحها، وجب على بائعها أن يدعها في نخله إلى حين الجذاذ، اشترط ذلك المشتري أو لم يشترطه<sup>(١)</sup>.

وأجمعت الأمة على أنه إذا حصلت الحمرة والصفرة في أكثر الثمرة جاز بيعها، ويجوز شراؤها بالقطع قبل أن يبدو صلاحها، ولا تنازع بين أهل العلم في ذلك<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على جواز بيع ما يكون في قشره صوتاً له، كالعنب والرمان والنوز والجوز واللوز<sup>(٣)</sup>.

ويجوز بالإجماع بيع الحب في سنبله إن اشتد واستغنى عن الماء<sup>(٤)</sup>.

(١) الشافعي، الإيجاز (الإفناء ٤/١٧٤٤).

(٢) التبر (الإفناء ٤/١٧٤٠، ١٧٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/٢٢٨).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٣/٣٠٠).

ويجوز بلا خلاف بيع الثمرة قبل بدو صلاحها إذا كانت تبعاً للأرض المبتاعة<sup>(١)</sup>.

وبيع الجُمَار<sup>(٢)</sup> جائز، وهو مجمع عليه<sup>(٣)</sup>.

الثَّمَرَةُ الْمُشْتَرَاةُ يَلْحَقُهَا جَائِحَةٌ

وقال سبحانه: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [التغابن: ١١].

١٢٧٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ (م).

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْرًا، فَأَصَابَتْهَا جَائِحَةٌ؛ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» (م، د، ن، هـ).

واتفق أهل العلم على أن الثمار كلها إذا سلمت من الجائحة فقد صحَّ البيع<sup>(٤)</sup>. واتفقوا أن ما أصابها بعد ضمَّ المشتري لها، وإزالتها عن الشجر الأرض؛ فإنه منه<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أنه إن كان المبيع مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً، وهلك قبل قبضه بأفة سماوية، بطلَّ العقد، ورجع المشتري بالثمن<sup>(٦)</sup>. وإن تلف بفعل المشتري استقر الثمن عليه. وإن أتلفه

(١) المرجع نفسه (٢٢٥/٣٠).

(٢) بضم الجيم، وتشديد الميم، هو: قلب النخلة.

(٣) فتح الباري، عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ١/١٩٩).

(٤) مراتب الإجماع (٨٦).

(٥) المرجع نفسه.

(٦) ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥/٣٩٢).



أجنبي لم يبطل العقد، وثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والرجوع بالثمن، وبين البقاء على العقد ومطالبة المتلف بالمثل، إن كان المبيع مثلياً، وهذا كله بلا خلاف يُعلم. وإن تلفت السلعة في مدة الخيار؛ انفسخ البيع، وكان من مال البائع، بلا خلاف يُعلم<sup>(١)</sup>.

هل له أن يشترط منفعة المبيع؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة: ٢].

١٢٧٦ - عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يسير على جمل له قد أعمى، فأراد أن يسبيته، قال: وكحقتي النبي ﷺ فدعا لي، وضربه، فسار سيراً لم يسر مثله، فقال: «بعنيه». فقلت: لا. ثم قال: «بعنيه». فبعته، واستنيت حملته إلى أهلي (ق).

وفي لفظ: وشرطت ظهره إلى المدينة (خ، حم).

واتفق أهل العلم على أن اشتراط البائع منفعة المبيع مطلقاً يبطل البيع بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن كل شرط وقع بعد تمام البيع أنه لا يضر البيع شيئاً<sup>(٣)</sup>.

النهي عن جمع شرطين في البيع

وقال سبحانه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [النساء: ٢٩].

[٢٩]

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١٩٣): (١)

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٧١): (١)

(٣) المرجع نفسه (٨٨).

١٢٧٧ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ، وَلَا رِيحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ ، وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » (حم ، ن ، د ، ت).

مَنْ شَرَطَ الْوَلَاءَ أَوْ شَرَطًا فَاسِيدًا بَطَلَ الشَّرْطُ ، وَصَحَّ الْعَقْدُ

وقال سبحانه : ﴿فَمَا ذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٣٢].

١٢٧٨ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَيَّ بِرَبْرَةَ وَهِيَ مَكَاتِبَةٌ ، فَقَالَتْ : اشْتَرَيْتَنِي فَأَعْتَقْنِي ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَتْ : لَا يَسْعُونِي حَتَّى يَشْتَرُوا وَلَا يِي . قُلْتُ : لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ . فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُ رَبْرَةَ ؟ » . فَذَكَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا قَالَتْ ، فَقَالَ : « اشْتَرَيْهَا ، فَأَعْتَقِيهَا ، وَيَشْتَرُوا مَا شَاءُوا » . قَالَتْ : فَاشْتَرَيْتُهَا ، فَأَعْتَقْتُهَا ، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ » (ق).

١٢٧٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتَقُهَا ، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ » (م).

واتفق أهل العلم على أن الولاء يُستحق بالعتق<sup>(١)</sup>.

وأن العبد متى كان لثلاثة فاعتقوه جميعاً؛ فإن ولاءه بينهم على قدر حقوقهم فيه، وهذا لا يُعلم فيه خلاف بين أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

وولاء المكاتب والمُتدبر لسَيِّدِهِمَا إِذَا أَحْتَقَا فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْمَكَاتِبُ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ ، فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ بِلَا خِلَافٍ يَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع: ١/١٢٢٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٢٢٣).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٢٢٤).

### شَرَطُ السَّلَامَةِ مِنَ الْغَيْبِ

وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢].

١٢٨٠ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» (ق).  
وروى الحميدي في (مسنده): أنه كان يقول: «لا خِلَابَةَ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حزم: كل شرط باطل في البيع إلا سبعة شروط، وهي اشتراط الرهن فيما تبايعاه إلى أجل مسمى، واشتراط تأخير الثمن إلى أجل مسمى، واشتراط أداء الثمن حين الميسرة وإن لم يذكر أجالاً، واشتراط صفات المبيع التي يتفقان عليها عند البيع، واشتراط أن لا خِلَابَةَ، واشتراط مال العبد أو الأمة، إذا بيعا سواء كان المال معلوماً أو مجهولاً، واشتراط ثمر التخل التي أبرت<sup>(٢)</sup>.

### الشَّرْطُ الْجَزَائِيُّ

وقال الله في كتابه: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْمٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

قال أبو محمد: ما يشترطه أحد المتبايعين لضمان حقه بتراضٍ منهما فهو في معنى الآية، كأن يشترط عليه جزاء إن تأخر في

(١) قال النووي في (شرح صحيح مسلم ١٠/١٧٧): وكان الرجل الشغ، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: لا خِلَابَةَ. ومعنى: «لا خِلَابَةَ»: لا خديعة، أي: لا تحمل لك خديعتي، أو لا يلزمني خديعتك. وهذا الرجل هو حبان - بفتح الحاء، وبالياء الموحدة - بن منقذ بن عمرو الأنصاري، والد يحيى وواسع ابني حبان، شهدا أحداً.  
(٢) المحلي (المسألة: ١٤٤٥).

إتمام عمله بإرادة منه وتفريط. واتفق علماؤنا على أنه لا يجوز ذلك الشرط لتأخير الوفاء بالدين، وأنه من الربا. وعن ابن سيرين: أنه قال لرجل: أدخل ركابك، فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا، فلك مئة درهم. فقال شريح: من شرط على نفسه طاعنا غير مكره فهو عليه.

### إثبات خيار المجلس

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١١٣) [التوبة].

١٢٨١- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَفْتَرَقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا؛ بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكْتَمَا؛ مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا» (ق).

١٢٨٢- وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَفْتَرَقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ؛ فَقَدْ وَجَبَ». قَالَ تَابِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ؛ قَامَ فَبَشَى هَيْبَةً، ثُمَّ رَجَعَ (ق).

١٢٨٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقِيبي

حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيَةً أَنْ يُرَادَنِي الْبَيْعَ، وَكَانَتْ السُّنَّةُ: أَنْ  
الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا (خ).

واتفق أهل العلم على أن البيع إذا وقع، وتفرقا عن موضع  
التبايع بأبدانهما افتراقا غاب فيه كل واحد منهما عن صاحبه مغيب  
ترك لذلك الموضع، وقد سلم البائع ما باع إلى المشتري سالما،  
لا عيب فيه، دلّس فيه أو لم يدلّس، وسلم المشتري الثمن إلى  
البائع سالما بلا عيب = فإن البيع قد تم<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه يحل لأحد المتبايعين أن يفارق مجلسه خشيّة  
الإقالة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا جميعا على أن من باع سلعة وقبض ثمنها وأقبضها  
مبتاعها، وتفرقا بعد انعقاد البيع بينهما عن تراضٍ به منهما، ثم  
باعها من رجلٍ آخر: أن ذلك العقد والبيع باطل، وأنها للمشتري  
الأول<sup>(٣)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٨٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٦/١٤).

(٢) التمهيد (١٦/١٤).

(٣) الإيجاز (الإقناع ٤/١٧٢٢).

### الرِّبَا

مَا جَاءَ فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ

وقال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩].

وقال في آكله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

### التَّشْدِيدُ فِيهِ

١٢٨٤- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ (الخمسة).

ولفظ (ن): آكل الرِّبَا، ومُؤْكِلَهُ، وشَاهِدَيْهِ، وَكَاتِبَهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قال أبو محمد: أورد صاحب (المنتقى) ويورد غيره في التعليل في أمر الرِّبَا حديث «درهم ربا يأكله الرجل أشد من ثلاثين زنية» وهو حديث لا يصح، وعلامات الوضع لائحة عليه، ولا يصححه إلا مستخف بالزنا، ونصوص القرآن في التشديد في الرِّبَا بالغة الغاية في ذلك.

### مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٢٨٥- عَنِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ،

والتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَا يَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى، الْأَخِذُ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ (خ، حـم).

١٢٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَرِزًا بِوَرِزٍ مِثْلًا بِمِثْلِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَرِزًا بِوَرِزٍ، مِثْلًا بِمِثْلِ» (م، حـم، ن).

١٢٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدَا يَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَى إِلَّا مَا اخْتَلَفَتْ أَلْوَانُهُ» (م).

١٢٨٨- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سِوَاءَ سِوَاءٍ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا (ق).

١٢٨٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» (ق).

١٢٩٠- وَعَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ، سِوَاءَ سِوَاءٍ، يَدَا يَدٍ. فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَلِيهِ الْأَصْنَافُ؛ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا يَدٍ» (م، حـم).

١٢٩١- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ» (م، حم).

١٢٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُمْ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: أَكُلُّ تَمْرٍ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ قَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَتَيْنِ، وَالصَّاعَتَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بَيْعُ الْجَمْعِ<sup>(٢)</sup> بِالِدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتِيعَ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ<sup>(٣)</sup> مِثْلَ ذَلِكَ (ق).

قال أبو محمد: قوله: «وقال في الميزان ذلك»، يرى كثير من أهل العلم أن العلة في الربا في المذكورات الست، هي الوزن، والمعنى: في كل ما يوزن، والصحيح: أن المراد أن حكم هذه الأشياء إذا وزنت كحكمها إذا كيلت.

وأجمع أهل العلم على أن الربا صنفان: نسيئة، وتفاضل، إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الربا في التفاضل، ثم إنه رجع إلى قول الجماعة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على تحريم الربا بنوعيه<sup>(٥)</sup>.

ولا خلاف أن الربا لا يكون إلا في بيع أو قرض أو سَلَمٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) جيد.

(٢) الردي، سُمِّيَ بذلك لأنه يخلط ردي التمر بعضه ببعض.

(٣) أي: في الموزون.

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٥١/١).

(٥) مراتب الإجماع (١)، المجموع، شرح النووي، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٥١/١).

(٦) المحلى، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٥١/١).



وأجمعوا على تحريم التفاضل في الأصناف الستة، وأن لا يباع شيء منها بجنسه إلا يداً بيد<sup>(١)</sup>. وأجمعوا على أن يبيع هذه الأصناف بعضها ببعض نسيئة وإن اختلف أنواعها حراماً، وأن ذلك كله ريباً<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على تحريم بيع العنب بالزبيب إلا مثلاً بمثل، يداً بيد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: أشكل على من لا يقول بالقياس حكم الأوراق النقدية، حتى قال بعضهم: ليس فيها ريباً، والصحيح: أنها في حكم التقدينين؛ لأن جعل الأشياء ثمنًا لكل شيء اصطلاح عرفي، فلو اصطلحوا على جعل التقدي من الحجر أو الألباس أو الجوهر، أو الحديد، لكان في مقام الذهب والفضة، والأوراق النقدية اليوم ثمن لكل شيء حتى الذهب والفضة، والذهب والفضة لا يتفح المرء بذاتهما بل بقيمتها، بخلاف الأربعة الباقية، بقيمتها في ذاتها.. وكنت أقول بقول آخر - وهو أقوى وأقوم -، إلا أنه لا قائل به، وهو: أن الأثمان سواء كانت أوراقاً أم معادن تدخل في مسمى الأموال التي حرم الله فيها الربا، بل إن المال إذا أُطلق لا ينصرف أول ما ينصرف إلا إلى الأوراق النقدية في عرفنا اليوم، وإثما جاء تحريم الربا في القرآن في الأموال، وذلك في ريبا النسيئة، فيكون الربا في الأوراق إذا كان نسيئة، وأما ريبا الفضل فهو محصور في الأصناف الستة المذكورة في حديث عبادة، وأمر الزكاة كذلك.

(١) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٧)، والإنباء (الإقناع ٤/١٧٧٦).

(٢) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٧)، ومراتب الإجماع (٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (٦/٢٨٧).

(٣) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١/٢٠٠).

وأجمعوا على أن يَبْرَ الذهب والفضة سواء في منج التفاضل في ذلك، وكذلك مصوغ كل شيء ومضروبه، لا يجوز التفاضل فيه، وعليه مضى السلف والخلف<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن كل ما لا يجوز إلا مثلاً بمثل أنه لا يجوز منه كيل بجُزاف، ولا جُزاف بجُزاف؛ لأن في ذلك جهلاً بالمساواة، ولا يؤمن مع ذلك التفاضل<sup>(٢)</sup>.

وأجمع الفقهاء على أنه لا تجوز النسبة في الصرف<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا - إلا مالكا - على أن رجلاً لو باع من رجل دراهم يدنانير، ثم قاما من موطن الصرف إلى موطن آخر، فتقاضيا فيه ولم يفترقا بالأبدان أن الصرف جائز<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على جواز الصرف إذا كان أحدهما ديناً، وقبضه في المجلس<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه يجوز أن يشتري الفاكهة بالخططة والشعير يداً بيد، بلا خلاف بينهم<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن يبيع الحيوان متفاضلاً يداً بيد جائز<sup>(٧)</sup>. وأن يبيع الحبوب بالحيوان يداً بيد جائز<sup>(٨)</sup>.

(١) التمهيد (٦/٢٨٧)، والاستذكار (١٩/١٩٢، ١٩٤، ٢٠٠/٤٠).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢/٣١٤).

(٣) الاستذكار (١٩/٢٣٤).

(٤) النوادر (رقم ٢٣٠).

(٥) الاستذكار (١٩/٢٤١).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٥/٤٢٠).

(٧) الإجماع لابن المنذر (رقم ٥٤٢)، والإنباء (الإقناع ٤/١٧٤٦).

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٧٥٨).

واتفقوا على أن التمر بالتمر لا يجوز بعضه ببعض إلا مثلاً  
بمثل، سواء فيه الجيد والرديء (١)

واتفقوا على أن أصناف القمح، وأصناف الشعير، وأصناف  
التمر، وأصناف الملح = كلها نوع واحد (٢).

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع العجين بالعجين، لا متماثلاً،  
ولا متفاضلاً، ولا خلاف بينهم في ذلك (٣).

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع درهم بدرهمين، ولا دينار  
بدينارين يداً بيد (٤).

وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يجوز إلا مثلاً بمثل، واختلفوا  
في بيع التمرة بالتمرتين، والحبّة بالحبّتين (٥).

إذا جهل أحدهما أو كلاهما

١٢٩٣ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ  
الصَّبْرَةِ (٦) مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ كَيْلَهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ (م، ن).

قال في (المتقى): وهو يدل بمفهومه على أنه لو باعها بخنيس  
غير التمر لجاز.

وعليه إجماع أهل العلم، وأن عدم الجواز فيما إذا كانا من  
صنف واحد (٧).

(١) التمهيد (٥٧/٢٠).

(٢) مراتب الإجماع (٨٥).

(٣) التمهيد (١٨٤/١٩).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩٠/١٣).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١٨٨/١٩).

(٦) ما جُمع من الطعام بلا كيل ولا وزن (القاموس).

(٧) النير، والإشراف (الإقناع ١٧٥٨/٤، ١٨٠٣).

وأجمعوا على أن ما حرم فيه التفاضل لا يجوز منه مجهول بمجهول، ولا معلوم منه بمجهول<sup>(١)</sup>.

مَنْ بَاعَ ذَهَبًا وَمَعَهُ غَيْرُهُ يَذْهَبُ

١٢٩٤ - عَنْ فَصَالَةَ بِنِ عُمَيْرِ بْنِ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اشْتَرَيْتُ قِلَادَةً يَوْمَ خَيْبَرَ بِأَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ أَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يُبَاعُ حَتَّى يُفْصَلَ» (م، ن، د، ت).

مِغْيَارُ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ

وقال الله سبحانه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ قَيْمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

١٢٩٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ» (ن، د).

قال أبو محمد: كل ما يُكَالُ يصح وزنه، ولا عكس. فلو رُدَّ الكيل إلى الوزن لكان مكيال أهل المدينة تابعًا لوزن أهل مكة.

قال ابن حزم: لا يسع أحدًا الخروج عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم، ولا عن موازين أهل مكة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن ما كان موزونًا، فلا يجوز بيعه كيلًا؛ لأن المماثلة لا تدرك بالكيل إلا فيما كان كيلًا لا وزنًا، وقد تدرك المماثلة بالوزن في كل شيء<sup>(٣)</sup>.

(١) الاستذكار (١٩/٢٢٨).

(٢) المحلى بالآثار (٤/٥٢).

(٣) التمهيد (٢٠/٥٧).

وقد أجمعوا أن الذهب والورق والنحاس وما أشبه ذلك، لا يجوز شيء من ذلك كله كيلاً بكيلاً بوجه من الوجوه<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا أنه لا يجوز بيع العجين بالعجين، لا متماثلاً ولا متفاضلاً<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ كُلِّ رَطْبٍ مِنْ حَبِّ أَوْ ثَمَرِ بَيْبِيسٍ

﴿وَمَاتِهِنَّ عَنْهُ فَأَنْهَوْا﴾ [الحشر: ٧].

١٢٩٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابِنَةِ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَّرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ (ق).

ول (م) في رواية: وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِحَرْصِهِ.

١٢٩٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ (الخمسة، وأعله جماعة<sup>(٣)</sup>).

وقد أخذ بمعناه طائفة من أهل العلم، فقالوا: لا يجوز أيضاً بيع الرطب بالرطب كيلاً، لأن التقص في ذلك لا يعلم.

وقد أجمع العلماء على تفسير ابن عمر للمُرَابِنَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع نفسه.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١٨٤/١٩).

(٣) كالطبري والطحاوي وابن حزم، بأن في سنته زيداً أبا عياش (مجهول).

وقال ابن حجر: بل عنده الدارقطني، وقال: ثقة ثبت.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٠٩/١٣).

الرخصة في بيع العرايا<sup>(١)</sup> بخرصها من التمر

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

قال أبو محمد: لم يأت الخرص في القرآن إلا مذموماً، لأنه ظن، وهو نوع تخمين، فكان الترخيص في العرايا ونحوها تيسيراً.

١٢٩٨ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ يَشْتَرِيَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا (ق).

وَفِي لَفْظٍ: عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: ذَلِكَ الرُّبَا تِلْكَ الْمُزَابَنَةُ، إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ النَّخْلَةَ وَالتَّخْلَتَيْنِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ النِّسَبِ بِخَرْصِهَا<sup>(٢)</sup> تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا (ق).

١٢٩٩ - وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا (خ، حم).

وَفِي لَفْظٍ: رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ (ق).

قال ابن تيمية: والخرص لا يعرف فيه مقدار المكيل، إنما هو حرزٌ وحدثٌ، وهذا متفق عليه بين الأئمة<sup>(٣)</sup>.

وأهل العلم لا يختلفون في جواز قليل الغرر؛ لأنه لا يسلم منه بيعٌ إذ لم تُمكن الإحاطة بكيل المبيع لا بنظر، ولا بصفة<sup>(٤)</sup>.

(١) العرايا: أن يشتري الرجل تمر النخلة بخرصه من التمر.

(٢) الخرص: التخمين والحدين.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠/٣٥٠).

(٤) الاستذكار (١٩/١٦٨، ٢٠/١٨٦).

وأجمعوا على أنه يشترط في العرايا التقابض في مجلس العقد<sup>(١)</sup>.

### بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوَانِ

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٣٠٠ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَّوَانِ (مالك، وهو حديث مرسل).

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع لحم بلحم من جنسه، على التحري حتى يُعلم تساويهما في الوزن، إلا مالكا فإنه أجازهُ<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن حزم عن مالك المنع من ذلك، وردّ عليه، وجوز بيع اللحم باللحم من جنس واحد أو أجناس مختلفة، متفاضلاً ومتماثلاً، يداً بيد، وإلى أجل<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف في جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد<sup>(٤)</sup>.

### جَوَازُ التَّفَاضُلِ وَالتَّسْوِئَةِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ

١٣٠١ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا بِعَبْدَيْنِ (الخمس).

١٣٠٢ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اشْتَرَى صَفِيَّةَ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ مِنْ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ (م، حم، هـ).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٩٧).

(٢) النوادر (رقم ٢٣٨).

(٣) المحلن (المسألة: ١٥٠٧).

(٤) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٤٥٦).

١٣٠٣- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَاعَ جَمَلًا يُدْعَى عَصْفِيرًا بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجْلِ (مالك، شافعي، بسند ض).

١٣٠٤- وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً (الخمسة، والحفاظ يختلفون في سماع الحسن من سمرة).

مَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَسِيئَةٍ وَاشْتَرَاهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا

﴿وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٣٠٥- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، عَنْ امْرَأَتِهِ: أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَدَخَلَتْ مَعَهَا أُمُّ وَلَدِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنِّي بَعْتُ غُلَامًا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ نَسِيئَةً، وَإِنِّي ابْتَعْتُهُ مِنْهُ بِسِتِّمِائَةِ نَقْدًا؟ فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: بَشْ مَا اشْتَرَيْتِ، وَبَشْ مَا شَرَيْتِ، إِنْ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ بَطَلَ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ (قط، بسند ض)، وهو من صور بيع العينة.

بيع العينة (١)

وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

١٣٠٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَنَّ النَّاسُ بِالذِّئَارِ وَالذَّرْهَمِ، وَتَبَاعَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبُقَرِ، وَتَرَكُوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً، فَلَا يَرْفَعُهُ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ» (حم، د)، وكلفته: «إِذَا تَبَاعَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ

(١) هو أن يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم إلى أجل مُسَمَّنٍ، ثم يشتريها منه حالة بأقل من الثمن الذي باعها منه (١). (٢) قوله: «وَأَخَذْتُمْ» (٢)



أَذْنَابَ الْبَقْرِ، وَرَضِيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»<sup>(١)</sup>.

من اشترى سلعةً بعرضٍ نسيئةً، ثم باعها بتقديراً، أو كان يبيعها الأول بعرض، فاشتراها بتقديراً، فهو جائز بلا خلافٍ يُعلم<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: الحكم في بيع العينة مبني على صحة الحديث، والمحققون لا يصححونه، والشافعي وأكثر أصحابنا من أهل الظاهر لا يحزمونه، والحديث إن صح ليس فيه دلالة واضحة على التحريم؛ لأن الحرث والزرع غير محرّمين باتفاق، والمفهوم من الحديث: ذم الحال الذي يكون عليه الناس يومئذ، من الأثرة، والركون إلى الدنيا، والشح. وأما خبر عائشة وإنكارها على زيد بن أرقم فلا يثبت، وفي إسناده: الغالية بنت أيفع.

### اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ

﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

١٣٠٧ - عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا يَشْتَبُهْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثْرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ، مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ» (ق).

(١) الحديث ضعيف، يرويه أحمد من طريق: عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، ولم يسمع منه. وفي إسناده أبي داود: أبو عبد الرحمن الخراساني، قيل: هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وقيل: هو إسحاق بن أسد. قال ابن القطان: وأيهما كان فالحديث من أجله لا يصح.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٧٣).

قال أبو محمد: هذا الحديث يشتمل على جانب من الفقه عظيم، وعدّه أهل العلم من عمّد الدّين.

١٣٠٨ - وَعَنْ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَّعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ» (ت، بسند ض).

١٣٠٩ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لِيُصِيبَ التَّمْرَةَ، فَيَقُولُ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَشَى أَنَّهَا مِنَ الصَّدَقَةِ أَكَلْتُهَا» (ق).

١٣١٠ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يَتَّهَمُ فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ وَأَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ (خ تعليقا).

## أحكام العيوب

### بيان العيب والصدق فيه

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخْشَوْنَ اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَيَخْشَوْنَ أُمَّنْتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْلَمُونَ ﴿١٧﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [الأنفال].

وقال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة].

١٣١١- عَنْ وَهْبِ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيْنَهُ لَهُ» (هـ).

١٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ؛ فَإِذَا هُوَ مَبْلُورٌ، فَقَالَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (م، حم، د، ت).

١٣١٣- وَعَنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدِ بْنِ هَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَتَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هَوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا - أَوْ أَمَةً - لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبِثَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ» (ت، هـ) (١).

(١) قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عباد بن ليث، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد من أهل الحديث». وقال البيهقي: «هذا الحديث يعرف بعباد بن الليث، وقد كُتِبَ من وجه آخر غير معتمد». والحديث حسنه الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه).

ولا خلاف بين أهل العلم في أن العقود التي يُؤثر فيها العيب، ويوجب فيها حكمه، هي العقود التي يقصد منها المعاوضة كالبيع، وأما التي لا يقصد منها المعاوضة كالهبة لغير الثواب، والصدقة، فلا تأثير للعيب فيها<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن العيب الذي يجب ردّ المبيع به، هو: كل ما حطّ من قيمة المبيع<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من اشترى سلعة له الردّ بالعيب إذا ظهر له بعد ذلك<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن المشتري إذا وقف على العيب، فعمل في السلعة ما نقضها؛ لم يكن له الردّ<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن البائع إذا بين عيب المبيع وحدد مقداره، ودلّ عليه المشتري، فرضي بذلك المشتري؛ فإنه يلزمه البيع، وليس له الردّ بذلك العيب، ولا بدّ أن يظهر الرضى بالقول؛ لأن الرضى القلبي لا يعتد به، وهو قول ابن عمر، ولا يعرف له مخالف من الصحابة<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن المشتري إذا باع المبيع المعيب، وهو لا يعلم بالعيب، ورجع عليه المشتري الثاني؛ فإنه يرجع هو على البائع الأول بلا خلاف<sup>(٦)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨١٩/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٨٩/١).

(٣) الموضح (الإقناع ١٧٣٣/٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢٨/٢٩).

(٤) النير (الإقناع ١٧٣٣/٤).

(٥) مراتب الإجماع، المجلد (موسوعة الإجماع ١٩١/١).

(٦) المغني عن ابن المنذر، وبداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٩١/١).

وإذا تغير المبيع عند المشتري بفساد، أو كان حيواناً فمات، أو عبداً فأعتق، أو دُبر، أو أمة فأولدها المشتري، ولم يكن يعلم بالعيب إلا بعد تغير المبيع، فإن المشتري يرجع على البائع بقيمة العيب في قول عامة فقهاء الأمصار، إلا عطاء بن أبي رباح، فإنه قال: لا يرجع في الموت والعتق بشيء<sup>(١)</sup>.

### الانقاع بالسلمة لا يمنع الرد بالعيب

وقال الله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤، ١٤١].

١٣١٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى: أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ<sup>(٢)</sup> (الخمس).

وفي رواية: أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ غُلَامًا فَاسْتَعْلَهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَرَدَّهُ بِالْعَيْبِ، فَقَالَ الْبَائِعُ: غَلَّةُ عَبْدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْغَلَّةُ بِالضَّمَانِ» (جم، د، هـ).

والخراج بالضمان أصل متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

و ضمان المتلفات لا يشترط لها التكليف بالإجماع<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١٩١).

(٢) معنى الحديث: ما يحصل عليه المشتري من المنفعة هو في مقابل ضمانه للسلمة، والخراج: هو الدخل والمنفعة، فإذا وجد المشتري عيباً في السلمة بعد انتفاعه بها، فانتفاعه بها في مقابل ضمانه ورعايته لها.

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٧٤٠).

(٤) شرح النووي، المغني، المجموع كلاهما عن ابن المنذر، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/٧٤٠).

وأجمع أهل العلم أنّ من ابتاع عبداً فانتفع به، ثم وجد به عيباً فردّه وكان معه أجرته، لم يردّ أجرته، إلاّ عثمان البتي والغنيري، فإنهما قالا: يردّ معه أجرته<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على الزيادة المتصلة بالمبيع كسبته مثلاً تُردّ للبائع، وأنّ الزيادة المنفصلة كالأجرة مثلاً للمشتري<sup>(٢)</sup>.

### التصريّة

وقال سبحانه: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

١٣١٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا<sup>(٣)</sup> الإبل والعنم، فمن ابتاعها بعد ذلك؛ فهو بخير الظنرين بعد أن يحلبها، إن رضىها أمسكها، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر<sup>(٤)</sup>» (ق).

١٣١٦ - وَعَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى عَمَماً مُصْرَأةً، فاحتلبها، فإن رضىها أمسكها، وإن سخطها ففي حليتها صاع من تمر» (ق).

قال صاحب (المتقى): وهو دليل على أنّ الصاع من التمر في مقابلة اللبن، وأنه أخذ قسطاً من الثمن.

(١) النوادر (رقم ٢٦١)، الإيجاز (الإقناع ٤/١٧٣٢).

(٢) نيل الأوطار، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٩٠).

(٣) من صرّبت اللبن في الفسح: إذا جمعته، وليس من صبررت الشيء: إذا ربطته. والتصريّة: ربط أخلاف الشاة أو التاقة ليجمع لبنها، فيزيد لبنها.

(٤) وقد ثبت في (مسلم) وغيره: تخيره ثلاثة أيام.

ولا خلاف بين أهل العلم أنه إن ردها قبل حلبها: أنه لا يجب عليه الصاع<sup>(١)</sup>.

### مَا جَاءَ فِي التَّسْعِيرِ وَالْاِحْتِكَارِ

وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ سَمَاءٍ أَوْ مِنْ أَرْضٍ أَوْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ أَوْ مِنْ خَلْفَهُمْ أَوْ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

١٣١٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَلَا السُّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ سَعَرْتَ؟، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ الْمُسَعِّرُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ - وَلَا يَطْلُبُنِي أَحَدٌ بِمَظْلَمَةٍ ظَلَمْتُهَا إِنِّي فِي دَمٍ، وَلَا مَالٍ». (حم، د، ت، هـ).

قال أبو محمد: فهم بعض العلماء، كابن حزم، أنه لا يجوز وضع السعر على سلعة، ولا تسميته بوجه من الوجوه، بل يعرض البائع سلعته، ويسوم المشتري، ولكن الحديث لا يدل على ذلك، بل ظاهر معناه: أنه لا يجوز لغير مالك السلعة أن يضع سعراً يجبر عليه المالك، وأن الناس أحرار في أملاكهم، وللسلطان أن يزجر عن الغلاء، وإنما يكون الغلاء لندرة السلعة، أو لوفرة المال، ومن غالى في بيعه كان يبيد المال أوفر حظاً من ماله، فيرتد ذلك على الفقراء ونحوهم، في دولة الإمام العادل.

١٣١٨- عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». وَكَانَ سَعِيدٌ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ (م، حم، د).

١٣١٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ حِكْرَةً يُرِيدُ أَنْ يُعْلِيَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛ فَهُوَ خَاطِيٌّ» (حم) (١).

واتفق المسلمون إلا من شذَّ ممن لا يعد قوله خلافاً (٢) على أن من كان عنده طعامٌ وهو عنه غنيٌّ وبالناس إليه حاجةٌ، فمَنع من يبيعه بما يُباع به مثله؛ فهو خاطيٌّ حَرَجَ في فعله (٣).

واتفقوا على أنه لو اضطر الناس إلى ذلك الطعام المُحتكر، ولم يجدوا غيره: أن يُجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس (٤).

واتفقوا على أنه إن كان عنده طعامٌ محتكراً، والناس عنه أغنياء: أنه غير آثم في حبسه، وإن أراد الازدياد في ثمنه (٥).

وأجمعوا على أن ادخار الإنسان ما يحتاج إليه من قوتٍ وغيره جائزٌ (٦).

وقال ابن حزم: اتفقوا على أن الحُكْرَةَ المُضْرَّةَ بالناس غير جائزة (٧).

اِخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعِينَ إِذَا لَمْ يُشْهَدَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(١) في إسناده أبو معشر، نجيب بن عبد الرحمن السندي المدني، وهو ضعيف.

(٢) هذه العبارة لا ثقة بها، حتى يعلم من هو المخالف.

(٣) الإنباه (الإقناع ٤/١٧٨٧).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٥١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/٨٠).

(٧) مراتب الإجماع (١٥٦).



١٣٢٠ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَكَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةٌ؛ فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ، أَوْ يَتَرَادَانِ» (حم، ن، د) (١).

ول (قط) عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ، وَالْمَيْعُ مُسْتَهْلِكٌ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ». وَرَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (٢).

ول (حم، ن) عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ: وَأَتَاهُ رَجُلَانِ تَبَايَعَا سِلْعَةً، فَقَالَ هَذَا: أَخَذْتُ بَكْذَا وَكَذَا. وَقَالَ هَذَا: بَعْتُ بَكْذَا وَكَذَا. فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَتَيْتِ عَبْدُ اللَّهِ فِي مِثْلِ هَذَا، فَقَالَ: حَضَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا، فَأَمَرَ بِالْبَائِعِ أَنْ يَسْتَحْلِفَ، ثُمَّ يُخَيَّرُ الْمُبْتَاعُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ (٣).

قال أبو محمد: إنما كان القول قول البائع لأنه صاحب السلعة، فإن استراب القاضي بينهما طلب من البائع اليمين .. وأما الحديث فلم يصح شيء منه.

(١) هذا الحديث منقطع، القائم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، لم يدرك جده.

(٢) الحديث ضعيف، ضعفه عبد الحق وغيره لضعف عضمة بن عبد الله (٤).

(٣) الحديث فيه انقطاع، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يدرك أباه (٥).

## الرهن

قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْأَذَىٰ أَوْتَمِينَ أَمْنَتُهُمْ وَلِتَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

١٣٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَهَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِرْعًا عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِالْمَدِينَةِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ. (خ، حم، ن، هـ).

١٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَىٰ أَجَلٍ، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ (ق).

وَفِي لَفْظٍ: ثَوْفِي وَدِرْعُهُ مَرهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

قال ابن المنذر: الرهن جائز في السفر بالكتاب، وفي الحضرة بالسنة، وبه قال عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: عامة أهل العلم: أكثرهم، لأن مجاهدًا والضحاك وداود وأكثر أهل الظاهر قالوا: لا يكون إلا في السفر، حين لا يوجد كاتب، وقال ابن حزم: يجوز في الحضرة أيضًا إن لم يشترطه المرتهن<sup>(٢)</sup>. والظاهر جوازه في الحالين كما يقول الجمهور.

ولا خلاف في أن الرهن ينبغي أن يكون غير محجور عليه، ومن أهل السداد<sup>(٣)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٥٧)، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨٢/١).

(٢) نيل الأوطار (١٥/٢٨١-٢٨٢).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٨٣/١).

وانفقوا على أن الرهن في السفر في القرض الذي هو إلى أجل مسمى، أو في البيع الذي يكون ثمنه إلى أجل مسمى إذا قبضه المرتهن بإذن الراهن قبل تمام البيع وبعد تعاقدهما، وعين الشهود قبض المرتهن له، وكان الرهن بما يجوز بيعه، وكان ملكاً للراهن صحيحاً = فإنه رهن صحيح<sup>(١)</sup>.

واتفق الجميع على أن الرهن لا يكون إلا مقبوضاً<sup>(٢)</sup>.

وانفقوا على أن الراهن ممنوع من بيع الرهن وهبته والصدقة به، وإخراجه من يدي مرتهنه، حتى يبرأ من حق المرتهن<sup>(٣)</sup>.

ورهن السلاح عند أهل الذمة أو عند من له عهد جائز بالاتفاق، أما رهنه عند أهل الحرب فلا يجوز بالاتفاق<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: العبرة بالمرهون عنده، وأمانته، وثقته، سواء كان في دار سلم، أو حرب.

### الانتفاع بالرهن

﴿وَسْتَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾ [المتحنة: ١٠].

قال أبو محمد: هذه الجملة الشريفة جاءت في سياق آخر، وكثير من الآيات أوردتها للاستيناس، لا للاستدلال.

١٣٢٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَكَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِتَفَقُّهِ إِذَا كَانَ مَرَهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيُشْرَبُ التَّفَقُّهُ» (ق).

(١) المعنى (موسوعة الإجماع ٤٨٢/١، ٤٨٣).

(٢) الموضح (الإقناع ١٦٥٨/٣)، بداية المصنف (موسوعة الإجماع ٤٨٤/١).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٦٦٥).

(٤) فتح الباري عن أبي التين، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨٣/١).

١٣٢٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَغْلُقُ»<sup>(١)</sup> الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهَّنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» (شافعي، ك، حب، قط).

وأجمع العلماء على أن الرهن وظهره ليس للرَّاهِن<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن نفقة الرَّهْنِ على الرَّاهِنِ لا على المرتهن<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: هذا من أعجب الإجماعات وأغربها وأضعفها، والحديث الأول يخالفه مخالفة لا تحتمل التأويل. والقائلون بهذا هم الجمهور، يقولون: لا ينفق المرتهن حتى لو انتفع بالمرهون، وخالف في ذلك: الحسن، والليث، وإسحاق، وأحمد.. وأما حديث أبي هريرة: «له غنمه، وعليه غرمه»؛ فمختلف في صحته، ولا يستوي القوي والضعيف، فإن صح فإنه يحمل على الرهن الذي لا يتنفع المرتهن فيه بشيء، أو يكون الحديث الأول خاصاً بما يتنفع به بركوب أو مشروب.

وأجمعوا على أن من رهن بعض غرمائه رهناً وهو صحيح، ثم مات: أن ذلك الغريم أحق بشمن ذلك الرهن من غرمائه<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف يعلم: أن اشتراط بيع العدل الرهن عند حلول الحق صحيح<sup>(٥)</sup>.

(١) قال في (التهامة): غلق الرهن إذا بقي في يد المرتهن لا يقدر راحته على تخليصه. وقال الفيروزآبادي: غلق الرهن، كفرح: إذا لم يبق في الوقت المشروط.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢١٥/١٤).

(٣) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٩٩/٤).

(٤) النوادر (الإقناع ١٦٦٦/٣)، المغني (موسوعة الإجماع ٤٨٥/١).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٤٨٤/١).

## الحوالة

وَجُوبُ قَبُولِ الْحَوَالَةِ عَلَى الْمَلِيءِ

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

١٣٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَتَيْتَ أَحَدَهُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتَّبِعْ» (ع).

١٣٢٦- وَفِي لَفْظٍ: «وَمَنْ أَحْيَلَ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ» (حم).

١٣٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أَحْيَلْتَ عَلَى مَلِيءٍ؛ فَاتَّبِعْهُ» (هـ).

الحوالة عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أن الحوالة جائزة<sup>(٢)</sup>.

واتفق العلماء على أن من أحيل بحق قد وجب له بشيء يجوز بيعه قبل قبضه على شخص واحد مليء حاضراً، ورضي بالحوالة ورضي المَحَال عليه بها أيضاً، وعلم كل واحد منهم مقدار الحق الواجب = فقد جاز للمُحال أن يطلب المَحَال عليه بذلك الحق، وأنها حوالة صحيحة<sup>(٣)</sup>.

ويجب على من أحيل بحقه على مليء أن يقبل الحوالة بالإجماع<sup>(٤)</sup>.

(١) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٦٥).

(٢) المفتي، (موسوعة الإجماع ١/٣٦٥).

(٣) مراتب الإجماع (١١٢).

(٤) فتح الباري، وعنه نيل الأوطار (١/٣٦٦).

## ضَمَانُ دَيْنِ الْمَيْتِ الْمُفْلِسِ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾

[يوسف: ٧٢].

١٣٢٨ - عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتَنِي بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟». قَالُوا: لَا. فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟». قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَيَّ دَيْنُهُ. فَصَلَّى عَلَيْهِ (خ، حم، ن).

١٣٢٩ - وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي عَلَيَّ رَجُلٍ مَاتَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَأَتَيْتَنِي بِمَيْتٍ، فَسَأَلَ: «عَلَيْهِ دَيْنٌ؟». قَالُوا: نَعَمْ، دِينَارَانِ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ ﷺ؛ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، فَمَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلَيَّ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ» (حم، ن، د).

هل المضمون عنه تبرأ ذمته بمجرد الضمان؟

وقال سبحانه: ﴿وَعَلَيْكُمْ مَا حَمَلْتُمْ﴾ [النور: ٥٤].

١٣٣٠ - عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ثُوْفِي رَجُلٌ فَعَسَلْنَا، وَحَطَطْنَا، وَكَفَّنَا، ثُمَّ أَتَيْتَنِي بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا: نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَخَطَا خُطْوَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟». قُلْنَا: دِينَارَانِ. فَأَنْصَرَفَ فَتَحَمَلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، فَأَتَيْتَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَيَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَوْفَى اللَّهُ حَقَّ الْعَرِيمِ، وَبَرَّيْتُ مِنْهُ الْمَيْتَ». قَالَ: نَعَمْ. فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمًا: «مَا فَعَلَ الدِّينَارَانِ؟». قَالَ: إِنَّمَا

مَاتَ أَمْسٍ. قَالَ: فَعَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْعَدِي، فَقَالَ: قَدْ قَضَيْتُهُمَا. فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ: «الآن بَرَدَتْ عَلَيْكَ جِلْدُهُ» (حم، ن، د، ك) (١).

مَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ آخَرَ أَخَذَهُ وَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ  
الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الشورى: ٤٢).

١٣٣١ - عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ،  
وَيَتَّبِعُ الْبَيْعُ مَنْ بَاعَهُ» (حم، د، ن) (٢).

وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا سُرِقَ مِنَ الرَّجُلِ مَتَاعٌ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ فَوَجَدَهُ بِيَدِ  
رَجُلٍ بَعِيْتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَيُرَاجَعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ»  
(حم، ه، بسند ض).

(١) في إسناده: عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، ضعيف. وإنما أراد بقوله:  
«وَالْمَيْتُ مِنْهُمَا بَرِيءٌ»: دخوله في الثمن متبرعاً لا ينوي به رجوعاً بحال.

(٢) الحديث في (المسند) دون قوله: «ويتبع البيع من باعه»، وعنده: «مفلس» بدل:  
«رجل». والحديث فيه: صنعة قتادة عن الحسن، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة  
الثالثة في (تعريف أهل التقديس بمراتب أهل التدليس).

سَلَمٌ (١)

وقول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بَيْنَ يَدَيْ إِلَهَ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاسْتَبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال أبو محمد: التعريف المشهور للسلم: بيع موصوف في الذمة، وأحسن منه أن يقال: بيع معلوم مؤجل بثمان معجل.

١٣٣٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» (ع).

١٣٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَا: كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَأْتِينَا أَتْبَاطٌ (٢) مِنْ أَتْبَاطِ الشَّامِ، فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ، إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى. قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ (خ، حم).

وفي رواية: كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ وَالتَّمْرِ، وَمَا تَرَاهُ عِنْدَهُمْ (حم، ن، د، ه).

١٣٣٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَيَّ غَيْرِهِ» (د، ه).

(١) وهو السلف أيضاً، وعن الماوردي: السلف: لغة أهل العراق، والسلم: لغة أهل الحجاز.

(٢) قوم من العرب دخلوا في العجم والروم، واختلطت أنسابهم، وفسدت ألسنتهم.



١٣٣٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا فَلَا يَشْرِطُ عَلَى صَاحِبِهِ غَيْرَ قَضَائِهِ»<sup>(١)</sup>.  
وَفِي لَفْظٍ<sup>(٢)</sup>: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَفَ فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ» (قَط).

وقد أجمع الفقهاء على إبطال السلم إذا وقع بلا تأجيل لقبض المسلم، إلا الشافعي، فإنه أجازهُ<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يجوز السلم في شيء بعينه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن السلم لا يجوز في الطعام بقفيز<sup>(٥)</sup> لا يُعرف معياره، ولا في ثوب بذرة فلان؛ لأن المعيار لو تلف أو مات الذي اشترط الذرع بذرعه؛ لم يُعرف ما مقدار حقه<sup>(٦)</sup>.

ومنعوا أن يجعل الرجل دينًا له على رجل سلفًا في طعام يجعله عليه إلى أجل معلوم<sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أن الإقالة في جميع ما أسلم المرء فيه جائزة<sup>(٨)</sup>.

(١) في إسناده: لودان بن سليمان، مجهول، لم يرو عنه غير بقية، وكل مروياته عنه منكير.

(٢) هو عند (الدارقطني) من حديث أبي سعيد مرفوعًا، يرويه عنه: عطية بن سعد بن جنادة العوفي، وهو صدوق يخطئ كثيرًا.

(٣) النوادر (رقم ٢٤٠).

(٤) الاستذكار (١٤١/٢٠).

(٥) قال الثوري: مكيال معروف لأهل العراق، قال الأزهرى: هو ثمانية مكايك، والمكوك: صاع ونصف.

(٦) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٢٠).

(٧) المرجع نفسه.

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٢٣).

وأجمعوا على أن المسلم إليه لو أتى بطعام أجود مما أسلم إليه فيه = جاز للمسلم قبضه، سواء جرت عادته بذلك أو لم تجر، إلا مالكا فإن قال: إن كانت العادة منه له جارية كره له أخذه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من باع معلوماً من السلع بمعلوم من الثمن، إلى أجل معلوم من شهور العرب، أو لأيام معروفة العدد: أن البيع جائز لازم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن السلم في الثياب جائز بنوع معلوم، وصفة معلومة الطول، والعرض والرقّة والصفقة والجودة بعد أن ينسبه إلى بلد، وإلى أجل معلوم. وأن السلم في الشحم جائز، إذا كان معلوماً<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن السلم مشروع إلا ما حكى عن ابن المسيّب<sup>(٤)</sup>.  
كما اتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع<sup>(٥)</sup>.

(١) النوادر (رقم ٢٤٦).

(٢) الإشراف (الإقناع ٤/١٧٥٨).

(٣) المرجع نفسه (٤/١٨١٧).

(٤) الفتح (٤/٤٢٨).

(٥) نيل الأوطار (١٠/٢٥٩).

## القرض

وقال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَيْنَ لَآئِكِ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاذْكُرُوهُ ۖ وَلْيُكْتَبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْمَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْلَلَ هُوَ فَاذْكُرْهُ وَلْيُؤَدِّ بِالْمَدْلِ ۚ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْعَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَدَةِ وَأَدَقُّ ۚ أَلَّا تَرْتَابُوا ۚ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۚ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ قَسْوٌ بِكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَبِعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قال أبو محمد: ليس في القرض مما يحتاج إليه المتدائنان صغير ولا كبير إلا وهو مستطر في هذه الآية، ولو عمل الناس بها لكفتهم، ولما تركوا العمل بها، وحقروا بعض ما دلت عليه، فتحروا للشيطان مداخل لا توصل، وتنازعوا ففشلوا.

## فضله

وقول الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

١٣٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا؛ نَفَسَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وَمَنْ يَسِّرَ عَلَى مُعْسِرٍ؛ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» (م).

١٣٣٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُفْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ، إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً» (هـ، والصواب وقفه على ابن مسعود).

واتفق العلماء على أن القرض فعلٌ خيرٌ، وأنه إلى أجلٍ محدودٍ أو حالاً في الذمة جائزٌ<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف في جواز سؤال القرض عند الحاجة، ولا نقص على طالبه<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من أقرض إلى أجلٍ أو نقداً، ولم يُشهد، ولا كتب بذلك وثيقة، أن القرض صحيحٌ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: القرض صحيحٌ، ولكن المفروض في الأخذ بهداية الله آمناً.

اسْتِقْرَاضُ الْحَيَوَانَ وَغَيْرِهِ وَالْقَضَاءُ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ

قال أبو محمد: معناه يشمل آية الدين.

١٣٣٨- عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَلْفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا<sup>(٤)</sup>، فَجَاءَتْهُ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي

(١) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٨٠/٢).

(٣) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٤) البكر: الفتي من الإبل، بمنزلة الغلام في الناس.

لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا وَرَبَاعِيًا<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ؛ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً» (عِ الْإِخ).

قال ابن عبد البر: وقرض الحيوان، والسلم فيه ثابت بالسنة المجتمع عليها<sup>(٢)</sup>.

١٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَتَقَضَّاهُ دَيْنًا كَانَ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَقَالَ لَهَا: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ تَمْرٌ؛ فَأَقْرِضِينَا حَتَّى يَأْتِينَا تَمْرٌ فَتَقْضِيكَ» (هـ)<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن للمستقرضين بيع ما استقرضوا وأكله وتملكه<sup>(٤)</sup>.

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن استقراض الدنانير والدراهم والقمح والشعير والتمر والذهب وكل ما له مثل من سائر الأطعمة المكيل منها والموزون = جائز<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن استقراض الإماء جائز<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد: هذا من غرائب الإجماع، فقد حكى جمال الدين المنبجي (ت ٦٨٦ هـ): أن المسلمين أجمعوا على تحريم استقراض الإماء<sup>(٧)</sup>. والحق أنه مما اختلف فيه. قال الشوكاني: أجازاه مطلقاً داود والطبري والمزني ومحمد بن داود، وبعض الخراسانيين.

(١) هو الذي دخل في سنن السابعة.

(٢) الاستذكار (٤٩/٢١).

(٣) إسناد ضعيف، فيه: موسى بن عبيدة الرندي المدني، مجمع على ضعفه.

(٤) مراتب الإجماع (١٦٥).

(٥) الإشراف (الإقناع ١٦٧١/٣).

(٦) الإنباه (الإقناع ١٦٧٣/٣).

(٧) انظر: كتاب اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٥٠٩/٢).

جَوَازُ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْوَقَاءِ وَالنَّهْيُ عَنْهَا قَبْلَهُ

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤،

١٤٨، المائة: ٩٣].

١٣٤٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَجَاءَ يَتَقَضَّاهُ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ». فَطَلَبُوا سِنَّةً فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنَّةً فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ». فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» (ق).

١٣٤١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَقَضَانِي وَزَادَنِي (ق).

١٣٤٢- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لِي: «إِنَّكَ بَارِضٌ فِيهَا الرَّبَا فَاشِ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ، فَأَهْدِي إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ، أَوْ حِمْلَ قَتٍّ؛ فَلَا تَأْخُذْهُ، فَإِنَّهُ رَبَا» (خ).

وأجمع المسلمون على أنه يجب إنظار المعسر، ولا يجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن المُسْلِفَ إذا شرط عند السلف هدية أو زيادة، فأسلفه على ذلك: أن أخذه الزيادة على ذلك رباً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: أما إذا كان الإهداء من غير شرط، فقد صح منعه عن عدد الصحابة، كعبد الله بن سلام وعبد الله بن عمر.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧٤/٢٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ١٦٧٢/٣).

الجمعيات الدائرة<sup>(١)</sup>

قال الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٣٤٣ - عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْعَزْوِ، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِتَاءِ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ» (ق).

ومن علماء العصر من جعلها قرضاً جرنافعاً، والأول الصواب.

(١) ضرورتها أن يتفق مجموعة على أن يوضع كل مبلغاً من المال كل شهر، ليأخذها أحدهم في الشهر الأول والثاني في الثاني... وهكذا.

## التعظيم:

كَيْفَ يُعَامَلُ الْفَنِيُّ وَالْمُقْلِسُ ؟

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الشورى: ٤٢].

١٣٤٤- عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْ»<sup>(١)</sup> «الْوَاجِدِ ظَلَمٌ، يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» (ن، د، حم)<sup>(٢)</sup>.  
وقال: قَالَ وَكَيْعٌ: عِرْضُهُ: شِكَايَتُهُ. وَعُقُوبَتُهُ: حِسَابُهُ.

١٣٤٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نِمْارِ ابْتِاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَقَالَ: «تَصَدَّقُوا عَلَيَّ». فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَاتِهِ: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَكَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» (ع | الأَخ).

١٣٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَفْلَسَ، أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» (ع).

١٣٤٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتِاعَهُ، وَلَمْ يَقْبِضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ نَمْنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْعُرْمَاءِ» (مالك، د، مرسل) وقد أسنده من وجه ضعيف.

(١) مَطْلٌ.

(٢) إسناده ضعيف، فيه: محمد بن ميمون بن مسيكة، يصلح في الشواهد والمتابعات، وقد انفرد به.



قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً بين الفقهاء القائلين أن البائع أحقّ بماله في الفلّس، وأنه أحقّ أيضاً بما وجد منه إذا كان المشتري قد فوت بعضه ببيع أو غيره<sup>(١)</sup>.

وإذا مات المشتري قبل دفع الثمن كله أو بعضه، وكان المبيع عند البائع، فالبايع أحقّ به بلا خلاف. أمّا إذا كان المبيع عند المشتري؛ فإنّ البائع يكون بالنسبة للثمن أسوة الغرماء عند جميع العلماء، إلا ما حكى عن الإصطخري من أن لصاحب السلعة أن يرجع فيها، ولو كان في تركة المشتري ما يفي بقيمتها<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم أن ما هو من دين المفلس إلى أجل، فهو إلى أجله، لا يحلّ على المديون بإفلاسه الدين<sup>(٣)</sup>.

الحَجْرُ<sup>(٤)</sup> عَلَى الْمَدِينِ، وَيَبِيعُ مَالَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ

وقال سبحانه: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

١٣٤٨ - عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ، وَيَبَاعُهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ (قط، بسند ض).

وتصرف المفلس قبل الحجور عليه: من بيع أو هبة أو إقرار أو وفاء دين بعض الغرماء، وغير ذلك من التصرفات = جائز بالإجماع<sup>(٥)</sup>.

وقد منع الحجر على الكبير أبو حنيفة، وبعض الظاهرية<sup>(٦)</sup>.

(١) الاستذكار (٢٧/٢١).

(٢) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٨٦).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٦١٨).

(٤) المنع من التصرف في المال.

(٥) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٢٢٣).

(٦) نيل الأوطار (٣١٦/١٠).

الحَجْرُ عَلَى الْمُبْدِرِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء:]

[٥].

١٣٤٩- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: ابْتِاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بَيْعًا، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تَبْنِ عُمَانَ فَلَا حَجْرَ نَ عَلَيْكَ. فَأَعْلَمَ ذَلِكَ ابْنُ جَعْفَرٍ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: أَنَا شَرِيكُكَ فِي بَيْعَتِكَ. فَأَتَى عُمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: تَعَالَ، أُحْجِرُ عَلَى هَذَا. فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرِيكُهُ. فَقَالَ عُمَانُ: أُحْجِرُ عَلَى رَجُلٍ شَرِيكُهُ الزُّبَيْرُ ١٢ (شافعي).

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ عَاقِلًا بِالْعَاقِرِ عَدْلًا فِي دِينِهِ، حَسَنَ النَّظَرِ فِي مَالِهِ: أَنَّهُ لَا يَحْجَرُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَنْقَذَهُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ ابْتِياعٍ جَائِزٌ (١).

قال أبو محمد: قد يكون الرجل من أعدل العقلاء، وأذكاهم، وأفضلهم، ولكنه غير راشد في تدبير ماله، فيحجر عليه، ولا يطعن ذلك في فضله، وعدالته.

عَلَامَاتُ الْبُلُوغِ

وقال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرُ﴾ [فاطر:]

[٣٧].

وقال تعالى في اليتامى: ﴿حَقَّ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦].

قال أبو محمد: رُوي في هذا أقوال، منها ما رُوي عن الحسن: أَنَّهُ سَنَ الْبُلُوغِ.

(١) مراتب الإجماع (٩٩).

١٣٥٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً؛ فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخُنْدُقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ؛ فَأَجَازَنِي (ع).

١٣٥١- وَعَنْ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ قِتْلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خُلِّيَ سَبِيلَهُ، وَكُنْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخُلِّيَ سَبِيلِي (الخمسة).

وَفِي لَفْظٍ: فَمَنْ كَانَ مُحْتَلِمًا، أَوْ نَبَتَ عَائِثَةُ؛ قِتْلَ، وَمَنْ لَا؛ تَرْكٌ (حم، ن).

وأجمعوا على أن الاحتلام مع الإنزال من علامات البلوغ<sup>(١)</sup>.

مَا يَجِلُّ لِوَلِيِّ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ

وقول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَحِيْبًا ﴿٦﴾﴾ [النساء].

١٣٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَلِيِّ الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ. (ق).

١٣٥٣- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ لَيْسَ لِي شَيْءٌ، وَلِي يَتِيمٌ. فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ، وَلَا مَبَادِيرٍ، وَلَا مُتَأَمِّلٍ»<sup>(٢)</sup> (حم، ن، د، ه، ك).

(١) نيل الأوطار عن البحر الزخار (١٠/٣٢٧).

(٢) أي: غير مُدْخِرٍ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ.

قال ابن جرير: لا يجوز الأخذ من مال اليتيم إلا لضرورة أو حاجة على سبيل الاستقراض<sup>(١)</sup> .. وقال طائفة من السلف: إذا أكل ثم أيسر قضى. فإن أكل مال اليتيم ظلماً من الموبقات السبع.

الإذْنُ فِي مُخَالَطَةِ الْيَتِيمِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

قال تعالى: ﴿وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْيَتِيمِ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَاطَبُوا مِنْهُمْ فَاخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة].

١٣٥٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾؛ عَزَلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَى حَتَّى جَعَلَ الطَّعَامُ يَفْسُدُ، وَاللَّحْمُ يَبْتِنُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَنَزَلَتْ: ﴿وَإِنْ تُخَاطَبُوا مِنْهُمْ فَاخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾، قَالَ: فَخَالَطُوهُمْ (حم، ن، د)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: التأكيد في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ له معنى واسع، يشمل كل إصلاح يُنمي مالهم أو يربيهم ويهديهم، قال البيضاوي: هذا الكلام يجمع النظر في صلاح مصالح اليتيم بالتقويم والتأديب، لكي ينشأ على علم وأدب؛ لأن هذا الصنع أعظم تأثيراً فيه من إصلاح حاله بالتجارة.

(١) جامع البيان (٤/٢٦٠-٢٦١).

(٢) إسناده ضعيف، تفرّد بوصله عطاء بن السائب، وفيه مقال.

### الشُّرْكَاءُ وَالْمَطْرُوبَةُ (١)

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخَالِفَةِ لَتَبِغِيَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤].

١٣٥٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا» (د، ك، وسنده ض).

١٣٥٦- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ أَبِي السَّائِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكُنْتُ خَيْرَ شَرِيكٍ، لَا تُدَارِينِي، وَلَا تُمَارِينِي (د، هـ)، وَلَفْظُهُ: كُنْتُ شَرِيكِي، وَتَعَمَّ الشَّرِيكُ، كُنْتُ لَا تُدَارِي، وَلَا تُمَارِي (٢).

١٣٥٧- وَعَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ وَالْبِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ كَانَا شَرِيكَيْنِ، فَاشْتَرَيَا فِضَّةً بِتَقْدِيرِ تَسْبِئَةٍ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا أَنْ مَا كَانَ بِتَقْدِيرِ فَاجِزُوهُ، وَمَا كَانَ بِنَسِيبَةِ فَرُدُّوهُ (حم، خ بمعناه).

١٣٥٨- وَعَنْ رُوَيْعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَأْخُذَ نَضْوًا (٣) أَخِيهِ عَلَيَّ أَنْ لَهُ النِّصْفُ مِمَّا يَعْتَمُّ وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لِيَطِيرُ لَهُ النِّصْلُ (٤) وَالرِّيشُ (٥)، وَكَلَّاخِرِ الْقِدْحِ (٦)» (حم، د).

(١) المضاربة: مصدر، مأخوذة من الضرب في الأرض، ابتغاء فضل الله، وهي: أن تعطي مالا لغيرك يتجر فيه، فيكون له سهم معلوم في الربح.

(٢) إسناده ضعيف، فيه: إبراهيم بن المهاجر.

(٣) المهزول من الإبل.

(٤) النصل: حديدة السهم.

(٥) الريش: هو الذي يكون على السهم.

(٦) القِدْحُ بكسر القاف: السهم قبل أن يُرَاشَ، وينصل.

١٣٥٩ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً، يَضْرِبُ لَهُ بِهِ أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدِ رَطْبِيَّةٍ، وَلَا تَحْمِلُهُ فِي بَحْرِ، وَلَا تَنْزِلْ بِهِ بَطْنَ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَقَدْ ضَمِنْتَ مَالِي (قَطْ، هَوَى، وَقَوَى الْحَافِظُ إِسْنَادَهُ).

شركة المضاربة متفقٌ على صحتها (١).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الشركة لا تكون في غير التقدين .. وهو مردود بما ثبت عن الصحابة من اشتراكهم في أزوادهم، قال الشوكاني: «الأصل الجواز في جميع أنواع الأموال. وهكذا في جميع أنواع الشركة المفصلة في الفقه، فمن ادعى تخصيص شيء فعليه الدليل» (٢).

قال ابن حزم: كل أبواب الفقه لها أصل في الكتاب والسنة حاشا القراض أي: المضاربة فما وجدنا لها أصلاً فيهما ألبتة، ولكنه إجماعٌ صحيحٌ مجرد، والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به وأقره، ولولا ذلك لما جاز.

(١) انظر: مراتب الإجماع (١٦٠).

(٢) نيل الأوطار (١٠/٣٧٢).

## الوكالة

الوكالة في الحقوق والحدود والزكاة وغير ذلك

١٣٦٠- عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اسْتَسَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ (عِ الْآخِ).

١٣٦١- وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِصَدَقَةٍ مَالِ أَبِي، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» (م، د، ح).

١٣٦٢- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْأَمِينَ الَّذِي يُعْطِي مَا أَمِرَ بِهِ كَامِلًا مُوقِرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، حَتَّى يَذْفَعَهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَّصِدِّقِينَ» (ق).

١٣٦٣- وَقَالَ: «وَاعْدُ - يَا أُنَيْسُ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» (ق).

١٣٦٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَلَّنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حِفْظِ زَكَاةِ رَمْضَانَ (خ).

١٣٦٥- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِّيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَاكَ رُسُلِي، فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا، وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا». فَقَالَ لَهُ: الْعَارِيَةُ مُؤَدَّاءُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» (ح، د)، وَقَالَ فِيهِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّاءُ؟ قَالَ: «بَلْ مُؤَدَّاءُ».

قال ابن جزم: هو أحسن ما ورد في الباب<sup>(١)</sup>.

مَنْ وَكَّلَ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَاشْتَرَى بِالثَّمَنِ أَكْثَرَ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ فِي الزِّيَادَةِ  
وقال سبحانه: ﴿وَأَقْبَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

١٣٦٦- عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
أَعْطَاهُ دِينَارًا لِيَشْتَرِيَ بِهِ لَهُ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِنَّ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا  
بِدَيْنَارٍ وَجَاءَهُ بِدَيْنَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَاتِ فِي بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوْ  
اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ» (خ، د، حم).

قال أبو محمد: فيه دليل على أن الوكالة ولاية لا نيابة،  
وللعلماء في ذلك قولان.

١٣٦٧- وَعَنْ حَيْبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَضْحِيَّةً بِدَيْنَارٍ، فَاشْتَرَى  
أَضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا، فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا، فَجَاءَ بِالْأَضْحِيَّةِ  
وَالدِّينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «ضَحُّ بِالشَّاةِ، وَتَصَدَّقْ  
بِالدِّينَارِ» (ت، وفيه ضعف، حبيب لم يسمع من حكيم).

مَنْ وَكَّلَ فِي التَّصَدَّقِ بِمَالِهِ فَدَفَعَهُ إِلَى وَلَدِ الْمُوَكَّلِ

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

١٣٦٨- وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَبِي خَرَجَ بِدَتَانِيرَ  
يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ  
بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ، مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ بِهَا. فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:  
«لَكَ مَا تَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ يَا مَعْنُ مَا أَخَذْتُ» (خ، حم).

هَلْ وَكَيْلُ الْوَكِيلِ يَأْذُنُ الْمُوَكَّلِ وَكَيْلُ لِلأَوَّلِ؟

وقول الله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤].



قال أبو محمد: قال بعض المفسرين: أرسلهم عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإرساله لهم كإرسال الله. واستبدل به الرّازيُّ على مسألة فقهية؛ وهي: أن وكيل الوكيل بإذن الموكل وكيل الموكل الأوّل، وليس وكيلًا للوكيل، ولا ينعزل إلا إذا عزله الموكل الأوّل. والظاهر أن هؤلاء كانوا رسلاً من عند الله، لا من جهة المسيح.

### طلب الوكالة

وقال يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ فيما أخبر الله عنه: ﴿اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥].

والأخبار مستفيضة في طلب الصحابة ذلك، كقول بعضهم: مُرْتَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِكَذَا، وقول عمر: دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ..

وقد أجمع العلماء على أن الوكالة مشروعة<sup>(١)</sup>.

(١) نيل الأوطار (١٠/٣٨٢).

## الصَّلْحُ وَأحكامُ الْجَوَارِ

### جَوَازُ الصَّلْحِ عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ

وقال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء).

١٣٦٩- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صَلْحًا حَرَمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَ حَرَامًا» (د، هـ، ت)، وَزَادَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَ حَرَامًا»<sup>(١)</sup>.

١٣٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَاهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمْرَةَ حَائِطِي، وَيُحْلِلُوا أَبِي، فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي، وَقَالَ: «سَتَعْدُوا عَلَيْكُمْ». فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فِطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمْرَهَا بِالْبُرْكَهْ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمْرَهَا (خ).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ أَبَاهُ تُوفِّيَ وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ، فَأَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ لِيَسْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ؛ لِيَأْخُذَ ثَمْرَةَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ، فَأَبَى، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّخْلَ، فَمَشَى فِيهَا، ثُمَّ قَالَ لِجَابِرٍ: «جُدَّ لَهُ، فَأَوْفِ لَهُ الَّذِي لَهُ». فَجَدَّهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسَقًا، وَقَضَلْتُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَسَقًا (خ).

(١) في سننه: كثير بن عبد الله المزني، ضعيف، وقال ابن حجر: «وأفرط من نسه إلى الكذب».

١٣٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ؛ فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخِذْ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحَوِّلْ عَلَيْهِ» (خ، حم).

قال أبو محمد: من طرق الإصلاح بين المتنازعين: القرعة، ولها أصل في الكتاب والسنة، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمْ أَكْفَلَهُمْ وَيَقُولُ مَرْيَمُ وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وكان النبي ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه (ق)، ولو تنازع اثنان في الأذان أو الصف الأول أقرع بينهما.

الصَّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ وَأَقْلَ

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

وقال سبحانه - بعد آية الاقتال - : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات].

١٣٧٢- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ، وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَدْعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً، وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ، وَمَا صَالِحُوا عَلَيْهِ؛ فَهُوَ لَهُمْ، وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ» (حم، ت، ه).

قال ابن حزم: لا إجماع في الصلح<sup>(١)</sup>.

وَضَعُ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ وَإِنْ كَرِهَ

وقال سبحانه: ﴿وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَيَذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارَ الْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦].

١٣٧٣ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ، وَلِكُلِّ جُلٍّ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ؛ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» (حم، هـ) (١).

لا خلاف بين أهل العلم أنه لا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره، ويجبر على ذلك - أحب أم كره - إن لم يأذن له (٢).

الطَّرِيقُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمْ تُجْعَلُ؟

وقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٣٧٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ» (ع إلا ن).

وَفِي لَفْظٍ ل (حم): «إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ رُفِعَ مِنْ بَيْنِهِمْ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ».

(١) كل منهما أخرجه بمعناه، دون قوله: «لا ضرر ولا ضرار». وهذا اللفظ أخرجه الطبراني في (الكبير، والأوسط). والحديث إسناده ضعيف؛ لأنه من رواية سماك عن عكرمة، ومن العلماء من يقويه.

(٢) المحلي، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٨٥).

## الغصبُ والعَمَلَاتُ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

١٣٧٥- عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ جَدًّا وَلَا لَاعِيًا، وَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرُدِّهَا عَلَيْهِ» (حم، ت، د) (١).

١٣٧٦- وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ» (قط، بسند ض).

وأجمع الحُجَّةُ الخاصَّةُ والعامَّةُ على أن الغاصب: هو من أخذ مالا لمسلم أو معاهد بغير حق، ولا طيب نفس صاحبه، وكان أخذه هذا المال قهراً للمأخوذ منه، وقسراً بغلبة ملك، أو فضل قوَّة (٢).

واتفق أهل العلم على أن الغصب حرامٌ في جميع الشرائع، ولا يباحُ منها شيءٌ قط، ولا في حالٍ من الأحوال (٣).

واتفقوا على أن من غصب شيئاً - أي شيءٍ كان - من غير ولده، فوُجِدَ بعينه لم يتغيَّر من صفاته شيءٌ، ولا تغيرت سوقه، ووُجِدَ في يد غاصبه لا في يد غيره = أنه يُردُّ كما هو (٤).

واتفق العلماء على أن الغاصب إذا غصب عبداً أو أمةً أو دابةً أو عَرَضًا من كل ما يمكن نقله من مكان، فتلَّف بغير جنايةٍ من الغاصب = أنه ضامنٌ (٥).

(١) حسن إسناده البيهقي.

(٢) اختلاف العلماء عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ (موسوعة الإجماع ٨٣٨/٢).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٧٠/١٤).

(٤) مراتب الإجماع (١٠٠).

(٥) الإنباه (الإقناع ٣/١٥٨٣، ١٥٨٤).

واتفقوا على أن الغاصب لا يقتل، ولا تقطع يده (١).

قال أبو محمد: الفقهاء يجمعون على الضمان فيما حكم به العدول بضمانه، وعلى أن السلعة إذا ظهر بها عيبٌ مخلٌ يضمنها البائع، وهو المسمى بضمان الدرك.

مَنْ غَصَبَ أَرْضًا أَوْ زَرَاعًا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ

وقال الله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [النساء: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْلِبْ يَأْتِ بِمَا عَمِلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، واغتصاب الأراضي من الغلول.

١٣٧٧- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا؛ فَإِنَّهُ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» (ق، حم).

وفي لفظٍ لـ(حم): «مَنْ سَرَقَ».

١٣٧٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ؛ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ» (خ، حم).

١٣٧٩- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَرَاعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ تَقَبُّهُ» (٢) (حم، ت، د، هـ).

(١) مراتب الإجماع (٤- بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٣٨/٢).

(٢) الحديث ضعفه الخطابي، ونقل عن البخاري تضعيفه، وهو خلاف نقل الترمذي عنه تحسينه للحديث، وضعفه كذلك البيهقي، ولكن الجنايف ابن

١٣٨٠- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا فِيهَا لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ». قَالَ: وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضِ الْآخَرِ، فَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ، وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا، قَالَ: رَأَيْتَهَا وَإِنَّهَا لَتَضْرِبُ أَصُولُهَا بِالْفُقُوسِ، وَإِنَّهَا لَتَنْخُلُ عَمَّ<sup>(١)</sup> (د، قط)<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز للغاصب أن يتفع بما اغتصبه<sup>(٣)</sup>.

### ضَمَانُ الْمُتَلَفِ بِجِنْسِهِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩].

وقال جل جلاله في جزاء الصيد: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلْتُمِنَ النَّعْرِ﴾

[المائدة: ٩٥].

١٣٨١- عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَتْ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ طَعَامًا فِي قَصْعَةٍ، فَضَرَبَتْ عَائِشَةُ الْقَصْعَةَ بِيَدَيْهَا، فَأَلْقَتْ مَا فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ» (ت) وَهُوَ بِمَعْنَاهُ فِي (ع-م).

ومن غصب شيئاً، فجدث به عيبٌ تنقصُ به قيمته، وجب على الغاصب أرش النقص بلا خلافٍ يُعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: تامة في طولها، والتفافها، واحدها: عميمة (النهاية: جعم).

(٢) فيه: خنفة محمد بن إسحاق، وقد حسنه الخافظ في (بلوغ المرام).

(٣) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/٨٣٩).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٢/٨٤١).

وأجمع أهل العلم على أن المتلف للسلع يجب عليه مثلها إذا كان لها مثل، أو قيمتها إذا لم يكن لها مثل<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الأموال مضمونة بالخطأ كما هي مضمونة بالعمد<sup>(٢)</sup>.

### جِنَايَةُ الْبُهِيمَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَمِطُ كَمَانَ فِي الْوَادِي إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَالَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩].

١٣٨٢- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جِبَارٌ»<sup>(٣)</sup> (ع).

١٣٨٣- وَعَنْ حَرَامِ بْنِ مُحِيصَةَ: أَنَّ نَاقَةَ الْبُرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا، فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا (حم، د، هـ)<sup>(٤)</sup>.

١٣٨٤- وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ يَدًا أَوْ رَجُلًا فَهُوَ ضَامِنٌ» (قط، بسند ض).

قال في (المنتقى): وهذا عند بعضهم فيما إذا وقفها في طريق ضيق، أو حيث تضر المار.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٨٥).

(٢) الاستذكار (١٣/٢٨٤)، وابن بطال، الموضح (الإقناع ٣/١٥٨٠).

(٣) هنر.

(٤) هنا حديث مرسل.



دَفَعُ الصَّائِلِ وَإِنْ أَدَى إِلَى قَتْلِهِ، وَأَنَّ الْمَصُولَ عَلَيْهِ يُقْتَلُ شَهِيدًا  
وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ يَمْثِلْ مَا أَعَدَّى  
عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وقال سبحانه: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي﴾ [الحجرات: ٩]، والصائل: باغ.

١٣٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ  
مَالَكَ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟  
قَالَ: «قَاتِلْ شَهِيدًا». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ» (م،  
حم).

قال في (المتقى): فيه من الفقه: أنه يدفع بالأسهل فالأسهل.

١٣٨٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (ق).

١٣٨٧- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ  
يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ،  
وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» (د،  
ت).

واتفق أهل العلم أنه لا قتل ولا قطع على غاصب كما تقدم<sup>(١)</sup>.

هَلْ يَلْزَمُ دَفْعُ الصَّائِلِ؟

وقال سبحانه: ﴿لَيْنًا بَسَطْتَ لِي يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ  
لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٨) ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ  
فَتَكُونَ مِنَ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (١٩) [المائدة].

(١) مراتب الإجماع (١٠٠).

١٣٨٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَمْتَعُ أَحَدِكُمْ إِذَا جَاءَ مَنْ يُرِيدُ قَتْلَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ابْنِي آدَمَ؛ الْقَاتِلُ فِي النَّارِ، وَالْمَقْتُولُ فِي الْجَنَّةِ» (حم) (١).

١٣٨٩- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِتْنَةِ: «كَسَرُوا فِيهَا قَسِيكُمْ، وَقَطَعُوا أَوْتَارَكُمْ، وَأَضْرَبُوا بِسُوفِكُمُ الْحِجَارَةَ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَى أَحَدِكُمْ بَيْتُهُ؛ فَلْيَكُنْ كَخَيْرِ ابْنِي آدَمَ» (حم، ت، د، هـ).

١٣٩٠- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةً الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي، فَبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقْتُلَنِي؟ قَالَ: «كُنْ كَابْنِ آدَمَ» (حم، د، ت).

هل تُكسَرُ أَوَائِي الخَمْرُ؟

وقال سبحانه: ﴿وَأَقْمِلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

١٣٩١- عَنْ أَنَسٍ، عَنِ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي، فَقَالَ: «أَمْرِقِ الخَمْرَ، وَأكْسِرِ الدُّنَانَ» (ت، قط) (٢).

١٣٩٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِمُدِّيَةِ وَهِيَ الشَّفْرَةُ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا فَأَرْهَفْتُ (٣)، ثُمَّ

(١) إسناده ضعيف، فيه: عبد الرحمن بن سمرة أو سمير، أو سميرة، تفرد به، ولا يحتمل تفرده.

(٢) أحله الترمذي.

(٣) أي: سنت، ودققت شفرتها (النهاية: رهف).

أَعْطَانِيهَا، وَقَالَ: «أَغْدُ عَلَيَّ بِهَا». فَفَعَلْتُ، فَخَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى  
 أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ، وَفِيهَا زَقَاقٌ<sup>(١)</sup> الْخَمْرِ قَدْ جَلِيَتْ مِنَ الشَّامِ، فَأَخَذَ  
 الْمُدِيَّةَ مِنِّي، فَشَقَّ مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الزَّقَاقِ بِحَضْرَتِهِ، ثُمَّ أَعْطَانِيهَا،  
 وَأَمَرَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ أَنْ يَمْضُوا مَعِي وَيَعَاوَنُونِي، وَأَمَرْتَنِي أَنْ آتِيَ  
 الْأَسْوَاقَ كُلَّهَا فَلَا أَجِدُ فِيهَا زَقًّا خَمْرٍ إِلَّا شَقَقْتُهُ، فَفَعَلْتُ، فَلَمْ أَثْرُكْ  
 فِي أَسْوَاقِهَا زَقًّا إِلَّا شَقَقْتُهُ (حم)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: منع طائفة من العلماء كسر آنية الخمر،  
 ولم يصح عنده ما ورد في ذلك، ورأى أن كسرها من إضاعة المال  
 .. ولو قيل بأن ذلك يعود إلى المصلحة، واختلاف الأحوال لكان  
 أوفق، فإن بعض المقامات يحسن فيها أن يكون الزجر أقوى وأقطع.

(١) الزَّقُّ: اسمٌ عامٌ في الظرف، فإن كان فيه لبنٌ فهو وطيبٌ، وإن كان فيه بسمنٌ  
 فهو نخبٌ، وإن كان فيه عسلٌ فهو عكَّةٌ، وإن كان فيه ماءٌ فهو شكوةٌ، وإن  
 كان فيه زيتٌ فهو أخريتٌ.

(٢) إسناده ضعيفٌ، فيه أبو بكر ابن أبي مرزوق، قال ابن حجر: «ضعيفٌ» وكان  
 قد سرق بيته فاختلط.

### المسألة والمزارعة

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَرِيعًا بِعَضْمِكُمْ  
فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتْلُوكُمْ فِي مَاءِ آتَانِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقال سبحانه: ﴿لِيَسْخِذَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَخِرَ لَكُمْ﴾ [الزخرف: ٣٢].

١٣٩٣- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلَ يَهُودَ خَيْرَ عَلَى  
أَنْ تُخْرِجَهُمْ مَتَى شِئْنَا (خ، حم).

١٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلَ أَهْلِ خَيْرٍ  
بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ (ع).

١٣٩٥- وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْرٍ سَأَلَتْهُ  
الْيَهُودُ أَنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا، عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرَةِ،  
فَقَالَ لَهُمْ: «تُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» (ق).

١٣٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ  
ﷺ: اقسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخْلَ، قَالَ: «لَا». فَقَالُوا: تَكْفُونَا  
الْعَمَلَ، وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ. فَقَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا (خ).

١٣٩٧- وَعَنْ طَاوُوسٍ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ أَكْرَى الْأَرْضَ عَلَى  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ،  
فَهُوَ يُعْمَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِكَ هَذَا (ه).

وقد أجمع الصحابة على أن المزارعة جائزة<sup>(١)</sup>.

وقال أهل العلم: إن دفع الرجل نخلاً مساقاةً على الثلث أو  
الربع أو النصف جائز<sup>(٢)</sup>، وأنكره أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني، فتح الباري، نيل الأوطار عن البخاري (موسوعة الإجماع ٩٩٦/٢).

(٢) الإجماع (١٤٤)، المراتب (١٠٤)، التمهيد (٤٧٤/٦)، مجموع الفتاوى (٥٣/٢٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٤٤).

وأجمعوا على أنه لا تجوز المساقاة في ثمر قد بدا صلاحه،  
لأنه يجوز بيعه<sup>(١)</sup>.

النهي عن اشتراط شيء من الأرض

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

١٣٩٨- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرِيمًا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ، فَهَاتَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا الْوَرَقُ<sup>(٢)</sup> فَلَمْ يَنْهَتَا (ق).

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْمَازِيَانَاتِ<sup>(٣)</sup>، وَأَقْبَالَ<sup>(٤)</sup> الْجَدَاوِلَ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فِيهِلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَكَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ زُجِرَ عَنْهُ. فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ (م، ن، د).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّايَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا يَنْبِتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَيَشْيءٌ يَسْتَنْبِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، قَالَ: فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ (خ، حم، ن)<sup>(٦)</sup>.

(١) التمهيد (٤٧٤/٦)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٩٩/٢).

(٢) الفضة.

(٣) جمع ماذيان، وهو: النهر الكبير، وليست بعربية.

(٤) بفتح الهمزة، أي: أوائلها ورؤوسها (الدياج على شرح مسلم ١٥٤/٤).

(٥) جمع ربيع، وهو: النهر الصغير.

(٦) قال في (المتقى): «وما ورد من النهي المطلق عن المخابرة والمزارعة يُحمل على ما فيه مفسدة، كما بيّنته هذه الأحاديث، أو يُحمل على اجتنابها تدبًا =

قال أبو محمد: ثبت في (صحيح مسلم) النهي عن بيع الأرض، وفُسِّرَ البيع بالكراء، وقد منع من كراء الأرض مطلقاً؛ جرثاً وغرساً، وبناءً.. الخ، لا بدنانير ولا بدراهم ولا بشيء، طالّت مدة الإجارة أو قصرت = طائفة من السلف، منهم جابر بن عبد الله، ورافع بن خديج، وابن عمر، وطاووس، ومجاهد، والحسن، وهو قول ابن حزم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن المنذر: وقد أجمع أهل العلم على أن اكتراء الأرض بالنهب والفضة وقتاً معلوماً جائزٌ، وانفرد طاووس والحسن فكرهاها<sup>(٢)</sup>.

١٣٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْ الْمُزَارَعَةَ، وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ (ت).

١٤٠٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبِي، فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ» (ق).

وأجمع العلماء على أن المزارعة على جزء شائع مما يخرج من الأرض = جائزة، وأما المزارعة على أن لرب الأرض زرعاً بعينه، وللعامل زرعاً بعينه؛ ففاسد<sup>(٣)</sup>.

= واستحباً، فقد جاء ما يدل على ذلك، فروي عمرو بن دينار، قال: قلت لطاووس: لو تركت المخابرة، فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنها، فقال: إن أعلمهم - يعني: ابن عباس - أخبرني: أن النبي ﷺ لم ينه عنها، وقال: لأن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً (حم، د، هـ).

(١) المحلي (المسألة: ١٢٩٧).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٤٣، ١٤٤).

(٣) المحلي، مراتب الإجماع، المعنى (موسوعة الإجماع ١/٢٩٩٦).

وأجمعوا على أن الواجب على العامل هو السقي والإبار<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن ما كان في البستان من الدواب والعبيد، أنه  
ليس من حقّ العامل<sup>(٢)</sup>.

(١) التلقيح. والإجماع نقله في بداية المجتهد، انظر: موسوعة الإجماع (٢/١٠٠٠).  
(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١٠٠٠).

## الإجازة

### جَوَّازُهَا فِي كُلِّ مَبَاحٍ

وقال الله سبحانه في خبر موسى ورجل مدين: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ  
أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَلَيْكَ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِمَجًا﴾ [الفصص:  
٢٧].

قال ابن حزم: «لا إجماع فيها، فقد منع منها كلها قومٌ من  
أهل العلم، وإن كان الجمهور على إجازتها»<sup>(١)</sup>.

١٤٠١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ، قَالَتْ:  
وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ<sup>(٢)</sup> هَادِيًا خَرِيَّتًا -  
الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ - قَدْ غَمَسَ يَمِينِ حِلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ،  
وَهُوَ عَلِيُّ دِينَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ وَأَمِينَاهُ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حِلْتَيْهِمَا، وَوَعَدَاهُ  
غَارَ ثُورٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَا حِلْتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ،  
فَارْتَحَلَا (خ).

١٤٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا  
بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْعَنَمَ». فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ،  
كُنْتُ أُرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيضَ لِأَهْلِ مَكَّةَ» (خ)<sup>(٣)</sup>.

١٤٠٣- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ رِفَاعَةَ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: نَهَانَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ  
- فَذَكَرَ أَشْيَاءَ - وَنَهَى عَنِ كَسْبِ الْأَمَةِ، إِلَّا مَا عَمِلَتْ بِيَدَيْهَا، وَقَالَ

(١) مراتب الإجماع (١٠٥).

(٢) حي من عبد القيس.

(٣) قال سويد بن سعيد: يعني: كل شاة بقيراط. وقال إبراهيم الحربي: قراريط اسم  
موضع.

(٤) اختلف في رافع بن رفاعه، من هو؟ وهل ثبت له صحبة، أم لا؟ فمن  
قال هو: رافع بن رفاعه بن رافع ابن مالك، كاتب عبد البر، قال: هو تابعي =



## المواال

هكذا بأصابعه نحو الخبز والغزل والنفس<sup>(١)</sup> (حم، د واللفظ له)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن رُشد: الإجارة على نوعين: إجارة منافع أعيان محسوسة. وإجارة منافع في الذمة<sup>(٣)</sup>.

وأجمع العلماء على جواز استئجار الإنسان على الأفعال المباحة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن للكافر أن يستأجر المسلم، ولم يحرم ذلك أحدًا، ولا منه للكافر<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على إجارة الأمة فيما يجوز لها فعله<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن استئجار الظير<sup>(٧)</sup> جائز، وإن كانت أمًا أو أختًا أو ابنة أو خالة للمستأجر<sup>(٨)</sup>.

= لا ثبت له صحبة. ومن قال: رافع بن رفاعه آخر، أثبت صحبته. واختار ابن حجر في (التقريب). أنه صحابي. وقيل: هو رافع بن خديج.

(١) النفس: هو ندف القطن والصوف.

(٢) والإستاد فيه: طارق بن عبد الرحمن القرشي، لا يروي عنه سوى جكرمة بن عمار، ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي. وقيل: إن ابن حجر وثقه في (التقريب) اعتمادًا عليهما.

(٣) بداية المجتهد (١٣/٤).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٨١١/٢).

(٥) الإنباه (الإقناع ٣/١٥٦٩)، فتح الباري عن ابن بطال، المغني (موسوعة الإجماع ٨١٢/٢).

(٦) الإيجاز (الإقناع ٣/١٥٦٩).

(٧) المرضع والحاضنة.

(٨) الإجماع لابن المنذر (١٤٥).

وأجمعوا على إبطال أجرة النائحة والمغنية<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن الإجارة في بناء المساجد جائزة<sup>(٢)</sup>.

### الكسبُ المحرَّمُ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِي خَبِيَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨].  
١٤٠٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ  
الْحِجَامِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَثَمَنِ الْكَلْبِ (حم).  
١٤٠٥- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:  
«ثَمَنُ الْكَلْبِ خَيْثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَيْثٌ، وَكَسْبُ الْحِجَامِ خَيْثٌ»  
(حم، د، ت، ن).

قال أبو محمد: محال أن يكون كسب الحجام وهو بمنزلة  
الطبيب خيئاً، وأن يكون ككسب الزانية وثمان الكلب، ولهذا  
ذهب بعض أهل العلم إلى أنه منسوخٌ بخبر أبي طيبة، وقال  
بعضهم: يخيب كسبه إذا اشترطه، والظاهر لي أن المراد بكسب  
الحجام كسب من نوع خاص، وكان للحجام أعمال أخرى تتعلق  
بكسب محرّم كالوصل وخلق القزع وغير ذلك.

### كَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِي الْكَسْبِ الْخَيْثِ ؟

وقال سبحانه: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَنْزَلْنَا لَكُمْ  
مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِقَاضِيِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(١) المرجع نفسه (١٤٦).

(٢) بداية المجتهد، المحلى (موسوعة الإجماع ١٠٠١/٢).

(٣) الزانية.

وقال جلّ ذكره: ﴿لَنْ نَأْكُلَ الرِّيحَ حَتَّى تَفُوقُوا بِنَاءَ ثُبُورِكُمْ وَمَا نُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (٦٢) [آل عمران: ٩٢].

١٤٠٦- عَنْ مُحَبِّصَةَ بِنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ كَانَ لَهُ غُلَامٌ حَجَّامٌ، فَزَجَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِهِ، فَقَالَ: أَلَا أُطْعِمُهُ يَتَامَى لِي؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: أَفَلَا أَنْصَدُقُ بِهِ؟ قَالَ: «لَا». فَرَحَّصَ لَهُ أَنْ يَعْلِفَهُ نَاضِحَهُ (حم) (١).

وَفِي لَفْظٍ: أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ، فَنَهَاهُ عَنْهَا، وَكَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ فِيهَا، حَتَّى قَالَ: «اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ، أَوْ أُطْعِمُهُ رَقِيقَكَ» (حم، د، ت).

قال أبو محمد: وهذا هو المنزح في إرشاد من جمع ماله من حرام وهو مسلم، وأراد أن ينفق منه في سبيل الخير، أن ينفقه في بناء المراحيض وتسوية الطرق، ونحوها، ولا ينفقه فيما يأكله الناس. هذا إذا كان من حرام صرف، وأما إذا كان مما يستحب أي: يكره، كثمن الكلب فلا يطعم منه الأحرار، لما للمال المطعوم من أثر على خلق طاعمه إذا علم ذلك، ولا بأس أن يطعمه ناضحه، أي: رقيقه الذي يسقي له زرعه، أو ناضحه الذي يستقي عليه من الإبل.

مَا كَسَبَهُ الْحَجَّامُ مِنْ غَيْرِ ظَلَبٍ

وقال جلّ في علاه: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٠].

١٤٠٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَحَقَّقُوا عَنْهُ (ق).

(١) في إسناده: أبو عقير الأنصاري، وهو مجهول. وله طرق يتقوى بها، والناضح: هو الذي يسقي الزرع من الغلمان، أو الإبل.

وَفِي لَفْظِهِ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ غُلَامًا حَجَامًا فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ  
أَوْ صَاعَيْنِ أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَحَخَّفَ مِنْ ضَرِيَّتِهِ (ق).

١٤٠٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدًا  
لِبَنِي بِيَّاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ فَحَخَّفَ عَنْهُ مِنْ  
ضَرِيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ (م).

### الأجرة على القرب

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ  
الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَتَجْزَى الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

١٤٠٩- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،  
قَالَ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَعْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا  
بِهِ، وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ» (حم).

١٤١٠- وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:  
«لَا تَتَّخِذْ مُؤَدَّنَا يَأْخُذُ عَلَى أَدَانِهِ أَجْرًا» (د، ه).

١٤١١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرُواهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ  
أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَصَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ  
الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ  
هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ.  
فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ  
شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنِّي  
وَاللَّهِ لَأَرْقِي، وَلَكِنْ - وَاللَّهِ - لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّقُونَا، فَمَا  
أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا. فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ

عَمَّ، فَانْطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ (١)، قَالَ: فَأَرْفُوهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالِحُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْتَسِمُوا. فَقَالَ الَّذِي رَفَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى تَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنَظَّرَ الَّذِي يَأْمُرُنَا. فَقَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهُا رُقِيَةٌ؟». ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْتَسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا». وَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ (عِ الْآن).

١٤١٢- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ الصَّلْتِ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوثِقٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ تُدَاوِيهِ؟ قَالَ: فَرَقِيَّتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَبَرَأَ، فَأَعْطَوْنِي مِائَتِي شَاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَلَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَّةً حَقًّا» (حَم، د) (٢).

وقد صحح أن النبي ﷺ زوج امرأة رجلاً على أن يعلمها سوراً من القرآن.

وقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة على تعليم فعل الخير (٣).

(١) أي: علة.

(٢) الحديث احتج به ابن حزم في (المحلى)، وإسناده يحتمل التحسين، خارجة ابن الصلت روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال الإمام الذهبي في (الكاشف): (محله الصدق)، وباقي رجال الإسناد ثقات من رجال الشيخين غير صحابيه، قيل اسمه: علاقة بن صحرار، وقيل: عبد الله بن عثير.

(٣) الإنباه (الإقناع ٣/١٥٧٠).

النَّهْيُ أَنْ يَكُونَ التَّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا، وَجَوَازُ اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ  
بَطْعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ

وقول الله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحَدَهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِيَّاكَ خَيْرٌ مِّنْ  
اسْتَجْرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمْلِكَ إِحَدَىٰ أَيْتِي هَاتَيْنِ  
عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَابٌ فَإِنِ اتَّمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ  
أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [القصص].

١٤١٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُ أَجْرَهُ (حم) (١).

١٤١٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، قَالَ: نُهِيَ عَنْ عَسْبِ  
الْفَحْلِ، وَعَنْ قَفِيزِ الطَّحَّانِ (قط) (٢).

١٤١٥- وَعَنْ عُبَيْهِ بْنِ النَّدْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ  
ﷺ، فَقَرَأَ: ﴿طَس﴾ [النمل]، حَتَّىٰ بَلَغَ قِصَّةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ:  
«إِنَّ مُوسَى آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِ سِنِينَ أَوْ عَشْرَ سِنِينَ، عَلَىٰ عِقَّةٍ فَرَجِهِ  
وَطَعَامِ بَطْنِهِ» (حم، ه، بسند ض).

وأجمع أهل العلم على جواز استجار الأجير بطعامه  
وكسوته (٣).

(١) الحديث منقطع، فهو من رواية إبراهيم بن يزيد النخعي، عن أبي سعيد  
الخدري، ولم يسمع منه.

(٢) فسّر قوم قفيز الطحّان بطحن الطعام بجزء منه مطحونًا؛ لما فيه من استحقاق  
طحن قدر الأجرة لكل واحد منهما على الآخر، وذلك متناقض، وقيل:  
لا بأس بذلك مع العلم بقدره، وإنما المنهي عنه طحن الصبرة لا يعلم كيلها  
بقفيز منها، وإن شرط حبًّا؛ لأن ما عداه مجهول، فهو كبيعها إلا قفيزًا منها.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٤٥/١).

## المعالي

ومن استأجر عقاراً للسكنى، فإنَّ له أن يسكنه، وأن يسكن فيه من شاء دون أن يُلحق بالمسكن أي ضرر، وأن يضع فيه ما جرت عادة الساكن بوضعه، وله أن يخزن فيه ما لا يضرُّ به، وأن لا يضع فيه دوابَّ، ولا شيئاً يضرُّ به، إلا أن يشترط ذلك بالعقد، وكل هذا لا يُعلم فيه مخالف<sup>(١)</sup>.

## الاستئجارُ على العملِ بالزمنِ أو بالمالِ عدداً

وقال رجلٌ مدينٍ فيما أخبر الله عنه: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَجِيجٍ فَإِنِ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ [القصص: ٢٧].

١٤١٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، فَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارُ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أُعْطَوْهُمْ نِصْفَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلُ وَالْمَثْوَى (ق)، وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ الشُّطْرَيْنِ<sup>(٢)</sup>، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدَرَ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَكَمْ يَذْكَرُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ جَدَّاءَ الْإِجَارَةَ بَعْدَمَا قَبِضَ النَّبِيُّ ﷺ.

١٤١٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جُعْتُ مَرَّةً جُوعًا شَدِيدًا، فَخَرَجْتُ لِطَلْبِ الْعَمَلِ فِي عَوَالِي الْمَدِينَةِ، فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ قَدْ جَمَعَتْ مَدْرًا<sup>(٣)</sup> فَظَنَنْتُهَا تُرِيدُ بِلَهُ<sup>(٤)</sup>، فَقَطَّعْتُهَا كُلَّ ذَنْوَبٍ<sup>(٥)</sup> عَلَى

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٤٤/١، ٤٥).

(٢) قال ابن حجر في (تغليق التعليق ٢/٢٨٨): «استله في الباب من طريق جويزية بن

أسماء، عن نافع، عنه، أي: باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدكما.

(٣) الطين الشديد الصلب.

(٤) ثلثه بالماء.

(٥) الدلو التي ليس لها ذئب.

تَمْرَةً، فَمَدَدَتْ سِتَّةَ عَشَرَ ذَنْبًا حَتَّى مَجَلَّتْ<sup>(١)</sup> يَدَايَ، ثُمَّ أَتَيْتَهَا  
فَعَدَّتْ لِي سِتَّ عَشْرَةَ تَمْرَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكَلَ مَعِيَ  
مِنْهَا (حم) <sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا أن إجارة المنازل والدواب جائزة إذا بُيِّنَ الوقت  
والأجر، وكانا عالمين بالذي عقدا عليه الإجارة من سُكنى الدار  
وركوب الدابة وما يَجْمَلُ عليها <sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا أنه لا تتقدر مدة الإجارة بزمن محدد <sup>(٤)</sup>.

مَتَى يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ ؟

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ الْجُورَهْنَ﴾ [الطلاق: ٦].

١٤١٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«يَقُولُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ-: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ  
خَصَمَهُ خَصَمْتُهُ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ  
ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُؤْفَ أَجْرَهُ» (بخ،  
حم).

١٤١٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:  
«أَنَّهُ يُغْفَرُ لِأُمَّتِي فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ». قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمِّي  
لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّ الْعَامِلَ إِذَا يُؤْفَى أَجْرُهُ إِذَا قَضَى  
عَمَلَهُ» (حم، وفيه ضعف).

(١) ظهر فيها ما يشبه البثور (النهاية: مجل).

(٢) الحديث من رواية مجاهد بن جبر عن علي، ولم يسمع منه.

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٤٥)، شرح صحيح مسلم، المغني (موسوعة  
الإجماع ١/٤٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٢).



واتفق العلماء على أن الأجرة بتقضي الأوقات واجبة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: لا نزاع أنها (أي: الأجرة) لا تجب إلا باستيفاء المنفعة، ولا نزاع في سقوطها بتلف المنافع قبل الاستيفاء<sup>(٢)</sup>.

ولا نزاع أنها إن كانت موجلة لم تطلب إلا عند محل الأجل<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر، فإن تلفت بغير تفريط منه لم يضمنها بلا خلاف. أما إن تعدى فإنه يضمن بالاتفاق<sup>(٤)</sup>.

(١) الإنباه (الإقناع ٣/١٥٧١).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠/١٥٥).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠/١٦٥).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٣).

### إحياء الموات

وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (١٥) [الأنبياء]، يحتمل أن يكون المعنى - والله أعلم - الصالحون لإحيائها وعمارتها.

١٤٢٠- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً؛ فَهِيَ لَهُ» (حم، ت).

١٤٢١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، وَكَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» (حم، د، ت) (١).

قال هشام بن عروة: العرق الظالم: أن يغرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك. وقال مالك بن أنس: العرق الظالم: كل ما أخذ واحتفر وغرس في غير حق.

قال ابن عبد البر: لا أعلم فيه لغيرهما خلافاً (٢).

١٤٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». (خ، حم).

(١) اختلف فيه عن هشام بن عروة، فقيل: عن أبيه، عن سعيد بن زيد، وقيل: عن أبيه عن النبي ﷺ، وصحح أحمد وغيره رواية الإرسال.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢٨٤).

واتفق أهل العلم على أنه ما كان من الموات في أرض المسلمين لم يغيره أحد قط، ولا جرى عليه ملك؛ فهو لمن أحياه بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه لا يجوز لأحد أن يتحجر أرضاً بغير إقطاع الإمام، فيمنعها ممن يحييها، ولا يحييها هو<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من استعمل في إحياء الأرض أجراً أو رقيقه أو قوماً استعانهم، فأعانوه طوعاً، ونيتهم إعانتة والعمل له = أن تلك الأرض له، لا للعاملين فيها<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن من ملك أرضاً مُحياة ليست معدناً؛ فليس للإمام أن يتزعمها منه، ولا أن يقطعها غيره<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف في أن الاحتطاب، وأخذ العشب للرعي ليس بإحياء<sup>(٥)</sup>.

وأجمع العلماء على أن الأراضي المملوكة بأسباب الملك لا تُملك بالإحياء<sup>(٦)</sup>.

ولا خلاف في أن من له في ملكه مدبغة أو نحوها، فأحيا إنسان إلى جانبه أرضاً وبينها داراً = لم يلزم مالك المدبغة إزالة الضرر الذي يصيب من أحيا الأرض<sup>(٧)</sup>.

(١) النكت (الإقناع ٣/١٦٣٢).

(٢) مراتب الإجماع (١٦٩).

(٣) مراتب الإجماع (١٦٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٠).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٣).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٤).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ١/٧٥).

النَّهْيُ عَنِ مَنَعِ فَضْلِ الْمَاءِ وَمَا يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِيهِ .

وقال سبحانه فيمن وعدهم بالويل: ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ (٧) ﴿٧﴾  
[الماعون].

١٤٢٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:  
«لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ» (ق).

و- (م): «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ بِهِ الْكَلَاءُ».

١٤٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ  
لَا يُمْتَنَعَنَّ الْمَاءُ وَالْكَلَاءُ وَالنَّارُ» (ه).

١٤٢٥- وَعَنْ أَبِي خِدَاشٍ، عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ،  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ  
وَالْمَاءِ وَالنَّارِ» (حم، د).

واتفق أهل العلم على أن ما أخذه الإنسان من طير أو حيوان،  
فإنه يملكه، سواء أذن الإمام أم لم يأذن. ومن احتطب من أرض  
غير مملوكة، أو أحرز الكلاء بعد قطعه، فهو له بالإجماع<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم في أن ما تعلق بها مصالح القرية؛  
كفنائها، ومرعى ماشيتها، ومُحتطبها، ومسئيل مائها = لا تُملكُ  
بالإحياء<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف كذلك في أن ما يُوصل إليها من غير كلفة يتأبها  
الناس، ويتفعون بها، كالملح والماء والكبريت والنفط  
والياقوت، وأشباه ذلك = لا تملك بالإحياء<sup>(٣)</sup>.

(١) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٠٣٧/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤/١).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤/١).

شَرِبُ الْأَرْضِ الْعُلْيَا قَبْلَ السُّفْلَى إِذَا قَلَّ الْمَاءُ أَوْ اِخْتَلَفُوا فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

١٤٢٦- وَعَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي شُرْبِ النَّخْلِ مِنَ السَّيْلِ أَنَّ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ، وَيُتْرَكُ الْمَاءُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ الَّذِي يَلِيهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَوَائِطُ، أَوْ يَفْنَى الْمَاءُ (هـ) <sup>(١)</sup>.

١٤٢٧- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي سَيْلٍ مَهْزُورٍ: أَنَّ يُمَسَّكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ (د، هـ، وحسنه ابن حجر).

الْحِمَى لِدَوَابِّ بَيْتِ الْمَالِ

وقال سبحانه: ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

١٤٢٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ لِلخَيْلِ خَيْلِ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٢)</sup> (حم).

١٤٢٩- وَعَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَنَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ، وَقَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَكَرْسُولِهِ» (حم، د، خ)، وَقَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى سَرِفَ وَالرَّبِذَةَ.

قال ابن قدامة: ليس لأئمة المسلمين أن يبنوا لأنفسهم شيئاً من الأراضي الموات، وإنما لهم أن يحموا مواضع لترعى فيها

(١) هذا الإستاذ ضعيفٌ، فهو من رواية إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن الصامت، ولم يدركه.

(٢) في إسناده: عبد الله بن عمر العُمري، وهو ضعيفٌ، وقد تويع. والنقيع: صدر وادي العقيق، وهو متبدل للناس، ومصيد لهم.

خيل المجاهدين، وإبل الصدقة، والجزية، وضوال الناس التي يقوم الإمام بحفظها، وماشية الضعيف من الناس على وجه لا يستضرّ به من سواه من الناس. وهذا فعل عمر وعثمان، وقد اشتهر ذلك في الصحابة، فلم ينكر، فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>.

### مَنْعُ الْأَرْضِي

وقال سبحانه: ﴿وَأَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً﴾ [الزمر: ١٠].

وقال عزّ في علاه: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤].

وقال جلّ شأنه: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ﴾ [الرحمن: ١٠].

١٤٣٠- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثٍ ذَكَرْتُهُ قَالَتْ: كُنْتُ أَنْقُلُ النَّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي، وَهُوَ مِنِّي عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ (ق).

قال في (المتقى): وهو حجة في سفر المرأة السفر اليسير بغير محرم.

١٤٣١- وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتٍ، وَبَعَثَ مُعَاوِيَةَ لِيُقْطِعَهَا إِيَّاهُ (ت).

١٤٣٢- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ الْأَنْصَارَ لِيُقْطِعَ لَهُمُ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ فَكُتِبَ لِإِخْوَانِنَا مِنْ قُرَيْشٍ بِمِثْلِهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أُمَّةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» (خ، حم).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٧٥/١).

## الجلوس في الطرقات المتسعة للبيع وخيره

وجاء في القرآن الإنكارُ على المؤتفكة في قطع السبيل وفعل المنكر، قال تعالى وتقدس: ﴿وَتَقَطَّعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

وقال تعالى جده: ﴿انْفِقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

١٤٣٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ تَتَحَدَّثُ فِيهَا. فَقَالَ: «إِذَا آيَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا». قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ق).

مَنْ وَجَدَ رَاحِلَةً قَدْ سَيَّهَا أَهْلُهَا رَغْبَةً عَنْهَا

وقال ربنا سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٣٧) [آل عمران: ٣٧].

١٤٣٤ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَعْلِفُوهَا، فَسَيِّبُوهَا، فَأَخْذَهَا فَأَحْيَاهَا فِيهَا لَهُ». قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ لَهُ: عَمَّنْ هَذَا؟ فَقَالَ: عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ (د، قط).

١٤٣٥ - وَعَنِ الشَّعْبِيِّ يُرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكِ، فَأَحْيَاهَا رَجُلٌ فِيهَا لِمَنْ أَحْيَاهَا» (د).

قال أبو محمد: هذا حديثٌ مرسلٌ، والتابعيُّ الكبير الذي لا يجهلُ الصَّاحِبَ يُقبلُ منه إرساله، قال الشعبيُّ عن نفسه: أدركتُ خمسمئةً من الصَّحابة<sup>(١)</sup>.

---

(١) تهذيب التهذيب (٦٧/٥).



## الثالثة

وقال تبارك اسمه: ﴿وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا وَيَذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْيَتِيمِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦].

١٤٣٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتْ (١) الطُّرُقَ فَلَا شُعْبَةَ (خ، حم).

١٤٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ: رِبْعَةً أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّىٰ يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ (م) واللفظ له، ن، د).

١٤٣٨- وَعَنْ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا قَسَمٌ إِلَّا الْجَوَارِ؟ فَقَالَ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقِيهِ (٢) مَا كَانَ» (حم، ن، هـ) وفي لفظ له: «الشَّرِيكُ أَحَقُّ بِسَقِيهِ مَا كَانَ» (٣).

١٤٣٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنَكِبَيْ إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ، ابْتَغِ مِنِّي يَتِيًّا فِي دَارِكَ.

(١) بينت مصارفها وشوارعها.

(٢) السَّقْبُ بفتح السين المهملة والقاف وبعدها موحدة، وبالأصَاد المهملة بدل السين، وهو: القرب والملاصقة.

(٣) من حديث أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

فقال سعدٌ: والله، ما أبتاعُهُمَا. فقال المنصورُ: والله لَتَبْتَاعَهُمَا. فقال سعدٌ: والله، لا أزيدُكَ على أربعةِ آلافٍ مُنْجَمَةً أو مُقَطَّعَةً. قال أبو رافعٍ: لقد أُعْطِيتُ بها خَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ، وكَوَلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ»، ما أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلافٍ وأنا أُعْطِيتُ بها خَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ (خ).

قال ابن حزم: والشفعة واجبة في الأرض والبناء والأشجار بإجماع، وسقوط الشفعة فيما سوى ذلك أيضاً إجماعاً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: يجوز للشريك أن ينزع النصف المشفوع من يد المشتري بمثل الثمن الذي اشتراه به لا بزيادة للتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة، وهذا ثابت بالنسب المستفيضة وإجماع العلماء<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على إثبات الشفعة للشريك الذي لم يقاسم فيما بيع من أرض أو دار أو حائط<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على إيجاب الشفعة في المشاع<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن للوصي الأخذ بالشفعة للصبي، وانفرد الأوزاعي، فقال: حتى يبلغ الصبي، فيأخذ لنفسه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الإنسان إذا علم بالشفعة فتركها. بطلت<sup>(٦)</sup>.

(١) المحلي (الإقناع ٣/١٧٠٤):

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٩٧).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٧٠١)، التمهد لابن عبد الير (٥٠/٧).

(٤) الإشراف، الإنباه (الإقناع ٣/١٧٠١، ١٧٠٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٣٦)، النوادر (الإقناع ٣/١٧٠٦).

(٦) النير (الإقناع ٣/١٧٠٧).

وأجمعوا على أنه لا تقطع الشفعة غيبةً الشفيع، وإن طالَّت<sup>(١)</sup>.  
 ولا خلاف عند من أوجب الشفعة على أن للشريك الحاضر إذا  
 طلب أن يأخذ جميع المبيع فلا يجب لغائب أن يطالبه بعد قدومه<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستذكار (٢١/٢٧٦).

(٢) الموضع (الإقناع ٣/١٧٠٨).

## العتق

## الْحَثَّ عَلَيْهِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَأْتُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (١٣) [آل عمران].

١٤٤٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ» (ق).

وأجمعت الأمة على صحة العتق، وحصول القربة به (١).

واتفق أهل العلم على أن عتق المسلم الحرّ البالغ العاقل الذي ليس بسكران للمسلم الذي ليس ولد زناً ولا جنانية = فعلٌ خيرٌ (٢).

واتفقوا على أن من أعتق عبده أو أمته اللذين ملكهما ملكاً صحيحاً، وهو حرٌّ بالغٌ عاقلٌ غير محجورٍ ولا مكره، وهو صحيح الجسم، عتقاً بلا شروط، ولا أخذ مالاً منهما ولا من غيرهما، وهما حيّان مقدورٌ عليهما، وليس عليه دينٌ يُحيط بقيمتها أو بقيمة بعضهما، وهما غير مرهونين، ولا مؤاجرين ولا مخدمين = أن عتقه جائزٌ (٣).

واتفقوا على أن العتق بصفة إلى أجلٍ جائزٌ (٤).

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٧٨٥/٢).

(٢) مراتب الإجماع (٢٦٠)، الإشراف (الإقناع ١٤٦٦/٣).

(٣) مراتب الإجماع (٢٦٠).

(٤) مراتب الإجماع (٢٦٢)، اختلاف العلماء، المغني (موسوعة الإجماع

وأجمعوا على أن الرجل إذا أعتق عبداً له فيه حصّة، وهو موسرٌ أن عتقه ماضي عليه<sup>(١)</sup>.

واتفق كلٌّ من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لأمته: كل ولدٍ تلدينه فهو حرٌّ، فولدت أولاداً أنهم أحرارٌ<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على بطلان عتق الصبي في حال الصبا لمملوكه، وأن عتق المعتوه لمملوكه باطلٌ، ولا يصحّ عتق المجنون، وأن عتق المحجور لشيءٍ من عبيده لا يجوز، إلا مالكاً وأكثر أصحابه، فإنهم أجازوا عتقه لأمّ ولده<sup>(٣)</sup>.

مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً

وقال جل في علاه: ﴿مَنْ جَاءَ الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ﴾ [التوبة: ٩١].

١٤٤١ - عَنْ سَفِينَةَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَعْتَقْتَنِي أُمَّ سَلَمَةَ، وَشَرَطْتُ عَلَيَّ أَنْ أَخْدُمَ النَّبِيَّ ﷺ مَا عَاشَ (حم، ه).

وقد أجمع أهل العلم على أن من قال لعبده: أنت حرٌّ عليّ أن تخدمني سنة، فقبل العبد ذلك = عتق ووجبت الخدمة عليه، إلا مالكاً، فإنه قال: إن أراد تعجيل العتق عتق، ولا خدمة عليه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن العتق المعلق على شرط لا يقع إلا إذا وُجد الشرط<sup>(٥)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٤٦٨).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٤٦٦)، الاستذكار (الإقناع ٣/١٤٧٧).

(٣) اختلاف العلماء، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٨).

(٤) النوادر (الإقناع ٣/١٤٧٨).

(٥) فتح الباري عن الطحاوي (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٦).

ومن قال: عبدي حرٌّ إن شاء الله، عتقَ بإجماع الصَّحابة<sup>(١)</sup>.

ومن أعتق أمته، وشرط ما في بطنها فله الشرط في قول عمر بن أبي هريرة، ولا يعلم لهما في الصَّحابة مخالفٌ. واتفق العلماء على من أعتق ما في بطن أمته دونها، فهو حرٌّ دون الأم<sup>(٢)</sup>.

من مَلَّكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ

وقال جل في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾

[الأحزاب: ٦].

١٤٤٢- وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«مَنْ مَلَّكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ» (حم، د، ت، هـ).

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا ملك ولده أو والده أنه يعتق عليه ساعة يملكه<sup>(٣)</sup>.

والجمهور الأعظم والعديد الأضخم من المسويين إلى العلم على أن من ملك أحداً من آبائه وأمهاته وأجداده أو جداته أو ولده أو وولد ولده أو بناته = عتق عليه بعد ملكه<sup>(٤)</sup>.

### المكاتب

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الْكُتُبَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٧٨٧).

(٢) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٧٨٩/٢).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٤٧٠/٣).

(٤) الموضح (الإقناع ١٤٧٢/٣)، المغني، فتح الباري عن ابن عبد البر

(موسوعة الإجماع ٧٨٩/٢).

١٤٤٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةَ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً (ق).

١٤٤٤- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ» (حم، د، ت، هـ) (١).

وقد أجمع أهل العلم على أن المكاتب مشروعة (٢).

وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ السَّيِّدَ الْمَكَاتِبِ مَالِكًا صَحِيحَ الْمَلِكِ، غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ صَحِيحَ الْجِسْمِ، فَإِنْ كَانَ مَعْتُوهَا، فَإِنْ كَتَابَتْهُ بَاطِلَةٌ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا (٣).

وَمِنْ شَرْطِهِ كَذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ الْمَكَاتِبِ قَوِيًّا عَلَى التَّسْعِيِّ لِلرِّفَاءِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَإِنْ إِيَّابَتَهُ الْطَّلَبُ الْمَكَاتِبَةُ لَا تَجِبُ بِلَا خِلَافٍ (٤).

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يُمْلِكَ مِمَّا لَهُ عَدَدًا أَوْ وَزْنَ أَوْ كَيْلًا مَعْلُومًا، عَلَى نَجُومٍ (٥) مَعْرُوفَةٍ مِنْ

(١) في إسناده: نبهان، وهو مولى أم سلمة ومكاتبها، لم يذكروا في الرواية عنه سوى الزهري ومحمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، وقال الدارقطني في رواية محمد بن عبد الرحمن: «غير منضوطة»، وقال ابن حزم: «من المجاهيل الهلكي». وقال ابن عبد البر: «مجهول».

(٢) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ١٠٢٠/٢).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٢١/٢).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٢١/٢).

(٥) دفعات متفرقة.

شهور العرب، ووصف ما يُكاتب عليه من ذلك، كما يوصف في أبواب السلم = أن ذلك جائز<sup>(١)</sup>.

وأته إذا أدى نجومه في أوقاتها على ما شرط عليه: أنه يعتق، وأنه لا يجوز للسيد أن يبيع مكاتبه لأجل أن يبطل كتابته إذا كان ماضيًا فيها، مؤدّيًا ما يجب عليه من نجومه في أوقاتها<sup>(٢)</sup>.

وأته ممنوعٌ من استخدامه إلا برضاه، ومن أخذ ماله إلا ما يقبضه عند محل نجومه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الرجل إذا كاتب عبده فإنه غير مالك لرقبته<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الكتابة بما لا يحل أنها فاسدة<sup>(٥)</sup>.

وأن المكاتب له أن يبيع ويشترى ما يرجو فيها نماء ماله بغير إذن سيده ما لم يسافر<sup>(٦)</sup>.

ويُحْمَلُ الأَمْرُ بِالإِخْتِجَابِ عَلَى التَّدْبِيرِ. وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ وَلَدَ الْمَكَاتِبِ مِنَ الْحُرَّةِ أَحْرَارٌ، وَمِنْ أُمَّةٍ قَوْمٌ آخَرِينَ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِ الأُمَّةِ<sup>(٧)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٥٠)، مراتب الإجماع (٢٦٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٦٨/٢٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٠)، مراتب الإجماع (٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٩٨).

(٤) الإنباه (الإقناع ١٥٠٢/٣).

(٥) مراتب الإجماع (٢٦٤).

(٦) مراتب الإجماع (٢٦٤)، الاستذكار (٣٤٥/٢٣).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٤٩)، الإنباه (الإقناع ١٥٠٣/٣).



واتفقوا على أن العبد إذا عجز عن أداء ما كوتب عليه بطلت كتابته<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن المكاتب عبدٌ ما بقي عليه درهم<sup>(٢)</sup>.

### أمُّ الولد

وقال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن].

١٤٤٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ فَوَلَدَتْ لَهُ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرِ مِنْهُ» (حم، ه، وفي إسناده ضعف).

١٤٤٦- وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ذُكِرَتْ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا وَكَلَّهَا» (ه، قط، بسند ض).

١٤٤٧- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَّهَاتِ أَوْلَادِنَا وَالنَّبِيِّ ﷺ فِينَا حَيٌّ، لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا (حم، ه)<sup>(٣)</sup>.

١٤٤٨- وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعْنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْتَا (د).

واتفق أهل العلم أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ خلق حرًا، وأمه مارية أم ولد لرسول الله ﷺ، محرمة على الرجال غير مملوكة،

(١) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٩٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٧٨/٢٢).

(٢) الاستدكار (٢٣/٢٣٠)، الإنباه (الإقناع ٣/١٥٤٠).

(٣) قال ابن حجر في (التخليص الحبير ٤/٢١٨): «إسناده ضعيف، قال البيهقي: ليس في شيء من هذه الأحاديث أن النبي ﷺ علم بذلك فأقرهم عليه، وقد روي ما يدل على النهي. والله أعلم».

وَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ وَطْئِهَا بَعْدَ وِلَادَتِهَا، وَأَنَّهَا لَمْ تُبْعَ بَعْدَهُ، وَلَا تُصَدَّقَ بِهَا، وَأَنَّهَا كَانَتْ بَعْدَهُ ﷺ حُرَّةً<sup>(١)</sup>.

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ حَمَلَاتِ مَنْهُ أُمَّتِهِ الَّتِي يَحِلُّ لَهَا وَطْؤُهَا بِمَلَكَهَ لَهَا مَلَكَاً صَحِيحاً أَوْ سَائِراً مَا يُبِيحُ الْوَطْءَ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَحْرَمُ مَعَهَا النَّظَرُ فِي عَوْرَتِهَا، وَهُوَ حُرٌّ تَامٌ الْحَرِيَّةَ مُسَلِّمٌ، فَوُلِدَتْ مُتَبَقِّئاً أَنَّهُ وَلَدُهُ = أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ، مَا لَمْ يَحْدِثْ عَلَيْهَا تَزْوِيجاً<sup>(٣)</sup>.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ سَيِّدَ أُمِّ الْوَلَدِ لَا يَحِلُّ لَهَا وَطْؤُهَا بَعْدَ عِتْقِهَا إِلَّا بِزَوَاجٍ<sup>(٤)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ حَمْلَهَا يَرِثُ أَبَاهُ كَوَلَدِ الْحُرَّةِ وَلَا فَرْقَ، وَأَنَّهُ يَرِثُ وَوَلَاءَ مَوَالِي أَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فِي أَكْثَرِ أُمُورِهَا أَحْكَامُ الْأُمَّةِ<sup>(٦)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ تَكُونُ حُرَّةً إِذَا مَاتَ سَيِّدُهَا، وَأَنَّهَا تَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَالْكَافِرَةِ، وَالْعَقِيفَةِ وَالْفَاجِرَةِ، وَلَا بَيْنَ السَّيِّدِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَالْعَقِيفِ وَالْفَاجِرِ<sup>(٧)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٢) مراتب الإجماع (٢٦٢).

(٣) الإقناع (١٤٨٦/٣)، المحلى (موسوعة الإجماع ١٠/١٤٦).

(٤) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٨٨).

(٥) مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٥٤)، مراتب الإجماع (٢٦٣).

(٧) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٤٧).

## مسألة :

قال أبو محمد: اختلف في القدر الذي يأخذه الوالد من مال ولده. وقال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا﴾ [الاسراء: ٢٣]، وقال عز وجل: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَوْفَ﴾ [النساء: ٦]، وفي الحديث: «أنت ومالك لأبيك»، وفي إسناده مقال.

وأكثر السلف: أن الوالد له أن يأخذ من مال ولده ما شاء إلا الفرج، أي: إلا النساء. وقال الحسن: حتى الفرج، فقال قتادة: لم تعجيني هذه من الحسن. قال أبو محمد: لم يرد الحسن النكاح، إنما أراد الملك.

وقال الزهري: ليس للوالد إلا ما احتاج إليه من طعام وكسوة. وينحوه قال مجاهد.

قال أبو محمد: هذا هو القول المعقول، المقبول، الذي تدل عليه النصوص، ويقتضيه العدل، وأما إذا كان عاقباً متكبراً جاحداً لحق والده عليه، فهذا يقال له على سبيل التبرع والتوبيخ: أنت ومالك لأبيك !!

### للويجة والعلوية

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزُونُوا اللَّهُ وَالرَّسُولَ وَتَحْزُونُوا  
 أَمَنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٧٧﴾ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوَكُمُ وَأَوْلَدَكُمُ فِتْنَةٌ ﴿٧٨﴾﴾  
 [الأنفال: ٢٧-٢٨].

١٤٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَدَّ  
 الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ» (د، ت) (١).

١٤٥٠- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ يَوْمَ  
 حُنَيْنٍ أَدْرَاعًا، فَقَالَ: أَغْصَبَا يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ»  
 قَالَ: فَضَاعَ بَعْضُهَا، فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ، فَقَالَ: أَنَا  
 الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ أَرْغَبُ (حم، د، وأعله ابن حزم، وابن القطان).

١٤٥١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ فَرَجٌ بِالْمَدِينَةِ،  
 فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ - يُقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ - فَرَكِبَهُ  
 فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْتَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا» (٢) (ق).

١٤٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ وَعَلَيْهَا دِرْعٌ قِطْرِيَّةٌ (٣)  
 تَمَنُّ حَمْسَةً دَرَاهِمَ: كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(١) اختلف الأئمة في تصحيحه، وضعفه الشافعي وأحمد، وقال ابن الجوزي :  
 (لا يصح من جميع طرقه). وجعله الشوكاني في (النيل) متهضماً للاحتجاج.

(٢) (إن) هي الناقية، أي: وما وجدناه إلا بحراً، أي: إنه واسع الجري، أو: لأن  
 جريه لا يتفد كما لا يتفد البحر. ومذهب البصريين: (إن) مخففة من الثقيلة،  
 واللام فارقة بينها وبين الناقية.

(٣) الدرع: قميص المرأة. و(قطري) بكر القاف وسكون الطاء المهملة بعدها  
 راء: نسبة إلى القطر، وهي ثياب غليظة. وقال الأزهري: في أعراض =

## المعاملات

فَمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ تُقَيِّنُ<sup>(١)</sup> بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أُرْسِلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ (خ)،  
حم).

وأجمع المسلمون على أن العارية جائزة، ومستحبة، وغير  
واجبة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم،  
والفجّار<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن على المودع أن يحرز الوديعة، وأنه إذا  
أحرزها، ثم تلفت من غير جنايته: أنه لا ضمان عليه. وأنه يقبل  
قوله في تلف الوديعة<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن من أتجر في الوديعة، أو أنفقها، أو تعدى  
عليها، مستقرضاً لها، أو غير مستقرض = فضمانها عليه حتى تُردَّ  
إلى مكانها<sup>(٥)</sup>.

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا  
أحرز الوديعة، ثم ذكر أنها قد ضاعت، أن القول قوله مع يمينه<sup>(٦)</sup>.  
واتفقوا على أنه يجوز له أن يستعملها بإذن صاحبها<sup>(٧)</sup>.

=البحرين قرية يقال لها (قَطْر)، وأحب أن الثياب القطرية نسبت إليها،  
فكسروا القاف للنسبة، وحققوا.

- (١) أي: تُقَيِّنُ.
- (٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٧٨١/٢).
- (٣) الإجماع لابن المنذر (١٤٦)، مراتب الإجماع لابن حزم (٤١٠)، الموضح  
(الإقناع ٣/١٥٨٢).
- (٤) الإجماع لابن المنذر (١٤٦).
- (٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١١٠).
- (٦) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٨٧).
- (٧) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٨٧).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ لِرَبِّ الْوَدِيعَةِ: أَوْدَعْتَنِي مَالًا فَتَلَفَ، أَوْ  
أَوْدَعْتَنِي مَالًا فَدَفَعْتَهُ إِلَيْكَ أَنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا ادَّعَى لِأَنَّهُ آمِنٌ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَدَائِهِ كَرَدَ الْعَارِيَةَ أَوْ  
الْوَدِيعَةَ، وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ  
مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ عَارِيَةَ السَّلَاحِ لِيُقَاتَلَ بِهِ أَوْ الدَّوَابِّ لِزَكْوَبِهَا  
جَائِزَةٌ. وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ يُسْتَعْمَلُ فِي أَغْرَاضِهِ، وَلَا يُعَدُّ شَخْصُهُ  
وَلَا يُغَيَّرُ، وَلَا شَيْءٌ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ، لَكِنْ كَالدَّارِ لِلسَّكْنَى،  
وَالعَرِصَةِ<sup>(٣)</sup> يُبْنَى عَلَيْهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ جَائِزَةٌ، إِذَا كَانَ الْمُعِيرُ  
وَالْمُسْتَعِيرُ حُرَّيْنِ عَاقِلَيْنِ بِالغَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَمْلِكُ بِالْعَارِيَةِ الشَّيْءَ الْمُسْتَعَارَ،  
وَأَنَّ عَلَيْهِ ضَمَانَهُ إِذَا تَلَفَ<sup>(٥)</sup>.

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ عَارِيَةَ الْجَوَارِي لِلوَطءِ لَا تَحِلُّ<sup>(٦)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الشَّيْءَ الْمُسْتَعَارَ فِيمَا  
أَذْنُ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ فِيهِ<sup>(٧)</sup>.

(١) الموضح (الإقناع ٣/١٥٨٨).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٠/٣٨).

(٣) بفتح المهملتين، وسكون الراء بينهما، هي: البقعة الواسعة بغير بناء من دار  
وغيرها.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٤٨)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٦٧).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٤٨).

## الوهالات

قال سبحانه: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا نَقْنُلُوا يُوسُفَ وَالْقَوْمُ فِي غِيبَتِ الْبَيْتِ يَلْقَوْتُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾ (١٠) [يوسف].

وقال سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَبشُرِي هَذَا غُلْمًا وَأَسْرُوهُ بَضْعَةً وَأَلَّهُ عَلَيْهِ يَمًا يُعْمَلُونَ﴾ (١١) [يوسف].

١٤٥٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسُّوطِ وَالْحَبْلِ وَأَشْبَاهِهِ يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَسْمَعُ بِهِ (د) (١).

١٤٥٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لِأَكْلَتِهَا» (ق).

١٤٥٥- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لَقِطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا» (٢) وَوِكَاءَهَا (٣)، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا يَكْتُمُ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِءْ صَاحِبُهَا فَإِنَّهُ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» (حَمُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، ه).

قال ابن عبد البر: فمما اجتمعوا عليه أن عِفَاصِ اللِّقْطَةِ وَوِكَاءُهَا من إحدى علاماتها، وأدلتها عليها (٤).

١٤٥٦- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» (م وَاللَّفْظُ لَهُ، حَم).

(١) قال البيهقي: «في رفعه شك، وفي إسناده ضعيف». يزيد: المغيرة بن زياد.

(٢) بكسر العين المهملة، وتخفيف الفاء، وبعد الألف ضاد مهملة، وهو: الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدًا كان أو غيره.

(٣) بكسر الواو، والمد: الخيط الذي يُشَدُّ به الوعاء التي تكون فيه النفقة.

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٢٤).

١٤٥٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ: الذَّهَبُ وَالْوَرِقُ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَأَمَّا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلْتَكُنْ وَدَيْعَةٌ عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ، فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَالِكَ وَكَلْمَا، دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبَّهَا». وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ» (ق).

وفي رواية: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطَهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ» (م).

١٤٥٨- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ فِي حَدِيثِ اللَّقْطَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَرَفَهَا فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِعِدَّتِهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطَهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا» (م، حم، ت) (١).

١٤٥٩- وَعَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي جَرِيرٍ بِالْبُؤَازِيجِ (٢) فِي السَّوَادِ فَرَأَيْتُ الْبَقْرَ، فَرَأَى بَقْرَةً أَنْكَرَهَا، فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْبَقْرَةُ؟ قَالُوا بَقْرَةٌ لَحِقَتْ بِالْبَقْرِ، فَأَمَرَ بِهَا فَطُرِدَتْ حَتَّى تَوَارَتْ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ» (حم، د، هـ).

١٤٦٠- وَلِمَالِكٍ فِي (الْمَوْطَأِ): عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: كَانَتْ ضَمَّالُ الْإِبِلِ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ إِبِلًا مُؤَبَّلَةً (٣) تَنْتَاجُ

(١) هو مختصر من روايتهم بالمعنى دون اللفظ.

(٢) بفتح الباء الموحدة والواو، وكسر الزاء المعجمة، وإسكان الياء، ثم الجيم:

بلد قرب تكريت، فتحها الصحابي جرير البجلي.

(٣) أي: كثيرة متخذة للقتية.



لا يُمَسِّكُهَا أَحَدٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ عُمَانُ أَمْرًا بِمَعْرِفَتِهَا، ثُمَّ تَبَاعُ فَيَأْذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أُعْطِيَ ثَمَنَهَا.

قال العلماء: ترك الالتقاط أفضل، وهو قول عمر وابن عباس، ولم يعرف لهما مخالف من الصحابة<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء في أن اللَّقْطَةَ ذات القدر التي هو جائز أن تبقى مدة التعريف = يجب تعريفها<sup>(٢)</sup>.

ولا بد من تعريف اللَّقْطَةَ مدة سنة بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

ومحل تعريف اللَّقْطَةَ المحافل، كأبواب المساجد والأسواق، ونحو ذلك. يقول: من ضاعت عليه نفقة، أو نحو ذلك من العبارات، ولا يذكر شيئاً عن الصفات. وهذا قول العلماء<sup>(٤)</sup>.

يُعرف الملتقط اللَّقْطَةَ في مكان سقوطها، وفي غيره، في كل يوم مرتين، ثم مرة، ثم في كل أسبوع، ثم في كل شهر، ولا يشترط أن يُعرفها بنفسه، بل يجوز بواسطة وكيله، وهو قول العلماء<sup>(٥)</sup>.

واقفقوا على أن اللَّقْطَةَ لا تدفع لمن ادعأها إذا لم يعرف العِصَاص، ولا الوكأ<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن لاأخذ ضالَّة الغنم في الموضع المخوف = أكلها<sup>(٧)</sup>.

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٢٦٢).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٣/١٦٠٦)، الاستذكار (٢٢/٣٢٩).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٣).

(٤) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٥) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٦) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٤).

(٧) الاستذكار (٢٢/٣٣٠)، التمهيد (٣/١٠٨).

واتفقوا على أن من رأى مال رجل، وقد سقط من يده، أو كُفَّه  
وصاحبه غير عالم به، وهو قادرٌ على إعلامه، ومنع غيره منه = أن  
عليه أن يعلمه، ويمنع غيره من أخذه<sup>(١)</sup>.

واتفقوا أن صاحبها إن جاء وثبت أنه هو فهو أحقُّ بها من ملتقطها،  
وأنه يضمنها له إن أكلها أو استهلكها قبل أو بعد، وإن رتها مخيراً إن  
كان ملتقطها استهلكها بعد الحول وتصدق بها بين أن يضمنه أو  
يدعه، فينزل على أجرها، لا خلاف بينهم في هذا كله<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن صاحب اللقطة إذا جاء بعد موت واجدها، وقد  
أنفقها بعد الحول: أخذ من ماله ودفع إلى صاحبها مثلها أو قيمتها،  
وإن كانت قائمة رُدَّت إليه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع  
صاحبها، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا تجوز لقطة الحاج<sup>(٥)</sup>.

والتقاط اللقطة وتملكها، لا يفتقر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن  
السلطان، وهذا مجمعٌ عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) الإيجاز (الإقناع ٣/١٦٠٦).

(٢) الاستذكار (٣٢٩/٢٢).

(٣) النير (الإقناع ٣/١٦١٢).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٢٥/٢).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٣).

(٦) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٥).

## الهبة والهدية (١)

### قبولها وقبضها

وقال الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:

[٣٧].

١٤٦١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَهْدِي إِلَيَّ كُرَاعٌ» (٢) لَقَبِلْتُ، وَلَوْ دُعِيَتْ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ» (حم، ت).

١٤٦٢ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا مَسْأَلَةٍ فَلْيَقْبَلْهُ، وَلَا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ» (حم).

١٤٦٣ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَ: «أَثَرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ». وَكَانَ أَكْبَرَ مَالٍ أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَعَقِيلًا. قَالَ: «خُذْ». فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِقَلْبِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ. فَقَالَ: مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ قَالَ: «لَا». قَالَ: ارْفَعُهُ أَنتَ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». فَتَشَرَّ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ بِقَلْبِهِ فَلَمْ يَرْفَعُهُ، قَالَ: مُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ. قَالَ: «لَا». قَالَ: ارْفَعُهُ عَلَيَّ أَنتَ. قَالَ: «لَا». فَتَشَرَّ مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ عَلَى كَاهِلِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ النَّبِيُّ ﷺ يُتْبِعُهُ بَصَرَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ (نخ).

(١) قال التروبي: الهبة والهدية والصدقة: أنواع من البرِّ متقاربة، يجمعها تمليك عين بلا عوض، فإن تمحض فيها طلب الثَّوْبِ إلى الله بإعطاء محتاج فهي صدقة، وإن حملت إلى المهدي إليه إعظاماً له وإكراماً وتودداً فهديّة، وإلا فهي هبة. ويجمع هذه الثلاثة معنى العطية، كما قال بعض أهل العلم.

(٢) الكُرَاع من الدَّوَاب: ما دون الكعب .. وأما من النَّاس: فمن الرِّكبة إلى الكعب.

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا وهب لرجل داراً، أو أرضاً، أو عبداً على غير عوضٍ بطيب نفس من المعطي، وقبض الموهوب له ذلك، وقبضه بدفع من الواهب ذلك إليه، وحازه = أن الهبة تامة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب حكم الوصايا، ويكون من الثلث إذا كانت مقبوضة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الموهوب له أو المتصدق عليه أو المعطى أو المهدى إليه إذا لم يقبل شيئاً من ذلك = أنه راجع إلى واهبه، وأنه حلال له تملكه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على استباحة الهدية وإن كانت من الرقيق بخبر الذي يأتي بها، ولو أنه امرأة أو صبي أو عبد<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الهدية والهبة والعطية حلالٌ لبني هاشم وبني المطلب ومواليهم<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن أخذ المتصدق بغير حق ما تصدق به بعد أن قبضه المتصدق حرام<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن الصدقة لا رجوع فيها، سواء كانت لذي رحم محرم أو لغير ذي رحم<sup>(٧)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٣٧، ١٦٣٩).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٣٧).

(٣) مراتب الإجماع (١٧٣).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٤).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٢)، التمهيد لابن عبد البر (٣/٩٣).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

(٧) اختلاف العلماء للمروزي (الإقناع ٣/١٦٤٩).

## قَبُولُ هَدَايَا الْكُفَّارِ وَالْإِهْدَاءُ لَهُمْ

وقال الله جل شأنه: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَدِّلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

١٤٦٤ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَيْتُ أُمَّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَصْلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» (ق). (زاد (خ) قال ابن عيينة: فأنزل الله فيها: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَدِّلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

١٤٦٥ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَى كِسْرَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَبِلَ مِنْهُ، وَأَهْدَى لَهُ قَيْصَرَ فَقَبِلَ، وَأَهْدَتْ لَهُ الْمُلُوكُ فَقَبِلَ مِنْهَا (حم، ت، ضعيف).

١٤٦٦ - وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً أَوْ نَاقَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «إِنِّي نُهِيتُ عَنْ زَيْدٍ<sup>(١)</sup> الْمُشْرِكِينَ» (حم، د، ت، وفي إسناده مقال).

ولا خلاف أن المسلم إذا وهب للذمي، أو وهب الذمي للمسلم ما يجوز أن يملكه، وقبض ذلك الموهوب، وكان الشيء معلوماً معدوداً، فالهبة جائزة<sup>(٢)</sup>.

## هَلْ يَقْبَلُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ هَدِيَّةً مَنِ يَدْعُوهُ؟

قال أبو محمد: إن كانت الهدية لإلهائه وكفّه عن الدعوة فلا يقبلها، كما صنع نبي الله سليمان. وقال كل نبي: ﴿لَا آتُكُمْ عَلَيْهِمْ أَجْرًا﴾، أو نحو ذلك.

(١) الزيد: الرغد والمطاء.

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٦٣٧).

### الثَّوَابُ عَلَى الْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ

وقال تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (١٠) [الرحمن].

١٤٦٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَتُؤْتَى عَلَيْهَا (خ، حم، د، ن).

١٤٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَهَبَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هِبَةً، فَأَتَاهُ عَلَيْهَا، قَالَ: أَرْضَيْتَ؟ قَالَ: «لَا» فزادته، قَالَ: أَرْضَيْتِ؟ قَالَ: «لَا» فزادته، قَالَ: أَرْضَيْتِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا آتِيَهُ هِبَةً إِلَّا مِنْ قُرَشِيٍّ أَوْ أَنْصَارِيٍّ أَوْ ثَقَفِيٍّ» (١) (حم).

### العدلُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ

وقال الله سبحانه: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [النساء: ١١].

١٤٦٩- عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أَبْنَائِكُمْ» (حم، ن، د).

١٤٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَتْ امْرَأَةٌ بِشِيرٍ: أَنْحَلُ (٢) ابْنِي غُلَامًا وَأَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ ابْنَةَ فُلَانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلَامِي، فَقَالَ: «لَهُ إِخْوَةٌ؟» قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَكُلُّهُمْ أُعْطِيََتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَْتَهُ؟» قَالَ: «لَا»، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ» (م، حم، د). وَرَوَاهُ (حم) عَنِ الثُّعْمَانِ، وَقَالَ فِيهِ: «لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ، إِنَّ لِيْنِكَ عَلَيْكَ مِنَ الْيَحَقِّ أَنْ تُعْدِلَ بَيْنَهُمْ».

(١) أي: لا أقبل هدية إلا من هؤلاء.

(٢) أعطى.

١٤٧١- وَعَنْ الثُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا عَلَماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَكَدِّكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟» فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «فَارْجِعْهُ» (ق).

وَكَلَفْتُ (م) قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاذْطَلَقَ أَبِي إِلَيْهِ يُشْهَدُهُ عَلَيَّ صَدَقْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَكْدِكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ» فَارْجَعَ أَبِي فِي تِلْكَ الصَّدَقَةِ.

### النهي عن العود في الهبة إلا للوالدين

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

١٤٧٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ» (ق).

١٤٧٣- وَعَنْ طَاوُسٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ رَفَعَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ، فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَكَدَّهُ، وَمِثْلُ الرَّجُلِ يُعْطِي الْعَطِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا كَمِثْلِ الْكَلْبِ أَكَلَ؛ حَتَّى إِذَا شَبِعَ قَاءَهُ ثُمَّ رَجَعَ فِي قَيْتِهِ» (الخمسة، حب، ك).

قال أبو محمد: الوالد يصدق على الأم كما يصدق على الأب، فإذا وهب أحد الوالدين ولده هبة، فتنامت وتكاثرت، فليس للوالد إلا ما أعطى.

واتفق أهل العلم أن كل من له بنون ذكور لا أنثى فيهم، أو إناث لا ذكر فيهن، فأعطاهم كلهم أو أعطاهن كلهن عطاءً سواوي فيه، ولم يفضل أحداً على أحد: أن ذلك جائز <sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

وانفقوا أن من كان له ذكورٌ وإناثٌ فعدل فيما أعطاهم بينهم،  
فذلك جائزٌ نافذٌ<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا أن للرجل أن يهب بعض ماله لأجنبي، ولا يعطي ولده شيئاً<sup>(٢)</sup>.

### تَصَرَّفُ الْمَرْأَةُ فِي مَالِهَا وَمَالِ زَوْجِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

١٤٧٤ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَكَرِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئاً» (ع).

١٤٧٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ» (ق، د).

١٤٧٦ - وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُوفًا فِي الْمَرْأَةِ تَصَدَّقُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا قَالَ: «لَا، إِلَّا مِنْ قُوَّتِهَا وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَصَدَّقَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ» (د).

١٤٧٧ - وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزَّيْبِيُّ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَرْضِخَ<sup>(٣)</sup> مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «ارْضِخِي مَا اسْتَطَعْتِ وَلَا تُوعِي<sup>(٤)</sup> فَيُوعِي اللَّهَ عَلَيْكَ» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٣).

(٢) اختلاف العلماء للمروزي (الإقناع ٣/١٦٤٦).

(٣) الرِّضْخُ: العطاء القليل.

(٤) لا تجمعني وتشحني بالثففة.



١٤٧٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» (حم، ن، د).

وَفِي لَفْظٍ: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عَصَمْتَهَا» (حم، ن، د، ه).

واتفقوا أن ذات الزوج لها أن تتصدق من مالها بالشيء اليسير الذي لا قيمة له<sup>(١)</sup>.

واتفقوا أنه لا يحل للرجل أن يتصدق بشيء من مال زوجته بغير إذنها<sup>(٢)</sup>.

### تَبْرِعُ الْعَبْدِ

وقال الله جل شأنه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

١٤٧٩- عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي<sup>(٣)</sup> اللَّحْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلَايَ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا» (م).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧١).

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) اسم فاعل من (أبى).

### الوقف

وقال الرؤوف بالعباد: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

١٤٨٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ أَشْيَاءَ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» (م، حم، ن، د، ت).

١٤٨١ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ أَضَابَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ أَنفَسَ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ فَقَالَ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا». فَتَصَدَّقَ بِهَا عُمَرُ عَلَى أَنْ لَا تُبَاعَ وَلَا تُوهَبَ وَلَا تُورَثَ، فِي الْفُقَرَاءِ وَذَوِي الْقُرْبَى وَالرَّقَابِ وَالضَّيْفِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ<sup>(١)</sup>. وَفِي لَفْظٍ: غَيْرَ مَتَأْتَلٍ<sup>(٢)</sup> مَالًا (ع).

قال في (المغني): «الأرض الموقوفة لا تورث، وهو اتفاق عمر وأصحابه»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الوقف معلوم الابتداء والانتهاه غير منقطع، فهو وقف صحيح بلا اختلاف. وإن قال: وقفت شيئاً على شخص معين سنة، ثم على الفقراء = صح اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) غير مكتسب منه مالاً.

(٢) غير جامع.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١٢١٧/٢).

(٤) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١٢١٦/٢).

قال ابن قدامة: الوقف جائز بإجماع الصحابة (١).

وَقَفُّ الْمَشَاعِ كَالْأَسْهَمِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَنْقُولُ

وقال اللطيف والخبير: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ مَجْدُودٍ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

١٤٨٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ الْمِائَةَ سَهْمٍ الَّتِي لِي بِخَيْبَرَ لَمْ أَصِْبْ مَا لَا قَطْعُ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْبِسْ أَصْلَهَا، وَسَبِّلْ ثَمَرَتَهَا» (ن، هـ).

١٤٨٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، فَإِنَّ شِبَعَهُ، وَرَوَيْتَهُ، وَبَوَلَّهَ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَسَنَاتٍ» (ج، حيم).

١٤٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ لِرِزْوَجِهَا: أَحِجِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: مَا عِنْدِي مَا أَحِجُّكَ عَلَيْهِ. قَالَتْ: أَحِجِّي عَلَى حِمْلِكَ فَلَانَ. قَالَ: ذَلِكَ حَيْسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَحِجَّجْتَهَا عَلَيْهِ كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (د).

قال أبو محمد: العلماء مختلفون في وقف المشاع؛ لأنه غير معين، ووقف المنقول؛ لأنه لا يدوم.

مَنْ وَقَفَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقْرَبَائِهِ أَوْ وَصَّى لَهُمْ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ

وقال العليم الحكيم: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٢/١٢١٦).

(٢) سبلت الشيء إذا أبحت، كأنك جعلت إليه سبيلا.

١٤٨٥ - عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُبْفِقُوا مِمَّا حُبُّونَ﴾؛ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرِحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ ﷺ: «بَيْحُ بَيْحٍ»<sup>(١)</sup>، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ - مَرَّتَيْنِ - وَقَدْ سَمِعْتُ، أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعَلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِيهِ وَبَنِي عَمِّهِ (ق).

وفي رواية: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا؛ فَأَشْهَدُكَ أَنِّي جَعَلْتُ أَرْضِي بَيْرِحَاءَ لِلَّهِ. فَقَالَ ﷺ: «اجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ». قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ (م، حم).

قال ابن قدامة: إن ما فضل من حُصْر المسجد وزيته، ولم يُحتج إليه، جاز أن يُجعل في مسجد آخر، أو يُتصدق به على الفقراء، وهو قول عائشة، وقد انتشر ولم يُنكر، فيكون إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

الْوَقْفُ عَلَى الْوَالِدِ يَدْخُلُ فِيهِ وَكَدُ الْوَالِدِ بِالْقَرِيبَةِ، لَا بِإِطْلَاقِ

وقال الله في ولد إبراهيم: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى﴾ [الأنعام: ٨٥]، فجعل عيسى من ذريته.

١٤٨٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَلَغَ صَفِيَّةَ أَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: بِنْتُ يَهُودِيٍّ، فَبَكَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي، وَقَالَتْ:

(١) كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٠٥/٢).

قَالَتْ لِي حَفْصَةُ: أَنْتِ ابْنَةُ يَهُودِيٍّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَابْنَةُ نَبِيٍّ، وَإِنَّ عَمَّكَ لَنَبِيٍّ، وَإِنَّكَ لَتَحْتَ نَبِيٍّ، فِيمَ تَفْتَخِرُ عَلَيْكَ؟». ثُمَّ قَالَ: «أَنْتَقِي اللَّهَ يَا حَفْصَةُ» (حم، ت).

١٤٨٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، يُصْلِحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» يَعْنِي: الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ (خ، حم، ت).

١٤٨٨- وَفِي حَدِيثٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ: «وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ؛ فَحَتِّي (١) وَأَبُو وَلَدِي» (حم).

١٤٨٩- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَحَسَنٌ وَحُسَيْنٌ عَلَى وَرَكَيْهِ -: «هَذَانِ ابْنَايَ وَابْنَا ابْنَتِي، اللَّهُمَّ، إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا، وَأُحِبُّ مَنْ يُحِبُّهُمَا» (ت).

١٤٩٠- وَقَالَ الْبَرَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» (ق).

١٤٩١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، وَالْأَبْنَاءِ ابْنَاءِ الْأَنْصَارِ» (خ، حم).

الأمانة



## النكاح

الْحَثُّ عَلَيْهِ وَكَرَاهَةُ تَرْكِهِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٢].

١٤٩٢- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ<sup>(١)</sup> فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ<sup>(٢)</sup>» (ع).

١٤٩٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَانَ بْنِ مَطْعُونِ التَّبَلِّ، وَكَوَّ أذِنَ لَهُ لِاخْتِصِمَاتِهِ (ق).

١٤٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ تَفَرًّا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصَلِّي وَلَا أَنَامُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَصُومُ وَلَا أَفْطِرُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لِكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي فَلَيْسَ مِنِّي» (ق).

١٤٩٥- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هَلْ تَزَوَّجْتَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: تَزَوَّجْ، فَإِنَّ خَيْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُهَا نِسَاءً (خ، حم).

(١) النكاح والتزويج.

(٢) الوجاء: أن ترض خصية الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع.



١٤٩٦- وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبْتُلِ، وَقَرَأَ قَتَادَةُ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِيَّةً﴾ (ت، هـ).

النكاح مندوبٌ إليه، وليس بواجب، وهذا قول الفقهاء أجمعين<sup>(١)</sup>.

### صِفَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ حِطْبَتُهَا

وقال جل شأنه: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

قال أبو محمد: الدلالة في لفظ (طاب).

١٤٩٧- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنِّي لَا تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا؟ قَالَ: «لا». ثُمَّ آتَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَهَا، ثُمَّ آتَاهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوَلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ» (د، ن).

١٤٩٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ بِنْتًا بِنْتًا؟» قَالَ: «نَيْيَا». فَقَالَ: «هَلَّا تَزَوَّجْتَ بِنْتًا، ثَلَاثِيهَا وَثَلَاثِيكَ؟» (ع).

١٤٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «تُنكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» (ع إلا ت).

### حِطْبَةُ الصَّغِيرَةِ إِلَى وَلِيِّهَا وَالرَّشِيدَةِ إِلَى نَفْسِهَا

وقال الله جل شأنه: ﴿فَأَنْكِحُوا هُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥].

(١) النكاح (الإقناع ٣/١١٤٥).

قال أبو محمد: من العلماء من يستدل بهذه الآية، غير أن هذا واردٌ في غير الحرائر.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

١٥٠٠- عَنْ عِرَالِثٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ. فَقَالَ لَهُ: «أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ» (خ مُرْسَلًا).

١٥٠١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أُرْسِلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ لِي بِنْتًا، وَأَنَا غَيُورٌ. فَقَالَ: «أَمَا ابْنَتُهَا فَندَعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا، وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ» (مُخْتَصَرٌ مِنْ م).

وأجمع أهل العلم أن نكاح الأب ابنته الصغيرة البكر جائزٌ إذا زوجها بكفؤ<sup>(١)</sup>.

نَهَى الرَّجُلُ أَنْ يَخْطُبَ عَلَيَّ خِطْبَةَ أَخِيهِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وقال سبحانه في الثناء على الأنصار: ﴿وَلَا يَحِدُّونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩].

١٥٠٢- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَّبَعَ عَلَيَّ بَيْعَ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَيَّ خِطْبَةَ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ» (م، حم).

١٥٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَيَّ خِطْبَةَ الرَّجُلِ؛ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ» (حم، خ، ن).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، التمهيد لابن عبد البر (٩٨/١٩).

قال ابن تيمية: لا يجزئ للرجل أن يخطب على خطبة أجنبية إذا أجنب إلى النكاح، وركنوا إليه، باتفاق الأئمة<sup>(١)</sup>.

ويكره بلا خلاف إذا بعث الرجل رجلاً يخطب امرأة أن يخطبها لنفسه<sup>(٢)</sup>.

وحكى التتوي أن التهي في الحديث للتخريم بالإجماع<sup>(٣)</sup>.

لقد التَّعْرِضُ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ!

وقال سبحانه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

وعن ابن عباس: يقول: إني أريد التزويج، ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة (ح).

١٥٠٤ - عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ؛ فَأَذِنِي». فَأَذِنْتُهُ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ؛ فَرَجُلٌ تَرَبَّ<sup>(٤)</sup> لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ؛ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ». فَقَالَتْ بِيَدَيْهَا هَكَذَا: أُسَامَةُ؟ أُسَامَةُ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ». قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَأَغْتَبَطْتُ<sup>(٥)</sup> (عِ الْآخِ).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢/٩).

(٢) الاستلكار (الإنتاع ٣/١١٥٢).

(٣) شرح صحيح مسلم (٩/١٩٧).

(٤) فقير.

(٥) أي: كان النساء يفتنني لوفور حظي فيه.

واتفق الفقهاء على أن التصريح بالخطبة في العدة حرام<sup>(١)</sup>؛  
واتفقوا على أن التعريض بالخطبة للمرأة وهي في عدتها حلال إذا  
كانت العدة غير رجعية، أو كانت من وفاة<sup>(٢)</sup>...

### النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ

وقال سبحانه: ﴿فَأَنكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

قال أبو محمد: لم يقل: ما شئتم، بل قال: ما طاب، ولا يطيب  
الشيء إلا عن معرفة بنظر ونحوه، وقد ذهب الجمهور إلى أنه ينظر  
إلى الوجه والكفين، وقال داود وابن حزم: ينظر إلى ما شاء إلا القبل  
والدبر.

١٥٠٥- في حديث الوأمية، المتفق عليه: فَصَعَدَ فِيهَا النَّظَرَ  
وَصَوَّبَهُ.

١٥٠٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً، فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»<sup>(٣)</sup> (م، حم، ن).

١٥٠٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا  
خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَقَدَرَ أَنْ يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا  
فَلْيَفْعَلْ» (حم، د).

١٥٠٨- وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ أَوْ حُمَيْدَةَ، قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ  
مِنْهَا إِذَا كَانَ، إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِخِطْبَتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ» (حم):

(١) مراتب الإجماع (١٢٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٨/٣٢).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٩٥/٣٢).

(٣) يعني: الصخر أو العنش أو غيرهما.

### خَلْوَةُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ البقرة: ٢٣٥، وقال في آخر الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ البقرة: ٢٣٥.

وقال سبحانه: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١].

١٥٠٩ - عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ تَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ» (حم) (١).

١٥١٠ - وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ؛ فَإِنَّ تَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ إِلَّا مَحْرَمٌ» (حم) ومعناه في الصحيح.

١٥١١ - وَعَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّا كُمْ وَالذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَرَأَيْتَ الْحَمُونَ؟ قَالَ: «الْحَمُونَ الْمَوْتُ» (٢) (ق، حم، ت).

### الْأَمْرُ بِالْقَضْرِ مِنَ الْبَصْرِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْتَضِبُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ بَرِّئٌ لِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٣) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: ٣٠-٣١].

(١) في إسناده ابن لهيعة، وعنه أبي الزبير عن جابر.

(٢) الحمون: واحد الاحماء، وهم أقارب الزوج بالفاق أهل اللغة، والأختان هم أقارب زوجة الرجل، والمعنى: لقائه مثل لقاء الموت.

١٥١٢ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا تَنْظُرُ الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» (م، حم، د، ت).

### العَفْوُ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥].

١٥١٣ - عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْفَجَاءَةِ؟ فَقَالَ: «اصْرِفْ بِصْرِكَ» (م، حم، د، ت).

١٥١٤ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - لِعَلِيٍّ -: «يَا عَلِيُّ، لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّمَا لَكَ الْأُولَىٰ وَكَيْتَبَتْ لَكَ الْآخِرَةَ» (حم، د، ت).

قال ابن تيمية: أمّا مؤاخاة الرجال النساء الأجانب، وخلوهم بهن، ونظرهم إلى الزينة الباطنة منهن؛ فهذا حرام باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

والنظر إلى الأجنبية للحاجة عند البيع أو الشراء أو الشهادة، جائز بإجماع الأمة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع العلماء على تعزير من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٠٥/١١).

(٢) شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ٩٨٦/٢).

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٨٦/٢).

المُؤْمِنَةُ لَا تُبَدِي مِنَ الزَّيْنَةِ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا  
وَتُبَدِي مَوَاضِعَ الزَّيْنَةِ عِنْدَ مَحَارِبِهَا وَغُلَامِهَا

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَلَا يُبَدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبَنَّ  
بُخْرِيَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبَدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ  
أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ  
أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ  
غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدِ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ  
وَلَا يَضْرِبَنَّ بِالرِّجَالِ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنَ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٥ - وَعَنْ خَالِدِ بْنِ دُرَيْكٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهَا ثِيَابٌ رَقَاقٌ، فَأَعْرَضَ  
عَنْهَا، وَقَالَ: «يَا أَسْمَاءُ، إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ يَضِلَّ لَهَا أَنْ  
يُرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا». وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ (د)، وَقَالَ: هَذَا  
مُرْسَلٌ، خَالِدُ بْنُ دُرَيْكٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ.

١٥١٦ - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ قَدْ وَهَبَهُ  
لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا  
غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا، لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا؛ فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلَقَى، قَالَ:  
«إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ» (د).

وصح عن إبراهيم النخعي: لا ينظر من ذات المحرم إلا إلى ما  
فوق الصدر (١).

قال أبو محمد: أما قول الله تعالى: ﴿قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءُ  
الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَيْكُم مِّنْ جَلْبَابِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، فمعناها: الأمر

لباس الجلابيب، والإدناء: التقريب، ولا يشمل ذلك تغطية الوجه، ويحتمل الإدناء معنى آخر، وهو أن تُدني المرأة بعض جلبابها على وجهها، وإعمال المعنيين جازز، ويكون الثاني واجباً في حق أزواج النبي ﷺ في كل حال، وفي سائر النساء حين الفتنة.

### غَيْرُ أَوْلِيِ الْإِرْيَةِ<sup>(١)</sup>

وقال سبحانه: ﴿أَوِ التَّيْبِعِينَ غَيْرِ أَوْلِيِ الْإِرْيَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٧- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَفِي الْبَيْتِ مُخْتَبِتٌ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ - أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ -: يَا عَبْدَ اللَّهِ، إِنْ فَتِحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الطَّائِفِ فَإِنِّي أَذْكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِثَمَانٍ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ» (ق).

### نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ

وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

١٥١٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَمَيْمُونَةٌ، فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ بِالْحِجَابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْتَجِبَا مِنْهُ». فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَعْمَى، لَا يُبْصِرُنَا، وَلَا يَعْرِفُنَا؟ فَقَالَ: «أَفَعَمِيَا وَإِنْ أَنْتُمَا، أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ؟» (حم، د، ت، بسند ض).

(١) الحاجة والشهوة، لكبر، أو تختت، أو عتة.

(٢) أي: لبطنها عكن، أي: طيات، وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى خاصرتها، وفي كل جانب أربع.



١٥١٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي بِرِدَائِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ؛ حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّتِي أَسَامُهُ، فَاقْدُرُوا قَدَرَ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهِو (ق).

ولـ (حم): أَنَّ الْحَبْشَةَ كَانُوا يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ عِيدٍ، قَالَتْ: فَاطَّلَعْتُ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ فَطَاطَأَ لِي مَنَكِيئِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِ عَاتِقِهِ حَتَّى شَبِعْتُ ثُمَّ انْصَرَفْتُ.

### لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

وقال سبحانه: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، وهو في الإماء كما تقدم.

وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

١٥٢٠- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» (حم، د، ت، ه).

احتج بعض السلف على أن المؤمن ولي للمؤمنة في النكاح، ولو لم يكن من قرابتها.

١٥٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا؛ فَنَكَحَهَا بِاطِلٍ، فَنَكَحَهَا بِاطِلٍ، فَنَكَحَهَا بِاطِلٍ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا؛ فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرَ فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» (حم، د، ت، ه).

وعن الشعبي، قال: ما كان أحد من أصحاب النبي ﷺ أشد في النكاح بغير ولي من علي، كان يضرب فيه (قط).

وأجمع أهل العلم على أن للسلطان أن يزوّج المرأة إذا أرادت النكاح، ودعت إلى كفو، وامتنع الولي أن يزوّجها<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: ولا أعلم أحداً قال: يجوز للثيب أن تنكح بغير ولي، ولا يجوز ذلك إلا بإذن ولي من العصابة، إلا داود، ولا سلف له فيه<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو محمد: بل في ذلك سلف من السلف، ولكنه لا يقول أحداً منهم بإمضاء زواج بين اثنين لم يشهده أحد، فإنه لا فرق حيثنذر بين الحلال والحرام، واشترط داود الولي للبكر دون الثيب.

وأجمع أهل العلم على أن الذمي لا يلي نكاح ابنته المسلمة، ولا يلي المسلم نكاح ابنته الذمية، إلا ابن وهب، فإنه وافق في الأول وخالف في الثاني<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن من لا ولي لها؛ فإن السلطان الذي تجب طاعته ولي لها، ينكحها من أحببت ممن يجوز لها نكاحه<sup>(٥)</sup>.

ومن أراد أن يتزوج امرأة هو وليها، فيجوز له أن يتولى طرفي العقد، وهو فعل الصحابة ولم يظهر خلافه<sup>(٦)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، الإشراف (الإقناع ٣/١١٦٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٣).

(٣) الاستذكار (الإقناع ٣/١١٥٨، ١١٦١).

(٤) التوادد (الإقناع ٣/١١٦٨).

(٥) مراتب الإجماع (١٦٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢/٥٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٢/١١٣٨، ١١٣٩).

الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ

وقال سبحانه: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

١٥٢٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» (ع إ الأ خ).

وفي لفظ: «وَالْيَتِيمَةُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا» (حم، ن).

١٥٢٣- وَعَنْ خُنْسَاءَ بِنْتِ خِدَامِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا (ع إ الأ م).

١٥٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ» (ع).

١٥٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: إِنَّ الْبِكْرَ تُسْتَأْمَرُ فَتَسْتَحِي فَتَسْكُتُ. فَقَالَ: «سَكَاتُهَا إِذْنُهَا» (ق).

وأجمع أهل العلم على أن نكاح الأب ابنته الثيب بغير رضاها لا يجوز<sup>(١)</sup>.

وأن استئذان البكر البالغة بالزواج مستحب بلا خلاف يُعلم، وأن إذنها بالموافقة صُمَاتُهَا، وأما رفضها فيكون باللفظ، وعليه

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠٢)، الإشراف (الإقناع ٣/١٦٥).

إجماع الأمة، إلا ما حكى عن أصحاب الشافعي أن إذنها بالموافقة يكون باللفظ إذا كان وليها في النكاح غير الأب والجد<sup>(١)</sup>.

### الابن يزوج أمه

١٥٢٦- روي من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُهَا قَالَتْ: لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِكَ شَاهِدٌ، وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ» فَقَالَتْ لِابْنِهَا: يَا عُمَرُ، قُمْ فَزَوِّجْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَزَوَّجَهُ (حم، ن، بسند ضعيف)<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي ومحمد بن الحسن وابن حزم: لا يكون الابن ولياً لأمه في النكاح إلا إن كان يجمعهما جد في النسب.

### العَضَلُ<sup>(٣)</sup>

وقول الله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

١٥٢٧- عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتُ تُخْطَبُ إِلَيَّ، فَأَتَانِي ابْنُ عَمِّ لِي فَأَنكَحْتَهَا إِيَّاهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا لَهُ رَجْعَةٌ، ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا؛ فَلَمَّا خُطِبَتْ إِلَيَّ أَتَانِي يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَنْكِحُكَهَا أَبَدًا. قَالَ: فَفِي نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ:

(١) فتح الباري، بداية المجتهد، المغني، شرح صحيح مسلم، تيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٣٤/٢).

(٢) في إسناده: ابن عمر بن أبي سلمة، مجهول لا يعرف اسمه، وأبوه عمر كان صغيراً في السنة الرابعة يومئذ.

(٣) منع الولي الأيم من التزوج من الكفو بغير حق، ومنع الزوج المرأة من حسن الصحبة لتفتدي منه.

﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا تَمَضُوا عَنْ أَعْنَاقِكُمْ تَذَكَّرْتُمْ أَن تَتَّكِبُونَ أَعْنَاقَكُمْ وَأَن تَتَّكِبُوا عَلَيْهِنَّ غَلَبَةٌ كَذَلِكَ لَئِن لَّمْ يَكُن لَّيْلَةٌ لَّا تُنْفِقُونَ مِنْهُنَّ أُثْمَانًا فَذَرُوهُنَّ أَمْوَاجَ الْوَدَّاعِ الْوَدَّاعِ الْوَدَّاعِ﴾  
 قَالَ: فَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَكْتَحِثُّهَا إِيَّاهُ، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ،  
 وَكَانَتْ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ (خ).

قال المجد: وهو حجة في اعتبار الولي.

### الإشهاد في النكاح

وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَكُن لَّآ تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

واكتفى رجل مدين بأن قال: ﴿وَاللَّهِ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: ٢٨].

١٥٢٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبُعَايَا  
 اللَّائِي تَتَّكِبْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» (ت، بسند ض).

١٥٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا  
 بِوَكِيلٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسُّلْطَانُ وَكُلِي مَنْ لَا وَكِيلَ لَهُ»  
 (قط) (١)

١٥٣٠- وَكَانَ (مَالِكٌ) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ  
 أَتَى بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، فَقَالَ: هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ،  
 وَلَا أُجِزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ...

قال ابن تيمية: وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع  
 في صحته (٢).

قال أبو محمد: تزويج المرأة نفسها بحيث لا يعلم أحد صورته  
 صورة الزنا، ولا بد من التفريق بين الحلال والحرام، بإعلان أو

(١) ضعف ابن معين هذا الحديث وكل متابعاته، وأقره البيهقي.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٠٧/٣٢).

وليّ أو إسهاد، والتوسعة في الحلال في زمن الفتن من الفقه،  
والتضييق في المباح يفضي إلى توسعة الحرام.

### الكفّاءة في النكاح

وقال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا  
وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾  
[الحجرات].

١٥٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتْ  
قَتَاةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أُخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي  
خَسْبِي<sup>(١)</sup>. قَالَ: فَجَعَلَ الْأَمْرَ لِنَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ  
أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النِّسَاءَ أَنْ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ  
شَيْءٌ (هـ) و (حم، ن) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

١٥٣٢- وَعَنْ أَبِي حَاتِمِ الْمُرَزِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ  
فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ، وَفَسَادًا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ؟  
قَالَ: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَأَنْكِحُوهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
(ت بسند ضعيف).

قال أبو محمد: لو صحّ هذا الخبر، وأجرى معناه على ظاهره  
لكان فيه حرج كبير على الأمة، والذين يستدلون به لا يعملون به  
في زماننا، ودلائل الوضع لائحة عليه. وقد أعله ابن القطان، ولم  
يعده البخاري محفوظاً.

١٥٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنَ عْتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ  
ابْنَ عَبْدِ شَمْسٍ - وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - تَبَنَّى سَالِمًا،

(١) أي: أنه خسيس، فأراد أن يجعله بي عزيزاً.

وَأَنْكَحَهُ ابْنَةَ أَخِيهِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ الْأَنْصَارِ (خ، ن، د).

١٥٣٤- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ أُمِّهِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ أُخْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَحْتَ بِلَالٍ (قط) (١).

قال ابن عبد البر: تزوج طلحة بن عبيد الله يهودية، وكذلك تزوج حذيفة، وعنده حرتان مسلمتان عربيتان. ولا أعلم خلافا في نكاحهن ما لم يكن حربيات (٢).

وقال ابن تيمية: اتفق الفقهاء على اعتبار الكفاءة في الدين، وعلى ثبوت الفسخ بفوات هذه الكفاءة (٣).

واتفق أهل العلم على أن للأنثى غير البالغ أن تمنع نفسها من إنكاح من له من الأولياء جبرها، كالأب، إذا كان الزوج غير كفء (٤).

اسْتَحْبَابُ الْخُطْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَمَا يُدْعَى بِهِ لِلْمُتَزَوِّجِ

وقال الله جل شأنه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

١٥٣٥- عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشَهُدَ فِي الْحَاجَةِ، وَذَكَرَ تَشَهُدَ الصَّلَاةِ، قَالَ: «وَالتَّشَهُدُ فِي الْحَاجَةِ: إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَتَعِينُهُ وَتَسْتَعْفِرُهُ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ».

(١) أنكره يحيى بن معين (التاريخ برواية عباس الدوري ١٢٣/٣).

(٢) الاستذكار (٢٧٠/١٦)، (الإقناع ١١٧١/٣).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١٧/١٥).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣٩/٢).

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ: وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ. فَفَسَّرَهَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُؤْنٌ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، و﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، و﴿أَتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ٧٠] (ت).

١٥٣٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَا<sup>(١)</sup> إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» (حم، د، ت، هـ).

١٥٣٧ - وَعَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُشَمٍ، فَقَالُوا: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، فَقَالَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ، وَبَارِكْ عَلَيْهِمْ» (ن، هـ).

وخطبة النكاح ليست واجبة عند جميع الفقهاء، إلا داود، فإنه قال: هي واجبة<sup>(٢)</sup>.

### الرَّزُوجَانِ يُوكُلَانِ وَاحِدًا فِي الْعَقْدِ

وقال الله جل شأنه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

١٥٣٨ - عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: «أَتَرْضَى أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ. وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ: «أَتَرْضِينَ أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانًا؟» قَالَتْ: نَعَمْ؛ فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَخَلَ بِهَا،

(١) إذا دعا له، مأخوذ من قول العرب: بالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ، أي: بالالتئام وجمع الشمل.

(٢) النكت (الإقناع ٣/١١٤٦).



وَكَمْ يَفْرَضُ لَهَا صَدَاقًا، وَكَمْ يُعْطِيهَا شَيْئًا، وَكَانَ يَمُنُّ شَهَدَ الْحُدَيْيَّةَ، وَكَانَ مَنْ شَهَدَ الْحُدَيْيَّةَ لَهُ سَهْمٌ بِخَيْرٍ؛ فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَنِي فُلَانَةَ، وَكَمْ أَفْرَضُ لَهَا صَدَاقًا، وَكَمْ أُعْطِيهَا شَيْئًا، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيْتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ، فَأَخَذَتْ سَهْمَهُ فَبَاعَتْهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ (د).

وقال عبد الرحمن بن عوفٍ لأُمِّ حَكِيمِ بِنْتِ قَارِظٍ: أَتَجْعَلِينَ أَمْرَكَ إِلَيَّ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَقَدْ تَزَوَّجْتُكَ (خ تعليقا).

قال في (المتقى): وهو يدل على أن مذهب عبد الرحمن أن من وكل في تزويج أو بيع فله أن يبيع ويزوج من نفسه، وأن يتولى ذلك بلفظ واحد.

### نِكَاحُ الْمُتَعَةِ

وقال الله جل شأنه: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِمَوَاهِبِهِنَّ فَقَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، وفي قراءة شاذة عن ابن عباس وأبي وابن جبير: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾.

١٥٣٩ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: كُنَّا نَعْرُضُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَحْتَصِي؟ فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا بَعْدُ أَنْ نَنكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا عِزْمًا عَلَيْهِنَّ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (ق).

١٥٤٠ - وَعَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَرَخَّصَ، فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْحَالِ الشَّدِيدِ، وَفِي النِّسَاءِ قِلَّةٌ أَوْ نَحْوُهُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ (خ).

١٥٤١ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ (ق).

١٥٤٢- وَعَنْ سَلَمَةَ بِنِ الْأَمْوَجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ عَامَ أُوطَاسٍ <sup>(١)</sup> ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا (م، حم).

١٥٤٣- وَعَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي كُنْتُ أُذْنِتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» (م، حم).

ونكاح المتعة بلا خلاف هو نكاح إلى أجل لا ميراث فيه، والفرقة تقع عند انقطاع الأجل من غير طلاق <sup>(٢)</sup>.

قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة في المتعة، ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة <sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الأئمة الأربعة وأعيان أهل الظاهر على تحريمها لخديث سبرة، إلا ما ذكر عن أحمد في إحدى الروايتين من كراهتها، والتحرير أشهر، وقد يحتاج إليها الناس في آخر الزمان، فتكون ضرورة من الضرورات، كما كانت ضرورة من الضرورات يومئذ <sup>(٤)</sup>.

وحكى جوازها ابن حزم عن طائفة من الصحابة والتابعين <sup>(٥)</sup>.

وقال ابن المنذر: لم يثبت في نكاح المتعة إجماع.

قال أبو محمد: كأنه يريد بذلك أنه لم يثبت عن الصحابة فيها إجماع، وأما من بعدهم فهو ما حكاه قبل قليل.

(١) هو عام الفتح.

(٢) الاستذكار (٢٩٦/١٦)، (الإقناع ٣/١٩٦).

(٣) حكاه عنه ابن حجر في (الفتح ٩/١٧٣).

(٤) المغني (٤٦/١٠)، المسألة (١١٧٦).

(٥) المحلى (٩/٥٢٠).

واتفقوا على أن خصاء الإنسان حرام<sup>(١)</sup>.

### نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

١٥٤٤- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ، وَالْمُحَلَّلَ لَهُ (حم، ن، ت)، وَلِـ(حم، د، ت) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ مِثْلَهُ.

١٥٤٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» (هـ)<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن المطلقة ثلاثاً إذا تزوجها مسلم حرٌ عاقلٌ بالغٌ، راغبٌ فيه غير مقصود به التحليل، نكاحاً صحيحاً، ثم وطئها في فرجها وأنزل المني وهما غير محرمين ولا أحدهما، ولا صائمين فرضاً، ولا هي حائض، وهما عاقلان، ثم مات عنها، أو طلقها طاهراً وهو صحيح، أو انفسخ نكاحها؛ فأنتمت عدتها، ولم تتزوج = فنكاح الأول لها حينئذٍ حلال<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: أعدل الأقوال في معنى (المحلل والمحلل له)، قول من قال: هو من أحل حراماً. وأمّا إذا أزداد المرء الزواج عن رغبة ونوى ترك المرأة بعد وطئها للزوج الأول إحساناً وتفضلاً،

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٢٨٤).

(٢) -أهله أبو زرعة وأبو حاتم بالإسناد، وأنكره البخاري ويحيى بن بكير.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/٢٧-٢٨).

فلم يحل حراماً، بل فعل خيراً، وآثر أخاه على نفسه، وليس له أن يواطئ أحد الزوجين قبل العقد على شيء.

### نِكَاحُ الشَّعَارِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَتَيْنِ فِئْلَةً﴾ [النساء: ٤].

١٥٤٦- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّعَارِ، وَالشَّعَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ وَكَيْسَ بَيْنَهُمَا صِدَاقٌ (ع).

١٥٤٧- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شِعَارَ فِي الْإِسْلَامِ» (م).

وأجمع أهل العلم على أن الشغار محرم لا يجوز<sup>(١)</sup> وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته<sup>(٢)</sup>.

وقال النووي: أجمعوا على أن غير البنات كالبنات في ذلك<sup>(٣)</sup>.

### الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ وَمَا نَهِيَ عَنْهُ مِنْهَا

وقال الله جل شأنه: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ اللَّاتِيَّاتِ اللَّاتِيَّاتِ فَارْتَدَيْنَ عَلَيْكُمْ فَلنَّ يَحِلَّ لَكُمُ الْوُقُوعُ فِيهِنَّ إِذَا لَمَّ عَلَيْكُمْ بَأْسُنَّ بِمَا كُنْتُمْ تُنذِرُونَهُنَّ لَمَّ عَلَيْهِنَّ فَأُولَئِكَ يَرْجِعْنَ إِلَيْكُمْ إِذَا لَمَّ عَلَيْكُمْ بَأْسُنَّ بِمَا كُنْتُمْ تُنذِرُونَهُنَّ لَمَّ عَلَيْهِنَّ فَأُولَئِكَ يَرْجِعْنَ إِلَيْكُمْ إِذَا لَمَّ عَلَيْكُمْ بَأْسُنَّ بِمَا كُنْتُمْ تُنذِرُونَهُنَّ لَمَّ عَلَيْهِنَّ﴾ [النساء: ٢٤].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ [المائدة: ٨٧].

(١) الاستذكار (١٦/٢٠٢).

(٢) شرح صحيح مسلم (٩/٢٠١).

(٣) الاستذكار (١٦/٢٠٠، ٢٠٢)، (الإقناع ٣/١٢٠٥، ١٢٠٧)، ابن تيمية

(مجموع الفتاوى ٣٢/٧٤).

١٥٤٨- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحَلَّتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ» (ع).

١٥٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتُمِي<sup>(١)</sup> مَا فِي صَحْفَتَيْهَا أَوْ إِنَائِهَا، فَإِنَّمَا رَزَقَهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (ق).

وفي لفظ: نَهَى أَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا.

١٥٥٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ أَنْ تُنْكَحَ امْرَأَةٌ بِطَلَاقِ أُخْرَى» (حم).

قال العلماء: إن اشترطت المرأة في العقد طلاق ضررتها، فهذا الشرط لا يوفى به بالاتفاق<sup>(٢)</sup>.

كما أجمعوا على أنها لو اشترطت أن لا يطأها لم يصح الشرط<sup>(٣)</sup>.

واتفق أهل العلم أن كل شرط اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح؛ فإنه لا يضر الزواج شيئاً<sup>(٤)</sup>.

### تَزْوِجُ الزَّانِيَةِ بِالزَّانِيَةِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

(١) قال في (التهامية): أي: تكبه لضرغه، وهذا تمثيل لإمالة الضرّة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها.

(٢) المعنى، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣٥/٢).

(٣) فتح الباري (٢١٨/٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٢٤).

١٥٥١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله» (حم، د).

١٥٥٢- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ مَرْتَدَ بْنَ أَبِي مَرْتَدٍ الْعَنُويَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ، وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيًّا، يُقَالُ لَهَا: عَنَاقٌ<sup>(١)</sup>، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ، قَالَ: فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْكِحُ عَنَاقَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي، فَتَزَلْتُ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لِأَزْوَاجِهَا أَوْ مُشْرِكٍ﴾ فَدَعَانِي، فَقَرَأَهَا عَلَيَّ، وَقَالَ: «لَا تُنْكِحُهَا» (د، ن، ت).

قال ابن تيمية: المسلمون متفقون على ذم الديانة، ومن تزوج بغياً<sup>(٢)</sup> كان ديوثاً بائناً<sup>(٣)</sup>.

وأجمع الفقهاء أنه لا يحرم على الزاني نكاح المرأة التي زنى بها إذا استبرأها<sup>(٤)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَهَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَأذْكُرُوا فِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ لِيُعْظَمَ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

قال أبو محمد: هذه الآية في سياق آيات النكاح والطلاق، والحكمة هي السنة.

(١) ممنوع من الصبر للعلمية والتأنيث.

(٢) زانية.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٢).

(٤) الاستذكار (١٦/١٩٨)، النكت (الإقناع ٣/١١٧٣).

١٥٥٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُنكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا (ع)، وفي لفظ: نهى أن يُجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها (ق).

الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِهَا وَتَحْوِ ذَلِكَ

وقال الله جل ذكره: ﴿وَإِجْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

١٥٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةٍ رَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ وَخُلِعَ (قط).

وقال البخاري: وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي. وقد أجمع أهل العلم على أنه يجوز للرجل إذا تزوج امرأة، أن يجمع بينها وبين ابنة زوجها من غيرها (١).

واتفقوا على أن الجمع بين المرأة وخالة أبيها، أو خالة أمها، أو عمّة أبيها، أو عمّة أمها، كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها عند أئمة المسلمين، وذلك حرامٌ باتفاقهم (٢).

قال ابن عبد البر: والرّضاة في ذلك كالنّسب (٣).

الْعَدْدُ الْمُبَاحُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ

وقال الله جل شأنه: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِيعٌ﴾ [النساء: ٣].

وقال الله عزّ وتقدّس: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

(١) الإنباء (الإقناع ٣/١١٧٥)

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧٦/٣٢).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨/٢٧٧).

١٥٥٥- عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَسَلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانُ نِسْوَةٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» (د، هـ) (١).

١٥٥٦- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَسَلِمَ غِيلَانُ الثَّقَفِيُّ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسَلَمْنَا مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا (ت، هـ، حم) (٢).

قال أبو محمد: المحققون لا يرون في الآية دليلاً على ما هو مشهور، بل دليلهم في ذلك حديث غيلان، وبعضهم يصححه، والسيرة العملية للسلف ومن تبعهم تقوي معناه، ومن زعم أن الواو في الآية للجمع، واستدل بها على أن المراد: الجمع بين تسع نسوة فهو غلط، لا يعرف العربية، وللشوكاني رحمته الله رأي حسن غريب، وسيحتاج الناس إليها، ومردّها - يومئذٍ - إلى اجتهاد علماء ذلك الزمان (٣).

قال الأثرم في حديث غيلان: قال أحمد: هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه.

١٥٥٧- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَنْكِحُ الْعَبْدُ امْرَأَتَيْنِ، وَيُطَلِّقُ تَطْلِيْقَتَيْنِ، وَتَعْتَدُ الْأُمَّةُ حَيْضَتَيْنِ (قط).

(١) في إسناده: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، ضعفه غير واحد من الأئمة، وقال أبو القاسم البغوي: «ولا أعلم للحارث بن قيس حديثاً غير هذا»، وقال ابن عبد البر: «ليس له إلا حديث واحد، ولم يأت من وجه صحيح».

(٢) قال الترمذي - بعد إيراد الحديث - : سمعت محمد بن إسماعيل [البخاري] يقول: هذا حديث غير محفوظ. وقال ابن عبد البر: طرقه كلها معلولة.

(٣) انظر: كتابه: ويل الغمام (١٠/٢)، ونقله عنه القاسمي في تفسيره (مجانس التأويل) في أول (سورة النساء).



قال أبو محمد: خالف هذا القول جماعة من المتألف، منهم أبو الدرداء، ومجاهد، والقاسم بن محمد، والزهرى، وداود. ولو رددنا هذا التنازع إلى الله والرسول لوجدنا أنه لا فرق بين الحر والعبد في ذلك، وكان ذلك خيراً وأحسن تأويلاً.

١٥٥٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» (حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أن نكاح الحرّ البالغ العاقل العفيف الصحيح غير المحجور المسلم أربع حرائر مسلمات غير زواني صحاح فأقل = حلال<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن عقد النكاح لأربع فأقل في عَقْدَةٍ واحدة جائز، إذا كان لكل واحدة منهن صداقها، وفي عَقْدَةٍ متفرقة<sup>(٢)</sup>.

واتفق الأئمة على أن نكاح أكثر من أربع حرائر لا يخل لأحد بعد رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن العبد البالغ إذا أذن له سيده العاقل البالغ الحرّ المسلم الذي ليس بمحجور في النكاح، وتولى سيده عقد نكاحه؛ فله أن يتزوج حُرَّةً أو أمةً أو حرّتين أو أمتين في عَقْدَةٍ واحدة أو عَقْدَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>.

واتفق أهل العلم أن العدل في القسمة بين الزوجات واجب<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (١١٥).

(٢) مراتب الإجماع (١١٦).

(٣) مراتب الإجماع (١١٥).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٠٩)، مراتب الإجماع (١١٦).

(٥) مراتب الإجماع (١١٨).

واتفقوا على أنه لا يحل لامرأة أن تتزوج أكثر من واحد في زمان واحد<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن نكاح العبد بإذن مولاه جائز، وبغير إذنه لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

وأن تزويج الأمة إذا طلبت النكاح من كفاء واجب باتفاق العلماء<sup>(٣)</sup>.

كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ وَجَدَ فِيمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا عَيْتًا ؟

وقال سبحانه: ﴿وَسْتَأْذِنُوا مِمَّا أَنْفَقْتُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

١٥٥٩- عَنْ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، يُقَالُ لَهُ: كَعْبُ بْنُ زَيْدٍ أَوْ زَيْدُ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا فَوَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ؛ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا<sup>(٤)</sup> بِيَاضًا، فَأَنْحَازَ عَنِ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: «خُذِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ، وَكَمْ يَأْخُذُ مِمَّا آتَاهَا شَيْئًا» (حم، بسند ض).

١٥٦٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَيَّمَا امْرَأَةٍ غُرِّبَهَا رَجُلٌ بِهَا جُنُونٌ أَوْ جُدَامٌ أَوْ بَرَصٌ؛ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصِنْدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ (مالك).

(١) مراتب الإجماع (١١٧).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٩)، الإشراف (الإقناع ٣/١١٦٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٢)، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٧٥).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٨/٣٢).

(٤) ما بين الخاصرة والأضلاع.

وَفِي لَفْظٍ: قَضَى عُمَرُ فِي الْبِرْصَاءِ، وَالْجَذْمَاءِ، وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا دَخَلَ بِهَا فُرْقَ بَيْتَهُمَا، وَالصَّدَاقُ لَهَا بِمَسِيئَةِ إِثَامِهَا، وَمَوْلَاهُ عَلَى وَكَيْلِهَا: (قط). ولم يختلف أهل العلم في التي لا يوصل إلى وطئها: أنه عيبٌ تُرَدُّ منه (١).

وأجمعوا أن العقيم التي لا تلد لا تُرَدُّ (٢).  
وأجمعوا على أن المجبوب (٣) إذا نكح امرأة ولم تعلم، ثم علمت: أن لها الخيار (٤).

وأجمعوا على أن التفريق بسبب العنة جائز (٥).  
كما أجمعوا على أنه لا خيار لزوجة العنين (٦) إذا ذهب العنة، وكذلك زوال العيوب التي تنفي الخيار (٧).

مَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُخْتَانُ

وقال سبحانه في المحرمات من النساء: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

١٥٦١ - عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي امْرَأَتَانِ أُخْتَانِ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُطْلِقَ إِحْدَاهُمَا (حم، د، هـ، ت) ولفظه: «اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ».

(١) الاستذكار (١٦/١٠٠).

(٢) الاستذكار (١٦/١٠٠).

(٣) المجبوب: مَنْ قَطَعَ عَضْوَهُ الذَّكَرِيَّ.

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٠٣)، الإقناع (٣/١٢٢٨).

(٥) بداية المجتهد عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٢٠).

(٦) العنين: مَنْ لَا يَتَشَرُّ ذَكَرَهُ، وَلَا يَشْتَهِي النِّسَاءَ. وَقَالَ الْقِيُومِيُّ فِي (المصباح):

والفقهَاءُ يَقُولُونَ: بِنَاءِ عُنَّةٍ. وَفِي كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ مَا يَشْبَهُهُ، وَلَكِنْ أَحَدُهُ لَغِيْزُهُ.

(٧) التمهيد لابن عبد البر (٣/٥٧).

ولا تنازع بين أهل العلم بأنه يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين بملك اليمين<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف أنه إذا وظئ إحداهما ثم أراد أن يصيب أختها أنها لا تحل له حتى يحرم عليه فرج أختها ببيع أو عتق<sup>(٢)</sup>.

الزَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ

وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهِنَّ جُلُومٌ لَّهُمْ وَلَا لَهُنَّ يَحْلُونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بَعْضَ الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠].

١٥٦٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ، لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا (حم، د).

وَفِي لَفْظٍ: رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ زَوْجِهَا بِنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ سِتِّينَ وَكَمْ يُحْدِثُ صَدَاقًا.

وَفِي لَفْظٍ: رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ، وَكَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتِّ سِنِينَ عَلَى النَّكَاحِ الْأَوَّلِ وَكَمْ يُحْدِثُ شَهَادَةً وَلَا صَدَاقًا (د، حم).

وأجمع أهل العلم على أن الزوجين الكافرين إذا أسلم أحدهما قبل صاحبه، ولم يدخل الزوج بالمرأة: أن الفرقة تقع بينهما<sup>(٣)</sup>.

(١) (الإقناع ٣/١١٧٧)، المحلى، المغني (موضوعة الإجماع ١/٤٦٧)، ودوي

عن عثمان وابن عباس: أنهما أباحا ذلك.

(٢) الاستبصار (١٦/٢٥٣، ٢٥٦)، الإقناع (٣/١٢١٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١١٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٢/٣١، ٣٢).

وعن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق: إذا أسلم الكافر منهما قبل انقضاء العدة فهما على نكاحهما.

وأجمعوا على أن الوثنيين إذا أسلم أحدهما قبل صاحبه يقع الفرقة بإسلام أيهما كان (١).

أما إذا أسلم الزوجان معاً في حال واحدة، فلهما المقام على نكاحهما الذي عقده حال الكفر، إذا لم يكن بينهما مانع يمنع النكاح من نسب أو رضاع، سواء ذلك قبل الدخول أم بعده، وهذا بالاتفاق (٢).

الْمَرْأَةُ تُسَمَّى وَزَوْجَهَا بِدَارِ الشِّرْكِ

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤].

١٥٦٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أوطَاسَ، فَلَقِيَ عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشِيَانَهُنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ أَي: فِيهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ (م، ن، د).

وأجمع أهل العلم على أن المرأة إذا وقعت في ملك رجل، ولها زوج مقيم في دار الحرب: أن نكاح زوجها قد انفسخ، وحل لمالكها وطؤها بعد الاستبراء (٣).

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٢٦٠).

(٢) بداية المجتهد، المحلى، المغني عن ابن عبد البر وابن المنذر (موسوعة الإجماع ١١٥١/٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٢٨).

## التَّزْوِجُ بِالْكِتَابَةِ

وقال الله عز وجل: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥].

قال أبو محمّد: جمهور السلف والنخلف على أن نكاح المحصنة من أهل الكتاب حلال، وأما تزويج رجالهم بالمسلمات فلم يرد دليل على جوازه، والأصل التحريم، وأما نكاح المشركات وإنكاح المشركين فحرام نهى عنه الله في قوله: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١]، وعلّة ذلك قول الله في آخر الآية: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، ومن العلماء من ألحق نساء المجوس بأهل الكتاب، ومنهم من خصّ المشركات بمشركات العرب، حكاه ابن جرير. وعلى الزوج إذا نكح الكتابية أن يدعوها إلى الإيمان، فإن أبت فلا سلطان له عليها، ولا على تركها للصليب ولا على شربها للخمر.

قال الإمام أحمد: يأمرها بالمعروف، ولا يجبرها.

## الصدان

التزويج على القليل والكثير واستحباب القصد فيه

وقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤].

وقال عز وجل: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَحْسِنَ فِي زَوْجِكُمْ فَآتُوا نِسَاءَكُنَّ مَكَّاتٍ زَوْجٍ وَهَاتَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ فَنَطَارًا فَلَئِنْ أَخَذْتُمْ عَلَيْكُمْ حِثًّا﴾ [النساء: ٢٠].

١٥٦٤ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أُنْثَى صُفْرَةَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ ثَوَاهٍ<sup>(١)</sup> مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَكَلِمًا بِشَاةٍ» (ع)<sup>(٢)</sup>.

١٥٦٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَهَ أَيْسَرُهُ مُؤْتَةً» (حم، بسند ض).

١٥٦٦ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَتِسْعًا<sup>(٣)</sup>، قَالَتْ: أَتَذْرِي مَا النَّسْ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ فَبِتِلْكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ (م، حم، ن، د).

١٥٦٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا، فَإِنَّ فِي عَيْونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا؟». قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا. قَالَ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟». قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ كَأَنَّكَ تَنْحِتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عَرْضِ هَذَا الْجَبَلِ،

(١) أكثر العلماء على أن الثوأة من الذهب تساوي خمسة دراهم.

(٢) ولم يذكر فيه (د): بارك الله لك.

(٣) الأوقية: أربعون درهماً، والنس: نصف أوقية.

مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ». قَالَ: فَبَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبَسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ (م).

١٥٦٨- وَعَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، زَوَّجَهَا النَّجَاشِيَّ وَأَمْهَرَهَا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَجَهَّزَهَا مِنْ عِنْدِهِ، وَبَعَثَ بِهَا مَعَ شُرْحَيْلِ بْنِ حَسَنَةَ، وَكَمْ يَبْعَثُ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ، وَكَانَ مَهْرُ نِسَائِهِ أَرْبَعَ مِائَةِ دِرْهَمٍ (حم، ن).

وأجمع المسلمون على أن الصداق مشروع في النكاح<sup>(١)</sup>.

ولا يعلم خلاف بينهم أن المهر يجب للمنكوحه نكاحًا صحيحًا، والموطوءة في نكاح فاسد، والموطوءة بشبهة<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بين المسلمين أنه لا حدًّا لأكثر الصداق، واختلفوا في أقله<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حزم: يجوز ولو بحبة من شعير<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الشيء الذي لا يتمول، ولا قيمة له، لا يكون صداقًا، ولا يحل به النكاح<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا انعقد النكاح على مهر محرّم، كالخمر والتخزير، فالنكاح صحيح، وفيه مهر المثل<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٠/٢).

(٢) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٠/٢).

(٣) النكت (الإقناع ١٢٢٦/٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٨٦/٢، ١١٧/٢١).

(٤) المحلى (٤٩٤/٩).

(٥) فتح الباري عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٠٤١/٢).

(٦) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٤١/٢).



وإذا وجدت الزوجة بالمهر عيباً كثيراً لها رده بلا خلاف يُعلم<sup>(١)</sup>.

جَعَلَ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ صَدَاقًا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ

وقال سبحانه: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ قَسًا إِلَّا مَاءَ آتَمَتِهَا﴾ [الطلاق: ٧].

١٥٦٩ - عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِهَا؟». فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَكَ؛ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئًا». فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: «الْتَمِسْ، وَكُلْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟». قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا، وَسُورَةٌ كَذَا. لِسُورٍ يُسَمِّيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: «قَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

وأجمع علماء المسلمين أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجاً وهباً له وطؤه دون رقبته<sup>(٢)</sup> بغير صداق، وأن الموهوبة لا تحل لأحد غير النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَفْرِضْ مَهْرًا، أَوْ قَدَّمَ لَهَا بَعْضَهُ

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَوْهُنَّ مِنْ أَجْرِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٢٥].

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١٠٤٢/٢).

(٢) جاريته.

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١١/٢١).

١٥٧٠ - عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ<sup>(١)</sup> فِي امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَى لَهَا مِثْلَ مَهْرِ نَسَائِهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَشَهِدَ مَعْقِلُ بْنُ سَيَانَ الْأَشْجَعِيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بَرُوعَ<sup>(٢)</sup> ابْنَةِ وَاشِقٍ بِمِثْلِ مَا قَضَى (الْخَمْسَةَ).

قال ابن تيمية: نكاح المريض صحيح، تراث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين، ولا تستحق إلا مهز المثل، لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن المدخول بها ولم يُسَمَّ لها مهرًا، إن وطئها كان لها مهر نسايتها، لا وكس ولا شطط<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن من مات أو ماتت، وقد سَمِيَ لها صداقًا صحيحًا، ووطئها أو لم يطأها؛ أن لها جميع ذلك الصداق<sup>(٥)</sup>.

قال أبو محمد: أما إذا لم يُسَمَّ لها صداقًا فالخلاف بين السلف في ذلك معلوم، والجمهور على حديث بَرُوعَ. وقيل: لا تستحق إلا الميراث، وليس لها صداق ولا متعة، وبه يقول مالك والليث والأوزاعي<sup>(٦)</sup>.

(١) هو: ابن مسعود.

(٢) على زنة جَدْوَل، كما في (القاموس) ولا يُكسَّر، والمحدثون يضبطونه بكسر الباء.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٩/٣٢).

(٤) النير (الإقناع ١٢٢١/٣)، مراتب الإجماع (١٢٣).

(٥) مراتب الإجماع (١٢٤).

(٦) نيل الأوطار (٢٣٦/١٢).

تقديم بعض المهر وحكم من صجز عن تخصيصه

وقال جل وعز: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَيْنِ لِحَلَّةٍ فَإِنَّ زِينَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُنَّ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (١) النساء.

١٥٧١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ؛ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطِهَا شَيْئًا». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «أَيْنَ دِرْعَاكَ الْحَطِيمِيَّةُ» (٢) (ن، د)، وفي لفظ له: فَأَعْطَاهَا دِرْعَهُ، ثُمَّ دَخَلَ بِهَا.

ولا يُعرف خلاف أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول (٣).

وأجمع أهل العلم على أنه إن عجز الزوج عن تسليم الصداق فالنكاح ثابت، بلا خلاف يُعلم، إلا أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها، وعليه أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم (٤).

وأجمع أهل العلم على أن المهر يجب كله ويستقر للزوجة بالدخول (٥).

واتفقوا على أن من طلق امرأته، وقد سمى لها صداقاً صحيحاً في نفس عقد النكاح لا بعده، ولم يكن وطئها قط، ولا دخل بها وإن لم يطأها، وكان طلاقه لها وهو صحيح الجسم والعقل، أن لها نصف ذلك الصداق (٦).

(١) قيل: هي التي تحطم السيوف، أي: تكسرها، وقيل غير ذلك.

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٤٠٢/٢).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٢٢٠/٣)، المغني (موسوعة الإجماع ١٠٤٣/٢).

(٤) شرح صحيح مسلم، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٠٤٣/٢).

(٥) مراتب الإجماع.

حُكِّمَ مَا يُقَدِّمُهُ الْخَاطِبُ لِلْمَرْأَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ

وقال تعالى: ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا نَفْسِكُمْ﴾ [البقرة:

.[٢٧٧]

١٥٧٢- عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَكِيحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَيَاءٍ<sup>(١)</sup> أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهِيَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ؛ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَتْ، وَأَحَقُّ مَا يُكْرَمُ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ ابْنَتُهُ وَأَخْتُهُ» (حم، ن، د، هـ، بسند ض).

وعامة الفقهاء على أن ما شرط الولي لنفسه من المهر يسقط من

المهر<sup>(٣)</sup>

قال أبو محمد: كان السلف يخطبون فيتزوجون، وينظر إليها من حيث لا تعلم، وقد اقتضت الأحوال اليوم أن تدخل المخطوبة على خاطبها في بيتها ليراها، وجرى العرف أن يهدي إليها شيئاً من ذهب وغيره إن رغب بها، فإن تنازعا ردت إليه هديته، والظاهر أنه لا يجب أن ترد إليه شيئاً إذا كان هو الذي أبطل الخطبة أو كان سبباً في إبطالها.

(١) العطية سوى المهر.

(٢) أي: من أجله.

(٣) نيل الأوطار، عن نصر المقدسي (موسوعة الإجماع ١/٢: ١٥٤٢).

## الوليمة

### الوليمة في الزواج بالشاة وغيرها

وقال سبحانه: ﴿وَرَزَقْنَاكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٦].

١٥٧٣- قَالَ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَوْلِمَ وَكَلَّ بِشَاةٍ» (ع).

١٥٧٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلِمَ عَلَى زَيْتَبَ، أَوْلِمَ بِشَاةٍ (ق).

قال الكرمانى: لعل السر في أنه عليه الصلاة والسلام أولم عليها أكثر أنه كان شكراً لنعمة الله تعالى في أنه زوجته إياها بالوحي<sup>(١)</sup>.

١٥٧٥- وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِتَمْرٍ وَسَوِيْقٍ (حم، د، ت، هـ).

١٥٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ صَفِيَّةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ وَكِيمَتَهَا التَّمْرَ، وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ (م، حم).

قال ابن تيمية: وليمة النكاح سنة مأمور بها باتفاق العلماء<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا أن من أولم إذا تزوج؛ فقد أحسن<sup>(٣)</sup>.

وقال بوجوبها أهل الظاهر وهو أحد قولي الشافعي، وحكاه ابن التين عن أحمد<sup>(٤)</sup>.

(١) الكواكب الدراري (١٩/١٢٣).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠٦).

(٣) مراتب الإجماع (١١٨).

(٤) نيل الأوطار (٢/٢٤٤).

### الدَّعْوَةُ إِلَيْهَا وَإِجَابَتُهَا

وقال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (١٣٢) [آل عمران].

١٥٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ تُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَتُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (ق).

١٥٧٨- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ أَبَائِهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (م).

١٥٧٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا» (ق، د)، وَزَادَ: «فَإِنْ كَانَ مُقْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ».

وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلْيُجِبْ» (م، د).

واتفق أهل العلم على أن من دُعي إلى وليمة عرس، لا لهو فيها، ولا هي من حرام، ولا منكر فيها، فأجاب؛ فقد أحسن<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على وجوب الإتيان إلى وليمة العرس، واختلفوا فيما سوى ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١١٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١١١/١٤)، وقال ابن حجر: وفيه نظر... فمن بعض

الشافعية والحنابلة أنها مستحبة (الفتح ٢٤٢/٩).

مَنْ دُعِيَ فَرَأَى مُنْكَرًا فَلْيَبْكِرْهُ وَإِلَّا فَلْيَرْجِعْ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَأَمَّا بِالْعَرَفِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْجِهْلِيَّةِ﴾  
[الأعراف: ١٩٩].

١٥٨٠- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَنَعْتُ طَعَامًا فَدَعَوْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ فَرَأَى فِي الْبَيْتِ تَصَاوِيرَ، فَرَجَعَ (هـ).

١٥٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ مَطْعَمَيْنِ:  
عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، وَأَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ  
مُنْبَطِحٌ (د، بسند ض).

قَالَ أَحْمَدُ: وَقَدْ خَرَجَ أَبُو أَيُّوبَ حِينَ دَعَاهُ ابْنُ عُمَرَ فَرَأَى الْبَيْتَ  
قَدْ سِيرَ وَدَعَا حَذِيقَةَ فَخَرَجَ، وَإِنَّمَا رَأَى شَيْئًا مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ.  
قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَرَأَى ابْنُ مَسْعُودٍ صُورَةً فِي الْبَيْتِ فَرَجَعَ.

### دَعْوَةُ الْخِتَانِ

١٥٨٢- عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دُعِيَ عُمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ إِلَى خِتَانِ  
فَأَبَى أَنْ يُجِيبَ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا لَا نَأْتِي الْخِتَانَ عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نُدْعَى لَهُ (جم، بسند ضعيف<sup>(١)</sup>).

(١) أخرجه ابن ماجه

(١) أهلُ بطننة محمد بن إسحاق، والاختلاف في سماع الحسن من عثمان بن  
أبي العاص.

### الدُّفُّ وَاللَّهُوُ فِي النِّكَاحِ

وقال الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

١٥٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا زَفَّتْ امْرَأَةً إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، مَا كَانَ مَعَكُمْ مِنْ لَهْوٍ، فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ» (خ، حم).

١٥٨٤- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِذٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ بَنِي عَلِيٍّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ كَ مَنِّي وَجُوتِرِيَّاتٍ يَضْرِبْنَ بِالْدُّفِّ يَنْدُبْنَ (١) مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، حَتَّى قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقَوْلِي كَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ» (خ، د، ت، حم).

١٥٨٥- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي حَسَنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ السَّرْحِيِّ حَتَّى يُضْرَبَ بِدُفٍّ، وَيُقَالُ: أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ، فَحَيُّونَا نُحْيِيكُمْ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرِ، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ) (٢).

### الرَّوَّاجُ فِي سُؤَالٍ وَمَا يَقُولُ إِذَا زَفَّتْ إِلَيْهِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

١٥٨٦- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُؤَالٍ، وَبَنَى بِي فِي سُؤَالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ

(١) من التُّدْبَةِ، وهي المِيت والثَّاء عليه.

(٢) في إسناده: حسين بن عبد الله بن ضمير، كذبه مالك وأبو حاتم، وأبو الأئمة حديثه.



مِثِّي، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخِلَ نِسَاءَهَا فِي سُؤَالِ (م)،  
حم، ن).

١٥٨٧- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ: «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمَةً أَوْ دَابَّةً فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا  
وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ  
بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ» (هـ، د بِمَعْنَاهُ).

مَا نُهِيتُ عَنْهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّيْتَةِ

وقال المولى جلّ وعلا: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ  
فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال سبحانه مخبراً عن الشيطان المرید: ﴿وَلَا مَرْتَبَ لَهُمْ قَلْبَعْرَبٌ  
خَلَقَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٩].

١٥٨٨- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَتَتْ النَّبِيَّ  
ﷺ امْرَأَةً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ابْنَةً عَرِيْسًا، وَإِنَّهُ أَصَابَهَا  
حَصْبَةٌ، فَتَمَرَّقَ<sup>(١)</sup> شَعْرُهَا، أَفَاصِلُهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ  
اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ» (ق).

١٥٨٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَأْسِمَةَ<sup>(٣)</sup> وَالْمُسْتَوْشِمَةَ (ق).

(١) أي: تساقط.

(٢) التي تصل شعرها بشعر آخر.

(٣) الواشمة: فاعلة الوشم، وهو: أن يغرّز في ظهر الكف أو المعصم أو الشفة  
حتى يسيل الدم، ثم يُحشى ذلك الموضع بالكحل أو فيخضر ذلك  
الموضع، وهو مما تشحنه الفساق.

١٥٩٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْوَأَشِمَاتِ،  
وَالْمُسْتَوَشِمَاتِ، وَالْمُتَمِّصَاتِ (١)، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ (٢) لِلْحُسْنِ، الْمُغَيَّرَاتِ  
خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى، وَقَالَ: مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ق).

١٥٩١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ، وَتَنَاوَلَ قِصَّةً مِنْ شَعْرِ:  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكْتُ بِبَنُو  
إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ» (ق).

١٥٩٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَنْهَى عَنِ النَّامِصَةِ، وَالْوَأَشِيرَةِ (٣)، وَالْوَأَصِلَةِ، وَالْوَأَشِمَةِ إِلَّا مِنْ دَاءٍ  
(حم).

١٥٩٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْعَنُ  
الْقَاشِيرَةَ (٤) وَالْمَقْشُورَةَ، وَالْوَأَشِمَةَ وَالْمَوْشُومَةَ، وَالْوَأَصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ  
(حم، وفيه ضعف).

قال أبو محمد: ذهب طائفة من العلماء المتقدمين والمتأخرين  
بأن التزین بالوصل للزوج لا حرج فيه، لا سيما إذا كان الشعر  
مصنوعاً.

### لَعْنُ الْمُرْجَلَاتِ وَالْمُخْتَنِينَ

وقال جل وعز: ﴿وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهَ فَلَنْ يَجِدَ لِمُنْصِرًا﴾ [النساء: ٥٢].

١٥٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ.

(١) التمص: نتف شعر الوجه.

(٢) اللواتي يتكلفن تفرنج ما بين الشايبا والربايعات بصناعة.

(٣) التي تثير الأسنان حتى تصبح رقيقة.

(٤) القاشرة: هي التي تقشر وجهها حتى يبدو ما تحته من القشرة.

## اللائحة

وَفِي رِوَايَةٍ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ،  
وَالْمُتَرَجَّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»، فَأَخْرَجَ  
النَّبِيُّ ﷺ فُلَانَةَ، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا (خ، حم).

١٥٩٥- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ:  
«زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا» (م).

وَالزُّبَيْرُ أَهْوَنُ مِنَ النَّهْيِ، وَعَنْ ابْنِ حُبَّاسٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّوَالِ فِي  
الشَّعْرِ إِذَا كَانَ مِنْ صُوفٍ، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَخْتَلِفُ عُلَمَاءُ عَصْرِنَا فِي حُكْمِ تَشْقِيرِ  
الْحَوَاجِبِ (صَبَّغَهَا بِلَوْنِ الشُّقْرَةِ) وَفِي تَرْكِيبِ رَمُوشِ عُلَى  
الْأَجْفَانِ، وَالتَّشْقِيرِ أَهْوَنُ، وَأَمَّا الرَّمُوشُ فَنَوْعٌ مِنَ الْوَصْلِ.

## هَلْ صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ؟

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ  
وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحراب: ٣٢].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الْأَحَادِيثُ مُتَوَاتِرَةٌ مُتَضَافِرَةٌ فِي مَخَاطَبَةِ النِّسَاءِ  
لِلرِّجَالِ، وَالرِّجَالُ لِلنِّسَاءِ فِي عَصْرِ التَّبَوُّةِ، وَإِنَّمَا نَهَى اللَّهُ عَنِ  
خُضُوعِهِنَّ بِالْقَوْلِ، وَمَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ،  
وَلَا تَكَلِّمِ الرِّجَالَ، إِلَّا لِحَاجَةٍ، فَهُوَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ  
لَا يُدْرَى مَا قَدْرُ هَذِهِ الْحَاجَةِ، وَمَا كَانَ عَوْرَةً لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ  
لِلْحَاجَةِ، بَلْ لِلضَّرُورَةِ.

## هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَ امْرَأَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ؟

وَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤].

١٥٩٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَأْذَنْتِ  
أَحَدَكُمُ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا» (م).

### العزل

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿١٩﴾﴾ [القمر].

١٥٩٧- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ (ق).

و(م): كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَبْهَتْنَا.

١٥٩٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمَتُنَا وَسَانِيَتُنَا<sup>(١)</sup> فِي النَّخْلِ، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَكْرَهُهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا» (م، حم، د).

١٥٩٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَيِّئًا مِنَ الْعَرَبِ، فَاسْتَهَيْتَا النِّسَاءَ وَاسْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعَزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْعِزْلَ، فَسَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (ق).

١٦٠٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَتِ الْيَهُودُ: الْعِزْلُ الْمَوْعُودَةُ الصُّغْرَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَذَبَتْ يَهُودُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَصْرِفَهُ» (حم، د).

١٦٠١- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي اعْزَلْتُ عَنْ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟». فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَشْتَقُّ عَلَى وَكَلِدِهَا أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ضَارًّا ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ» (م، حم).

(١) أي: تسقي النخل عيوض البعير.

١٦٠٢- وَعَنْ جَدَّامَةَ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ، قَالَتْ: حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنهَى عَنِ الْغَيْلَةِ»<sup>(١)</sup>، فَتَنَظَّرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ»<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ: «وَإِذَا الْمَوءُودَةُ سَلَّتْ»<sup>(٣)</sup> (م، حم)، وَرَجَّحَ ابْنُ حَزْمِ الْعَمَلِ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

لا خلاف بين العلماء في أن الحرّة لا يُعزل عنها إلا بإذنها<sup>(٥)</sup>.

نَهَى الزَّوْجَيْنِ عَنِ التَّحَدُّثِ بِمَا يَجْرِي حَالَ الْوَقَاعِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾<sup>(٦)</sup> [المؤمنون].

٢٦٠٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ وَيُقْضَى إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»<sup>(٧)</sup> (م، حم).

قال أبو محمد: الوعيد الشديد في مثل هذا قرينة على ضعف الحديث.

النَّهْيُ عَنِ إِيْتَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) - جماع المرأة وهي مريض.

(٢) - المحلى (٧١/١٠).

(٣) - التمهيد لابن عبد البر (١٤٨/٣)، فتح الباري عن ابن حزم وابن عبد البر

وابن هبيرة، نيل الأوطار عن ابن حزم السير (موسوعة الإجماع ٥٢٦/١).

وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أنه لا حق للمرأة في الجماع.

(٤) في إسناده: حمزة العُمري، ضعيف.

وقال جلّ شأنه: ﴿فَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَّلَكُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

١٦٠٤- وَعَنْ خَزِيمَةَ بِنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا (حم، هـ) (١).

١٦٠٥- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» (ت) (٢).

١٦٠٦- وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةَ مِنْ دُبْرِهَا ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلُ، قَالَ: فَتَزَكَّتْ: ﴿فَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ (ع إلا ن).

وأجمع أهل العلم على أن للرجل أن يتلذذ من بدن الزوجة بكل موضع منه سوى الدبر، لأن وطأها فيه حرام، حائضاً كانت أو طاهراً، وعليه اتفق العلماء (٣).

قال أبو محمد: التجريم هو قول جمهور العلماء، وأقوى ما يُستدل به على المنع: أن الله نهى عن إتيان النساء في الفروج وهن حوائض؛ للأذى يكون من ذلك، وفي الدبر من الأذى ما هو مثله أو أكبر. غير أن أكبر الأذى هو التفریق بين الزوجين لأجل ذلك. بلا دليل من الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، ولا قياس صحيح.

(١) في إسناده: عمر بن أحيحة، وهو مجهول. ورواه أحمد والنسائي وابن حبان من طريق هرمي بن عبد الله، وهو راوٍ لا يُعرف حاله.

(٢) قال البخاري: «لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث الواحد من حديث طلق بن علي السحيمي» وقال الترمذي: «وكانه رأى أن هذا رجل آخر من أصحاب النبي ﷺ».

(٣) اختلاف العلماء، شرح صحيح مسلم (موسوعة الإجماع ١/٥٢٥).

## إِحْسَانُ الْعِشْرَةِ وَبَيَانُ حَقِّ الرِّوَجَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩].

وقال سبحانه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

١٦٠٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَعْلَاهُ، فَإِنَّ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» (ق).

١٦٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَفْرَكُ<sup>(٢)</sup> مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» (م، حم).

١٦٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» (ت).

١٦١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، فَبَاتَ غَضَبَانَ عَلَيْهَا، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (ق).

١٦١١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ: أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَّظَ، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا هُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانُ<sup>(٣)</sup> لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهُجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا

(١) أي: خلقت من ضلع آدم.

(٢) لا ينفص.

(٣) أسيرات.

عَلَيْهِنَّ سَيِّلًا، إِنْ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَمَا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكَرَّهُوْنَ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكَرَّهُوْنَ؛ أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ» (ت، هـ).

١٦١٢- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ: مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» (حم، د، هـ).

١٦١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (ق).

١٦١٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَصْلُحُ لِيَشْرَ أَنْ يَسْجُدَ لِيَشْرٍ، وَكَوْ صَلَحَ لِيَشْرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِيَشْرٍ؛ لِأَمْرَتِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ، تَبْجِسُ بِالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلْتَهُ فَلَحَسْتَهُ = مَا أَدَّتْ حَقَّهُ» (حم).

قال أبو محمد: لوائح الوضع دالة على هذا الحديث، وقد تُكَلِّمُ فِي سُنْدِهِ، وَيَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْبُلْغَاءِ، وَمَاذَا صَنَعَ الزَّوْجُ مِنْ فَضْلِ حَتَّى يَكُونَ لَهُ هَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَوْ فَعَلْتَهُ مَا وَقَّتَ بِحَقِّهِ، بَلِ الْحَقُوقُ بَيْنَهُمَا مُتَبَادِلَةٌ، وَالْمَصَالِحُ مُرْسَلَةٌ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَالزُّبَّانِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَهَذِهِ الدَّرَجَةُ هِيَ الْقِيَامَةُ وَحَسَبُ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةِ حَقًّا وَاجِبًا فِي الْجَمَاعِ (١).

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٥٢٥/١).



نَهَى الْمُسَافِرَ أَنْ يَطْرُقَ (١) أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ لَيْلًا

وقال الله جلّ شأنه: ﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾ [الحجرات: ١٢].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢].

١٦١٥- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْعَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا» (ق).

١٦١٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَدِمْنَا دَهَبًا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَي: عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعْرَةَ (٢)، وَتَسْتَجِدَّ الْمُغِيْبَةَ (٣)» (ق).

١٦١٧- وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ، أَوْ يَطْلُبُ عَثْرَاتِهِمْ (م).

القِسْمُ لِلْبِكْرِ وَالثِّبِّ الْجَدِيدَتَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠].

١٦١٨- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ شِئْتَ سَبَّعْتُ (٤) لَكَ، وَإِنْ سَبَّعْتُ لَكَ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي» (م، ح، د، ه).

١٦١٩- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثِّبِّ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثِّبَّ

(١) الطروق: المجيء ليلًا.

(٢) التي لم تمتشط، وتدهن.

(٣) التي غاب عنها زوجها، والاستحداد: إزالة الشعر.

(٤) مكثت عندك سبع ليال.

أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (ق).

١٦٢٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَكَانَتْ نَبِيًّا (حم، د).

واتفق العلماء على وجوب المساواة في الليالي بين الزوجات الحرائر المسلمات العاقلات غير الناشزات، ما لم يكن فيهن زوجة مبتدأة النكاح<sup>(١)</sup>.

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على التسوية في القسَم بين الزوجة المسلمة وغير المسلمة<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف في أنه لا يجوز للرجل أن يقسم لأم ولده، ولا لأمته مع زوجته إن كانت<sup>(٣)</sup>.

ومن كانت له نساء، فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع، وهذا قول كعب بن المسور في عهد عمر، وقد انتشر، فلم ينكر، فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

وعماد القسَم الليلُ بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.

### الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ

وقال الله سبحانه: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٦٣﴾﴾ [النساء].

(١) مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٥).

(٢) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٨٨٥/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٦/٢).

١٦٢١- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، وَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيَّتُهُنَّ لَا يَتَّهَى إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَى تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا (م).

١٦٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا امْرَأَةً امْرَأَةً، فَيَدْنُو وَيَلْبَسُ مِنْ غَيْرِ مَسِيَسٍ حَتَّى يُفْضِي إِلَيَّ الَّتِي هُوَ يَوْمَهَا فَيَبِيتُ عِنْدَهَا (حم، د).

وَفِي لَفْظٍ: كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَيَّ نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ (ق).

١٦٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجْرُ أَحَدُ شِقِيهِ سَاقِطًا أَوْ مَائِلًا» (الخمسة).

١٦٢٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» (٤، بسند ض).

١٦٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» - يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ - فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا (ق).

١٦٢٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ (ق).

وأجمع المسلمون على أن محبة الرجل لزوجاته لا تكليف فيها، ولا يلزمه التسوية بينهن فيها، وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال<sup>(١)</sup>.

والتسوية بين النساء في الجماع لا تجب بلا خلاف يُعلم بين أهل العلم<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: العدل الذي أخبر الله أننا لا نستطيعه أشمل من أن يكون الحب والجماع، كما يدل على ذلك ظاهر الآية، ويشهد له الواقع، فإن الحب يقرب المحبوب وينظر إليه بعين الرضا، والعكس صحيح. وإذا كان النبي ﷺ - وهو أعدل من وطئ الثرى - يقول: أين أنا غداً؟ أين أنا غداً؟، فماذا يقول أو يفعل من لا يساوي عدله شيئاً إلى عدل النبي ﷺ؟ وخلاصة الأمر: أن على المرء أن يجتهد في العدل، ويبدل وسعته فيه، ولن يستطيع أن يعدل كل العدل، ولكن لا يجوز أن يميل كل الميل.

ولا خلاف في جواز الطواف على أكثر من زوجة في ليلة واحدة برضاهن كيف كان<sup>(٢)</sup>.

وأكثر أهل العلم على أن الرجل إذا أراد سفراً بإحدى نساياه عليه أن يقرع بينهما<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن المدة التي في السفر لا يحاسب الزوج بها المقيمة، بل يتدى إذا رجع بالقسم بين نساياه فيما يستقبل<sup>(٤)</sup>.

### الْمَرْأَةُ تُسْقِطُ حَقَّهَا فِي الْقِسْمَةِ وَالنَّفَقَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ مِنْهُ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ [النساء: ٢٤].

(١) المغني (٢/٨٨٥).

(٢) شرح النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

(٤) فتح الباري عن ابن المنذر، وشرح النووي (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٧).

١٦٢٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ (ق).

١٦٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا آوِإِعْرَاضًا﴾، قَالَتْ: هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْبِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا، تَقُولُ لَهُ: أَمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، ثُمَّ تَزَوَّجُ غَيْرِي، وَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ النِّقَمَةِ عَلَيَّ وَالْقَسَمِ لِي، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: هُوَ الرَّجُلُ يَرَى مِنْ أَمْرَاتِهِ مَا لَا يُعْجِبُهُ كَثِيرًا أَوْ غَيْرَهُ، فَيُرِيدُ فِرَاقَهَا، فَتَقُولُ: أَمْسِكْنِي، وَأَقْسِمُ لِي مَا شِئْتَ، قَالَ: فَلَا بَأْسَ إِذَا تَرَاضِيَا (ق).

١٦٢٩- وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانَ، وَلَا يَقْسِمُ لِوَأَجِدَةَ. قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حَبِيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ (م، ح).

قال في (المتقى): «والتي ترك القسم لها يحتمل أن يكون عن صلح ورضاً منها، ويحتمل أنه كان مخصوصاً بعدم وجوبه عليه لقوله تعالى: ﴿تُرْجَى مِنْ نَشَأٍ مِثْنًا﴾ [الأحزاب: ٥١]».

وأجمعوا على أنه يجوز للمرأة أن تهب يومها لضرتها<sup>(١)</sup>

(١) فتح الباري، نيل الأوطار عن المرتضى (موسوعة الإجماع ٢/٨٨٦).

## الطلاق

جَوَازُهُ لِلْحَاجَةِ وَكَرَاهَتُهُ مَعَ عَدَمِهَا

وقال سبحانه: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١٦٣٠- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا (ن، د، ه).

١٦٣١- وَعَنْ لَقِيظِ بْنِ صَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي امْرَأَةً.. فَذَكَرَ مِنْ بَدَائِعِهَا، قَالَ: «طَلَّقَهَا». قُلْتُ: إِنَّ لَهَا صُحْبَةً وَوَلَدًا. قَالَ: «مُرَّهَا أَوْ قُلْ لَهَا، فَإِنْ يَكُنْ فِيهَا خَيْرٌ سَتَعْمَلُ، وَلَا تَضْرِبُ ظَعِيمَتِكَ»<sup>(١)</sup> ضَرَبَكَ أَمَتَكَ (حم، د).

١٦٣٢- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» (حم، ت، د، ه).

١٦٣٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ» (د، ه، بسند ض).

هَلْ تَجِبُ طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ فِي طَلَاقِ الْمَرْأَةِ؟

وقال سبحانه: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أُوَّالِدِيْنَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

١٦٣٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ تَحْتِي امْرَأَةٌ أُحِبُّهَا وَكَانَ أَبِي يَكْرَهُهَا، فَأَمَرَنِي أَنْ أُطَلِّقَهَا فَأَبَيْتُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، طَلَّقْ امْرَأَتَكَ» (حم، د، ت، ه).

(١) أي: امرأتك.

- قال أبو محمد: الظاهر أن ابن عمر طلق امرأته طاعةً لرسول الله ﷺ، وأما الوالدان فإن كان أمرهما عن تعنت، فلولد المقارضة والنظر في فعل الأصلح.

ولا خلاف في أن الطلاق مباحٌ ورد القرآن به، وطلق رسول الله ﷺ بعض نسائه<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أن الطلاق يحل عقدة النكاح<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الطلاق إذا وقع على امرأة: أن فرجها محظور على الزوج حتى يراجعها، إن كان ذلك الطلاق تملك فيه الرجعة<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف في أن من طلق ولم يشهد أن الطلاق له لازم<sup>(٤)</sup>.

وليس لغير الأب تطليق امرأة المجنون والصغير، سواء كان ممن يملك التزويج، كوصي الأب والحاكم، أو لا يملكه، بلا خلاف يعلم<sup>(٥)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الطلاق يقع في غيبة المرأة<sup>(٦)</sup>.

التَّهْيُ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ

وقال سبحانه: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

(١) التمهيد لابن عبد البر (٥٧/١٥)، المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٥/٢).

(٢) الإيضاح (الإقناع ١٢٥٥/٣).

(٣) الإيضاح (الإقناع ١٢٥٥/٣).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/٢٢).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

(٦) شرح النووي (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

١٦٣٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مُرَّةٌ فَلْيِرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» (ع إ ل آ خ).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «لِيِرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءُ» (ع إ ل آ ت).

وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَ تَطْلِيقَةً فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا (ق).

وَل(م، ن) نَحْوُهُ، وَفِي آخِرِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾ (١).

وَفِي رِوَايَةٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا سُئِلَ عَنِ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَا إِنْ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ (م، ح م، ن).

١٦٣٦ - سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ قَالَ: طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بِنَ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بِنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا، وَقَالَ: «إِذَا طَهَّرْتَ؟ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ». قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ﴾ (د، ح م).

(١) فِي اسْتِقْبَالِهَا، وَهُوَ أَنْ تَطَلِّقَ الْمَرْأَةَ فِي طَهْرٍ.



وأجمع أهل العلم على أن من طلق امرأته واحدةً، وهي طاهرٌ لم يطلقها قبلها، ولم يكن جامعها في ذلك الطهر: أنه طلق للغيبة؛ وأنه مصيبٌ للسنة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن طلاق الحامل إذا تبين حملها طلاق سنة إذا طلقها واحدةً، وأن الحمل منها موضعٌ للطلاق<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لو طلقها في حيضٍ أو بعد أن وطئها وقبل أن يتبين حملها: أن طلاقه محرّمٌ وبدعةٌ<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن طلاق السنة إنما هو في المدخول بها، أما غير المدخول بها؛ فليس في طلاقها سنة ولا بدعة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن المنذر: كل من يُحفظ عنه من أهل العلم يقول: إن الحائض يقع بها الطلاق، إلا ناساً من أهل البدع لا يعتد بقولهم<sup>(٥)</sup>.

قال أبو محمد: هذا أنموذج من نماذج التبديع الباطلة، والتحامل على من لم يعول إلا على الدليل من أهل الاجتهاد، وممن ذهب إلي ذلك: داود وابن حزم وابن تيمية وابن القيم وابن الوزير، والواحد من هؤلاء يعدل ألفاً من ذوي التقليد، أو الزأي المخالف للكتاب والسنة. وليعلم طالب العلم أننا لم نتحرر في ديواننا هذا إيراد ما صح فيه الإجماع، بل نجمع فيه ما حكي فيه الإجماع، ولو لم يكن متيقناً.

(١) الإجماع لابن المنذر (١١٢)، الإيضاح (الإقناع ٣/١٢٥٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٢٩، ٩٩).

(٢) الاستذكار (١٢/١٨)، التمهيد (١٥/٨٠، ٨٧/٩٦).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧/٢٣)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٥٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٥/٧٢، ٧٣).

(٥) الإشراف، النكت (الإقناع ٣/١٢٦٧، ١٢٩٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/٥٨، ٥٩).

وقال ابن عبد البر: وأجمع العلماء أن من طلق زوجته في طهر مس فيه، أنه لا يجبر على رجعتها، وإن كان فعل خلاف السنة بخلاف الحيض<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من طلق امرأته وهي حائض أمير بالمراجعة، ولم يجبر عليها، إلا مالكا فإنه قال: أجبره عليها<sup>(٢)</sup>.

### الطلاق بالثلاث

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

وقال تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

قال أبو محمد: استدل بهذه الآية من قال: إن طلاق الثلاث لا يقع ثلاثا، بأنه لو وقع لما كان للإمساك معنى.

١٦٣٧ - عَنْ رُكَّانَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟». قَالَ رُكَّانَةُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَالثَّلَاثَةَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ مَنَظَرٍ (د، ك، ق، س، ض) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ<sup>(٣)</sup>.

١٦٣٨ - وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ

(١) الاستذكار (٢٣/١٨).

(٢) النوادر (الإقناع ٣/١٢٨٤).

(٣) قال البخاري: فيه اضطراب، وفي إسناده: الزبير بن سعيد الهاشمي.

رَادَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: يَنْطَلِقُ أَحَدَكُمُ فَيَرْكَبُ الْحَمُوْقَةَ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ يَقُولُ:  
يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ  
مَخْرَجًا﴾، وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ فَلَمْ أَجِدْ لَكَ مَخْرَجًا، عَصَيْتَ رَبَّكَ  
فَبَأَنْتَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ  
فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> (د).

١٦٣٩- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ  
رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا، قَالَ: يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثٌ، وَتَدْعُ تِسْعَ  
مِثْرَةٍ وَسَبْعًا وَتَسْعِينَ (قط بسند ضعيف).

١٦٤٠- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ  
سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ عِدَّةَ النُّجُومِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ السَّنَةَ،  
وَحَرِّمَتْ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ (قط).

١٦٤١- وَقَدْ رَوَى طَاوُسٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ  
الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسِتِّينَ مِنْ خِلَافَةِ  
عُمَرَ، طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ  
اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ، فَلَوْ أَمْضَيْتَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمْضَاهُ  
عَلَيْهِمْ (م، حم).

وأجمع أهل العلم على أن من طلق زوجته أكثر من ثلاث: أن  
ثلاثًا منها تُحرِّمها عليه<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا طلق زوجته ثلاثًا: أنها لا تحل له  
إلا بعد زوج<sup>(٣)</sup>. سواء دخل بها، أو لم يدخل بها<sup>(٤)</sup>.

(١) أي: خصلة ذات حمق.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣).

(٣) المصدر نفسه (١١٥).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٧٨/٢٣).

وأجمعوا على أن من طلق امراته ثلاثاً وهو صحيح، ثم مات، أو ماتت في عدتها أو بعد العدة، لم يتوارثا<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من تزوج امرأة، ثم طلقها طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تتزوج، ثم نكحها نكاحاً صحيحاً، أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة، ثم طلقها ثانية طلاقاً صحيحاً فأكملت عدتها ولم تتزوج، ثم نكحها ثانية نكاحاً صحيحاً أو لم تكمل عدتها فراجعها مراجعة صحيحة، ثم طلقها طلاقاً صحيحاً = فإنه لا تحل له إلا بعد زوج<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: هذا هو الإجماع الذي لا يتقضى في هذه المسألة، وهو الطلاق الذي يمنع التوارث، وتحرم به الزوجة على زوجها، وما سبقه من الإجماع هو قول الأكثر، وقد ذهب طائفة من الصحابة كأبي موسى، وابن عباس، ويروى عن علي، وطائفة من التابعين، كطاووس، وعطاء، ومن الآل: الهادي والقاسم والباقر، إلى أن الطلاق المتتابع لا يقع إلا واحدة، وهو مذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، بل ذهب جماعة من أهل الظاهر والآل إلى أن طلاق الثلاث لا يقع شيئاً<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن من شك هل طلق امرأته مرة أو مرتين أو ثلاثاً مفترقات: أن الواحدة لازمة له<sup>(٤)</sup>.

طلاق الهازل والمكروه والسكران والموسوس وغيرهم  
وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة).

(١) اختلاف العلماء للمروزي، الإنباه (الإقناع ٣/١٢٧٢، ١٢٩٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٨).

(٣) نيل الأوطار (١٢/٤٠٠).

(٤) مراتب الإجماع (١٣٠).

١٦٤٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جَدٌّ، وَهَزَلَهُنَّ جَدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» (د، ت، هـ، ك، وَضَعَفَهُ ابْنُ حَزْمٍ<sup>(١)</sup>).

١٦٤٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طَّلَاقَ، وَلَا عَتَاقَ فِي إِغْلَاقِ<sup>(٢)</sup>» (حم، د، هـ)<sup>(٣)</sup>.

١٦٤٤ - وَفِي حَدِيثٍ بُرِيدَةَ فِي قِصَّةِ مَا عَزِيَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَّرْنِي. قَالَ: «مِمَّ أَطَهَّرُكَ؟» قَالَ: مِنَ الزَّنَى. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِي جُنُونٍ؟» فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنَكَهَ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمْرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَزَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ (م، ت).

وقال عثمان بن عفان: ليس لمجنون ولا لسكران طلاق.

وقال ابن عباس: طلاق السكران والمستكره ليس بجائز.

وقال ابن عباس فيمن يكرهه اللصوص فيطلق: فليس بشيء.

وقال علي: كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه (خ تعليقا).

قال ابن تيمية: لا تنعقد يمين السكران، ولا يقع به طلاق إذا طلق، وهذا ثابت عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان، ولم يثبت عن الصحابة خلافه فيما أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) في إسناده: عبد الرحمن بن أزدك المدني، مختلف فيه.

(٢) الإكراه. وفسر بالقسب، وردّه ابن السني، وقال: لو كان كذلك لم يقع على أحد طلاق؛ لأن أحدا لا يطلق حتى يغضب.

هكذا قال، ولكن يمكن حمله على الغضب المطلق الذي يغلب الإرادة.

(٣) في إسناده محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي، وهو ضعيف.

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٠٢/٣٣)، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

وقد أجمع الصحابة على أن طلاق المكره لا يقع<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن جدّ الطلاق وهزله سواء<sup>(٢)</sup>.

وقال الأعرج: سألت كلّ فقيه بالمدينة عن طلاق المكره؟ فقالوا:

ليس بشيء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: ولكن قول الله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، مع قوله: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾، مع قوله: ﴿تَشْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، يمنع من وقوع من لم يرد الطلاق، وأمّا الهازل فله نصيب من اتخاذ آيات الله هزواً، ومن تعدّيه لحدود الله التي نهى الله أن تتعداها، وهو آثم على منكر قوله، وزور هزله، ولم يقل من قال من العلماء: إن طلاق السكران والمكره والمُلجأ والموسوس لا يقع إلا لأن الإرادة مفقودة في ذلك كلّه.

وأجمعوا على أن طلاق السفّيه لازمٌ له، وانفرد عطاء بن أبي رباح، فقال: لا يجوز نكاحه، ولا طلاقه<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يقع طلاق زائل العقل بغير سكر، سواء زال عقله لجنون أو إغماء أو نوم أو شرب دواء، أو أكره على شرب خمر، أو شرب ما يزيل عقله شربه ولا يعلم أنه مزيل العقل<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن المجنون والمعتوه لا يجوز طلاقه، وكذا النائم حال نومه<sup>(٦)</sup>.

(١) فتح الباري عن ابن بطال، المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٥/٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣).

(٣) المحلّي (المسألة: ١٤٠٦).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١١٤)، الإشراف (الإقناع ١٢٥٨/٣).

(٥) المغني (موسوعة الإجماع ٧٤٦/٢).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١١٣)، ابن تيمية (منهاج السنة ١٨٦/٥).

وأجمعوا على أنه لو جرى على لسان المرء طلاقٌ دون قصد، لم يلزمه شيء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: والطلاق المشروط لا يقع إلا إن نوى الطلاق وعزمه، واختلف فيمن قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، فقيل: لا تطلق، وقيل: تطلق، والصحيح أنه يقع ما يختاره المطلق؛ لأن ما يختاره هو الذي شاءه قدرًا.

### الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ إِذَا نَوَّاهُ بِهَا

قال أبو محمد: الذي جاء في القرآن من صريح الطلاق هو: (الطلاق، والمفارقة، والتسريح).

وهو الذي يقع به الطلاق وحسب، عند طائفة من العلماء من أهل الظاهر وغيرهم.

١٦٤٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْتَاهُ، فَلَمْ يَعْذُهَا شَيْئًا (ع).

١٦٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. فَقَالَ لَهَا: «لَقَدْ عُدْتِ بِعَظِيمٍ، الْحَقِي بِأَهْلِكَ» (خ، ه، ن).

١٦٤٧- وَفِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ تَخْلُفِهِ، قَالَ: لَمَّا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَاسْتَلَيْتِ الْوَجْهَ، وَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِينِي، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَرِلَ امْرَأَتَكَ، فَقُلْتُ: أَطَلَّقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: بَلِ اعْتَرِلِيهَا، فَلَا تَعْرِيهَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَامْرَأَتِي: الْحَقِي بِأَهْلِكَ (ق).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨٩/٣٥).

١٦٤٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» يَعْنِي ثَلَاثِينَ، ثُمَّ قَالَ: «وَهَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا»، يَعْنِي: تِسْعًا وَعِشْرِينَ، يَقُولُ: مَرَّةً ثَلَاثِينَ، وَمَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ» (ق). هذا فيمن قال لزوجته: أنت طالق هكذا، وأشار بأصبعه.

### حُكْمُ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ

وقال جلّ شأنه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

١٦٤٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أَوْ تَكَلَّمْ بِهِ» (ق).

قال ابن تيمية: والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وجماهير الخلف من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم متفقون على أن اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا قصد به الطلاق فهو طلاق، وإن قصد به غير الطلاق لم يكن طلاقاً<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل الغلم على أن العجمي الذي لا يُحسن العربية إذا طلق بلسانه، وأراد الطلاق: أن الطلاق لازم له<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن ألفاظ الطلاق طلاق، وما تصرف منه من هجائه بما يفهم منه معناه، والباطن والبنة والخلية والبرية، وأنه إن نوى بشيء من هذه الألفاظ طلقة واحدة سنّية لزمته<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٥٤/٣٣).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١١٣)، الإشراف (الإقناع ١٢٦٠/٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٩).



ولا خلاف بين أهل العلم في أن الأخرس إذا طلق زوجته أن طلاقه يقع<sup>(١)</sup>.

### الرجعة

وقال سبحانه: ﴿وَعَوْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال سبحانه: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

١٦٥٠- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَوَعَوْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾: وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَتَسَخَّ ذَلِكَ ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ﴾ (ن، د).

والرجعة تكون بالقول، وقيل: تصح بالوطء مطلقاً، وقيل: إن نوى به الرجعة، وهو الأقرب، ويجب عليه الإشهاد.

### الإشهاد في الطلاق والرجعة

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

قال أبو محمد: هذا الإشهاد في الرجعة والطلاق، وأما التكاح فلم يرد فيه الإشهاد في كتاب الله؛ لأن الأصل فيه الإعلان، ومن أعلن فقد أشهد.

١٦٥١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهِدْ عَلَى طَلْقِهَا، وَلَا عَلَى

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٧٦/١).

رَجَعْتَهَا. فَقَالَ: طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَيَّ  
طَلَّاقِهَا، وَعَلَيَّ رَجَعْتَهَا، وَلَا تُعَدُّ (د، هـ) وَلَمْ يَقُلْ: وَلَا تُعَدُّ.

المُطَلَّقةُ ثلاثاً .. متى تحلُّ لِلزَّوْجِ الأوَّلِ ؟

وقال الله سبحانه: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ  
فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ  
يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

١٦٥٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ  
الْقُرْظِيَّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبِتُّ  
طَلَّاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ، وَإِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ  
هُدْيَةِ الثَّوْبِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا، حَتَّى  
تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» (ع).

١٦٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، وَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ فَيُخَلِّقُ الْبَابَ وَيُرْجِعِي  
السُّتْرَ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، هَلْ تحِلُّ لِلأَوَّلِ؟ «قَالَ: لَا،  
حَتَّى يَذُوقَ العُسَيْلَةَ» (حم، ن)، وَقَالَ: قَالَ: «لَا تحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى  
يُجَامِعَهَا الآخِرُ».

١٦٥٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «العُسَيْلَةُ هِيَ  
الجِمَاعُ» (حم، ن).

وأجمع أهل العلم على تفسير أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
للعُسَيْلَةَ<sup>(٢)</sup>.

(١) طرف الثوب.

(٢) الاستذكار (١٦/١٥٦)، الإقناع (٣/١٢١٣).

وقد اتفق أهل العلم على أن الطلاق نوعان: بائنٌ ورجعي<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الطلاق الرجعي هو الذي يملك فيه الزوج رجعة مطلقته من غير اختيارها<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الطلاق يكون بائنًا إذا حصل قبل الدخول، وفي الخلع بعوض، وفي طلاق الحرِّ ثلاث تطليقات سواء وقعت مجموعة أو متفرقة<sup>(٣)</sup>.

ولم يختلف أهل العلم في أن السنة في الرجعة أن تكون بالإشهاد، والرجعة للرجل ما دامت المرأة في العدة، وإن كرهت المرأة ذلك، والرجعة تثبت بغير عوض ولا مهر<sup>(٤)</sup>...

واتفقوا على أن من طلق زوجته التي نكحها نكاحًا صحيحًا طلاق سنة، وهي ممن يلزمها عدة من ذلك الطلاق، فطلقها مرة أو مرة بعد مرة؛ فله مراجعتها شاءت أو أبت، بلا ولي ولا صداق ما دامت في العدة، وأنها يتوارثان ما لم تنقض العدة<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أنه إن أتمت العدة قبل أن يرتجعها، أنه ليس له ارتجاعها إلا برضاها، إن كانت ممن لها رضا على حكم ابتداء النكاح<sup>(٦)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٣) بداية المجتهد، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٧٥٨/٢).

(٤) الإشراف (الإقناع ١٢٨٦/٣).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

واتفقوا على أن التي لا عِدَّةَ عليها، لا رجعة له عليها إلا على حكم ابتداء النكاح الجديد<sup>(١)</sup>. وإن قال الزوج بعد انقضاء عِدَّة مطلقته الرجعية: كنتُ قد راجعتك في عدتك، فأنكرته، فالقول قولها بإجماع العلماء<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن العبد إذا طلق زوجته الحرة، مختاراً لذلك، وطلقها أيضاً عليه سيده مختاراً لذلك، طليقة واحدة، وكان قد وطئها، أو لم يطأها، أن له أن يراجعها برضاها ورضا سيده، كل ذلك معاً<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن وطئ الطفل ليس بشيء<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن المرأة إذا قالت للزوج الأول: قد تزوجتُ ودخل بي زوجي وصدقها = أنها لا تجل للأول<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٧٦١/٢).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (، المغني (موسوعة الإجماع ٧٦٠/٢).

(٤) الاستذكار (١٥٧/١٦)، الإقناع (١٢:١٧).

(٥) الإشراف (الإقناع ١٢٩٤/٣).

## المعدة

## عدة الحامل بوضع الحمل

وقال سبحانه: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤).

١٦٥٥- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهَا سَبِيْعَةٌ، كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا، فَتَوَفَّى عَنْهَا وَهِيَ حُبْلَى، فَحَطَبَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِي حَتَّى تَعْتَدِي آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، فَمَكَثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ تُفِيسَتْ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «النِّكْحِيُّ» (ق)، واللفظ لـ (خ).

١٦٥٦- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، قَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيظَ، وَلَا تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرُّخْصَةَ؟ لَنْزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الطَّوْلِ ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (خ، ن).

١٦٥٧- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ لِلْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا، وَلِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا؟ فَقَالَ: «هِيَ لِلْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا، وَلِلْمَتَوَفَّى عَنْهَا» (حم، قط)<sup>(٢)</sup>.

١٦٥٨- وَعَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمُّ كَلْثُومِ بِنْتُ عُقْبَةَ، فَقَالَتْ لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ: طَيِّبْ نَفْسِي بِتَطْلِيْقَةٍ، فَطَلَّقَهَا تَطْلِيْقَةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَرَجَعَ وَقَدْ وَضَعَتْ، فَقَالَ:

(١) وضعت طفلها، يقال: تُفِيسَتْ وتُفِيسَتْ، وهي تُفِيسُ وتُفِيسُ.

(٢) إسناده ضعيف، فيه: المثنى بن الصباح، وثقة ابن معين، وضعفه الجمهور.

مَا لَهَا خَدَعْتَنِي خَدَعَهَا اللَّهُ. ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «سَبَقَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، أُخِطِبُهَا إِلَى نَفْسِهَا» (هـ).

وقد اتفق المسلمون على أن العدة تكون في ثلاثة أشياء: في طلاق، أو موت، أو اختيار الأمة نفسها إذا أعتقت<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن عدة المتوفى عنها زوجها، وكل مطلقة يملك الزوج رجعتها، أو لا يملك حُرَّةً كانت أو أمة، أو مدبرة، أو مكاتبية= إذا كانت حاملاً أن تضع حملها<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن عدتها قد انقضت بوضع حملها سواء علمت بوفاة زوجها أو طلاقه لها، أو لم تعلم<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن المطلقة - وهي نكساء - أنها لا تعتد بدم النفاس؛ حتى تستأنف بالأقراء<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن عدة المرأة تنقضي بالسقط<sup>(٥)</sup> تسقطه<sup>(٦)</sup>.

وتجب العدة على المرأة إن خلا بها زوجها ولم يصيها، بإجماع الصحابة<sup>(٧)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٧٩٤/٢)، كما في حديث يرويه الآتي بعد قليل.

(٢) أي: لم تعلم إلا بعد الوضع. وانظر نقل الإجماع في: الإجماع لابن المنذر (١٢٢)، الإنباه (الإقناع ١٣٠٠/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٢٠/٣٣-٣٤).

(٣) النوادر (الإقناع ١٣٠١/٣)

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٢٢).

(٥) بتلث الثاء.

(٦) الإشراف (الإقناع ١٢٩٩/٣).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ٧٩٥/٢).

وأجمع أهل العلم على أنه لا سبيل للزوج على زوجته بعد انقضاء العدة<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن كل معتدة من طلاق أو وفاة تحسب عدتها من ساعة طلاقها أو وفاة زوجها<sup>(٢)</sup>.

### الاعتدَادُ بِالْأَقْرَاءِ وَتَفْسِيرُهَا

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

١٦٥٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَرِيرَةَ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ الْحُرَّةِ (حم، قط).

١٦٦٠- وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمِرْتُ بِرِيرَةَ أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثِ حِيضٍ (ه).

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ: قَوْلُهُ ﷺ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا».

١٦٦١- وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَلِاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حِيضَتَانِ» (ت، د، بسند ض).

قال أبو محمد: (القرء) يطلق على الطهر وعلى الحيض، كما نص على ذلك أئمة اللغة، ولم يجزم فيه ابن فارس بشيء، بل قال: «إنها مشكلة»، وهي مشكلة أيضاً على الفقهاء، ومن أنفس ما يقال في ذلك: أن يكون المراد: الطهر أو الحيض على وجه التخيير، من باب استعمال المشترك في معنیه، والخطب في ذلك سهل، لأن المقصود

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٤/٢١).

(٢) المصطلح نفسه (٩٩/١٥).

الأكبر العلم ببراءة الرَّحْم، وما يقدره الله من الرَّجعة، وهذان حاصلان على المعنيين.

وأجمع أهل العلم على عدة الأمة التي ليست بحامل من الطلاق: حيضتان، ومن الوفاة: شهران وخمس ليال<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا عدة على الأمة من وفاة سيدها، إنما عليها الاستبراء بحيضة إن كان يطؤها<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن عدة المطلقة الأقراء وإن تباعدت، إن كانت غير مرتابة ولا مستحاضة<sup>(٣)</sup>.

ولا يُعلم خلاف في حكم من ارتفعت حيضتها برضاعها لا بارتبابها أن الأقراء عدتها، وإن تباعدت إذا كانت ممن تحيض<sup>(٤)</sup>.

ولا يُختلف في امرأة تحيض في كل شهر مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة أنها تتريص حتى تتم لها ثلاثة قروء ولا بد<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن المطلق الذي يملك الرجعة في المدخول بها: أنه له ذلك ما لم تنقض العدة، فإذا انقضت العدة فهو خاطب من الخطاب<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن من طلق امرأته التي نكحها نكاحًا صحيحًا طلاقًا صحيحًا، وقد وطئها في ذلك النكاح في فرجها مرة

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢٣).

(٢) الاستذكار (١٨/١٩٢).

(٣) الاستذكار (١٨/٤١).

(٤) الاستذكار (١٧/٢٧٢).

(٥) المحلى (الإقناع ٣/١٣٠٧).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١١٢)، مراتب الإجماع (١٣٣).



فما قوقها: أن العدة لها لازمة، وسواء كانت الطلقة أولى أو ثانية أو ثالثة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة الإجماع في المطلقة طلقة ثالثة. وليس في الكتاب ولا في السنة دليل صريح في أنها تعتد، فليس في مكثها للعدة أمل يُرجى في عودها إلى زوجها، ولا هي ترثه ولا يرثها، ولولا وحشة التفرّد بالجهر في مسألة مضى على خلافها العمل لكانت كعلم اليقين.. ومن الأدلة على ذلك: أن الله قال في الطلاق الذي يكون له عدة: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، أي: الطلاق الذي تعتد فيه المطلقات، وأما الثالثة فهي كالفسخ وإن كان طلاقاً، ومنها: أن الله قال في المطلقات اللاتي يتريصن ثلاثة قروء: ﴿وَيُؤَلِّهِنَّ أَحْسَنُ رِزْقٍ﴾، فعلم من هذا أن ذلك التريص خاص بالمطلقات طلاقاً رجعيّاً.

وأجمعوا على أن عدة الكتاية المتوفى عنها زوجها، والمطلقة من المسلم، كعدة المسلمة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا أن كل امرأة علمت بطلاق زوجها لها حين طلقها أن السنة أن تبدئ عدتها من وقت وقوع طلاقها<sup>(٣)</sup>.

### إحْدَادُ الْمُعْتَدَةِ

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَسْهُرًا وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة].

(١) مراتب الإجماع (١٣٣).

(٢) الإنباه (الإقناع ٣/١٢٩٩).

(٣) مراتب الإجماع (١٣٦)، الاستدكار ١٨/٣٩.

١٦٦٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِيَ زَوْجُهَا، فَخَشَرَا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكَحْلِ، فَقَالَ: «لَا تَكْتَحِلْ»، كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمَكُّتُ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا<sup>(١)</sup>، أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلُ فَمْرٍ كَلْبٌ رَمَتْ بِبِعْرَةٍ، فَلَا؛ حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (ق).

١٦٦٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» (ق).

واحتج به من لم ير الإحداد على المطلقة.

وعدة الوفاة توجب شيئين: الإحداد، وترك الخروج من البيت، وعليه الاتفاق<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أن عدة الحرّة المتوفى عنها زوجها، وليست بحامل أربعة أشهر وعشر، مدخولاً بها، أو غير مدخول، صغيرة لم تبلغ أو كبيرة قد بلغت<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من طلق زوجته طلاقاً تملك به نفسها، ثم توفي قبل انقضاء عدتها: أن عليها عدة الوفاة، وراثته<sup>(٤)</sup>.

ولا يُعلم خلاف بين أهل العلم على أن الرجل إذا مات عن أم ولد: أنه لا بأس أن تطيب، وتخرج<sup>(٥)</sup>.

(١) المراد بالأحلاس: الثياب، وهي بمهملتين: جمع جِلس - بكسر، ثم سكون، وهو: الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البردعة.

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢: ٨٠١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٢١)، الاستدكار (١٠٢/١٨)، مراتب الإجماع (١٣٤).

(٤) الإشراف (الإقناع ٣/١٢٩٦).

(٥) اختلاف العلماء للمروزي (الإقناع ٣/١٣١٨)، المغني، المحلى، فتح الباري،

شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٢).

وأجمعوا على أنه لا إحداد على المطلقة الرجعية، والمبتوتة أشبه بها منها بالمتوفى عنها زوجها<sup>(١)</sup>.

### مَا تَجْتَنِبُ الْحَاذَةُ وَمَا رُخِّصَ لَهَا فِيهِ

١٦٦٤- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحِدَّ عَلَيَّ مِيتَ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلاَّ عَلَيَّ زَوْجَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَكْتَجِلُ، وَلَا نَطِيبُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلاَّ ثَوْبَ عَضْبٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الطُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانًا مِنْ مَحِيضِهَا فِي بُدَّةٍ مِنْ كُنْتِ<sup>(٣)</sup> أَظْفَارِ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلاَّ عَلَيَّ زَوْجًا، فَإِنَّهَا لَا تَكْتَجِلُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلاَّ ثَوْبَ عَضْبٍ، وَلَا تَمَسُّ طَيْبًا إِلاَّ إِذَا طَهَّرَتْ بُدَّةً مِنْ قَسَطٍ أَوْ أَظْفَارٍ<sup>(٤)</sup>».

١٦٦٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُتَوَفَى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعْصِفَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشِّقَةَ<sup>(٥)</sup>، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَحْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَجِلُ» (حم، ن، د).

قال البيهقي: روى موقوفاً، والمرفوع من رواية إبراهيم بن طهمان، وهو موثوق من رجال الصحيحين، وقد ضَعَفَهُ ابْنُ

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٢١/١٧).

(٢) هو: ما عُصِبَ غِزْلُهُ، أَي: يَرِيضُ، وَصُنِعَ مَعْصُومًا، فَيُخْرَجُ مَوْشَى لِبَقَاءِ مَا عَصِبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَنْصَبِ.

(٣) الكُستُ وَثُرَى القَسَطِ: مِثْلُ الكَافُورِ وَالقَافُورِ.

(٤) القَسَطُ وَالْأَظْفَارُ: نَوْعَانِ مَعْرُوفَانِ مِنَ البُخُورِ، وَليسا من مقصود الطيب، رُخِّصَ

فيه للمختلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة، تتبع به أثر الدم لا للطييب.

(٥) المصبوغة بالمشقة، وهي: المغفرة، طين أحمر يصنع به.

جزم، ولا يلتفت إلى ذلك، فإن الدار قطني قد جزم بأن تضعيف من ضعفه إنما هو من قبل الإرجاء. وقد قيل إنه رجع عن ذلك».

١٦٦٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَخَرَجَتْ تَجِدُ تَخْلًا لَهَا، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَتَهَاهَا، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «أُخْرِجِي، فَجُدِّي»<sup>(١)</sup> نَخْلِكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» (م، حم، ن، د).

وسياتي في حديث فريضة نقل الإجماع.

١٦٦٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أُصِيبَ جَعْفَرُ أُنَانًا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «تَسَلِّي ثَلَاثًا»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ اصْتَعِي مَا شِئْتَ» (جم).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: «لَا تُجِدِّي بَعْدَ يَوْمِكَ هَذَا» (حم)<sup>(٣)</sup>.

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة، إلا ما صبغ بسواد، فرخص فيه مالك والشافعي؛ لأنه لا يتخذ للزينة.

قال في (المنتقى): وهو متأول على المبالغة في الإحداد والجلوس للتعزية.

وأجمعوا على منع المرأة المحدة من لبس الحلي، ومن الطيب والزينة.<sup>(٤)</sup>

(١) اقطعي، جز وجزد وجزد، سواء.

(٢) أي: البسي السلاب، وهو ثوب الحداد ثلاثاً.

(٣) اختلف في وصله وإرساله، وإرساله أصح.

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٢٥)، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٥٢/١).

## أين تمتد المعتدة المطلقة والمتوفى عنها ؟

وقال الله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَدْحَةٍ مَبِينَةٍ﴾ [الطلاق: ١].

١٦٦٨- عَنْ فَرِيعةَ بِنْتِ مَالِكِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ زَوْجِي فِي طَلَبِ أَعْلَاجٍ (١) لَهُ فَأَذْرَكَهُمْ فِي طَرْفِ الْقُدُومِ (٢) فَقَتَلُوهُ؛ فَأَتَانِي نَعْبُهُ وَأَنَا فِي دَارِ سَنَاسِيعَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ نَعْيَ زَوْجِي أَتَانِي فِي دَارِ سَنَاسِيعَةٍ مِنْ دُورِ أَهْلِي، وَكَمْ يَدْعُ نَفَقَةً وَلَا مَالًا وَرَثَةً، وَلَيْسَ الْمَسْكَنُ لَهُ، فَلَوْ تَجَوَّلتُ إِلَى أَهْلِي وَإِخْوَتِي لَكَانَ أَرْفَقَ لِي فِي بَعْضِ شَأْنِي، قَالَ: «تَحَوْلِي». فَلَمَّا خَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى الْحِجْرَةِ دَعَانِي أَوْ أَمْرِي فِدْعِيْتُ، فَقَالَ: «أَمْكِنِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي أَتَاكَ فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: وَأَرْسَلْتُ إِلَى عُثْمَانَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَخَذَ بِهِ (الخمسة) (٣).

واتفق العلماء على أن المعتدة أي عدة كانت، تقيم في بيتها مدة عدتها (٤).

وأجمعوا أنها إن خرجت نهاراً، فليس لها أن تبيت إلا في منزلها (٥).

وقال الشافعي: إن كان رجعية فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً. وقال أبو حنيفة: المتوفى عنها تخرج نهاراً، وأما المطلقة فلا تخرج مطلقاً.

(١) جمع عِلْج، على وزن: عَجَل: الرَجُلُ مِنَ الْعَجْمِ.

(٢) القدوم: جبل قرب المدينة.

(٣) أعله ابن حزم وعبد الحق بجهالة زينب بنت كعب بن عجرة.

(٤) مراتب الإجماع (١٣٨).

(٥) قاله المهدي في (البحر الزخار)، انظر: نيل الأوطار (١٢/٥٩٠).

## نَفَقَةُ الْمَبْتُورَةِ وَسُكْنَاهَا

وقال سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُمْ وَلَا لْيَضِقَّوْا عَلَيْهِمْ وَإِنْ كُنْ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَأَتِفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

قال أبو محمد: من العلماء مَنْ حمل الآية على جميع المطلقات، ومنهم من خصَّتها بالرجعيات، ومنهم من جعل للمطلقة ثلاثاً السكنى دون النفقة، واتَّفَقُوا على أن الحامل تجب النفقة عليها مطلقاً.

١٦٦٩- عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ» (م، حم).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً (ع إِلاخ).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي (م).

١٦٧٠- وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُفْتَحِمَ<sup>(١)</sup> عَلَيَّ، فَأَمْرَهَا فَتَحَوَّلَتْ (م، ن).

١٦٧١- وَعَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، فَأَخَذَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ كَمَا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: وَيَلَاكُ تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا؟ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تَدْرِي لَعَلَّهَا حَقِظَتْ، أَوْ نَسِيتْ (م).

(١) أي: يُدْخِلُ.

(٢) أي: رَمَاهُ.

١٦٧٢- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: أَرْسَلَ  
 مَرْوَانَ قَيْصَةَ بِنَ ذُوَيْبِ إِلَى فَاطِمَةَ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ  
 أَبِي حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَعْضِ الْيَمَنِ، فَخَرَجَ مَعَهُ زَوْجُهَا، فَبَعَثَ إِلَيْهَا  
 بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا، وَأَمَرَ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالْحَارِثَ بْنَ  
 هِشَامٍ أَنْ يُنْفِقَا عَلَيْهَا، فَقَالَا: لَا وَاللَّهِ، مَا لَهَا نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
 حَامِلًا، فَأَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا».  
 وَأَسْتَأْذِنْتُهُ فِي الْإِنْتِقَالِ فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ أَتَقْبَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟  
 فَقَالَ: «عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». وَكَانَ أَعْمَى تَضَعُ ثِيَابَهَا عِنْدَهُ،  
 وَلَا يُبْصِرُهَا، فَلَمْ تَرَلْ هُنَاكَ حَتَّى مَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَلْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ  
 أَسَامَةَ، فَرَجَعَ قَيْصَةَ إِلَى مَرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانَ:  
 لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، فَسَتَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا  
 النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا ذَلِكَ: بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ  
 اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ حَتَّى قَالَ: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ  
 اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ فَأَيُّ أَمْرٍ يُحْدِثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ (حم،  
 ن، د، م بمعناه).

قال أبو محمد: ليس في هذا الحديث ما يشكل على ما قلته قبل  
 قليل في المطلقة ثلاثاً، وأبوه لا نص صريحاً على وجوب العدة  
 عليها، وليس في الحديث إلا أن النبي ﷺ أذن لها بالانتقال،  
 ولم يسم لها عدة، ولا جاء في كلامه لفظ العدة، وإنما هو من  
 كلام الراوي، وليس فيه - أيضاً - قدر العدة، ولا ننكر أن  
 ما يُسمى الاستبراء بحيضة عدة. وسيأتي في حديث المختلعة أن  
 النبي ﷺ أمرها أن تعتد بحيضة.

وأجمعوا على أن النفقة واجبة للمطلقة طلاقاً بائناً إذا كانت حاملاً<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من لزمته نفقة؛ فقد لزمته كسوة المنفق عليه وإسكانه<sup>(٢)</sup>.

### النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ

وقال سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِزُوهُنَّ لِيضْحَبْنَ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَنْتُمْ يُبْتِغُونَ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَسُدِّضِعْ لَهُ أُخْرَىٰ ﴿٦﴾﴾ [الطلاق].

١٦٧٣ - عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: آتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ زَوْجِي فَلَانًا أُرْسِلَ إِلَيَّ بِطَلَاقٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَهُ النَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى فَاَبَؤُا عَلَيَّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أُرْسِلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِيَزَوِّجَهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» (ن، حم).

وأجمع أهل العلم على أن للمطلقة التي يملك الزوج رجعتها السكنى والنفقة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه يلزم الرجل في النفقات ما يرفع الجوع من قوت البلد الذي هو فيه، ومن الكسوة ما يطرد البرد، وتجاوز فيه الصلاة<sup>(٤)</sup>.

(١) الطحاوي في (شرح معاني الآثار ٣/٧٢)، الاستذكار ١٨/٦٨، ٦٩.

(٢) مراتب الإجماع (١٤٢).

(٣) الإشراف (الإفناع ٣/١٣٢٩)، مراتب الإجماع (١٣٧)، التمهيد لابن عبد البر (١٤٩/١٩).

(٤) مراتب الإجماع (١٤٢).



واتفقوا على أن ذلك يلزم الإجماع والصغير في أموالهما<sup>(١)</sup>.

### استبراء الأمة إذا ملكت

١٦٧٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبِيِ  
أَوْطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَحِيضَ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ  
حَيْضَةً» (حم، د).

قال ابن تيمية: المسبية ليس عليها إلا الاستبراء باتفاق المسلمين<sup>(٢)</sup>.  
وقال: والجارية إذا ملكت لم يلزم إلا استبراء واحد، وإن تعدد  
الواطؤون لها<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: إذا كان الحيضة من أجل معرفة براءة الرحم من  
الحمل، وعرف من طريق أخرى، كالتحليل، فهو في معناه،  
ولا فرق.

(١) مراتب الإجماع (١٤٢).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١١/٣٣).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤٦/٣٢).

## الرُّطَابُ (١)

## عَدَدُ الرُّضَعَاتِ الْمُحْرَمَةِ

وقال سبحانه وتقدس: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّيْلِ أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]..

١٦٧٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانِ» (ع [الأخ]).

١٦٧٦- وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: «أَتُحْرَمُ الْمَصَّةُ؟ فَقَالَ: «لَا تُحْرَمُ الرُّضْعَةُ وَالرُّضَعَتَانِ، وَالْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانِ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ»<sup>(٢)</sup> وَلَا الْإِمْلَاجَتَانِ (م، حم).

١٦٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ (م، ن، د).

قال ابن تيمية: إذا ارتضع الطفل من امرأة خمس رضعات في الحولين قبل الفطام = صار ولدها باتفاق الأئمة، وصار الرجل الذي در اللبن بوطته أباً لهذا المرتضع باتفاق الأئمة<sup>(٣)</sup>.

(١) يقال: الرضاع والرضاعة بالفتح، ويكسران.

(٢) المصّة.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١/٣٤).

## رَضَاعُ الْكَبِيرِ

وقال عزّ من قائل: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقال عزّ شأنه: ﴿وَفَصَلِّ لِحَوْلِي فِي الْبُرُوقِ﴾ [القمان: ١٤].

١٦٧٨- عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعُلَامُ الْأَيْفَعُ<sup>(١)</sup> الَّذِي مَا أَحْبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ وَقَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ» (م، حم).

١٦٧٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُجْرَمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ<sup>(٢)</sup> الْأَمْعَاءَ فِي الشَّدْيِ<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» (ت) وصححه<sup>(٤)</sup>.

١٦٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ» (قط، وفيه مقال).

١٦٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟». قُلْتُ: أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ.

(١) اليافع الذي شارف الاحتلام.

(٢) أي: وسعها.

(٣) أي: في زمن الرضاع.

(٤) قال في (نيل الأوطار): «أخرجه أيضًا الحاكم وصححه، وأُجِّلَ بالانقطاع»

لأنه من رواية فاطمة بنت المنذر بن الزبير الأسدية، عن أم سلمة، ولم تسمع منها شيئًا لضغر سنّها إذ ذاك».

قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَنْظِرُنَا مِنْ إِخْوَانِكُنَّ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ» (عِلاَّت).

وعامة الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار على أن حرمة الرضاع تثبت بإرضاع من له دون ستين، إلا عائشة فإنها فقالت: تثبت حرمة الرضاع بإرضاع البالغ كما ثبتت برضاع الطفل، وبه قال داود. وقال أبو حنيفة: تثبت الحرمة بإرضاع من له ستان ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين، وفي رواية عن مالك له ستان وأيام<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: الظاهر أن الرضاع المحرم هو رضاع الصغير مطلقاً، ولو تجاوز الحولين إلى أن يُقَطَّم، وأما رضاع الكبير من المرأة فمعاذ الحق أن يبيح الشارع الحكيم أن يلتقم أجنبي ثدي امرأة أجنبية حتى يشبع!! خمس مرات، وأما من يحتال على ذلك بحلب لبن المرأة في إناء ليشره الرجل فهذا ليس برضاع، لا في اللغة ولا في الشرع. والله أعلم بحقيقة خبر سالم، وأدنى أحواله أن يقال: هو حالة خاصة.

### يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

١٦٨٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنِهِ حَمْرَةً، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَتُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ». وَفِي لَفْظِهِ: «مِنَ النَّسَبِ» (ق).

١٦٨٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أفلحَ أَخَا القُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَيَّتُ أَنْ أَدِّنَ لَهُ؟ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدِّنَ لَهُ (ع).

(١) شرح صحيح مسلم، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٤٦٥).

قال ابن تيمية: ولا فرق باتفاق المسلمين بين أولاد المرأة الذين رضعوا مع الطفل، وبين من وُلد لها قبل الرضاعة وبعد الرضاعة<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن الرضاع الذي ليس رضاع ضرار، أو قُصد به إيقاع التحريم يحرم منه ما يحرم من النسب<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا أن أم الزوجة من الرضاعة بمنزلتها من الولادة، وأن ابنتها من الرضاعة كابنتها من الولادة ولا فرق، وكل ذلك في التحريم خاصة<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبي ذئب: إرضاع الضرار لا يحرم، وهو الذي قصد به الإضرار.

### شهادة المرأة الواحدة بالرضاع

١٦٨٤- عَنْ عُقَيْبِ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ، فَجَاءَتْ أُمَّهُ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَعْرَضَ عَنِّي، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ ﷺ: «وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتْكُمْ؟» فَنَهَاهُ عَنْهَا (خ، حم).

وفي رواية: «دَعَهَا عَنْكَ» (خ، حم، ن، ت).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٣/٣٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٠).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٢١).

### النَّفَقَاتُ

#### نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ

وقال سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

١٦٨٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ» (م، حم).

١٦٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا». قَالَ رَجُلٌ: عِنْدِي دِينَارٌ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرَ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرَ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرَ. قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ». قَالَ: عِنْدِي دِينَارٌ آخَرَ. قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ» (حم، ن، د)، وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجَةِ.

قال في (المتقى): واحتج به أبو عبيد في تحديد الغنى بخمسة دنانير ذهباً، تقويةً بحديث ابن مسعود في الخمسين درهماً.

وقد أجمع أهل العلم أن للمطلقة التي يملك زوجها الرجعة: السكنى والتفقة<sup>(١)</sup>.

وانفقوا على أن من لزمته نفقة زوجة أو والدين أو غيرهم، فقد لزمته كسوة المنفق عليه، وإطعامه. وهو بالنسبة إلى الطعام

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

ما يدفع الجوع من طعام البلد، وبالنسبة إلى الكسوة ما يدفع البرد وتجاوز فيه الصلاة<sup>(١)</sup>.

والنفقة على عيال المريض من رأس ماله، مبات أو عاش بإجماع جميع أهل الإسلام<sup>(٢)</sup>.

### مُرَاعَاةُ حَالِ الزَّوْجِ فِي النَّفَقَةِ

وقال سبحانه: ﴿لِنُنْفِقَ ذُرْسَعًا مِّنْ مَّعْرُوفٍ وَمَنْ قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَقَالًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾﴾ [الطلاق].

١٦٨٧- عَنْ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي نِسَائِنَا؟ قَالَ: «أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ، وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ، وَلَا تُقَبِّحُوهُنَّ» (د).

### مَتَى يَجُوزُ أَنْ تَأْخُذَ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا؟

وقال سبحانه: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤].

١٦٨٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ هِنْدًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُقْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَكَيْسٌ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» (ق).

ولا خلاف أن حفظ الزوجة لمال زوجها فرض<sup>(٣)</sup>.

(١) مراتب الإجماع، المعنى، شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٢٦/٢).

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ٩٩٤/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٥٢٦/١).

هَلْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْفِرَاقَ إِذَا أُعْسِرَ الزَّوْجُ؟

وقال الله جلّ شأنه: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

١٦٨٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُتَّقَى عَلَى امْرَأَتِهِ، قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا» (قط) (١).

أجمع أهل العلم أنه يجوز الإبقاء على الزوجية حال إعاصار الزوج بالنفقة إذا رضيت الزوجة بذلك (٢).

التَّفَقُّةُ عَلَى الْقَرِيبِ وَمَنْ قَدِمَ إِلَيْهِ

وقال سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

١٦٩٠- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارَبِيِّ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمَيْمَنَةِ يَخْطُبُ النَّاسَ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِيِّ الْعُلْيَا، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ: أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتِكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» (ن).

وتلزم المرأة بنفقة القريب كما يلزم الرجل، إلا أن نفقة الولد لا تجب على المرأة ما دام الأب قادرًا عليها، وهذا عمل جميع أهل الإسلام قديمًا وحديثًا (٣).

وانعقد الإجماع على أنه يجب على الولد المؤسر نفقة أبويه المعسرين اللذين لا كسب لهما ولا مال (٤).

(١) الحديث رده أبو حاتم بطلط أحد رواه.

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٢٨/٢).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١١٢٩/٢).

(٤) المغني، مراتب الإجماع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٣٠/٢).



وعلى الوازث نفقة مورثه بقدر ميراثه، وهو قول عمر وزيد، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة<sup>(١)</sup>.

### مَنْ أَحَقُّ بِكَفَالَةِ الطِّفْلِ

وقال جل شأنه: ﴿لَا تَضَارَّ وِلْدَةً بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودًا لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

١٦٩١- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: أَنَّ ابْنَةَ حَمْزَةَ اخْتَصِمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَزَيْدٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا هِيَ ابْنَةُ عَمِّي. وَقَالَ جَعْفَرٌ: بِنْتُ عَمِّي وَخَالَتَهَا تَحِي. وَقَالَ زَيْدٌ: ابْنَةُ أَخِي. فَقَضَىٰ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِخَالَتِهَا، وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» (ق).

١٦٩٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَآءٌ، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَتُدْبِي لَهُ سِقَاءٌ، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» (حم، د، ك).

١٦٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ (حم، ت، ه).

وفي رواية: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَنِي أَبِي عَيْبَةَ، وَقَدْ تَقَعْنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَهْمَا عَلَيْهِ». فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقِنِي فِي وَكَلْدِي؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدَيْهِمَا سِثْتَ». فَاخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ، فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ (ن، د).

(١) المحلي (موسوعة الإجماع ٢/١١٣٠).

١٦٩٤ - وَعَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ جَدِّهِ: أَنَّ جَدَّهُ أَسْلَمَ وَأَبَتْ أُمْرَأَتُهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَجَاءَ بَابِنَ لَهُ صَغِيرٌ لَمْ يَبْلُغْ، قَالَ: فَاجْلَسَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَبَ هَاهُنَا وَالْأُمَّ هَاهُنَا، ثُمَّ خَيْرَهُ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَبِيهِ» (حم، ن). وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ الْوَلَدَ أَنْشَى.

قال ابن تيمية: الحديث الوارد في تخيير الجارية ضعيف<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء على أنه إذا افترق الزوجان ولهما طفل، ذكراً كان أو أنثى، فأمه أولى الناس بكفالاته إذا كملت الشرائط فيها<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمّد: من شرائط ذلك: أن تكون سالحة، وأن لا تنكح.. ودلت التجارب على أن بقاء الولد ذكراً أو أنثى عند الأم أولى من ذهابه إلى الأب، في الغالب.

وأجمعوا على أن الأب أولى من الخالة بالحضانة<sup>(٣)</sup>.

ولا يُعلم خلاف بين الصحابة على أن الغلام إذا بلغ سبع سنين، وليس بمعتوه، فإنه يُخَيَّرُ بين أبويه إذا تنازعا فيه، فمن اختاره منهما؛ فهو أولى به<sup>(٤)</sup>.

النَّفَقَةُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالْخَدَمِ وَالرَّقِيقِ بِهِمْ

وقال سبحانه: ﴿فَاتِّبِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ﴾

[الروم: ٣٨].

١٦٩٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ» (م، حم).

(١) مجموع الفتاوى (١١٠/٣٤).

(٢) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٦٢).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٦٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٦٣).

١٦٩٦- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هُمْ إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ<sup>(١)</sup>، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَكَلِّبْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ؛ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ» (ق).

١٦٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَتَوَلَّهْ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ وَلِيُّ حَرَّةٍ وَعِلَاجَةٌ» (ع).

قال ابن تيمية: يجب على الرجل أن ينفق على ولده وبهائمه وزوجته بإجماع المسلمين، ونفقته على نفسه أوجب<sup>(٢)</sup>.

وأجمع العلماء على أنه يجب إطعام الرقيق وكسوته مما يأكل أمثاله، ويلبسون. ويستحب للسيد أن يطعم عبده مما يأكل، وأن يلبسه مما يلبس. واتفقوا على أنه يلزم السيد أن يسكن عبده وأمه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن نفقة العبد والأمة إذا لم يكن لهما صنعة يكتسبان منها واجبة على السيد. واتفقوا على أن ذلك يلزم السيد الصغير والأحمق في أموالهما<sup>(٤)</sup>.

(١) الخَوْل: حَسَمَ الرَّجُلُ وَأَتْبَاعَهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٥٣٥/٨).

(٣) فتح الباري عن ابن المنذر، مراتب الإجماع، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عن ابن المنذر والمهدي (موسوعة الإجماع ٤٦٨/١).

(٤) مراتب الإجماع، المنهي، نيل الأوطار عن المهدي وغيره (موسوعة الإجماع ٤٦٨/١).

## الخلع

متى يكون الخلع وعوضه وما عدته ؟

وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١٦٩٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَّاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ، وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً» (خ، ن).

١٦٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ (د، ت).

١٧٠٠- وَعَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ (ت).

وقد حكي الإجماع عن الصحابة على أنه ليس على المختلعة إلا الاستبراء بحیضة<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ومع هذا الإجماع المحكي، فقد ذكر الترمذي في (سننه): أن أكثر أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم يقولون: عدة المختلعة هي عدة المطلقة<sup>(٢)</sup>. وقد نصير القول بأنه ليس بإطلاق العلامة ابن الوزير نصراً مؤزراً.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١٠/٣٢).

(٢) سنن الترمذي (٤٩٢/٣).

وأجمع جمهور العلماء على أن الخلع والفدية والصلح جائز بين الزوجين في قطع العصمة بينهما، وأن ما أعطته على ذلك حلال إذا كان على مقدار الصداق فما دونه، وكان من غير إضرار منه بها، ولا إساءة إليها، إلا بكر بن عبد الله المزني، فإنه شدّ، فقال: لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً على حال<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا سبيل للخلع على زوجته، وأنها أملك بنفسها<sup>(٢)</sup>.

ولم يختلف أهل العلم في أن الخلع يحصل به البينة، ولا ميراث فيه بينهما<sup>(٣)</sup>.

واتفق الفقهاء على أن الخلع يصح من الأجنبي<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الزوج إذا أضرّ بزوجه ظلماً أنه لا يأخذ منها شيئاً على مفارقتها أو طلاقها<sup>(٥)</sup>.

والخلع بأكثر من الصداق صحيح، وهو قول عثمان وابن عباس وابن عمر، ومثل هذا يشتهر فلم ينكر، فيكون إجماعاً، وروى عن علي أنه لا يأخذ أكثر مما أعطاهما، ولم يصح ذلك عنه<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد: بهذه الإجماعات مع التصوص السابقة يتبين أن الخلع فسخّ وليس بطلاق، وأنه لا توارث بينهما، وهو الحق.

(١) الاستذكار (١٧/١٧٥)، المغني، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٩٣/١).

(٢) الإنباه (الإقناع ٣/١٢٨٠).

(٣) الاستذكار (٢٧/١٨٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٣/١٥٥).

(٤) النكت (الإقناع ٣/١٢٧٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٣٠).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٣٩٤/١).

## الظهار

وقال سبحانه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكَى إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ نَحْوَ رُكْمًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ①﴾ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْتَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ② وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا ذَلِكَ نُفُوعٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ بِاللَّهِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ③ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ سَيِّئًا يَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ④﴾ [المجادلة].

١٧٠١ - عَنْ سَلْمَةَ بِنْتِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: كُنْتُ امْرَأً قَدْ أُوتِيَتْ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ مَا لَمْ يُؤْتِ غَيْرِي، فَلَمَّا دَخَلَ رَمَضَانَ ظَاهَرْتُ مِنْ امْرَأَتِي حَتَّى يَتَسَلَّخَ رَمَضَانُ فَرَقًا<sup>(١)</sup> مِنْ أَنْ أُصِيبَ فِي لَيْلَتِي شَيْئًا، فَأَتَتَايَ<sup>(٢)</sup> فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُدْرِكَنِي النَّهَارُ، وَأَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَنْزِعَ، فَيَتِمَّا هِيَ تَخْدُمُنِي مِنَ اللَّيْلِ؛ إِذْ تَكَشَّفَ إِلَيَّ مِنْهَا شَيْءٌ، فَوُتِبْتُ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ غَدَوْتُ عَلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ خَبْرِي، وَقُلْتُ لَهُمْ: انْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِأَمْرِي، فَقَالُوا: وَاللَّهِ لَا تَفْعَلِ، نَتَخَوَّفُ أَنْ يَنْزَلَ فِيْنَا قُرْآنٌ، أَوْ يَقُولَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَةً يَنْقَى عَلَيْنَا عَارَهَا، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ، وَأَصْنَعِ مَا بَدَأَ لَكَ. فَخَرَجْتُ حَتَّى أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ خَبْرِي، فَقَالَ لِي: «أَنْتَ بِذَاكَ؟». فَقُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ. فَقَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟». قُلْتُ: أَنَا بِذَاكَ. فَقَالَ: «أَنْتَ بِذَاكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، هَا أَنَا ذَا، فَاْمْضِ فِي حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَنَا صَابِرٌ لَهُ. قَالَ: «أَعْتَقِ رَقَبَةً».

(١) خوفًا.

(٢) الشايح: الوقوع في الشر من غير فكرة وروية، والمتابعة عليه.

فَضَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي بِيَدِي، وَقُلْتُ: لَا - وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ - مَا أَصَبِحْتُ أَمْلِكُ غَيْرَهَا. قَالَ: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي إِلَّا فِي الصَّوْمِ؟ قَالَ: «فَصَدَّقْ». قَالَ: قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَقَدْ بَتْنَا لَيْلَتَنَا وَحَشْنَا<sup>(١)</sup> مَا لَنَا عَشَاءٌ. قَالَ: «اذهبْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ، فَقُلْ لَهُ فليَدْفَعْهَا إِلَيْكَ، فَأَطْعِمْ عَنْكَ مِنْهَا وَسَقًا مِنْ تَمْرٍ سِتِّينَ مِسْكِينًا، ثُمَّ اسْتَعِينْ بِسَائِرِهِ<sup>(٢)</sup> عَلَيْكَ وَعَلَى عِيَالِكَ». قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضِّيْقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّعَةَ وَالْبَرَكَةَ، وَقَدْ أَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ فَادْفَعُوهَا إِلَيَّ، قَالَ: فَادْفَعُوهَا إِلَيْهِ (حم، د، ت) (٣).

١٧٠٢ - وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ، قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ» (ت، هـ) (٤).

١٧٠٣ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ مِكَتَلًا فِيهِ خَمْسَةٌ عَشَرَ صَاعًا، فَقَالَ: «أَطْعِمُهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَذَلِكَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا» (قط، ت، بمعناه).

١٧٠٤ - وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، قَالَتْ: ظَاهَرَ مِنِّي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَشْكُو إِلَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَادِلُنِي فِيهِ، وَيَقُولُ: أَتَقِي اللَّهَ، فَإِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ، فَمَا بَرِحَ حَتَّى تَزَلَ

(١) يقال: رجلٌ وحشٌ بالسكون: إذا كان جائعًا لا طعام له، وقد أوحش: إذا جاع.

(٢) بياقيه.

(٣) وقد أهله عبد الحق بالانقطاع، وأن سليمان بن يسار لم يُدرك سلمة، وقد حكى

ذلك الترمذي عن البخاري، وفي إسناده أيضًا: محمد بن إسحاق، وقد عنونه.

(٤) هو من رواية سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر، قال البخاري في (حلل الترمذي (١٧٥): «هذا حديث مرسل، لم يُدرك سليمان بن يسار سلمة بن صخر».

الْقُرْآنُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ إِلَى الْقَرَضِ، فَقَالَ: «يُعْتَقُ رَقَبَةً». قَالَتْ: لَا يَجِدُ. قَالَ: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَتْ: فَأَتَيْتِ سَاعَتِيذَ بَعْرَقٍ <sup>(١)</sup> مِنْ تَمْرٍ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَتَيْتِ سَاعِيئَهُ بَعْرَقٍ آخَرَ. قَالَ: «قَدْ أَحْسَنْتِ، أَذْهَبِي فَأَطْعِمِي بِهِمَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ». وَالْبَعْرَقُ سِتُونَ صَاعًا (د) <sup>(٢)</sup>.

من لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره بلا خلافٍ يُعلم <sup>(٣)</sup>.

قال ابن تيمية: كفارة الظهار أن يعتق رقبة، فإذا لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا، وإذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين <sup>(٤)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن صريح الظهار أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي <sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الظهار يكون بقوله: أنت علي كظهر خالتي وعمتي كما يكون بالأم، إلا الشافعي فإنه قال: ليس إلا بالأم خاصة <sup>(٦)</sup>.

(١) العرق: السقيفة المنسوجة من الخوص وغيره قبل أن يجعل منه الزيتيل أو الزيتيل نفسه.

(٢) إسناده ضعيف؛ لأن فيه: معمر بن عبد الله بن حنظلة، مجهول، لم يرو عنه إلا محمد بن إسحاق.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٧/٣٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٤٦/١٧)، والموضح (الإقناع ١٣٤٣/٣).

(٦) النوادر (الإقناع ١٣٤٢/٣).



قال أبو محمد: وكذلك قال أهل الظاهر.

وأجمعوا على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً بمجرد ذلك<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه من لم يحرم امرأته ولا مثلها بشيء من كل ما يحرم على المسلم أي كان، ولا تمادى في إيلائه = أنه غير مظاهر<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الظهار يقع من العبد<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن كفارة الظهار تجب بشرطين: الظهار والعود<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: واختلفوا في المراد بالعود الذي جاء في آية الظهار «ثم يعودون لما قالوا»، فقيل: العود لما قاله من الظهار، أي: أن يُظاهر مرة أخرى، وقيل: أن يرجع عن مظاهرتة، وهو قول الأكثر، وكلاهما محتمل، والحديث يؤيد ما قاله الأكثرون.

وأجمعوا على أن من وجب عليه كفارة فأعتق عنها رقية مؤمنة = أن ذلك يجزئ عنه<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن الحرّ الواجد لرقبة مؤمنة سليمة بالغة، ليست ممن تعتق عليها إن ملكها، ولاهي من المكاتبين، ولا من

(١) فتح الباري عن الخطابي (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤٧).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٤٦/١٧)، فتح الباري عن ابن

بطال (موسوعة الإجماع ٧٧٦/٢).

(٤) النكت، الإيضاح (الإقناع ٣/١٣٤٣، ١٣٤٤).

(٥) الإشراف (الإقناع ٣/١٣٤٤).

المُدبّرين، ولا أمّ ولد، ولا فيها شرك = لا يجزئه صومٌ ولا إطعام<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من عجز عن رقبة أيّ رقبة كانت؛ فلا يجزئه إلا الصوم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من صام بعض الشهرين ثم قطعه من غير عذر: أن عليه أن يستأنف<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من صام بالأهلة أن صوم شهرين متتابعين يجزئ، كانت ثمانية وخمسين، أو تسعة وخمسين يوماً<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من صام بغير الأهلة أن صوم ستين يوماً يجزئ عنه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن من صام شهراً عن ظهاره، ثم جامع نهاراً عامداً: أنه يبتدىء الصوم<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن كفارة العبد المجمع عليها: الصوم، واختلفوا في العتق والإطعام<sup>(٧)</sup>.

واتفقوا على أن المظاهر إن لم يمسّ بشيء من جسمه كله شيئاً من جسم زوجته التي ظاهر منها حتى يكفّر = أنه قد أدى ما عليه،

(١) مراتب الإجماع (١٤٦).

(٢) مراتب الإجماع (١٤٦).

(٣) الإجماع (١١٩).

(٤) الإجماع (١٢٠).

(٥) الإجماع (١٢٠).

(٦) الإجماع (١٢٠).

(٧) الاستذكار (١٧/١٤٦).

واثقفوا على أن وطء المظاهر للتي ظاهر منها حرامٌ قبل كفارة الظهار، وعلى أنه حلالٌ بعدها<sup>(١)</sup>.

وإن وطئ غير المرأة التي ظاهر منها ليلاً = لم ينقطع التسابع في الصيام بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

وإذا ظاهر من نسائه الأربع بلفظ واحد، فقال: أنتن عليّ كظهر أمي = فليس عليه أكثر من كفارة، وذلك بلا خلاف يُعرف بين الصحابة<sup>(٣)</sup>.

مَنْ حَرَّمَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ

وقال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلِغِي مَرَضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٢) [التحریم].

١٧٠٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِيهَا يَمِينٌ يَكْفَرُهَا، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] (ق).

١٧٠٦- وَعَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَّةٌ يَطْوُهَا، فَلَمْ تَزَلْ بِهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا عَلَيَّ

(١) مراتب الإجماع (١٤٧)، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٧٧٧/٢، ٧٧٨).

(٢) بداية المجتهد، مراتب الإجماع، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩٣٤/٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٩٣٤/٢).

نَفْسِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إِلَى  
آخِرِ الْآيَةِ (ن).

## الطلاق

وقال سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ قَامُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٧﴾﴾ [البقرة: ٢٢٦-٢٢٧].

١٧٠٧- عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ مَسْرُوقٍ، عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ الْكِفَارَةَ» (ت، هـ، بسند ضعيف)، وذكر (ت): أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلًا، وَأَنَّهُ أَصَحُّ.

١٧٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ، يَعْنِي: الْمُؤَلِّي (خ)، وَقَالَ: وَيُذَكَّرُ ذَلِكَ عَنْ عُمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ، وَأَثْنِي عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٧٠٩- وَعَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمُؤَلِّيَ <sup>(١)</sup> (شافعي، قط).

قال ابن تيمية: الإيلاء، هو: الحلف والقسم. والمراد بالإيلاء هنا: أن يحلف الرجل أن لا يطأ امرأته، وهو إذا حلف بما عقده بالله كان مؤلياً <sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن كل يمين منعت جماعاً: أنها إيلاء، وأن النفيء: الجماع، ما لم يكن له عذر <sup>(٣)</sup>.

(١) أي: يطلبون منه أن يقف عن الإيلاء، إما أن يفيء، وإما أن يطلق.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٣/٣٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١١٨)، الاستذكار (١٧/١٠١)، الإيضاح، الإنباه (الإقناع ١٣٣٧/٣).

واتفقوا على أن الحالف بالله عز وجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر قد آلى، ويجري عليه أحكام الإيلاء<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب طلاقاً، ولا كفارة، ولا مطالبة بالفيئة، وأنه لا يقع على المولي طلاق قبل أربعة أشهر<sup>(٢)</sup>.

وأجمع الفقهاء أنه إذا وقع الطلاق بعد الأربعة الأشهر فإنها تعد عدة المطلقة، إلا جابر بن زيد، فإنه يقول: لا تعد إذا كانت قد حاضت ثلاث حيض في الأربعة الأشهر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: ما قاله جابر بن زيد محض عقل لم ينظر إلى قول الله تعالى في الإيلاء: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧-٢٢٨].

وأجمعت الأمة على ارتفاع حكم الإيلاء في الأمة<sup>(٤)</sup>.

وجمهور العلماء على أن المولي إذا فاء بالوطء، وحنث نفسه؛ فعليه الكفارة، إلا رواية عن إبراهيم والحسن، أنهما قالوا: لا كفارة عليه إذا فاء؛ لأن الله غفر له، ورحمه<sup>(٥)</sup>.

(١) الإنباه (الإقناع ٣/١٣٣٣)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٥).

(٢) شرح صحيح مسلم للنسوي (٦/٢٧٩)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٨٣/٢٨، ٥٢/٣٣).

(٣) الاستذكار (٩١/١٧).

(٤) الاستذكار (١٧/١٤٠).

(٥) الاستذكار (١٧/١٠٢)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٢٥).

## النَّعَانُ

وقول الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْدِهِمْ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٩﴾﴾ [النور].

١٧١٠- عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَالِدَ بِالْمَرْأَةِ (ع).

١٧١١- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتْلَعَيْنَانِ أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْتَع؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي سَأَلْتِكَ عَنْهُ أُبْتَلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي (سُورَةِ النُّورِ): ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعَّظَهَا، وَذَكَرَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاَهَا، فَوَعَّظَهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَقَالَتْ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنَّهُ لَكَاذِبٌ. فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَمِيسَةَ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ

إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تُنَى بِالْمَرَأَةِ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا (ق).

١٧١٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي عَجْلَانَ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنْ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ تَائِبٍ» ثَلَاثًا (ق).

١٧١٣- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عُويْمِرَ الْعَجْلَانِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؛ أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ، أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعَا قَالَ عُويْمِرُ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا. فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: فَكَانَتْ سِنَّةَ الْمُتَلَاعِنِينَ (ق).

وأجمع أهل العلم على أن اللعان ثابتٌ ومشروعٌ بين الزوجين بالإجماع<sup>(١)</sup>، ولا لعان بين غير الزوجين بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الملاعنة لا تكون إلا عند السلطان<sup>(٣)</sup> ولا يكون إلا في المسجد الذي تجمع فيه الجمعة<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد، شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩٥٨/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٩٥٩/٢).

(٣) الاستذكار (٢٠٧/١٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩١/٦).



واتفقوا على أن الزوج الصحيح عقد الزواج، الحر المسلم العاقل البالغ، الذي ليس بسكران ولا محدود في قذف، ولا أخرس، ولا أعمى، إذا قذف بصريح الزنا زوجته العاقلة البالغة المسلمة الحرة، التي ليست محدودة في زنا ولا قذف ولا خرساء، وقذفها وهي في عصمته بزنا، ذكر أنه رآه منها بعد نكاحها لها مُختارة للزنا غير سكرى، وكان الزوج قد دخل بها ووطئها، أو لم يدخل بها ثم لم يطأها، بعد ما ذكر من اطلاعه على ما اطلع، ولم يُطلقها بعد قذفه لها، ولا ماتت ولا ولدت ولا اتضح نكاحها = فإن اللعان بينهما واجب<sup>(١)</sup>

وقال ابن عبد البر: وقد أجمعوا على أن الأعمى يُلاعن إذا قذف امرأته، ولو كانت الرؤية من شرط اللعان ما لاعن الأعمى<sup>(٢)</sup>.

وقال: وأجمع العلماء على أن لا لعان بين الأمة وسيدها<sup>(٣)</sup>.

### لا يَجْتَمِعُ الْمُتْلَاعِنَانِ أَبَدًا

قال أبو محمد: هذا ما دلت عليه آيات الملاعنة؛ لأن أحدهما ملعون أو مغضوب عليه، وكلاهما مطرود، ولا يُجمع بين من طرد ومن لم يُطرد.

١٧١٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتْلَاعِنَيْنِ: «حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٤٤).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٢٠٧/٦).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٤٧/١٥).

عَلَيْهَا. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا» (ق).

١٧١٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْمُتْلَاعَيْنِ: فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: «لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» (قط) (١).

١٧١٦- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: مَضَتِ السَّنَةُ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ الْمُتْلَاعَانِ (قط):

واتفق العلماء على أن نفي الولد عن أبيه بعد تمام اللعان، ووقوع الفرقة بين الزوجين أبداً (٢).

واتفقوا على أن الزوج إن أكذب نفسه حُدد، ولحقه الولد، ولم يتراجعا بلا خلاف (٣).

### إِجَابُ الْحَدِّ بِكَذْفِ الزَّوْجِ وَأَنَّ اللَّعَانَ يُسْقِطُهُ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَئِيَّا تَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾﴾ [النور: ٤]، هذا في حدِّ الكذب، وأما إسقاطه فباللعان كما دلَّت آيات اللعان المذكورة آنفاً.

١٧١٧- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكِ بْنِ سَجْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلِيًّا

(١) في إسناده: عياض بن عبد الله الفهري، فيه لين.

(٢) الموضح (الإقناع ٣/١٣٦٠)، الاستذكار (١٧/٢٣١).

(٣) الاستذكار (١٧/٢٣٢).

امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ؟ فَجَعَلَ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ».. فذكر حَدِيثَ اللَّعَانِ (خ).

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا قذف زوجته قبل أن يدخل بها: أنه يلاعنها<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الزوجة إذا جاءت بولدٍ، فقذفها بالزنى ساعة ولادتها، أنه يلاعن إن لم يأت بأربعة شهداء<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف في أن أحد الزوجين إن نكل عن الإيمان في اللعان، فإن عليه بنكوله الحد<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن اللعان يُسقط الحدَّ عن الزوج<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا قذف امرأة، ثم تزوج بها: أنه يُحدُّ ولا يُلاعن<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الصبي إذا قذف امرأته: أنه لا يضر، ولا يُلاعن<sup>(٦)</sup>.

مَنْ رَمَى زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ

قال أبو محمد: ليس في آيات اللعان أنه يُحدُّ، ولم يذكر سوى الملاءعة.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٢٠)

(٢) الموضح (الإقناع ١٣٥٦/٣).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٩٦٠/٢)، وخالف في هذا أبو حنيفة، فقال: يحبس حتى يلاعن، ولا يحد. انظر: النوادر (الإقناع ١٣٥٩/٣).

(٤) الاستذكار (١٢٥/٢٤).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٢١).

١٧١٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبِرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوْلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قِيلَ: فَلَاعَنَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ سَبْطًا»<sup>(١)</sup> قَضِيءَ الْعَيْنَيْنِ<sup>(٢)</sup> فَهُوَ لِهِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمْسَ السَّاقَيْنِ<sup>(٣)</sup> فَهُوَ لِشْرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ. قَالَ: فَأُبَيِّنُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمْسَ السَّاقَيْنِ (م، حم، ن).

وأجمع أهل العلم على أن من قذف زوجته برجلٍ سمّاه ثم لا عن وذكره في لعانه، أنه لا حدّ عليه لقذف ذلك الرجل<sup>(٤)</sup>.

إِذَا رَمَى زَوْجَتَهُ بِالْحَمَلِ، أَوْ رَمَاهَا ثُمَّ أَنْكَرَ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦].

١٧١٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَ عَلَى الْحَمَلِ (حم).

١٧٢٠- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ، قَالَ: قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ أَنْكَرَ وَلَدَ امْرَأَتِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ بِهِ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وُلِدَ أَنْكَرَهُ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَجَلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً لِفِرْيَتِهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ أَلْحِقَ بِهِ وَكَلَدَهَا (قط)<sup>(٥)</sup>.

(١) مسترسل الشعر.

(٢) فاسد العينين.

(٣) دقيق الساقين.

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٥٣).

(٥) حسن ابن حجر إسناده في (التلخيص ٣/٤٦٣).

واتفق أهل العلم على أن الرجل إذا لاعن امرأته، ونفى ولدها، ثم أكذب نفسه، فعليه الحد، والولد لاحقٌ به<sup>(١)</sup>.

هَلْ تَسْقُطُ نَفَقَةُ الْمَلَاعِنَةِ ؟

١٧٢١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْمَلَاعِنَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ لَا قُوَّةَ لَهَا وَلَا سَكْنَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَقَّى عَنْهَا (حم، د، بسند ض).

قال أبو محمد: المتلاعنان لا رابط بينهما، وحالهما بين لعن وغضب، فلا يـ شيء يتفق الزوج المتلاعن؟

حُكْمٌ مَنْ رَمَى الْمَلَاعِنَةَ، أَوْ غَيْرَ وَلَدَهَا

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفُحْشَةُ فِي الدِّينِ أَمَانُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

١٧٢٢- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِ الْمُتْلَاعِنَيْنِ أَنَّهُ يَرِثُ أُمَّهُ وَتَرِثُهُ أُمُّهُ، وَمَنْ رَمَاهَا بِوَلَدٍ ثَمَانِينَ، وَمَنْ دَعَاهُ وَوَلَدَ زَنَى جُلْدًا ثَمَانِينَ (حم)<sup>(٢)</sup>.

لَا يَتَّهِمُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِذَا جَاءَتْهُ بِوَلَدٍ يُخَالِفُ لَوْنَهُمَا

وقال سبحانه: ﴿بَرِيدٌ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١].

وقال جل شأنه: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦].

(١) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٢/٩٦٠).

(٢) الحديث فيه عننة محمد بن إسحاق، فقد قال فيه: قال: وذكر عن عمرو بن شعيب.

١٧٢٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَزَاةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: وَكَلَدَتِ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ وَهُوَ حَيْثُ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا أَلْوَأَتْهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا. قَالَ: «فَأَتَى أَتَاهَا ذَلِكَ؟» قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ. قَالَ: «فَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ». وَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ (ع).

### الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا لِلزَّانِي

وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ولم يقل: وعلى أبيه أو سيده.

١٧٢٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ<sup>(١)</sup> وَلِلْعَاهِرِ<sup>(٢)</sup> الْحَجَرُ» (ق).  
وَفِي لَفْظٍ ل(لخ): «لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ».

١٧٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي عْتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبَّهُهُ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَّهُهِ، فَرَأَى شَبَّهُهَا بَيْنًا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ». قَالَ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ (ق).

(١) للزوج أو السيد، أي: صاحب الفراش.

(٢) أي: للزاني الخفية والخسران.

وقد أجمع الفقهاء على القول به <sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء أن الحرّة فرأش <sup>(٢)</sup>، وأجمعوا على أن ولد المتزوجة زوجاً صحيحاً، أو فاسداً والزّوج جاهل بفساده، وولد المملوكة ملكاً صحيحاً، أو فاسداً والمالك جاهل بفساده، ولم يكن فيهما شرك في الملك والزّوجية، فإن الولد للاحق بالزوج وبالسيد <sup>(٣)</sup>.

### الْحُبَّةُ فِي الْعَمَلِ بِالْقَافَةِ <sup>(٤)</sup>

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَكِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

١٧٢٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَّ أَنْ مُجْزَرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» (ع).

قال أبو داود: كان أسامة أسود، وكان زيد أبيض.

وأجمع العلماء على أنه لا يحلّ نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة، كالأدمة والسّمرة، ولا في البياض والسّواد، إذا كان قد أقرّ بالوطء، ولم تمضِ مُدَّةُ الاستبراء <sup>(٥)</sup>.

### حَدُّ الْقَذْفِ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوا مَعَهُنَّ جُلُودَهُنَّ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤] إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ <sup>(٥)</sup> [النور].

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٣٦٧).

(٢) الإيجاز (الإقناع ١٣٦٨).

(٣) مراتب الإجماع، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/١١١٧).

(٤) جمع قاف، وهو الذي يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بقريبه.

(٥) فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/١١٢١).

قال أبو محمد: المحصنات هنا وصف للتفوس، كما قال داود الظاهري، أي: التفوس المحصنات، فيشمل الزوجين الذكر والأنثى، وهو كذلك حيث ورد في القرآن الكريم، إلا إذا جاء مقيداً، ودليلي على ذلك قوله جل ذكره: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾، ولا معنى لهذا القيد إلا إخراج الرجال، وأن المحصنات يشمل الذكر والأنثى، وقدره ابن حزم وصفاً للفروج، أي: الفروج المحصنات.

١٧٢٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا أَنْزَلَ عُنْدِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُنْبِرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ، فَضَرَبُوا حَدَّهُمْ (جم، د، ت، هـ).

١٧٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» (ق).

واتفق العلماء على أن من أقر على نفسه بالكذب فيما قذف به غيره، وتاب من ذلك أنه قد تاب، واتفقوا على أن التوبة لا ترفع الحد، وإنما تزيل الفسق<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: الحدُّ حقٌّ للمقذوف، سواء كان قاذفه حراً أو عبداً، كما أن من قذف حراً مسلماً عفيفاً، كمن قذف حرةً مسلمةً عفيفةً بإجماع<sup>(٢)</sup>.

واتفق العلماء على أنه يعتبر لإقامة الحد بعد تمام القذف بشروطه: شرطان؛ أحدهما: مُطالبته المقذوف. الثاني: ألا يثبت الزنى، كما

(١) مراتب الإجماع (٢٢٠)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٥٥).

(٢) الاستذكار (١٢٠/٢٤).



لو لم تكن للقاذف بيّنة على زنى المقدوف، أو لم يقرّ المقدوف به. فإن كان القاذف زوجاً اعتبر شرط ثالث، وهو: امتناعه عن اللّعان<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن القذف الموجب للحدّ عتّى وجهين: أحدهما: رمي المقدوف بالزّنى. والثاني: أن يبقى نسب المقدوف إذا كاثت أمّه حرّة مسلمة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على إيجاب الحدّ على قاذف المحصنة بالزّنى ما لم يأت على صدق ما قال بأربعة شهداء، وأنكرت المقدوفة ما رماها به<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن على الرجل إذا قذف أباه أو جدّاً من أجداده أن عليه الحدّ<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن القاذف واجبٌ جلده بالسوط<sup>(٥)</sup>.

ولم يختلفوا أن من قذف المملوك رجلاً كان أو امرأة، مسلماً كان أو كافراً أنه لا يُحدّ للقذف<sup>(٦)</sup>. ولكنه يُعزّر، وحكي عن داود أنه يُحدّ<sup>(٧)</sup>.

قال أبو محمد: داود أسعد بالدليل.

(١) المغني، بداية المجتهد، المحلى، فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٢) بداية المجتهد، المحلى، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٨٤٩/٤)، المغني، بداية المجتهد، المحلى، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٣٥١/١).

(٤) الإشراف (الإقناع ١٨٤٩/٤).

(٥) النير، اختلاف العلماء (الإقناع ١٨٤٧/٤، ١٨٤٨).

(٦) الاستذكار (١٣١/٢٤).

(٧) شرح النووي، بداية المجتهد، فتح الباري عن المهلب وإسماعيل القاضي، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٣٥٤/١).

وأجمعوا على أن النصراني الحرّ لو قذف المسلم الحرّ: أن عليه ثمانين جلدة<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن العبد القاذف للحرّ يلزمه أربعون جلدة، واختلفوا في أكثر<sup>(٢)</sup>. واتفقوا ألاّ يزيد على الثمانين<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أنه لو قذف رجلٌ خمسةً، فعفا عنه أربعةٌ: أن للخامس الحدّ<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن القاذف ما لم يتب لم تقبل له شهادة<sup>(٥)</sup>.

وصحّ الإجماع المتيقن على أنه لو أن ألفَ عدلٍ قذفوا امرأةً أو رجلاً بالزنى مجتمعين، أو متفرقين: أن الحدّ عليهم كلهم، إن لم يأتوا بأربعة شهداء، لإثبات الزنى، فإن جاءوا بأربعة شهداء سيقط الحدّ عن القذفة<sup>(٦)</sup>.

مَنْ أَقْرَبَ بِالزَّنى بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَاضِيًا لَهَا

وقال الله جلّ شأنه: ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾ (١١) [الطور: ٢١].

١٧٢٩ - عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَزَالٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ حِينَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي زَنَيْتَ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فِيمَنْ؟» قَالَ: بِفُلَانَةٍ. قَالَ: «ضَاجَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «جَامَعْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ (حم، د).

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٥٠)، مراتب الإجماع، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٥٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠)، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٥١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠)، النكت (الإقناع ٤/١٨٤٨).

(٤) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٥٠).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٠).

(٦) المحلى، مراتب الإجماع (٢١٩)، (موسوعة الإجماع ١/٣٥٥).

# الجنایات

### الفاصل

وقال الله جل شأنه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

وقال الحكيم سبحانه: ﴿وَكُنِينَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالتَّنْفِيسِ  
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ  
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾ [المائدة: ٤٥].

واتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتصر من حقه دون إذن السلطان<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن دم المسلم الذي لم يقتل مسلماً ولا ذمياً ولا مُهادِناً، ولا زني وهو محصن ولا بحریمته، ولا نكح امرأة أبيه بوطء، ولا بعقد، ولا لاط، ولا لحق بدار الحرب، ولا سب صاحباً، ولا أنكر القدر، ولا ساكن أهل الحرب مختاراً لذلك، ولا وُجد بين أهل البغي، ولا ليط به، ولا أتى بهيمة، ولا سحراً، ولا ترك صلاة عمداً حتى خرج وقتها، ولا حُد في الخمر ثلاث مراتٍ ثم شرب الرابعة، ولا حُد في سرقة أربع مرات، ولا سب الله ولا رسوله ﷺ، ولا ابتدع، ولا ارتد، ولا سعى في الأرض فساداً، ولا جاهر بترك الزكاة والصوم والحج = حرام<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الحرَّ يقادُ بالحرِّ، وإن كان الجاني مُقعداً أو أعمى، أو أقطع اليدين والرجلين، والمقتولُ صحيحٌ سويُّ الخلق<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١٩٣/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٥).

(٣) ابن القطان (الإشراف ١٩٣٩/٤).

وأن من وجب عليه القود<sup>(١)</sup> يحبس، ويمنع من الانطلاق بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن القصاص من النساء، كالقصاص من الرجال سواء<sup>(٣)</sup>.

### القصاصُ بالقتلِ العمدِ

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٠- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ: الثَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِذِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» (ع).

وأجمع المسلمون على أن القتل يكون عمداً، ويكون خطأ<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن القصاص ليس إلا في القتل العمد فقط<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن الحرَّ المسلم البالغ العاقل، إن قتل مسلماً حُرّاً، ليس هو له بولد، ولا انفصل منه، وهو رجل حُرٌّ غير حربي ولا سكران ولا مكره، فقتله قاصداً لقتله، عامداً غير متأول في ذلك،

(١) القصاص.

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ٨٩٣/٢).

(٣) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٨٩٢/٢).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٨٦٥/٢)، مراتب الإجماع (٢٣٠).

(٥) مراتب الإجماع، المغني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ٨٩٠/٢).

وانفرد بقتله ولم يشترك فيه إنسان ولا حيوان ولا سبب أصلاً، مباشراً لقتله بنفسه، بحديدة يُمات من مثلها، وكان قتله له في دار الإسلام = أن لولي ذلك المقتول قتل ذلك القاتل إن شاء<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم في أنه لا قصاص على ضيبي ولا مجنون، وكذلك كل زائل العقل بسبب يُعذر فيه، مثل النائم والمغمى عليه ونحوهما، إذا كان القتل في حال الجنون وزوال العقل<sup>(٢)</sup>.

ومن قصد ضرب إنسان بألة تقتل غالباً، كالسيف والسكين والسنان، وما في معناها، وجرحه جرحاً كبيراً، فهو قتل عمد بإجماعهم<sup>(٣)</sup>.

ومن له القصاص، له أن يُصالح عنه بأكثر من الدية، ويقدرها، وأقل منها، بلا خلاف يعلم<sup>(٤)</sup>.

ومن قتل عمداً مستحلاً للقتل بغير حق، ولا تأويل، فهو كافر، مرتد، يخلد في جهنم، وعليه الإجماع<sup>(٥)</sup>.

### تخييرُ الوليِّ

وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْيَعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

(١) مراتب الإجماع (٢٢٥)، التمهيد لابن عبد البر (٤٣٨/٢٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١٩٢/٢)، مراتب الإجماع (٢٣٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٦٦/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٤٣٠/١).

(٥) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٨٦٦/٢).

١٧٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ لَهٗ قَتِيلٌ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَهُ» (ع).

قال ابن تيمية: أولياء المقتول إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا عفوا باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>. وقال: وإن اصطلحوا على الدية جاز ذلك بالتص والإجماع<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من قتله غيلة أو حرابية، فرضي ولي المقتول بقتله: أن دمه حلال<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الولي الذي باشر قتل الجاني البريء، وهو يعلم بكذب الشهود، وأقر بذلك، وتعمد قتله، فعليه القصاص بلا خلاف يعلم<sup>(٤)</sup>.

لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالتَّشْدِيدُ فِي قَتْلِ الْمُعَاهِدِ

وقال الله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

١٧٣٢- عَنْ أَبِي جَحِيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: لَا، وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ<sup>(٥)</sup>، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ

(١) مجموع الفتاوى (١٠٠/٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣٩/٣٤).

(٣) مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ١٩٠/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٨٩٣/٢).

(٥) خلق النفس والروح.

الصَّحِيفَةَ. قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ<sup>(١)</sup>، وَفِكَائِكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ (خ، حم، ن، د، ت).

١٧٣٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْتَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» (حم، ن، د).

١٧٣٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» (خ، حم، ن، هـ).

وأجمعوا على أن دم الذمي حرام، ولكن ليس فيه القصاص<sup>(٢)</sup>.

هل يُقتل الحرُّ بالعبد؟

وقال سبحانه: ﴿وَكَيْفَا عَظِيمٌ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال سبحانه: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٥ - وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ» (الخمسة).

وفي رواية: «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ» (ن، د).

قال البخاري: قال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح، وأخذ بحديثه: «من قتل عبده قتلناه». وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبده.

(١) الذية.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤٦/٣٤)، بداية المجتهد، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٩٠٠/٢).



## الجلاليات

وقال ابن تيمية: دماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا  
أحراراً مسلمين باتفاق الأمة<sup>(١)</sup>.

قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْقَتْلُ بِالْمَقْتَلِ

وقال تعالى: ﴿وَكَلِّبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال عز وجل: ﴿وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٣٦ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ  
حَجْرَيْنِ، فَقِيلَ لَهَا: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ فَلَانَّ أَوْ فَلَانَّ حَتَّى سُمِّيَ  
الْيَهُودِيَّ، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِهِ فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ،  
فَرَضَ رَأْسَهُ بِحَجْرَيْنِ (ع).

وأجمع العلماء على أن القصاص بين النساء، كما هو بين الرجال  
سواء بسواء<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا فرق بين الدنية الحال والشريفة في الدماء<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: وجمهور العلماء وأئمة الفتوى بالأمصار على أن  
الرجل يُقتل بالمرأة، كما تقتل هي به<sup>(٤)</sup>.

وأجمع أهل العلم على دفع القود والقصاص والحدود والآثام عن  
الأولاد دون سن البلوغ<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٤/٥٨٧).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٩٥/١٩).

(٤) الاستذكار (٢٥/٢٥٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٤/٧٦، التفسير الكبير

(٤٢/٣).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٧١/١٨).

التَّهْيُ عَنْ الْمُثَلَّةِ (١)

وقال سبحانه مخبراً عن كيد الشيطان لبني آدم: ﴿وَلَا مَرَمٍ لَهُمْ فَايَغْتِرَبْتَ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩].

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠].

١٧٣٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحُثُّ فِي خُطْبَتِهِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُثَلَّةِ (ن).

شِبْهُ الْعَمْدِ

١٧٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ، قَتِيلَ السَّوْطِ، أَوِ الْعَصَا، فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا وَأَوْلَادُهَا» (حم، ن، د، هـ، وفيه مقال).

قال أبو محمد: في إسناده: محمد بن راشد الدمشقي، مختلف فيه، ولفظة «شبه العمد» من أساليب الفقهاء، ولعلها من أوهامه، وليس في القرآن إلا الخطأ والعمد.

وأجمعوا أن الدية في شبه العمد واجبة (٢).

واتفقوا أن قاتل الخطأ تجب عليه الدية بنص القرآن واتفاق الأمة (٣).

مَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَقَتَلَهُ آخِرًا

﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ﴾ [الطور: ٢١].

(١) قطع الأطراف، وتشويه الجسد.

(٢) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٣/١٨٠).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١٣٨).

١٧٣٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وَقَتْلَهُ الْآخَرَ؛ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ» (قط) (١).

قال مالك: ومن أمسك رجلاً لآخر فضربه فمات، وهو يرى أنه يريد قتله؛ قِتلاً به جميعاً، وإن أمسكه وهو يرى أنه إنما يريد ضربه كضرب الناس لا قتله: قُتِلَ القاتل، وعوقب الممسك أشدَّ العقوبة، وسُجِنَ سنة (٢).

وقال ابن قدامة: من أمسك رجلاً، وقتله آخر، فالقاتل يقتل بلا خلاف (٣).

### الْقِصَاصُ فِي كَسْرِ السِّنِّ وَالْجُرُوحِ

وقال الله تعالى: ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾ [المائدة: ٤٥].

١٧٤٠ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّبِيعَ عَمَّتُهُ كَسَرَتْ نَيْبَةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَقْوَ، فَأَبَوْا فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ ابْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ نَيْبَةُ الرَّبِيعِ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسَرُ نَيْبَتُهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ». فَرَضِيهِ الْقَوْمُ فَعَمَّوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ؛ لَأَبْرَهُ» (خ، حم، ن، د).

(١) قال البيهقي غير محفوظ.

(٢) الاستذكار (١٦٩/٨).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٨٦٧/٢).

قال ابن تيمية: المكافآت في الأعضاء والجروح معتبرة باتفاق العلماء<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع المسلمون على أنه يجري القصاص فيما دون النفس إذا أمكن<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا أن الرجل إذا كان حُرًّا مسلمًا، وقطع عضوًا من أعضاء رجل أو صبي مسلم حُرًّا، وجب بينهما القصاص<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا أن لا يُقطع عضوًا بعضوٍ لا يجمعهما اسمٌ واحدٌ<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن رشد: ويدل على العمد في الجراح إن ضربه على عضو فقطعه، وضربه بألة تقطع العضو غالبًا، أو كان الضرب لعداوة بينهما، ففيه القصاص بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.

والجرح الخطأ لا قصاص فيه بالإجماع<sup>(٦)</sup>.

ويشترط في القصاص إمكان الاستيفاء من الجاني من غير حيف، ولا زيادة، بلا خلاف يُعلم<sup>(٧)</sup>.

مَنْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَزَعَهَا فَسَقَطَتْ نَيْبَةً

وقال الله جل شأنه: ﴿وَلَا تَسُدُّوا أَعْيُنَ اللَّهِ لِحُكْمِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٧].

(١) مجموع الفتاوى (٧٦/١٤).

(٢) المغني، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١٩٠/٢).

(٣) النير (الإقناع ١٩٣٤/٤).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٦).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١٩٠/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ١٩٠/٢).

(٧) المغني، مراتب الإجماع، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١٩٠/٢).

١٧٤١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَتَرَخَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ نَيْبَتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «بَعْضُ أَحَدِكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ، لَا دِيَةَ لَكَ» (ع إلا د).

مَنْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ لِنَجَسِهِ مِنْ بَابِ مُغْلَقٍ

وقال الله تعالى: ﴿وَلَرَكَنٌ أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧].

١٧٤٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ بِحِصَاةٍ، فَفَقَاتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» (ق).

النَّهْيُ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ مِنَ الْمَجْرُوحِ حَتَّى يَبْرَأَ

وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾

[النحل: ١٢٦]، ومن العسير معاقبة المجرور بالمثل.

١٧٤٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جُرِحَ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَقِيدَ، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْتَقَادَ مِنَ الْجَارِحِ؛ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ (قط) (١).

١٧٤٤- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ؛ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبَهُ (حم، قط) (٢).

قال ابن المنذر: وكل من يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرُونَ الْاِنتِظَارَ بِالْقِصَاصِ مِنَ الْجِرَاحِ حَتَّى يَبْرَأَ الْجَرِيحُ (٣).

(١) قال الدارقطني: (ولم يصح شيء من ذلك).

(٢) أحله ابن حجر بالإرسال.

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٣٨)، المعنى عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع

الدَّمُ حَقٌّ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِثِيهِ سُلْطٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

١٧٤٥- عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ أَنْ يَعْقَلَ عَنِ الْمَرْأَةِ عَصَبَتَهَا مَنْ كَانُوا، وَلَا يَرْتُوا مِنْهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا. وَإِنْ قَتَلَتْ فَعَقْلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا، وَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا (حم، ن، د).

وأجمع المسلمون على قتل القاتل باجتماع الأولياء على قتله<sup>(١)</sup>، وأنهم يستحقون المطالبة بالدم، ويجوز عفوهم إذا عفوا<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف بين العلماء أن القصاص إذا بطل وجبت الدية<sup>(٣)</sup>.

فَضْلُ الْعَفْوِ عَنِ الْاِقْتِصَاصِ وَالشَّفَاعَةِ فِي ذَلِكَ

وقال تبارك اسمه: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨].

١٧٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا عَمَّا رَجُلٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا» (م، حم، ت).

١٧٤٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا رُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرٌ فِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ (حم، ن، د).

بُيُوتُ الْقَتْلِ بِشَاهِدَيْنِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة:

٢٨٢]، وهو الأصل في كل شهادة، إلا في القذف.

(١) الإنباه (الإقناع ٤/١٩٤٤).

(٢) الموضح (الإقناع ٤/١٩٨٢).

(٣) الموضح (الإقناع ٤/١٩٦٤).

١٧٤٨- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِخَيْرٍ مَقْتُولًا، فَأَنْطَلَقَ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ ﷺ: «لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَيَّ قَتْلَ صَاحِبِكُمْ». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ قَدْ يَجْتَرِئُونَ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا. قَالَ: «فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ، فَاسْتَحْلِفُوهُمْ»، فَوَدَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ (د).

### الْقَسَامَةُ

وقال سبحانه: ﴿ذَلِكَ آدِقٌ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨].

١٧٤٩- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَيَّ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (م، حم، ن).

١٧٥٠- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ قَالَ: انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ وَمُحِيصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْرٍ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى مُحِيصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ وَهُوَ يَتَسَخَّطُ فِي دَمِهِ قَيْلًا، فَدَفَنَتْهُ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ، وَمُحِيصَةُ، وَحَوِيصَةُ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ فَقَالَ: كَبِيرٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ أَخَذَتْ الْقَوْمَ فَسَكَتَ فَكَلَّمَا قَالَ: أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ قَاتِلَكُمْ أَوْ صَاحِبِكُمْ فَقَالُوا: وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ، وَكَمْ نَرَى؟ قَالَ: فَتَبَرَّكُمُ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا فَقَالُوا: كَيْفَ نَأْخُذُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَعَقَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ (ع).

وفي رواية: فَقَالَ لَهُمْ: تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَيَّ مِنْ قَتْلِهِ؟ قَالُوا: مَا لَنَا مِنْ بَيِّنَةٍ قَالَ: فَيَحْلِفُونَ، قَالُوا: لَا تَرْضَى بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُطَلَّ دَمُهُ فَوَدَّاهُ بِمِائَةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ (ق).

والقسامة قد أخذ بها الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين والعلماء وفقهاء الأمصار كافة، وإن اختلفوا في صور الأخذ<sup>(١)</sup>.

ولا تكون القسامة في الجراح، بلا خلاف بين أهل العلم<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع العلماء على أن القسامة لا تكون بمجرد دعوى الأولياء، حتى يقترن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن أيمان القسامة خمسون مُرددة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الصبي لا يحلف في القسامة، وكذلك المجنون، ولا يحلف ابن الأخت مع أخواله بلا خلاف<sup>(٥)</sup>.

ومما قضى به عمر، إن وُجد القتلُ في مكان معين أن يُستحلف خمسون رجلاً من أهل تلك المحلة: بالله ما قتلناه، وما علمنا له قاتلاً، ويُغرّمون الدية، وهو قضاء عمر، ولم يعرف له في الصحابة مخالفٌ، فكان إجماعاً<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عبد البر: من قال: دمي عند فلان، لا يعطى شيئاً دون قسامة، وهو إجماع<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، فتح الباري كلاهما عن القاضي عياض (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٢) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٣) شرح صحيح مسلم، المغني، فتح الباري عن القرطبي (موسوعة الإجماع ٨٨٣/٢).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٤/٢).

(٥) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٥/٢).

(٦) المغني (موسوعة الإجماع ٨٨٤/٢).

(٧) الاستذكار (٣٢٦/٢٥).



وهذا القسم لا نزاع فيه بين العلماء، أي: القول فيه قول المدعى عليه مع اليمين إذا لم يأت المدعى بحجة شرعية، وهي البيّنة<sup>(١)</sup>.

والأمة مجمعة على أن لا فرق بين اليهود وسائر المشركين، يعتزلون، فيوجد مسلمٌ مقتولٌ بين ظهرانئهم = أن القسامة واجبة<sup>(٢)</sup>.

هَلْ يُسْتَوْفَى الْقِضَاصُ وَالْحَدُّ فِي حَرَمِ مَكَّةَ ؟

وقال جلّ شأنه: ﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا مِمَّا﴾ [العنكبوت: ٦٧].

١٧٥١ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ؛ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. فَقَالَ: أُقْتَلُوهُ (ق).

١٧٥٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مَكَّةَ؛ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَن مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ؛ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي» (ق).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا أن من قتل في الحرم قُتل فيه، ومن أصاب في الحرم حُدًّا أُقيم عليه فيه<sup>(٣)</sup>.

### التشديد في القتل

وقال جلّ وعزّ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٥/٣٩٣).

(٢) النير (الإفتاح ٤/٢٠١٠).

(٣) الاستذكار (٢٥/٢٥٦).

١٧٥٣- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» (ق).

١٧٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ؛ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ» (حم، ه) (١).

١٧٥٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلَ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ الرَّجُلَ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا» (حم، ن).

١٧٥٦- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَقِيلَ: هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ» (ق).

### مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ٦١﴾  
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهُ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿النساء: ٢٩-٣٠﴾.

١٧٥٧- وَعَنْ جُنْدُبِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزَعُ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا<sup>(٢)</sup> الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بَادِرْتَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ حَرَمْتَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» (ق).

(١) في إسناده: يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.

(٢) انقطع.

## هل للقاتل توبة ؟

وقال ربنا سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ  
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾  
يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخَلَّدْ فِيهِ ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ  
وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ  
اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان].

١٧٥٨ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ  
- وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ -: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ  
شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ  
تَقْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى  
مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي  
الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ  
إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ» فَبَايَعْتَاهُ عَلَى ذَلِكَ (ق).

واتفق أهل العلم على أن على المسلم البالغ العاقل قاتل  
المسلم = الكفارة<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الكفارة عتق رقبة مؤمنة لمن يقدر عليها،  
ولا بد<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه إن عجز عنها أن عليه صيام شهرين متتابعين<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه إن صامها أنه قد أدى ما عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

واتفقوا على أن الرقبة في الكفارة لا تجزئ إلا مؤمنة<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنها إن كانت سليمة فتية عاقلة بالغة ليست أم ولد ولا مكاتب ولا مدبرة، ولا ممن يعتق بحكم، ولا ممن يعتق بالملك، ولا ممن بعضها حرٌّ = أنها تجزئ<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن المرأة كالرجل في ذلك من وجوب التكفير عليه، أو وجوب التكفير به<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الكفارة لا تغلظ على من قتل في الشهر الحرام والبلد الحرام<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٣٥).

## الديارات

## دِيَةُ النَّفْسِ وَأَعْضَائِهَا

وقال مولانا سبحانه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢].

١٧٥٩- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَىٰ أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: «أَنَّ مَنْ اعْتَبَطَ<sup>(١)</sup> مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنِ بَيْنِهِ فَإِنَّهُ قَوْدٌ<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنْ يَرْضَىٰ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَأَنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعُهُ<sup>(٣)</sup> الدِّيَةَ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةَ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَةَ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةَ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةَ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نَصْفَ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ<sup>(٤)</sup> ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ<sup>(٦)</sup> خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ<sup>(٧)</sup> خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَىٰ أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ» (ن). وَقَدْ رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا.

(١) قتله ظلماً.

(٢) أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله فإن القاتل يقاد به.

(٣) قطع جميعه.

(٤) الشجة التي تبلغ أم الدماغ.

(٥) الطعنة التي تبلغ الجوف.

(٦) الشجة التي تكسر العظم فتقله.

(٧) الشجة التي تبدي وتوضع يياض العظام.

١٧٦٠- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْأَنْفِ إِذَا جُدِعَ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ كَامِلًا، وَإِذَا جُدِعَتْ أَرْبَعَتُهُ<sup>(١)</sup> فَنَصَفَ الْعَقْلَ، وَقَضَى فِي الْعَيْنِ نَصْفَ الْعَقْلِ، وَالرَّجُلِ نَصْفَ الْعَقْلِ، وَالْيَدِ نَصْفَ الْعَقْلِ، وَالْمَأْمُومَةَ ثُلُثَ الْعَقْلِ، وَالْمُنْقَلَةَ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ (حم، د، هـ).

١٧٦١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ» يَعْنِي: الْخِنْصِيرَ وَالْبُنْصِيرَ وَالْإِبْتِهَامَ (ع إ ل أ م).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ ﷺ: «دِيَةٌ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، وَالرَّجُلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ» (ت).

١٧٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَسْتَانُ سَوَاءٌ الثَّنِيَّةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ» (د، هـ).

١٧٦٣- وَعَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْأَصَابِعِ بِعَشْرِ عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ (حم، ن، د).

١٧٦٤- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، وَالْأَسْتَانُ سَوَاءٌ» (حم، ن، د، هـ).

١٧٦٥- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ<sup>(٢)</sup> خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» (الخمسة).

(١) أي: طرف أنفه.

(٢) جمع موضحة.

١٧٦٦- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَجُلٍ مَعْنَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعُورَاءِ السَّادَةَ لِمَكَانِهَا إِذَا طُمِسَتْ بِثَلْثِ دِيَّتِهَا، وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قَطِعَتْ بِثَلْثِ دِيَّتِهَا، وَفِي السِّنِّ السَّوْدَاءِ إِذَا نُزِعَتْ بِثَلْثِ دِيَّتِهَا (ن).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي ذَهَابِ نَفْسِ الْمُسْلِمِ خَطَأَ الدِّيَةِ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي ذَهَابِ الْبَصَرِ مِنْ كِلْتَا الْعَيْنَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِ الدِّيَةَ كَامِلَةً إِذَا ذَهَبَ خَطَأً، وَأَنَّ فِي ذَهَابِ الْعَقْلِ مِنَ الْمُسْلِمِ بِالْخَطَأِ الدِّيَةَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الْعَشْرِ كُلِّهَا إِذَا ذَهَبَتْ بِخَطَأٍ - وَهِيَ كُلُّهَا سَلِيمَةٌ - الدِّيَةَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ كَذَلِكَ الدِّيَةَ كَامِلَةً، وَفِي أَنْفِهِ إِذَا اسْتَوْعِبَ جَدْعًا - وَهُوَ سَلِيمٌ - بِخَطَأٍ الدِّيَةَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي الشَّقَتَيْنِ مِنْهُ كَذَلِكَ الدِّيَةَ كَامِلَةً إِذَا اسْتَوْعِبْتَا بِخَطَأٍ، وَأَنَّ فِي جَمِيعِ الْأَسْنَانِ وَالْأَضْرَاسِ مِنْهُ إِذَا اسْتَوْعِبَتْ كُلُّهَا - وَهِيَ سَلِيمَةٌ - بِخَطَأٍ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الدِّيَةِ<sup>(١)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَةَ الْجُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ دِيَاتَ الرِّجَالِ شَرِيفُهُمْ وَوَضِيعُهُمْ سَوَاءٌ، إِذَا كَانُوا أَحْرَارًا مُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ ذُكُورُ الصَّبِيَّانِ كَأَبَائِهِمْ، الطِّفْلُ وَالشَّيْخُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ<sup>(٤)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الدِّيَةَ لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الْقِصَاصِ<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٤).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٦٦)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩)، التمهيد لابن عبد البر (٣٥٨/٧).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (٣٥٨/١٧).

(٥) الموضح (الإقناع) ٤/١٩٧٩.

واتفقوا على أنه لا يجزئ فيها فصيلٌ أقلّ من بنتٍ أو ابن  
مخاض<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن في اللسان الدية<sup>(٢)</sup>، وفي لسان الأخرس  
حكومة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن في ذهاب الصوت دية كاملة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن في الشفتين الدية كاملة<sup>(٥)</sup>، واتفقوا أن في  
الشفة السقلى ثلث الدية، واختلفوا في أكثر<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن في أسنان الحرّ السليمة التي قد ثبتت له قبل  
قلعها في الصبأ إذا أصيب خطأ، وكان للمصيب لها عاقلة، نصف

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٦٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٤)، النير  
(الإقناع ١٩٩١/٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٦٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٤). قال ابن  
المنذر: وانفرد قتادة والنخعي فقال أحدهما في لسان الأخرس بالدية،  
والآخر ثلث الدية. قال ابن المنذر: وأكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى  
أن في ذهاب الصوت من الجنابة الدية.

والحكومة: أن يقال إذا أصيب إنسان بجرح، لا توجد له دية معلومة،  
كم قيمة هذا المجرّح لو كان عبداً لم يجرح هذا الجرح، فإذا قيل: مئة.  
قيل: كم قيمته وقد أصابه الجرح، وانتهى برؤه. قيل: تسعون. فالذي يجب  
على الجنائي هو عشر الدية، فإن زاد أو نقص، فعلى هذا المثال، وهو قول  
أهل العلم كلّهم بلا خلاف يعلم.

المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٢٨/١).

(٤) النير (الإقناع ١٩٩١/٤).

(٥) النير (الإقناع ١٩٨٧/٤).

(٦) مراتب الإجماع (٢٣٤)، النير (الإقناع ١٩٨٧/٤).



## الجلابات

عشر الدية لا أكثر في كل سن منها = إذا لم يكن أسود ولا متأكلاً ولا ناقصاً، وأصيبت السن كلها، وهي اثنا عشر سناً؛ أربع ثانياً، وأربع ربايعيات، وأربع أنياب<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن في باقي الأضراس من الرجل الحر، وهي عشرون: أولها الضواحك، وآخرها النواجذ، ووسائطها الطواحن، في كل ضرس سليم إذا أصيب خطأ، وكان المصيب له عاقلاً: بعيراً بغيراً، واختلفوا في أكثر من ذلك إلى تمام نصف عشر الدية<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن في الأثنيين الدية<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن في الذكر الدية<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن قطع الخاتن إذا أخطأ قطع الذكر أو الحشفة أو بعضها؛ فعليه ما أخطأ به، يعقله عنه العاقلة<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا قطع فرج المرأة حتى بلغ العظم، أو قطع شفري المرأة حتى بلغ العظم = أن عليه الدية كاملة<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن في الصلب الدية<sup>(٧)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٢٣٦).

(٢) مراتب الإجماع (٢٣٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٧٠)، النير (الإقناع ٤/١٩٩٨)، قال ابن المنذر: وانفرد قتادة، فقال: في الذكر الذي لا يأتي الشاة ثلث ما في ذكر الذي يأتي النساء.

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٧١).

(٦) النير (الإقناع ٤/١٩٩٩).

(٧) الإجماع لابن المنذر (١٧٠)، مراتب الإجماع (٢٣٤).

وأجمعوا أن في كسر الصُّلب إذا مَنَعَ من المشي دينةً كاملةً،  
[وإن لم يمنع من المشي لم يجب فيه ذلك] <sup>(١)</sup>.

وأجمعوا أن في العقل الدِّية <sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن في السمع الدِّية <sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن في العينين إذا أصيبتا خطأ الدِّية، وفي العين  
الواحدة نصف الدِّية <sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن دية العين العظيمة الحسنة البصر،  
كدية العين الذميمة الصغيرة القبيحة الضعيفة البصر <sup>(٥)</sup>.

وقال في (الموضح): وفي عين الأعور نصف الدِّية؛ لإجماع  
الجميع على وجوبه، واختلافهم فيما زاد عن ذلك، وكذلك ذو  
الأذن الصمَّاء <sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن في الأنف إذا أُوعِبَ جذعُه الدِّية، واختلفوا  
في كسر الأنف <sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أن في ثدي المرأة نصف الدِّية، وفي الثديين  
الدِّية <sup>(٨)</sup>.

(١) النير (الإقناع ٤/١٩٩٥)، مراتب الإجماع (٢٣٤).

(٢) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٣).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٤).

(٤) ابن القطان (الإقناع ٤/١٩٨٥)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٣٧٠).

(٥) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٨٥).

(٦) الموضح (الإقناع ٤/١٩٨٥).

(٧) ابن المنذر، ابن القطان (الإقناع ٤/١٩٨٧).

(٨) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٩٦).

## الجابيات

وأجمعوا على أن دية اليد الواحدة خمسون من الإبل، وفي الرجل الواحدة خمسون<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن في الألتين<sup>(٢)</sup> الدية، وفي كل واحدة منها نصف الدية<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن من أصيب في أكثر من عضو: أن له دية لكل عضو أصيب، مثل أن تصاب عينه وأنفه، فله ديتان<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن في المقتلة - والمراد بها: التي تنقل العظام - أن فيها خمسة عشر من الإبل<sup>(٥)</sup>، وأنه لا قود فيها<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن في الجائفة ثلث الدية، وهي التي تخرق الجوف<sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أن في المأمومة ثلث الدية<sup>(٨)</sup>، وأنه لا قود فيها<sup>(٩)</sup>.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٧٢/١٧).

(٢) الآية: لحمة المؤخر من الحيوان معلومة، وهي من ابن آدم: المقعدة.

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٩٦).

(٤) بذية الصجهد (موسوعة الإجماع ١/٤٢٩).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٦٧)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣١)، (الإقناع ٤/١٩٧٦)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٣٦٨).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٦٧)، قال ابن المنذر: وانفرد ابن الزبير، فزويتنا أنه أقاد منها.

(٧) الموضح (الإقناع ٤/١٩٧٩)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/٣٤٩).

(٨) قال ابن المنذر: وانفرد مكحول فقال: إذا كانت عمداً ففيها ثلث الدية، وإذا كانت خطأ ففيها ثلث الدية.

(٩) الإجماع لابن المنذر (١٦٧، ١٦٨).

وأجمعوا على أن في الموضحة خمسا من الإبل، وأنها تكون في الرأس والوجه<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في الإنسان منه إلا واحداً، ففيه دية كاملة. وإن ما فيه منه شيان؛ ففيهما معاً الدية كاملة، وفي أحدهما نصف الدية<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الأصابع سواء، لا يفضل بعضها بعضاً<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الأنامل سواء، وأن في كل أنملة ثلث دية أصبع، إلا الإبهام<sup>(٤)</sup>.

واتفق أهل العلم أن في عين الأعور، وسمع ذي الأذن الصماء، واليد السليمة من الأشل، إذا أصيبت خطأ من مسلم حر، وكان المصيبُ ذا عاقلة: نصف الدية، واختلفوا في تمام الدية من كل ذلك<sup>(٥)</sup>.

### دية أهل الذمة

وقال جل شأنه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسُوفُ﴾ [غافر: ٥٨].

١٧٦٧- عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ» (حم، ن، د).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٦٦، ١٦٧)، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢٥١/١)، النوادر (الإقناع ١٩٧٦).

(٢) المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٣٥٣/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٦٩).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٦٩).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٦).

## الجلاليات

١٧٦٨ - وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: كَانَ عُمَرُ يُجْعَلُ دِيَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانَ مِئَةٍ (شافعي، قط).

واتفق أهل العلم أن دية المرأة الكتائية نصف دية الرجل الكتائي بلا خلاف يعلم<sup>(١)</sup>.

## دِيَةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا

وقال جل شأنه: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

١٧٦٩ - عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ» (ن، قط، بسند ض).

واتفق أهل العلم على أن دية المرأة المسلمة في النفس نصف دية الرجل المسلم<sup>(٢)</sup>.

## دِيَةُ الْجَنِينِ

وقال جل وعز: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩].

١٧٧٠ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ: عَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ<sup>(٣)</sup> الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ بِالْعُرَّةِ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهِ (ق).

١٧٧١ - وَعَنْ الْمُغِيرَةَ: أَنَّ امْرَأَةً ضَرَبَتْهَا بِعَمُودٍ فَسَطَّاطِ<sup>(٤)</sup>، فَقَتَلَتْهَا وَهِيَ حَبْلِيٌّ، فَأَتَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَضَى فِيهَا عَلَى عَصَبَةِ الْقَائِلَةِ

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٢٤).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩)، بداية المجتهدة المغني عن ابن المنذر وابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٤٢٤).

(٣) أي: أن المرأة الحامل تُضْرَبُ لِثَمَلِصِ جَنِينِهَا، أَي: تُزَلِّقُهُ قَبْلَ وَقْتِ الْوَلَادَةِ.

(٤) هو ضرب من الأبنية في السُّرْدِ دُونَ السَّرَادِقِ، قَالَ التَّوَوِيُّ: هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَمُودٌ صَغِيرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ الْقَتْلُ غَالِبًا.

بِالدِّيَةِ وَفِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ، فَقَالَ عَصَبْتُهَا: أُنْدِي مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرِبَ، وَلَا صَاحَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ مِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ<sup>(١)</sup>. فَقَالَ: «سَجَّعٌ مِثْلُ سَجَّعِ الْأَعْرَابِ» (م، حم، ن، د).

وأجمع أهل العلم على أن في دية الجنين المسلم غُرَّةً<sup>(٢)</sup>. وأن المرأة لو أسقطت أجنَّةً من ضربة ضربتها: أن في كل جنين غُرَّةً<sup>(٣)</sup>، وعلى أن في جنين اليهودية والنصرانية عشر دية أمه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أنه لا فرق في ذلك بين كون الجنين ذكراً أو أنثى، أو أنه جنين حرَّة، أو جنين أمه من سيدها<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أنه يشترط لوجوب الغُرَّة أن يخرج الجنين من بطن أمه ميتاً، وأن لا تموت أمه من الضرب<sup>(٦)</sup>.

أما إن خرج حياً، ثم مات؛ وجب القَوَد إن كان عمداً، أو الدية كاملة إن كان خطأً، إِبْلا خِلاَفٍ<sup>(٧)</sup>. وعلى القاتل الكفارة<sup>(٨)</sup>.

(١) يُهْدَرُ.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٣)، شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٨/١)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٦٠/٣٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٣)، المغني (موسوعة الإجماع ٥٠/١).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١٧٣) المغني (موسوعة الإجماع ٤٩/١).

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي، المحطى، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٤٩/١).

(٦) بداية المجتهد، المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (٤٩/١)، (٥٠).

(٧) فتح الباري لابن حجر (موسوعة الإجماع ٤٩/١)، التمهيد لابن عبد البر (٤٨١/٦، ٤٨٢)، الإنباه (الإقناع ٢٠٠٤/٤).

(٨) التمهيد لابن عبد البر (٤٨٦/٦).

## القبائل

وإن لم تُلْقِهِ، وماتت وهو في جوفها لم يخرج، فلا شيء فيه، ولا حكم له، وهذا إجماع لا خلاف فيه (١).

ولا خلاف أن الحامل إذا شربت دواءً، فألقت به جيناً؛ فعليها غُرَّةٌ لا تبرث منها شيئاً (٢).

مَنْ قَتَلَ فِي الْمَعْرَكَةِ مُسْلِمًا يَظُنُّهُ كَافِرًا

وقال الربُّ سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

١٧٧٢- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: اِخْتَلَفَتْ سَيُوفُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْيَمَانِ أَبِي حُدَيْقَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ فَقَتَلُوهُ، فَأَزَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدِيَهُ، فَتَصَدَّقَ حُدَيْقَةُ بِدِيَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ (حم) (٣).

أَنْوَاعُ مَالِ الدِّيَةِ وَأَسْتَانُ إِبِلِهَا

وقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْمَقْتُلُ بِالدِّيَةِ﴾ [النساء: ١٣٥].

١٧٧٣- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنْ مَنْ قَتَلَ خَطَأً قَدِيَّتَهُ مِئَةَ مِّنَ الْإِبِلِ، ثَلَاثُونَ بَنَاتٍ مَخَاضِي (٤)، وَثَلَاثُونَ بَنَاتٍ لَّبُونٍ (٥)، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً (٦)، وَعَشْرَةَ بَنِي لَّبُونٍ (٧) ذُكُورٍ (حم، ن، د، هـ).

(١) التمهيد لابن عبد البر (٤٨٣/٦).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٥٠/١).

(٣) فيه إسناده مقال، لعنعة محمد بن إسحاق.

(٤) التي أتت عليها سنة، ودخلت في الثانية.

(٥) التي أتت عليها سنتان، ودخلت في الثالثة.

(٦) التي أتت عليها ثلاث سنون، ودخلت في الرابعة.

(٧) الذي أتى عليه سنة، ودخل في الثانية.

١٧٧٤ - وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ جَدِّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مَاتِي بَقْرَةً، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ (حم، ن، د، هـ).

١٧٧٥ - وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَوْسٍ، عَنِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: خَطَبَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «أَلَا وَإِنْ قَتِلَ خَطَا الْعَمْدِ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ دِيَّةً مُعْلَظَةً مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثَنِيَّةٍ<sup>(١)</sup> إِلَى بَازِلٍ<sup>(٢)</sup> عَامِيهَا، كُلُّهُنَّ خَلْفَةٌ<sup>(٣)</sup>» (حم، ن، د، هـ).

١٧٧٦ - وَعَنْ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ فِجْعَلِ النَّبِيِّ ﷺ دِيَّةً اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا (٤، بسند ض).

واتفق العلماء على أن الديات لا تكون من غير الإبل والدراهم والدينانير والبقر والغنم والطعام والحلل<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن الإبل لا تكون كلها بنات مخاض، ولا كلها بني مخاض، ولا كلها بنات لبون، ولا كلها حقاقا، ولا كلها جذاعا، ولا كلها ذكورا، ولا كلها إناثا<sup>(٥)</sup>.

والدية تغلظ بثلاثة أشياء: إذا قتل في الحرم، أو في الأشهر الحرم، أو قتل ذا رحم محرم، وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس، وقد انتشر هذا، ولم ينكره أحد من الصحابة، فكان إجماعا<sup>(٦)</sup>.

(١) الثنية من الإبل: ما أتم خمس سنين.

(٢) البازل من الإبل: ما أتم ثماني سنين.

(٣) حامل.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٠).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٩)، المحلى، المغني (موسوعة الإجماع

(٤٢٣/١).

(٦) المغني، نيل الأوطار عن الشافعي (موسوعة الإجماع ٤٢٩/١).



## العاقلة وما تحمِلُهُ

وقال جل شأنه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

١٧٧٧- صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ الْمَقْتُولَةِ، وَدِيَةِ جَنِينِهَا عَلَى عَصَبَةِ الْقَاتِلَةِ (ق).

١٧٧٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ قَتَلَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَكُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ وَوَلَدٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَبِرِّأُ زَوْجِهَا وَوَلَدِهَا، قَالَ: فَقَالَ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ: مِيرَاثُهَا لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا» (د) <sup>(١)</sup>.

قال في (المنتقى): وهو حجة في أن ابن المرأة ليس من عاقلتها.

١٧٧٩- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ غُلَامًا لِأَنْبَاسٍ فَقَرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأَنْبَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا أَنْبَاسٌ فَقَرَاءُ، فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئًا (حم، ن، د).

وقال في (المنتقى): وفقهه: أن ما تحمله العاقلة يسقط عنهم بفقرهم، ولا يرجع على القاتل.

١٧٨٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ» (ن).

(١) في إسناده مجالد بن سعيد الهمداني، ليس بالقوي.

(٢) أي: بطن وجنابة.

والعاقلة: هم سائر العصبات من النسب، بَعُدُوا أو قَرَّبُوا،  
والمولى وعصبته ومولى المولى وعصبته. وكل من عدا العصبات  
كالإخوة لأم وسائر ذوي الأرحام والزوج، ليسوا من العاقلة،  
بلا خلاف بين أهل العلم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن دية الخطأ تحمله العاقلة، دون العمد،  
ويحملون ما كان فوق ثلث الدية<sup>(٢)</sup>.

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة والصبي  
الذي لم يبلغ، ليس عليهما حملُ شيءٍ من الدية مع العاقلة.  
وأجمعوا على أن الفقير لا يلزمه شيء. ومن مات من العاقلة أو  
افتقر أو جُنَّ قبل الحول، لم يلزمه شيء من الدية بلا خلاف  
يُعلم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: الاجتهاد في هذا الباب بالرأي والترجيح موطن  
حذر، وأكثر من ثلث مسائله مبني على ما رواه عمرو بن شعيب.

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٦٧)، المغني، فتح الباري عن ابن بطال وابن  
المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٣).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١٥٩).

(٣) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٢/٧٨٣).

### الحدود

يجب الحدّ في الزنى، والسرقه، وشرب الخمر، والقذف بالزنى، والحِرَابَة، والرّدّة، وهذا متفقٌ عليه (١).

قال ابن عبد البر: ولا يجوز للسلطان أن يعطل حدًّا من الحدود التي لله عزّ وجلّ إقامتها عليه، كما ليس له أن يتجسس عليها إذا استبرت عنه، والشفاعة في أهل الذنوب حسنة جائزة، وإن كانت الحدود فيها واجبةً إذا لم يبلغ السلطان، هذا كلّيه لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء (٢).

وقال: لا أعلم بين أهل العلم اختلافاً في الحدود إذا بلغت السلطان لم يكن لها فيها عفو لا له، ولا لغيره. وجائز للناس أن يتعافوا الحدود بينهم، ما لم يبلغ السلطان، وذلك محمودٌ عندهم (٣).

### رَجْمُ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَجَلْدُ الْبَكْرِ وَتَغْرِيبُهُ

قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤﴾﴾ [النور].

وقال ابن القطان: «وأجمعوا أن هذا الخطاب يدخل فيه الأبكار» (٤).

(١) المحلى، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٣٢٠).

(٢) الاستذكار (١٧٦/٢٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١/٢٢٤).

(٤) الإقناع (٤/١٨٥٨).

١٧٨١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْخَضَمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ فَاقْضُ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَثَدْنِ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ». قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي الرَّجْمِ، فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةً، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلِيَّ ابْنِي جَلَدَ مِائَةَ وَتَعْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلِيَّ امْرَأَةَ هَذَا الرَّجْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي تَقْسِي يَدَيْهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْعَتَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةَ وَتَعْرِيبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ - إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا». قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ (ع).

قال في (المستقى): قال مالك: العسيف: الأجير، ويحتج به من يثبت الزنا بالإقرار مرةً ومن يقتصر على الرجم.

١٧٨٢ - وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَجَمَ الْمَرْأَةَ ضَرَبَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جَلَدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خ، حم).

١٧٨٣ - وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي .. خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفِيُّ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» (م، حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أن الحدَّ يجبُ بإيلاج الحشفة وحدها مرةً واحدة<sup>(١)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨)، مختلف الحديث، الاستدكار (الإقناع

## الجلاليات

وأجمعوا على أن المسلم إذا تزوج امرأة حرة مسلمةً صحيحةً،  
ودخل بها ووطئها في الفرج: أنه مُحصنٌ، ووجبَ عليه وعليها إذا  
زنيا الرجمُ<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يثبت إحصانٌ لصبي ولا مجنون<sup>(٢)</sup>.  
واتفقوا أن من زنى، وهو حرٌّ بالغٌ غير محصنٍ، وهو عاقلٌ  
مسلم غير سكران ولا مُكره، في أرض غير حرم مكة، ولا في  
أرض الحرب، بامرأة بالغية ليست أمةً لزوجته ولا لولده،  
ولا لأحدٍ من رقيقه، ولا لأحدٍ من أبويه، ولا ممن ولده بوجه من  
الوجوه، ولا ادعى أنها زوجته، ولا ادعى أنها أمته بوجه من  
الوجوه، ولا هي من المعتم، ولا هي مُخدمةٌ له، ولا مباحةٌ  
الفرج له من مالکها، وهي عاقلة غير سكرى، ولا مكرهة،  
ولا حريمته، ولا هي مستأجرة للزنا، ولا هي أمته متزوجة من  
عبده، ولا هي ذمية، ولا هي حربية، وهو يعلم أنها حرامٌ عليه،  
أو ليست ملكاً له، ولا عقد عليها نكاحاً، ولم يثب ولا تقادم زناه  
قبل أخذه بشهر، ولا تزوجها، ولا اشترانها بعد أن زنى بها = أن  
عليه جلد مئة<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه إذا زنى على الوصف السابق، وكان قد تزوج  
قبل ذلك: أن عليه الرجم بالحجارة حتى يموت<sup>(٤)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٧٣)، التمهيد لابن عبد البر (٧٨/٩)، ٧٩،  
(٣٨٨/١٤).

(٢) الاستذكار (٦٢/٢٤).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٣)، الاستذكار (٤٨/٢٤)، التمهيد  
(٧٩-٧٨/٩).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٤).

واتفقوا على أنه إن جُلِدَ المرجوم الذي وُصِفَ مئةً قبل أن يَرَجَمَ، وَغُرِّبَ المجلود غير المحصن عن بلده، وَسُجِنَ حيث يُغْرَبُ عامًا: أنه قد أقيم عليه الحدُّ كلُّهُ<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه لا يجوز قتله بغير الحجارة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن المرأة الحرّة المسلمة المحصنة العاقلة غير المكروهة كالرجل المحصن، وأن غير المحصنة كغير المحصن<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه إن كان أحد الزانين مُحَصَّنًا، والآخر غير محصن: أن لكل واحدٍ منهما حكمه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أنه إن صُفِّ الناسُ صفوفًا كصفوف الصلاة، فَرَجِمَ الشهودُ أولاً، وَرَجِمَ الإمامُ في المُقَرِّ أولاً ثمَّ الناسُ، وَخُفِرَتْ له حَفِيرَةٌ إلى صدره، أن الرجمَ قد وَفَّى حَقَّهُ<sup>(٥)</sup>.

وَأَجْمَعُوا على أن المرجوم يُدَامُ عليه بالحجارة حتى يموت<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن المسلمين يصلُّون على المرجوم<sup>(٧)</sup>.

رَجِمَ الْمُحَصَّنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

وقال سبحانه: ﴿وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَأْتِ أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾

[المائدة: ٤٩].

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه (٢١٥).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٦) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٨٢).

(٧) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥)، ابن تيمية (منهاج السنة ٣/٣٩٦).

## الرجال

١٧٨٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ  
وَأَمْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ زَنِيَا، فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟». فَقَالُوا:  
«سَحْمٌ»<sup>(١)</sup> وَجُوهُهُمَا وَيُخْزِيَانِ. قَالَ: «كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ فَأَتُوا  
بِالتُّورَةِ فَاتْلُوهَا إِنَّ كُتْمَ صَادِقِينَ». فَجَاءُوا بِالتُّورَةِ وَجَاءُوا بِقَارِيٍّ  
لَهُمْ، فَقَرَأَ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ  
لَهُ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَيَاذَا هِيَ تَلُوحٌ، فَقَالَ - أَوْ قَالُوا -:  
يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَتَكَاثَمُهُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا، قَالَ: رَأَيْتُهُ يَجْنَأُ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهَا يَقِيهَا الْحِجَارَةَ  
بِنَفْسِهِ (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ (حَم) بِقَارِيٍّ لَهُمْ أُعْوَرَ، يُقَالُ لَهُ: ابْنُ صُورِيَا.

١٧٨٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ  
رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَأَمْرَأَةً (م، حَم).

إِخْتِبَارُ تَصْرِيحِ الْمُقِرِّ بِالزُّنَا وَالتَّثْبِيتِ مِنْهُ

قال أبو محمد: قرن الله الفاحشة بالتبيين في مواضع من كتابه،  
كقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩]، وقرئ بالياء  
مفتوحة ومكسورة، وكل من التصريح والتثبيت من البيان.

١٧٨٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ  
مَالِكٍ: «مَا بَلَغَنِي عَنْكَ». قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ  
وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ». قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ  
فَرَجِمَ (م، حَم، د، ت).

(١) تُسَوَّدُ.

(٢) أَي: يَكْبُثُ عَلَيْهَا، وَيَمِيلُ.

١٧٨٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَطَرْتَ؟». قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَنَكْتَهَا» لَا يُكْتَى. قَالَ: نَعَمْ. فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ (خ، حم، د).

واتفق أهل العلم أن من أقرّ على نفسه بالزنا في مجلس حاكم يجوز حكمه، أربع مرّات مُختلفات، يُغيبُ بين كل مرّتين عن المجلس حتى لا يُرى، وهو حرٌّ مسلمٌ غير مُكره ولا سكران ولا مجنون ولا مريض، ووُصِفَ الزنا وعرفه، ولم يتب ولا طال الأمر: أنه يقام عليه الحدّ ما لم يرجع عن إقراره<sup>(١)</sup>.

### التَّغَاوُلُ عَنِ الْمُقِرِّرِ الثَّابِتِ

وقال أبو محمد: إنّما يحسن التّغافل ويستحبّ السّتر؛ لكيلا تشيع الفاحشة في المؤمنين، فتستخفّ النفوس الضّعیفة بالفاحشة، ويهون قبحها في قلوبهم، ولهذا قال عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، والتغافل من دلالات هذه الآية.

١٧٨٨- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَهُ عَلَيَّ، وَكَمْ يَسْأَلُهُ، قَالَ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ قَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ - أَوْ حَدَّكَ -» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٤)، الاستذكار (٦٤/٢٤).



## الرجوع عن الإقرار

وقال جل في علاه: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَوْبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوْا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران).

١٧٨٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ مَا عَزَرَ قَالَ: كُنْتُ فِي مَن رَجَمَ الرَّجُلَ، إِنَّا لَمَّا خَرَجْنَا بِهِ فَرَجَمْنَاهُ فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ بِنَا: يَا قَوْمِ رُدُّونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ قَوْمِي قَتَلُونِي وَعَرَّوْنِي مِنْ نَفْسِي، وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي، فَلَمْ تَتْرَعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْنَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْبَرْتَاهُ. قَالَ: «فَهَلَّا تَرَكْتُمُوهُ، وَجِئْتُمُونِي بِهِ». لَيْسَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ، فَأَمَّا تَرَكَ حَدًّا فَلَا (د).

## دفع الحدود بالشبهات

وقال سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢].

١٧٩٠- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَاعَنَ بَيْنَ الْعَجْلَانِيَّ وَأَمْرَأَتِهِ، فَقَالَ ابْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ: هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا». قَالَ: لَا، تِلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ قَدْ أَعْلَنْتْ<sup>(١)</sup> فِي الْإِسْلَامِ (ق).

١٧٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا» (هـ، بسند ض).

١٧٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرءُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا

(١) أي: أعلنت بالفاحشة.

سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ»  
(ت، بسند ض).

قال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الحدود تدرأ بالشبهات<sup>(١)</sup>.

مَنْ أَمَرَ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَأَنْكَرَتْ

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤].

١٧٩٣- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاهَا، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَرْأَةِ فَدَعَاهَا فَسَأَلَهَا عَمَّا قَالَ، فَأَنْكَرَتْ، فَحَدَّهُ وَتَرَكَهَا (حم، د)<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْجَدِّ إِذَا ثَبِتَ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

١٧٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادُّ اللَّهِ فِي أَمْرِهِ» (حم، د).

وقد أجمع العلماء على أن الحد إذا بلغ الإمام لم تجز الشفاعة فيه<sup>(٣)</sup>.

هَلْ يُخْفَرُ لِلْمَرْجُومِ ؟

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢].

(١) نقله ابن قدامة، المغني (موسوعة الإجماع ١/ ٣٢٤).

(٢) الحديث في إسناده: مسلم بن خالد الزنجي، منكر الحديث.

(٣) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/ ٣٢٥).

## الجلاليات

١٧٩٥ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَرْجُمَ مَاعِزَ بْنِ مَالِكٍ خَرَجْنَا بِهِ إِلَى الْبُقْعِ، فَأَوَّلَهُ مَا حَقَّرْنَا لَهُ، وَلَا أَوْثَقَاهُ، وَلَكِنْ قَامَ لَنَا فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْخَزَفِ<sup>(١)</sup>، فَأَشْتَكَيْ فَخَرَجَ يَشْتَدُّ حَتَّى اتَّصَبَ لَنَا فِي عَرْضِ الْحَرَّةِ، فَرَمَيْنَاهُ بِجَلَامِيدِ الْجَنْدَلِ<sup>(٢)</sup> حَتَّى سَكَتَ (م، حم).

وثبت فيهما من حديث بريدة أن النبي ﷺ أمر بالغامدية، فحُفِر لها إلى صدرها.

وثبت فيهما أيضًا من حديث بريدة أنه حُفِر لهما عِز.

تَأْخِيرُ الرَّجْمِ عَنِ الْحُبْلَى حَتَّى تَضَعِ، وَتَأْخِيرُ الْجَلْدِ عَنِ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿وَاحْسِبُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٦٥) [البقرة:

١٩٥]

وقال سبحانه: ﴿لَا تَضَارَّ وِلْدَةَ بَوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

١٧٩٦ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمَهُ عَلَيَّ، فَدَعَانِي اللَّهُ ﷻ وَلِيهَا، فَقَالَ: «أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعْتَ فَأْتِنِي». ففعل فأمر بها رسولُ اللَّهِ ﷺ فشدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: نُصَلِّي عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ قَالَ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتُ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ؟» (م، حم، ن، د، ت).

(١) أكسار الأوائمي المصنوعة من الظنن اليابس.

(٢) بصخور الحجارة.

واتفقوا على أن المرأة إذا حملت من زنا، وثبت عليها الزنا من إقرارٍ وتمادي عليه، أو بيّنة ليس معها إقراراً: أن تمام فطامها وقت لإقامة الحدّ عليها، ما لم يمّت الولد قبل ذلك<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الحدّ لا يقام على حُبلى<sup>(٢)</sup>.

١٧٩٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَّتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا، فَأَتَيْتُهَا فَلِذَا هِيَ حَدِيثَةٌ عِنْدَ بِنْفَاسٍ فَخَشِيتُ إِنْ أُجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ، أَتْرُكُهَا حَتَّى تَمَاطِلَ<sup>(٣)</sup>» (م، حم، د، ت).

كَيْفَ يُجْلَدُ مَنْ بِهِ مَرَضٌ مُلَازِمٌ؟

﴿ وَخَذَ بِيَدِكَ ضَعْفًا فَضْرِبَ بِهِ وَلَا تَحْتِ ﴾ [ص: ٤٤].

١٧٩٨- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَبَّادَةَ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ آيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ مُخْدَجٌ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ يُبْعَ الْحَيُّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أُمَّةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَحْبِثُ بِهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عَبَّادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حَدَّه». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَضْعَفُ مِمَّا تَحْسَبُ، لَوْ ضَرَبْتَاهُ مِائَةَ قَتْلَانَاهُ. فَقَالَ: «خُذُوا لَهُ عِشْكَالًا<sup>(٥)</sup> فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ، ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً». قَالَ: فَفَعَلُوا (حم، ه).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) تبرا.

(٤) معدود في صغار الصحابة.

(٥) سقيم ناقص الخلق.

(٦) الفصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صغار، ويُسمى كل واحد من تلك الأغصان: شمراخاً.

واففق أهل العلم على أن السوط الذي يُجلد به سوطٌ بين سوطين<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل يضربُ في الزنا قائماً، وأن المرأة تضرب في الزنا جالسةً، وقال ابن أبي ليلى: بل تضرب قائمة<sup>(٢)</sup>.

### مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢].

١٧٩٩- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ الرَّأْيَةُ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ أُضْرِبَ عُنُقَهُ وَأَخَذَ مَالَهُ (الخمسة)<sup>(٣)</sup>.

مَنْ فَعَلَ فِعْلَ قَوْمِ لُوطٍ أَوْ آتَى بِهِمَةً، وَالسَّحَاقُ

وقال سبحانه: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ مَا تَأْتُونَ الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠].

وقال جلّ وعلا: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥].

(١) الموضوع (الإقناع ٤/١٨٤٢).

(٢) النواذر (الإقناع ٤/١٨٦٨).

(٣) في إسناده اضطراب عن يزيد بن ثابت، فرواه على غير وجه.

قال أبو محمد: مما جاء في تفسير الآيتين: أن إحداهما في اللواط، والأخرى في السحاق.

١٨٠٠ - عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» (حم، د، ت، هـ) (١)

١٨٠١ - وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْهَمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَيْهَمَةَ» (حم، د، ت، وفيه مقال).

١٨٠٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - بسند صحيح - أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بَيْهَمَةَ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ.

واتفق العلماء على أن وطء الرجل الرجل جرمٌ عظيمٌ، وأن سحق المرأة المرأة حرامٌ، وأن إتيان البهائم حرامٌ، وأن وطء الحائض من الزوجات وملك اليمين، والمحزومة، والصائمة المعتكفة، والمظاهرة التي ظاهر منها = حرامٌ. واتفقوا أن لا حدَّ في شيء من ذلك كله، حاشا فعل قوم لوط وإتيان البهائم؛ فإنهم اختلفوا، أفي ذلك حدٌّ أم لا؟ (٢)

### فِيمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ

١٨٠٣ - عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: أَنَّهُ رَفِيعٌ إِلَيْهِ رَجُلٌ عَشِيْبِيٌّ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقِضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَكَ جَلْدُكَ مِائَةً، وَإِنْ كَانَتْ لَمْ تُحِلِّهَا لَكَ رَجَمْتُكَ (الخمس، بسند ض).

قال أبو محمد: أمرنا بالتبيين والتثبت في غير آية.

(١) هذا الحديث أنكره يحيى بن معين والنسائي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٦، ٢١٧).

### حَدُّ زَنَا الرَّفِيقِ خَمْسُونَ جَلْدَةً

وقال العليم الحليم سبحانه: ﴿فَإِذَا أَحْصِينَ فَإِنَّ آتِيكَ بِفَتْحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

١٨٠٤- عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمَةٍ سَوْدَاءَ زَنَتْ لِأَجْلِهَا الْحَدَّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهَا فِي دَمِيهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: «إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفْسِهَا فَاجْلِدْهَا خَمْسِينَ» (عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمُسْتَدْرِ).

واتفق أهل العلم أن الأمة المحصنة بالزواج خاصة إذا ثبت زناها ليس عليها إلا خمسون جلدة <sup>(١)</sup>.

وأجمعوا أن الرق مؤثرٌ في نقصان الحد <sup>(٢)</sup>.

### السرقه، والحد فيها

قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا كِتَابًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٨) فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (٢٩) [المائدة].

١٨٠٥- عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطُّعُ يَدُهُ». قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ بَيْضُ الْحَدِيدِ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَاوِي دَرَاهِمَ (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٥)، الاستدكار (١٠١/٢٤).

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع-١/٣٢١).

١٨٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ (١) ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ (ع).

لَا قَطْعَ فِي الذَّهَبِ فِيمَا دُونَ رُبْعِ دِينَارٍ

وقال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

١٨٠٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا (ع إِلَّا هـ).

١٨٠٨- وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» (م، حم، ن، هـ).

١٨٠٩- وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ». وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، وَالدِّينَارُ اثْنِي عَشَرَ دِرْهَمًا (حم).

قال ابن تيمية: أما السارق فيجب قطع يده اليمنى بالكتاب والسنة والإجماع (٢).

وقد أجمع أهل العلم على أن قطع يد السارق يجب إذا شهد عليه بالسرقة شاهدان، ووصفا ما يوجب القطع (٣).

وأجمعوا على أن الخد لا يسقط بغية الشاهدين، أو موتهما (٤).

(١) تورس.

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢٩/٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٨٥)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١)، بداية المجتهد، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٤٦).

(٤) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٣٤٦).



## الجلاليات

وأجمعوا على أن السارق لو مات من قطع يده: أنه لا شيء فيه، لأنه قطع بحق<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن المرأة تقطع كما يقطع الرجل<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن القطع يكون من الكوع<sup>(٣)</sup>.

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الكفالة في الحدود لا تجوز<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن من سرق خمراً من مسلم أنه لا قطع عليه<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يشترط مطالبة المسروق بإقامة الحد<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن لصاحب المال المسروق أن يعفو عن السارق، وأن عفوّه يسقط الحدّ قبل أن يُرفعَ إلى الإمام<sup>(٧)</sup>.

قال ابن تيمية: اتفق العلماء فيما أعلم على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا رُفِعوا إلى ولي الأمر، ثم تابوا بعد ذلك = لم يسقط الحدّ عنهم، بل تجب إقامته وإن تابوا. فإن كانوا صادقين في التوبة كان الحدّ كفارة لهم، وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة، بمنزلة ردّ الحقوق إلى أهلها<sup>(٨)</sup>.

(١) الإنباه (الإقناع ٤/١٨٨٧)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٤٧).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

(٣) الاستذكار (٢٤/٣٨٢)، التمهيد (١٩/٢٨٣).

(٤) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٤٣).

(٥) الإشراف (الإقناع ٤/١٨٩٩).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٢٩٨).

(٧) بداية المجتهد، ونيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٤٧).

(٨) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٠٠).

وصح إجماع العلماء على أن سارق ربع دينار، وسارق أكثر من ذلك سواء في الحد<sup>(١)</sup>.

### اعتبار الحرز

قال أبو محمد: قد يفهم اعتبار الحرز من مفهوم السرقة.

١٨١٠- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ، وَلَا كَثْرًا<sup>(٢)</sup>» (الخمسة).

١٨١١- عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خَمِيصَةٍ لِي، فَسُرِقَتْ، فَأَخَذْنَا السَّارِقَ، فَرَفَعْنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقِي خَمِيصَةَ ثَمَنٍ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا؟ أَنَا أَهْيَا لَهُ أَوْ أُبَيْعُهَا لَهُ. قَالَ: «فَهَلَا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» (حم، ن، د، ه).

١٨١٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقٍ سَرَقَ ثُرْسًا مِنْ صَفِيَّةٍ<sup>(٣)</sup> النَّسَاءِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ (حم، ن، د).

واتفق العلماء وأئمة الفتوى على مراعاة الحرز فيما يسرق السارق<sup>(٤)</sup>

فأجمعوا على أن من سرق من حرز قطع يده، وهو حق لله<sup>(٥)</sup>

قال أبو محمد: ليس في الكتاب ولا في السنة اعتبار الحرز، ولكن العلماء متفقون على اعتباره، كما ترى، كأنهم أخذوا ذلك من مفهوم

(١) مراتب الإجماع (٢٢١)، المغني (موسوعة الإجماع ٣٤٢/١).

(٢) بفتح الكاف، والهاء المثناة: جُمَار النخل، أي: شحمها.

(٣) بضم الصاد المهملة، وتشديد الفاء، أي: الموضع المخصص بهن من المسجد، وصفة المسجد: موضع مظلل منه.

(٤) الاستذكار (١٧٩/٢٤).

(٥) الاستذكار (٢٠٩/٢٤)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٣٤٣/١).

السَّرقة؛ وهي أخذ المال بخفية. ومن ثم لا يدخل في ذلك: المختلس، والخائن، والمغتصب، والمتهب، دخولاً أولياً.

واتفقوا على أن النَّبَاش<sup>(١)</sup> تقطع يده<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه يشترط للحد أن لا يكون للسارق في المال شبهة ملك<sup>(٣)</sup>.

ومن سرق الماء فلا قطع عليه بلا خلاف يُعلم<sup>(٤)</sup>. وكذا الطير<sup>(٥)</sup>.

المُخْتَلِسُ وَالْمُتَّهَبُ وَالْخَائِنُ وَجَاوِدُ الْعَارِيَةِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

قال أبو محمد: إنما الآية في السرقة بمفهومها المتقدم، وما عداها لا يأخذ حكمها، ولو صح القياس هنا لكان من أقوى الأقيسة.

١٨١٣- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهَبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ» (الخمس).

١٨١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ، لَا أُرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيئًا، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ

(١) الذي ينش القبور الحديثة لسرقة الأكناف.

(٢) النوادر (الإقناع ٤/١٨٨٧).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٤٣).

(٤) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٤).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» فَقَطَعَ يَدَ الْمُخْرُومِيَّةِ (م، حم، ن).

وقال ابن عبد البر: وإن وجد المتاع ربه أخذه بإجماع ليس له غير ذلك، ولا له العفو عن السارق إذا بلغ السلطان، وهو وغيره في ذلك سواء (١).

واتفق العلماء على أنه ليس على خائن ولا مختلس ولا متسهب: قطع (٢).

قال أبو محمد: اتفقوا على أنه لا قطع في ذلك، لكنهم متفقون على تعزيره، ومعاقبته بما يردعه.

وأجمعوا على أن من أخذ مال امرئ مسلم أو معاهد بغير حق، غير طيبة به نفسه، وكان أخذه اختلاساً من يد صاحبه: أنه يُسَمَّى مُخْتَلِسًا (٣).

واتفقوا على أن الغاصب المجاهر الذي ليس محارباً لا قطع عليه (٤).

والفرق بين المختلس والسارق: أن المختلس إن اختلس جهاراً غير مستخفٍ من الناس ليس سارقاً، ولا قطع عليه بلا خلاف. وإن فعل ذلك مُسْتَخْفِياً عن كل من حضر؛ فهو سارق، وعليه القطع بلا خلاف (٥).

(١) الاستذكار (٢٤/٢٠٩).

(٢) الموضح (الإقناع ٤/١٨٩٨)، الاستذكار (٢٤/٢٤٤).

(٣) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/٧٥)، الاستذكار (٢٤/٢٣٧).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

(٥) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٧٥).

وأجمعوا على أن المضارب لا يقطع فيما سرق من مال المضاربة، وكذلك المودع<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن كل سرقة لا قطع بها؛ فإن الغرم فيها واجب على من سرق موصراً أو معسراً<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: حديث المخزومية مشكل، فإما أن يقال: جحد الغارية حكمه حكم السرقة لأن النبي جعله كذلك، وإما أن يقال: إنها كانت تستعير وتسرق، كما قال بعض العلماء.

**الْقَطْعُ بِالْإِقْرَارِ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهِ بِالْمَرَّةِ**

قال أبو محمد: في كتاب الله تعالى من ذم العجلة والأمر بالتيين والثبوت والقيام بالقسط نصوص وافرة متضافرة.

١٨١٥ - وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّتَيْنِ (حَم) فِي رِوَايَةٍ مَهْنًا<sup>(٣)</sup>، وَاحْتِجَّ بِهِ.

واتفق العلماء على أن من أقر على نفسه بسرقة مرتين في مجلسين مختلفين، وثبت على إقراره، وأحضر ما سرق: أن القطع يجب عليه ما لم يرجع<sup>(٤)</sup>.

(١) الاستذكار (١٨١/٢٤).

(٢) الاستذكار (٢٠٨/٢٤).

(٣) هو: مهنا بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبد الله، من كبار أصحاب أحمد الذين لازموا حتى مات. له ترجمة في (طبقات الحنابلة ١/٣٤٥)، والإنصاف للمرداوي (٢٩٢/١٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢١).

ولا بأس في قول عامة الفقهاء في تلقين المقرّ بالسرقه ليرجع عن إقراره (١).

### سِرْقَةُ الْكُتُبِ وَالْعِلْمِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوْنُوا أَمْنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْلُونَ﴾ (٢٧) [الأنفال: ٢٧].

١٨١٦- عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَشَبِعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ قُوَيْيَ زُورٍ» (ق، د).

قال أبو محمد: سرقة العلم والكتب هي نوع من الخيانة العلمية، وقد تقدم حكم الخائن والمختلس، وتسميتها سرقة إطلاق شائع، والخيانة العلمية يتضاعف قبحها، لما فيها من الأثرة، والتعالم، والتباهي بما ليس له، والظلم، وأخذ الحقوق، لا سيما إذا كان المظلوم حامل الذكر. وكفى بمثل هذا سقوطاً أن صاحبه يهمة أن يعلو في أعين الناس وهو ساقط في عين نفسه غداً خيائه، والذين يستحلون ذلك محتجين بصنيع بعض من سبق من أهل العلم = حجتهم داخضة، فقد كان بعضهم يكتب من حفظه، ومنهم من يذكر ذلك في مقدمة كتابه، ومنهم ظالم لنفسه، مدّع ما ليس له، والله يغفر لنا ولهم.

### الخمير، والحدّ فيه

وقال الله جلّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٥) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٦).

يُوقَعُ بَيْنَكُمْ الْعِدْوَةَ وَالْبَحْضَاءَ فِي الْفَرِّ وَالْمَيْسِرِ وَيَسُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ  
قَهَلْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ ﴿١١﴾ [المائدة].

قال العلماء: هذا آخر ما جاء في حكم الخمر، واتفقوا على أن آية (البقرة) وآية (النساء) في الخمر قبل هاتين الآيتين.

١٨١٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ  
الْخَمْرَ فَجَلَدَ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ، قَالَ: وَقَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ  
عُمُرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفَ الْجُدُودِ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ  
بِهِ عُمُرُ (م، حم، د، ت).

١٨١٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ  
بِالْجَرِيدِ وَالْتَعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ (ق).

١٨١٩- وَعَنْ حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ  
أَتَى بِالْوَكِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ، فَشَهِدَ  
عَلَيْهِ رَجُلَانِ - أَحَدُهُمَا حُمْرَانٌ <sup>(١)</sup> - : أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرَ  
أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَقَيًّا، فَقَالَ عُمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيًّا حَتَّى شَرِبَهَا. فَقَالَ: يَا عَلِيُّ،  
قِمْ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ عَلِيُّ: قِمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ. فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلِ  
حَارَهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَهَا <sup>(٢)</sup>. فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ  
جَعْفَرٍ، قِمْ فَاجْلِدْهُ. فَجَلَدَهُ وَعَلِيُّ يُعَدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ:  
أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَأَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمُرُ  
ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سِتَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ (م).

قال في (المتقى): «وفيه من الفقه: أن للوكيل أن يوكل وأن  
الشهادتين على شيئين إذا آل معناه إلى شيء واحد جميعاً جائزة  
كالشهادة على البيع والإقرار به، أو على القتل والإقرار به».

(١) مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، توفي سنة ٧٥ هـ.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، معناه: ول شدتها من تولى هنيئها ولداتها.

١٨٢٠ - وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ، وَأَجِدَ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ (ق).

قال ابن حزم: اتفقوا أن الحدَّ أن يكون مقدار ضربه في أربعين. واختلفوا في إتمام الثمانين. واتفقوا أنه لا يلزمه أكثر من ثمانين. واتفقوا على أن الحرَّة البالغة العاقلة كذلك. واتفقوا على أنه لا يلزمها أكثر من ثمانين. واتفقوا أن العبد والأمة يلزمهما من ذلك عشرون. واختلفوا في تمام الثمانين<sup>(١)</sup>.

وأجمع العلماء على أن في شرب قليل الخمر وكثيرها الحد<sup>(٢)</sup>. وأنه لا فرق بين المسكرات إذا وُجِدَت عِلَّةُ السُّكْرِ<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن من شرب كأساً بعد كأسٍ من الخمر حتى سكر أن حدًّا واحداً يلزمه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أنه إن أقرَّ بشرب الخمر مرتين، وثبت: أنه يحد<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن شارب الخمر وهو يعلم، فاسقٌ وإن لم يبلغ حدَّ السكر<sup>(٦)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٣٦).

(٢) الاستذكار (٢٤/٢٥٨، ٢٧٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى

٣٤/٢٠٠)، مراتب الإجماع (٢١٨)، المحلّي، بداية المجتهد، شرح النووي،

المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٤٨).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/٢٠٥).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٨).

(٥) مراتب الإجماع (٢١٩)، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٤٩).

(٦) مراتب الإجماع (٢٢٣)، بداية المجتهد، فتح الباري (موسوعة الإجماع



### مَا وَرَدَ فِي قَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ وَبَيَانِ نَسْخِهِ

قال أبو محمد: في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]، منزع بعيد، إذ جعلت توبتهم على درجات ثلاث.

١٨٢١- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبُوا الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُمْ» (حم، د، ت، هـ).

١٨٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ سَكِرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ» (م، د، هـ، حم). وزاد: قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسُكْرَانَ فِي الرَّابِعَةِ فَخَلَّى سَيْلَهُ.

قال ابن المنذر: أزيل القتل عن الشارب في المرة الرابعة بإجماع من أهل العلم من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر، إلا شاذاً من الناس لا يعتدّ خلفه<sup>(١)</sup>.

قال الشافعي: «فلا نعلم أحداً من أهل الفتيا يخالف أن من أقيم عليه حدٌّ في شيء أربع مرات، ثم أتى به خامس مرة أو سادسة أقيم ذلك الحدّ عليه، ولم يقتل، وفي هذا دليل على أن ما روي عن النبي ﷺ إن كان ثابتاً؛ فهو منسوخ»<sup>(٢)</sup>.

### مَنْ وَجِدَ مِنْهُ رِيحُ خَمْرٍ

وقد أمر الله بالتيين، وأثبت المعرفة بالدلائل، كما قوله سبحانه: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

(١) الإشراف (الإفناء ٤/١٨٣٤).

(٢) اختلاف الحديث (٨/٢٤٨).

١٨٢٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتِ فِي الْخَمْرِ حَدًّا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَ يَمِيلٌ فِي الْفَجِّ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا حَادَى بَدَارَ الْعَبَّاسِ انْفَلَتَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالْتَزَمَهُ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَضَحِكَ وَقَالَ: «أَفَعَلَهَا؟» وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ (حم، د، بسند ض).

١٨٢٤- وَعَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ بِحِمْنِمْ، فَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُورَةَ يُوسُفَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا هَكَذَا أَنْزَلْتَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَقَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ، فَيِنَّمَا هُوَ يَكَلِّمُهُ إِذْ وَجَدَ مِنْهُ رِيحَ الْخَمْرِ، فَقَالَ: أَتَشْرَبُ الْخَمْرَ وَتَكْذِبُ بِالْكِتَابِ؟ فَضَرَبَهُ الْحَدَّ (ق).

قال أبو محمد: سيأتي في (باب الأشرطة) تفصيل أوسع في الخمر، والمقصود هنا: هو بيان الحد.

### التعزيرُ والبَحْسُ فِي التَّهْمِ

وقال سبحانه: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

١٨٢٥- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نَيْارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» (ع إ ل أن) (٢).

قال ابن حزم: واتفقوا أن التعزير يجب فيه من جلدة إلى عشرة. واختلقوا في أكثر (٣).

- (١) لم يقدره.
- (٢) حديث أبي بردة مع كونه متفقاً عليه قد تكلم في إسناده ابن المنذر والأصيلي من جهة الاختلاف فيه.
- (٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٢).

## الظلمات

وأجمع أهل العلم على أن للإمام أن يُعزَّرَ في بعض الأشياء<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن التعزير يخالف الحدود<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الشفاعة في التعزير جائزة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن عقوبة المسلمين بتحريق الدُور والأشخاص

لا تجوز<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن ذا الهيئة في حسبه ودينه، إذا أتى ما يوجب

عليه التعزير، ولا يبلغ حدًا واجبًا، ولم يكن للتعزير خليفًا: أنه

يُقال ويُعفى عنه<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن المتستر على المجرمين يستحق التعزير<sup>(٦)</sup>.

قال أبو محمد: السَّجَنُ عقوبة متفق عليها بين الناس، وإنما

تكون في الشرع لمن خيف ضرره وفتته بقوله أو فعله، أو من كان

عليه حقٌّ وخيف من هروبه، وأما جعله عقوبة تَأْذِيْبِيَّة لا مصلحة

فيها سوى عقوبته، كما يفعل بعض من يقضي، ففيه ضررٌ على

المتعاقب، وكذلك من يجعل حفظ بعض أجزاء القرآن عقوبةً

غالبًا غلطًا مبيِّنًا.

(١) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٠٦).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٢١٨).

(٣) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/٢١٨).

(٤) فتح الباري، شرح صحيح مسلم للنووي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع

١/٢١٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٩).

(٥) النوادر (الإقناع ٤/١٩١٢).

(٦) ابن تيمية (التفسير الكبير ٤/٨٣).

ولا نزاع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يُعاقب على الفاحشة تعزيراً بليغاً، وكذلك المجنون يُضربُ على ما فعله لينزجر<sup>(١)</sup>.

وثبت بالكتاب والسنة والإجماع: التعزير بالضرب والحبس لمن امتنع عن أداء الحق الواجب عليه<sup>(٢)</sup>.

ومن لعن أو سب أحداً من الصحابة فإنه مستحقٌ للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين<sup>(٣)</sup>.

### التَّعْزِيرُ بِالْمَالِ

وقال سبحانه: ﴿وَتَجِدُونَ أَلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر].

وقال جلّ شأنه: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات]، الخير: المال، والتعزير به رادع، وأي رادع.

١٨٢٦ - في حديث معاوية بن حيدة: «وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطَرَمَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا» (د، جم، بسند فيه مقال).

قال أبو محمد: جمهور الأئمة يمنعون من التعزير بالمال؛ لأن الله نهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وأجازه طائفة من العلماء، ونصره ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وهو الحق، فمن الناس من لا تردعه عقوبة ولا يؤدبه شيء، ولا يذوق وبال أمره بغير عقوبة المال، الذي هو شقيق الروح.

(١) ابن تيمية (منهاج السنة ٤٩/٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٣٠).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٨/٣٥).

المُحَارِبُونَ وَقُطَاعَ الطَّرِيقِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [المائدة].

١٨٢٧- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ عَمَلٍ وَعَرَبِيَّةٍ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَتَكَلَّمُوا بِالْإِسْلَامِ فَاسْتَوْخَمُوا<sup>(١)</sup> الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِدَوْدٍ<sup>(٢)</sup> وَرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فَلْيَشْرَبُوا مِنَ آبِئِهَا وَالْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِتَاجِيةِ الْحَرَّةِ كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَقَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأَقُوا الدَّوْدَ، فَلَمَّ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَيَسْمَرُوا<sup>(٣)</sup> أَعْيُنَهُمْ وَقَطَّعُوا أَيْدِيَهُمْ وَشَرَكُوا فِي تَاجِيةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ (ع).

١٨٢٨- وَعَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أَوْلِيكٍ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاةِ (م، ن، ت)<sup>(٤)</sup>.

١٨٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قُطَاعِ الطَّرِيقِ: إِذَا قَتَلْتُمْ وَأَخَذْتُمُ الْمَالَ قَتَلْتُمْ وَصَلَبْتُمْ، وَإِذَا قَتَلْتُمْ وَلَمْ تَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلْتُمْ

(١) استقلوها ولم يوافق هواها أبدانهم.

(٢) الدود - بفتح الدال - من الإبل، يقع على الثلاثة إلى العشرة.

(٣) أي: حَمَوْا النّسَامِيرَ، لَفَقُوا بِهَا أَعْيُنَهُمْ.

(٤) وروي (ن، د) بسند ضعيف: أَنَّ اللَّهَ عَاتَبَهُ فِي ذَلِكَ، وَأَنْزَلَ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ﴾

الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا... ﴿الآية [المائدة: ٣٣].﴾

وَكَمْ يُصَلِّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَكَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَكَمْ يَأْخُذُوا مَالًا تُقَوُّوا مِنَ الْأَرْضِ (شا)<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن الحراية هي: إشهار السلاح، وقطع السبيل خارج المدن<sup>(٢)</sup>.

والحكم عند عوام أهل العلم بأية الحراية: إنما يجب على من خرج من المسلمين، وقطع الطريق، وأخاف السبيل، وسعى في الأرض فساداً<sup>(٣)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن الحراية هو القتل، والصلب، وقطع الأيدي، وقطع الأرجل من خلاف، والتفني، وأن هذا حق الله تعالى. وأن الترتيب فيه بتقديم القتل على الصلب ثابتٌ بغير خلاف<sup>(٤)</sup>.

ولا يقتضي هذا أن الإمام يُخَيَّرَ تَخْيِيرَ مَشِيئَةٍ، فأهل العلم متفقون أنه يتعين على الإمام فعل هذا في حال، وهذا في حال<sup>(٥)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم في أن قاطع الطريق إذا أخذ المال، ولم يقتل، فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، ولا يقطع منه غير يد ورجل إذا كانت يده ورجلاه صحيحين. فإن كانت يده صحيحتين، ورجله اليسرى مقطوعة، قطعت يمينه، ولم يقطع منه غير ذلك

(١) في إسناده: صالح مولى التوأمة: ضعيف، وإبراهيم بن يحيى الأسلمي: وهو متروك.

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٣٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩١٩)، التمهيد لابن عبد البر (٢٣/٣٣٩).

(٤) بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩).

(٥) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١١٨).

## الجلاليات

بلا خلاف يُعلم. ولا يجوز قطع يديه ورجليه معاً، وهو إجماع لا شك فيه<sup>(١)</sup>.

أما إذا قتل؛ فإنه يقتل ويُصلب، وقتله متحتم لا يدخل عفو، ولا خلاف أن القتل الواجب إنما هو ضرب العنق بالسيف فقط<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن حكم المرأة في الحرابة حكم الرجل<sup>(٣)</sup>. وأن المشرك الكافر إذا حارب الله ورسوله، وسعى في الأرض فساداً: حدّ حدّ الحرابة، بلا خلاف<sup>(٤)</sup>. وأن حدّ العبد والأمة في الحرابة سواء كالحرّ والحرّة<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن حدّ الحرابة تسقطه التوبة قبل القدرة على المحاربين<sup>(٦)</sup>. ولا خلاف بين أهل العلم في أنهم يؤخذون بحقوق الأدميين من الأنفس والجراح والأموال، إلا أن يُعفى لهم عنها<sup>(٧)</sup>.

وثبت في السنة والإجماع أن الصائل المسلم إذا لم يندفع صولته إلا بالقتل قتل، وإن كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار<sup>(٨)</sup>.

حدّ السّاحِرِ وَدَمِّ السّحْرِ وَالْكِهَانَةِ

وقال جل شأنه: ﴿وَلَا يُؤْتِيهِمُ الْبِرَّ السَّحَرُونَ﴾ [يونس: ٧٧].

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) المغني عن ابن المنذر، المجموع (موسوعة الإجماع ١/٣٢٩).

(٣) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٤) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٥) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١٨٠).

(٧) المحلى، المغني (موسوعة الإجماع ١/٣٣٠).

(٨) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٥٤٠).

١٨٣٠- عَنْ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ» (قط، ت) وَضَعَّفَ إِسْنَادَهُ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ عَنْ جُنْدُبٍ مَوْقُوفٌ.

١٨٣١- وَعَنْ بَجَالَةَ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزَاءِ بَنِي مُعَاوِيَةَ عَمِّ الْأَحْتَفِ بْنِ قَيْسٍ، فَأَتَى كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ، أَنْ أُقْتَلُوا كُلُّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي رَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ وَأَنْهُوهُمْ عَنِ الرِّمَزَةِ<sup>(١)</sup>، فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ، وَجَعَلْنَا تَفْرِقًا بَيْنَ الرَّجُلِ وَحَرِيمِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى (حم، د).

١٨٣٢- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرَتْهَا، وَكَانَتْ قَدْ دَبَّرَتْهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا، فَقَتَلَتْ (مالك).

١٨٣٣- وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ سُئِلَ: أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ قَتْلٌ؟ قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ صَنَعَ لَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (خ).

قَتْلُ مَنْ صَرَخَ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَنْ عَرَّضَ

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة:

[٦١].

١٨٣٤- عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذِمَّتَهَا (د).

(١) كلامٌ يقولونه عند أكلهم بصوت خفي.



وأما من لم يصحح؛ فقد ثبت أن ذا الخويصرة قال: (يا رسول الله ﷺ اعدل)، وأنه منع من قتله.

هل يُقتل المرتد؟

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨].

١٨٣٥- عَنْ عِكْرَمَةَ، قَالَ: أَتَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَزْدَاقَةَ فَأَخْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَخْرَقَهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ»، وَاقْتَلْتَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (خ، ج، ن، د، ت).

قال أبو محمد: هذا دليل صحيح صريح مؤيد بفهم البحر الندي لا يعلم له مخالف من الصحابة على قتل المرتد، ولو لم يقتل المرتد لصار دين الله العوبة يمرح به من شاء ثم يسرح إلى غيره، ولا تعارض بين هذا وبين قول الله سبحانه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، لأن هذا في إكراه الكافر على الدخول في الإسلام أول مرة.

١٨٣٦- وَفِي حَدِيثٍ لِأَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذْهَبْ إِلَى الْيَمَنِ»، ثُمَّ أَتَبَعَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ أَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، وَقَالَ: انزُلْ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مَوْثُوقٌ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ (ق).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً بين الصحابة في استتابة المرتد<sup>(١)</sup>.

(١) التمهيد (٣٠٩/٥)، الاستذكار (١٤٣/٢٢) - النير (الإقناع ٤/١٩٣٠).

واتفق أهل العلم على أن من كان رجلاً مسلماً حُرّاً باختياره،  
وبإسلام أبويه كليهما، أو تمادى على الإسلام بعد بلوغه ذلك، ثم  
ارتد إلى دين كفر كتابيٍّ أو غيره، وأعلن رِدَّتَه، واستُئيبَ في ثلاثين  
يوماً مئة مرة، فتمادى على كفره، وهو عاقل غير سكران: أنه قد حلَّ  
دمُه<sup>(١)</sup>.

وكفر الردّة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن شهادة الشاهدين يجب قبولهما على الارتداد،  
ويقتل المرتد بشهادتهما<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن المكروه على الكفر، وقلبه مطمئن بالإيمان: أنه  
لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى، واختلفوا في إلزامه أحكام  
الكفر<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا أن خوف القتل إكراه<sup>(٥)</sup>.

قال ابن تيمية: والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو  
حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه = كان  
كافراً مرتدّاً باتِّفاق الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٠).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٧٨/٢٨).

(٣) الإشراف (الإقناع ٤/١٩٢٧)، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع  
٤٥٨/١). قال: وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي،  
ولا يعلم لهم مخالف إلا الحسن، فقال: لا يقبل إلا أربعة شهود.

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩)، ابن بطال (شهرج صحيح البخاري  
٢٩٠/٨).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩).

(٦) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٦٧/٣).

واستحلال الفواحش كتجوير إتيان المماليك كفرًا باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

والخروج عن أحكام الشريعة زندقة وكفر، يقتل صاحبه باتفاق المسلمين<sup>(٢)</sup>.

ومن سب نبيًا من الأنبياء قتل باتفاق العلماء<sup>(٣)</sup>.

واتفق المسلمون أن من استخف بالمصحف، مثل أن يلقه في الحش، أو يركضه برجله إهانة له، أنه كافر مباح الدم<sup>(٤)</sup>.

والمرتدون يقاتلون ويقتلون قاتلوا أو لم يقاتلوا<sup>(٥)</sup>.

ولا تصح الردة إلا من عاقل، وعليه فقد أجمع المسلمون على أن المجنون إذا ارتد، فقتله آخر عمدًا: أن عليه القود إذا طلب أولياء المقتول ذلك<sup>(٦)</sup>.

والردة المتصلة بالموت تبطل العبادات بالإجماع<sup>(٧)</sup>.

والمرتد مذ يرتد فكل ما ظفر به من ماله، فليبت مال المسلمين، سواء رجع إلى الإسلام أو مات مرتدًا أو قتل مرتدًا، أو لحق بدار الحرب. وكل ما لم يظفر به من ماله حتى قتل أو مات مرتدًا، فلورثته

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٠٤/١١، ٤٠٥).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٧١/٢٨).

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩٠/١٠، ١٢٣/٣٥).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٢٥/٨).

(٥) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨).

(٦) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٥٨/١).

(٧) المجموع (موسوعة الإجماع ٤٦٠/١).

من الكفار، فإن رجع إلى الإسلام فهو له، أو لورثته من المسلمين إن مات مسلماً، وهذا كله موجب الإجماع<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: لابن المنذر كلام آخر في مال المرتد، قال فيه: «وأجمع كل من نحفظ عنه على أن المرتد بارتداده لا يزول ملكه عن ماله»<sup>(٢)</sup>.

(١) المحلى (٣٠٤/٩).

(٢) الإجماع (١٥٣).

# الأطعمة والأشربة

## الخُرْبَةُ

### تَحْرِيمُ الْخَمْرِ

قال جلّ من قائل سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾  
[المائدة: ٩٠].

١٨٣٧- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ  
شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِّمَ فِي الْآخِرَةِ» (ع إلا  
ت).

١٨٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
صَدِيقٌ مِّنْ ثَقِيفٍ وَدَوْسٍ، فَلَقِيَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ بِرَاحِلَةٍ أَوْ رَأْوِيَةٍ مِّنْ  
خَمْرٍ يُهْدِيهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟».   
فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ عَلَى غُلَامِهِ، فَقَالَ: أَذْهَبُ فَبِعْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». فَأَمَرَ بِهَا، فَأَفْرِغَتْ فِي الْبُطْحَاءِ  
(م، حم، ن).

قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل الإسلام أن الخمر لم ينزل الله  
في كتابه أنه أمر بشربها، ثم نسخ ذلك بتحريمها<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل القبلة جميعاً على أن الخمر حرامٌ بتحريم الله تعالى  
إياها<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز باتفاق الأئمة: بيعها، أو الانتفاع بها<sup>(٣)</sup>.

(١) التمهيد (١٤٢/١٤).

(٢) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩١)، التمهيد لابن عبد البر (١/٢٤٦، ١٤/١٤١).

(٣) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩٢).

### مِمَّ يَتَّخِذُ الْخَمْرُ؟

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَمِنَ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [النحل: ٦٧].

١٨٣٩- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ وَالْخَمْرُ يَوْمَئِذٍ الْبُسْرُ وَالْتَّمْرُ (ق).

١٨٤٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ قَالَ عَلَى مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ: أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالْتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ (ق).

### كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْيَمِيرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذْلَمُ رِجْسٌ﴾ [المائدة: ٩٠].

١٨٤١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (م، حم، ن، د).  
وفي رواية: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» (م، قط).

١٨٤٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتِنَا فِي شِرَايِينَ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: الْبِنْعُ وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُبْنَدُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ وَهُوَ مِنَ الدَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُبْنَدُ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِغَ الْكَلِيمِ بِخَوَاتِمِهِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (ق).

١٨٤٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرَةٌ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» (حم، ه، قط)، ورواه (د، ب، ه) عن جابر:

١٨٤٤- وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْشَرَيْنَ أَنَّاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ وَيُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا» (حم، د).

وقد أجمع المسلمون على أن الخمر كثيرها وقليلها والنقطة منها حرامٌ على غير المضطر، والمتداوي من علة ظاهرة<sup>(١)</sup>.

نَسَخُ تَحْرِيمِ الْإِنْتِبَازِ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَوْعِيَةِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩].

١٨٤٥- عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ وَقَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَنَهَاهُمْ أَنْ يَتَبَدَّوْا فِي الدُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُرْقَتِ، وَالْحَتَمِ<sup>(٢)</sup> (ق).

١٨٤٦- وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» (م، حم، د، ن).

وأجمع العلماء على جواز الانتباز في الأسقية<sup>(٣)</sup>.

### الْخَلِيطَانِ

وقال الله سبحانه بعد آية الخمر: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/٢٤٥، ٢٦٠، ١٢٥/٧)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٣)، شرح النووي، بداية المجتهد، المغني، المحلى، فتح الباري عن السمرقندي، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٩٤).

(٢) الدُّبَاءُ: هو القرع، والمراد اليابس منه يُتخذ وعاءً. والنَّقِيرُ: أصل النخلة، يتقر فيتخذ منه وعاء. والمُرْقَتُ: ما طلي من الأوعية بالزقت، أي: القار. والْحَتَمُ: جرة مصنوعة من طين وشعر ودم.

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٥).



١٨٤٧- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُبْذُوا الزَّهْوُ<sup>(١)</sup> وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تُبْذُوا الزَّيْبَ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَكِنْ ابْذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدِيثِهِ» (ق).

١٨٤٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْلَطَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَأَنْ يُخْلَطَ البُسْرُ وَالتَّمْرُ جَمِيعًا (م، ن).

وقد صح الإجماع المتيقن على إباحة نبيذ التمر، ونبيذ الزبيب غير المخلوطين، فصار حلواً<sup>(٢)</sup>.

### التَّهْيُ عَنْ تَخْلِيلِ الخَمْرِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالَّذِي حَبِثَ لَآيْمُرُجَ إِلَّا فَاكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]، وفي قراءة: ﴿لَا يُجْرُجُ﴾.

١٨٤٩- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الخَمْرِ يَتَّخِذُ خَلًا؟ فَقَالَ: «لَا» (م، حم، د، ت).

واتفق أهل العلم أن الخل إذا لم يكن قفطاً حمراً حلالاً<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أنه لا يجوز لأحد أن يتخذ من الخمر خلاً، وأن فاعل ذلك عاصي<sup>(٤)</sup>.

(١) هو البسر الملون، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في التخل: ظهر فيه الزهو.

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٥).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٢٤)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١١٦).

(٤) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩٣).

وأجمعوا أن الخمر إن تخللت من ذاتها حلّت، وجاز أكلها بالإجماع<sup>(١)</sup>.

### مدّة الأتيّاذ

وقال سبحانه بعد آية الخمر: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢].

١٨٥٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ فَيَشْرَبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةَ الَّتِي تَجِيءُ وَالغَدَّ وَاللَّيْلَةَ الْآخَرَى وَالغَدَّ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخُدَّامَ أَوْ أَمْرًا بِهِ فَصَبَّ (م، حم).

١٨٥١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنَ الطَّلَاءِ مَا ذَهَبَ ثَلَاثَةٌ وَيَبْقَى ثَلَاثَةٌ (ن).

وقد أجمعت الأمة على إباحة شرب قليل النبيذ وكثيره ما دام حلواً، لم يتغيّر، ولم يغلّ، ولم يبلغ حدّ الإسكار. فإن أسكر فهو حرام بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الطلّاء إذا ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه: أنه لا بأس به<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن نقيع الزبيب إذا غلى حرام<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد، المغني، فتح الباري عن الجازري (موسوعة الإجماع ١/٣٩٧). وحكي عن سحنون أنها لا تطهر. انظر: شرح النووي، المجموع عن القاضي عبد الوهاب (موسوعة الإجماع ١/٣٩٧، ٣٩٨).

(٢) شرح صحيح مسلم، فتح الباري، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/١١٠٥).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٤) الإيجاز (الإقناع ٢/٩٩٢).

وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ النَّبِيذَ الَّذِي لَا يَسْكُرُ كَثِيرَهُ حَلَالٌ<sup>(١)</sup>.

### آدَابُ الشُّرْبِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠].

١٨٥٢- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرًا<sup>(٢)</sup>» (م، حم).

١٨٥٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ» (ق).

١٨٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يُتَفَخَّ فِيهِ (حم، د، ت، هـ).

١٨٥٥- وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا، قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا: فَلَا أَكْلُ؟ قَالَ: «ذَلِكَ شَرٌّ وَأَخْبَثُ» (م، حم، ت).

١٨٥٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَمِئْ» (م).

١٨٥٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ (ق).

١٨٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَيَّ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحْنُ نَمْشِي، وَتَشْرَبُ وَتَحْنُ قِيَامًا (حم، هـ، ت).

(١) الإيجاز (الإقناع ٢/١٠٠٣).

(٢) أكثر رياء، وأسلم من أذى، وأسوغ.

١٨٥٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاتٍ<sup>(١)</sup> الْأَسْقِيَةِ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا (ق).

وَفِي رِوَايَةٍ لِهَمَا: وَاخْتِنَاتُهَا أَنْ يُقْلَبَ رَأْسُهَا، ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ (ق).

١٨٦٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ (خ، حم)، وَزَادَ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَنْبِثُ أَنْ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ.

١٨٦١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ جَدِّهِ كَبْشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فِي قَرِيَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ (ت، ه).

١٨٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» (خ، حم).

قال أبو محمد: الدسم علة استحباب المضمضة، وما نزع دسمة لا يأخذ حكمه.

ولا يُعرفُ خلافٌ بين أهل العلم في أن الشرب قائماً لا يُستحب، وأن من شرب قائماً فليس عليه أن يتقياً من شربه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: التهي عن الشرب قائماً إما أن يختص جوازه بالتهيء، أو بزمزم، أو هو زجر لكرامته، أو يكون التهيء منسوخاً. والإجماع المذكور يخالف فيه ابن حزم وغيره.

(١) أي: أن تكسر أفواهها.

(٢) فتح الباري عن المازري والقاضي عياض، شرح صحيح مسلم عن القاضي عياض، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٥٦٠).

واتفق أهل العلم على أن النهي عَنِ الشرب من فم السقاء نهى تنزيه، لا نهى تحريم<sup>(١)</sup>.

مَنْ يَشْرَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَمَتَى يَشْرَبُ السَّاقِي؟

قال أبو محمد: قدمت اليمين على الشمال في جميع المواضع في القرآن فيما اجتمعا فيه، وكان نبي الله يبدأ بما بدأ الله به.

١٨٦٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَيْنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ ثُمَّ أُعْطِيَ الْأَعْرَابِيُّ، وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ» (ع - ن).

١٨٦٤- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟». فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَوْزُرُ بِنَصِيبي مِنْكَ أَحَدًا. فَتَلَّه<sup>(٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ (ق).

١٨٦٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شُرْبًا» (ت، ه).

واتفق أهل العلم على إباحة الأكل والشرب في غير القيام<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الأكل أو الشرب بالشمال منهى عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، نيل الأوطار عَنِ النووي (موسوعة الإجماع ١/٥٦٠).

(٢) وضعه.

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥١).

(٤) الاستذكار (٢٤/٢٥٣).

## الأطعمة

## الأصل في الأَشْيَاءِ الإِبَاحَةِ

وقال الكريم الأكرم: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾  
[البقرة: ٢٩].

١٨٦٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» (ق).

وأجمعوا على أن كل طاهر لا ضرر فيه؛ كالخبز والماء واللبن والفواكه والحبوب واللحوم الطاهرة = حلال أكله<sup>(١)</sup>.

والتوسع في الأطعمة جازر بلا خلاف بين العلماء<sup>(٢)</sup>.

## ذَكَرُ أَصْنَافٍ مِنَ الْحَيَوَانَ الْمَبِيحِ

وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾  
[الأنعام: ١١٩].

١٨٦٧ - عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: ذَبِحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَتَحْنُ بِالْمَدِينَةِ فَأَكَلْنَاهُ (ق).

١٨٦٨ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ (ق).

(١) المجموع (موسوعة الإجماع ١/١١٠).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٢).

واتفق العلماء على أن البقر، والغنم، والدجاج، والحمام، والإوز، والحجل، والقطا، والحبارى، والعصافير، والزرازير<sup>(١)</sup>، وكل ما كان من صيد الطير ليس غراباً، وكان غير ذي مخلب، غير آكل للحيف من طير البرّ والماء، ولم يكن صيداً صاده محرم، أو في حرم = فإنها حلال<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن لبن ما يؤكل لحمه، ويضه حلال<sup>(٣)</sup>.

### النَّهْيُ عَنِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَالْحَيْلُ وَالْغَالُ وَالْحَمِيرُ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨].

١٨٦٩- عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ (ق).

١٨٧٠- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ نَضِيجًا وَتَيْثًا (ق).

١٨٧١- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، قَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَرَأَ: ﴿قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ (خ).

١٨٧٢- وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لِيَالِي خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَاتَّحَرَّتَاهَا، فَلَمَّا غَلَّتْ

(١) قال الأزهرى: كالثقابر، ملس الرؤوس، تزرزر بأصواتها زرزرة شديدة.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٤).

بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ: أَنْ أَكْفِتُوا الْقُدُورَ لَا تَأْكُلُوا مِنْ لَحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا، فَقَالَ نَاسٌ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ، وَقَالَ آخَرُونَ: نَهَى عَنْهَا أَلْبَتَّةَ (ق).

النَّهْيُ عَنِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

وقال سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧].

وقال جل شأنه: ﴿وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَاتَّبِعُوا﴾ [الحشر: ٧].

١٨٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ (م، حم، ن، د).

قال أبو محمد: ذوات الناب من السباع معدودة، منها الأسد والتمر والفهد والذئب.. وقد يكون للحيوان ناب، وهو غير سبع كالهرة، وقد يكون في السباع ما لا ناب له، فلا يشمل الحديث. وقال ابن سينا: لا يجتمع في حيوان قرن وناب.

الْهَرُّ وَالْقَنْفُذُ وَالضَّبُّ وَالضَّبَّعُ وَالْأَرْتَبُ

وقال سبحانه في محكم تنزيله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُورًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

١٨٧٤- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ أَكْلِ الْهَرِّ وَأَكْلِ ثَمَنِهَا (د، ت، هـ، بسند ض).

١٨٧٥- وَعَنْ عَيْسَى بْنِ ثَمِيلَةَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَسُئِلَ عَنِ أَكْلِ الْقَنْفُذِ، فَبَدَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ



أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «خَبِيثَةٌ مِّنَ الْخَبَائِثِ». فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنْ كَانَ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ كَمَا قَالَ (حم، د، بسند ض).

١٨٧٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: «لَا أَكُلُهُ، وَلَا أُحْرِمُهُ» (ق).

١٨٧٧- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِضَبِّ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَقَالَ: «لَا أُدْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسِخَتْ» (م، حم).

١٨٧٨- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُمَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الضَّبُّ أَصِيدُ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكُلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ (الخمسة).

١٨٧٩- وَعَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنْفَجْنَا أُرْتَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِيُوا<sup>(١)</sup>، وَأَذْرَكُهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَهَا فَقَبِلَهُ (ع).

### الجلالة<sup>(٢)</sup>

وقال جل جلاله: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٨٨٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شُرْبِ لَبَنِ الْجَلَالَةِ (حم، د، ن، ت).

١٨٨١- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِيَا (حم، د، ت، ه).

(١) كعبوا؛ وزنا ومعنى.

(٢) الحيوان الذي يأكل العذرة، ونحوها.

واتفق أهل العلم أن الجلالة إذا بقيت مدة يزول عنها اسمُ  
الجلالة: أن الركوب وأكل لحمها وألبانها حلالٌ. وحدّ بعضهم في  
ذلك أربعين يوماً<sup>(١)</sup>.

مَا حُرِّمَ أَكْلُهُ لِلأَمْرِ بِقَتْلِهِ أَوْ النَّهْيِ عَن قَتْلِهِ

وقال جلّ في علاه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ  
الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٨٨٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:  
«خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ  
الْأَبْقَعُ<sup>(٢)</sup>، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا<sup>(٣)</sup>» (م، حم، ت، هـ).

١٨٨٣- وَعَنْ أُمِّ شَرِيكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزِغِ (ق).

١٨٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ  
عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: التَّمَلَّةُ وَالنَّحْلَةُ وَالْهُدْهُدُ وَالصُّبْرَدُ<sup>(٤)</sup>  
(حم، د، هـ).

١٨٨٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ: ذَكَرَ طَيْبٌ عِنْدَ  
رَسُولِ اللهِ ﷺ دَوَاءً، وَذَكَرَ الضُّفْدَعُ يُجْعَلُ فِيهِ، فَتَهَى رَسُولُ اللهِ  
ﷺ عَنْ قَتْلِ الضُّفْدَعِ (حم، ن، د).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣)، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١١١).

(٢) ما كان فيه بقع بياض.

(٣) بصيغة التصغير لغة أهل الحجاز، طائر رمادي اللون أو أسود، وهو لا يصيد وإنما يخطف. ويقال أيضاً لهذا الطائر: الحُدْيَاهُ أَوْ الْحُدْيَةُ، وَالْحِدَاةُ.

(٤) طائر أبقع اللون ضخم الرأس والمنقار، فوق العصفور، يأكل اللحم.

١٨٨٦ - وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ قَتْلِ الْجَنَانِ<sup>(١)</sup> الَّتِي تَكُونُ فِي الْبُيُوتِ إِلَّا الْأَبْتَرَ وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا اللَّذَانِ يَخْطَفَانِ الْبَصَرَ، وَيَتَّبَعَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ (ق).

قال العلماء: الوزغ مجمعٌ على تحريم أكله<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني: وأما النمل فالإجماع على منعه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن تيمية: أكل الخبائث وأكل الحيات والعقارب حرامٌ بإجماع المسلمين<sup>(٤)</sup>.

(١) جمعُ جان، وهي الحية الضخيرة. وقيل: الدقيقة الخفيفة، وقيل: الدقيقة البيضاء.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/١١٢)، التمهيد لابن عبد البر (١٥/١٨٦).

(٣) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٧٦).

(٤) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١١/٦٠٩).

### الصيّد

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَائِرِ ط  
وَحَرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾  
[الأنعام: ١١٩].

### صَيْدُ الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ وَالْيَازِي وَنَحْوِهِمَا

وقال سبحانه: ﴿سَتَأْتُونَكَ مَاذَا أُجِلَ لَكُمْ قُلْ أُجِلَ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا  
عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ  
وَأذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٠﴾﴾ [المائدة].

١٨٨٧ - عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ  
اللَّهِ، أَنَا بَارِضٌ صَيْدٌ أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، وَبِكَلْبِي الَّذِي  
لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ فَقَالَ: «مَا صِيدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ  
اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ  
فَكُلْ، وَمَا صِيدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلَّمِ فَأَذْرَكْتَهُ ذَكَاتَهُ فَكُلْ» (ق).

١٨٨٨ - وَعَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ فَيَمْسِكْنَ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ  
اللَّهِ، قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ مَا  
أَمْسَكَ عَلَيْكَ». قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنْ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلَنْ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ  
لَيْسَ مَعَهَا». قُلْتُ لَهُ: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ <sup>(١)</sup> الصَّيِّدَ فَأَصِيدُ، قَالَ:  
«إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ <sup>(٢)</sup> فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ»  
(ق).

(١) سهمٌ لا نصل له ولا ريش، فإذا رمى به اعترض.

(٢) أي: فخرق.

١٨٨٩- وفي رواية أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أرسلت كلبك فأذكر اسم الله عليه، فإذا أمسك عليك فأذركته حياً فأذبحه، وإن أذركته قد قتل ولم يأكل منه فكله، فإن أخذ الكلب ذكاة» (ق).

وقد اتفق أهل العلم على أن ما قتله الكلب غير المعلم، وكل سبع من طير أو ذي أربع غير معلم، ولم تدرك فيه حياة فيذكي: أنه لا يؤكل<sup>(١)</sup>.

### إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ

وقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْقُوا لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٤].

١٨٩٠- عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا أرسلت كلابك المعلمة، وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل، فإنني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» (ق).

### وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

١٨٩١- عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إنني أرسل كلبني وأسمي، قال: «إن أرسلت كلبك وسميت فأخذ فقتل فكل، وإن أكل منه فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه». قلت: إنني أرسل كلبني أجد معه كلباً آخر لا أذري أيهما أخذه؟ قال: «فلا تأكل فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره» (ق).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٣٨).

وأجمع العلماء على أن الكلاب الجوارح يجوز أكل ما أمسكن على المرسل إذا ذكر اسم الله تعالى عليها، وكان المعلم مسلماً<sup>(١)</sup>، وأجمعوا على أن من ترك التسمية على الصيد أو الذبيحة عمداً لم تؤكل، وإن كان نسياناً أكل<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن تيمية: لا يقال: بسم الله والرسول، لا على ذبح ولا طعام ولا غيرهما باتفاق المسلمين<sup>(٣)</sup>.

الصَيْدُ بِالْقَوْسِ وَجُكْمُ الرَّمِيَةِ إِذَا غَابَتْ

وقال سبحانه: ﴿تَسْأَلُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

١٨٩٢- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَعَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَذْرَكَتَهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَبْتِنَنَّ» (م، حم، ن، د).

١٨٩٣- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَلَمْاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ» (ق).

١٨٩٤- وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ عَدِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَرْمِي الصَّيْدَ فَتَقْتَبِي أَثَرَهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ثُمَّ نَجِدُهُ مَيْتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ، قَالَ: «يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ» (خ).

وقد اتفق أهل العلم على أن من أرسل سهمه أو رمحه من المسلمين العاقلين البالغين المالكين لما أرسلوا من ذلك،

(١) الإشراف، الموضح (الإقناع ٢/٩٣٦، ٩٣٩).

(٢) الاستذكار (١٥/٢١٤).

(٣) ابن تيمية (نظرية العقد ٨٢).

ولم يكن زنجياً ولا أغلف ولا مُجنَّباً، فسَمَى اللهُ عزَّ وجلَّ،  
واعتمد صيداً بعينه، لم يملكه أحدٌ قبله مما يحلُّ أكله، فصادف  
مقتله فمات = أنه يحلُّ أكله ما يغيب عنه، أو يُتَنُّ (١).

النَّهْيُ عَنِ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ إِلَّا لِمَتَعَمَّةٍ

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَصَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا﴾ [النحل:

[٩٢].

وقال تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨].

١٨٩٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ  
اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ مَاشِيَةٍ أَنْقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ  
قِيرَاطًا» (ع).

١٨٩٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ  
الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ (م، ن، ت، هـ).

١٨٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا  
الْأَسْوَدَ الْبُهَيْمَ» (الخمسة).

قال أبو محمد: ما أمرنا بقتله لا يجوز اقتناؤه، ضرورة يدركها  
كل من كان له قلب يعقل.

للحيوان

الذبيحُ وما يجبُ له وما يُستحبُ

وقال سبحانه: ﴿فَكُلُوا وَمَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِعَاقِبَتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام].

وقال جلّ شأنه: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣].

١٨٩٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَدُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ: «سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوا». قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفْرِ (خ، ن، هـ).

١٨٩٩- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَكَيْسَ مَعَنَا مُدَى (١)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظَفْرًا، وَسَأَحَدُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظِيمٌ، وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ» (ع).

١٩٠٠- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُخَدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» (م، حم، ن).

١٩٠١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَدَّ الشِّقَارُ وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ، وَقَالَ: «إِذَا ذَبِحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْهَرْ» (٢) (حم، هـ، بسند ض).

(١) جمع مُدْيَة، وهي السكين.

(٢) بالجيَم والزَّاي، أي: يسرع في الذَّبْحِ.



١٩٠٢- وَعَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ، عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلَقِ وَاللَّبَّةِ<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا  
لَأَجْزَأَكَ» (الخمسة)<sup>(٢)</sup>.

١٩٠٣- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَدَّ<sup>(٣)</sup> بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ،  
فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبِهَائِمِ  
أَوَائِدَ»<sup>(٤)</sup> كَأَوَائِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَاَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا»  
(ع).

وقد أجمع العلماء على أن التسمية على الأكل إنما معناها  
التبرك، لا مدخل فيها للذكاة بوجه من الوجوه، لأن الميت  
لا تدركه ذكاة<sup>(٥)</sup>.

واتفقوا على أن أكل ذبيحة ذكر اسم الله عليها حلال<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على إثبات التسمية عند الذبح والنحر. واتفقوا على  
أنها فرض، فإن سها عنها عند الذبح سقطت، وهو قول ابن  
عباس، ولا يعرف له مخالف من الصحابة<sup>(٧)</sup>.

(١) بفتح اللام وتشديد الموحدة: موضع النحر من البهائم.

(٢) وفيه تكارة، وهو محمول على ما لم يُقدر عليه.

(٣) أي: نَقَرَ.

(٤) جمع أبدة، بالمدّ وكسر الموحدة، أي: غريبة. يقال: جاء فلان بأبدة، أي  
بكلمة أو فِعلَة مُنْفَرَة، والمراد: أن لها توحُّشًا.

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٣٠٠/٢٢).

(٦) الإنباء (الإقناع ٢/٩٥٢).

(٧) شرح النووي، المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٣٤).

واتفقوا على تحريم ما تُعْمَدُ تركُ تسمية الله عليه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الظَّفْرُ إذا لم يكن منزوعاً، وكذلك السنّ، فلا يجوز الذكاة به؛ لأنّه خنقٌ<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن التذكية بالحجر جائزة، إذا أنهر الدم وفرى الأوداج<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حزم: وافقوا على أنّ ما قدر عليه مِنَ الأنعام (الضأن والبقر والإبل والماعز) وما قدر عليه مِنَ الصيد، وفي كل ما يؤكل لحمه من دواب البرِّ فقتلَ بغير ذبح من حلقٍ أو لبّة، في صدرٍ أو لبّة = أنه لا يحل أكله<sup>(٤)</sup>.

وقال: والحيوان المأكول إن لم يمكن تذكيته، فذكاته أن يُمات بذبح أو نحر، حيث أمكن منه من خاصرة أو عجز أو فيخذ أو ظهر، وتكون ذكاته كذكاة الصيد، وهو قول عائشة وابن مسعود وعليّ وابن عباس وابتق عمر، ولا يعرف لهم مخالفٌ مِنَ الصحابة<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن ما نُجِرَ مِنَ الإبل، وذُبِحَ مِنَ البقر والغنم: مُذَكِّي<sup>(٦)</sup>.

(١) الإنباه (الإقناع ٢/٩٥٢).

(٢) المرجع السابق نفسه (١٢٩/١٦).

(٣) المرجع السابق نفسه (١٦/١٤٨).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤١).

(٥) المحلى (٧/٤٤٦-٤٤٨).

(٦) الإنباه (الإقناع ٢/٩٥٠).

واتفقوا على أن ذبح الأنعام والدجاج في الحرم وللمحرم جلال<sup>(١)</sup>.

وقال العلماء: كل حيوان مأكول اللحم تردى أو أصابه سبج، أو نطحه ناطح، أو انخث فانتثر دماغه، أو انقرض مصرانه، أو انتشرت خشوته، فأذرك وفيه شيء من الحياة، فذبح أو نُجِر = حل أكله، وهو قول أبي هريرة وعليّ وابن عباس، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الرجل إذا ذبح وسمّى وقطع الحلقوم والمرئ والودجين<sup>(٣)</sup> جميعاً، وأسأل الدم: أن الذبيحة ذكية<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن ما تأنس وقدير عليه من الصيد لا يؤكل إلا بذبح<sup>(٥)</sup>.

وأن كل من أمكنه الذبح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح حلّ أكل ذبيحته، رجلاً كان أو امرأة، بالغاً كان أو صبيّاً، حُرّاً كان أو عبداً، بلا خلاف يُعلم<sup>(٦)</sup>.

ولا خلاف في جواز ذبيحة المرأة والعبد والأمة بعموم الآية<sup>(٧)</sup>، وكذا الأخرس<sup>(٨)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٢) المحلى، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٤٣٩/١).

(٣) الودجان: تنية ووج بفتحتين وهما عرقان عظيمان في جانبي قدام العنق، بينهما الحلقوم والمرئ.

(٤) الموضح (الإقناع ٩٥٢/٢).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٠)، المغني عن ابن المنذر، والمجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٤٣٦/١).

(٧) النير (الإقناع ٩٥٧/٢)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٣٤/٣٥).

(٨) الإشراف (الإقناع ٩٥٨/٢)، المغني والمجموع (موسوعة الإجماع ٤٣٦/١).

وأن ذبيحة الجنب مباحة بالاتفاق<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: ثبت حِلُّ طعام أهل الكتاب بالكتاب والسنة والإجماع، والكلامُ في نسائهم كالكلام في ذبائهم<sup>(٢)</sup>.

ولا يُسنّ بالمجوس سنة أهل الكتاب في نكاح نسائهم، ولا في ذبائهم بإجماع<sup>(٣)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن إحسان الذبيح واجبٌ فيما يذبح<sup>(٤)</sup>.

ذَكَاءُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقال سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّتُهُ﴾ [المائدة: ٣]، استدلَّ

أبو حنيفة بهذه الآية على تحريم أكل الجنين إذا خرج ميتًا.

١٩٠٤- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي

الْجَنِينِ: «ذَكَائُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ» (حم، ت، هـ)<sup>(٥)</sup>.

واتفق الصحابة ومن بعدهم على أنه إذا خرج الجنين ميتًا من

بطن أمه بعد ذبحها، أو وُجد ميتًا في بطنها، أو كانت حركته بعد

خروجه كحركة المذبوح، فهو حلال<sup>(٦)</sup>.

(١) المجموع والمغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٣٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤/٢٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢/١١٦).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٨).

(٥) قال عبد الحق: «أسانيدُه لا يحتجُّ بها كلها»، وردَّ عليه الشوكاني، وذهب إلى أن الحديث أقلُّ أحواله الحُسن.

(٦) المغني والمجموع عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٤٣٥).

واتفقوا على أن جنين ما يؤكل لحمه إذا خرج حياً فذكي: أن ذكاته حلال<sup>(١)</sup>.

مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ

وقال سبحانه: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [البقرة: ٣].

١٩٠٥ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا، فَهُوَ مَيْتَةٌ» (هـ) (٢).

وأجمع أهل العلم على أن كل ما قُطِعَ مِنَ الْأَنْعَامِ وَهِيَ أَحْيَاءُ: مَيْتَةٌ (٣).

واتفقوا على أن الحيوان المباح أكله لا يحل أكله في حال حياته (٤).

واتفقوا على أن ما قطع من الحيوان المأكول اللحم وهو حي، أو قبل تمام تذكيته، فهو ميتة لا يحل أكله. فإن تمت الذكاة بعد قطع ذلك الشيء جاز أكل بقية الحيوان، دون ما قطع منه. وهذا مما لا خلاف فيه (٥).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٢).

(٢) إسناده ضعيف، اختلف فيه عن زيد بن أسلم، فروي عنه مرسلًا ومتصلًا، وفي طريقه عاصم بن حمز، وهو ضعيف. وقال الدارقطني: «المرسل أشبه بالصواب».

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٧).

(٤) المحلى (موسوعة الإجماع ١/١١٤)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٢).

(٥) بداية المجتهد، المحلى (موسوعة الإجماع ١/١١٤، ١١٥).

وقطع عضو من الحيوان المذكى قبل أن تزهد روحه مكروه، وهو قول عطاء وعمرو بن دينار ومالك والشافعي وأحمد، بلا مخالف يعلم<sup>(١)</sup>.

### السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ

وقال سبحانه: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَمَاثُهُ﴾ [المائدة: ٩٦].

١٩٠٦- عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ تَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادُ (عِ إِلَّا هـ).

١٩٠٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْنَا جَيْشَ الْحَبِطِ وَأَمِيرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ فَجَعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَالْقَى الْبَحْرُ حُوتًا مِثًا لَمْ تَرَ مِثْلَهُ يُقَالُ لَهُ: الْعَبِيرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ فَمَرَّ الرَّأْيِبُ تَحْتَهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ، أَطْعَمُونَا إِنْ كَانَ مَعَكُمْ». فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَأَكَلَهُ (ق).

١٩٠٨- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحِلَّ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانٍ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَيْدُ وَالطَّحَالُ» (حم، هـ)<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق قوله ﷺ في البحر: «هُوَ الْحِلُّ مَيْتُهُ».

(١) المغني (موسوعة الإجماع ٤٣٦/١).

(٢) عبد الله بن زيد بن أسلم ضعيف، وأخرجه الدارقطني من طريق: عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه، به. قال أحمد وابن المديني: عبد الرحمن بن زيد ضعيف، وأخوه عبد الله ثقة، والصحيح: أن الحديث موقوف على ابن عمر وأبناء زيد بن أسلم ثلاثة، كلهم تكلم فيهم، وقلت في (نظم الضعفاء):  
أبناء زيد كلهم ليسوا بشيء - قاله الذهبي من أزمان

وقد أجمعت الأمة على تحريم أكل أي جزء من الميتة غير السمك والجراد: اللحم، والشحم، والودك، والغضروف، والمخ، وغيره سواء (١).

وأجمعوا على إباحة صيد البحر للحلال والحرام (٢).

وأجمعوا على طهارة الكبد والطحال (٣).

### الميتة وغيرها للمضطر

وقال تعالى في الميتة ونحوها: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خنزيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

١٩٠٩ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَهْلَ بَيْتِ كَاتُوا بِالْحَرَّةِ مُحْتَاجِينَ، قَالَ: فَمَاتَتْ عِنْدَهُمْ نَاقَةٌ لَهُمْ أَوْ لِغَيْرِهِمْ فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِهَا، قَالَ: فَعَصَمْتُهُمْ بَقِيَّةَ شَتَائِهِمْ أَوْ سَتِّيهِمْ (حم) (٤).

(١) الإجماع لابن المنذر (١٧٨)، المجموع، المحلى، بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١١٣/١)، وقال ابن المنذر: وانفرد مالك بن أنس والليث بن سعد فحرماه. أي: السمك والجراد.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٣) المجموع (موسوعة الإجماع ٧٦٣/٢).

(٤) الحديث في إسناده شريك بن عبد الله النخعي، وهو سمي الحفظ، وقد توبع ومدار الحديث على سماك بن حرب، وقد ترك الأئمة أفرادها، قال النسائي: «إذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقن فيتلحن».

وأجمع المسلمون على أن أكل لحم الخنزير، وشحمه، وودكه، وغضروفه، ومخه، وعصبه، وسائر أجزائه، حرام كَلِّه، ذكره وأثاه، صغيره وكبيره في ذلك سواء<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: مستند ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْلَحْمِ خِزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والضمير يعود على ﴿خِزِيرٍ﴾، كما قال ابن حزم: «فهو كَلِّه رجس»، ومن أعاد الضمير على المضاف جعل الإجماع هو المستند أو القياس.

وأجمع أهل العلم على إباحة أكل الميتة عند الضرورة<sup>(٢)</sup>. وكذلك الدَّم ولحم الخنزير حال الضرورة<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين أهل العلم أن المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع = حكمها حكم الميتة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعت الأمة على أن المضطر إذا لم يجد شيئاً طاهراً يأكله يجوز له أكل النجاسات؛ كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما في معناها. وأن الإجماع على أنه يباح له الأكل بقدر ما يسد رمقه، ويأمن معه الموت، ويحرم ما زاد على الشبع<sup>(٥)</sup>.

النَّهْيُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ أَوْ أَكْلِ طَعَامِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ  
وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٣)، المحلى، بداية المجتهد، المجموع، شرح النووي (موسوعة الإجماع ٤٠٠/١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٧٩).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٦)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٨٢/٢١).

(٤) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١١٣/١).

(٥) المجموع، المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١١٥/١)، مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤٦).



١٩١٠- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلِينُ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُتُهُ فَيَسْتَلَّ<sup>(١)</sup> طَعَامَهُ وَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمْتَهُمْ، فَلَا يَحْلِينُ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (ق).

مَا يُسْتَتْنَى مِنْ ذَلِكَ

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات].

١٩١١- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خَبِيئَةً<sup>(٢)</sup>» (ت، ه).

الأذهان تُصَيَّبُهَا النَّجَاسَةُ

﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١].

١٩١٢- عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ فَارَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ» (خ، ن).

وَفِي رِوَايَةٍ: سُئِلَ عَنِ الْفَارَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ» (د، ن).

قال ابن عبد البر: الطعام الجامد كالسمن ونحوه، إذا وقعت فيه ميتة، كالفأرة والسنور، فإنها تطرح ويُطرح ما حولها من الطعام إذا تحقق أن شيئاً من أجزاء الميتة لم يصل إلى غير ذلك من الطعام، وعليه الاتفاق<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: يُستخرج.

(٢) الخبيئة بالضم: ما تحمله في حطنك.

(٣) فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ١/١٠٦١).

## آداب الأكل

وقال الغني الكريم سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وقال سبحانه: ﴿كُلُوا وَمِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٨].

وقال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

١٩١٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» (حم، د، هـ، ت).

١٩١٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» (م، حم، د، ت).

١٩١٥- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا فِي حِجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ سَمَّ اللَّهُ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» (ق).

١٩١٦- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَّكِنًا» (خ، حم، د، ت).

١٩١٧- وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَعِمَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ، وَقَالَ: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُطِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسَلُتُ الْقِصْعَةَ»<sup>(١)</sup> وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةَ» (م، حم، د، ت).

(١) بفتح النون، وضم اللام، ومعناه: نمسجها، ونتبع ما بقى فيها من الطعام.

١٩١٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا» (ق، د) وزاد: «فلا يمسح يده بالمتديل».

وَقِي لَفْظٌ: كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ» (خ).

١٩١٩- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (حم، ت، هـ).

١٩٢٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ».

قال العلماء: إذا اختلفت أنواع الطعام يباح للاكل أن يأكل مما لا يليه<sup>(١)</sup>.

وقد اتفق أهل العلم أنه يستحب للاكل أن يقول بعد الطعام: الحمد لله<sup>(٢)</sup>.

قال أبو محمد: كما يُستحب أيضًا أن يقول: الحمد لله قبل طعامه، لما ثبت أن النبي ﷺ حمد الله وسمى قبل أن يطعم، إلّا أنني لم أجد فيه حكاية إجماع.

### الضِّيَافَةُ

وقال الذي أنزل على عبده الكتاب: ﴿حَقِّقْ إِذَا آتَىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾  
أَسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا فَأَبْوَأْ أَنْ يَضِيَقُوا هَمًّا ﴿[الكهف: ٧٧].

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٣).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٣٣).

ومعلوم ما جاء في إكرام إبراهيم ضيفه في (سورة الذاريات)، وفيها آداب الضيافة مجتمعة.

١٩٢١- عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ». قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَشْوِي» (١) عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ» (ق).

١٩٢٢- وَعَنِ الْمِقْدَامِ أَبِي كَرِيمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ مَخْرُومًا كَانَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ، إِنْ شَاءَ اقْتِضَاءُهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ» (حم)، (د).

**الجهاد**

**وأحكام أهل البغي**

## الجهاد

فَضْلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وقال الكريم جل جلاله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٥﴾ دَرَجَاتٍ وَمَنَّةً وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾ [النساء: ٩٥ - ٩٦].

وقال سبحانه: ﴿وَرَابِطُوا وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

وقال جل شأنه: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

١٩٢٣- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» (م، حم، ت).

١٩٢٤- وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» (خ، حم).

١٩٢٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعٌ سَوَّطٌ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرُّوحَةُ يَرْوِحُهَا الْعَبْدُ أَوْ الْعَدُوَّةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا» (ق).

١٩٢٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ» (حم، ن، د).

قال ابن تيمية: اتفق العلماء - فيما أعلم - على أنه ليس في التطوعات أفضل من الجهاد فهو أفضل من الحج [التطوع]، وأفضل من الصوم التطوع، وأفضل من الصلاة التطوع<sup>(١)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤١٨/٢٨).

وقال: المقام في ثغور المسلمين أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، وما أعلم في هذا نزاعاً بين أهل العلم<sup>(١)</sup>.

الْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَأَنَّهُ شَرَعَ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ

﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢].

١٩٢٧- عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبِكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، و﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَمَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠-١٢١] نَسَخَتْهَا الْآيَةُ الَّتِي تَلِيهَا ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة: ١٢٢] (د).

وقد أجمع العلماء جميعاً على أن الله فرض الجهاد على الكافة، إذا قام به البعض سقط عن البعض<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن دفاع الكفار وأهل الشرك عن بيضة الإسلام وحریمهم، إذا نزلوا على المسلمين = فرض<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الجهاد مع الإمام فضلٌ عظيم<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أنه لا جهاد فرض على امرأة، وعلى من لم يبلغ، وعلى مريض لا يستطيع، ولا على فقير لا يقدر على زاد<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥/٢٨).

(٢) النير، النوادر (الإقناع ١٠١٣/٣، ١٠١٥).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

## إخلاصُ النية في الجهاد .

وقال سبحانه: ﴿وَاتَّبِعُوا كَمَا حَقَّ نَفْسَهُ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ (٣١) [محمد].

١٩٢٨- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (ق).

## استئذانُ الأبوين إن لم يتعمّن الجهاد

وقال سبحانه: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

١٩٢٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيٍ وَالِدَاكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» (خ، ن، د، ت).

عامّة العلماء متفقون على أن من شرط الجهاد إذن الأبوين فيه، إلا أن يكون الجهاد فرضاً عين على المكلف، مثل أن لا يكون هناك من يقوم بالفرض إلا بقيام الجميع به<sup>(١)</sup>.

## استئذانُ صاحبِ الدين قبل الغزو

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْكُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

١٩٣٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ، فَلِإِنْ جَبْرِيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ» (م، حم).

(١) مراتب الإجماع (٢٠١)، المغني، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع



## الاستعانة بغير المسلم

وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِمَعْزُمِ آوِيَاتِهِ بَعْضٌ﴾ [الأنفال:

[٧٣]

١٩٣١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبْرَةِ أَدْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جَرَأَةً وَبَجْدَةً، فَفَرِحَ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ: جِئْتُ لِأَتْبِعَكَ وَأَصِيبَ مَغْكَ. قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّجْرَةِ أَدْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرَكَهُ بِالْبِدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ: «فَانْطَلِقْ» (م، حم).

١٩٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا تَنْقُشُوا عَلَيَّ خَوَاتِيمِكُمْ عَرِيًّا» (جم، ن، بسند ض).

١٩٣٣- وَعَنْ ذِي مَخْبِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُتْصَالِحُونَ الرُّومَ صَلَاحًا تَغْرُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ» (جم، د).

١٩٣٤- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ فِي خَيْبَرَ فِي حَرْبِهِ فَاسْتَهَمَ لَهُمْ (د، في مراسيله).

وقد أجمع العلماء على جواز الاستعانة بالفاسق والمنافق في جهاد الكفار<sup>(١)</sup>.

(١) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١/٢٧٩).

قال أبو محمد: قال العلماء: حديث عائشة المتقدم محمولٌ على ترك الاستعانة بالمشرك حين لا حاجة إليه ولا ضرورة، وأما عند الحاجة وما فوقها فلا حرج فيها، فقد استعان النبي ﷺ في هجرته بعبد الله بن أريقط، وكان مشركاً، والمرجع في ذلك هو المصلحة، فمتى دعت إليها السياسة الشرعية جازت الاستعانة، أو وجبت، كأن يكون المستعان عليه مسلماً ظالماً، ولا يرد ظلمه إلا بكافر.

لُزُوم طَاعَةِ الْجَيْشِ لِأَمِيرِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ

وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء:

٥٩].

١٩٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» (ق).

١٩٣٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، قَالَ: تَزَلَّتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ، بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ (حم، ن).

١٩٣٧- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ، وَيُطِيعُوا، فَعَصَوْهُ فِي شَيْءٍ، قَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطْبًا فَجَمَعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا فَأَوْقِدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَادْخُلُوهَا، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ. فَكَانُوا كَذَلِكَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ وَطَهِنَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أَبَدًا»، وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» (ق).

### الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ

وقال ذو الجلال والإكرام: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (١١٠) [البقرة].

١٩٣٨ - وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْ صَاهٍ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «أَغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيَدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ؛ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّمُوا الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ<sup>(١)</sup> وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنَ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا

حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ وَأَرَادُوا أَنْ تُنَزَّلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تُنَزَّلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزَلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا» (م، حم، ت، هـ).

قال ابن تيمية: وهذا الحديث كان بعد نزول آية الجزية، وهي إنما نزلت عام تبوك لما قاتل النبي النصارى بالشام واليهود باليمن. وهذا الحكم ثابت في أهل الكتاب باتفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

١٩٣٩- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟». فَقِيلَ: إِنَّهُ يُشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ، فَدُعِيَ لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَانَ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: «نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا». فَقَالَ: «عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تُنَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْتَدِيَ بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (ق).

١٩٤٠- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى أَبِي رَافِعٍ، فَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِيكَ بَيْتَهُ لَيْلًا فَقَتَلَهُ وَهُوَ نَائِمٌ (خ، حم).

واتفق أهل العلم على أن قتال أهل الكفر بعد دعائهم إلى الإسلام أو الجزية جائز إذا امتنعوا من كليهما<sup>(٢)</sup>.

ولا خلاف أنه لا يحل أن يُغزى بلدًا من البلاد ظلماً<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤/١٣٥).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٤)، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١/٢٨١).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٢٨٠).

مَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ إِذَا أَرَادَ الْغَزْوَ مِنْ كَيْمَانِ حَالِهِ وَالتَّطَلُّعَ عَلَى حَالِ عَدُوِّهِ  
وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُدُوءًا جَذْرَكُمْ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ  
أَنْفِرُوا جَمِيعًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء].

١٩٤١- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا  
أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بِغَيْرِهَا (ق).

١٩٤٢- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» (ق).

### تَرْتِيبُ الْجَيْشِ

وقال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ  
صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنَيَانٌ مَرْصُومٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف].

وفي صفة صلاة الخوف ما يدل على ذلك أيضاً.

١٩٤٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعٌ مِثَّةٌ، وَخَيْرُ الْجِيُوشِ  
أَرْبَعَةٌ آفَافٍ، وَلَا تُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ» (حم، د، ت) (١).

قال في (المتقى): وتمسك به من ذهب إلى أن الجيش إذا كان  
اثني عشر ألفاً لم يجوز أن يفرض من أمثاله وأضعافه وإن كثروا.

### اسْتِصْحَابُ النِّسَاءِ فِي الْجِهَادِ لِلْمَصْلَحَةِ

قال أبو محمد: الأصل بقاؤهن وقعودهن عن القتال إلا لحاجة  
أو ضرورة، قال جل شأنه: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾  
[التوبة: ٨٧].

(١) الحديث روي متصلًا ومرسلًا، من مراسيل الزهري، قال أبو داود:  
والصحيح أنه مرسل.

١٩٤٤- عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَسْقِي الْقَوْمَ وَنَخْدُمُهُمْ وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ (خ، حم).

١٩٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَكِنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورًا» (خ، حم).

### الْكَفُّ وَقَتَ الْإِغَارَةِ عَمَّنْ لَدَيْهِ شِعَارُ الْإِسْلَامِ

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤].

١٩٤٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا لَمْ يَغْزُ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِذَا سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ (خ، حم).

قال ابن تيمية: اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها<sup>(١)</sup>.

### تَبَيَّنَتْ الْكُفَّارِ الْمُقَاتِلِينَ وَرَمِيَهُمْ بِالْمُنْجَبِقِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ ذَرَارِيهِمْ تَبَعًا

وقال سبحانه: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣].

١٩٤٧- عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَئُونَ فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيهِمْ، ثُمَّ قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ» (ع إلا ن).

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٥٤٥، ٥٠٤).

١٩٤٨ - وَعَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمُنْجَبِقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ (ت، مرسلًا).

اتفق عوام الفقهاء على جواز رمي الحصون بالمجانيق ونحوها، سواء كان فيها نساء وذرية، أو لم يكن<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن جيش الكفار إذا ترسوا بمن عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا = فإنهم يقاتلون، وإن أفضى ذلك إلى قتل المستلمين الذين ترسوا بهم<sup>(٢)</sup>.

النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالرُّهْبَانِ وَالشَّيْخِ الْفَانِي

وقال سبحانه: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣].

١٩٤٩ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَجَدَتِ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ، فَهَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ (ع إلا ن).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء على القول بذلك<sup>(٣)</sup>.

١٩٥٠ - وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَيَا لِلَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا، وَلَا طِفْلًا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» (د)<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٨١).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٥٤٦/٢٨).

(٣) الاستذكار (١٠٢٩/٣).

(٤) في إسناده: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حية الأنصاري، وهو ضعيف. وقد

حسنته الألباني وغيره بمجموع طرقه.

١٩٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ جِيُوشَهُ قَالَ: «أَخْرُجُوا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، لَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تُمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ، وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ» (حم) (١).

وأجمع العلماء على أنه لا يجوز قتل شيخ فانٍ، ولا امرأة، ولا راهبٍ، ولا مقعدٍ، ولا معتوهٍ، ولا أعمى إذا كان لا يقاتل، ولا يدل على عورات المسلمين، ولا يدل الكفار على ما يحتاجون إليه للحرب بينهم وبين المسلمين (٢).

ولم يختلف العلماء فيمن قاتل من النساء والشيوخ أنه مباح قتله (٣).

قال ابن تيمية: وأما الراهب الذي يعاون أهل دينه بيده ولسانه: مثل أن يكون له رأي يرجعون إليه في القتال (٤)، أو نوع من التحضيض؛ فهذا يقتل باتفاق العلماء إذا قدير عليه. وتؤخذ منه الجزية وإن كان حيساً منفرداً في متعبده (٥).

الْكُفَّ عَنِ الْمَثَلَةِ وَالْتَحْرِيْقِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ وَهَدْمِ الْعُمُرَانِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ (البقرة).

(١) فيه: إبراهيم المذكور آنفاً.

(٢) النوادر (الإقناع ٣/١٠٢٣)، المحلى، بداية المجتهد والمغني، شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن ابن بطال (موسوعة الإجماع ٢٨٣/١).

(٣) الاستذكار (٦١/١٤)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٤١٤).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٦/١٤٢).

(٥) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٨/٦٦٠).



وقال سبحانه: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا قَاطِعَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَيُخْرِجْ أَلْفُسَاقِينَ﴾ [الحشر].

١٩٥٢ - عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ: «سِيرُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَعْدِرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَكَيْدًا» (حم، ه) (١).

١٩٥٣ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْثٍ، فَقَالَ: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا لِرَجُلَيْنِ فَأَحْرَقُوهُمَا بِالنَّارِ»، ثُمَّ قَالَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرَقُوا فَلَانًا وَفَلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا» (خ، حم، د، ت).

١٩٥٤ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَحَرَّقَ. وَكَلِمَاتُهَا يَقُولُ حَسَّانٌ :

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْوهَا﴾ [الحشر: ٥] (ق).

قال ابن عبد البر: المثلة لا تحل بإجماع، والمثلة المعروفة نحو قطع الأنف والأذن، وفوق العين، وشبه ذلك من تغيير خلق الله عبثاً (٢).

واتفق العلماء على جواز إتلاف الشجر والزرع الذي للكفار إذا فعلوا بنا مثل ذلك، أو لم يُقدر عليهم إلا به (٣).

(١) إسناده ضعيف، فيه: أبو الغريف، عبد الله بن خليفة، وهو ضعيف. وتقدم معناه في حديث بريدة قبل قليل.

(٢) التمهيد (٢٣٤/٢٤).

(٣) ابن تيمية (منهاج السنة ٣/٤٤٢).

### تَحْرِيمُ الْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالِهِ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٦﴾﴾ [الأنفال]:

١٩٥٥- عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوْبِقَاتِ». قَالُوا: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسَّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِيَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ» (ق).

١٩٥٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: لَمَّا تَرَكْتَ: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَادِقُونَ يَلْبِغُوا بِمِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، فَكُتِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِائَتَيْنِ، ثُمَّ تَرَكْتَ: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ...﴾ [الأنفال: ٦٥]، فَكُتِبَ أَنْ لَا تَفِرَّ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ (خ، د).

وجمهور العلماء متفقون على أن الفرار من الرحف كبيرة، وقال الحسن: إنما كان كبيرة يوم بدر.

### جَوَازُ الْكَذِبِ فِي الْحَرْبِ

وقال تعالى: ﴿وَتَحَدُّوا حُدُوكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].  
ومن معاني قوله تعالى: ﴿قَالُمُورِيَّتٍ قَدَمًا ﴿٢﴾﴾ [العاديات]، مكر الرجال، والآية في سياق القتال، والكذب يومئذ من المكر.

١٩٥٧- وَعَنْ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ عُمِّهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّ أَسْمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يُرْخِصُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَذِبِ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ، إِلَّا فِي

الْحَرْبِ وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا (م، حم، د).

واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، كيف أمكن الخداع، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان؛ فلا يحل<sup>(١)</sup>.

الإقامة بموضع النصر ثلاثاً لمن شاء

١٩٥٨- عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرَصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ (ق).

الْغَنِيمَةُ وَتَخْمِيسُهَا، وَأَنْ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ الْغَنِيمَةِ لِلْغَنَائِمِينَ وَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

١٩٥٩- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغَنَمِ، فَلَمَّا سَلِمَ أَخَذَ وَبْرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ» (د، ن بمعناه).

قال ابن عبد البر: تحليل الغنائم لهذه الأمة من فضائلها<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفق المسلمون على أن الغنيمة مقسومة مخموسة، خُمُسُهَا لِلْإِمَامِ، وَأَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا لِلَّذِينَ غَنَمُوهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري عن النووي (موسوعة الإجماع ٢٨٤/١).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٣٤٢/١٨).

(٣) بداية المجتهد، اختلاف العلماء، المغني (موسوعة الإجماع ٨٤٤/٢)، الإنباه (الإقناع ١٠٤٧/٣)، التمهيد لابن عبد البر (٤٢/٢٠).

واتفقوا على أن للإمام أن يعطي من سدس الخمس من رأى في إعطائه صلاحاً للمسلمين<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أنه إن وضع ثلاثة أخماس الخمس في اليتامى والمساكين وابن السبيل؛ فقد أصاب<sup>(٢)</sup>.

### السَّلْبُ<sup>(٣)</sup> كُلَّهُ لِلْقَاتِلِ

وقال عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١].

١٩٦٠- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَالَ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قَالَ: بَلَى (م).

١٩٦١- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخَمِّسِ السَّلْبَ (حم، د).

قال ابن عبد البر: ولم يزل المسلمون من الصحابة والتابعين يقولون بإعطاء السلب للقاتل، لا ينكره أحد منهم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: الإعطاء من قبل الإمام، ولم يجمعوا على أن القاتل يأخذ السلب لنفسه، وقال إسحاق ابن راهويه: إن كان السلب قليلاً أخذه.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٦).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) بفتح المهملة واللام، بعدها موحدة: هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره.

(٤) الاستذكار (١٥٥/١٤).

وأجمع أهل العلم على أنه يشترط لاستحقاق السلب أن يكون  
المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم، ولا يقبل دعوى من ادعى  
السلب إلا بيينة تشهد له بأنه قتل من يدعي سلبه<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا سلب لمن قتل صغيراً أو شيخاً أو هَرَمًا أو  
أجهز على جريح مُشَخَّن<sup>(٢)</sup>.

### التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا إِنْ أَرَادْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجَ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

١٩٦٢- عَنْ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ  
اللَّهِ، الرَّجُلُ يَكُونُ حَامِيَةَ الْقَوْمِ، أَيْ كُونُ سَهْمُهُمْ وَسَهْمُ غَيْرِهِ سَوَاءً؟  
قَالَ: «ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ ابْنُ أُمِّ سَعْدِ، وَهَلْ تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا  
بِضِعْفَائِكُمْ؟» (حم).

١٩٦٣- وَعَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَى سَعْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَهُ  
فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا  
بِضِعْفَائِكُمْ؟» (خ، ن).

واتفق أهل العلم على أنه لا يفضل في القسمة من ساق مغنماً  
قل أو كثر على من لم يسق شيئاً<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنه لا يفضل في قسمة الغنيمة شجاع ولا جبان،  
ولا من أبلى على من لم يُبَلِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني، اختلاف العلماء، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٨٥٠).

(٢) الاستذكار (١٤/١٣٨).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٩).

جَوَازُ تَخْصِيصِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمُقَاتِلِينَ بِالْإِكْرَامِ لِسَبَبٍ

وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

وقال سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مَعَا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢].

١٩٦٤- عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَذَكَرَ قِصَّةَ إِغَارَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيِّ عَلَى سَرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتِنْفَادَهُ مِنْهُ قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلْمَةُ». قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ فَجَعَلَهُمَا لِي جَمِيعًا (م، حم، د).

### تَنْفِيلُ سَرِيَّةِ الْجَيْشِ

وقال سبحانه وتعالى: ﴿سَأَلْتُمُونِي عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾

[الأنفال: ١].

١٩٦٥- عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي بَدَائِهِ، وَنَقَلَ الثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي رَجْعَتِهِ (حم، د).

١٩٦٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قِبَلَ تَجْدِ، فَخَرَجَتْ فِيهَا فَبَلَغَتْ سُهْمَاتِنَا اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا (ق).

واتفق أهل العلم على أنه لا ينقل من ساق مغنماً أكثر من ربعة في الدخون، ولا أكثر من ثلثه في الخروج<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن غنائم السرايا الخارجة من العسكر الواحد يُضَمُّ بعضها إلى بعض، ويُقَسَّمُ عليهم مع جميع ذلك العسكر<sup>(٢)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٩)، التمهيد لابن عبد البر (٤٨/١٤).

واتفقوا أن الجيش الواحد إذا كان بأعداد كثيرة، وكان لكل طائفة منهم أمير، إذا كانوا مضمومين في جيش واحد: أنهم كلهم شركاء فيما غنموا وغنمت سراياهم<sup>(١)</sup>.

### مَنْ يُرْضَخُ لَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ

١٩٦٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْزُو بالنِّسَاءِ، فَيُدَاوِينُ الْجَرْحَى، وَيُحْدِثِينَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمِ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ (م، حم).

١٩٦٨- وَعَنْهُ أَيْضًا: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى تَجْدَةَ الْجَرُورِيِّ سَأَلَتْ عَنْ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرَ النَّاسَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَا<sup>(٣)</sup> مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ (م، حم).

١٩٦٩- وَعَنْ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ قَاتَلُوا مَعَهُ (ت، د في المراسيل).

١٩٧٠- وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: أَسْهَمَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّبِيَّانِ بِخَيْرِ (ت)، وَيُحْمَلُ الْإِسْهَامُ فِيهِ وَفِيمَا قَبْلَهُ عَلَى الرَّضَخِ.

ولذلك أجمع العلماء - سوى الأوزاعي - على أنه لا يسهم للصبي إذا كان في العسكر، ولكن يرضخ له إذا كان مراهقاً ولم يبلغ<sup>(٤)</sup>، وكذلك لا يسهم للمرأة، ولكن يرضخ لها إذا كانت في العسكر تداوي الجرحى وتقوم على المرضى<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٠).

(٢) يُعْطَيْنَ.

(٣) يُعْطِيَا.

(٤) النوادر (الإقناع ١٠٥١/٣).

(٥) النوادر (الإقناع ١٠٥١/٣).

وكذلك العبد إذا قاتل لم يُسهم له، ولكن يرضخ له بإجماع<sup>(١)</sup>.

### الإسهام للفارس والراجل

وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْهُمْ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسَنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٨].

١٩٧١- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْهَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا (ق).

وقد أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن من قاتل أو حضر القتال على العراب من الخيل أن له سهم فارس، واختلفوا فيمن يقاتل على الهجين والبراذين<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من غزا على بغل أو حمار أو بعير: أن له سهم راجل، ولا يُعلم في ذلك مخالف<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الذي للفارس في البر يجب له في البحر، وأن الذي يجب للراجل في البر يجب له في البحر من السهام<sup>(٤)</sup>.

مَالُ الْمُسْلِمِ إِذَا أَخَذَهُ الْكُفَّارُ ثُمَّ نَزَعَ مِنْهُمْ

﴿وَلَكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤].

١٩٧٢- عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ، فَأَخَذَهُ الْعَدُوُّ فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ، فَرُدَّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبْقَى عَيْدٌ لَهُ

(١) التمهيد لابن عبد البر (٣٧/١٢).

(٢) الإشراف (الإقناع ١٠٤٨/٣).

(٣) الإشراف (الإقناع ١٠٤٨/٣)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٨).

(٤) اختلاف العلماء (موسوعة الإجماع ٨٤٥/٢).



فَلَحِقَ بِأَرْضِ الرُّومِ، وَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ (خ، د، هـ).

إذا أخذ الكفار أموال المسلمين، ثم قهرهم المسلمون، فأخذوها منهم، فإن ظهر صاحبها قبل قسمتها رُدَّت إليه بغير شيء، وعليه الإجماع. وإن ظهر بعد القسمة فهو أحق بها على أن يدفع قيمتها في قولهم جميعاً<sup>(١)</sup>.

الطَّعَامُ وَنَحْوُهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ بِلا قِسْمَةٍ

﴿فَكُلُوا مِمَّا عَنَيْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩].

١٩٧٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِينَا الْعَسَلَ وَالْعِنَبَ فَتَأْكُلُهُ وَلَا تَرْفَعُهُ (خ).

١٩٧٤- وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ثُمَّ يَنْطَلِقُ (د).

وقد أجمع جمهور المسلمين على إباحة أكل طعام الحربين في أرض الحرب، يأخذون منه قدر حاجتهم<sup>(٢)</sup>.

التَّشْدِيدُ فِي الْعُلُوكِ وَتَحْرِيقِ رَحْلِ الْعَالِ

وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١].

١٩٧٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا،

(١) اختلاف العلماء، المغني (موسوعة الإجماع ٢/٨٥٠).

(٢) الاستدكار (٣/١٠٣٨).

غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جَذَامٍ يُسَمَّى رِفَاعَةَ بْنِ يَزِيدَ مِنْ بَنِي الضَّبَّيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِيَّ قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ فَقُلْنَا: هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «كَلَّا»، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا أَخَذَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصَبِّهَا الْمَقَاسِمُ». قَالَ: فَفَزِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ هَذَا يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكٌ مِنْ تَارٍ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ تَارٍ» (ق).

وقد أجمع المسلمون على تحريم الغلول، وأنه من الكبائر<sup>(١)</sup>.

واتفق أهل العلم على أن من أخذ من أهل العسكر والسرية من المسلمين قدرًا يملكه من أهل الحرب، لا يكون طعامًا، قلَّ أو كثرًا = أنه قد غلَّ إذا انفرد بملكه، ولم يُلْقِه في الغنائم<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عبد البر: إلا ما أجمعوا عليه من أكل الطعام في أرض العدو من الاحتطاب والإصطياد<sup>(٣)</sup>.

وقال: وأجيب العلماء على أن على الغال أن يردَّ ما غلَّ إلى صاحب المقاسم إن وجد السبيل إلى ذلك، وأنه إن فعل فهي توبة له، وخروج عن ذنبه<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح صحيح مسلم، اختلاف العلماء، بداية المجتهد، فتح الباري عن النووي (موسوعة الإجماع ١/٢٨٤٨).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٨).

(٣) التمهيد (١٨/٢).

(٤) التمهيد (٢٣/٢، ٢٤).

## الْمَنْ وَالْفِدَاءُ فِي حَقِّ الْأَسَارَى

وقال تعالى: ﴿حَقٌّ إِذَا اتَّخَذْتُمُوهُمْ فَتُدُوا الْوَفَاقَ فَمَا مَتَابَعُدْ وَإِنَّمَا فِتْنَةٌ حَتَّى تَضَعَ  
الْمَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد ﷺ: ٤].

١٩٧٦- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا  
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنْ جِبَالِ التَّعِيمِ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِيَقْتُلُوهُمْ،  
فَأَخَذَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَلْمًا فَأَعْتَقَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَهُوَ الَّذِي  
كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ﴾ إلى آخر الآية (م، حم، د،  
ت).

١٩٧٧- وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أُسَارَى  
بَدْرٍ: «لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ  
لَهُ» (خ، حم، د).

١٩٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ فِدَاءَ  
أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعَ مِئَةِ (د) <sup>(١)</sup>.

١٩٧٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ  
أَسْرَاهُمْ بَعَثَتْ زَيْنَبُ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ، وَبِعَثَتْ فِيهِ بِقِلَادَةٍ  
كَانَتْ لَهَا عِنْدَ خَدِيدِجَةَ، أَدْخَلَتْهَا بِهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ قَالَتْ: فَلَمَّا رَأَاهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَقَّ لَهَا رَقَّةً شَدِيدَةً، فَقَالَ: «إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَهَا  
أَسِيرَهَا وَتَرُدُّوا لَهَا الَّذِي لَهَا ٩٩». قَالُوا: نَعَمْ (حم، د).

أجمع الصحابة على جواز استعباد الأسير، ذكراً كان أو أنثى،  
شيخاً أم صبيّاً، صغيراً أم كبيراً، إلا الراهب ففي استرقاقه خلاف <sup>(٢)</sup>.

(١) أعله ابن القطان بأن قال: «من أبو العنيس ٩٩». ولا يعرف اسمه ولا حاله،  
وقال أبو حاتم: «شيخ».

(٢) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/١٠١).

وَاتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ قَتَلَ بِالْغَيْبِ مَا عَدَا الرَّهْبَانَ وَالْعُمَيَّانَ وَالشُّيُوخَ (الْهَرَمِيِّينَ وَالزَّمَنِيِّينَ) <sup>(١)</sup> وَالْحَرَّائِينَ وَالْأَجْرَاءَ، وَكُلٌّ مِنْ لَا يِقَاتِلُ = جَائِزٌ قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرُوا <sup>(٢)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَسْرَى سِوَاهُ جَرَى اسْتِرْقَاقِهِمْ أَوْ فِدَاؤِهِمْ بِالْمَالِ، فَإِنَّهُمْ يُقَسَّمُونَ كَسَائِرِ الْغَنِيمَةِ، الْخُمْسَ لِلْإِمَامِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ الْغَانِمِينَ، وَلِلَّذَلِكَ فَقَدْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِمْ مَتَى أَحْرَزُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً <sup>(٣)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ الْمَسِيَّةِ وَطِفْلِهَا الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ سَبْعَ سِنِينَ <sup>(٤)</sup>.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا أَسْلَمَ لَا يَقْتُلُ، وَإِنَّمَا يُسْتَرْقَى <sup>(٥)</sup>.

### جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الْحُجُرَاتُ: ١٣].

١٩٨٠ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا أَرَاكَ أَجِبَ بَنِي تَمِيمٍ بَعْدَ ثَلَاثِ سَمِعْتَهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهَا فِيهِمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ». قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا». قَالَ: وَكَأَنْتَ سَيِّئَةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَبِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَكْدِ إِسْمَاعِيلِ» (ق).

(١) المرضي.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) اختلاف الفقهاء، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٠٢).

(٤) المغني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/١٠٢).

(٥) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/١٠٣).

واتفق أهل العلم على أن مِلْكَ صِيان أهل الحرب، وقِسْمَتِهِم بين المجاهدين: حلال، ما لم يكن والدهم مُرْتَدًا، أو مسلمًا أو مسلمةً، وإن بُعدت تلك الولادة، وكذلك القول في نسايتهم<sup>(١)</sup>.

واتفقوا أن من أسلم منهم بعد أن مِلِكَ فَإِنَّ الرِّقَ باقٍ عليهم<sup>(٢)</sup>.  
وأجمعوا على أن قريشًا لا يجوز عليها الرِّق<sup>(٣)</sup>.

وقال في (نيل الأوطار): يقع الأسر على العربي، كما يقع على غيره، وهو فعل الصحابة<sup>(٤)</sup>.

### حُكْمُ الْجَاسُوسِ

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْجِدُوا عَدُوِي وَعَدُوِكُمْ ءَٰوِيَاءَ تَلْقَوْتِ الْيَهُمَ بِالمُؤَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ حَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَآيَاتِي سَرَّحَاتٍ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [الممتحنة].

وقال جل ذكره: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ خِيَانَةٌ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وقال جل شأنه: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧].

١٩٨١- عَنْ سَلْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَيْنٌ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَجَلَسَ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ، ثُمَّ أَسْأَلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَطْلُبُوهُ فَاقْتُلُوهُ فَسَبَقْتُهُمْ إِلَيْهِ فَقَتَلْتُهُ، فَتَقَلَّنِي سَلْبُهُ» (خ، حم، د).

(١) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٣٥٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) النير (الإقناع ٣/١٠٥٩).

(٤) موسوعة الإجماع (١/١٠١).

وأجمع أهل العلم أن الجاسوس الحربي يقتل <sup>(١)</sup>.

وأجمعوا أن الجاسوس المسلم لا يُباح دمه، وإنما يعزر عند أكثر العلماء؛ لأن النبي لم يقتل حاطب بن أبي بلتعة <sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في الجاسوس الذمي والمعاهد.

عَبْدُ الْكَافِرِ إِذَا خَرَجَ إِلَيْنَا مُسْلِمًا فَهُوَ حُرٌّ

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ﴾ [النساء: ٩٤].

١٩٨٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ عَبْدَانُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْني يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ قَبْلَ الصُّلْحِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَوَالِيَهُمْ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ يَا مُحَمَّدُ، مَا خَرَجُوا إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي دِينِكَ، وَإِنَّمَا خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الرِّقِّ. فَقَالَ نَاسٌ: صَدِّقُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَدَّهُمْ إِلَيْهِمْ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «مَا أُرَاكُمْ تَتَّبِعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ رِقَابَكُمْ عَلَى هَذَا»، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّهُمْ، وَقَالَ: «هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» (د).

وكان عمر بن الخطاب لا يدعُ أحدًا من أهل الكتاب يُهودُ ولده أو يُنصره في ملك العرب. قال ابن حزم: لا نعلم له مخالفًا من الصحابة <sup>(٣)</sup>.

مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ عَصَمَ مَالَهُ

وقال تعالى: ﴿إِنِ اسْلَمُوا فَقَدِ اسْتَمْتَدُوا﴾ [آل عمران: ٢٠].

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، فتح الباري، نيل الأوطار كلاهما عن النووي

(موسوعة الإجماع ٢٠٥/١).

(٢) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢٠٥/١).

(٣) المحلى (المسألة: ٩٤٧).

قَدْ سَبَقَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا».

ولا يختلف اثنان من الأمة في أن حكم الحربي القتل في المعركة كيف أمكن، حتى يسلم، أو يعطي الجزية عن يدٍ وهو صاغر. وليس الصلْبُ ولا قطع الأيدي والأرجل ولا النفي من أحكامه بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الحرّ الذي يُسلم في أرض الحرب، ويخرج إلينا مُختاراً قبل أن يؤسر: أنه لا يحلّ قتله، ولا استرقاقه<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن الحربي بعد أن يصبح من أهل الذمة، أو يدخل في الإسلام لا يُقام عليه حدّ زنى، ولا قذف، ولا خمر، ولا سرقة، ولا قتل، إذا كان قد اقرّف ذلك وهو حربي، وسواء وقعت الجناية أو القتل على مسلم أم على غيره<sup>(٣)</sup>.

### حُكْمُ الْأَرْضِ الْمَغْتُومَةِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّعُوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧].

وقال: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

١٩٨٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» (م، حم).

(١) المحلى (موسوعة الإجماع ١/٣٥٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠١).

(٣) مراتب الإجماع (٢١٧)، والمحلى (موسوعة الإجماع ٢/٣٥٧).

١٩٨٤- وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ أَتْرَكَ آخِرَ النَّاسِ بَيِّنًا<sup>(١)</sup> لَيْسَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ مَا فَتَحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، وَلَكِنْ أَتْرَكُهَا خِزَانَةَ لَهُمْ يَقْتَسِمُونَهَا (خ).

١٩٨٥- وَعَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نَصَفَيْنِ: نَصْفًا لِتَوَائِبِهِ وَحَوَائِجِهِ، وَنَصْفًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَسَمَهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا (د).

لَا هِجْرَةَ مِنْ بَعْدِ فَتْحِ، وَحُكْمُ مُخَالَطَةِ الْمُشْرِكِ

وقال ذو الملكوت: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنِّي أَرْضِي بِسِعَةِ فَايْتَنِي فَأَعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت].

وقال سبحانه: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لِبِعَابٍ وَلَهُمَا وَعْرَتَهُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٧٠]، وفي الآية التي قبلها دلالة.

١٩٨٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا» (ع إِلَّا هـ).

١٩٨٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَسُئِلَتْ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُ يَفِرُّ بِيَدَيْهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَخَافَةَ أَنْ يُقْتَلَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَالْمُؤْمِنُ يُعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ (خ).

١٩٨٨- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» (د)<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: شيئاً واحداً، يستونون في الفقر والحرام.

(٢) قال الذهبي: إسناده مظلم، لا تقوم بمثله حجة.



قال أبو محمد: معنى (جامع) أي: خالط بمؤاكلة ومساكنة ونحوها، ولوائح الوضع على هذا الحديث لائحة، وقال الذهبي: إسناده مظلم، لا تقوم بمثله حجة، وقد أبيح للمسلم أن يتزوج الكتابية، وهي تقول: إن الله ثالث ثلاثة، وربما كان في المخالطة ما يدعو المشرك إلى الإسلام، وقد يحتاج الداعي إلى المخالطة، فكيف يقال: إنه مثله؟ وما ذكر في الآيتين قبل في أحوال خاصة.

### إِجَارَةٌ مِّنْ إِسْتَأْمَنِ

وقال الحلیم سبحانه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُغْهُ مَأْمَتَهُ﴾ [التوبة: ٦].

وقال النبي ﷺ: «لَمْ هَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قد أجرتنا من أجرت يا أم هانئ» (ق).

١٩٨٩- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ» (حم، خ).

١٩٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ» (ق).

قال ابن عبد البر: ولا أعلم خلافاً أن من آمن حربياً بأي كلام يفهم الأمان؛ فقد تم له الأمان<sup>(١)</sup>.

والقتل بعد الأمان غدرٌ، وهو حرامٌ بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستذكار (١٤/٨٧).

(٢) الاستذكار (١٤/٨٠)، التمهيد (٢٤/٢٣٣، ٢٣٤).

وأجمع أهل العلم على أن أمان والي الجيش، والرجل الذي يقاتل جائرًا على جميعهم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على جواز أمان المرأة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن أمان الصبي غير جائز<sup>(٣)</sup>.

مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الصُّلْحِ مَعَ الْكُفَّارِ  
وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ رُسُلِهِمْ

وقال السميع العليم سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].

١٩٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَا تُرَدُّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّْا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْكُتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّْا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا» (م، حم).

١٩٩٢- وَعَنْ مَرْوَانَ وَالْمَسُورِ، قَالَا: لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ كَانَ فِيْمَا اشْتَرَطَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ أَحَدٌ مِنَّا - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَّيْتِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَكَرِهَ الْمُسْلِمُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَضُوا مِنْهُ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا ذَلِكَ، فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلٍ، وَكَمْ يَأْتِيهِ أَحَدٌ

الأنفال

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٣٢).

(٢) فتح الباري ونيل الأوطار عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٧/٩٩٠).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٠٣٣).

مِنَ الرَّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا، وَجَاءَ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمَّ كُثُومُ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلَهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ يُرْجِعُهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يُرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِنَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ إِلَى ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (خ).

١٩٩٣- وَعَنْ ثَعْنِيمِ بْنِ مَسْعُودِ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُرِئَ كِتَابُ مُسْلِمَةَ الْكُذَّابِ قَالَ لِلرَّسُولَيْنِ: «فَمَا تَقُولَانِ أَتَمَّا؟». قَالَا: نَقُولُ كَمَا قَالَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ، لَوْلَا أَنَّ الرَّسُولَ لَا تُقْتَلُ؛ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ» (حم، د).

وقد اتفق أهل العلم أنه إذا دخل إلينا تاجرٌ حربيٌّ بأمان، فإننا نأخذ منه العشر<sup>(١)</sup>.

### أَخَذُ الْجِزْيَةَ وَعَقْدُ الذِّمَّةِ

وقال سبحانه: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

والجزية ركنٌ من أركان الفقه، وهي حلالٌ بإجماع<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٣٥٦).

(٢) الاستذكار (٩/٣١٠)، المغني، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع

١٩٩٤- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذِ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ (خ، حم، د، ت).

وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَ الْمَجُوسَ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُتُوا بِهِمْ سِتَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» (شافعي، بسند ض).

واتفق أهل العلم على القول به، وهم لا يُسمون أهل كتاب بإجماع<sup>(١)</sup>.

١٩٩٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجَزَيْتَيْهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَالِحٌ أَهْلَ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ (ق).

١٩٩٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَكُونُ مِثْلًا<sup>(٢)</sup>، فَتَجْعَلُ عَلَى نَفْسِهَا إِنْ عَاشَ لَهَا وَكَدَّ أَنْ تُهُودَهُ، فَلَمَّا أُجْلِيَتْ بَنُو النَّضِيرِ كَانَ فِيهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لَا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (د).

وهو دليل على أن الوثني إذا تهود يقر، ويكون كغيره من أهل الكتاب.

(١) الإشراف (الإقناع) (١٠٧٥/٣)، المغني، اختلاف الفقهاء، بداية المجتهد، فتح الباري عن ابن عبد البر (موسوعة الإجماع ٢٦٢/١)، التمهيد لابن عبد البر (١٢٠/٢، ١٢١).

(٢) هي المرأة التي لا يعيش لها ولد.

١٩٩٧- وَعَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، قَالَ: قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ: مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ؟ قَالَ: جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْيَسَارِ<sup>(١)</sup> (خ).

وأجمع أهل العلم على أن عقد الذمة لا يصح إلا من الإمام أو نائبه، بلا خلاف يعلم<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل البالغ العاقل، الصحيح البدن، الموسر، الحرّ: هو الذي تؤخذ منه الجزية<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن نساء أهل الكتاب لا يطالبن بالجزية، وإن منعها لم يقتلن، ولم يجبرن على دفعها، باتفاق المسلمين<sup>(٤)</sup>.

ولا تجب الجزية على الصبيان ولا العبيد باتفاق<sup>(٥)</sup>.

ولا جزية على زائل العقل، بلا خلاف يُعلم بين أهل العلم<sup>(٦)</sup>.

واتفقوا على أن الجزية لا تجب إلا بغد الحول. وهي لا تجب في السنة أكثر من مرة واحدة بالاتفاق<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: روعي في ذلك من كان أكثر يساراً، أي: مالاً.

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٤٠).

(٣) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/٢٦٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢/٣٢٢).

(٤) الموضح (الإقناع ٣/١٠٧٩)، المحلى، بداية المجتهد، اختلاف الفقهاء

عن أبي ثور، المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٦٢، ٢٦٣).

(٥) النير (الإقناع ٣/١٠٧٩)، اختلاف الفقهاء عن أبي ثور، بداية المجتهد،

المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٦٣)، التمهيد لابن عبد البر

(٢/٣٢٢).

(٦) المغني عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ١/٢٦٣).

(٧) بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٢٦٤).

واتفقوا على أن الجزية تُصرف في مصالح المسلمين من غير تحديد<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الجزية تسقط بإسلام المكلف بها. فإن أسلم قبل انقضاء الحول سقطت عنه باتفاق<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الذمي إذا أقام على ما عوهد عليه، لا يجوز نقض عهده، ولا إكراهه على ما لم يلتزمه<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن عقد الذمة يشمل أولاد أهل الذمة، ومن تناسل منهم وإن بعدوا، وهو يجري عليهم، ولا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن أهل الذمة إن تقيّدوا بأحكام عقد الذمة، ولم يبدلوا ذلك الدين الذي صوّلحوا عليه بغير الإسلام، فقد حرمت دماء كل من وقى بذلك، وماله وأهله. وقد أجمعوا على أنه يجب على الإمام أن يدفع عنهم من أرادهم بظلم، وأراد حریمهم من الأعداء<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أنه إن تضمن عقد الذمة شرطاً على الذمي أن لا يتجسس، فتجسس: أن عقده ينتقض اتفاقاً<sup>(٦)</sup>.

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ١/٢٦٤).

(٢) مراتب الإجماع (٢٠٣)، المبجل، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع

١/٢٦٤)، التمهيد لابن عبد البر (١٣٢/٢).

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٤٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٥).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٧)، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع

١/٤٤٢).

(٦) فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/٤٤٥).

وإذا نقضوا العهد فإنهم لا يُسَرَّقُونَ إجماعاً<sup>(١)</sup>.

إخراجُ المشركين من جزيرة العرب، وإجلاء اليهود والنصارى  
وقال سبحانه وتقدس: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ  
بَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: ٢٨].

١٩٩٨- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اشْتَدَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
وَجَعَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ  
جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَخِزُوا الْوَقْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُخِزُهُمْ». وَتَسِيتُ الثَّالِثَةَ  
(ق). وَالشُّكُّ مِنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ...

١٩٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى  
مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ وَذَكَرَ يَهُودَ خَيْبَرَ إِلَى أَنْ قَالَ: أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ  
وَأَرِيحَاءَ (خ).

واتفق أهل العلم أن لأهل الذمة سكنى ما شاءوا من البلاد غير  
جزيرة العرب<sup>(٢)</sup>.

### نَحْيُهُمْ وَعِبَادَتُهُمْ

وقال الله تعالى: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾ [الزحرف: ٨٩].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا حُيِّبْتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَخَيِّرُوا أَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ  
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ (٨٦) [النساء].

وأمر الله بالإحسان إلى الجار الجنب، وبالإحسان مطلقاً، وبالقول  
الحسن، والدفع بالتي هي أحسن.

(١) فتح الباري عن ابن قدامة (موسوعة الإجماع-١/٤٤٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٠٤)، اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع

٢٠٠٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيِقِهَا» (ق).

٢٠٠١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكَ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَفَهَّمْتَهَا، فَقُلْتُ: عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ فَقَالَ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ» (ق).

٢٠٠٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي رَاكِبٌ غَدَا إِلَى يَهُودَ، فَلَا تَبْدَعُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ» (حم).

قال أبو محمد: في كثير من نصوص الكتاب والسنة ما هو خاص بزمن معين أو مرحلة معينة، تقتضيه السياسة الشرعية، ولا تدل على الإطلاق، ومن ذلك آيات الصّحّح والعفو والسّلام، وأحاديثها، وفيها إلقاء السّلام على كلّ أحد، وظواهر التّصوص دالة أن السّلام مشروع إلا في حال الحرب.

٢٠٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ». فَظَنَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَطِخْ أَبِي الْقَاسِمِ. فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ بِي مِنَ النَّارِ» (خ، حم).

وقد أجمع أهل العلم على أن الإمام واجب عليه أن يأخذ على أهل الذمة بالترفة بين لباسهم ولباس المسلمين <sup>(١)</sup>.

(١) النير (الإقناع ٣/١٠٦٢).



الجملة والحدود

وأجمعوا على أن أهل الذمة من اليهود والنصارى إن سألوا الإقرار على دينهم، فإن الإمام يقرهم على دينهم<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنه ليس للإمام منع أهل الذمة من شرب الخمر وأكل لحم الخنازير<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه يجب عليه أن يأخذ عليهم ألا يظهروا شيئاً من المناكير من ضرب الناقوس، وشرب الخمر، وأكل الخنزير<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن رقيق أهل الذمة إذا أسلموا أن بيعهم يجب عليهم، ويأخذهم الإمام بذلك<sup>(٤)</sup>.

### قِسْمَةُ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ وَمَصْرُفِ الْفَيْءِ

وقال العزيز الحكيم سبحانه: ﴿مَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: ٧].

٢٠٠٤- عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُمَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا: أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْرٍ، وَتَرَكْنَا؟ قَالَ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ». قَالَ جَبْرِ: وَكَمْ يَقْسِمُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وَلَا لِيَنِي نَوْفَلٌ شَيْئًا (خ، حم، ن).

٢٠٠٥- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ: أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْأَلُهُ عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَإِنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ (م، حم).

(١) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/٤٤٢).

(٢) اختلاف الفقهاء (موسوعة الإجماع ١/٤٤٢).

(٣) النير (الإقناع ٣/١٠٦٣).

(٤) النير (الإقناع ٣/١٠٦٣).

٢٠٠٦- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى الْإِهْلَ حَظَّيْنِ، وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظًّا (د).

وقد اتفق أهل العلم على أن الخمس يُخرج مما غنم عسكرو المسلمين، أو عشرة من المسلمين الأحرار البالغين العقلاء الرجال، من الحيوان غير بني آدم، ومما غنم من الأثاث والسلاح والمتاع كله، الذي ملكه أهل الحرب، بعد أن يُخرج منه سلب المقتولين، وما أكل المسلمون من الطعام أو احتملوه (١). ولا يُعلم خلاف بين أهل العلم أن العبد لا حق له في الفياء (٢).

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٩٥).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١/٤٧٤).

## أحكام أهل النبي

لا يَجُوزُ الخُرُوجُ على الإمام

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال جل شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

٢٠٠٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُضِرِّ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ؛ فَمِثَّةُ جَاهِلِيَّةٍ (ق)».

٢٠٠٨- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بُرْهَانٌ (ق)».

ذَمُّ البُغَاةِ، وَمَقَاتِلَتُهُمْ إِنْ أَبَوْا صَلَاحًا

وقال المولى سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات].

٢٠٠٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ، فَلَيْسَ مِنَّا» (ق)».

٢٠١٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ، فَمِثَّةُ مِثَّةِ جَاهِلِيَّةٍ» (م)».

٢٠١١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفَيْتَةَ الْبَاغِيَّةَ» (م)».

٢٠١٢- وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ آتَاكُمْ وَأَمْرَكُمْ جَمِيعٌ، يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ» (م).

هل يُقتلُ أسيرُهُم، ويطلبُ هاربُهُم ؟

وقال سبحانه: ﴿وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ۗ وَاللَّهُ يُخَيِّرُ الْمَوَدَّةَ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۝١٠﴾ [الحجرات: ٩-١٠].

٢٠١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَذْرِي يَا ابْنَ أُمَّ عَبْدِي، كَيْفَ حُكِمَ اللَّهُ فِيْمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟». قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطَلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَمُ فِيْهَا» (ك)، قال ابن حجر: صححه الحاكم فوهم؛ فإن في إسناده كوثر بن حكيم، وهو متروك. وصح عن علي نحوه من طرق موقوفا.

صفة خوارج آخر الزمان

وقال سبحانه في أشباههم في النجمل: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقال سبحانه: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلَّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨].

٢٠١٤- عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حِدَاثُ الْأَسْنَانِ سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْتَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (ق).

قال أبو محمد: هذا الخبر ألصق بخوارج العضر منه بمن مضوا من الخارجين، وشبههم بالتمر والمغول أكبر. ويزيد هؤلاء أنهم يقتلون أنفسهم في سبيل قتل المؤمنين.

قال القاضي عياض: وأجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبيغي. متى خرجوا على الإمام، وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا العصا؛ وجب قتالهم بعد إنذارهم<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: اتفق الصحابة على قتال الخوارج<sup>(٢)</sup>.

وقال: أهل البيغي المجرّد لا يكفرون، باتفاق أئمة الدين<sup>(٣)</sup>.

قال أبو محمد: البغاة: قومٌ متأولون، يُنذرون، ثم يقاتلون إن لم يفيثوا. وأما الخوارج فهم أخص، والباعث على خروجهم تكفيرهم لمن خرجوا عليه، كالذين كان فيهم ذو الشذية، والبغاة كعماوية ومن معه، لم يكونوا يكفرون علياً ومن معه رضي الله عنهم أجمعين، وكلٌ خارج باغ، ولا عكس.

واتفق العلماء على أن من قاتل الفئة الباغية، ممن له أن يقاتلها، وهي خارجة ظلمًا على إمام عدل، واجب الطاعة، صحيح الإمامة، فلم يتبع مُدبرًا، ولا أجهز علي جريح، ولا أخذ لهم مالاً، أنه قد فعل في القتال ما وجب عليه. واتفقوا أن من ترك منهم القتال تائبًا، أنه لا يحل قتله. واختلفوا في قتل المشتدبر

(١) شرح صحيح مسلم (٧/١٧٠).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٣/٤٥٤).

(٣) المصدر السابق نفسه (٣/٤٤٦).

الذي نَقَرَ إلى فئة أو ملجأ غير مُعلنٍ بالتوبة، والإجهاز على الجريح كذلك<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع الصحابة على أن البغاة متى خرجوا ظلمًا على إمام عادل، واجب الطاعة، صحيح الإمامة، وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا عصا الطاعة، فقد وجب قتالهم بعد إنذارهم<sup>(٢)</sup>.

وأجمع مَنْ بعدهم من أهل العلم على أن أهل البغي إذا سألوا الإمام النظر في أمورهم، ورجا رجوعهم عما هم عليه إلى طريق أهل العدل: أن عليه أن يفعل<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على مشروعية الكفّ عن قتل من يعتقد الخروج عن الإمام، وهو لا يكفر باعتقاده، ما لم ينصب لذلك حربًا، أو يستعد لحرب<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن سبي ذرية البغاة حرام<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن ما وُجِد بيد البغاة من مالٍ لغيرهم مردودٌ إلى أصحابه<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل من البغاة إذا أتلف مالاً بتأويل من القرآن؛ فإنه لا يُغرّم<sup>(٧)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (٢٠٩، ٢١٠).

(٢) المغني، شرح صحيح مسلم للنووي (موسوعة الإجماع ١/١٦٢).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٧٩)، المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

(٤) نيل الأوطار عن الطبري (موسوعة الإجماع ١/١٦٣).

(٥) نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ١/٦٤).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (٢١٧).

(٧) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

وأجمعوا على أن من استباح من البُغاة فرجًا حرامًا بتأويل من القرآن؛ فَإِنَّ الْحَدَّ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من وقع منه القتل لغيره في الفتنة لا يجوز الاقتصاص منه، سواء كان باغيًا أو مَبِغِيًّا عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وأجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من المسلمين، تجوز مناكحتهم، وأكل ذبائحهم، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام<sup>(٣)</sup>.

ومن أريد بظلم من الإمام أو غيره، فدفع عن نفسه ذلك، فليس باغيًا، وهو فعل عبد الله بن عمرو، ولا مخالف له من الصحابة<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني (موسوعة الإجماع ١/١٦٤).

(٢) نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ١/١٦٥).

(٣) فتح الباري، نيل الأوطار كلاهما عن الخطابي (موسوعة الإجماع ١/٤٠٠).

(٤) موسوعة الإجماع (١/١٦٣).

# الأقضية





### الأفضلية

وَجُوبُ نَصْبِ وِلايَةِ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ لِلْحَكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ  
وقال جلّ شأنه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

٢٠١٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا  
خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيُؤْمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدُهُمْ» (د).

وقد أجمع المسلمون على أنه يُشرع نصب القضاة، والحكم  
بين الناس، وأنه من فروض الكفاية<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من ولاة الإمام الواجبة طاعته الأحكام: أن  
أحكامه إذا وافق الحق نافذة<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أن من لم يكن محجوراً، وكان بالغاً سالم  
الأعضاء، حسن الدين، حُرّاً غير معتق، عالماً بالحديث والقرآن  
والإجماع والاختلاف والنظر، لم يبلغ الثمانين = أنه جائز أن يوكل  
القضاء<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أن الإمام إذا أعطى القاضي مالاً من وجه طيب،  
دون أن يسأله إياه، فإنه له حلال، سواء رتب له كل شهر، أو كل  
وقت محدود، أو قطعه عنه<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على أن تولية الإمام الأعظم للقاضي شرط في صحة  
قضائه<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٢/٩٠٦).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٨٥).

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المرجع السابق (٨٧).

(٥) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩٠٦).

كراهية طلب الولاية إلا إن خشي أن تضيع الأمانة

وقال يوسف النبي ﷺ عليه السلام فيما أخبر الله عنه: ﴿اجمعني على خرايين الأرض إني حفيظٌ عليهما﴾ [يوسف: ٥٥].

٢٠١٦- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يَسْأَلُهُ أَوْ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» (ق).

٢٠١٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكُنْتَ إِلَيْهَا» (ق).

٢٠١٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَتِدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» (م، حم).

٢٠١٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ جُبِرَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ» (حم، د، ت، هـ بسند ض).

٢٠٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ دُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ» (حم، د، ت، هـ) (١).

(١) الحديث أحله ابن الجوزي، ورد عليه الحافظ، واختار الشوكاني إعلال ابن الجوزي.

## ولاية المرأة لأمر الناس

وقال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].

٢٠٢١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَهْلَ فَارِسَ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» (خ، حم، ن، ت).

قال أبو محمد: هذا الحديث من معجزات النبي ﷺ الخيرية، فإن التاريخ - منذ أن كان الناس - يشهد على صدقه، والناس بفطرتهم منذ أن كانوا يحكمون الرجال في دولهم، إلا ما كان من أمر قليل من النساء اللاتي ملكن في قوم لا يقطعن بينهم بأمر إلا بعد أن يشهدهن ملاءمهم، كما فعلت ملكة سبأ، ثم هديت بعد أن علمت بسلطان البأس والقوة إلى طاعة سليمان عَلَيْهِ السَّلَام. فمن كان في مثل حالها ممن يُولِّين حكماً أو قضاء، ثم يولِّين أمر أحكامهم إلى مشورة أقوامهن فلا ضير في ذلك إن شاء الله.

ولا خلاف في أنه لا يجوز أن يكون العبد قاضياً<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: ظاهر حديث العرياض بن مسارية جواز إمارة العبد، وهي أكبر من القضاء ودون الإمارة العامة.

نَهَى الْحَاكِمُ عَنِ الرِّشْوَةِ وَأَتَّخَذَ حَاجِبٍ لِبَابِ مَجْلِسِ حُكْمِهِ

وقال سبحانه: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَدْوِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ﴾ [الأعراف:

[١٦٩].

(١) النكت (الإقناع ٣/١٥٥٢).

وقال تعالى: ﴿سَتَجْمُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢].

٢٠٢٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ» (حم، د، ت، هـ).

٢٠٢٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ وَالرَّائِشَ، يَعْنِي الَّذِي يَمْشِي بَيْنَهُمَا (حم، بسند ض).

٢٠٢٤- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَاَلِ يَخْلُقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَّتِهِ وَمَسْكِنَتِهِ» (حم، ت، وفيه مقال).

والرشوة هي ما أعطاه المرء ليُحْكَمَ له بباطل، أو ليُؤْتَى ولاية، أو ليُظَلَمَ له إنسان، وهذا متفق عليه، وهي حرام بالإجماع<sup>(١)</sup>.

وراثم الرشوة يقع على المُعْطَى، والآخذ باتِّفاق<sup>(٢)</sup>.

واتفق أهل العلم على تحريم الرشوة شكراً على قضاءٍ بحقٍّ أو بباطل، أو تعجيل القضاء بحقٍّ أو بباطل<sup>(٣)</sup>.

ومن مُنِعَ من حقه فأعطى رشوة، وليدفع عن نفسه الظلم، فذلك مُباحٌ للمُعْطَى، وأما الآخذ فآثمٌ باتِّفاق<sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى، المغني، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٤٦١/١).

(٢) المحلى (موسوعة الإجماع ٤٦١/١).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (٨٦).

(٤) المحلى (موسوعة الإجماع ٤٦٢/١).

واتفق العلماء على أن على القاضي إن اتخذ بواباً أو حاجباً أن يتخذ ثقة، أميناً، عفيفاً، عارفاً، حسن الأخلاق، عارفاً بمقادير الناس<sup>(١)</sup>.

### التَّهْيُ عَنْ الْحُكْمِ فِي حَالِ الْغَضَبِ

وقال سبحانه: ﴿قَالَ حُكْمٌ يَنْتَهِ بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطُ﴾ [ص: ٢٢].

٢٠٢٥- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْضِينَ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ» (ع).

ولا خلاف بين أهل العلم أنه لا ينبغي للقاضي أن يقضي وهو غضبان<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على أنه إذا قضى القاضي بالصواب، وكان مشغول النفس، أو غضبان، أو عطشان، أو جائعاً، أو خائفاً، فإنه ينفذ حكمه<sup>(٣)</sup>.

### الحُكْمُ بِالظَّاهِرِ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

٢٠٢٦- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي بِنَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» (ع).

(١) فتح الباري، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ٩٠٨/٢).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ٩١١/٢).

(٣) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩١١/٢).

قال في (المتقى): وقد احتج به من لم ير أن يحكم الحاكم بعلمه.  
قال أبو محمد: علم القاضي إن كان يقيناً هو ظاهر آخر يجب أن  
يحكم به، أو يرد الحكم إلى غيره، ويشهد بلغا علم، وسيأتي مزيد  
بيان.

وقد أجمع العلماء على أن القاضي لا يقضي بعلمه في الحدود<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا على أن حكم الحاكم لا يخرج الأمر عما هو عليه في  
الباطن، وإنما ينفذ حكمه في الظاهر الذي يعتد به، ولا يُحل  
حكمه للمقضي له مال المقضي عليه إذا ادعى عليه ما ليس عنده،  
ووقع الحكم بشاهدي زور<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن ذلك في الفروج والأموال سواء<sup>(٣)</sup>.

مَا يُذَكَّرُ فِي تَرْجَمَةِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ

للصدق علامات، وللكذب علامات، وقال الله تعالى:  
﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

٢٠٢٧- في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أمره،  
فَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ وَقَالَ: حَتَّى كَتَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كِتَبَهُ، وَأَقْرَأْتُهُ كُتُبَهُمْ  
إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ (حم، خ تعليقا)، وقال<sup>(٤)</sup>: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  
وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعِثْمَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: مَاذَا تَقُولُ هَذِهِ؟  
فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَاطِبٍ، فَقُلْتُ: تُخْبِرُكَ بِالَّذِي صَنَعَ بِهَا.  
قَالَ: وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: كُنْتُ أَتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ.

(١) التمهيد لابن عبد البر (٢٢/٢١٧).

(٢) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٣١).

(٣) (الإقناع ٣/١٥٣٢).

(٤) أي: البخاري.

واتفقوا على أن الحكم يجب بترجمة العدلين، واختلفوا في  
إيجاب الحكم بترجمة الواحد<sup>(١)</sup>.

### الحُكْمُ بِالشَّاهِدِ وَاليَمِينِ

وقال العليم الحكيم سبحانه: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ  
لِلشَّهَادَةِ وَأَذْنَبَ الْاَلْتَرَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

٢٠٢٨-٢٠٢٨-٢٠٢٨ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ  
(م، حم، د، هـ).

وَفِي زَوَايِهِ ل (حم): إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ.

وقد أجمع القائلون باليمين والشاهد على أنه لا يقضى باليمين  
مع الشاهد إلا في الأموال الديون وغيرها مما يقضى فيه بشهادة  
النساء مع الرجال دون ما عداها<sup>(٢)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن شهادة الأخرس مردودة إذا لم تفهم  
إشارته<sup>(٣)</sup>.

### هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي بِمَا يَعْلَمُ ؟

٢٠٢٩-٢٠٢٩-٢٠٢٩ عَنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ بِالْجَعْرَانَةِ مُتَصِرَفَةً  
مِنْ حَتِينٍ وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا يُعْطِي  
النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَعْدِلْ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا  
لَمْ أَعْدِلْ لَقَدْ خَبِثُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ» فَقَالَ عُمَرُ: دَعْنِي  
يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَّحَدَّثَ

(١) (م، حم، د، هـ).

(١) الإقناع.

(٢) الاستذكار (٥٤/٢٢)، الإنباه (الإقناع ٣/١٥٤٠).

(٣) فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٧٦).



## القضية

النَّاسُ أَتَى أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ<sup>(١)</sup> (م، حم).

٢٠٣٠- وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدِّ مَنْ حُدُّوا اللَّهُ مَا أَخَذْتُهُ وَلَا دَعَوْتُ لَهُ أَحَدًا حَتَّى يَكُونَ مَعِيَ غَيْرِي (حِكَاةَ أَحْمَد).

وأجمع أهل العلم على أن للحاكم أن يعدل ويسقط العِدولَ بعلمه<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا شهد الشهود بصدق علم القاضي لم يقض بعلمه. إلا أنه لو شهدت البيعة بخلاف ما يعلمه علمًا حسيًا بمشاهدة، أو سماع، أو يقينًا أو ظنًا راجحًا، لم يجز له أن يحكم بما قالت به البيعة بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

## متى ينتقض حكم القاضي؟

وقال الله عزّ شأنه: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

قال أبو محمد: ما كان من الأحكام بالعدل فتلا يجوز نقضه بحال، والاجتهاد كما قال أهل العلم لا ينتقض باجتهاد، فأما ما كان مخالفًا لنص من الكتاب والسنة بقياس أو غير، أو كان القاضي من أهل الجور، وحكمه جائر، فإنه ينتقض. وإن دلت القرائن على تعمد مخالفته النص لهوى أو ظلم = عُرل.

(١) بفتح الراء، وكسر الميم، وتشديد التحتانية، أي: الشيء الذي يرمى.

(٢) الاستذكار (١٢/٢٢).

(٣) بداية المجتهد، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٩١٦/٢).

مَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

٢٠٣١- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ<sup>(١)</sup> عَلَى أُخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْقَانِعُ الَّذِي يُتَّفَقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ» (حم، د، بسند حسن). وَقَالَ: شَهَادَةُ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ... إِلَى آخِرِهِ، وَكَمْ يَذْكَرُ تَفْسِيرَ الْقَانِعِ.

٢٠٣٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ» (د، هـ).

وقد أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على أن شهادة الرجل المسلم البالغ العاقل الحر الناطق المعروف النسب، البصير، الذي ليس بوالد للمشهود له<sup>(٢)</sup>، ولا ولد ولا أخ، ولا أجير ولا صديق، ولا عدو ولا وكيل، ولا شريك، ولا جار بشهادته إلى نفسه شيئاً<sup>(٣)</sup>، ولا يكون صاحب بدعة ولا شاعراً يُعرف بأذى الناس، ولا لاعباً بالشطرنج ينشغل به عن الصلاة حتى يذهب وقتها، ولا شارب خمر، ولا قاذفاً للمسلمين، ولم يظهر منه ذنب هو مقيم عليه صغير ولا كبير، وهو من يؤدي الفرائض، ويجتنب المحارم = جائزة يجب على الحاكم قبولها إذا كانا رجلين أو رجلاً وامرأتين<sup>(٤)</sup>.

(١) بكسر الغين المعجمة، وسكون الميم، بعدها راء مهملة: الحقد والشحناء.

(٢) النكت (الإقناع ٣/١٥١٤).

(٣) الطحاوي (شرح معاني الآثار ٤/١٤٧).

(٤) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٠٤).

واتفق أهل العلم على أن السحر، والفساد في الأرض، والزنا، والزبا، وقذف المحصنات، واللباط، وأخذ أموال الناس استحلالاً وظلماً، والقتل ظلماً، وشرب الخمر، وعقوق الوالدين بالضرب والسب، ومتع حقهما وهو قادرٌ عليه، والكذب المحرم الكثير = تُردُّ به الشهادة<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن الكبائر، والمجاهرة بالصغائر، والإصرار على الكبائر جرحه تردُّ به الشهادة<sup>(٢)</sup>.

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن من أتى حدًّا من الحدود، فأقيم عليه، ثم تاب وأصلح = أن شهادته مقبولة، إلا القاذف فاختلقوا في شهادته إذا تاب<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على القول بظاهر كتاب الله تعالى في أن شهادة النساء جائرة مع الرجال في الديون والأموال<sup>(٤)</sup>.

واتفقوا على إجازة شهادة النساء فيما لا يجوز أن يطلع عليه الرجال كالولادة وعيوب النساء التي لا يطلع عليها الرجال بإجماع<sup>(٥)</sup>.

### شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِالْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ

وقال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَيْنَ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٩٢)، فتح الباري، بداية المجتهد، المغني، نيل الأوطار عن المهدي (موسوعة الإجماع ٥٨٤/١).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٩١).

(٣) الإشراف (الإقناع ٣/١٥٠٥).

(٤) الإشراف، الإنباه (الإقناع ٣/١٥٠٧، ١٥١٥).

(٥) الإنباه (الإقناع ٣/١٥١٦)، فتح الباري عن ابن المنذر وأبي عبيد وابن بطال، بداية المجتهد، المغني (موسوعة الإجماع ٥٨٣/١).

ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً الْمَوْتِ تَحْيِسُونَهَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ  
فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ  
اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَيِّمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ عُرِضَ عَنْهُمَا اسْتَحْقَاقًا إِثْمًا فَخَارَانِ يَوْمَانِ  
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَیٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدْنَا أَحَقَّ  
مِنْ شَهَدَيْهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَلِكَ آدَقُ أَنْ يَأْتُوا  
بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهَا أَوْ يَخَافُونَ أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنٌ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا  
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٠٨﴾ [المائدة].

٢٠٣٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ  
تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا  
مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمُوا بَرَكِبَهُ فَقَدُوا جَامًا<sup>(١)</sup> مِنْ فِضَّةٍ مُخَوَّصًا  
بِالذَّهَبِ، فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا:  
أَبْتَعْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ فَحَلَفَا:  
لشَّهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهِمَا، وَإِنَّ الْجَامَ لَصَاحِبِهِمْ، قَالَ: وَفِيهِمْ  
تَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةَ بَيْنِكُمْ﴾ (خ، د).

٢٠٣٤- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَىٰ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ:  
هَلْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْمَائِدَةِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَإِنَّهَا آخِرُ سُورَةٍ  
أُنزِلَتْ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهَا مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهَا مِنْ  
حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ (حم).

واتفق أهل العلم على أنه لا يقبل شهادة مشرك على مسلم في  
غير الوصية في السفر<sup>(٢)</sup>.

### الشهادة بالحق

وقال تعالى: ﴿لَا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦].

(١) الجام: الإناء.

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٩١).

٢٠٣٥- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ، الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا» (م، حم، د، هـ).

٢٠٣٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ ثُمَّ إِنَّ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيُنذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمْنُ (ق).

ولا خلاف بين العلماء في أن من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يغصب: أنه يجوز أن يشهد به، وإن لم يشهده الجاني بذلك على نفسه<sup>(١)</sup>.

وشهادة الطفيلي<sup>(٢)</sup> لا تقبل في قول الشافعي وأحمد، بلا خلاف يعلم<sup>(٣)</sup>.

### التشديد في شهادة الزور

وقال سبحانه: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

٢٠٣٧- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُتْبِعُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ». قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «الإشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقْوُقُ الْوَالِدَيْنِ - وَكَانَ مَكْنًا فَجَلَسَ، وَقَالَ: - أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ». فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا، حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ (ق).

(١) قاله الطحاوي، ذكره ابن بطال في (شرح البخاري ٣١/٨).

(٢) الذي يدخل الولايم من خير أن يدعى.

(٣) المغني (موسوعة الإجماع ٥٨٤/١).

## الحُكْمُ إِذَا تَعَارَضَتِ الدَّعَاوَى

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

٢٠٣٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَابَّةٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ (حم، ن، د، هـ، بسند ض).

٢٠٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَاسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْتَهَمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَحْلِفُ (خ).

استخلافُ المُنْكَرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، وَلَيْسَ لِلْمُدَّعِيِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

٢٠٤٠- عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَشْرٍ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فَقُلْتُ: إِنَّهُ إِذَنْ يَحْلِفُ وَلَا يُبَالِي، فَقَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» (ق).

واحتج به من لم ير الشاهد واليمين، ومن رأى العهد يمينًا.

وأجمع أهل العلم على أن القاضي يبدأ بالمدعي، فيسأله البيئة إن أنكر المدعى عليه، وإن لم يكن له بيئة، فإن كان في مال وجبت اليمين على المدعى عليه بالاتفاق<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن من ادعى عليه بمال، ولم يكن للمدعي بيئة، فأراد استخلاف خصمه فليس له أن يحلِّفه بالطلاق، ولا بالعتاق،

(١) بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٢/٩١٠).

ولا بالمشي إلى مكة، ولا بصدقة ما يملك، ولا بشيء غير الله جل ثناؤه<sup>(١)</sup>.

ولا يحلف الكفار بالمسيح ولا بشيء مما يعظمونه بإجماع<sup>(٢)</sup>.

استخلاف المدعى عليه في الأموال والدماء وغيرهما

﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢].

٢٠٤١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ (ق).

٢٠٤٢- وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» (م، ح).

### التشديد في اليمين الكاذبة

وقال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [المجادلة].

٢٠٤٣- عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فَقَالَ رَجُلٌ: «وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا؟» قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكٍ» (م، ح، ن، ه).

٢٠٤٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْكِبَائِرُ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ» (خ، ح، ن).

(١) الإيجاز (الإقناع ٣/١٥٣٥).

(٢) الإنباء (الإقناع ٣/١٥٣٨).

## جَوَازُ تَغْلِيظِ الْيَمِينِ بِاللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

قال أبو محمد: في آيات اللعان ما يشهد لذلك.

٢٠٤٥- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «أَخْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهْ عِنْدِي شَيْءٌ» يَعْنِي الْمُدْعَى (د) (١).

٢٠٤٦- وَعَنْ عِكْرَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ - يَعْنِي: ابْنَ صُورِيًّا - :  
أَذْكُرْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي نَجَّأَكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَأَقَطَعَكُمْ الْبَحْرَ، وَظَلَّلَ عَلَيْكُمْ الْعَمَامَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكُمْ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى، وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَنْتَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ الرَّجْمَ؟ قَالَ: «ذَكَرْتَنِي بِعَظِيمٍ وَلَا يَسْعَنِي أَنْ أَكْذِبَكَ» (د).

(١) في إسناده عطاء بن السائب، وفيه مقال.



**أبواب متفرقة**

## الوصايا

## الحث على الوصية

وقال الله جلّ شأنه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: 11]، ومما نزل فيها قوله سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (١٨٠) [البقرة].

٢٠٤٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بَيْتَ لَيْلَتَيْنِ، وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ، إِلَّا وَوَصِيَّتَهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ» (ع).

قال في (المتقى): واحتج به من يعمل بالخط إذا عرف.

٢٠٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ أَوْ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَمَّا وَأَيْبِكُ لَقْتَان» (١) «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ شَحِيحٌ صَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْبَقَاءَ، وَلَا تُنْمَهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا. وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ» (ع إلآت).

واتفق أهل العلم على أن الميراث لا يكون إلا بعد وفاء ديون الناس الواجبة، والوصية الجائزة. ومن لم يوص فإن جميع تركته توزع بين الورثة بالإجماع (٢).

واتفقوا على أن المريض مرض الموت له أن يتصرف في ثلث ماله (٣).

(١) في نسخة «لقتان»، وهو بمعناه؛ لأنه بمعنى الفتيا.

(٢) المغني، فتح الباري (موسوعة الإجماع ١/٢١١).

(٣) مراتب الإجماع (١٩٣)، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/٩٩١).

وأنه إذا أقرّ بوارث صحّ إقراره<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أنّ إقراره بدينٍ لغير وارثٍ جائز<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنّ الهبة إذا كانت في مرض الموت فهي بمنزلة الوصية، وتعتبر من ثلث المال إذا كانت لأجنبي<sup>(٣)</sup>.

واتفقوا على أنّ عطية المريض مرض الموت إذا كانت ثلث ماله فأقلّ، أنها نافذة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنّ الوصية ليست بواجبة إلا على من كانت عليه حقوقٌ بغير بيتة، أو كانت عنده أمانة بغير شهادة<sup>(٥)</sup>.

واتفق أهل العلم على أنّ الوصية جائزة فيما علم الموصي أنه يملكه<sup>(٦)</sup>.

وأجمعوا على أنّ الوصية موقوفة على قبول الموصي له<sup>(٧)</sup>.

وأجمعوا على أنّ وصية الكافر جائزة<sup>(٨)</sup>.

(١) فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٢) المغني، فتح الباري كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٣) المغني عن ابن المنذر، اختلاف الفقهاء، بداية المجتهد (موسوعة الإجماع ٩٩٢/٢).

(٤) مراتب الإجماع (١٧٢).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (٣٨٤/٨).

(٦) مراتب الإجماع (١٩٣).

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٠٧/١٩).

(٨) فتح الباري ونيل الأوطار، كلاهما عن ابن المنذر (موسوعة الإجماع ٩٢٤/٢).

وانفقوا على نفاذ وصية العاقل الحر، البالغ المسلم المصلح لماله،  
والمالك الصحيح الملك<sup>(١)</sup>.

الْوَصِيَّةُ بِالثُّلْثِ فَمَا دُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ

وقال جل في علاه: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّتَهُ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء:

[١١].

٢٠٤٩- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَوْ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا<sup>(٢)</sup> مِنْ  
الثُّلْثِ إِلَى الرَّبْعِ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الثُّلْثُ، وَالثُّلْثُ كَثِيرٌ» (ق).

٢٠٥٠- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: جِئْتُ نَبِيَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعَوِّدُنِي مِنْ وَجَعِ اسْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي  
قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي،  
أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: فَالْشَّطْرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ:  
«لَا». قُلْتُ: فَالْثُلْثُ؟ قَالَ: «الثُّلْثُ، وَالثُّلْثُ كَثِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ -، إِنَّكَ أَنْ  
تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» (ع).

قال ابن تيمية: ثبت بالسنة الصحيحة واثقاً المسلمين: أن المريض  
له أن يوصي بثلث ماله لا أكثر<sup>(٣)</sup>.

هل يوصي للوارث؟

وقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا  
الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة)،

(١) مراتب الإجماع، المحلى، بداية المجتهد، المغنبي (موسوعة الإجماع  
١١٨٩/).

(٢) نقصوا وحطوا.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٠/٢٨٦).

مع الآيات الثلاث التي فصلت الموارث في أول سورة النساء، وآخرها.

٢٠٥١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَلَيَّ نَاقَتِهِ، وَأَنَا تَحْتَ جَرَانِهَا<sup>(١)</sup> وَهِيَ تَقْصَعُ بِجَرَّتِهَا<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّ لِعَامَهَا<sup>(٣)</sup> يَسِيلُ بَيْنَ كَيْفِي، فَبَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ» (حم، ن، ت).

٢٠٥٢- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ» (حم، د، ت).

٢٠٥٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ لِرِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»<sup>(٤)</sup> (قط).

وأجمع أهل العلم على أن الوصايا جائزة في كل مال قل أو كثر، ولم يجاوز الثلث<sup>(٥)</sup>.

وأجمعوا على أن الرجل إذا أوصى لرجل بثلث جميع ماله، فهلك من المال شيء: أن الذي تلف يكون من مال الورثة والموصى له بالثلث<sup>(٦)</sup>.

(١) باطن عنقها.

(٢) الحجرة: ما يخرج به البعير من بطنه ليمضنه ثم يبلعه. والقصع: شدة المضغ.

(٣) لعابها.

(٤) قال في (الفتح ٢٧٢/٥): «رجاله ثقات، لكنه معلول، لأنه عن عطاء الخراساني

عن ابن عباس، وهو لم يسمع منه. وزواه البخاري معلقاً موقوفاً على ابن عباس،

لكن عن عطاء بن أبي رباح.

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٠٠)، الاستذكار (١١/٢٣).

(٦) الإجماع لابن المنذر (١٠٠).

وأجمعوا على أن الرجل إذا أوصى لرجلٍ بشيءٍ من المال بعينه، فهلك ذلك الشيء إلا شيء للموصى له في سائر مال الميت<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان المرء، والأقرباء الذين لا يرثونه جائزة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة ذلك<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الدّين مقدّمٌ على الوصية<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن رجلاً لو أقرّ لأجنبي بدينٍ يحيط بجميع ماله في مرضه ومات: أن ذلك جائزٌ. ولو أوصى بماله كله ثم مات: بطل منه ما زاد على الثلث<sup>(٥)</sup>.

لا يتبرعُ عندَ الموتِ بِأكثرَ مِنَ الثلثِ

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٦].

وقال جلّ وعزّ: ﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالتَّيْمَنَاتِ وَالتَّسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ٢١٥].

٢٠٥٤ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ

(١) الإجماع لابن المنذر (١٠١).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٠٠).

(٣) الإجماع لابن المنذر (١٠٠)، التمهيد لابن عبد البر (٣٨١/٨)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣١/٣٠٦، ٣٥/٤٢٤).

(٤) مراتب الإجماع، المحلى، فتح الباري عن الترمذي، نيل الأوطار عن ابن حجر (موسوعة الإجماع ٢/١١٩٠).

(٥) الإجماع لابن المنذر (١٠١).

## أيوب وتفرقة

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ أَثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ،  
وَأَرَقَّ أَرْبَعَةَ، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا (عِ الْآخِ).

## الميراث

وقال الله الحليم سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يُورِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلِلْوَالِدَيْنِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأَخِيهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمُ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ ﴿١٢﴾

وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَرْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ؕ وَإِن كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَاللَّذَاتِ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمُ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴿النساء﴾.

وقال من هو بكل شيء عليم: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴿النساء﴾.

وقال من هو بكل شيء عليم: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦].



٢٠٥٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقَرَائِضَ وَعَلَّمُواهَا فَإِنَّهَا نَصْفُ الْعِلْمِ، وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوْلُ شَيْءٍ يُتْرَعُ مِنْ أُمَّتِي» (هـ، قط) (١).

٢٠٥٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهَا فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهَا حَيَاءً عُمَانُ، وَأَعْلَمُهَا بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَقْرَبُهَا لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبِي، وَأَعْلَمُهَا بِالْقَرَائِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» (حم، ن، ت، هـ) (٢).

### تورث أصحاب الفروض وما بقي للعصبة

وقال جل في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، أولو الأرحام: ذوو القرابة.

٢٠٥٧- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْحِقُوا الْقَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرَ» (ق).

قال أبو محمد: هذا الحديث من عرفه فهم نصفه، علم الموارث، وقد أشكل على أهل العلم وصف الرجل بالذكورة، ويدلني فيه لطيف معني، أظنه الأقرب، وهو بيان أن المراد به إنسان ذكر، حتى يشمل الصغير والكبير (٣).

(١) أعله الترمذي بالاضطراب، وفيه: سليمان بن جابر، مجهول.

(٢) هذا الحديث أعله الخطيب البغدادي بالانقطاع في سنده.

(٣) لأن الرجل يطلق على البالغ، فكان ذلك بمنزلة عطف البيان، كأنه قال: فلاولى ذكر، فيدخل فيه كل من كان من الذكور ولو كان جنيناً.

٢٠٥٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِابْتِئِهَا مِنْ سَعْدٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قِيلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ فِي أَحَدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَالَهُمَا فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا يَنْكَحَانِ إِلَّا بِمَالٍ؟ فَقَالَ ﷺ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ». فَتَزَكَتْ أَبِيهُ الْمِيرَاثَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَمَّهُمَا، فَقَالَ: «أَعْطِ ابْتِي سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ، وَأُمَّهُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ» (حم، د، ت، هـ).

٢٠٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَآوَالِي بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَقْرَعُوا إِنْ شِئْتُمْ ﷻ الَّتِي آوَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﷻ، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرْتَهُ عَصْبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا <sup>(١)</sup> فَلْيَأْتِي فَاَنَا مَوْلَاهُ» (ق).

واتفق أهل العلم أن ميراث الاثنتين من البنات كميراث ما فوقهن من العدد، لا كميراث الواحدة <sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن بني الابن وبنات الابن يقمن مقام البنين والبنات، ذكورهم كذكورهم، وإناثهم كإناثهم إذا لم يكن للميمت ولد من صلبه <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء أن الإخوة في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ كَانِ رَجُلٌ يُوْرَتْ كَكَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ عني بهم الإخوة لأم، ولا خلاف بين أهل العلم أن الإخوة للأب والأم أو للأب، ليس ميراثهم هكذا <sup>(٤)</sup>.

(١) عيالاً.

(٢) التمهيد لابن عبد البر (٩٦/٢٤).

(٣) الإشراف (الإقناع/٣/١٤١٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٩٩/٥).

وليس للورثة حقٌ في المال إلا بعد وفاء الديون باتفاق علماء المسلمين<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن من مات وله عصابة أن المال لهم إذا لم يكن معهم غيرهم من الورثة، وإن انفرد واحدٌ منهم به من العصابة فهو له، والعصابة لا تكون إلا من قبل الأب باتفاق<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أنه إذا كان مع الأولاد من له فرضٌ معلومٌ بُدئَ بفرضه فأعطيه، وجعل الفاضل من المال بين الولد للذكر مثل حظ الأنثيين<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الميِّت إذا لم يترك من له سهمٌ مسمّى أن المال للعصابة<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أنه لا يُردّ على زوج وزوجة، إلا شيئاً روي عن عثمان، ولا يصح، ولعل ذلك الزوج كان عصابةً<sup>(٥)</sup>.

واتفقت الأمة على أن الوارثين من الرجال هم: الابن، وابن الابن وإن سفل، والأب، والجدة وإن علا، والأخ للأب والأم، والأخ للأب، وابن الأخ للأب والأم، وما سفل من بني الأخ للأب والأم أو للأب، والأخ للأم، والعم للأب والأم، والعم لأب، وابن العم للأب والأم، وما سفل من بني العمومة للأب والأم وللأب، والزوج، والمولى<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٢٩٢/٣١).

(٢) الإنباه (الإقناع ١٤٣٥/٣).

(٣) الإجماع لابن المنذر (٩٠).

(٤) الإجماع لابن المنذر (٩٦).

(٥) الاستذكار (٤٨٦/١٥).

(٦) النير (الإقناع ١٤٥٤/٣).

وانتفتت الأمة على أن الولد من الأمة كالولد من الحرّة في الميراث ولا فرق، وأن البكر كغير البكر، وأن الصغير ولو ابن ساعة كالكبير، والفاسق كالعدل، والأحمق كالعاقل، وأنه من كان في بطنه ولو بطرفة عين قبل موت مورثه أنه إن وُلِدَ حياً ورث<sup>(١)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن ولد البنات لا يرثون ولا يحجبون، إلا ما اختلف فيه من ذوي الأرحام<sup>(٢)</sup>.

سُقُوطُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ بِالْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ

وقال جلّ في علاه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، أولو الأرحام: ذوو القرابة من النسب وغيره.

٢٠٦٠ - عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمِنَ الْبَنَاتِ يَتَرَاتَبْنَ إِلَىٰ الْأُمَّةِ﴾، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ أَعْيَانُ بَنِي الْأُمَّةِ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ<sup>(٣)</sup>، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ، دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ (حم، ت، هـ)<sup>(٤)</sup>.

وأجمعوا على أن الإخوة والأخوات من الأب لا يرثون مع الإخوة والأخوات من الأب والأم شيئاً<sup>(٥)</sup>.

وانتفقوا على أن الأخ الشقيق يحجب الأخ لئلا أب وبنيه، ولا يحجب الأخ للأم ولا الأخت للأم<sup>(٦)</sup>.

(١) مراتب الإجماع (١٧٩).

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩١).

(٣) يعني: يتوارث الإخوة لأب وأم دون الإخوة لأب، وهم بنو العلات.

(٤) هو من رواية الحارث الأعور عن عليّ.

(٥) الإجماع لابن المنذر (٩٤)، الاستذكار (١٥/٢٧٧).

(٦) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٢).

## الأخوات مع البنات عصبة

وقال تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦].

٢٠٦١- عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شَرَحْبِيلَ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ابْنَةِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأَخْتٍ، فَقَالَ: لِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ، وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ. فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلابْنِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ». فَأْتَيْنَا أَبَا مُوسَى، فَأَخْبَرْتَاهُ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْخَبْرُ فِيكُمْ (خ، حم).

٢٠٦٢- وَعَنْ الْأَسْوَدِ: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَثَ أَخْتًا وَابْنَةً، جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا النِّصْفَ، وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَتَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَيٌّ (د، خ بِمَعْنَاهُ).

وأجمع أهل العلم على أنه إن ترك بنتًا، وبنت ابنٍ أو بنات ابنٍ: أن للبنت النصف، ولبنات الابن السادس تكملة الثلثين، وأنه لا ميراث لبنات الابن إذا استكملت البنات الثلثين<sup>(١)</sup>.

## ميراث الجدة والجدة

وقال الله العليم سبحانه: ﴿وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾

[النساء: ١١].

٢٠٦٣- عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ (د)<sup>(٢)</sup>.

(١) الإجماع لابن المنذر (٩١).

(٢) في إسناده أبو منيب العتكي، مختلف فيه من جهة حفظه.

٢٠٦٤- وَعَنْ قَيْصَةَ بِنِ دُرَيْبٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلَتْهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا (حم، د، ت، هـ بسند ضعيف).

٢٠٦٥- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ جَدَّاتِ السُّدُسَ: اثْنَتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ (قط مرسلًا).

٢٠٦٦- وَعَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَمَا إِنَّكَ تَتْرُكُ الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَهُوَ حَيٌّ كَانَ إِثَّاها يَرِثُ؟ فَجَعَلَ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا (مالك) (١)

٢٠٦٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: «لَكَ السُّدُسُ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، قَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرٌ». فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طَعْمَةٌ» (٢) (حم، د، ت، هـ بسند ضعيف).

(١) كل ما ورد في باب الجدَّة مما تُكَلِّمُ فِي إِسْنَادِهِ.

(٢) أي: زيادة على حقِّه.

٢٠٦٨- وَعَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ فَرِيضَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي  
الْجَدِّ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُرْتَبِي، فَقَالَ: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: السُّدُسُ. قَالَ: مَعَ مَنْ؟ قَالَ: لَا أُدْرِي. قَالَ:  
لَا دَرَيْتَ، فَمَا تُعْنِي إِذَنْ (حم، د) (١).

وأجمع أهل العلم على أن الأم تحجب الجدات (٢).

واتفقوا على أن الجدة أم الأم وأم الأب، وأم أم الأم، وأم أم  
الأب فصاعداً لا ترث العليا مع وجود السفلى، لا ترث أم أم  
الأب مع وجود أم الأب، ولا ترث أم أم الأم مع وجود أم الأم (٣).

واتفقوا على أن الجدة لا ترث أكثر من الثلث (٤)، ولا أقل من  
السدس إلا في مسائل العول، أو عند اجتماع الجدات (٥).

واتفقوا على أن الجدة أم الأب لا ترث مع وجود الأب الذي  
هو ابنها شيئاً (٦).

وأجمعوا على أن الجد أقرب إلى الميت من الأخ (٧).

(١) لم يدرك الحسنُ عمرَ بن الخطاب، وذكر أبو حاتم أنه لم يسمع سماعه من  
معقل بن يسار.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩٥)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٨).

(٣) الموضوع (الإقناع ٣/١٤٣٤).

(٤) لأن من أهل العلم من يجعلها بمنزلة الأم. ونقل ابن عبد البر وابن المنذر  
الإجماع على أن الجدات لا تُزَدَنَّ على السدس.

انظر: الإجماع لابن المنذر (٩٥)، التمهيد لابن عبد البر (٩٨/١١).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٨).

(٦) النكت (الإقناع ٣/١٤٣٣).

(٧) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٢٩).

وأجمعوا على أن الجد يرث، وإن كان هناك إخوة أشقاء أو لأب أو بنوهم الذكور<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن حكم الجد كحكم الأب في حجب الإخوة لأب، وأنه يرث السدس مع الابن<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن الجد إذا ورث لا يُحطُّ عن السدس<sup>(٣)</sup>.

### أَوْلُو الْأَرْحَامِ

وقال سبحانه: ﴿وَأَوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥].

٢٠٦٩- عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَأَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلَ عَنْهُ وَارِثٌ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَعْقِلُ عَنْهُ وَوِثْهُ» (حم، د، هـ).

### مَنْ أَسْلَمَ عَلَىٰ يَدٍ غَيْرِهِ

وقال عز في علاه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

٢٠٧٠- وَعَنْ قَيْصَةَ، عَنِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنَ أَهْلِ الشَّرْكِ يُسْلِمُ عَلَىٰ يَدِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَقَالَ: «هُوَ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِمَحْيَاهُ وَمَمَاتِهِ» (حم، د، ت، هـ). قال المجد: وهو مُرْسَلٌ، قَيْصَةَ لَمْ يَلْقَ تَمِيمًا الدَّارِيًّا.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤).

(٢) الإشراف، الموضح (الإقناع ٣/١٤٢٧، ١٤٥٣).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤)، وفيه: (الارتباط من السبع).



مَنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، قيل في معناه: أي: لكل مال وارث.

٢٠٧١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ مَوْلَىٰ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَرٌّ مِنْ عَدُقِ نَخْلَةٍ فَمَاتَ، فَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَهْلٌ لَهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَحِمٍ». قَالُوا: لَا. قَالَ: «أَعْطُوا مِيرَاثَهُ بَعْضَ أَهْلِ قَرَيْبِهِ» (حم، د، ت، هـ).

ميراث ابن الملائنة والزانية

وقال سبحانه: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي آوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٧٢- فِي حَدِيثِ الْمُتْلَعَيْنِ الَّذِي يَرْوِيهِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ حَامِلًا فَأَنْكَرَ حَمْلَهَا، وَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَيْهَا، ثُمَّ جَرَّتِ السُّتَةَ فِي الْمِيرَاثِ أَنْ يَرْتَهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا (ق).

٢٠٧٣- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمُتْلَعَةِ لِأُمِّهِ، وَلِكُلِّ رَيْبَتِهَا مِنْ بَعْدِهَا (د) (١).

٢٠٧٤- وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ؛ فَالْوَكْدُ وَكَدُ زِنَاءٍ، لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ» (ت) (٢).

والملاعن لا يرث من ابن الملائنة أو بنت الملائنة شيئاً باتفاق (٣).

(١) في إسناده: موسى بن عامر، وقد تفرد به. وقد صحح الألباني الحديث بشواهد.

(٢) رواه عن عمرو بن شعيب: ابن لهيعة، ولم يتفرد به، قاله الترمذي.

(٣) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٣٩/٣٢).

وأجمع أهل العلم على أن ولد الملاعنة إذا توفي وخلف أمه وزوجه وولداً ذكوراً أو إناثاً: أن ماله مقسومٌ بينهم على قدر موارثهم<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: من طلق امرأته ثلاثاً ووطأها يعتقد أنه لم يقع به الطلاق، إماً لجهله وإماً لفتوى مفتٍ مخطئٍ؛ قلبه الزوج، وإماً لغير ذلك؛ فإنه يلحقه النسب، ويتوارثان باتفاق<sup>(٢)</sup>.

### ميراثُ الحَمَلِ

وقال سبحانه: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلرِّجَالِ مِثْلُ مَا لِلنِّسَاءِ﴾ [النساء: ١١].

٢٠٧٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ» (د)<sup>(٣)</sup>.

وأجمع أهل العلم على أن الرجل إذا مات وزجه حياً: أن الولد الذي في بطنها يرث ويورث إذا خرج حياً؛ فاستهل<sup>(٤)</sup>.

### الميراثُ بِالْوَلَاءِ

وقال سبحانه: - ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، أي: لكل مالٍ وارث.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨].

٢٠٧٦- صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» (ق).

(١) الإجماع لابن المنذر (٩٦).

(٢) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٥/٣٤).

(٣) فيه: عن عنة ابن إسحاق وهو مبدلٌ، والحديث صحيحه ابن حبان.

(٤) الإجماع لابن المنذر (٩٧)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٩).

٢٠٧٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ مَوْلَى لِحَمْزَةَ تُوفِّيَ، وَتَرَكَ ابْنَتَهُ وَأَبْنَةَ حَمْزَةَ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ النَّصْفَ، وَأَبْنَةَ حَمْزَةَ النَّصْفَ (قط) (١).

وأجمع أهل العلم على أن المسلم إذا أعتق عبداً مسلماً، ثم مات المعتق ولا وارث له، ولا ذورحم: أن ماله لمولاه الذي أعتقه (٢).

واتفقوا على أن من ترك معتقه ومعتقته وقد أعتقاه بنصفين أن ماله بينهما بنصفين، وإن تفاضلت سهامهما في عتقه؛ فإن لكل منهما من ماله مقدار سهمه من عتقه، لا يبالي رجلاً كان أو امرأة (٣).

واتفقوا على أن من أعتق من الرجال عبداً ذكراً عتقاً صحيحاً: أن من تناسل من ولد ذلك العبد بعد عتقه فمن يرجع نسبه إليه فهو مولى لهذا المعتق، ولمن تناسل منه ممن يرجع نسبه إليه من الذكور (٤).

### التَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْتِهِ

وقال سبحانه: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

٢٠٧٨- عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْتِهِ (ع).

٢٠٧٩- وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ وَاَلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهِ؛ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْقًا، وَلَا عَدْلًا» (ق).

(١) في إسناده: سليمان بن داود المقرئ، قال الذهبي: المقرئ هو الشاذكوني، وإو.

(٢) الإجماع لابن المنذر (٩٩)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٧).

(٣) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٧).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٧).

(٥) قال ابن الجوزي: فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن الصِّرف: التوبة، والعدل: الفدية،

ذكره ابن الأثير عن النبي ﷺ، ربه قال مكحول والأصمعي وأبو عبيد. والثاني =

## ميراثُ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ

وقال ربُّنا جلَّ شأنه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢٠٨٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتِبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَقَّ مِنْهُ» (د، ت).

واتفق أهل العلم على أن مال العبد لسيدِّه، وإن كان ديناهما مختلفين، وأنه لا يرثه ورثته إذا كان لا شعبة للحرية فيه <sup>(١)</sup>.  
واتفقوا على أن أم الولد لا ترث ما دام سيدها حياً، ولم يعتقها <sup>(٢)</sup>.

## امْتِنَاعُ الْإِرْثِ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ

وَحُكْمُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ

وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٣].

٢٠٨١- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» (خ، حم، د، ت).

= أن الصِّرف: التَّافِلَةُ، والعدل: الفريضة. قاله الحسن، وقال أبو عبيدة: العدل عند

العرب في الجاهلية: الدية، والصرف: زيادة على الدية، وهو في الإسلام الفريضة والتطوع. والثالث: الصِّرف: الاكساب. والعدل: الفدية. قاله يونس، كشيخ

المشكَّل من حديث الصحيحين (١٩٥/١) - (٧٠)

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٤)، المجلد، فتح الباري عن ابن بطيَّال (موسوعة الإجماع ١/٤٦٩).

(٢) المجلد، فتح الباري عن ابن بطيَّال (١٠٠)

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٤).

وفي رواية قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْزَلُ خَدَا فِي دَارِكِ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ؟» وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْ جَعْفَرٌ، وَلَا عَلِيُّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ (ق).

٢٠٨٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى» (حم، د، هـ).

٢٠٨٣- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ أُمَّتَهُ» (قط) (١).

واتفق أهل العلم على أن الموارث تكون مع اتفاق الدينين، ومع أن لا يكون أحدهما قاتلاً عمداً أو خطأ (٢).

وأجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم، ولا المسلم الكافر (٣).

قال أبو محمد: المتفق عليه هو الأول، فلا يرث الكافر المسلم، وأما توريث المسلم من الكافر فقد قال به طائفة من الصحابة كعماد، وطائفة من التابعين كابن المسيب، وهو اختيار ابن تيمية، والإجماع المذكور هو إجماع الأئمة الأربعة ومن تبعهم.

واتفقوا على أن من كان كافراً ولم يُسلم إلا بعد قسمة الميراث، فإنه لا يرث قريبه المسلم (٤). وإن أسلم قبل قسمة الميراث، فإنه

(١) في إسناده محمد بن عمرو، وهو شيخ مجهول الحال، لا يعرفه. قال الدارقطني: «محمد بن عمرو: شيخ، وهذا الحديث المحفوظ فيه موقوف».

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٨٨).

(٣) الاستطكار (١٥/٤٩٠، ٤٩١)، ابن تيمية (مجموعة الرسائل والمسائل والنسائل ١-١٠٢/٥٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٤).

يرث، وهو قول عمر وعثمان وابن مسعود والحسن ابن علي، وقد انتشر فلم يُنكر، فكان إجماعاً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: وقد ثبت بالسنة المتواترة أن النبي ﷺ كان يجري الزنادقة المنافقين في الأحكام الظاهرة منجرى المسلمين، فيرثون ويورثون، كما ورث ابن عبد الله بن أبي أباه. وقال: وأما المرتد، فالمعروف عن الصحابة كعلي وابن مسعود: أن ماله لورثته من المسلمين، ولم يدخلوه في قوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر»، هذا هو الصحيح<sup>(٢)</sup>.

### منع القاتل من الإرث

وَأَنَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ مِنْ زَوْجِهِ وَغَيْرِهَا

وقال سبحانه: ﴿فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

٢٠٨٤- عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا» (د).

٢٠٨٥- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: الدِّيَةُ لِلْعَاقِلِ، لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، حَتَّىٰ أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَمِيَانَ الْكِلَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَيَّ أَنْ أُوْرِثَ امْرَأَةً أُسَيْمِ الضَّبَّائِيٍّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا (حم، د، ت).

واتفق أهل العلم على أنه لا يرث قاتل عمداً بالغ ظالم عالم بأنه ظالم من مال من قتله، ولا من ديته شيئاً<sup>(٣)</sup>.

(١) المغني، مراتب الإجماع (موسوعة الإجماع ٢/١٠٥٠).

(٢) أحكام أهل الذمة (٣٢٨).

(٣) الإشراف، الموضع (الإقناع ٣/١٤٣٨، ١٤٥٣)، مراتب الإجماع لابن

حزم (١٧٥)، التمهيد (٢٣/٤٤٣)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٤/١٥٣).

وأجمعوا على أن القاتل خطأ لا يرث من دية من قتله شيئاً<sup>(١)</sup>.  
 واتفق أهل العلم على أن من لا يرث لا يحجب من هو أقرب منه  
 في العصبية خاصة<sup>(٢)</sup>.  
 وأجمع المسلمون على أن من مات ولا يُعلم له وارث أن ماله يردّ  
 في بيت المال<sup>(٣)</sup>.

(١) الإشراف (الإقناع ٣/١٤٤٠).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٧٥).

(٣) الإنباه (الإقناع ٣/١٤٥٧).

## الطَّب

## إِبَاحَةُ التَّدَاوِي

وقال الرؤوف الرحيم سبحانه: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جِيَعَاتِنَا ﴾ [الباقية: ١٣].

ومن ذلك نبات الأرض وترباها وماؤها، والشمس والهواء .. كل ذلك يُتَمَعُّ به، ويُتَدَاوَى به.

٢٠٨٦- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءَ الدَّاءِ بَرِيَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى» (م، حم).

٢٠٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» (خ، حم، ه).

## التَّدَاوِي بِالْمُحْرَمَاتِ

وقال سبحانه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال سبحانه: ﴿ وَمُحْرِمٌ عَلَيْهِمْ الْخَبِيثَاتُ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

٢٠٨٨- عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدِ الْجُعْفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَنَهَاهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» (م، حم، د، ت).

٢٠٨٩- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوُوا، وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ» (د).

٢٠٩٠- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمُسْكِرِ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِي مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ» (خ).



٢٠٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الخَيْثِ، يَعْنِي السَّمَّ<sup>(١)</sup> (م، حم، ت، هـ).

وقال الزهري في أحوال الإبل: قد كان المسلمون يتداونون بها فلا يرون بها بأساً (خ).

### العسل والكبي والحجامة

وقال الله تعالى فيما يخرج من بطون النحل: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩].

٢٠٩٢- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ طَبِيبًا فَقَطَعَ مِنْهُ عِرْقًا ثُمَّ كَوَّاهُ (م، حم).

٢٠٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الشِّقَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيْهِ بِنَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الكَيْ» (خ، حم، هـ).

٢٠٩٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ فَبِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةِ نَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوبِي» (ق).

قال أبو محمد: ليس في المطعومات ما شهد له القرآن بأنه شفاء سوى العسل.

٢٠٩٥- وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ فِي الأَخْدَعَيْنِ<sup>(٢)</sup> وَالكَاهِلِ<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعِ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ (ت).

(١) بفتح السين وضمها وكسرهما، والضم: أشهرها، والفتح: أنصحاء، والكسر: أروها.

(٢) الأخدعان: عرقان في جانبي العنق.

(٣) الكاهل: ما بين كفي الإنسان. وقيل: موضع العنق في الصلب.

٢٠٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «مَنْ احْتَجَمَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ وَتِسْعَ عَشْرَةَ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً  
 مِنْ كُلِّ دَاءٍ» (د، بسند ض).

## اليمين وكفارها

### الحلف بالله لا بغيره

وقال الله جلّ شأنه: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

٢٠٩٧- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» (ق).

٢٠٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: «وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ» (ق).

٢٠٩٩- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ» (د).

### اليمين على نية من يطلبه

وقال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩].

٢١٠٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» (م، جم، ه، ت).

وَفِي لَفْظٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» (م).

مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

٢١٠١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتِثْ» (حم، ت، ه).

أجمع أهل العلم على أن من وُصِل استنائه يمينه بالله، وقال: إن شاء الله: فقد ارتفع الحنث عنه، ولا كفارة عليه<sup>(١)</sup>.

### إبرار القسم إلا لعذر

وقال سبحانه: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

٢١٠٢- عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ: أَمْرًا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَأَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْيِيمِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ أَوْ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ (ق).

٢١٠٣- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَدِيثٍ رُوِيَ قَصَّهَا أَبُو بَكْرٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي أَصَبْتَ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ فَقَالَ: «أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» قَالَ: فَوَاللَّهِ لَتُحَدِّثَنِي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ؟ قَالَ: «لَا تُقْسِمُ» (ق).

### من حلف على يمين بملة أخرى

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

٢١٠٤- عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ» (ع-د).  
قال ابن تيمية: الحالف بالكفر والإسلام كقوله: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني، وقول الذمي: إن فعلت كذا فأنا مسلم: هو التزام للكفر والإسلام عند الشرط، ولا يلزمه ذلك باتفاق العلماء<sup>(٢)</sup>.

(١) الاستذكار (٧٠/١٥)، الإيجاز (الإفناع ٣/١١٢٠)، مراتب الإجماع لابن خزم (٢٥٧)، ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٤٨٩/٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٦/٣٣).

### الْيَمِينُ الْقَمُوسُ

وقال السميع العليم: ﴿وَلَا تَجْمَعُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٢٤].

٢١٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَبَهْتُ مُؤْمِنٍ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الزَّحْفِ، وَبِمِينٍ صَابِرَةٌ يَقْطَعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ» (خم) (١).

### يَمِينُ اللَّغْوِ

وقال الكريم سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٢١٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَيَلَى وَاللَّهِ (خ).

وأجمع أهل العلم على أن من حلف على أمر كاذباً متعمداً: أن لا كفارة عليه (٢).

وأجمعوا على أن اللغو في اليمين لا يجب فيه الكفارة (٣).

### الْيَمِينُ الَّتِي تَحِبُّ فِيهِ الْكُفَّارَةُ

وقال سبحانه: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ

(١) في إسناده: المتوكل أو أبو المتوكل، مختلف في اسمه، وهو مجهول.

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٦)، قال ابن المنذر: وانفرد الشافعي، فقال: يكفر، وهو آثم.

(٣) الاستذكار (٧٠/١٥).

أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفْرَةٌ أَمِينِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾ [المائدة: ٨٩].

٢١٠٧- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَتِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ» (ق)  
وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ؛ فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ أَتِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ» (ن، د).

٢١٠٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا أُحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الْذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا» (ق).

وَفِي لَفْظٍ: «إِلَّا كَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَقَعَلْتُ الْذِي هُوَ خَيْرٌ» (ق).

قال أبو محمد: الأيمان أربعة، هذه، واللغو، والغموس، والحليف على الغير. فأما اللغو والغموس فلا كفارة فيهما، وأما اليمين على الغير فإنه لا يملك الوفاء فيها، فلا كفارة فيها أيضًا، وأما هذه ففيها الكفارة؛ لأن الحنث بإرادته، وأرجو أن أكون سبقت إلى هذا التقسيم.

وأجمع أهل العلم أن الكفارة مشروعة في اليمين، وهي فرض بعد الحنث بالإجماع<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على أن الحانث في يمينه بالخيار، إن شاء أطعم، وإن شاء كساء، وإن شاء أعتق، أي ذلك فعله يجزيه<sup>(٢)</sup>.

(١) المغني، المحلى (موسوعة الإجماع ٢/٩٣٦).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٦).

وأجمعوا على أن الحالف الواجد للإطعام أو الكسوة أو الرقبة: أنه لا يجزئه الصوم إذا حنث في يمينه<sup>(١)</sup>:

قال أبو محمد: يُقْبَلُ كثيرٌ من علمائنا اليوم بما ذكره المتقدمون من نوع الإطعام، وهو صاع أو نصفه من البر، ويجتلون الإطعام براءً أو أرزاً، من غير أن يعرفوا حال السائل، والله يقول: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٩]، أي: من أمثله، وكان الحسن يرى أنه يجوز أن يُطعم مسكيناً واحداً عشر مرات، وهو قول أبي حنيفة.

ولا يُشْتَرَطُ أن يكون المساكين من المسلمين، وهو قول أبي حنيفة وأصحابنا من أهل الظاهر.

وأجمع أهل العلم على أنه من قال: والله، أو بالله، أو تالله فحنث أن عليه الكفارة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى، ثم حنث أن عليه الكفارة<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على أن الحالف إذا حلف أن لا يفعل شيئاً، وكان فعله ذلك الشيء خيراً له من تركه، أنه يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو محمد: للعلماء أقوالٌ في اليمين إذا تكررت، أقربها إلى الصَّوَابِ: إنها إذا كانت في أمر واحد فليس فيها إلا كفارة واحدة، ولو تعددت المجالس.

(١) الإجماع لابن المنذر (١٥٦).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الإيجاز (الإقناع ٣/١١٢١).

وقال عثمان البتي وأبو ثور: إن أراد التكرار فهي واحدة، وإن أراد التخليط فلكل مرة كفارة، وينحوه قال الشافعي.

ومن حلف بالقرآن فعليه كفارة عن كل آية، قاله ابن مسعود، ولا يعرف له مخالف من الصحابة، وهو قول الحسن وأحمد.

وقيل: بل هو يمين واحدة.

وقال عطاء: لا يعتبر ذلك يمينا، وبه قال أبو حنيفة.

قال أبو محمد: الظاهر أنه يمين واحدة، وتكليف الحالف بالقرآن ستة آلاف ومئتين وست وثلاثين كفارة = إشفاق لا دليل عليه. وإنما كان الحلف بالقرآن يمينا لأنه كلام الله الذي هو صفته.



## التذر

تَذَرُ الطَّاعَةَ مُطْلَقًا وَمُعَلَّقًا

وقال سبحانه: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِينَ﴾ [الإنسان: ٧].

وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

٢١٠٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ تَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ» (ع الإمام).

٢١١٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (ع الآت).

وقد أجمع المسلمون على صحة التذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم به طاعة<sup>(١)</sup>.

كما أجمعوا على أن كل من قال: إن شفى الله عليلي، أو قدِم غائبي، أو ما أشبه ذلك فعلي من الصوم كذا، ومن الصلاة كذا، فكان ما قال: أن عليه الوفاء بنذره<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عباس: التذر أغلظ من اليمين. ولا يُعلم له مخالف من الصحابة<sup>(٣)</sup>.

التذر في الخير وكفارة التذر

وقال الله تعالى: ﴿وَأَقْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

(١) شرح صحيح مسلم، المغني (موسوعة الإجماع ١/١١١٢).

(٢) الإجماع لابن المنذر (١٥٧).

(٣) المحلى (موسوعة الإجماع ٢/٩٣٦).

٢١١١- عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيَّنَّا النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ فِي الشَّمْسِ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَأَنْ يَصُومَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ» (خ، د، هـ).

٢١١٢- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» (ق).

٢١١٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (الخمسة) (٢).

٢١١٤- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (م، حم).

قال ابن تيمية: المنذور إذا لم يكن قربة لم يكن عليه فعله بالاتفاق (٢).

وقال: وقد اتفق العلماء على أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به (٣).

وقال: من نذر لمخلوق لم ينعقد نذره، ولا وفاء عليه باتفاق العلماء (٤).

(١) إسناده ضعيف، الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن، وإنما سمعه من سليمان بن أرقم، وهو متروك، وقال أحمد: لا يساوي قلنا.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠٠/٣٣). وثقل الإجماع كذلك في اختلاف الفقهاء والمحلّى (موسوعة الإجماع ١١١٣/٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٥٠٤/١١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢٣/٣٣).

وقال: لو نذرت المرأة صومَ أيام الحيض، لم يلزم ذلك، ولا يجوز صيام أيام الحيض باتِّفاق المسلمين<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة: وأمَّا نذر اللجاج والغضب فهو يمينٌ، وحكمه أنه مخيرٌ بين الوفاء بما حلف عليه، وبين أن يحنث فيتخير بين فعل المنذور وبين كفارة يمين. وهذا قول عمر وابن عمر وابن عباس وعائشة وحفصة وزينب بنت أبي سلمة من الصحابة، ولا مخالف لهم في عصرهم<sup>(٢)</sup>.

مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ وَلَا يُطِيقَهُ

وقال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يَكْفُرَكُمْ أَلْتَسِرُوا وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ التَّسِيرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

٢١١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا وَلَمْ يُسَمِّهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِيقَهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» (د، هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢١١٦- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْسِيَ إِلَيَّ بَيْتِ اللَّهِ، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَقِي لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقَيْتُهُ، فَقَالَ: «لِتَمْسِ وَلِتَرْكَبْ» (ق). وفي (م): «حَاقِيَةٌ غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ».

مَنْ نَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ

وقال الله جلَّ شأنه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ وَإِلَّاهُ كَثِيرٌ﴾ ﴿١٦﴾ [الأنبياء].

(١) مجموع الفتاوى (١٢٣/٣٣).

(٢) المغني (موسوعة الإجماع ١١١٣/٢).

(٣) قال في (تيل الأوطار): «والموقوف أصح».

٢١١٧- عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ» (ق).

مَنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ

وقال الغليم الحكيم: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ (٣٦) [الإسراء: ٢٩].

٢١١٨- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أُنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ (ق).

وقد اتفق أهل العلم على أن من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله، أو في سبيل من سبيل البر: أنه يلزمه، وأنه لا ترفعه الكفارة، وذلك إذا كان نذراً على جهة الخبر، لا على جهة الشرط، وهو الذي يسمونه يمينا<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: الله أعلم بصحة هذا الإجماع، فإن ما ورد في كفارة النذر يشمل.

مَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ أَجْزَأَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ

وقال سبحانه: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧].

٢١١٩- عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ:

(١) بداية المجتهد، فتح الباري، نيل الأوطار (موسوعة الإجماع ٢/١٤١).

«ضَلَّهَا هَاتَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلَّ هَاهُنَا». فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَنْ» (حم، د).

قال ابن تيمية: بخلاف المسجد الحرام، فإنه يجب الوفاء بالنذر لية باتفاقهم<sup>(١)</sup>.

٢١٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» (ع الآد).

قال ابن تيمية: أما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب أحدٌ من العلماء السفر إليها إذا نذره<sup>(٢)</sup>.

### قَضَاءُ الْمُنْذُورَاتِ عَنِ الْمَيْتِ

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:

[٢٩].

٢١٢١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ لَمْ تَقْضِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا» (ن، د).

٢١٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا اعْتَكَفَتْ عَنْ أُخِيهَا بَعْدَ مَوْتِهِ (ابن أبي شيبة).

٢١٢٣- قَالَ (خ): وَأَمَرَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَةً جَعَلَتْ أُمَّهَا عَلَى نَفْسِهَا صَلَاةً بِقَبَاءٍ يَعْنِي نَمَّ مَاتَتْ، فَقَالَ: صَلَّى عَنْهَا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٤٧٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/٢٢٠).

ولابن عباس في كفارة التذر قول آخر: أن عليه أغلظ الكفارة، وهي: عتق رقبة، ثم صيام شهرين متتابعين إن لم يجد، ثم إطعام ستين مسكيناً إن لم يستطع. وكلتا الروايتين صحيحة.

ومن قال: ما لي كلّه في سبيل الله، فهو كذلك، وهو قول ابن عمر، وقال سالم والقاسم بن محمد: يتصدق به علي بعض بناته، وقيل: فيه كفارة يمين. وعن ابن المسيّب: يتصدق بثلثه.

## السَّبْقُ وَالرَّمِي

مَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف: ١٧].

٢١٢٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خَفٍّ»<sup>(١)</sup> أَوْ نَصْلٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ حَافِرٍ<sup>(٣)</sup> (الخمسة).

٢١٢٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْخَيْلِ فَأُرْسِلَتْ الَّتِي ضَمُرَتْ<sup>(٤)</sup> مِنْهَا، وَأَمَدَهَا الْحَفِيَاءُ إِلَى ثِيَةِ الْوَدَاعِ، وَالَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ أَمَدَهَا ثِيَةُ الْوَدَاعِ، إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ (ع).

قَالَ سُفْيَانٌ: مِنَ الْحَفِيَاءِ إِلَى ثِيَةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنْ ثِيَةِ الْوَدَاعِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ (خ).

٢١٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بِالْخَيْلِ وَرَأَاهُنَّ (حَم).

وَفِي لَفْظٍ: سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَأَعْطَى السَّابِقَ (حَم)<sup>(٥)</sup>.

٢١٢٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ، وَقَضَلَ الْقَرْجَ<sup>(٦)</sup> فِي الْعَايَةِ (حَم، د).

(١) كناية عن الإبل.

(٢) النصل حديدة السهم، كناية عن الرمي.

(٣) كناية عن الخيل.

(٤) التضمير: تجهيز الخيل للسباق، فيذهب كثرة لحمها، ويخف للجري.

(٥) في إسناده عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف.

(٦) بالقاف مضمومة، وتشديد الراء، بعدها حاء مهملة: جمع قارح، وهو

ما كملت سبته، كالبازل من الإبل.

٢١٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةٌ تُسَمَّى الْعَضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَّقَهَا، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا: سَبَقَتِ الْعَضْبَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ» (خ، حم).

واتفق أهل العلم على إباحة المسابقة بالخيل والإبل، وعلى الأقدام<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على أن المسابقة من غاية واحدة إلى غاية واحدة جائزة<sup>(٢)</sup>.

وأجمعوا على أن المسابقة بغير عوض جائزة<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حزم: لا أعلم خلافاً في إباحة أن يجعل السلطان أو الرجل شيئاً من ماله في الخيل خاصة. ولا أعلم خلافاً في إخراج أحد المتسابقين بالفرسين المتساويين من ماله شيئاً مسمى، فإن سبقه الآخر أخذه، وإن سبق هو أحرز ماله، وإن لم يغرّم له الآخر شيئاً<sup>(٤)</sup>.

وأما إن أخرج كل المتسابقين عوضاً، فمن غلب أخذ الجميع، فهذا ممنوع بالاتفاق<sup>(٥)</sup>.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤)، المغني (موسوعة الإجماع ٩٩٧/٢).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤)، الموضح (الإقناع ١١٠١/٣).

(٣) شرح صحيح مسلم، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٨/٢).

(٤) مراتب الإجماع لابن حزم (٢٥٤). وانظر: مجموع الفتاوى (٢٢/٢٨).

(٥) شرح النووي، فتح الباري (موسوعة الإجماع ٩٩٨/٢).



## المُحَلَّلُ وَأَدَابُ السَّبْقِ

وقال الحكيم سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَتْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ [المائدة].

٢١٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَا بَأْسَ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ آمِنٌ أَنْ يَسْبِقَ، فَهُوَ قِمَارٌ» (حم، د، هـ، بسند ض).

٢١٣٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا جَلْبَ (١) وَلَا جَنْبَ (٢) يَوْمَ الرَّهَانِ» (د) (٣).

وصورة المحلل المتفق عليها بين أهل العلم: أن يريد رجلان أن يسبقا بفرسيهما، ويريدا أن يخرججا سبقين من غيرهما، فهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما مُحَلَّلًا، والمحللُ فرسٌ كَفِيٌّ للفرسين، لا يأمنان أن يسبقهما: فجائز أن يخرج كل واحد منهما ما يتراضيان به من المال، ويجري المحلل بينهما، فإن سبق كان ما أخرجا جميعاً له. وإن سبق أحدهما أخذ السابق ماله ومال صاحبه، وإن أتيا مستويين لم يأخذ واحد منهما شيئاً من صاحبه (٤).

- (١) الجلب: أن تجلب الفرس في السباق فيحرك وراءه الشيء، يستحث به فيسبق.
- (٢) الجنب: أن يجنب مع الفرس الذي سبق به فرساً آخر حتى إذا تحول الراكب عن الفرس المجنوب، فسبق.
- (٣) هو من رواية الحسن، عن عمران بن حصين، ولم يسمع منه.
- (٤) الموضح (الإقناع ٣/١١٠٣).

## الحثُّ على الرمي

وقال ذو القوة المتين: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والقوة: الرمي.

٢١٣١- عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمٍ يَتَضَلُّونَ بِالسُّوقِ، فَقَالَ: «ارْمُوا يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا، ارْمُوا وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ». قَالَ: فَأَمْسَكَ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ بِأَيْدِيهِمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكُمْ لَا تَرْمُونَ؟». قَالُوا: كَيْفَ نَرْمِي وَأَنْتَ مَعَهُمْ؟ فَقَالَ: «ارْمُوا، وَأَنَا مَعَكُمْ كُلِّكُمْ» (خ، حم).

٢١٣٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ﴿أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ﴾ (م، حم).

٢١٣٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ، ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا» (م، حم).

واتفق العلماء على استحسان الرمي، وتعلمه<sup>(١)</sup>.

التهني عن حبس البهائم وإخصائها  
والتحريش بينها ووسئها في الوجه

وأخبر المولى سبحانه عن وعيد الشيطان لبني آدم في قوله: ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَبْرِكْنَ، إِذَا كَانُوا الْأَنْفَعُ وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغْرِتْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٩].

(١) مراتب الإجماع (٢٥٤).

٢١٣٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «لَعَنَ مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا» (ق).

٢١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ دَخَلَ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ، فَإِذَا قَوْمٌ قَدْ تَصَبَّوْا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَبَّرَ <sup>(١)</sup> الْبَهَائِمُ (ق).

٢١٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِخْصَاءِ الْخَيْلِ وَالْبَهَائِمِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فِيهَا نَمَاءُ الْخَلْقِ (حَم)، بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

٢١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ (د، ت بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ).

٢١٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، قَالَ: «قَوْلَ اللَّهِ لَا أَسْمُهُ إِلَّا فِي أَقْصَى شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ، وَأَمَرَ بِحِمَارِهِ فَكُوِيَ فِي جَاغِرَتَيْهِ <sup>(٢)</sup>». فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كُوِيَ الْجَاغِرَتَيْنِ (م).

مَا يُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ وَاخْتِيَارُ كَثِيرٍ نَسْلِهَا

وقال سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْمَوْنَ وَحِينَ تُنزَلُونَ﴾

﴿٦﴾ [النحل].

ومما زين للناس ما ذكره الله في قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، وأخبر سليمان عن حبة وهجبة: ﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْإِيَادُ﴾ ﴿٦﴾ [ص].

(١) أي: تُحْبَسُ البهيمة، ثم تُرْمَى وهي حية.  
(٢) الجاعرتان: مضرب الحيوان يُدْنِيهِ عَلَى فَخْذِهِ

٢١٣٩- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَذْهَمُ» (١) «الْأَفْرَحُ» (٢) «الْأَرْتَمُ» (٣)، ثُمَّ الْمُحَجَّلُ طَلُقَ الْيَمِينِ (٤)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَذْهَمَ فَكَمَيْتٌ» (٥) عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ (حَم، ت، ه) (٦)

٢١٤٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي شُقْرَهَا» (٧) (حَم، د، ت، وفيه مقال).

٢١٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشِّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ، وَالشِّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرْسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ، وَفِي يَدَيْهِ الْبُسْرَى، أَوْ فِي يَدَيْهِ الْيُمْنَى وَفِي رِجْلِهِ الْبُسْرَى (م، د).

٢١٤٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُهْدِيَتْ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ بَغْلَةً، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنْزَيْتَا الْحُمْرَ عَلَى خَيْلِنَا فَجَاءَتْنَا بِمِثْلِ هَذِهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» (حَم، د).

المُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةُ وَاللَّعِبُ بِالْحِرَابِ وَغَيْرُ ذَلِكَ

وقال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

وقال إخوة يوسف فيما أخبر الله عنهم: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾

[يوسف: ١٧].

(١) هو الشديد السواد.

(٢) هو في جبهته قرحة، وهي: بياض يسير في وسطها.

(٣) هو الذي في شفته العليا بياض.

(٤) أي: خال من التحجيل.

(٥) هو الذي لونه أحمر يخالطه السواد.

(٦) في إسناده ابن لهيعة، من رواية عيد الله بن المبارك عنه.

(٧) هو الأحمر حمرة يحمر منها العرف والدليل.

٢١٤٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَبَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، فَلَبِثْنَا حَتَّى إِذَا أَرْهَقَنِي اللَّحْمُ سَأَبَقَنِي فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: «هَذَا بِتِلْكَ» (جم، د).

٢١٤٤- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رُكَّانَةَ: أَنَّ رُكَّانَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَارَعَ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ (د، بسند ض).

٢١٤٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ لَعِبَتِ الْحَبَشَةُ لِقُدُومِهِ بِحِرَابِهِمْ فَرَحًا بِذَلِكَ (ق).

### تَحْرِيمُ الْقِمَارِ وَاللَّعِبِ بِالْتَّرْدِ

وقال جل وعز: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيسُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذَانُ يَجْسُونَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠].

٢١٤٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ؛ فَلْيَصَدِّقْ» (ق).

٢١٤٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَعِبَ بِالْتَّرْدِ شِيرٍ فَكَأَنَّمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَدَمِهِ» (م، حم، د).

قال ابن تيمية: اللعب بالترد حرام باتفاق، وإن لم يكن فيه عيوض<sup>(١)</sup>.

قال أبو محمد: كثير من الإجماعات التي يذكرها العلماء - ومن هذا - تُحَكِّي لاعتمادها على دليل لا تجوز مخالفته، فيكون مما يجب فيه الإجماع، ولو خالف فيه من خالف، لكن هذا الحديث

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢/٢٥٣).

يحتمل الكراهة ويحتمل التحريم، وبالكراهة يقول أبو محمد ابن حزم.

واتفق المسلمون على تحريم الميسر، واتفقوا على أن المغالبات المشتملة على القمار من الميسر سواء كان بالشطرنج أو بالنرد أو بالجوز أو بالكعاب أو البيض = من الميسر<sup>(١)</sup>.

### آلة اللّهُو والغناء

وقال السميع العليم سبحانه: ﴿أَوْ لَرَبِّكُنَّ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

٢١٤٨- عَنْ أَبِي عَامِرٍ أَوْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْبَعِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفَ» (خ معلقاً).

٢١٤٩- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَلَمَّا انصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ، وَأَتَغْنَى. قَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَأَضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا» فَجَعَلَتْ تُضْرِبُ (ح م ت).

قال أبو محمد: الذُّفُّ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَليْسَ فِي تَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَارِفِ حَدِيثٌ يَسْلَمُ مِنْ عِلَّةٍ، وَفِي بَعْضِ أَنْوَاعِهَا مَا يَقْطَعُ بِإِبَاحَتِهِ، وَأَمَّا الْغِنَاءُ بِلَا آلَةٍ فَقَدْ نَقَلَ الْغَزَالِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَى حَلِّهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيْمَا كَانَ بِآلَةٍ كَالْكُوبَةِ (الطبل) وَالْمِزْمَارِ، وَقَدْ بَالِغَ بَعْضُهُمْ فِي التَّحْرِيمِ حَتَّى جَعَلَهَا مِنَ الْكِبَائِرِ أَوْ الْقَطْعِيَّاتِ الْمَجْمُوعِ

(١) ابن تيمية (مجموع الفتاوى ٣٢/٢٢٠).

على تحريمها، ويبلغ آخرون في التحليل حتى كفروا من يُحرّم السَّماع<sup>(١)</sup>؛ لأنه من تحريم الطّيّبات، والحامل على تقييح الغناء أنّه صار شعاراً وعادةً لأهل الفسق والمجون، فلا ريب أنّ شهوده مذموم شرعاً وفطرةً، لا سيما غناء اليوم، وأمّا الغناء الخالي من كلّ منكر، كأن تغني امرأة لزوجها وتضرب براحتها أو أصابعها على زجاج أو معدن، أو ما يشبه ذلك من الآلات، فلا يقول بتحريمه منصف، وللشوكاني رسالةً في إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السَّماع، جمع فيها فأوعى<sup>(٢)</sup>.

(١) ألف أبو الفتوح الغزالي في ذلك كتاباً سماه: بوارق الإلماخ في تكفير من يُحرّم السَّماع.

(٢) موجودة ضمن كتابه: الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني (٥١٩٩/١٠). وهذه آخر تعليقة في الكتاب، ومن التعليلات الهامشية المتعلقة بالعزو والشرح ونحوهما ما كتبه المراجع، وليس بالكثير، والله المستعان.

باب إلقاء السلام، وردّه

وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِحَيْثُ فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ (النساء: ٨٦).

إلقاء السلام على من يتوضأ أو يغتسل

٢١٥٠- عَنْ أُمِّ هَانِيَةَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ (م).

قال أبو محمد: في هذا ردّ على من كره إلقاء السلام على من يتوضأ في دورات المياه وغيرها، وهو ردّ على من كره إلقاء السلام على المشتغل بالعلم من باب أولى، إلا إذا علم المسلم أن ذلك سيشتغل المسلم عليه.

هل يُسلمُ المرأةُ على نفسها؟

وقال سبحانه: ﴿فَسَلِّمُوا عَلٰٓىٰ اَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِنْدِ اللّٰهِ مُبْرَكَةً طَيِّبَةً﴾ [النور: ٦١].

٢١٥١- وأمرنا أن نقول في التشهد: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» (ق).

ثم إن السلام من الآداب، وتفصيله بموضع آخر، وإنما أردنا حسن الختام.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ربنا إني دَوَّنته عند بيتك المحرّم، فاجعل له حظوةً في صدور الذين أوتوا العلم، ﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَنَا﴾ [إبراهيم: ٤٠].







## الفهرس

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
٢١	رموز التخریج
٢٣	العبادات
٢٤	المياه
٢٤	طَهْوَرِيَّةُ مَاءِ الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ
٢٦	طَهَارَةُ الْمَاءِ الَّذِي تَوَضَّأَ بِهِ الْمُسْلِمُ
٢٦	النهي عن تقدير المياه
٢٧	حُكْمُ مَا بَقِيَ مِنْ طَهْوَرِ الْمَرَأَةِ
٢٨	حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا لَاقَتْهُ النَّجَاسَةُ
٢٩	سُورُ الْهَرِّ
٣٠	تطهيرُ النَّجَاسَةِ
٣١	اعْتِبَارُ الْعَدَدِ فِي التَّطْهِيرِ مِنْ وُلُوغِ الْكَلْبِ
٣٢	دَمُ الْحَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ
٣٢	تَطْهِيرُ الْأَرْضِ النَّجِسَةِ بِصَبِّ الْمَاءِ
٣٣	تطهيرُ النَّعْلِ بِالتُّرَابِ

- ٣٣ الرّشّ على بَوْلِ الْغُلَامِ إِذَا لَمْ يَطْعَمْ
- ٣٤ الرَّخِصَةُ فِي بَوْلٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ
- ٣٥ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ
- ٣٦ مَا جَاءَ فِي الْمَتِيِّ
- ٣٦ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ
- ٣٧ الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ وَلَا بِشَيْءٍ انفصلَ منه
- ٣٧ النَّهْيُ عَنِ الْاِئْتِفَاعِ بِجُلُودِ السَّبَاعِ
- ٣٨ تَطْهِيرُ الْاِهَابِ بِالذَّبَاغِ
- ٤٠ الْاَوَانِي
- ٤٠ آئِيَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
- ٤١ جَوَازُ التَّضْيِيبِ بِسِيرِ الْفِضَّةِ
- ٤١ اسْتِحْبَابُ تَغْطِيَةِ الْاَوَانِي
- ٤٢ آئِيَةُ الْكُفَّارِ
- ٤٣ قَضَاءُ الْحَاجَةِ
- ٤٣ آدَابُ الْمُتَخَلِّيِ
- ٤٤ الْاِسْتِبَارُ لِلتَّخَلِّيِ فِي الْفَضَاءِ
- ٤٤ نَهْيُ الْمُتَخَلِّيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا
- ٤٥ مَا جَاءَ فِي فِعْلِ ذَلِكَ بِسَائِرِ
- ٤٥ الْبَوْلِ قَائِمًا

- ٤٦٠ وُجُوبُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْيَوْمِ
- ٤٦ الاستجمارُ بالأخجارِ
- ٤٨ الاستنجاءُ بالماءِ
- ٤٩ وُجُوبُ تَقْدِيمِ الاستنجاءِ عَلَى الوُضُوءِ
- ٤٩ النهيُ عن مسِّ الذكْرِ باليمينِ والاستنجاءِ بها
- ٤٩ الْحَثُّ عَلَى السَّوَاكِ
- ٥٠ السَّوَاكُ لِلصَّائِمِ
- ٥٠ سُنُّ الْفِطْرَةِ
- ٥١ الْخِتَانُ
- ٥٢ الْأَخْذُ مِنَ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ
- ٥٣ الْأَخْذُ مِنْ أَطْرَافِ اللَّحْيَةِ
- ٥٣ تَغْيِيرُ الشَّيْبِ بِالْحِنَاءِ وَالكَتْمِ وَتَحْوِيمَا مِنْ الْأَصْبَاغِ الْحَدِيثَةِ، وَكَرَاهَةُ السَّوَادِ
- ٥٤ تَشْقِيرُ النِّسَاءِ حَوَاجِبَهُنَّ
- ٥٥ إِكْرَامُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَتَوْفِيرُهُ وَتَرْجِيلُهُ
- ٥٥ النَّهْيُ عَنِ الْقَرْعِ
- ٥٦ الْاِكْتِجَالُ وَالْاِدِّهَانُ وَالتَّطْيِبُ
- ٥٧ إِزَالَةُ الشَّعْرِ بِالطَّلَاءِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْمَزِيلَاتِ
- ٥٨ الْوُضُوءُ
- ٥٨ النَّيَّةُ لِلْوُضُوءِ

- ٥٨ غَسَلَ الْيَدَيْنِ وَالْأَسْتِشْقَ بَعْدَ نَوْمِ اللَّيْلِ
- ٥٩ الْمَضْمَضَةَ وَالْأَسْتِشْقَ
- ٦١ جَوَّازُ تَأْخِيرِ الْمَضْمَضَةِ وَالْأَسْتِشْقِ بَعْدَ الْيَدَيْنِ
- ٦١ الْمُبَالَغَةُ فِي الْأَسْتِشْقِ
- ٦١ غَسَلَ اللَّحْيَةِ
- ٦٢ تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ
- ٦٣ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ
- ٦٣ هَلْ يُسَنُّ تَكَرُّرُ مَسْحِ الرَّأْسِ؟ وَمَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأَذْنَيْنِ وَالْعُنُقِ
- ٦٥ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ
- ٦٦ مَا يَظْهَرُ مِنَ الرَّأْسِ غَالِيًا مِنَ الْعِمَامَةِ
- ٦٦ غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ
- ٦٨ التَّيْمَنُ فِي الْوُضُوءِ
- ٦٨ الْوُضُوءُ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا وَكَرَاهَةُ مَا جَاوَزَهَا
- ٧٠ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ
- ٧٠ الْمُوَالَاةُ فِي الْوُضُوءِ
- ٧٠ الْمُعَاوَنَةُ فِي الْوُضُوءِ
- ٧١ التَّنَشِيفُ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَالْعُسْلُ
- ٧٢ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ

٧٣

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ

٧٤

الْمَسْحُ عَلَى الْمُوقِنِ وَعَلَى الْجُوزِيِّينَ وَالنُّعْلَيْنِ وَالخِمَارِ

٧٤

اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ قَبْلَ اللَّبْسِ، وَمَتَى يَخْلَعُ الْخُفَّ

٧٥

مُدَّةُ الْمَسْحِ

٧٦

مَسْحُ ظَاهِرِ الْخُفِّ دُونَ بَاطِنِهِ

٧٨

تَوَاقُضُ الْوُضُوءِ

٨٧

الْوُضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ

٧٩

هَلْ يَتَوَضَّأُ لِلخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ؟

٧٩

الْوُضُوءُ مِنَ النَّوْمِ

٨٠

لَمَسُ الْمَرَأَةِ

٨١

حُكْمُ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ

٨٢

الْوُضُوءُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ

٨٢

مَنْ شَكَّ فِي الْحَدَثِ أَوْ كَانَ مُوسِمًا

٨٣

الْوُضُوءُ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ

٨٣

الْوُضُوءُ لِلطَّوَافِ

٨٤

فَضْلُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ

٨٤

اسْتِحْبَابُ الطَّهَارَةِ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٨٥

الرِّخْصَةُ فِي تَرْكِهِ

٨٥

اسْتِحْبَابُ الْوُضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ النَّوْمَ

استحباب الوضوء للجنب لأجل الأكل والشرب والمعاودة <sup>٨٦</sup> بغير غسل  
 وجواز تركه بغير غسل

رطوبات فرج المرأة <sup>٨٦</sup> بغير غسل  
 الغسل من المني <sup>٨٧</sup> بغير غسل

إيجاب الغسل من النجاسة المختلطة ونسخ الرخصة فيه <sup>٨٨</sup> بغير غسل

من اجتمع ولم يجد بطلاً أو العكس من الرجال أو النساء <sup>٨٩</sup> بغير غسل

اغتسال الكافر إذا أسلم <sup>٨٩</sup> بغير غسل

الغسل من الحيض <sup>٩٠</sup> بغير غسل

قراءة القرآن والذكر للحيض والجنب <sup>٩١</sup> بغير غسل

اجتياز الجنب والحيض في المسجد للحاجة <sup>٩٢</sup> بغير غسل

هل يجزئ الجنب إذا عاود الجماع غسل واحد؟ <sup>٩٣</sup> بغير غسل

غسل الجمعة <sup>٩٣</sup> بغير غسل

الاغتصابات المستحبة <sup>٩٥</sup> بغير غسل

الغسل من غسل الميت <sup>٩٥</sup> بغير غسل

الغسل للإحرام وللووقوف بعرفة ودخول مكة <sup>٩٥</sup> بغير غسل

هل يغتسل المستحاضة لكل صلاة؟ <sup>٩٦</sup> بغير غسل

المعنى عليه إذا أفاق <sup>٩٧</sup> بغير غسل

صفة الغسل <sup>٩٨</sup> بغير غسل

ما جاء في تقص الشعر لغسل الحيض <sup>٩٩</sup> بغير غسل

الاقتصاد في الماء للطهر <sup>١٠٠</sup> بغير غسل



- ١٠١- الاستِنَارُ لِلْمُعْتَسِلِ مَا لَمْ يَكُنْ وَحْدَهُ
- ١٠٢- التَّيْمَمُ
- ١٠٣- تَيْمَمُ الْجُنْبِ لِلصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً
- ١٠٤- تَيْمَمُ الْجُنْبِ لِلجَرَحِ
- ١٠٤- الْجُنْبُ يَتَيَّمُ لِحَوْفِ البَرْدِ
- ١٠٥- مَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي بَعْضَ طَهَارَتِهِ يَسْتَعْمِلُهُ
- ١٠٦- هَلْ يَتَّعِنُ التَّرَابُ لِلتَّيْمَمِ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَامِدَاتِ؟
- ١٠٦- صِرْفَةُ التَّيْمَمِ
- ١٠٧- مَنْ صَلَّى بِتَيْمَمٍ، ثُمَّ وَجَدَ المَاءَ فِي الوَقْتِ
- ١٠٨- هَلْ يَبْطُلُ التَّيْمَمُ بِحُضُورِ المَاءِ؟
- ١٠٩- الصَّلَاةُ بِتَيْمَمٍ مَاءٍ وَلَا تَيْمَمٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ
- ١١٠- الحَيْضُ وَالِاسْتِحَاضَةُ
- ١١٠- المُعْتَادَةُ إِذَا أُسْتَحِيضَتْ تَبْنِي عَلَى قَدْرِ عَادَتِهَا
- ١١١- العَمَلُ بِالتَّمْيِيزِ
- ١١٢- الصَّفْرَةُ وَالْكَذْرَةُ بَعْدَ العَادَةِ
- ١١٣- وَضُوءُ المُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ
- ١١٤- تَحْرِيمُ وَطْءِ الحَائِضِ فِي الفَرْجِ وَمَا يَبِيحُ مِنْهَا
- ١١٥- كَفَّارَةُ مَنْ أَتَى حَائِضًا
- ١١٥- الحَائِضُ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ دُونَ الصَّلَاةِ

- ١١٦ وطء المستحاضة
- ١١٧ هل تمتنع الحائض من اللبث بالمسجد ؟
- ١١٩ التفاس
- ١١٩ أكثر التفاس
- ١٢٠ سقوط الصلاة عن التقساء
- ١٢١ الصلاة
- ١٢١ قتال تاركها
- ١٢٢ حجة من كفر تارك الصلاة
- ١٢٢ حجة من لم يكفر تارك الصلاة
- ١٢٣ أمر الصبي بالصلاة تمريناً لا وجوباً
- ١٢٤ الكافر إذا أسلم لم يقضى الصلاة
- ١٢٦ المواقيت
- ١٢٦ مواقيت الصلاة
- ١٢٦ وقت الظهر وسائر الصلوات الخمس
- ١٢٨ تعجيلها وتأخيرها في شدة الحر
- ١٢٨ أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضروورة
- ١٢٩ ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع العيم
- ١٣٠ الصلاة الوسطى
- ١٣١ وقت صلاة المغرب

- ١٣٢ الترغيب في الركعتين قبل المغرب
- ١٣٣ البدء بالطعام إذا حضر عند الإقامة
- ١٣٤ وقت صلاة العشاء، وفضل تأخيرها مع مراعاة حال المصلين
- ١٣٥ كراهية النوم قبلها والسمر بعدها إلا في خير
- ١٣٦ وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والإستقرار
- ١٣٨ من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتمها
- ١٣٩ وجوب المحافظة على الوقت
- ١٤١ قضاء الفوائت
- ١٤١ من نسي صلاة أو نام أو غفل عنها
- ١٤٢ كيف تقضى الفوائت؟
- ١٤٤ الأذان
- ١٤٤ فرضه وفضله
- ١٤٦ صفة الأذان
- ١٤٨ رفع الصوت بالأذان
- ١٤٩ المؤذن يجعل أصبعيه في أذنيه ويلتفت عند الحيلة ولا يستدير
- ١٥٠ الأذان في أول الوقت، وتقديمه عليه في الفجر خاصة
- ١٥١ ما يقول عند سماع الأذان وبعد الأذان
- ١٥٢ النهي عن أخذ الأجر على الأذان

- ١٥٣ الاكتفاء بأذان واحد لمن يجمعُ صلاتين
- ١٥٣ هل عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ ؟
- ١٥٤ سترُ العَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .
- ١٥٤ بَيَانُ العَوْرَةِ وَحَدِّهَا
- ١٥٤ هلِ الفَخِذُ عَوْرَةٌ ؟
- ١٥٦ مَنْ لَمْ يَرَ الفَخِذَ مِنَ العَوْرَةِ ، وَقَالَ : هِيَ السَّوْآتَانِ فَقَطْ
- ٢٥٦ السَّرَّةُ وَالرُّكْبَةُ لَيْسَتَا مِنَ العَوْرَةِ
- ١٥٧ عَوْرَةُ المَرَأَةِ
- ١٥٨ اللِّبَاسُ
- ١٥٨ تَحْرِيمُ لُبْسِ الحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى الرِّجَالِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا -
- ١٥٩ اِفْتِرَاشُ الحَرِيرِ كَلْبَسُهُ
- ١٦٠ إِيَاحَةُ يَسِيرِ ذَلِكَ كَالْعَلَمِ وَالرَّقْعَةِ
- ١٦١ لُبْسُ الحَرِيرِ لِلْمَرِيضِ
- ١٦١ نَهْيُ الرِّجَالِ عَنِ المَعْصِفِ وَمَا جَاءَ فِي الأَخْمَرِ
- ١٦١ لُبْسُ الأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَالْأَخْضَرَ وَالْمُرْغَمَ وَالْمَلُونَاتِ
- ١٦٣ حُكْمُ مَا فِيهِ صَلِيبٌ أَوْ صُورَةٌ مِنَ الثِّيَابِ وَالْبُسْطِ وَالسُّتُورِ
- ١٦٣ النِّهْيُ عَنِ التَّصْوِيرِ
- ١٦٣ لُبْسُ القَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالسَّرَاوِيلِ
- ١٦٤ التَّجْمَلُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءِ

١٦٤. لِيَأْسُ الشُّهْرَةَ
١٦٥. جَرَّ الإِزَارَ
١٦٦. نَهَى الْمَرْأَةَ أَنْ تَلْبَسَ مَا يَصِفُ بِدَتِّهَا
١٦٦. الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ لَا يَلْبَسُ أَحَدُهُمَا لِبَسَ الْآخَرَ
١٦٧. التِّيَامُنُ فِي اللَّبْسِ
١٦٧. النَّهْيُ عَنِ تَجْرِيدِ الْمَنْكِيَيْنِ فِي الصَّلَاةِ
١٦٨. جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ
١٦٨. النَّهْيُ عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ
١٦٩. السَّدَلُ وَالتَّلْتَمُ فِي الصَّلَاةِ
١٦٩. حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي تَوْبِ الْحَرِيرِ
١٧٠. حَمْلُ الْمُحَدِّثِ فِي الصَّلَاةِ وَمَا شُكَّ فِي نَجَاسَتِهِ
١٧٠. الصَّلَاةُ فِي التَّعْلِينِ
١٧١. الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ
١٧١. الْمَوَاضِعُ الْمَنْهِيَّةُ عَنْهَا
١٧٣. الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ
١٧٤. الصَّلَاةُ فِي السَّفِينَةِ وَالطَّائِرَةِ
١٧٤. صَلَاةُ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِعُذْرِ
١٧٥. النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ
١٧٥. بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ وَتَطْيِيبُهَا وَتَنْظِيفُهَا وَصِيَانَتُهَا مِنَ الرُّوَاحِ الْكَرِيهَةِ

- ١٧٦ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ
- ١٧٦ تَشْيِيدُ الْمَسَاجِدِ
- ١٧٧ مَا تُصَانُ عَنْهُ الْمَسَاجِدُ وَمَا أُبِيحَ فِيهَا
- ١٧٩ لَا يُشْغَلُ الْمُصَلِّي بِصَوْتٍ وَلَا صَوْرَةٍ
- ١٧٩ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ لِذُنُوبِهِ وَلَا لِغَيْرِهَا إِلَّا لِعُدْرٍ
- ١٨١ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ
- ١٨٢ حُجَّةٌ مَنْ يَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْبَعِيدِ عَنِ الْكَعْبَةِ إِصَابَةُ الْجِهَةِ
- ١٨٣ الْمِحْرَابُ فِي الْمَسْجِدِ
- ١٨٣ تَرْكُ الْقِبْلَةِ لِلْخَوْفِ
- ١٨٤ تَطَوُّعُ الْمُسَافِرِ عَلَى مَرْكُوبِهِ دَابَّةً أَوْ سَيَّارَةً أَوْ طَيَّارَةً .. حَيْثُ كَانَ
- ١٨٦ صِفَةُ الصَّلَاةِ
- ١٨٦ فَرَضُ افْتِتَاحِهَا بِالتَّكْبِيرِ
- ١٨٧ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْ الْإِمَامِ زَجَاجٌ يُرِيهِ مَا وَرَاءَهُ
- ١٨٧ لَا يَكْبُرُ الْإِمَامُ حَتَّى يَسُوِيَ الصَّفُوفَ
- ١٨٧ صِفَةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ
- ١٨٨ مَا جَاءَ فِيهِ وَضْعُ الْيَمِينِ عَلَى الشَّمَالِ
- ١٩٠ النَّهْيُ عَنِ رَفْعِ الْبَصَرِ فِي الصَّلَاةِ

- ١٩٠ ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة
- ١٩٢ التعمد للقراءة
- ١٩٣ قراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
- ١٩٤ هل هي من الفاتحة وأوائل السور؟
- ١٩٤ وجوب قراءة الفاتحة
- ١٩٦ إنصات المأموم لقراءة الإمام
- ١٩٧ التأمين ومد الصوت به
- ١٩٨ حكم من لم يحسن فرض القراءة
- ١٩٨ قراءة السورة بعد الفاتحة في الأولين
- ١٩٨ هل تسن قراءة نها في الآخرين؟
- ١٩٩ جواز تكرار السورة في الركعتين
- ١٩٩ قراءة بعض سورة
- ١٩٩ ما ورد في قرآته ﷺ في الصلوات
- ٢٠٠ التجوز في صلاة الفجر أحياناً
- ٢٠٢ ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها
- ٢٠٢ التكبير للركوع والسجود والرفع
- ٢٠٢ تبليغ بعض المأمومين التكبير
- ٢٠٢ صفة الركوع
- ٢٠٣ الذكر في الركوع والسجود

- ٢٠٤ النهيُ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
- ٢٠٥ مَا يَقُولُ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَ انْتِصَابِهِ
- ٢٠٦ صِفَةُ السُّجُودِ
- ٢٠٧ أَعْضَاءُ السُّجُودِ
- ٢٠٨ الْحِلْسَةُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَمَا يَقُولُ فِيهَا
- ٢٠٩ الطَّمَأِينَةُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ
- ٢١٠ صِفَةُ التَّهْوُضِ إِلَى الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ
- ٢١٠ انْفِتَاحُ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتِ
- ٢١٠ الْأَمْرِ بِالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَسُقُوطُهُ بِالسَّهْوِ
- ٢١١ صِفَةُ الْجُلُوسِ فِي التَّشْهَدِ وَمَا جَاءَ فِي الْإِقْعَاءِ
- ٢١٣ صِفَةُ التَّشْهَدِ
- ٢١٤ قَبْضُ أَصْبَاعِ الْيُمْنَى وَرَفْعُ السَّبَابَةِ
- ٢١٥ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٢١٦ الْمُرَادُ بِهِ (الْأَل)
- ٢١٦ مَا يَدْعُو بِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
- ٢١٧ الْخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ
- ٢١٨ التَّسْلِيمُ بِوَاحِدَةٍ
- ٢١٩ كَوْنُ السَّلَامِ قَرِيضَةً
- ٢١٩ الدُّعَاءُ وَالذِّكْرُ دُبُرَ الصَّلَاةِ



## الشمس

- ٢٢١- صِفَةُ تَوَجُّهِ الْإِمَامِ وَكَيْفِهِ وَالصِّرَافُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ
- ٢٢٢- الْجَهْرُ بِالذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
- ٢٢٣- الصِّرَافُ النِّسَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الرِّجَالِ
- ٢٢٤- عَقْدُ التَّسْبِيحِ بِالْيَدِ
- ٢٢٥- التَّسْبِيحُ بِالمُسَبِّحَةِ
- ٢٢٦- مَا يُبْطَلُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ وَيُبَاحُ فِيهَا
- ٢٢٧- التَّهْيِئَةُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٢٨- مَنْ اعْتَدَى فِي دُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ جَاهِلًا لَمْ تُبْطَلْ
- ٢٢٩- مَا جَاءَ فِي التَّحْنِجَةِ وَالتَّفْنِجِ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٣٠- الْبُكَاءُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى
- ٢٣١- حَمْدُ اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الْعَطَاسِ أَوْ حُدُوثِ نِعْمَةٍ
- ٢٣٢- مَنْ تَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ وَالْمَرْأَةُ تُصَفِّقُ
- ٢٣٣- الْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ
- ٢٣٤- الدُّعَاءُ وَالدُّكْرُ فِي الصَّلَاةِ رَغْبًا وَرَهْبًا
- ٢٣٥- الإِشَارَةُ فِي الصَّلَاةِ لِلْحَاجَةِ وَرَدِّ السَّلَامِ
- ٢٣٦- كَرَاهَةُ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ
- ٢٣٧- التَّهْيِئَةُ عَنِ تَشْيِكِ الْأَصَابِعِ وَالتَّخَصُّرِ
- ٢٣٨- مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْحَصَى وَتَسْوِيَتِهِ
- ٢٣٩- التَّهْيِئَةُ عَنِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَهُوَ مَعْقُوفٌ الشَّعْرِ

- ٢٣١ النهيُ عن تَنَحُّمِ الْمُصَلِّي قَبْلَ وَجْهِهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ
- ٢٣١ قَتْلُ الْخَيْتِ وَالْعَقْرَبِ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٣٢ الْمَشْيُ الْيَسِيرُ فِيهَا لِحَاجَةِ
- ٢٣٢ عَمَلِ الْقَلْبِ لَا يُنْطَلُ الصَّلَاةُ وَإِنْ طَالَ
- ٢٣٣ الْقُنُوتُ فِي الْمَكْتُوبَةِ عِنْدَ التَّوَازُلِ
- ٢٣٤ السَّتْرَةُ وَالذَّنُوبُ مِنْهَا
- ٢٣٦ دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي
- ٢٣٧ إِثْمُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي
- ٢٣٧ مَنْ صَلَّى وَبَيْنَ يَدَيْهِ أَمْرَأَةٌ
- ٢٣٧ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهِ
- ٢٣٨ مَرُورُ الْإِنْسَانِ وَالذَّابَّةِ بَيْنَ الصَّقُوفِ
- ٢٣٩ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ
- ٢٣٩ سُنَنُ الصَّلَاةِ الرَّائِيَةِ الْمُؤَكَّدَةُ
- ٢٤٠ الصَّلَاةُ قَبْلَ الْعَصْرِ
- ٢٤٠ الْمُحَافَظَةُ عَلَى رُكْعَتِي الْفَجْرِ وَتَخْفِيفُهُمَا، وَقَدْرُ الدُّنْيَا
- ٢٤١ الْإِضْطِجَاعُ بَعْدَهُمَا
- ٢٤٢ قَضَاؤُهُمَا
- ٢٤٣ بَعْضُ مَا وَرَدَ فِي الْوِثْرِ
- ٢٤٣ جَوَازُهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ كَالْبَعِيرِ وَالسَّيَّارَةِ وَغَيْرِهِمَا

٢٤٤

الوِثْرُ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ الشَّفْعِ وَالصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى

٢٤٤

الوِثْرُ بِثَلَاثٍ وَخَمْسٍ وَسَبْعٍ وَتِسْعٍ

٢٤٦

وَقْتُ صَلَاةِ الوِثْرِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا

٢٤٧

دُعَاءُ القُنُوتِ

٢٤٨

لَا وَقْرَانُ فِي لَيْلَةٍ وَخَتْمُ صَلَاةِ اللَّيْلِ بِالوِثْرِ

٢٤٨

قَضَاءُ مَا يَقُوتُ مِنَ الوِثْرِ وَالسُّنَنِ الرَّائِيَةِ وَالْأَوْزَادِ

٢٤٩

صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ

٢٥١

الصَّلَاةُ بَيْنَ العِشَاءَيْنِ

٢٥١

قِيَامُ اللَّيْلِ

٢٥٢

صَلَاةُ الضُّحَى

٢٥٣

رُكْعَتَا المَسْجِدِ

٢٥٤

الصَّلَاةُ عَقِيبَ الطَّهُورِ

٢٥٤

صَلَاةُ الاسْتِخَارَةِ

٢٥٥

مَا جَاءَ فِي طُولِ القِيَامِ وَكثْرَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٢٥٦

فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي البُيُوتِ

٢٥٦

التَّنْفُلُ جَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَالجَمْعُ بَيْنَ القِيَامِ وَالجُلُوسِ

٢٥٧

فِي الرُّكْعَةِ الوَاحِدَةِ

٢٥٧

الجُلُوسُ مَتْرِبَعًا

٢٥٨

النَّهْيُ عَنِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الإِقَامَةِ

أَوْقَاتُ النَّهْيِ عَنِ التَّنْفُلِ

- ٢٥٩ هل تُعادُ الجَمَاعَةُ في وَقْتِ التَّهْيِ ؟
- ٢٦٠ صَلَاةُ رُكْعَتَيْ الطَّوَافِ فِي أَيِّ وَقْتٍ
- ٢٦٢ سُجُودُ التَّلَاوَةِ
- ٢٦٢ مَوَاضِعُ السُّجُودِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ وَصِ وَالْمَفْصَلِ
- ٢٦٣ اسْتِحْبَابُ سُجُودِ الْمُسْتَمِيعِ إِذَا سَجَدَ التَّالِي
- ٢٦٤ مَا يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ
- ٢٦٥ سَجْدَةُ الشُّكْرِ
- ٢٦٨ سُجُودُ السُّهُورِ
- ٢٦٨ مَا جَاءَ فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ
- ٢٦٨ مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ
- ٢٧٠ مَنْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ حَتَّى اسْتَمَّ قَائِمًا لَمْ يَرْجِعْ
- ٢٧١ مَنْ صَلَّى الرَّبَاعِيَّةَ خَمْسًا
- ٢٧٢ هل يَتَشَهُدُ لِسُجُودِ السُّهُورِ بَعْدَ السَّلَامِ ؟
- ٢٧٢ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً لَا يَذَرِي مَا هِيَ إِلَّا عَرَفَهَا
- ٢٧٣ مَنْ تَذَكَّرَ صَلَاةً وَهُوَ فِي صَلَاةٍ
- ٢٧٤ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ
- ٢٧٤ الْحَثُّ عَلَيْهَا وَفَضْلُهَا
- ٢٧٧ فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْفَلَاةِ
- ٢٧٧ حُضُورُ النِّسَاءِ إِقَامَتَهَا فِي الْمَسَاجِدِ وَفَضْلُ صَلَاتِهِنَّ فِي
- يَوْمَيْنِ

## الْمَسْئَلَاتُ

- ٢٧٨ - فَضِّلُ الْمَسْجِدِ الْأَبْعَدِ وَالْجَمْعِ الْكَثِيرِ  
السَّعْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ بِالسَّيِّئَةِ
- ٢٧٨ - مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْإِمَامُ مِنَ التَّخْفِيفِ  
إِطَالَةَ الْإِمَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى
- ٢٧٩ - هل ينتظر الإمام من أَرَادَ إِدْرَاكَ الرَّكْعَةِ ؟  
وَجُوبُ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ وَالنَّهْيُ عَنْ مُسَابَقَتِهِ
- ٢٨٠ - ائْتِقَادُ الْجَمَاعَةِ بِاثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ  
اِئْتِقَادُ الْمَأْمُومِ لِعُذْرِهِ
- ٢٨١ - ائْتِقَالُ الْمُتَقَرِّدِ إِمَامًا  
الْإِمَامُ يَصِيرُ مَأْمُومًا
- ٢٨٢ - الْجَمَاعَةُ بَعْدَ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ فَاتَتْهُ  
تَعَدَّدُ الْجَمَاعَةُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ
- ٢٨٢ - الْمَسْبُوقُ يَدْخُلُ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ  
مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَدْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيُصَلِّهَا مَعَهُمْ تَأْفِلَةً فِيهِ
- ٢٨٢ - الْعُذْرُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ  
الْإِمَامَةُ، وَصِفَةُ الْأَيْمَةِ، وَمَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ؟
- ٢٨٢ - إِمَامَةُ الزَّائِرِ  
إِمَامَةُ الْأَعْمَى وَالْعَبْدِ وَالْمَوْلَى وَالصَّبِيِّ
- ٢٨٣ - إِمَامَةُ الْمَرَأَةِ وَالْأَعْرَابِيِّ وَإِمَامَةُ الْفَاجِرِ لِلْمُؤْمِنِ
- ٢٨٥ -
- ٢٨٥ -
- ٢٨٧ -
- ٢٨٨ -
- ٢٨٨ -
- ٢٨٩ -

- ٢٩١ اقتداءُ المقيمِ بالمُساوِرِ والعكس
- ٢٩٢ هل يُقتَدَى المُقتَرَضُ بِالمُتَنَقِّلِ؟
- ٢٩٢ اقتداءُ الجالِسِ بِالقَائِمِ
- ٢٩٣ صلاةُ المأمومِ جالِسًا لِجُلوسِ الإمامِ
- ٢٩٣ الصلاةُ مع الإمامِ وهو بعيدٌ إذا كان يسمعُ صلاته
- ٢٩٣ ما فعله الإمامُ خطأً لا يُبطلُ صلاةَ المأمومِ
- ٢٩٤ إذا ذَكَرَ الإمامُ أَنَّهُ مُخَدِّثٌ أَوْ أَجَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ
- ٢٩٤ وَوَقُوفُ الوَاحِدِ عَنِ يَمِينِ الإمامِ وَوَقُوفُ الاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا
- خَلْفَهُ
- ٢٩٥ مَوْضِعُ أولَى الأَخْلَامِ وَالتَّهَى مِنَ الإمامِ
- ٢٩٦ مَوْضِعُ الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ
- ٢٩٦ صلاةُ الرِّجُلِ قَدَا خَلْفَ الصِّفِّ
- ٢٩٧ الحَثُّ عَلَى تَسْوِيَةِ الصَّقُوفِ وَرِصَتِهَا وَسَدِّ خَلْلِهَا
- ٢٩٩ فَضْلُ الجَانِبِ الأَيْمَنِ مِنَ الصِّفِّ
- ٢٩٩ هل يَأْخُذُ القَوْمُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ الإمامِ؟
- ٣٠٠ حُكْمُ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي
- ٣٠١ وَوَقُوفُ الإمامِ أَعْلَى مِنَ المأمومِ وَبِالعَكْسِ
- ٣٠٢ الحَائِلُ بَيْنَ الإمامِ وَالمأمومِ
- ٣٠٢ ملازمةُ بُقْعَةٍ بِعَيْنِهَا مِنَ المَسْجِدِ
- ٣٠٣ هل يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ فِي مَوْضِعِ الفَرِيضَةِ؟

صلاة المريض

٣٠٤

صلاة المسافر

٣٠٤

الرد على من قال: إذا خرج نهاراً لم يقصر إلى الليل

٣٠٦

من دخل بلدًا فنوى الإقامة فيه أربعاً أو أكثر

٣٠٦

من أقام لحاجة لا يدري متى يقضيها

٣٠٦

من أجاز في بلد فتزوج فيه أو له فيه زوجة

٣٠٧

الجمع بين الصلاتين

٣٠٩

جوازه في السفر في وقت إحداهما

٣٠٩

جمع المقيم لمطر أو غيره

٣١٠

الجمع بأذان وإقامتين من غير تطوع بينهما

٣١١

الجمعة

٣١٣

التغليظ في تركها

٣١٣

التجمل للجمعة، وقصدها بسكينة، والتبكير، والدثوث

٣١٥

٣١٥

من الإمام

٣١٥

فضل يوم الجمعة

٣١٦

ساعة الإجابة فيها

٣١٧

فضل الصلاة على رسول الله ﷺ فيه

٣١٨

النهي عن التخبط إلا لحاجة في يوم الجمعة

٣١٨

التفيل قبل الجمعة وصلاة ركعتي المسجل

٣١٩

التجميع عند الزوال

٣٢٠

- ٣٢١ تسليم الإمام والتداء بعده
- ٣٢١ القيام في الخطبتين وآدائهما
- ٣٢٢ الخطبة بسورة أو آي من القرآن
- ٣٢٣ المنع من الكلام والإمام يخطب
- ٣٢٤ ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها
- ٣٢٤ الصلاة بعد الجمعة
- ٣٢٥ اجتماع العيد والجمعة
- ٣٢٧ العيدان
- ٣٢٧ التجمّل للعيد وكرآهه حمل السلاح فيه
- ٣٢٧ التكبير، والخروج ماشياً، وخروج النساء، وذكر الله
- ٣٢٨ استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحى
- ٣٢٩ مخالفة الطريق في العيد والتعبد في الجامع للعذر
- ٣٣٠ وقت صلاة العيد
- ٣٣٠ صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها
- ٣٣١ عدد التكبيرات في صلاة العيد
- ٣٣٢ هل يوصل قبل العيد أو بعدها؟
- ٣٣٢ خطبة العيد وأحكامها
- ٣٣٣ هل للعيد خطبتان؟
- ٣٣٤ وعظ الناس يوم النحر وتزكيتهم



الغرض

- هـ ٣٣٠ هلال العيد إذا غم
- هـ ٣٣١ الحث على الذكر والطاعة في أيام العشر وأيام التشريق
- هـ ٣٣٢ صلاة الخوف
- هـ ٣٣٣ الأنواع المروية في صفتها
- هـ ٣٣٤ صفة أخرى
- هـ ٣٣٥ صفة أخرى
- هـ ٣٣٦ الصلاة في شدة الخوف بالإيماء، وهل يجوز تأخيرها؟
- هـ ٣٣٧ صلاة الكسوف
- هـ ٣٣٨ النداء لها، وصفتها
- هـ ٣٣٩ الجهر بالقراءة فيها
- هـ ٣٤٠ الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف
- هـ ٣٤١ هل يصلى إذا وقعت زلزلة وتحوها؟
- هـ ٣٤٢ الاستسقاء
- هـ ٣٤٣ صفة صلاة الاستسقاء، وهل لها خطبة؟
- هـ ٣٤٤ رفع اليدين وبعض ما ورد في الدعاء
- هـ ٣٤٥ متى يحول الرداء، وكيف؟
- هـ ٣٤٦ بركة المطر
- هـ ٣٤٧ الاستسقاء
- هـ ٣٤٨ الجنائز

٣٤٨	حُبِّ لِقَاءِ اللَّهِ
٣٤٨	عِيَادَةُ الْمَرِيضِ
٣٤٩	تَلْقِينُ الْمُحْتَضِرِ وَتَوَجِيهُهُ وَتَعْمِيضُ الْمَيْتِ
٣٤٩	هَلْ تُقْرَأُ «يس» عِنْدَهُ؟
٣٥٠	التَّعَجِيلُ بِقِضَاءِ دِينِ الْمَيْتِ
٣٥٠	تَغْطِيَةُ الْمَيْتِ وَالرَّخِصَةُ فِي تَقْبِيلِهِ
٣٥١	الرَّقِيقُ بِهِ وَالسُّتْرُ عَلَيْهِ
٣٥١	غَسَلُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ
٣٥٢	لَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ
٣٥٢	صِفَةُ غَسَلِ الْمَيْتِ
٣٥٤	الْكَفْنُ وَتَوَابِعُهُ
٣٥٤	التَّكْفِينُ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ
٣٥٤	اسْتِجَابَةُ إِحْسَانِ الْكَفْنِ مِنْ غَيْرِ مُغَالَاةٍ
٣٥٥	صِفَةُ الْكَفْنِ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ
٣٥٧	تَطْيِيبُ يَدَيِ الْمَيْتِ وَكَفْنُهُ إِلَّا الْمُحْرِمَ الْعَدْلِيَّ
٣٥٧	الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيْتِ
٣٥٨	تَرْكُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ
٣٥٩	الصَّلَاةُ عَلَى السَّقَطِ وَالطُّفْلِ
٣٦٠	تَرْكُ الْإِمَامِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ

- ٣٦٠ الصلاة عَلَى مَنْ قُتِلَ فِي حَدٍّ
- ٣٦١ الصلاة عَلَى الغَائِبِ وَالْمَيِّتِ الْمَقْبُورِ
- ٣٦٢ فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ
- ٣٦٣ التَّفَاعُ الْمَيِّتِ بِالْجَمْعِ الْكَثِيرِ فِي الْعِتْلَةِ عَلَيْهِ
- ٣٦٤ مَا جَاءَ فِي النَّعْيِ
- ٣٦٥ عِدَّةُ تَكْبِيرِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ
- ٣٦٥ الْقِرَاءَةُ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا
- ٣٦٦ مَا وَرَدَ فِي الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ
- ٣٦٧ أَيْنَ يَقِفُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ أَوْ الرَّجُلِ ؟
- ٣٦٧ كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَنْوَاتِ ؟
- ٣٦٨ الصلاة عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ
- ٣٦٨ مَا رُوي فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ
- ٣٦٩ الإسْرَاعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ رَمَلٍ
- ٣٦٩ الْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَمَا جَاءَ فِي الرُّكُوبِ مَعَهَا
- ٣٧٠ مَا يُكْرَهُ مَعَ الْجَنَازَةِ مِنْ نِيَاحَةٍ أَوْ نَارٍ
- ٣٧١ مَنْ اتَّبَعَ الْجَنَازَةَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ
- ٣٧٢ الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ
- ٣٧٣ الدَّفْنُ وَأَحْكَامُ الْقُبُورِ
- ٣٧٣ تَغْيِيقُ الْقَبْرِ وَاخْتِيَارُ اللَّحْدِ عَلَى الشَّقِّ

- ٣٧٤ مَا يُقَالُ عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ، وَالْحَثِي فِي الْقَبْرِ
- ٣٧٥ تَسْنِيمُ الْقَبْرِ، وَوَضْعُ عَلَامَةٍ عَلَيْهِ، وَتَسْوِيتُهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ
- ٣٧٥ مَنْ يَدْفِنُ الْمَرْأَةَ ؟
- ٣٧٦ آدَابُ الْجُلُوسِ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْمِشْيِ فِيهَا
- ٣٧٧ الدَّفْنُ لَيْلًا
- ٣٧٨ الدَّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ
- ٣٧٨ النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالسَّرْحِ فِي الْمَقْبَرَةِ
- ٣٧٩ وَصُولُ ثَوَابِ قُرْبِ الْوَالِدِ الْمُهْدَاةِ إِلَى وَالِدِهِ الْمَيِّتِ
- ٣٧٩ تَغْزِيَةُ الْمُصَابِ
- ٣٨٠ صُنْعُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَكَرَاهَتُهُ مِنْهُمْ لِلنَّاسِ
- ٣٨١ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ وَبَيَانُ الْمَكْرُوهِ مِنْهُ
- ٣٨٢ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَرِيضِ
- ٣٨٢ النَّهْيُ عَنِ التِّيَاحَةِ وَالنَّدْبِ
- ٣٨٣ الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟
- ٣٨٤ الْكَفِّ عَنِ ذِكْرِ مَسَاوِي الْأَمْوَاتِ
- ٣٨٤ اسْتِحْيَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
- ٣٨٥ هَلْ تَحْرِمُ زِيَارَةُ الْمَرْأَةِ لِلْقَبْرِ ؟
- ٣٨٦ مَا يُقَالُ عِنْدَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ
- ٣٨٦ نَبَشُ الْقَبْرِ وَنَقْلُهُ

المعجم

الزكاة

الْحَثَّ عَلَيْهَا وَالتَّشْدِيدَ فِي مَتْعِهَا

٣٨٧

٣٨٧

زَكَاةُ الْمَأْشِيَةِ

٣٩٠

لَا زَكَاةَ فِي الرِّقِيِّ وَالْخَيْلِ وَتَحْوِهَا-

٣٩٥

زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

٣٩٦

زَكَاةُ الزَّرْعِ وَالشَّمَارِ

٣٩٨

زَكَاةُ الْعَسَلِ

٤٠٢

الرُّكَّازُ وَالْمَعْدِينُ

٤٠٣

الْمُبَادَرَةُ إِلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

٤٠٤

الدَّعَاءُ لِصَاحِبِ الزَّكَاةِ

٤٠٥

مَنْ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا سَأَلَهُ بِاللَّيْلِ

٤٠٦

بِرَاءَةُ صَاحِبِ الْمَالِ بِالْدَّفْعِ

٤٠٧

وَسَمُّ الْمَوَاشِيِّ إِذَا تَوَعَّثَ حِفْظُهُ

٤٠٨

زَكَاةُ مَالِ الْيَتِيمِ

٤٠٩

الْأَصْنَافُ الثَّمَانِيَةُ

٤٠٩

الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ، وَحَكْمُ الْمَسْأَلَةِ

٤١١

مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ

٤١٢

الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا

٤١٣

الْمَوْلُفَةُ قُلُوبِهِمْ

٤١٤

- ٤١٤ الصدقاتُ لفك الرقاب
- ٤١٤ الغارمون
- ٤١٥ الصِّرفُ في سبيلِ اللهِ وآبِنِ السَّبِيلِ
- ٤١٦ تحريمُ الصدقةِ على بني هاشمٍ ومواليهم
- ٤١٨ نهْيُ الْمُتَصَدِّقِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ
- ٤١٩ زكاةُ الفِطْرِ
- ٤٢٢ صدقة التطوع
- ٤٢٤ الصَّيَام
- ٤٢٥ مَا يَثْبُتُ بِهِ دُخُولُ الشَّهْرِ
- ٤٢٦ مَا جَاءَ فِي يَوْمِ النِّعَمِ وَالشُّكِّ
- ٤٢٧ إِذَا رُمِيَ الْهَلَالُ فِي بَلَدٍ: هَلْ يَلْزَمُ بَقِيَّةَ الْبِلَادِ الصَّوْمَ؟
- ٤٢٨ تَبَيُّتُ النَّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ
- ٤٢٩ الصَّيِّ إِذَا أَطَاقَ، وَحُكْمُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ
- ٤٣١ الْحِجَابَةُ فِي الصَّوْمِ
- ٤٣٢ حُكْمُ الْقِيَاءِ
- ٤٣٢ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا
- ٤٣٣ التَّحْفِظُ مِنَ الْغِيْبَةِ وَاللَّغْوِ وَمَا يَقُولُ إِذَا شَتِمَ
- ٤٣٤ التَّرْخِيصُ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ لِمَنْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ
- ٤٣٥ مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا وَهُوَ صَائِمٌ

- ٤٣٦ كَفَّارَةٌ مِنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ
- ٤٣٨ كَرَاهِيَةُ الْوِصَالِ
- ٤٣٩ دُعَاءُ الْإِفْطَارِ وَالْاسْتِجَابَةُ إِلَى تَعْجِيلِهِ وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ
- ٤٣٩ الْأَمْرُ بِالسَّحُورِ
- ٤٤٢ الْفِطْرُ وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ
- ٤٤٣ مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الصَّوْمِ وَهُوَ مُسَافِرٌ
- ٤٤٤ جَوَازُ الْفِطْرِ إِذَا بَقِيَ فِي بَلَدٍ وَهُوَ عَلَى سَفَرٍ
- ٤٤٥ الْمَرِيضُ، وَالْكَبِيرُ، وَالْحَامِلُ، وَالْمُرْضِعُ
- ٤٤٦ قَضَاءُ رَمَضَانَ مُتَابِعًا وَمَتَرَفًا وَتَأْخِيرُهُ إِلَى شَعْبَانَ
- ٤٤٨ صَوْمُ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ
- ٤٥٠ صَوْمُ التَّطَوُّعِ
- ٤٥٠ صَوْمُ سِتِّ مِنْ شَوَالٍ
- ٤٥٠ صَوْمُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَتَأْكِدُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ
- ٤٥٢ صَوْمُ الْمُحَرَّمِ وَعَاشُورَاءَ وَشَعْبَانَ
- ٤٥٤ الْحَثُّ عَلَى صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ
- ٤٥٤ التَّهْيِئَةُ عَنِ أَفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ
- ٤٥٥ فَضْلُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ
- ٤٥٦ دَمٌ مِنْ حَمَامِ الدَّهْرِ
- ٤٥٧ تَطَوُّعُ الْمُجَاهِدِ

- صَوْمُ التَّطَوُّعِ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ ٤٥٧
- النَّهْيُ عَنِ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ٤٥٨
- الاعْتِكَافُ ٤٦٢
- الاجْتِهَادُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَفَضْلُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ٤٦٣
- هَلْ يُكْتَبُ لِلْحَائِضِ أَجْرُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ؟ ٤٦٧
- المناسك ٤٦٨
- ثُبُوتُ الْحَجِّ بِرُؤْيَةِ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ٤٦٨
- ثَوَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٦٨
- وَجُوبُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٦٨
- الْحَجُّ عَنِ الْكَبِيرِ الْعَاجِزِ وَالْمَيْتِ ٤٧٦
- اعْتِيَادُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ٤٧٢
- النَّهْيُ عَنِ سَفَرِ الْمَرَأَةِ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا بِمَحْرَمٍ إِلَّا إِذَا ٤٧٣
- اضْطُرَّتْ وَأَمِنَتْ ٤٧٤
- الْحُكْمُ إِذَا مَنَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنَ الْحَجِّ ٤٧٤
- مَنْ حَجَّ عَنِ غَيْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ حَجٌّ عَنْ نَفْسِهِ ٤٧٥
- حَجُّ الصِّبْيَانِ ٤٧٥
- المواقيت ٤٧٧
- دُخُولُ مَكَّةَ لِغَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٤٧٩
- أشهر الحج ٤٨٥
- جَوَازُ الْعُمْرَةِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ٤٨٥



العمرة

العمرة لأهل مكة

٤٨٢

ما يصنع من أراد الإحرام

٤٨٢

الاشتراط في الإحرام للمريض

٤٨٤

التلبية وصفتها وأحكامها

٤٨٤

القرآن والتمتع والإفراد وبيان أفضلها

٤٨٢

إدخال الحج على العمرة

٤٩٠

فسخ الحج إلى العمرة

٤٩١

ما يجتنبه المخرم والمخرمة من اللباس

٤٩٢

ما يصنع من أحرم في قميص ونحوه

٤٩٥

عن أخذ الشعر إلا لعذر وعن الطيب إلا عند الإحرام

٤٩٦

الحجامة للمخرم

٤٩٨

نكاح المخرم وحكم وطئه

٤٩٩

تحريم قتل الصيد وضمانه بمثله

٥٠١

متع المخرم من أكل لحم الصيد إلا إذا لم يصد لأجله

٥٠٣

ولا أعان عليه

٥٠٥

صيد الحرم وشجره

٥٠٦

ما يقتل من الدواب في الحرم والإحرام

٥٠٧

تفضيل مكة على سائر البلاد

٥٠٨

حرم المدينة وتحريم صيده وشجره

٥١٠

صيد وج

٥١٠ دُخُولُ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

٥١٠ تَحْرِيمُ حَمْلِ السَّلَاحِ بِمَكَّةَ

٥١١ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ وَمَا يُقَالُ عِنْدَ ذَلِكَ

٥١١ طَوَافُ الْقُدُومِ وَالرَّمْلِ وَالِاضْطِیَاعُ فِيهِ

٥١٤ اسْتِیْلَامُ الْحَجَرِ وَتَقْبِيلُهُ، وَالتَّكْبِيرُ حِينَئِذٍ

٥١٥ اسْتِیْلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ

٥١٦ الطَّائِفُ يَجْعَلُ الْبَيْتَ عَن يَسَارِهِ وَيَخْرُجُ فِي طَوَافِهِ عَنِ الْحَجَرِ

٥١٧ الطَّهَارَةُ وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ لِلطَّوَافِ

٥١٨ ذِكْرُ اللَّهِ فِي الطَّوَافِ

٥١٩ الطَّوَافُ رَاكِبًا لِعُذْرٍ

٥٢٠ رُكْعَتَا الطَّوَافِ وَالْقِرَاءَةُ فِيهِمَا وَاسْتِیْلَامُ الرُّكْنِ بَعْدَهُمَا

٥٢١ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

٥٢٤ لَا يَتَحَلَّلُ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ

٥٢٤ مَتَى يُحْرِمُ، وَمَتَى يَتَوَجَّهُ إِلَى مِنَى ؟

٥٢٥ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ .. وَكُلُّ سَاعَةٍ

٥٢٦ الْإِكْبَارُ مِنَ الدَّعَاءِ يَوْمَهَا

٥٢٧ قَصْرُ حُطَيْبَتِهَا

٥٣٠ إِذَا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ ؟

٥٣٠ الدَّفْعُ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ وَمِنْهَا إِلَى مِنَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

- ٥٣٣ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٥٣٤ رَمَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الضَّعَفَاءِ
- ٥٣٦ النَّحْرُ وَالْحَلْقُ وَالْتَّقْصِيرُ
- ٥٣٩ الْإِفَاضَةُ مِنْ مَنَى لِلطَّوَافِ يَوْمَ النَّحْرِ
- ٥٤٠ تَقْدِيمُ النَّحْرِ وَالْحَلْقِ وَالرَّمْيِ وَالْإِفَاضَةَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ
- ٥٤١ اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ
- ٥٤٣ اكْتِفَاءُ الْقَارِنِ بِطَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ لِحُجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ
- ٥٤٤ الْمَيْتُ بِمَنَى لِيَالِي مَنَى
- ٥٤٥ رَمَى الْجِمَارِ وَالِدَعَاءُ عِنْدَهَا إِلَّا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
- ٥٤٨ مَاءٌ زَمَزَمٌ
- ٥٤٩ التَّوْدِيعُ بِالطَّوَافِ
- ٥٥٠ الْحَائِضُ إِذَا لَمْ تُقِضْ، وَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَنْتَظِرَهَا رَفَقَتُهَا
- ٥٥٢ قَوَاتُ الْحَجِّ وَالْإِحْصَارِ
- ٥٥٣ تَحَلُّلُ الْمُخْصَرِ بِالنَّحْرِ ثُمَّ الْحَلْقُ حَيْثُ أُخْصِرَ مَنْ جِلٌّ أَوْ حَرَمٌ، وَأَنَّهُ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ
- ٥٥٤ الْحَجُّ كُلُّ خَمْسَةِ أَعْوَامٍ
- ٥٥٤ زِيَارَةُ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٥٥٥ الْهَدْيِ وَالْأَضْحَى
- ٥٥٥ إِشْعَارُ الْبُذْنِ وَتَقْلِيدُ الْهَدْيِ كُلَّهُ
- ٥٥٦ الْبِدْعَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ عَنْ سَبْعِ شَيْءٍ

- ٥٥٧ الهَدْيُ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ الْمَجْلِ
- ٥٥٨ الْأَكْلُ مِنْ دَمِ التَّمَتِّعِ وَالْقِرَانِ وَالنَّطْوَعِ
- ٥٥٩ الْحَثَّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ
- ٥٦٠ هَلْ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ عَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِهِ ؟
- ٥٦٠ الْمُجْزِيُّ مِنَ الْأَضَاحِيِّ ، وَمَا يَجْتَنِبُهُ الْمُضْحِيُّ فِي الْعَشْرِ
- ٥٦٢ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ ، وَمَا يُحْمَدُ
- ٥٦٣ الشَّاةُ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ
- ٥٦٤ الذَّبْحُ بِالْمُصَلَّى وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّكْبِيرُ عَلَى الذَّبْحِ وَالْمُبَاشَرَةُ لَهُ
- ٥٦٥ تَحْرُ الْإِبِلُ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى
- ٥٦٦ لَا تُجْزَى الْأَضْحِيَّةُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ
- ٥٦٧ الْأَكْلُ وَالْإِطْعَامُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَجَوَازُ ادِّخَارِ لَحْمِهَا
- ٥٦٩ الْعَقِيقَةُ وَسِنَّةُ الْوِلَادَةِ
- ٥٧٢ لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ
- ٥٧٣ المعاملات
- ٥٧٤ كتاب البيع
- ٥٧٥ بَيْعُ الْمُحْرَمَاتِ وَالْخَبَاثِثِ وَمَا لَا تَقَعُ فِيهِ
- ٥٧٧ التَّهْنِيُّ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ
- ٥٧٨ التَّهْنِيُّ عَنْ ثَمَنِ عَسْبِ الْفَحْلِ
- ٥٧٨ التَّهْنِيُّ عَنْ بَيْعِ الْعَرَرِ

- ٥٨٠- النهي عن الاستثناء في البيع إلا أن يكون معلوماً
- ٥٨١ النهي عن بيعتين في بيعة
- ٥٨٢ النهي عن بيع العربون
- ٥٨٢- تحريم بيع العصير ممن يتخذُه خمراً، وكل بيع أعان على معصية
- ٥٨٣ النهي عن بيع ما لا يملكه
- ٥٨٤ من باع سلعة من رجل ثم من آخر
- ٥٨٤ النهي عن بيع الدين بالدين، وجوازه بالعين ممن هو عليه
- ٥٨٥ نهى المشتري عن بيع ما اشتراه حتى يقبضه
- ٥٨٦ النهي أن يبيع حاضر لباد
- ٥٨٧ النهي عن النجس
- ٥٨٧ النهي عن تلقي الركبان
- ٥٨٨ النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وبيوه إلا في المزابدة
- ٥٨٩ الإشهاد في البيع
- ٥٩٠ من باع نخلاً مؤبراً
- ٥٩٠ النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
- ٥٩٢ الثمرة المشتراة يلحقها جارية
- ٥٩٣ هل له أن يشترط منفعة المبيع ؟

- ٥٩٣ النهيُ عَن جَمْعِ شَرَطَيْنِ فِي الْبَيْعِ
- ٥٩٤ مَن شَرَطَ الْوَلَاءَ أَوْ شَرَطًا قَاسِدًا بَطَلَ الشَّرْطُ، وَصَحَّ الْعَقْدُ
- ٥٩٥ شَرَطُ السَّلَامَةِ مِنَ الْعَبْنِ
- ٥٩٥ الشَّرْطُ الْجَزَائِيَّ
- ٥٩٦ إِبْتِاطُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ
- ٥٩٨ الرِّبَا
- ٥٩٨ التَّشْدِيدُ فِيهِ
- ٥٩٨ مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا
- ٦٠٣ إِذَا جُهِلَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا
- ٦٠٤ مَن بَاعَ ذَهَبًا وَمَعَهُ غَيْرُهُ بِذَهَبٍ
- ٦٠٤ مِغْيَارُ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ
- ٦٠٥ النَّهْيُ عَن بَيْعِ كُلِّ رَطْبٍ مِنْ حَبٍّ أَوْ تَمْرٍ يَبْسُو
- ٦٠٦ الرِّخْصَةُ فِي بَيْعِ الْعَرَابِيَّاتِ بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ
- ٦٠٧ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ
- ٦٠٧ جَوَازُ التَّمَاضُلِ وَالتَّسْيِئَةِ فِي غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ
- ٦٠٨ مَن بَاعَ سِلْعَةً بِنَسِيئَةٍ وَاشْتَرَاهَا بِأَقْلٍ مِمَّا بَاعَهَا
- ٦٠٨ بَيْعُ الْعَيْنَةِ
- ٦٠٩ إِجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ
- ٦١١ أَحْكَامُ الْعُيُوبِ

بيان العيب والصدق فيه

٦١١

الانتفاع بالسلعة لا يمنع الرد بالعيب

٦١٢

التصرية

٦١٤

ما جاء في التسعير والاختيار

٦١٥

اختلاف المتبايعين إذا لم يشهدا

٦١٦

الرهن

٦١٨

الانتفاع بالرهن

٦١٩

الحوالة

٦٢١

وجوب قبول الحوالة على المولى

٦٢١

ضمان دين الميت المفلس

٦٢٢

هل المضمون عنه تبرأ ذمته بمجرد الضمان ؟

٦٢٢

من وجد ماله عند آخر أخذه ولا سبيل عليه

٦٢٣

السلم

٦٢٤

القرض

٦٢٦

فضله

٦٢٧

استقراض الحيوان وغيره والقضاء من جنسه أو غيره

٦٢٨

جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله

٦٣٠

الجمعيات الدائرة

٦٣١

التفليس

٦٣٢

- ٦٣٢ كَيْفَ يُعَامَلُ الْغَنِيِّ وَالْمُفْلِسُ ؟
- ٦٣٣ الْحَجْرُ عَلَى الْمُدِينِ، وَيَبِيعُ مَالَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ
- ٦٣٤ الْحَجْرُ عَلَى الْمُبْدِرِ
- ٦٣٤ عِلْمَاتُ الْبُلُوغِ
- ٦٣٥ مَا يَحِلُّ لِوَكِيلِ الْيَتِيمِ مِنْ مَالِهِ بِشَرْطِ الْعَمَلِ وَالْحَاجَةِ
- ٦٣٦ الْإِذْنُ فِي مُخَالَطَةِ الْيَتِيمِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
- ٦٣٧ الشَّرِكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ
- ٦٣٩ الْوَكَالَةُ
- ٦٣٩ الْوَكَالَةُ فِي الْحَقُوقِ وَالْحُدُودِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
- ٦٤٠ مَنْ وَكَّلَ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ فَاشْتَرَى بِالشَّمَنِ أَكْثَرَ مِنْهُ وَتَطَرَّفَ
- ٦٤٠ فِي الزِّيَادَةِ
- ٦٤٠ مَنْ وَكَّلَ فِي التَّصَدَّقِ بِمَالِهِ فَدَفَعَهُ إِلَى وَكَلِّهِ الْمُوَكَّلِ
- ٦٤٠ هَلْ وَكَّلَ الْوَكِيلُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ وَكَيْلًا لِلأَوَّلِ ؟
- ٦٤١ طَلَبُ الْوَكَالَةِ
- ٦٤٢ الصَّلِحُ وَأَحْكَامُ الْجَوَارِ
- ٦٤٢ جَوَازُ الصَّلِحِ عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ
- ٦٤٣ الصَّلِحُ عَنِ دَمِ الْعَمْدِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ وَأَقْلَى
- ٦٤٤ وَضَعُ الْخَشَبِ فِي جِدَارِ الْجَارِ وَإِنْ كَرِهَ
- ٦٤٤ الطَّرِيقُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمْ تُجْعَلُ ؟
- ٦٤٥ الْعَصْبُ وَالضَّمَانَاتُ



- ٦٤٦ مَنْ غَصَبَ أَرْضًا أَوْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ
- ٦٤٧ ضَمَانَ الْمُتَلَفِ بِجِنْسِهِ
- ٦٤٨ جِنَايَةُ الْبَهِيمَةِ
- ٦٤٩ دَفْعُ الصَّائِلِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِهِ، وَأَنَّ الْمَصُولَ عَلَيْهِ يُقْتَلُ شَهِيدًا
- ٦٤٩ هَلْ يَلْزَمُ دَفْعُ الصَّائِلِ ؟
- ٦٥٠ هَلْ تُكْسَرُ أَوْانِي الْخَمْرِ ؟
- ٦٥٢ الْمَسَافَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ
- ٦٥٣ النَّهْيُ عَنْ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ
- ٦٥٤ الْإِجَارَةُ
- ٦٥٦ جَوَازُهَا فِي كُلِّ مَبَاحٍ
- ٦٥٨ الْكَسْبُ الْمُحْرَمُ
- ٦٥٨ كَيْفَ يَتَصَرَّفُ فِي الْكَسْبِ الْخَبِيثِ ؟
- ٦٥٩ مَا كَسَبَهُ الْحَجَّامُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ
- ٦٦٠ الْأَجْرَةُ عَلَى الْقُرْبِ
- ٦٦٢ النَّهْيُ أَنْ يَكُونَ النَّفْعُ وَالْأَجْرُ مَجْهُولًا، وَجَوَازُ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ
- ٦٦٣ الْاسْتِئْجَارُ عَلَى الْعَمَلِ بِالزَّمَنِ أَوْ بِالْمَالِ عَدَدًا
- ٦٦٤ مَتَى يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ الْأَجْرَةَ، وَحُكْمُ مِرَايَةِ عَمَلِهِ
- ٦٦٦ إِحْيَاءُ الْبِهْمَاتِ

- ٦٦٨ النَّهْيُ عَنْ مَنَعِ فَضْلِ الْمَاءِ وَمَا يَشْتَرِكُ النَّاسُ فِيهِ
- ٦٦٩ شُرْبُ الْأَرْضِ الْعُلْيَا قَبْلَ السَّقْلَى إِذَا قَلَّ الْمَاءُ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ
- ٦٦٩ الْحِمَى لِذَوَابِ بَيْتِ الْمَالِ
- ٦٧٠ مَنَعُ الْأَرْضِي
- ٦٧١ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ الْمَتَّسِعَةِ لِلْبَيْعِ وَغَيْرِهِ
- ٦٧١ مَنْ وَجَدَ رَاحِلَةً قَدْ سَيَّهَا أَهْلُهَا رَغَبَةً عَنْهَا الشَّقَعَةُ
- ٦٧٢ الْعِتْقُ
- ٦٧٦ الْحَثُّ عَلَيْهِ
- ٦٧٧ مَنْ أَجْتَقَّ عَبْدًا وَشَرَطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً
- ٦٧٨ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ
- ٦٧٨ الْمَكَاتِبُ
- ٦٨١ أُمُّ الْوَالِدِ
- ٦٨٤ الْوَدِيعَةُ وَالْعَارِيَةُ
- ٦٨٧ اللَّقْطَةُ
- ٦٨٨ الْهَبَةُ وَالْهَدِيَّةُ
- ٦٩١ قَبُولُهَا وَقَبْضُهَا
- ٦٩٣ قَبُولُ هَدَايَا الْكُفَّارِ وَالْإِهْدَاءُ لَهُمْ
- ٦٩٣ هَلْ يَقْبَلُ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ هَدِيَّةً مَنْ يَدْعُوهُ ؟

٦٩٤. الثَّوَابُ عَلَى الْهَدْيَةِ وَالْهَبَةِ
٦٩٤. الْعَدْلُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْعَطِيَّةِ
٦٩٥. النَّهْيُ عَنِ الْعَوْدِ فِي الْهَبَةِ إِلَّا لِلْوَالِدَيْنِ
٦٩٦. تَصْرِيفُ الْمَرْأَةِ فِي مَالِهَا وَمَالِ زَوْجِهَا
٦٩٧. تَبَرُّعُ الْعَبْدِ
٦٩٨. الْوَقْفُ
٦٩٩. وَقْفُ الْمَشَاعِ كَالْأَسْهَمِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَتَّقُولِ
٦٩٩. مَنْ وَقَفَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى أَقْرَبِيَّهِ أَوْ وَصَّى لَهُمْ مَنْ يَدْخُلُ فِيهِ
٦٧٠. الْوَقْفُ عَلَى الْوَالِدِ يَدْخُلُ فِيهِ وَكَذَلِكَ بِالْقَرِيبَةِ، لَا بِإِطْلَاقٍ.
٧٠٣. الْأَنْكِحَةَ
٧٠٤. الْحَثُّ عَلَيْهِ وَكَرَاهَةُ تَرْكِهِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ
٧٠٥. صِفَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ خِطْبَتُهَا
٧٠٥. خِطْبَةُ الصَّغِيرَةِ إِلَى وَلِيِّهَا وَالرَّشِيدَةِ إِلَى نَفْسِهَا
٧٠٦. نَهْيُ الرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ
٧٠٧. التَّعْرِيفُ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ
٧٠٨. النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ
٧٠٩. خَلْوَةُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ
٧٠٩. الْأُمُورُ بِالْغَضِّ مِنَ الْبَصَرِ

- ٧١٠ العَقْوُ عَنِ نَظَرِ الْفَجَاءِ
- ٧١١- الْمُؤْمِنَةُ لَا تُبَدِي مِنَ الزَّيْتَةِ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا  
وَتُبَدِي مَوَاضِعَ الزَّيْتَةِ عِنْدَ مَحَارِمِهَا وَغُلَامِهَا
- ٧١٢ غَيْرُ أَوْلِي الْإِرْبَةِ
- ٧١٢ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ
- ٧١٣ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكَيْ
- ٧١٥ الثَّيْبُ أَحَقُّ بِتَفْسِيهَا، وَالْبِكْرُ تُتَأَذَّنُ
- ٧١٦ الْإِبْنُ يُزَوِّجُ أُمَّهُ
- ٧١٦ الْعَضْلُ
- ٧١٧ الْإِسْتِهَادُ فِي النِّكَاحِ
- ٧١٨ الْكُفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ
- ٧١٩ اسْتِحْبَابُ الْخُطْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَمَا يُدْعَى بِوَالِدِ الْمَتْرُوجِ
- ٧٢٠- الزَّوْجَانِ يُوَكَّلَانِ وَاحِدًا فِي الْعَقْدِ
- ٧٢١ نِكَاحُ الْمُتَعَةِ
- ٧٢٢ نِكَاحُ الْمُحْتَلِّ
- ٧٢٤ نِكَاحُ الشَّعَارِ
- ٧٢٤ الشَّرْطُ فِي النِّكَاحِ وَمَا نُهِيَ عَنْهُ مِنْهَا
- ٧٢٥ تَزْوِجُ الزَّانِي بِالزَّانِيَةِ
- ٧٢٦ النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا أَوْ خَالَتَيْهَا
- ٧٢٧ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَةِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ

## الْفَرَسُ

- ٧٢٧ العَدَدُ الْمُبَاحُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ
- ٧٣٠ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ وَجَدَ فِيمَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا عَيْتًا ؟
- ٧٣١- مَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ
- ٧٣٢ الزَّوْجَانِ الْكَافِرَانِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ
- ٧٣٣ الْمَرْأَةُ تُسَبِّى وَزَوْجُهَا بِدَارِ الشَّرْكِ
- ٧٣٤ التَّرْوِجُ بِالْكِتَابِيَّةِ
- ٧٣٥ الصَّدَاقُ
- ٧٣٥ التَّرْوِجُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَاسْتِحْبَابُ الْقَصْدِ فِيهِ
- ٧٣٧ جَعَلَ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ صَدَاقًا لِمَنْ لَمْ يَجِدْ
- ٧٣٧ مَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَقْرِضْ مَهْرًا، أَوْ قَدَّمَ لَهَا بَعْضَهُ
- ٧٣٩ تَقْدِيمُ بَعْضِ الْمَهْرِ وَحُكْمُ مَنْ عَجَزَ عَنِ تَحْصِيلِهِ
- ٧٤٠ حُكْمُ مَا يُقَدِّمُهُ الْخَاطِبُ لِلْمَرْأَةِ قَبْلَ الْعَدَدِ
- ٧٤١ الْوَكِيْمَةُ
- ٧٤١ الْوَكِيْمَةُ فِي الزَّوْاجِ بِالشَّأْءِ وَغَيْرِهَا
- ٧٤٢ الدَّعْوَةُ إِلَيْهَا وَإِجَابَتُهَا
- ٧٤٢ مَنْ دُعِيَ فَرَأَى مُتَكَرِّرًا فَلْيَتَكْرَرُ وَإِلَّا فَلْيُرْجِعْ
- ٧٤٣ دَعْوَةُ الْخِتَانِ
- ٧٤٤ الدَّفْعُ وَاللَّهُوُ فِي التُّكَاحِ
- ٧٤٤ الزَّوْاجُ فِي سُؤَالٍ وَمَا يَقُولُ إِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ

- ٧٤٥ مَا نُهِيتُ عَنْهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّيْتَةِ
- ٧٤٦ لَعْنُ الْمُرْجَلَاتِ وَالْمُخْتَلِينَ
- ٧٤٧ هَلْ صَوَّبَتْ الْمَرْأَةُ عَوْرَةَ؟
- ٧٤٧ هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَمْتَعَ امْرَأَتَهُ مِنَ الْخُرُوجِ؟
- ٧٤٨ الْعَزْلُ
- ٧٤٩ نَهَى الزَّوْجَيْنِ عَنِ التَّحَدُّثِ بِمَا يَجْرِي حَالَ الْوِقَاعِ
- ٧٤٩ النَّهْيُ عَنِ إِثْبَانِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا
- ٧٥١ إِحْسَانُ الْعِشْرَةِ وَبَيَانُ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ
- ٧٥٣ نَهَى الْمُسَافِرَ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ بِقُدُومِهِ لَيْلًا
- ٧٥٣ الْقَسْمُ لِلْبِكْرِ وَالثَّيْبِ الْجَدِيدَتَيْنِ
- ٧٥٤ الْعَدْلُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ
- ٧٥٦ الْمَرْأَةُ تُسْقِطُ حَقَّهَا فِي الْقِسْمَةِ وَالنَّفَقَةِ
- ٧٥٨ الطَّلَاقُ
- ٧٥٨ جَوَازُهُ لِلْحَاجَةِ وَكَرَاهَتُهُ مَعَ عَدَمِهَا
- ٧٥٨ هَلْ تَجِبُ طَاعَةُ الْوَالِدَيْنِ فِي طَلَاقِ الْمَرْأَةِ؟
- ٧٥٩ النَّهْيُ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعِهَا فِيهِ
- ٧٦٢ الطَّلَاقُ بِالثَّلَاثِ
- ٧٦٤ طَلَاقُ الْهَازِلِ وَالْمُكْرَهِ وَالسُّكْرَانِ وَالْمَوْسُوسِ وَغَيْرِهِمْ
- ٧٦٧ الطَّلَاقُ بِالْكِنَايَةِ إِذَا تَوَأَّهَ بِهَا

- ٧٦٨ حَكْمٌ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ
- ٧٦٩ الرَّجْعَةُ
- ٧٦٩ الإِشْهَادُ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ
- ٧٧٠ الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا .. مَتَى تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ ؟
- ٧٧٣ الْعِدَّةُ
- ٧٧٣ عِدَّةُ الْحَامِلِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ
- ٧٧٥ الْإِعْتِدَادُ بِالْأَقْرَاءِ وَتَفْسِيرُهَا
- ٧٧٧ إِحْدَادُ الْمُعْتَدَةِ
- ٧٧٩ مَا تَجْتَنِبُ الْحَادَّةُ وَمَا رُخِّصَ لَهَا فِيهِ
- ٧٨١ أَيْنَ تَعْتَدُ الْمُعْتَدَةُ الْمُطَلَّقةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا ؟
- ٧٨٢ نَفَقَةُ الْمَبْتُوتَةِ وَمَسْكَنَاتُهَا
- ٧٨٤ النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمُعْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ
- ٧٨٥ اسْتِيرَاءُ الْأَمَةِ إِذَا مَلَكَتْ
- ٧٨٦ الرِّضَاعُ
- ٧٨٦ عِدَّةُ الرِّضَاعَاتِ الْمُحْرَمَةِ
- ٧٨٧ رِضَاعُ الْكَبِيرِ
- ٧٨٨ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
- ٧٨٩ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَالِدَةِ بِالرِّضَاعِ
- ٧٩٠ النِّفَقَاتُ

- ٧٩٠ نفقة الزوجة وتقديمها على نفقة الأقارب
- ٧٩١ مراعاة حال الزوج في النفقة
- ٧٩١ متى يجوز أن تأخذ المرأة من مال زوجها ؟
- ٧٩٢ هل للمرأة أن تطلب الفراق إذا أعسر الزوج ؟
- ٧٩٢ النفقة على القريب ومن قدم إليه
- ٧٩٣ من أحق بكفالة الطفل
- ٧٩٤ النفقة على الرقيق والخدم والرفق بهم
- ٧٩٦ الخلع
- ٧٩٦ متى يكون الخلع وعوضه وما عدته ؟
- ٧٩٨ الظهار
- ٨٠٣ من حرم زوجته أو أمته
- ٨٠٥ الإيلام
- ٨٠٧ اللعان
- ٨٠٩ لا يجتنب المتلاعنان أبدا
- ٨١٠ إيجاب الحد بقذف الزوج وأن اللعان يسقطه
- ٨١١ من رمى زوجته برجل معين
- ٨١٢ إذا رمى زوجته بالحمل، أو رماها ثم إنكر
- ٨١٣ هل يسقط نفقة الملاعة ؟
- ٨١٣ لا يتيم الرجل امرأته إذا جاءت بولد يخالف لوتيمها



## الْقَصَاصُ

- ٨١٤- الوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ لَا لِلزَّانِي
- ٨١٥- الْحُجَّةُ فِي الْعَمَلِ بِالْقَافَةِ
- ٨١٥- حَدَّ الْقَذْفِ
- ٨١٨- مَنْ أَقْرَبَ بِالزَّوْنِيِّ بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَادِفًا لَهَا
- ٨١٩- الْجَنَائِبَاتُ
- ٨٢٠- الْقِصَاصُ
- ٨٢١- الْقِصَاصُ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ
- ٨٢٢- تَخْيِيرُ الْوَالِيِّ
- ٨٢٣- لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَالتَّشْدِيدُ فِي قَتْلِ الْمُعَاهِدِ
- ٨٢٤- هَلْ يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ ؟
- ٨٢٥- قَتْلُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ وَالْقَتْلُ بِالْمُثَقَّلِ
- ٨٢٦- النَّهْيُ عَنِ الْمَثَلَةِ
- ٨٢٦- شِبْهُ الْعَمْدِ
- ٨٢٦- مَنْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَقَتَلَهُ آخَرَ
- ٨٢٧- الْقِصَاصُ فِي كَسْرِ السِّنِّ وَالْجُرُوحِ
- ٨٢٨- مَنْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَزَعَهَا فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ
- ٨٢٩- مَنْ فُقِّمَتْ عَيْتُهُ لِنَجْسَتِهِ مِنْ بَابِ مُغْلَقٍ
- ٨٢٩- النَّهْيُ عَنِ الْأَقْصَاصِ مِنَ الْمَجْرُوحِ حَتَّى يَبْرَأَ
- ٨٣٠- الدَّمُ حَقٌّ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

- ٨٣٠ فضل العفو عن الاقتصاص والشفاعة في ذلك
- ٨٣٠ ثبوت القتل بشاهدين
- ٨٣١ القسامة
- ٨٣٣ هل يستوفى الاقتصاص والحد في حرم مكة ؟
- ٨٣٣ التشديد في القتل
- ٨٣٤ من قتل نفسه
- ٨٣٥ هل للقاتل توبة ؟
- ٨٣٧ الديات
- ٨٣٧ دية النفس وأعضائها
- ٨٤٤ دية أهل الذمة
- ٨٤٥ دية المرأة في النفس وما دونها
- ٨٤٥ دية الجنين
- ٨٤٧ من قتل في المعركة مسلماً يظنه كافراً
- ٨٤٧ أنواع مال الدية وأستان إيلها
- ٨٤٩ العاقلة وما تحمله
- ٨٥١ الحدود
- ٨٥١ رجم الزاني المخصن وجلد البكر وتغريبه
- ٨٥٤ رجم المخصن من أهل الكتاب
- ٨٥٥ اعتبار نصريح المقر بالزنا والتثبت منه

- ٨٥٦ التَّعَاقُلُ عَنِ الْمُقِرِّ التَّائِبِ
- ٨٥٧ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِقْرَارِ
- ٨٥٧ دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ
- ٨٥٨ مَنْ أَقْرَأَ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَأَنْكَرَتْ
- ٨٥٨ النَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا ثَبَتَ
- ٨٥٨ هَلْ يُخَفَّرُ لِلْمَرْجُومِ ؟
- ٨٥٩ تَأْخِيرُ الرَّجْمِ عَنِ الْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ، وَتَأْخِيرُ الْجَلْدِ -
- عَنِ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ
- ٨٦٠ كَيْفَ يُجْلَدُ مَنْ يَوْمَ مَرَضٍ مُلَازِمٌ ؟
- ٨٦١ مَنْ بَزَّوَجَ امْرَأَةَ أَبِيهِ
- ٨٦١ مَنْ فَعَلَ فِعْلَ قَوْمِ لُوطٍ أَوْ آتَى بِبَيْمَةٍ، وَالسَّحَاقُ
- ٨٦٢ فِيمَنْ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ
- ٨٦٣ حَدَّ زِنَا الرَّقِيقِ خَمْسُونَ جَلْدَةً
- ٨٦٣ السَّرْقَةُ، وَالْحَدُّ فِيهَا
- ٨٦٤ لَا قَطْعَ فِي الذَّهَبِ فِيمَا دُونَ رُبْعِ دِينَارٍ
- ٨٦٦ اعْتِبَارُ الْحِرْزِ
- ٨٦٧ الْمُخْتَلِسُ وَالْمُتَّهَبُ وَالْخَائِنُ وَجَاوِدُ الْعَارِيَةِ
- ٨٦٩ الْقَطْعُ بِالْإِقْرَارِ وَأَنَّهُ لَا يُكْتَمَى فِيهِ بِالْمَرَّةِ
- ٨٧٠ سَرَقَةُ الْكُتُبِ وَالْعِلْمِ
- ٨٧٠ الْخُمْرُ، وَالْحَدُّ فِيهِ

- ٨٧٣ ما وَرَدَ فِي قَتْلِ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ وَيَبَانَ نَسْخُهُ  
 ٨٧٤ مَنْ وَجِدَ مِنْهُ رِيحُ خَمْرٍ  
 ٨٧٤ التَّغْزِيرُ وَالْحَبْسُ فِي التَّهْمِ  
 ٨٧٦ التَّغْزِيرُ بِالْمَالِ  
 ٨٧٧ الْمُحَارِبُونَ وَقُطَاعُ الطَّرِيقِ  
 ٨٧٩ حَدُّ السَّلَاحِ وَدَمَ السُّحْرِ وَالْكِهَانَةِ  
 ٨٨٠ قَتْلُ مَنْ صَرَخَ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَنْ عَرَّضَ  
 ٨٨١ هَلْ يُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ؟

الأطعمة والأشربة

- ٨٨٦ الأَشْرِبَةُ  
 ٨٨٦ تَحْرِيمُ الخَمْرِ  
 ٨٨٧ مِمَّ يَتَّخَذُ الخَمْرُ؟  
 ٨٨٧ كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ  
 ٨٨٨ نَسْخُ تَحْرِيمِ الإِنْتِزَاعِ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَوْعِيَةِ  
 ٨٨٨ الخَلِيطَانِ  
 ٨٨٩ التَّهْيُ عَنْ تَخْلِيلِ الخَمْرِ  
 ٨٩٠ مَدَّةُ الإِنْتِزَاعِ  
 ٨٩١ آدَابُ الشَّرْبِ  
 ٨٩٢ مَنْ يَشْرَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَمَتَى يَشْرَبُ السَّاقِي؟

- الأطعمَةُ  
٨٩٤  
الأصلُ فِي الأَشْيَاءِ الإِبَاحَةُ  
٨٩٤  
ذَكَرُ أَصْنَافٍ مِنَ الحَيَوَانِ المُبَاحِ  
٨٩٤  
النَّهْيُ عَنِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ  
٨٩٥  
النَّهْيُ عَنِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَمِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ  
٨٩٥  
النَّهْرُ وَالقُنْفُذُ وَالضَّبُّ وَالضَّبْعُ وَالأَرْتَبُ  
٨٩٦  
الْجَلَالَةُ  
٨٩٧  
مَا حَرَّمَ أَكْلَهُ لِلأَمْرِ بِقَتْلِهِ أَوْ النَّهْيِ عَنِ قَتْلِهِ  
٨٩٨  
الصَّيْدُ  
٩٠٠  
صَيْدُ الكَلْبِ المُعَلَّمِ وَالبَازِي وَتَحْوَاهُمَا  
٩٠٠  
إِذَا أَكَلَ الكَلْبُ مِنَ الصَّيْدِ  
٩٠١  
وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ  
٩٠١  
الصَّيْدُ بِالقَوْسِ وَحُكْمُ الرَّمِيَةِ إِذَا غَابَتْ  
٩٠٢  
النَّهْيُ عَنِ اقْتِنَاءِ الكَلْبِ إِلا لِمَنْفَعَةٍ  
٩٠٣  
الذَّبَاحُ  
٩٠٤  
الذَّبْحُ وَمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ  
٩٠٤  
ذَكَاءُ الجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ  
٩٠٨  
مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتَةٌ  
٩٠٩  
السَّمَكُ وَالجَرَادُ وَحَيَوَانُ البَحْرِ  
٩١٠

- ٩١١ المَيْتَةُ وَغَيْرُهَا لِلْمُضْطَّرِّ
- ٩١٢ النَّهْيُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ أَوْ أَكْلِ طَعَامِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ
- ٩١٣ مَا يُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ
- ٩١٣ الْأُذْهَانُ تُصَيَّبُهَا التَّجَابَةُ
- ٩١٤ آدَابُ الْأَكْلِ
- ٩١٥ الضِّيَافَةُ
- ٩١٧ الجهاد وأحكام أهل البغي
- ٩١٨ فَضْلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
- ٩١٩ الْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَأَنَّهُ شُرِعَ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ
- ٩٢٠ إِخْلَاصُ النِّيَّةِ فِي الْجِهَادِ
- ٩٢٠ اسْتِثْنَاءُ الْأَبْوَيْنِ إِنْ لَمْ يَتَّعِنِ الْجِهَادَ
- ٩٢٠ اسْتِثْنَاءُ صَاحِبِ الدِّينِ قَبْلَ الْغَزْوِ
- ٩٢١ الْاسْتِغْنَاءُ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ
- ٩٢٢ لُزُومُ طَاعَةِ الْجَيْشِ لِأَمِيرِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرْ بِمَعْصِيَةٍ
- ٩٢٣ الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ
- ٩٢٥ مَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ إِذَا أَرَادَ الْغَزْوَ مِنْ كَيْثَمَانَ حَالَهُ وَالتَّطَلُّعَ عَلَى حَالِ عَدُوِّهِ
- ٩٢٥ تَرْتِيبُ الْجَيْشِ
- ٩٢٥ اسْتِصْحَابُ النِّسَاءِ فِي الْجِهَادِ لِلْمَصْلَحَةِ

- ٩٢٦ الكَفِّ وَقَتَ الإِغَارَةِ عَمَّنْ لَدَيْهِ شِعَارُ الإِسْلَامِ
- ٩٢٦ تَبَيَّنَتْ الكُفَّارِ المِقَاتِلِينَ وَرَمِيَهُمْ بِالمُتَجَنِّبِ  
وَإِنْ أَدَّى إِلَى قَتْلِ ذَرَارِيهِمْ تَبَعًا
- ٩٢٧: التَّهْيِئَةُ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالرَّهْبَانِ وَالشَّيْخِ القَانِي
- ٩٢٨ الكَفِّ عَنِ المِثْلَةِ وَالتَّحْرِيقِ وَقَطْعِ الشَّجَرِ وَهَذَا العُمَرَانِ  
إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ
- ٩٣٠ تَحْرِيمُ الفِرَارِ مِنَ الزَّخْفِ
- ٩٣٠ جَوَازُ الكِذْبِ فِي الحَرْبِ
- ٩٣١ الإِقَامَةُ بِمَوْضِعِ النَّصْرِ ثَلَاثًا لِمَنْ شَاءَ
- ٩٣١ العَنِيمَةُ وَتَخْمِيسُهَا، وَأَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسٍ العَنِيمَةُ لِلْعَانِمِينَ  
وَأَنَّهَا لَيْمَ تَكُنْ لِرَسُولِ اللّهِ ﷺ
- ٩٣٢ السَّلْبُ كُلُّهُ لِلْقَاتِلِ
- ٩٣٣ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ القَوِيِّ وَالضَّعِيفِ
- ٩٣٤ جَوَازُ تَخْصِيفِ طَائِفَةٍ مِنَ المِقَاتِلِينَ بِالإِكْرَامِ لِسَبَبِ
- ٩٣٤ تَنْقِيلِ سَرِيَّةِ الجَيْشِ
- ٩٣٥ مَنْ يُرْضَخُ لَهُ مِنَ العَنِيمَةِ
- ٩٣٦ الإِسْتِهَامُ لِلْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ
- ٩٣٦ مَالُ المُسْلِمِ إِذَا أَخَذَهُ الكُفَّارُ ثُمَّ نَزَعَ مِنْهُمُ
- ٩٣٧ الطَّعَامَ وَنَحْوَهُ يَجُوزُ أَخْذُهُ بِلا قِسْمَةٍ
- ٩٣٧ التَّشْدِيدُ فِي العُلُولِ وَتَحْرِيقِ رَحْلِ العَالِ

- ٩٣٩ المنّ والفداء في حقّ الأسارى
- ٩٤٠ جواز استرقاق العرب
- ٩٤١ حكم الجاسوس
- ٩٤٢ عبد الكافر إذا خرج إلينا مسلماً فهو حرٌّ
- ٩٤٣ من أسلم قبل القدره عليه عصم ماله
- ٩٤٣ حكم الأرض المغنومة
- ٩٤٤ لا هجرة من بلد فتح، وحكم مخالطة المشرك
- ٩٤٥ إجارة من استأمن
- ٩٤٦ ما يجوز من الشروط في الصلح مع الكفار
- ٩٤٦ والنهي عن قتل رسلهم
- ٩٤٧ أخذ الجزية وعقد الذمة
- ٩٥١ إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجلاء اليهود والنصارى
- ٩٥١ تحييتهم وعبادتهم
- ٩٥٣ قسمة الخمس الغنيمه ومصرف الفيء
- ٩٥٥ أحكام أهل البغي
- ٩٥٥ لا يجوز الخروج على الإمام
- ٩٥٥ دم البغاة، ومقاتلتهم إن أبوا صلحاً
- ٩٥٦ هل يقتل أسيرهم، ويطلب هاربهم؟
- ٩٥٦ صفة حوارج آخر الزمان



الفهرس

الأفضية

- ٩٦١
- ٩٦٢
- ٩٦٣
- ٩٦٤
- ٩٦٤
- ٩٦٦
- ٩٦٦
- ٩٦٧
- ٩٦٨
- ٩٦٩
- ٩٧٠
- ٩٧١
- ٩٧٢
- ٩٧٣
- ٩٧٤
- ٩٧٥
- ٩٧٥

وَجُوبُ نَصَبِ وِلَايَةِ الْقَضَاءِ وَالْإِمَارَةِ لِلْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

كِرَاهِيَةً طَلَبِ الْوِلَايَةِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ أَنْ تَضَيِّعَ الْأَمَانَةَ

وِلَايَةِ الْمَرْأَةِ لِأَمْرِ النَّاسِ

نَهَى الْحَاكِمَ عَنِ الرِّشْوَةِ وَاتِّخَاذِ حَاجِبٍ لِبَابِ مَجْلِسِ

النَّهْيُ عَنِ الْحُكْمِ فِي حَالِ الْعَضْبِ

الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ

مَا يُذَكَّرُ فِي تَرْجَمَةِ الْوَاحِدِ الثَّقَةِ

الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ

هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي بِمَا يَعْلَمُ ؟

مَتَى يُنْقَضُ حُكْمُ الْقَاضِي ؟

مَنْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ

شَهَادَةُ أَهْلِ الذَّمِّ بِالْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ

الشَّهَادَةُ بِالْحَقِّ

التَّشْرِيدُ فِي شَهَادَةِ الزَّوْرِ

الْحُكْمُ إِذَا تَعَارَضَتِ الدَّعَاوَى

اسْتِخْلَافُ الْمُتَكْرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ، وَلَيْسَ لِلْمُدَّعِي

الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا

اسْتِخْلَافُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَمْوَالِ وَالذَّمِّ وَغَيْرِهِمَا

- ٩٧٥ التَّشْدِيدُ فِي الْيَمِينِ الْكَادِبَةِ
- ٩٧٦ جَوَازُ تَغْلِيظِ الْيَمِينِ بِاللَّفْظِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ
- ٩٧٧ أبواب متفرقة
- ٩٧٨ الوصايا
- ٩٧٨ الْحَثُّ عَلَى الْوَصِيَّةِ
- ٩٨٠ الْوَصِيَّةُ بِالثُّلُثِ فَمَا دُونَهُ لِمَنْ يُرِيدُ
- ٩٨٠ هل يوصى للوارث ؟
- ٩٨٢ لا يَتَّبِعُ عِنْدَ الْمَوْتِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ
- ٩٨٤ الميراثُ
- ٩٨٥ تَوْرِيثُ أَصْحَابِ الْقُرُوضِ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصْبَةِ
- ٩٨٨ سَقُوطُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِّ بِالْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
- ٩٨٩ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصْبَةٌ
- ٩٨٩ ميراثُ الْجَدَّةِ وَالْجَدِّ
- ٩٩٢ أولُو الْأَرْحَامِ
- ٩٩٢ مَنْ أَنْتَلَمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ
- ٩٩٣ من مات ولا وراث له
- ٩٩٣ ميراثُ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ وَالزَّانِيَةِ
- ٩٩٤ ميراثُ الْحَمَلِ
- ٩٩٤ الميراثُ بِالْوَلَاءِ

- ٩٩٥ التَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ
- ٩٩٦ مِيرَاثُ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ
- ٩٩٦ امْتِنَاعُ الْإِرْثِ بِاخْتِلَافِ الدِّينِ  
وَحُكْمُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى مِيرَاثٍ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ
- ٩٩٨ مَنَعَ الْقَاتِلُ مِنَ الْإِرْثِ، وَأَنَّ دِيَةَ الْمَقْتُولِ لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ  
مِنْ زَوْجَةٍ وَغَيْرِهَا
- ١٠٠٠ الطَّبُّ
- ١٠٠٠٠ إِبَاحَةُ التَّدَاوِيِّ
- ١٠٠٠٠ التَّدَاوِيُّ بِالْمُحَرَّمَاتِ
- ١٠٠٠١ الْعَسَلُ وَالْكَيُّ وَالْحِجَامَةُ
- ١٠٠٠٣ الْأَيْمَانُ وَكِفَارَتُهَا
- ١٠٠٠٣ الْحَلْفُ بِاللَّهِ لَا بَعِيرِهِ
- ١٠٠٣ الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةٍ مَنْ يَطْلُبُهُ
- ١٠٠٠٣ مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ
- ١٠٠٤ إِبْرَازُ الْقَسَمِ إِلَّا لِعُذْرٍ
- ١٠٠٤ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمَوْلَةٍ أُخْرَى
- ١٠٠٥ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ
- ١٠٠٥ يَمِينُ اللَّغْوِ
- ١٠٠٥ الْيَمِينُ الَّتِي تَعِجُّ فِيهِ الْكُفَّارَةُ
- ١٠٠٩ النَّذْرُ

- ١٠٠٩ تَذْرُ الطَّاعَةَ مُطْلَقًا وَمُعَلَّقًا
- ١٠٠٩ التَّذْرُ فِي الْخَيْرِ وَكَفَّارَةُ التَّذْرِ
- ١٠١١ مَنْ تَذَرَ تَذْرًا لَمْ يُسَمَّهِ وَلَا يُطِيقَهُ
- ١٠١١ مَنْ تَذَرَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسْلَمَ
- ١٠١٢ مَنْ تَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ
- ١٠١٢ مَنْ تَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَجْزَأُهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ
- ١٠١٣ قَضَاءُ الْمُنْذُورَاتِ عَنِ الْمَيْتِ
- ١٠١٥ السَّبْقُ وَالرَّمْيُ
- ١٠١٥ مَا يَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ
- ١٠١٧ الْمُخَلَّلُ وَأَدَابُ السَّبْقِ
- ١٠١٨ الْحَثُّ عَلَى الرَّمْيِ
- ١٠١٨ النَّهْيُ عَنِ حَيْسِ الْبَهَائِمِ وَإِخْصَانِهَا وَالتَّحْرِيشِ بَيْنَهَا وَوَسْمِهَا فِي الْوَجْهِ
- ١٠١٩ مَا يُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ مِنَ الْخَيْلِ وَاخْتِيَارُ تَكْثِيرِ نَسْلِهَا
- ١٠٢٠ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْأَقْدَامِ وَالْمُصَارَعَةُ وَاللَّعِبُ بِالْجِرَابِ وَغَيْرُ ذَلِكَ
- ١٠٢١ تَحْرِيمُ الْقِمَارِ وَاللَّعِبِ بِالتَّرْدِ
- ١٠٢٢ آلَةُ اللَّهْوِ وَالْغِنَاءِ
- ١٠٢٤ بَابُ الْإِقَاءِ السَّلَامِ، وَرَدُّهُ

١٠٢٤

إِلْقَاءُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ

١٠٢٤

هَلْ يُسَلِّمُ الْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ ؟

١٠٢٧

الفهرس